وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة حسيبة بن بوعلي- الشلف-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه

الشعبة: علوم سياسية

التخصص :دراسات أورو متوسطية

العنوان

العلاقات الفرنسية الجزائرية

دراسة مقارنة بين فترة حكم جاك شيراك ونيكولا ساركوزي

من إعداد
ساعو حورية

إشراف:
أ.د غربي محمد

د/ شايب الذراع بن يمينة	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي	رئيسا
أ/د غربي محمد	أستاذ التعليم العالي	المركز الجامعي تيسمسيلت	مشرفا ومقررا
د/ بلخيرة محمد	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي	ممتحنا
د/ مرسي مشري	أستاذ محاضر أ	المركز الجامعي تيسمسيلت	ممتحنا
د/ زروق العربي	أستاذ محاضر أ	جامعة حسيبة بن بوعلي	ممتحنا
د/ تاحي طارق	أستاذ محاضر أ	المدرسة الوطنية للعلوم السياسية	ممتحنا

السنة الجامعية 2017-2018

الإهداء

إلى وطني الجزائر

إلى روح أبي الطاهرة

إلى من كنت أتنمى أن يكون حاضرا معي؛ أخي الوحيد عبد القادر رحمه الله.

إلى التي شاركتني شعورها ودعاءها ومنحتني الثقة ووقفت معي وساندتني، أمي الحبيبة.

إلى التي سخرت نفسها من أجل نجاحي، وكانت عونا وسندا لي، أختي خديجة.

إلى كل الأساتدة وطلاب العلم والمعرفة.

أهدي هذا العمل المتواضع

شكر وعرفان

يقول تعالى: "ولئن شكرتم لأزيدنكم" إبراهيم الآية 07.

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع، فالحمد لله حتى يرضى والحمد لله إذا رضي والحمد لله بعد الرضى، أشكره وحده لا شريك له كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه وكبريائه وأسأله بإسمه الأعظم أن يجعله علما نافعا شافعا.

وعملا بقوله صلى الله عليه وسلم "من لم يشكر الناس لم يشكر الله، ومن أسدى إليكم معروفا فكافئوه فإن لم تستطيعوا فإدعوا له"، أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الإمتنان إلى أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور غربي محمد، لقبوله الإشراف على هذه الأطروحة وعلى صبره وحلمه وعلى نصائحه وتوجهاته القيمة التي لم يبخل علي بها رغم كثرة إنشغالاته وإلتزامه طيلة فترة إعداد البحث.

الشكر الموصول أيضا إلى رئيس اللجنة وأعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة، وإثراء هذا البحث، والإلتزام أمامهم مسبقا على تقبل كل إنتقادتهم بصدر رحب، والأخذ بكافة ملاحظاتهم والعمل بها مستقبلا.

مقدمة

تشكل العلاقات الفرنسية الجزائرية بمختلف أبعادها، موضوعا هاما من مواضيع العلاقات الدولية، وحلقة مهمة في العلاقات الأورومتوسطية. حيث شهدت هذه العلاقات فترات من الحرب والصراع تارة وفترات أخرى من السلم والتعاون. كما أن إحتلال الجزائر موقعا إستراتجيا، أهلها لتلعب تلك الأدوار الموجهة لها على إمتداد تاريخها الطويل. وجعلها مطمع الدول الأوروبية التي تكالبت على إحتلالها وإستعمارها. فالموقع الجيوسياسي للجزائر كان له الأثر الكبير على التوجهات السياسة الفرنسية تجاهها.

يعود توتر العلاقات بين البلدين إلى التاريخ الإستعماري، إذ إستمرت فرنسا في النظر إلى الجزائر على أنها لا زالت تحت وصايتها وذلك بالرغم من تلك المبادئ النظرية التي حكمت العلاقات الثنائية بعد الإستقلال وأهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومبدأ تحقيق المصلحة المشتركة، وخلق قناة إتصال مباشر من أجل تقوية العلاقات وبعث الثقة بين البلدين. رغم ذلك تميزت العلاقات الفرنسية- الجزائرية بكثافة عالية من التعاون في مختلف الميادين، لأسباب تاريخية وإقتصادية وإستراتجية، وجغرافية.

عمل **جاك شيراك** منذ وصوله إلى السلطة على إعادة تأهيل سياسة بلاده الخارجية تجاه الجزائر، وإقامة علاقات ثنائية تستند على أسس جديدة أهمها إحترام سيادة كل بلد. إيمانا منه بأن مصلحة بلاده تكمن في الإبقاء على علاقات متميزة مع الجزائر. فقد سعى لإقامة علاقات طبيعية مع المستعمرة السابقة، وذلك من خلال رؤية جديدة تدعو إلى تجاوز خلافات الماضي وتأسيس علاقات جديدة في فترة ما بعد الإستعمار، مبنية على أسس واضحة بين دولتين مستقلتين تجمعها مصالح مشتركة، حيث إستعادت كل من الجزائر وفرنسا حوارهما السياسي في إطار العلاقات الثنائية منذ زيارة **جاك شيراك** إلى الجزائر.

أما **نيكولا ساركوزي** قد سعى بعد وصوله إلى سدة الحكم إلى تدشين مرحلة جديدة في العلاقات مع الجزائر، حيث أقصى التاريخ وركز على البراغماتية الإقتصادية، من خلال جعل فرنسا والجزائر قاطرتا الإتحاد متوسطي على شاكلة النموذج الفرنسي الألماني. وركز على تعزيز العلاقات التجارية مع الجزائر وإبقاء العلاقات السياسية أسيرة الماضي. كما رفض **ساركوزي** فكرة التوبة وفضل المضي قدما من أجل تعزيز العلاقات الجزائرية الفرنسية، بدلا من تحمل إرث الماضي.

أولا: أسباب إختيار الموضوع

تقف وراء إختيار الموضوع المطروح للدراسة جملة من الإعتبارات الموضوعية المتعلقة بالموضوع قيد البحث والذاتية المتعلقة بالباحث.

أ– المبررات الذاتية

– إنتابتنا الرغبة منذ البداية في تناول هذا الموضوع للإطلاع أكثر على الحقائق الفكرية والعلمية ذات الصلة بالموضوع والوقائع المرة والتقرب أكثر من المعاناة التي عانها الجزائريين إبان الإحتلال الفرنسي.

– الرغبة في كشف الخلفيات والأبعاد الكامنة وراء العلاقات الفرنسية الجزائرية، وأهم العوامل التي تقف حجرة عثرة في قيام علاقات متوازنة بين البلدين، وكيف كان للعامل التاريخي دور في تأزم هذه العلاقات.

– الإهتمام الشخصي بدراسة مواضيع حول بلدي **الجزائر**، والرغبة في تطوير الأبحاث التي تعالج مواضيع تتعلق بماضيها الإستعماري لفهم الحاضر من أجل التنبؤ بالمستقبل. خاصة وأن الجزائر خضعت لإستعمار غاشم، كاد أن ينهي وجودها.

– دراسة الأعمال التي قامت بها فرنسا في الجزائر وتبيان المجهودات المادية والمعنوية الذي قامت بها لإرساء دعائم مستوطنة فرنسية كمقدمة للتوسع الإستعماري في القارة الأفريقية.

– محاولة فهم المنطق الذي إنطلقت منه فرنسا لتبرير الإستعمار والعمل على حماية مرتكبيه من خلال القوانين التي أصدرتها، للإظهار سياسة الكيل بمكيالين في قضايا دولية مشابهة.كما نأمل أن يتوج بحثنا هذا بنتائج مهمة تخدم الدارسين للعلاقات الجزائرية الفرنسية.

ب–المبررات الموضوعية

إن الإحتلال الإستيطاني الفرنسي للجزائر شكل حلقة مظلمة من حلقات التاريخ الإنساني، إذ وقعت فيه أبشع الإنتهاكات المادية والمعنوية للشعب الجزائري، بالموازاة مع الإستغلال والنهب المفرط للموارد الطبيعية، وإنتهاج سياسات تعسفية وفرض الإجراءات العنصرية، لطمس هوية الجزائريين تمهيدا لإلغاء الشخصية الوطنية والتاريخية للجزائر، إستنادا إلى مزاعم عرابي الإحتلال ومنظريه. رغم هذا إستمرت العلاقات بعد إستقلال الجزائر، رغم ما يشوبها من توترات بين الفينة والأخرى، فالماضي الإستعماري لا يزال محددا هاما في رسم مسار العلاقات وله تأثير واضح في تطويرها حسبما يتعاطى معه شتى المسئولين المتعاقبون على منظومة الحكم في البلدين وطبقا للرؤى المتناقضة لكليهما. كما جمع بينهما القرب الجغرافي، خاصة مع ظهور المتغيرات الدولية والإقليمية الجديدة، وبروز على الساحة الدولية تهديدات جديدة كالجريمة المنظمة وظاهرة الإرهاب، الهجرة غير الشرعية والتي لا يمكن لأي دولة أن تجابهها لوحدها، كل هذه المتغيرات جعلتهم شركاء في التهديد، وبالتالي شركاء في الإستراتجيات. إن مسألة العلاقات الفرنسية الجزائرية تثير العديد من القضايا والمواضيع التي تستلزم التحليل العلمي والموضوعي.

كونه موضوعا يصب في إطار تخصص العلوم السياسية وما حفزنا على ذلك أكثر هو قلة الدراسات في هذا الموضوع خاصة باللغة العربية، والرغبة في الوصول إلى دراسة علمية أكاديمية.

ثانيا: أدبيات الدراسة

يعتبر موضوع العلاقات الفرنسية الجزائرية من المواضيع التي لم تحضى بالإهتمام الذي تستحقه ليس لعدم أهميتها، وإنما لكون هذه العلاقات يطغى عليها طابع السرية والتعقيد، رغم ذلك نجد بعض الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، ورغم قلتها إلا أنها شكلت مع مرور الزمن وتوالي الأحداث بناءا معرفيا تراكميا يحلل طبيعتها ويشخص حاضرها ويحدد آفاق مستقبلها بما تحتويه من معطيات حول الماضي المشترك بين البلدين، ومن بين الدراسات التي إعتمدنا عليها الأتي ذكره:

1- أطروحة دكتوراه، **بعنوان:''الإستعمار الفرنسي الحديث: دراسة لمضمون قانون تمجيد الإستعمار الفرنسي في الجزائر رقم 2005/150**، في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر**2011**، أعدها الباحث **محمد رزيق**، والتي تناول فيها الدور الذي يلعبه العامل الثقافي والديني في تحديد السياسات ورسم الخطط المستقبلية للدول، وكيف أنه يسبق أحيانا العامل السياسي والعسكري، وقد توصل الباحث إلى أن العامل الديني والثقافي الذي تنفي الدول الإستعمارية تأثيرهما عليها في مشروعهما الإستعماري يعتبر المحدد الرئيسي. كما تطرق في دراسته أيضا إلى الأعمال العسكرية التي شنتها فرنسا على الجزائر في الفترة الممتدة بين 1830-1870. والتي كانت تتعارض ومبادئ الجمهورية الفرنسية، إضافة إلى تناوله للمشروع الإستعماري الذي هدف إلى تغيير المعادلة الإجتماعية في الجزائر عن طريق تفتيت المجتمع الجزائري وتفكيك بنيته المتوارثة منذ عشرة قرون، أما على المستوى الإقتصادي فقد عملت على تغيير معالم الخريطة الإقتصادية وربطها بالنظام الرأسمالي. وفي الأخير تناول محاولة فرنسا تغيير المعادلة الثقافية في الجزائر من خلال القضاء على مقومات الشخصية الوطنية الجزائرية المتمثلة أساسا في التعليم، وسعت إلى إقامة مدرسة فرنسية الهوى ومسيحية الروح، وأوروبية الإنتماء لا علاقة لها بالموروث الحضاري الجزائري، أما آخر شق في المشروع الإستعماري تمثل في فتح فرنسا الباب الواسع أمام الكنيسة الكاثولكية.

2- الدراسة التي تحمل عنوان:**''المشكل الإستعماري في العلاقات الجزائرية الفرنسية (1995-2005)، أطروحة دكتوراه، 2013، الجزائر 03. والتي أنجزها عبد المالك حطاب**، قام الباحث بتقسيم دراسته إلى أربعة فصول؛ حاول في الفصل الأول دراسة ومعالجة موضوع توظيف الماضي الإستعماري في العلاقات الدولية، وأهم مستوياته وذلك من أجل معرفة أهداف الفاعلين الدوليين من اللجوء إلى البعد التاريخي في السياسة الخارجية، ومعرفة أهم الآليات المتبعة لتوظيف هذا العامل ودوره في التقارب بين هؤلاء الفاعلين وبالتالي تعاونهم أو صدامهم.

أما فيما يخص الفصل الثاني قام بشرح وتحليل مختلف المحددات المؤثرة في العلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث توصل أن للبيئة الداخلية دور في التأثير على السلوك الخارجي للفاعلين الدوليين، وأوضح أهم المحددات التي لها وزن وتأثير في رسم ملامح العلاقات الجزائرية الفرنسية، توصل أيضا إلى أن أغلب المدارس الفكرية تركز على دور الشخصية الوطنية والتقاليد السياسية التاريخية والبعد الثقافي، وترى أنه يمكن الإعتماد على المحددات المعنوية الداخلية في تفسير السلوك الخارجي للدولة ولقد عكست العلاقات الجزائرية الفرنسية هذا الأسلوب أين أبدت رواسب التاريخ دورا بارزا في السياسة الفرنسية بإختلافها. أما فيما يخص المحددات الخارجية فيرى أنها تلعب هي الأخرى دورا مهما في التأثير على سلوك الدولة الخارجي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

في الفصل الثالث حاول دراسة الأبعاد الحقيقية للمشكل الإستعماري من خلال إستعراض تداعياته على العلاقات الثنائية بين البلدين، وأوضح أهم الآليات التي إتجهت فرنسا إلى إعتمادها لتجاوز مشكلها الإستعماري مع الجزائر. وأخيرا تفحص مستقبل العلاقات الثنائية على صعيد محددات هذه العلاقات من خلال تطورها التاريخي ومدى تأثيرها في المتغيرات المستقبلية، وذلك في ضوء مجموعة من العوامل التي يمكن أن تباعد بين الطرفين أو تساهم في تقاربهما وتجاوز الخلاف التاريخي.

3– الدراسة التي أنجزها **الدكتور صالح سعود، بعنوان: الإستراتجية الفرنسية في الجزائر من 1981 إلى الآن دراسة مستقبلية، الصادرة عن مؤسسة طاكسيج كوم، الجزائر، 2010**. يعالج المؤلف في هذه الدراسة بالنقد والتحليل المفهوم الفرنسي للإستراتجية ومدى تأثير متغيرات القوة في تطوير ورسم أهدافها، بما يحدد مجالات نشاطها تجاه دوائر إهتمامها. كما إهتم بتوضيح مكانة الجزائر في الإستراتجية الفرنسية من خلال رؤيتها وإدراكها لأهمية هذه المكانة، عبر محاور جيبوليتيكة، رسمتها هذه الإستراتجية لنفسها وإظهار مدى إرتكازها عليها لتحقيق أهدافها.

في الفصل الثالث من الدراسة، ذهب إلى تتبع تطور الإستراتجية الفرنسية حيال الجزائر عبر فترتين زمنيتين، حددت الأولى ما بين 1981-1990، والثانية تبدأ من 1990. في كلا المرحلتين ستتجه وضمن متغيرات متباينة إلى صناعة قرارات هذه الإستراتجية، وتطور بناءها وإبراز المتغيرات الدافعة لها. وفي الأخير إنصرف إلى مسألة إستشفاف هذه الإستراتجية عبر مشاهد الإستمرارية والتغيير، وذلك من خلال طرح توقعات إستثنائية لمستقبلها المتوسط والبعيد حيال الجزائر. توصل الكاتب إلى أن لكل دولة أو أمة ثقافة إستراتجية متميزة، نشأت عن تجربة خاصة بها وإرتبطت بمدى ثبات أو تغيير مقومات القوة المعنوية والمادية عندها، ومدى توظيفها لتكون أكثر قبولا ووجاهة على المستوى الإقليمي والخارجي. ويرى أن مستقبل هذه الإستراتجية سيظل متأثر بترسبات الماضي، وبما تمتلكه الدولتان من إمكانيات تدفع كل منها الأخرى إلى إستمرار التعامل معها بما يفيدها. فرنسا ستبقى الشريك الأقرب إلى الجزائر. إلا أنها لن تتمكن من

تحقيق إستراتجيتها المرسومة تجاهها، كما كان في السابق لأن تراكم سلبيات المعطيات التي رافقتها إلى حد الآن وعدم توافق الرؤى والتوقعات المنظورة بين قادة البلدين، ستبقى ملازمة لها وعاملا مثبطا لتطوراتها حيال الجزائر في المستقبل المتوسط على الأكثر.

4– الدراسة الصادرة عن **دار الوفاء القانونية، سنة 2015، بعنوان: العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف:2002–2010، لصاحبها، الجيلالي بشلاغم،** في هذه الدراسة تعرض الباحث لتاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية قبل بروز اليمين المتطرف كفاعل مؤثر في الحياة السياسية الفرنسية. من خلال التطرق إلى الجذور التاريخية لهذه العلاقات، مركزا على مختلف جوانبها السياسية، الإقتصادية والثقافية. أما الجزء الثاني من هذه الكتاب تناول فيه الحياة السياسية الفرنسية منذ سنة 2002 من خلال توصيف الخريطة الحزبية والسياسية في فرنسا، وتحديد موقع اليمين المتطرف فيها وتحليل سياساته وتوجهاته وتأثيرها على السياسات الحكومية لفرنسا. دون إغفال التركيبة الإجتماعية والإيديولوجية لليمين المتطرف، وكشف الجذور التاريخية لهذا التيار.

خصص الجزء الأخير من هذا العمل الأكاديمي لدراسة تأثير سياسات اليمين المتطرف وتوجهاته في العلاقات الجزائرية الفرنسية الممتدة من 2002 إلى 2010 ، متطرقا إلى مختلف أبعادها السياسية والأمنية، الإقتصادية والتجارية، الثقافية والحضارية. وقد توصل الباحث إلى أن العلاقات بين الجزائر وباريس، تأثرت وتتأثر سلبا بسياسات وتوجهات اليمين المتطرف. سواء كانت هذه السياسات حزبية متعلقة بأحزاب سياسية، أو بمطالب تنظيمات مصلحيه، مرتبطة بجمعيات الأقدام السوداء وبقدماء المحاربين في الجيش الفرنسي. أين تعرضت ملفات الذاكرة التاريخية، وقضايا الهجرة، الأمن، والهوية بدرجة كبيرة لهذا التأثير. في حين يبقى هذا التأثير محدودا ونسبيا في العلاقات الإقتصادية والتجارية.

– 5 Salah, Mouhoubi, La politique de coopération Algéro-Française (Bilan et perspectives). Alger: O.P.U, 1986.

في هذه الدراسة تناول الكاتب علاقات التعاون بين الجزائر وفرنسا بمختلف أبعادها(السياسية والإقتصادية والإجتماعية)، فعلى المستوى السياسي أرجع **صالح موهوبي** توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية إلى إختلاف النظام السياسي في البلدين، وتعارض سياستيهما على المستويين الداخلي والخارجي. ومن جهة ثانية فإن إختلاف درجة التنمية في كل من الجزائر وفرنسا، طبع علاقات التعاون بطابع التبعية وليس التكامل، والذي يسمح بالتبادلات التي تستجيب لحاجيات البلدين الإقتصادية والسياسية. إلا أن بعد سنة 1962 عرفت هذه العلاقات تطورا، نتيجة التغيرات التي عرفها كل بلد، إضافة إلى العوامل الدولية، ففرنسا لم تعد قوة عظمى، والجزائر أصبحت بلدا يسعى لتحقيق النمو والتطور، فهناك أفاق جديدة فتحت أمام البلدين والتعاون أصبح ممكنا في ظل هذه التطورات.

ثالثا: الإشكالية وفرضيات البحث

أ-الإشكالية:

إن الدراسة محاولة للإجابة عن إشكالية جوهرية لفهم حقيقة العلاقات الفرنسية الجزائرية، وذلك من خلال إستعراض كلي لأسباب ومسح شامل لواقائعها وتتبع لمراحل تطورها وتحديد دقيق لمختلف مجالاتها ومثل هذه الطريقة، نعتقد، أنها الأساس لوضع الإطار العلمي لمعرفة الجواب عن الإشكالية التالية:

ما طبيعة العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال فترة حكم جاك شيراك ونيكولا ساركوزي؟ والتي تتفرع عنها الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي طبيعة العلاقات التاريخية بين الجزائر وفرنسا؟
- فيما تتمثل محددات صنع القرار الفرنسي تجاه الجزائر؟ وكيف تؤثر في رسم السياسة الفرنسية تجاهها ؟
- ما هي أهم العوامل والمتغيرات المتحكمة في العلاقات الفرنسية الجزائرية وإلى أي مدى انعكس تأثيرها على سياسة كل من شيراك وساركوزي؟
- ما هي أوجه التشابه والإختلاف بين سياسة كل من ساركوزي وشيراك تجاه الجزائر؟

ب- الفرضيات:

- يشكل الماضي الإستعماري حجرة عثرة أمام تحسين العلاقات الفرنسية الجزائرية في الوقت الراهن.
- تشكل الخلاقات التاريخية بين فرنسا والجزائر محددا أساسيا لدى صناع القرار الفرنسي في صياغة علاقة بلاده مع الجزائر.
- تعزيز الجزائر لسياسة تنويع الشركاء الإقتصاديين من شأنه أن يجعل فرنسا تسرع لحل المشكل التاريخي.
- لن يحدث تغيير نوعي في العلاقات الفرنسية الجزائرية إلا بمصالحة الذاكرة التاريخية بين الطرفين.

رابعا: حدود الدراسة

تهتم هذه الدراسة من حيث **المجال المكاني** بدولتين هما(الجزائر وفرنسا)، خضعت الأولى لإستعمار دام 132 سنة من قبل الثانية، وكان من أهم نتائج هذه الإستعمار أنه جعل الأولى في تبعية للثانية، وقد لعب هذا العامل دور مهم في إستمرار العلاقات بينهما، رغم ما يشوب هذه العلاقات من إنسداد وتوتر في بعض الفترات.

أما من حيث **المجال الزماني** فحدود الدراسة تمتد من سنة 2002 إلى غاية 2012، والمقسمة بدورها إلى فترتين، الفترة الأولى هي فترة حكم **جاك شيراك**(2007/2002) والتي تبدأ من سنة 2002 وهو تاريخ إعادة إنتخابه لعهدة ثانية بعد التعديل الدستوري، حيث كانت عهدة الرئيس الفرنسي تمتد إلى سبع سنوات حسب دستور 1958،

هذا لا يعني أنه لا يمكن العودة إلى ما قبل هذا التاريخ. ففي تسعينيات القرن الماضي تميزت الساحة السياسية الجزائرية بنوع من التوتر وعدم الإستقرار بسبب إلغاء المسار الإنتخابي الذي أدخل البلاد في أزمة أمنية، وتعكر الأجواء بين باريس والجزائر التي سرعان ما إستعادت صفاءها بعد وصول **شيراك** عام 1995 إلى قصر الإليزيه والذي عمل على فتح قنوات الحوار بين البلدين.

أما الفترة الثانية وهي بداية حكم **نيكولا ساركوزي** وتبدأ من سنة 2007 إلى غاية 2012. كما لا يفوتنا الإشارة إلى أنه شغل منصب وزير الداخلية في فترة حكم **جاك شيراك**. فقد شهدت هذه الفترة من تاريخ العلاقات الجزائرية الفرنسية العديد من التوترات والأزمات، نتيجة صدور العديد من القوانين والسياسات والمواقف المعادية للجزائر.

خامسا: أهمية وأهداف الدراسة

أ-أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة فيما يلي:

- تكمن أهمية الموضوع في أنه يعالج حالة فريدة من نوعها في حقل العلاقات الدولية المتمثلة في العلاقات بين دولة مستعمرة ودولة مستعمرة سابقا، كانت الأولى ولا تزال تنظر للثانية على أنها جزء لا يتجزأ منها، كما أن معظم الفرنسيين لم يستطيعوا نسيان الجزائر فرنسية، وقد عملت الأحزاب السياسية الفرنسية بمختلف توجهاتها بغرس هذه الفكرة في العقل الجمعي للفرنسيين.

- الإجابة على العديد من التساؤلات والإشكالات المطروحة حول العلاقات الجزائرية الفرنسية وتعقيداتها، ومحاولة الكشف عن الأسباب والعوامل التي تقف أمام بناء علاقات متوازنة قائمة على الإحترام المتبادل بين الطرفين. والإنكباب على تحليل جوهر العلاقات الجزائرية الفرنسية، من خلال التطرق إلى البعد التاريخي والإجتماعي لهذه العلاقات بالإضافة إلى الأبعاد السياسية والإقتصادية والثقافية.

- دراستنا هذه عبارة عن دراسة مقارنة بين سياسة رئيسين من نفس الحزب، ولدينا الرغبة في معرفة ما هي نقاط الإختلاف والتشابه في سياستهما حيال الجزائر، وما هي المواضيع والقضايا التي لديهم فيها نفس المواقف، والقضايا التي تختلف فيها مواقفهم. وما أسباب هذا الإختلاف.

- تكمن أهمية الموضوع أيضا في معرفة ما مدى التغيير والإستمرارية في سياسة فرنسا تجاه الجزائر، كما تمس أيضا تحليل سياستها وكيفية تعاطيهما مع ملف التاريخ الإستعماري وموضوع هجرة الجزائريين لفرنسا، وسياسات الإندماج.

- معرفة لماذا هذا التعنت الفرنسي في رفض الإعتذار عن الجرائم التي إرتكبها الجيش الفرنسي إبان إحتلال الجزائر، ولماذا التردد الجزائري في عدم المطالبة والإصرار على هذا المطلب، ما هي الأسباب الكامنة وراء هذا.

ب– الأهداف

تتلخص أهداف دارسة الموضوع في جملة من العناصر:

– محاولة إعتماد مقاربة علمية في دراسة السياسة الفرنسية في الجزائر خلال فترة حكم كل من **جاك شيراك ونيكولا ساركوزي**، وكذالك تحديد الأساليب والإستراتجيات المعتمدة لتحقيق مصالح دولتهما بالمنطقة. محاولين الكشف أيضا عن طبيعة العلاقات الجزائرية –الفرنسية خلال فترة حكمهما.

– إضافة إلى محاولة التعرف عن الأسباب التي تقف وراء التعنت الفرنسي لرفض الإعتذار عن الجرائم التي إرتكبت أثناء حرب التحرير، في نفس الوقت تحاول فرنسا إقامة علاقات تعاون مع الجزائر، ويطرح رؤساءها مشاريع لتحقيق هذا التعاون، كما أن الورقة الجزائرية دائمة الحضور في الحملات الإنتخابات الفرنسية على مستوى برامج جل الأحزاب؛ لكسب التأييد بإعتبار أن لوبي الأقدام السوداء مازال متمسكا بمواقفه إتجاه الجزائر ولا يريد نسيان الماضي الإستعماري، وهذا ما تجلى من خلال إعتماد قانون يمجد الإستعمار ويعتبره فعل إيجابي.

سادسا: الإطار النظري

1–النظرية الواقعية

تفسر الواقعية العلاقات الدولية كما هي عليه في الواقع لا كما يطمح المرء أن تكون. ويشكل مفهوم القوة والمصلحة الوطنية والأمن القومي جوهر الفكر الواقعي.[1] كما يؤكد الواقعيون على أن المقاييس الأخلاقية تخضع لظروف الزمان والمكان، وتقع مسؤولية تقدير هذه الظروف على السياسي، وأن لا ينساق للمثل لأن أعلى قاعدة أخلاقية هي الحفاظ على بقاء الدولة وتدعيمها.

وهكذا تصور النظرية الواقعية العلاقات الدولية بوصفها صراع من أجل القوة والنفوذ بين الدول التي لا تعنيها إلاّ مصالحها الوطنية بالدرجة الأولى،[2] وأن الصداقات بين الدول تقوم على إلتقاء المصالح وأن هذه الصداقات تتراخى بتراخي هذه المصالح. وفي تحليلهم لصنع وإتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية، يركز الواقعيون على الغاية من إتخاذ القرار الذي يعتبر المصلحة الوطنية/ القومية التي تنشدها الدولة،[3] بمعنى أن تفسير القرار هل يتمحور حول الغاية النهائية من وراء إتخاذه، ويكمن هذا الهدف في المصلحة الوطنية للدولة والتي تعني حسب مورغانتو البحث عن القوة.

---

[1] – محمد منذر، **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002، ص 33.

[2]– عبدالناصر جندلي، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية، 2007 ، ص141 .

[3] – محمد يعقوب عبد الرحمن، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث،2004.

2- مقاربة التبعية

يعتقد André Guiden Frank إن الرأسمالية كشف معياري مؤسساتي وقانوني وسلوكي، فقد إستطاع أن يتغلغل في المناطق الأكثر تخلف في هذه الدول وإستطاع أن يفكك الأطر الإنتاجية التقليدية وإعادة تشكيلها حسب هذا النسق الرأسمالي. لهذا فالمؤسسات والتفاعلات الإقتصادية والسياسية والإجتماعية والثقافية الهجينة في هذه الدول هي نتاج تطور تاريخي للنظام الرأسمالي ولعلامات التبعية والهيمنة بين المركز والمحيط، فهذه العلاقة غير المتماثلة لا تقتصر على التفاعلات الدولية فقط بل يتعداها للمستويات الداخلية السياسية والإقتصادية والإجتماعية، للدول التابعة لتضمن خلق مجالات تبعية معينة للدولة الخارجية المهيمنة، وهذا عن طريق تطوير شبكات محلية خادمة ومغذية لهذه العلاقات غير المتكافئة بتحويل الرأسمال المحلي كرافد هيكلي للرأسمال الأجنبي، وهذا ما يتم حلقات الهيكلة الرأسمالية. وتعرف التبعية:" فهي لا تعني بالضرورة الهيمنة الأجنبية مفروضة إنفراديا من الخارج بصفة خلق شروطات داخلية في الدول النامية، فالحركية الداخلية للتبعية هي وظيفة تغلغل وهيمنة في نفس الوقت بفعل الإندماج التاريخي في النظام الرأسمالي".

3- النظرية الجيوبوليتيكية والتي ترتكز أساسا على الأهمية الجيوستراتيجية والحيوية للجزائر التي جعلتها على مر التاريخ محل أطماع الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا.

سابعا: الإطار المنهجي

إن المنهج المساعد في تقصي هذه الإشكالية والبحث فيها يتعدى الواحد إلى مجموعة من المناهج يكون في مقدمتها، "**منهج دراسة حالة**"، وهو ما إقتضته طبيعة الموضوع، بحكم إنتقائيته في إختيار المثال المؤهل عمليا وعلميا لدراسة الموضوع، وهو منهج يستعمل من أجل إستقراء الظاهرة في حيز محدد زمانا ومكانا، مما يعطي الفرصة للتدقيق وتمحيص الظاهرة عن كثب، ويعرف منهج دراسة الحالة أنه:" المنهج الذي يتجه إلى جمع البيانات العلمية المتعلقة بأية وحدة سواء أكانت فرداً أو مؤسسة أو نظاماً إجتماعيا أو مجتمعياً عاماً وهو يقوم على أساس التعمق في دراسة حالة معينة من تاريخ الوحدة أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها، وذلك بقصد الوصول إلى تعميمات علمية متعلقة بالوحدة المدروسة وبغيرها من الوحدات المشابهة لها".[1]

كما إستعنا "**بالمنهج التاريخي**"، لأن البحث في طبيعة هذه العوامل، يستدعي من الباحث دراسة الخلفية التاريخية للعلاقات الجزائرية الفرنسية، محاولا الكشف عن العوامل المؤثرة في تطورها، وما هي الأبعاد التي طبعت هذه العلاقات. والذي يعرف بأنه "ذلك البحث الذي يصف ويسجل ما مضى من وقائع وأحداث الماضي ويدرسها ويفسرها ويحللها على أسس علمية ومنهجية دقيقة، بهدف التوصل إلى حقائق وتعميمات تساعدنا في فهم الحاضر على ضوء

[1]- محمد شلبي، **المنهجية في التحليل السياسي**، الجزائر: مكتبة نوميديا للثقافة والعلوم، 1997، ص 56.

الماضي والتنبؤ بالمستقبل." [1] وهذا ما ينطبق على دراستنا من خلال عودتنا إلى تتبع تاريخ العلاقات الفرنسية الجزائرية وتحليل مختلف مراحل تطورها، وما رافقها من خلافات وتعاون. فالمنهج التاريخي لا يتوقف عند سرد الوقائع وتكديسها لكنه يضع تصورا للعوامل والظروف والمجال الذي يتحكم في ميلاد الظاهرة ومحاولة التنبؤ بتطوراتها. بإعتبار أن الوقائع التاريخية تشكل إطارا تحليليا وتفسيرا لدراسة العلاقات الدولية المعاصرة، فإن التعمق في فهم العلاقات الفرنسية الجزائرية يمكن من الإحاطة بحاضرها مع إمكانية التنبؤ بمستقبلها. فحسب عدنان طه بدوي:" أن المقاربة التاريخية تربط بين مظاهر العلاقات الدولية المعاصرة وجذورها التاريخية السابقة".[2]

إضافة إلى **"منهج تحليل مضمون"** تكمن الأهمية في الإستعانة به من خلال ما يتيحه من تحليل علمي وموضوعي للتصريحات والنصوص القانونية، بإخراجها من إطارها الضيق الذي جاءت في سياقه إلى سياق أفسح بإخضاعها للتحليل والنقد.

في هذا النوع من الدراسة لا مناص من إستعمال **"المنهج المقارن"** فهناك جملة من العناصر التي تستدعي المقارنة، فتاريخ العلاقات الفرنسية الجزائرية مليء بالخلافات، والقضايا الشائكة، كموضوع الإعتذار، وملف الحركى والخلاف حول قلة الإستثمارات الفرنسية في الجزائر، إضافة إلى قضية الهجرة التي تندرج تحتها العديد من الإشكاليات، كالإرهاب، والإندماج، والإسلاموفوبيا. فالمنهج المقارن يساعدنا في المقارنة بين جل هذه القضايا لإيجاد العناصر المسئولة عن التشابه أو الاختلاف. والمقارنة تعني في أبسط معانيها إكتشاف أوجه التشابه والإختلاف بين الظواهر المختلفة. حيث عرفها **جون ستيوارت ميل** بأنها:" دراسة الظواهر المتشابهة أو متناظرة في مجتمعات مختلفة، أو هي التحليل المنظم للإختلافات في موضوع أو أكثر عبر مجتمعين أو أكثر".[3] تعد المقارنة بالنسبة للعلوم الإجتماعية جزءا أساسيا من البحث العلمي، بل جوهر المنهج العلمي.

ثامنا: الإطار المفاهيمي

1- التعاون: coopération

يفترض التعاون فعلا مشتركا، وشراكة منظمة بين شركاء مستقلين كل منهم يتفاعل أو يتصرف من أجل مصالحه ولكن ضمن عمليات محدودة، فهو يؤدي إلى تناغم المصالح. ويمثل الحد الأدنى للعلاقات بين الدول، ولكن هذا الحد الأدنى يؤكد أيضا دور القوة التي تتمتع بها الدول. حيث يعرف بأنه:"صيغة من العلاقات الدولية والذي يتضمن

---

[1]- محمد شلبي ، **المرجع السابق الذكر**، ص 35.

[2]- عدنان طه بدوي، **العلاقات السياسية الدولية**، تونس: جامعة عبد العزيز المفتوحة، ط4، 1998، ص141.

[3]- نصر محمد عارف، **إستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002،ص 94.

تنفيذ سياسية وبالتالي (إستراتيجية وتكتيك)، متتابعة خلال فترة زمنية معينة لذلك تسعى تلك الآليات المستمرة إلى توطيد العلاقات الدولية في مجال أو عدة مجالات مع التخفيف من القيود على حرية تنقل الوحدات المعنية".[1] إذن هو تبادل المساعدة وهو ذو طبيعة مؤقتة، وأهداف مجردة وغير مشتركة، فهو عبارة عن مشاركة في العديد من النشاطات بين الدول. وإذا تعلق الأمر بالتعاون الإقليمي فالأمر يتصل بتفاعلات في إقليم جغرافي معين وبين عدة دول تنتمي إلى هذا الإقليم.[2]

2- تعددت مفاهيم **الإستعمار** في نظر الكثيرين في أوروبا سواء كانوا مؤرخين أو فلاسفة أو رجال دين، غير أنه مهما تعددت التعاريف والآراء بشأن مفهوم الإستعمار فإن أسبابه متداخلة في كل زمان ومكان وهما المقومات الإقتصادية وغير الإقتصادية، غير أنه لابد من التنويه إلى وجود فرق بينه وبين الإستيطان من حيث الفحوى والغاية والأسلوب، وبين الإستعمار والإمبريالية. ذلك أن **الإستيطان: implantation, peuplement Settelement,** يطلق على ظاهرة القضاء على وطن، ودخول عنصر أجنبي بهدف الإستلاء على قسم من الأرض، كما في الجزائر، وفلسطين، وجنوب إفريقيا. لقد أتاح الإستيطان الفرنسي في الجزائر مجالا خصبا لإستثمار الأفراد والشركات الرأسمالية الفرنسية في الجزائر عن طريق تنمية رأسمالها وتنويع إستثماراتها وربط الإقتصاد الجزائري بإقتصادها.[3] **أما الإستعمار:**[4] **Colonisation** يقصد به نزوع الدول الكبيرة لفرض سيطرتها وإرادتها على البلدان الأخرى والإحتفاظ بهذه السيطرة بمختلف الوسائل السياسية والإقتصادية والعسكرية، ومحاولة تغيير هوية البلدان المستعمرة وربطها بالدول الإستعمارية ربطا عضويا ولغويا وثقافيا وإقتصاديا، وإستغلال ثرواتها وإقامة المشروعات المتعددة فيها. يقول مورغانتو:" أن الإستعمار لا يخرج في حقيقته عن كونه أحد مظاهر التسلط السياسي أو الإقتصادي، أو العسكري أو الثقافي، الحضاري، الذي تمارسه دولة على غيرها، وغالبا ما يكون الهدف من هذا التسلط هو الإستغلال الإقتصادي للدولة الخاضعة للسيطرة الإستعمارية، وتسخير إمكانياتها الطبيعية ومواردها البشرية لرفع مستوى الرفاهية الإقتصادية والإجتماعية للدولة صاحبة النفوذ الإستعماري".[5] فيما تعني **الإمبريالية: impérialism** مصطلح سياسي وكلمة حديثة

---

[1]- فاطمة الزهراء رقايقية، **الشراكة الأورومتوسطية، رهانات ،حصيلة وآفاق : التجربة الجزائرية والعقبات** المجيطة، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014، ص،ص، 30، 31.

[2]- **نفس المرجع**

[3]- عبد المالك خلف، **الإستيطان الأجنبي في المغرب العربي**، الكويت: عالم المعرفة، 1999، ص9.

[4]- إسماعيل عبد الفتاح، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، ص 37.

[5]- علي عودة العقابي، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في أصول التاريخ والنظريات**، بن غازي: الجماهيرية اللبيبة، ص 236.

الإستعمال نسبيا وهي تعني الرأسمالية الإحتكارية لأنها المرحلة الأخيرة من تطور الرأسمالية وإستخدمت لتعني التعسف في وصف السياسة الخارجية للإمبراطورية الفرنسية.[1]

6-الأرشيف: archives

مصلح يطلق على مجموعة الوثائق التي تكونت بشكل عضوي بصرف النظر عن شكلها أو موادها أو تواريخها، أنتجت أو تسلمت بواسطة شخص مادي أو معنوى، سواء يقوم بخدمة عامة أو خاصة كدليل على نشاطها وتحفظ بواسطة مالكها أو ورثته للحاجة الحالية إليها.[2]

7- الجرائم الدولية

ترسخ مفهوم الجريمة الدولية بمجموعة تطورات كان أبرزها، محكمة نورمبورغ العسكرية الدولية 1945، المكلفة بمكافحة ومعاقبة كبار مجرمي الحرب في دول المحور الأوروبية، وإتفاقية الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 1968، وإتفاقيات جنيف الأربعة ومشروع النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية 1988، والجرائم الدولية هي تلك الجرائم التي تنتهك النظام الدولي العام وهي: جرائم ضد السلام، جرائم الحرب وجرائم ضد الإنسانية، سنكتفي بتعريف المصطلحين الأخيرين لما لهما من علاقة مباشرة بموضوع البحث.

أ-جرائم الحرب:crimes de guerre

وهي الجرائم الخطيرة التي وردت في اتفاقيات جنيف، وتشمل مخالفة قوانين وأعراف الحرب والتي تشمل الاغتيالات والمعاملات السيئة، أو سوء معاملة الأسرى أو تدمير المدن...الخ.[3] وتعرف أيضا على أنها الجرائم التي يرتكبها السياسيون والعسكريون في حالة الحرب بوسائل غير مشروعة، يشجعها القانون الدولي، وتكون لها نتائج سلبية تجر على العالم ويلات ودمار.[4] تقع تحت هذه التسمية الأعمال التي إرتكبتها فرنسا في الجزائر طيلة 132 سنة، وما زالت إلى اليوم تنكر ذلك وتتهرب من مسؤوليتها.

---

[1] - إسماعيل عبد الفتاح، **المرجع السابق الذكر**، ص53.

[2] -Salwa Ali Milad, dictionary of documental archival et information terminology , al.dar-al masriah lubnaniah, cario, 2007 ,p 16.

[3]- محمد عبد المطلب الخشن، **الوضع القانوني لرئيس الدولة في القانون الدولي العام**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005، ص 309.

[4]- عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق الذكر**، ص53.

ب–جريمة ضد الإنسانية: crime contre l'humanité

وهي الجرائم والفظائع التي تشمل بشكل غير حصري القتل والإبادة والإستعباد والتهجير وكل عمل غير إنساني، كما تشمل أعمال الإضطهاد لأسباب سياسية أو عنصرية أو دينية وتشكل هذه الأعمال جريمة تدخل في إختصاص المحكمة، سواء إعتبرت هذه الأفعال إنتهاكا للقانون المحلي للبلد الذي إنتهكت فيه أم لم تعتبر.[1]

ج–الإبادة الجماعية: Génocide

هي مسعى لإبادة شعب بسبب جنسيته أو عرقه أو إنتمائه الإثني أو الديني، وتحدث أيضا حينما تنوي حكومة أو أي منظمة أخرى أن تدمر عن سابق تصور وتصميم مجموعة من البشر، وأن تهدد مقدرتهم على البقاء كمجموعة، وهذا فإن الإغتصاب الجماعي، والتطهير العرقي قد تكون كلها وسائل لتعزيز سياسة الإبادة الجماعية. وهي تعتبر أسوء جريمة ضد الإنسانية.[2]

تاسعا: صعوبات ومحاور الدراسة

1–الصعوبات

أهم الصعوبات التي واجهتنا أثناء القيام بهذا البحث:

1. ضيق الوقت وهو أكبر عقبة واجهتنا بإعتباره أهم شرط لنجاح أي عمل إذ أن الوقت المتاح كان أقل بكثير مقارنة بموضوع البحث الشائك والمتشعب.

2. نقص الدراسات العلمية والموضوعية فيما يخص هذا الموضوع، خاصة فيما يتعلق الأمر التجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية، الأرشيف الجزائري، والسرية التي مازالت تخيم على هذا الموضوع، مما ينعكس سلبا على الدراسات الأكاديمية الموضوعية في هذا المجال وتبقى خاضعة للنسبية بشكل كبير.

3– رغم كل هذه الصعوبات التي واجهتنا إلا أن طبيعة الموضوع زادتنا حماسة وقوة من أجل تجاوز هذه العقبات خصوصا بفضل التوجيهات التي قدمت لنا من قبل الأستاذ المشرف وتبقى الإرادة هي الحافز الأكبر، ونأمل أن نكون قد وفقنا في دراستنا المتواضعة هاته.

2– محاور الدراسة

بالرغم من تشعب موضوع الدراسة وإرتباطاته، إلا أنه تم المحاولة قدر الإمكان دراسته من خلال أربعة فصول، في **الفصل الأول** فقد جرى في مستهله عرض الخلفية التاريخية للعلاقات الفرنسية الجزائرية من خلال التطرق إلى تبلور

---

[1]– عبد الوهاب الكيالي، **المرجع السابق الذكر** ، ص53.

[2]- مارتن غريفيتش، وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** ، مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 7

الظاهرة الإستعمارية، فالفكر الذي واكب ميلاد الرأسمالية وصيرورتها؛ نمطا للإنتاج وقاعدة لبناء حضارة، هو الذي أوجد الأصول التي مثلت منطلقات تحويل النظام الرأسمالي إلى حركة إستعمارية أولا وإمبريالية لاحقا. ثم الشروع في تحليل أهم إنعكاسات وتداعيات الإستعمار الفرنسي للجزائر ونتائجة، لقد بينت السياسة الإستعمارية الفرنسية التي إتبعتها في الجزائر بأنها كانت تهدف إلى إرساء دعائم إستعمار إستطاني هدفه تغيير المعادلة الإجتماعية والثقافية بغية بناء مستعمرة تستولي على مقومات ومقدرات الشعب الجزائري. وتوظيفه لفائدة المستعمر وبعدها تناولنا طبيعة العلاقات بين البلدين بعد الإستقلال، فقد شكلت سياسة التعاون العنصر الدائم والحاضر في العلاقات الجزائرية الفرنسية، بالرغم من تعرضها للعديد من الهزات والأزمات السياسية والإقتصادية.

أما **الفصل الثاني** تناولنا فيه، محددات صنع القرار الفرنسي الخارجي تجاه الجزائر، والتي جرى تصنيفها إلى ثلاث أقسام: الأول، يكتسي بعد داخلي من خلاله عرضنا أمهم العوامل الداخلية التي تؤثر على عملية صنع القرار الخارجي الفرنسي تجاه الجزائر والتي تتمثل في(المؤسسات الرسمية، وغير الرسمية، والمحددات البنيوية)، والثاني، ذو بعد إقليمي والمتمثل في الطموح الفرنسي في قيادة أوروبا وعرض أهم المحاولات التي سعت من خلالها لإعادة ألمانيا إلى الحظيرة الأوروبية وتفادي تكرار تجربة الحرب من خلال التعاون والتكامل لربط المصالح بين الدول الأوروبية بصفة عامة وبين فرنسا وألمانيا بصفة خاصة، وعلى الرغم من العداء التاريخي بين الأمتين والذكريات غير البعيدة عن أحزان الحرب العالمية الثانية، فإن مصلحة فرنسا كانت تحتم عليها قلب مجرى التاريخ. والثالث ذو بعد دولي، تناولنا في ما إذا كان هناك إمكانية وجود تنافس فرنسي أمريكي على الجزائر، ورغم تأكيد معظم الباحثين على أنه لا يوجد أي إهتمام أمريكي بمنطقة المغرب العربي عامة والجزائر خاصة، إلا أننا إرتأينا عرض بعض المشاريع والتصريحات التي تبين وجود تنافس وإن كان غير معلن بين الدولتين. خاصة في المجال الإقتصادي والأمني.

بينما قمنا في **الفصل الثالث** بمعالجة أهم المتغيرات المتحكمة في العلاقات الفرنسية الجزائرية، والممتثلة في العناصر التالية: الأول، يتمحور حول الخلافات التاريخية (ملف الإعتذار، مسألة الأرشيف، جرائم الجيش الفرنسي) أما الثاني ينطوي تحت لواءه الخلافات القانونية(القوانين المؤيدة لمطالب الأقدام السوداء، مشروع قانون لتجريم الإستعمار)، أما الثالث والرابع تضمنا الخلافات السياسية والأمنية، والإقتصادية، وأخيرا، المتغير الإجتماعي والذي تضمن (قضية الهجرة وإفرازاتها: وضعية المهاجرون ومشكلات الإندماج. وقضية الحجاب، إضافة إلى الإسلاموفوبيا...وأسلمة فرنسا).

في حين يجرى الكشف في **الفصل الرابع** والأخير عن أهم نقاط الإختلاف والتشابه في سياسة كل من شيراك وساركوزي تجاه الدولة الجزائرية، تستهدف هذه المقارنة المجالات التالية: المجال التاريخي (قانون تمجيد الاستعمار، ملف

الحركى)، والمجال السياسي والأمني. وفي المجال الاقتصادي المشاريع التي جاء بها كل من شيراك وساركوزي للإعادة هيكلة العلاقات بين البلدين (معاهدة الصداقة، الاتحاد من أجل المتوسط) أما في النقطة الأخيرة فتناولنا المجال الإجتماعي.

تمهيد:

يعد الإحتلال الفرنسي للجزائر، حلقة من حلاقات الحروب الصليبية الدينية، وحرب إبادة ضد الجنس العربي المسلم، إستعمل فيها جيش الإحتلال مختلف الطرق والوسائل غير المشروعة، وقد تظافرت مجموعة من العوامل شجعت فرنسا على إحتلال الجزائر. وبعد ما تمكن الجيش الفرنسي من إحتلال المدينة، بدأت الإدارة الفرنسية مخططاتها لترسيخ دعائم الوجود الفرنسي وتمكينه، ولم يتأتى لها ذلك إلا من خلال السيطرة المنظمة والواسعة عسكريا ومدنيا، لتأسيس قاعدة إقليمية وإدارية، مع تشجيع الهجرة الإستيطانية قصد بناء القاعدة الديموغرافية لتدعيم القوة العسكرية، فتسهل بذلك تدمير البنى الإجتماعية والإقتصادية والثقافية للمجتمع الجزائري، وهكذا باشرت هذه الإدارة منذ السنوات الأولى للإحتلال سياسة إستيطانية شرسة وواسعة جهزت لها كل الإمكانيات المادية البشرية والعسكرية.

رفض الشعب الجزائري الإستعمار الفرنسي جملة وتفصيلا، وتجلى ذلك في عدة ثورات شعبية، إلى أن اندلعت ثورة التحرير في عام 1954 التي حررت الجزائر من الإستعمار. وبعد الإستقلال ساهمت مجموعة من عوامل في إستمرار علاقات التعاون الفرنسي-الجزائري، فبالإضافة إلى عامل القرب الجغرافي، شكل العامل التاريخي الذي تمثل في الهيمنة المباشرة التي مارستها فرنسا في الجزائر طيلة الفترة الإستعمارية.

المبحث الأول: العلاقات الفرنسية-الجزائرية خلال القرن التاسع عشر

المطلب الأول: تبلور الظاهرة الإستعمارية

إن كل مشروع مجتمعي مرتبط بمجوعة أفكار وقيم تؤسس لوجوده وتبرر مشروعيته، ومراحل إنجازه، فالفكر الذي واكب ميلاد الرأسمالية وصيرورتها؛ نمطا للإنتاج وقاعدة لبناء حضارة، هو الذي أوجد الأصول التي مثلت منطلقات تحويل النظام الرأسمالي إلى حركة إستعمارية أولا وإمبريالية لاحقا. في التساؤل عن إيديولوجيا الإحتلال، بإعتبارها المهماز الموقظ للوعي الوطني المؤسس للدفاع عن الهوية، ضرورة لتمثيل طبيعة كتابات منظري الحركة الإستعمارية من المؤرخين، وعلماء الإجتماع، حتى المكتشفين والعسكريين.[1]

إن القول بتحول التوسع الرأسمالي إلى ضرورة حيوية لواقع المنظومة الرأسمالية وأفاق تقدمها، من أعمال مهندسي الإحتلال وبناته هؤلاء الذين إختلفت مواقع وجودهم وفلسفة إستعمارهم، فقد بقوا منشدين إلى مرجعية تاريخية متماسكة قررتها شروط التطور الحاصل في بنية النظام الرأسمالي.[2]

---

[1]-أحمد مالكي، **الحركات الوطنية والإستعمار في المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 112.

[2]- **نفس المرجع** ، ص124.

الثابت تاريخيا أن الإستعمار سبق ظهور الرأسمالية بزمن طويل، ففي مرحلة العبودية، ملكت المدن اليونانية، مستعمرات واسعة لإجتلاب العبيد، وبعض السهول في أسيا الصغرى، لضمان الغذاء، والإمبراطورية الرومانية القديمة أيضا كان لها أملاك واسعة في أوروبا وأسيا وأفريقيا،[1] وقد تجددت موجة الإستعمار، لكن مع تطور بسيط يتناسب معها؛ ففي مرحلة الإقطاع إحتاج الإقطاعيون إلى الإستيلاء على الأراضي لتوسيع رقعة ممتلكاتهم، والغزو الصليبي، على سبيل المثال، لم يكن في جوهره إلا تنفيسا عن مشكلة الشبع الإقطاعي الذي بلغه النظام الإقطاعي في غرب أوروبا عند نهاية القرن العاشر، والذي أدى إلى تكاثر الطبقة الإقطاعية على الأرض الزراعية حتى أصبحت لا تتسع لها، وكانت هذه الطبقة هي التي قادت الحروب الصليبية وخرجت إلى الشرق تبحث عن الأرض.

أما في العصور الحديثة، فقد إنبعثت السياسة الإستعمارية وتأسست الإمبراطوريات من رحم الطبقة البرجوازية التي نشأت في رحم المجتمع الإقطاعي، وكان نوع النشاط الإقتصادي الذي كانت تمارسه هذه البرجوازية،[2] هي التجارة التي قادت إلى حركة الكشف الجغرافي أولا، ثم الحركة الإستعمارية ثانيا. فالإستعمار ما هو إلا تدعيم للطبقة البرجوازية التي ظهرت في بداية هذا العصر وإستطاعت إقامة حكومات موحدة مركزية. حيث ساهمت الطبقة البرجوازية الجديدة في نشأة الدولة القومية عن طريق مساندتها للملكية في صراعها مع النبلاء والإقطاعيين، الأمر الذي تكالبت عليه الدول القومية الحديثة قد أصبحت دولا مركزية موحدة تحكمها ملكيات مطلقة، حيث أصبح الملك هو الجزء المرتبط بشخص الأمة.[3]

كانت أوروبا في العصور الوسطى تكفي نفسها بنفسها بالنسبة لكثير من السلع، ما عدا بعض السلع التي تحتاجها دول أوروبا كالتوابل والسكر والعاج والمعادن، تأتي من الدول العربية، والتي كانت تصل إلى أوروبا من الطريق البري من الصين إلى فارس ثم أسيا الصغرى فالقسطنطينية وموانئ البحر الأبيض المتوسط.[4] والتي كان حكامها المسلمين المتحكمين في كمية هذه المواد وبيعها للتجار الأوروبين، كما كانت التجارة الإسلامية زاهرة في ذلك الحين، ولها السلطان المطلق على البحار الجنوبية والشرقية،[5] هذا بالإضافة إلى الضرائب التي كانت تفرضها الحكومات الشرقية، فوجدت

---

[1]- عبد العزيز نوار، محمود محمد جمال الدين، **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الأولى**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1999، ص 53

[2]- عبد العظيم رمضان، **تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997. ص 186.

[3] - **نفس المرجع**، ص 185.

[4]-**نفس المرجع** ، ص 188.

[5]- أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاثمائة بين الجزائر واسبانيا (1492-1792)**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ب.ت.ن، ص27.

الدول الأوروبية أنه لا مجال للحصول على هذه السلع بأثمان مختلفة وكميات كبيرة إلا عن طريق الحصول عليها من بلادها وعدم الحاجة إلى وساطة إسلامية.[1]

وجدت الطبقة البرجوازية أن تجارة هذه المواد تحتكر نصفها البرجوازية العربية من خلال نقل هذه المواد عبر الأراضي العربية إلى الموانئ، ومن ثمة نقلها إلى الدول الأوروبية التي تحتكر النصف الثاني من التجارة الدولية لهذه المواد، لهذا عملت الطبقة البرجوازية الأوروبية أن يكون دخل هذه التجارة كاملا من نصيبها؛ ورفعت شعارات القضاء على قدرات المسلمين عن طريق التجارة. تفطنت هذه الطبقة إلى أن العامل الديني المتمثل في القضاء على المسلمين لدى الشعوب كان أهم لديهم من إحتكار التجارة، وهذا الشعار سوف يؤدي إلى إشعال الشعور القومي والرغبة في الإشتراك في هذه الحركة.[2]

في نفس الوقت عملت إسبانيا والبرتغال على إيجاد طريق بعيد عن البلاد الإسلامية ونجحت في إيجاد طريق الرجاء الصالح،[3] وقد كان إكتشاف هذا الطريق ضربة قاسية للإقتصاد الإسلامي وخاصة دولة المماليك في مصر والشام. ولما كانت البرجوازية الإيطالية في البندقية تحتكر التجارة في جزئها الغربي، في حين كانت البرجوازية العربية تحتكرها في جزئها الشرقي، فقد أحست البرجوازية الإسبانية والبرتغالية بوطأة هذا الإحتكار الإقتصادي، وبدأت تفكر جديا في كشف الطريق البحري حول أفريقيا للوصول إلى جزر الهند الشرقية.

ولما كانت البرجوازية العربية التي تحتكر تجارة التوابل في جزئها الشرقي هي برجوازية إسلامية، فمن هنا إصطبغ العامل المادي بالعامل الديني، وإختلطا في ذهن البرجوازية الإسبانية والبرتغالية التي رفعت في ذلك الحين الشعارات للقضاء على المسلمين عن طريق إنتزاع تجارة الشرق من أيديهم. يقول **أليو كيرك** في خطابه الذي ألقاه على جنده في ملقا:"إن إبعاد العرب عن تجارة التوابل هو الوسيلة التي نرجو بها إضعاف قوة الإسلام".[4] وعلى حد قول الأستاذ تاومي **tawemy** في كتابه:"الدين وظهور الرأسمالية "relegionanl the Rise of capitalisme:"في الحقيقة أنه يمكن تتبع الموجة الإستعمارية للرأسمالية الأوروبية التجارية في تلك المرحلة، بتتبع حركة التجارة الأوروبية في ذلك الحين".

إذن إقترن نمو الطبقة البرجوازية بالإستعمار، وذلك أن الطبقة البرجوازية لم تلبث أن تنمو نمو هائلا مع حركة الإكتشافات الجغرافية، فقد أعقبت هذه الإكتشافات الفتوحات الإستعمارية في أمريكا الجنوبية والوسطى على يد الإسبان والبرتغال، وفي أمريكا الشمالية على يد الإنجليز والهولنديين والفرنسيين، ثم فتح مناطق مختلفة في الشرق الأقصى

---

[1]- عبد العزيز نوار، محمود محمد جمال الدين، **المرجع السابق الذكر**، ص 57.

[2]- **نفس المرجع**، ص55.

[3]- أحمد توفيق المدني، **المرجع السابق الذكر**، ص 28.

[4]- عبد العظيم رمضان، **المرجع السابق الذكر**، ص189.

وأفريقيا بحثا عن التوابل والذهب والعبيد.[1] هذه الفتوحات عجلت بإزدهار البرجوازية إزدهارا هائلا بسبب إتساع نطاق الأسواق والمبادلات إلى حد لم يعرفه العالم من قبل، وتسبب تدفق المعادن الثمينة إلى غرب أوروبا أولا، ثم إلى بقية القارة ثانيا، مما كانت نتيجته المحققة بالنسبة للبرجوازية هو تضخم أرباحها وإزدياد ثرواتها.

إذن فالإدعاءات القائلة بأن الإستعمار الأوروبي للبلاد العربية وغيرها من العالم الجديد، يرجع إلى تخلف أهالي هذه البلاد، هو أمر ليس له أساس من الصحة وإنما راجع إلى رغبة إستعمارية للإمساك بمفاتيح مخازن الشرق لجني الثمار المادية للتوسع الإمبريالي. في المقابل كانت الدول تسعى للحصول على القوة، ولهذا تمثلت هذه الطبقة على إبراز النظام المركانيلي، والدولة التي تملئ خزائنها بالأموال والمعادن النفيسة هي الدولة القادرة على إقامة جيش وأسطول قوي.[2]

وبالتالي فإنه لم تكن نظريات الشمال والجنوب، أو العنصر المتفوق هي سبب سقوط شعوب شمال أفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية تحت الإستعمار الأوروبي وتخلفها، كما يدعي الإستعماريون وإنما كان ظهور الطبقة البرجوازية الأوروبية وتحولها الحتمي إلى الإستعمار، كمرحلة من مراحل تطورها، هو السبب، وكانت هذه الطبقة التي حققت المكاسب وجنت الأرباح دون غيرها من طبقات الشعب في بلاد المستعمرات. وقد إستغرق نشوءها، في القرون الثلاثة السابقة السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر، وهذه الفترة التي إستخدم فيها أدم سميث مصطلح أعيد إستخدامه من قبل ماركس" فترة التراكم الأولي".

بدأ الإستعمار بأبشع صوره ووسائله وتغيرت الوضعية الناجمة عن معاهدة تورد سلاين 1495؛ القاضية بتقسيم العالم إلى شطرين، خط الطول الذي يمر بالجزائر عبر المحيط الأطلسي، فكل ما هو واقع شرقي ذلك الخط يعتبر منطقة نفوذ لإسبانيا، أما كل الأقطار الموجودة غرب ذلك الخط تعتبر منطقة نفوذ برتغالي.[3]

لم يكن التفكير في وضع الجزائر تحت النفوذ الفرنسي وليد رغبة توسعية شخصية عن ملك فرنسا، لكنه نتيجة مخطط سياسي أملته الظروف السياسية التي كانت قائمة آنذاك، فقد كان ملك فرنسا ينظر بعين الغيرة إلى سيطرة سكان جنوة وميلانو على السوق التجارية، وكان يطمع إلى بناء قوة إقتصادية واسعة تكون نواتها البحرية مدينة طولون وتشكل مرسيليا مركزها التجاري، لكن تحقيق إزدهار تجاري بمرسيليا مرهون بربط علاقات متينة مع الضفة الجنوبية المقابلة من حوض المتوسط، نظرا لأهمية موقع الجزائر الجغرافي ولكونها تمثل من جهة ثانية نقطة إنطلاق نحو الشرق.[4] وهكذا لم تطق الرأسمالية الفرنسية أن تبقى مخزونة في نطاق ضيق ولذلك تزعمت حركة البحث عن بديل للأراضي الضائعة ليس

---

[1]- عبد العظيم رمضان، **المرجع السابق الذكر**، ص 35.

[2]- عبد العزيز نوار، محمود محمد جمال الدين، **المرجع السابق الذكر**، ص54.

[3]- أحمد توفيق المدني، **المرجع السابق الذكر**، ص 33.

[4]- مبارك الميلي، **المرجع السابق الذكر**، ص 107.

فقط لإستعمالها كسوق وإنما لتكون مناطق مفتوحة للجنس الفرنسي واللغة الفرنسية. وقد إختيرت الجزائر لتكون نقطة إرتكاز للتوغل في القارة الإفريقية.[1]

المطلب الثاني: المكانة الإستراتجية للجزائر

إن الجزائر التي لم يستطع الساسة الفرنسيين الإعتراف بوجودها، تمتد جذورها في التاريخ، حيث بدأ إطارها الجغرافي يتحدد في عهد الدولة النوميدية التي أسسها **ماسينسا**، وأخذ الطابع الوطني يبرز ويتأكد بإستمرار خلال أكثر من عشرين قرنا من الزمن.

تحتل الجزائر موقعا هاما في شمال أفريقيا بصورة عامة، وبين أقاليم المغرب العربي بصورة خاصة، حيث تعد مفتاح المغرب العربي ومحور إلتقاء بين البحر الأبيض المتوسط من جهة وبين العالم العربي والقارة الأفريقية من جهة أخرى. وهي صلة وصل بين البحر الأبيض المتوسط وأوروبا شمالا،[2] وبلدان ما وراء الصحراء جنوبا، إلى أعماق القارة السوداء. وتعتبر البوابة الحقيقة لها؛ وقد كانت وما تزال صلة الوصل بين أقاليم المشرق العربي وبلدان المغرب الأخرى المطلة على شواطئ الأطلسي التي إمتد تأثيرها إلى الأندلس، هذا الموقع الهام هو الذي أهلها لتلعب تلك الأدوار الموجهة لها على إمتداد تاريخها الطويل. وجعلها مطمع الدول الأوروبية التي تكالبت على إحتلالها وإستعمارها عبر التاريخ.[3] وهذه الأهمية أيضا هي التي إستلزمت اليوم تشييد طريق الوحدة الأفريقية أو"عابر للصحراء". تعتبر الجزائر أهم دول المغرب العربي، بسبب كبر مساحتها، وطول سواحلها، وغناها الإقتصادي، ووفرة تجارتها، ورواجها مع الخارج، وإمتداد دواخلها إلى قلب القارة فيما وراء الصحراء الكبرى، وكانت علاقتها مع الخارج أوسع مدى.

ظلت الجزائر لمدة ثلاثة قرون متتالية سيدة البحر الأبيض المتوسط، هذا البحر الذي جاء عنه في تقرير صادر عن الدول الأوروبية سنة 1907:" إن البحر الأبيض المتوسط هو الشريان الحيوي للإستعمار، لأنه الجسر الذي يصل بين الشرق والغرب، والممر الطبيعي للقارتين الأسيوية والأفريقية، وملتقى طرق العالم(...) ويكمن الخطر المهدد في العالم من هذا البحر، ففي حوضه مهد الأديان والحضارات وعلى شواطئه الجنوبية والشرقية يعيش شعب واحد، له من وحدة تاريخية ودينية، ولغته وأماله كل مقومات التجمع والترابط والإتحاد، وتوفر في ثرواته الطبيعية وكثرة تناسله، كل أسباب القوة والتحرر والنهوض، ويكمن الخطر على الإمبراطوريات الإستعمارية في تحرر هذه المنطقة وتثقيف شعوبها، وتطويرها وتوحيد

---

[1]- جوان جليسبي، **ثورة الجزائر**،(ترجمة : عبد الرحمان صدقي أبو طالب)، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966 ، ص31

[2]- محمد علي دبوز، **تاريخ المغرب الكبير**، ليبيا: مؤسسة تاواليت الثقافية، 2010 ، ص 17.

[3]– يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج1، الجزائر: دار الهدى، 2009، ص10.

إتجاهاتها، وتجمعا وإتحادها حول عقيدة واحدة، ولذا على الدول ذات المصالح المشتركة أن تعمل على إستمرار وضع هذه المنطقة المجزأ المتأخر، وإبقائه شعبها على ما هو علية من تفكك وجهل، كوسيلة لتحقيق هذا الهدف".[1]

كما يعتبر حوض البحر المتوسط من أكثر مناطق العالم حيوية من حيث التجارة، فإزدهرت تجارة الرقيق، والإستيلاء على البواخر، وإشتهرت القرصنة في الحوض الغربي للبحر المتوسط منذ اليوم الأول لسقوط غرناطة سنة 1492م بيد الإسبان المسيحيين الذين كانوا يلاحقون المسلمين حتى مدن المغرب العربي الساحلية،[2] وكان هذا دافعاً للجزائر لحماية المسلمين، من خلال العمليات الحربية ضد أساطيل الدول المعتدية.[*] وكانت الدولة الجزائرية في العهد العثماني عبارة عن جمهورية عسكرية تربطها بتركيا علاقات دينية وإتفاقيات شكلية، وقد إعتبر حكام الجزائر أنفسهم حلفاء للسلطان العثماني ويتعاملون مع قادة الدول الأوروبية بصفة مباشرة ويبرمون الإتفاقات التجارية معهم.

على أن هذه الأهمية من جهة أخرى هي التي جلبت للجزائر الأخطار الخارجية وأطماع الدول الأوروبية التي تكالبت على إحتلالها وإستعمارها عبر التاريخ، كما فعل الرومان والوندال والبيزنطيون قديما، والإسبان والفرنسيون حديثا، وهذا لأهمية مواقعها البحرية التي تستعمل كقواعد عسكرية للإعتداء والتوسع الاستعماري.[3]

المطلب الثالث: العلاقات السياسية الدولية للجزائر

كانت الجزائر قوة يحسب لها ألف حساب من طرف الدول والمماليك الأوروبية، وكثيرا ما إستنجد ملك فرنسا **فرانسوا الأول** بالأساطيل الجزائرية، ضد إعتداءات قوات **شارلكان** الملك الإسباني على الشواطئ الفرنسية.[4] فراجت تجارتها وتوسعت علاقاتها مع الخارج، وأصبحت كلمتها مسموعة وأكثر تأثيرا في أوقات السلم والحرب، وإكتسبت صفة الزعامة على نيابات المغرب الأخرى، وإعترفت دول أوروبا لها بذلك،[5] وأخذت تدفع لها الضرائب.[*] إن الضريبة هي مفتاح العلاقات الجزائرية الأوروبية، وكانت هذه الأخيرة تدفع االضريبة لأنها لم تستطع تطوير سياسة عمل جماعي حقيقي ضد الجزائر.[6]

---

[1]- أحمد مالكي، **المرجع السابق الذكر**، ص 118.

[2]- وليم سبنسر، **الجزائر في عهد رياس البحر**، (ترجمة: عبد القادر زبايدية)، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007، ص81

[*]- كانت القوة البحرية للجزائر في عهد الرايس حميدو حوالي 500 قطعة بحرية، يعمل على متنها حوالي 30-40 ألف بحار.

[3]-يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق الذكر**، ص 10.

[4] - يحي بوعزيز، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا (1500-1830)** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1980 ص15.

[5]- **نفس المرجع**، ص22.

[*]- كانت انجلترا تدفع لها 600 ليرة إنجليزية كل سنه، ودولة الدانمرك تؤدي لها آلات ومهام حربية قيمتها أربع ألاف ريال شينكو، ودولة هولندا ستمائة ليرة فرنسية، ودولة سيسيليا أربعة وعشرين ألف ريال شينكو وهديا نفيسة قيمتها أربعة ألاف شينكو.

[6]- محمد بن عبد القادر، **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر أخبار الجزائر**، الإسكندرية: المطابع التجارية عرزوزي وجاويس، 1903، ص81.

قد فرضت الجزائر على أوروبا وضعا لا تحسد عليه، وأرغمتها على شراء السلام بالأموال لأساطيلها البحرية في الحوض الغربي للمتوسط، مما إضطرها إلى عقد مؤتمرات دولية لبحث ما أسمته أقطار "البحرية الجزائرية" كمؤتمر فينا عام 1815، وايكس لاشابيل؛ حاولت من خلالها أن تلصق بها ما أسمته **"القرصنة البحرية"**؛ فالبحرية الجزائرية لم تكن تقوم بأعمال القرصنة وإنما كانت ترد العدوان، وتدافع عن سيادتها ضد القرصنة الأوروبية التي كانت تباركها الحكومات الأوروبية وإعتبرتها مصدرا للكسب ووسيلة لتحطيم قوة المسلمين وإذلالهم، تمهيدا لإستعمار بلدانهم.[1] كما عقدت بريطانيا معاهدة مع النمسا وبروسيا ضد الجزائر سنة 1815.[2] وقد إعتادت الدول الأوروبية على دفع هذه الالتزامات والوفاء بها، في الظروف التي تكون فيها ضعيفة وغير قادرة على المواجهة، أما عندما تأنس في نفسها القوة وتضيق ذرعا بالإتاوات والضرائب والهدايا المفروضة، فإنها تنكث العهود.

وفق ما ورد عن المؤرخين فإن الجزائر كانت من أوائل الدول التي إعترفت بإستقلال الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1776 إثر حرب الإستقلال التي خاضتها ضد بريطانيا1775-1783.[3] وتجدر الإشارة هنا إلى أنه قبل إعلان الولايات المتحدة الأمريكية إستقلالها عن بريطانيا كانت سفنها تمر عبر المتوسط وهي تحمل رايات بريطانيا، ولكن بعد الإستقلال سحبت منها بريطانيا الرخص، فأصبحت سفن الولايات المتحدة معرضة لخطر القرصنة التي كانت سائدة آنذاك.

في هذه الآونة حاول الأمريكيون إيجاد حل لتجارهم وسفنهم، فكانت الخطوة الأولى التي إتخذها الكونغرس تقضي بأن تتضمن المعاهدات التي تعقد مع الدول الأوروبية نصوصا أو فقرات تعدها فيها بالحماية ضد القراصنة، كما كانت تفعل بريطانيا من قبل. وبذلك لجأت أمريكا إلى كل من هولندا وفرنسا، وعقدت معهما معاهدتي التجارة والصداقة في(1778-1782)على التوالي،[4] وتضمنت كلا المعاهدتين فقرة تنص على ضرورة تدخل فرنسا وهولندا وهولندا لحماية التجارة الأمريكية وسفنها، بالنظر إلى نفوذهما لدى الجزائر، وفشلت محاولة ثالثة لتضمين فقرة مماثلة في معاهدة مع بريطانيا. ومجمل القول بأن المحاولات الثلاث باءت بالفشل، فسارع القنصل الفرنسي للتدخل عند الداي لحمله على إبرام معاهدة صداقة مع الولايات المتحدة الأمريكية،[5] وإستمر الحال على ما هو عليه إلى غاية

---

(1) - يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق الذكر**، ص 11.

(2)- أرجمنت كوران، **السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر**، (ترجمة: عبد الجليل التميمي)، تونس: مطبوعات الجامعة التونسية،1970، ص 29.

(3)- إبراهيم طاس، **السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956-** 1958)، الجزائر: دار الهدى، 2012، ص، ص 450،451.

(4)- مبارك الميلي، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**،ج3، الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، 1964، ص 186.

(5)- **نفس المرجع**، ص 248.

مارس1783، حيث نجت سفينتين أمريكيتين في آخر لحظة من القراصنة الجزائريين، عندها قرر الكونغرس الدخول في مفاوضات مع دول المغرب بالنظر لخطورة الموقف، حيث عين الرئيس أدامز**Adams** الكولونيل **دافيد همفريز David humphergs**، وتوصل سنة 1795 إلى معاهدة سلم مع الجزائر وتدفع بموجبها الولايات المتحدة الأمريكية 642،000 دولار كفدية لمائة أسير.[1]

تمتع الجزائر بقوة كبيرة جعلت الرئيس الأول للولايات المتحدة الأمريكية **"جورج واشنطن"** يطلب من قيصرة روسيا **"كاترين الثانية"** بضرورة إنشاء حلف أوروبي أمريكي ضد الجزائر، ثم إضطر إلى أن يقبل شروط الجزائر فعقد مع **الداي حسن** معاهدة، وسنة 1814م. إنضمت أمريكا إلى كتلة سداسية كانت هي السابعة فيها، وهي الدانمرك وهولندا وإيطاليا وإسبانيا وبروسيا (ألمانيا)، وروسيا، وأمريكا، فأعلنت كلها مجتمعة حرباً بحرية على الجزائر، ثم عادت أمريكا فعقدت معاهدتين مع الجزائر، سنتي 1815م و1816م.[2]

رغم وجود معاهدات دولية بين الجزائر وفرنسا تدل قطعا على إعترافها بالدولة الجزائرية بالإضافة إلى إعتراف إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية بوجود دولة جزائرية ذات سيادة وبحدودها الحالية منذ قرون، فإن فرنسا أنكرت وجود دولة جزائرية قبل الغزو، وهو ما رافع من أجله ممثل فرنسا في الأمم المتحدة **بيناي** في إطار مداخلة قانونية طويلة حول الدستور الفرنسي، حيث نفى نفيا مطلقا وجود دولة جزائرية، لأن الوضع في الجزائر يختلف عن الوضع في تونس والمغرب، حيث كانت فرنسا تتعامل مع دولتان بالمعنى القانوني للكلمة، ورغم أن القانون الدولي يضفي صفة الدولة على كل إقليم يتوفر فيه العناصر التالية، وجود رقعة جغرافية محددة، يقطنها مجموعة من الناس يخضعون لسلطة عامة، ويتمتعون بالإستقلال. كل هذه العناصر كانت متوفرة في الجزائر قبل 1830، فقد كانت لها حدود معروفة وإدارة مركزية ممثلة في شخص الداي، تتبعها إدارات فرعية تشكل سلطة الدولة، وهي سلطة مستقلة لا ترتبط بتركيا إلا شكليا، وذلك بداية من القرن السابع عشر حيث أصبح الداي ينتخب محليا بواسطة الديوان، بالإضافة إلى ذلك فإن كل العلاقات الدبلوماسية التي كانت تقيمها مع الدول الأخرى، كالدنمارك والبرتغال وإسبانيا، أقامتها بصفة مستقلة دون الرجوع إلى الباب العالي، وفي سنة 1593 طالبت فرنسا من الجزائر أن تساعدها لإفتكاك مدينة مارساي من يد الإسبان، وبعد ذلك بقرنيين قدمت لها مساعدات مالية وإقتصادية.

---

[1] – وليم سبنسر، **المرجع السابق الذكر**، ص185.

[2] – أرجمنت كوران، **المرجع السابق الذكر، ص** 29.

وكانت الجزائر تعترف بالدول الأخرى فقد إعترفت بالجمهورية الفرنسية الأولى في 20 مارس 1793،[1] وزودت حكومتها بـ 5 ملايين فرنك ذهبيا بدون فائدة، وأنقذتها من المجاعة أيام حروب الثورة، وأثناء حروب نابليون بقرض أخر لشراء القمح، وحمتها من الغزو الخارجي ودعمتها سياسيا ودبلوماسيا وإقتصاديا.[2] لم يكن الوجود البارز والدور العالمي الذي كان للجزائر في العهد العثماني، خافيا عن الكثير من المؤرخين الأوروبين، فقد وصف **شارل أندري جوليان** بروز الجزائر بادرة غيرت مجرى التاريخ الأفريقي.[3]

لقد كانت إستراتجية الجزائر تجاه أوروبا هي منع أي تجمع للمناهضين الأوروبين، وقد إتبعت هذه الإستراتجية بمختلف الأشكال، من خلال المطالبة المنتظمة بالضريبة والمعاملة المتميزة في التدابير المتعلقة بإطلاق سراح الأسرى حسب الجنسية المنتمين إليها، إلى إتفاقيات السلم الرسمية.[4]

---

[1]- إبراهيم طاس، **المرجع السابق الذكر**، ص،ص451،450

[2]- قاسم نايت قاسم، مولود، **شخصية الجزائر وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، ج1، ط2، الجزائر: دار الأمة، 2007، ص 30.

[3]- **نفس المرجع**، ص 50.

[4]- وليم سبنسر، **المرجع السابق الذكر**، ص 167.

المبحث الثاني: الإحتلال الفرنسي في الجزائر: دوافعه، تداعياته، إنعكساته

المطلب الأول: دوافع الإحتلال الفرنسي للجزائر

عرفت الجزائر إستعمارا مباشرا عمل على إلحاقها إداريا وسياسيا، وكان وراء هذا الإستعمار أسباب كثيرة، لعل من أهمها التوسع الإمبريالي؛ السخط السياسي؛ التخلص من التضخم الإستعماري، إضافة إلى وجود نزاعات داخلية، فقد وجدت فرنسا في الجزائر ميدانا لجيشها حيث تستطيع أن تتحرك في أي اتجاه ترغب فيه، كما أنها نقلت إلى الجزائر غير المرغوبين فيهم والأفراد المحكوم عليهم كي يستقروا فيها ويجعلوا منها وطنا. أما السكان فقد تعرضوا إلى أبشع أنواع القمع والإبادة وحرموا من أبسط حقوق الإنسان وفي مقدمتها حق الحياة.

إن تفكير فرنسا في إحتلال الجزائر وسعيها الحثيث لتحقيق ذلك ليس وليد القرن التاسع عشر، وإنما يعود إلى عهد **الملك لويس الرابع عشر**(*)، حيث يقول المؤرخ **أوغسطين باربار** في كتابه **"الجزائر"**:" إن إحتلال الجزائر هي ثمرة ثلاثة قرون من جهود متواصلة بإستمرارية جديرة بالتقدير".(1)

أولا: الدوافع السياسية

1- سياسة التوسع الإستعماري

ساهمت المرحلة النابليونية التي عاشتها فرنسا في ترسيخ سياسة التوسع الذي سلكته الحكومة الفرنسية في علاقاتها الخارجية، وبصفة خاصة تجاه العالم الإسلامي الذي كانت الجزائر جزءا منه، فقد خرجت فرنسا منهكة بعد سلسلة من المعارك ضد المماليك والإمبراطوريات الأوروبية، فأرادت تعويض خسارتها في القارة الأوروبية بالبحث والتطلع عن المستعمرات جديدة تكون بعيدة عن أوروبا والعالم الجديد.(2)

وكانت تهدف من وراء هذه السياسة إلى إنشاء إمبراطورية في القارة الأفريقية بدءا بإحتلال الجزائر، ويتضح ذلك من خلال المشاريع والدراسات التي قام بها سواء قناصل أو مستشرقين الذين تعاقبوا على الجزائر. ولعل المشروع الذي قام به **بوتان** في الجزائر خلال سنة 1808 **"مشروع النزول الفرنسي"** لأوضح دليل على سياسة التوسع الفرنسي.

في أواخر القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، إنحسرت المستعمرات الفرنسية في العديد من مناطق العالم بعد أن طردت منها، كالهند وكندا ومصر،(3) كما أن الهزائم المتلاحقة التي منيت بها في أوروبا جعلت فرنسا تتطلع لأفاق

(*)- ولد عام 1638 وتوفى 1715، حكم فرنسا منذ 1643 حتى وفاته أي إثنين وسبعين عاما، وهو أحد أبرز ملوك البوربون.

(1)- وزارة المجاهدين، **"العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد"**، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص45.

(2)- **نفس المرجع، ص 56**

(3)- أحمد إسماعيل راشد، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر**، بيروت: دار النهضة العربية، 2004، ص13.

جديدة ولإحتلال بلاد أضعف منها وهذا السبب جعلها في حالة إستعداد لإسترجاع هيبتها المفقودة، خاصة وأن منافستها بريطانيا العظمى كانت قد إستحوذت على الهند، وبعض الأقطار الأسيوية والأفريقية الغنية بالموارد.

في محاولة منها للإستيلاء على بعض الأقاليم الأوروبية منيت فرنسا بهزائم عسكرية بقيادة نابليون سنة 1814و1815؛[1] ولإستعادة هيبتها السياسية كقوة إستعمارية عظمى، سعت لإنهاء السيطرة الإنجليزية على البحر الأبيض المتوسط، ولتحقيق ذلك عقد **شارل العاشر** تحالف مع روسيا؛[2] هذا ما يؤكده قول نابليون في إحدى رسائله إلى وزير الحربية:" أن قدما نضعه على هذه القارة الأفريقية يجعل إنجلترا تمعن النظر وتفكر جيدا في الأمر".[3] تستند فرنسا في خطابها حول "مشروعية التوسع"، بأفق تأسيس إمبراطورية على ثلاث محددات جوهرية التي تمثل المرتكزات المتحكمة في تكوين صورة المغرب العربي لدى أنصارها المدافعين عن مشروعها، والصانعين لإستراتجيتها: [4]

1- منطق التشكيك في مكانة الإسلام ودوره في صهر مكونات المجتمع المغربي وربطها بالمشرق العربي.

2- الحكم على المغاربة بالعقم السياسي والعجز عن تأسيس دولة قائمة على فلسفات سياسية، إجتماعية، حضارية.

3- التشكيك في الوحدة التاريخية والثقافية للمغرب العربي.

2- مؤتمر فيينا وتدعيم نوايا فرنسا التوسعية

إن مصالح الدول الكبرى المتمثلة في إبعاد فرنسا عن أوروبا، وتشجيعها على الإهتمام بمناطق آخرى، جعل الساسة الأوروبين في أواسط عام 1814 في مؤتمر عام ولأول مرة بمدينة فيينا؛ طرح مجموعة من المشاكل منها ما أسموه بـ "القرصنة المغربية" ومسألة "تجارة الرقيق" و"تحرير المسحيين" بالجزائر،[5] وهكذا بدأت الدول الغربية في تدويل قضية الجزائر والخلافة العثمانية بشكل عام في مؤتمر فينا الذي أكد في قراراته النهائية المعلنة بتاريخ 9 جوان 1815 بتحريم القرصنة والإسترقاق في الجزائر،[6] وهذا ما يسمى بالإفتراءات والإتهامات الغربية حينما ترغب تلك الدول في تحقيق مشاريعها الإستعمارية، تلجأ إلى التأويلات والحيل ومن بينها مصطلح الجهاد والدفاع عن الدين والوطن بالقرصنة والإسترقاق، كما هو الشأن اليوم بالنسبة لمصطلح الإرهاب.

---

[1]- جمال خرشي، **الإستعمار وسياسة الإستيعاب في الجزائر (1830-1962)**، الجزائر: دار القصبة، 2009، ص38.

[2]- عمار بحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من بداية الاحتلال لغاية 1962**، الجزائر: دار البصائر،1997، ص83.

[3]- جمال خرشي، **المرجع السابق الذكر**، ص41.

[4]- أحمد مالكي، **المرجع السابق الذكر**، ص 114.

[5]- جمال قندل، **إستراتجية الاستعمار الفرنسي في تطويق الثورة الجزائرية من خلال خطي شال وموريس (1957-1962)**، الجزائر :دار الكوثر للنشر والتوزيع، 2013، ص 187.

[6]- محمد مراد، **أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة: الاقتصاد، الايدولوجيا، الأزمات**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010، ص60.

كما دعم هذا المؤتمر رغبة فرنسا في إحتلال أقطار المغرب العربي بهدف التخلص من النوايا الفرنسية التوسعية؛[1] تعويضاً عن ما فقدته من مستعمرات ومراكز في أمريكا الشمالية والهند وغرب أفريقيا (السنغال) عقب حرب السبع سنوات (1756-1763) ضد بريطانيا وخسارتها لبعض الأراضي الأوروبية في حرب **نابليون بونابرت**.[2] من بين نتائج مؤتمر فيينا وإيكس لاشابيل تكتل الدول الأوروبية لمواجهة ما كانت تسميه **"القرصنة الجزائرية"**؛[3] وسلكها لسياسة الضغط التي كان من أبرز مظاهرها توجيه حملات فرنسية (1817-1824) ضد الموانئ الجزائرية.[4] ساعدها على ذلك ذلك تفوقها التكنولوجي، ومعطياتها الحضارية المكتسبة، ومطالبها بمراجعة الإتفاقيات التي عقدتها مع الجزائر إبان قوتها ولم يكن في مقدور هذه الأخيرة في عهد **الداي حسين** فهم منطق الظروف الدولية الجديدة ولا مواجهة تحدياتها، ولا الوقوف والصمود عند المواجهة المباشرة. وبالتالي سمح الإحتلال الفرنسي للجزائر لهذا الكيان الاستعماري بإستعادة مكانته كدولة عظمى ما بين الدول الإستعمارية. وضمن لها أيضا السيطرة على البحر الأبيض المتوسط وتوجيه ضربة قوية للتاج البريطاني وتجارته.

3- المشاكل الداخلية الفرنسية

بعد عودة الرجعية الفرنسية إلى الحكم بمساعدة الحلفاء بدأ الصراع الداخلي بين رجال العهد القديم والجيل الثوري الجديد، هذا ما جعل حكومة **شارل العاشر** (1824-1830) تسعى إلى إلهاء الرأي العام الفرنسي عن المشاكل الداخلية؛ وذلك بإفتعال قضية خارجية لتحقيق نصر سياسي يلهى المعارضة، وإبعاد الضباط المشكوك في ولائهم والمحسوبين على عهد **نابليون بونابرت**.[5] كما أن عودته وبقية أفراد الحاشية المطرودين من قبل القيادة الثورية قد أثار مخاوف الفرنسيين خاصة وأن الأسرة المالكة قد أعيدت إلى الحكم من طرف الحلفاء وليس تلبية لرغبة الشعب.[6]

ولعل الشيء الذي زاد الوضع سوءا هو تصميم المطرودين من أبناء الأسرة المالكة الذين عادوا إلى فرنسا إلى إستعادة نفوذهم ومعاقبة الأفراد الذين تعاملوا مع الحكم الثوري الذي وضع حدا لإمتيازاتهم، وهكذا وجد الملك نفسه وجها لوجه مع أعضاء البرلمان الجدد الثائرون على الأسرة المالكة، ورأى أن الحل الوحيد للتغلب على الأزمة هو ترضية

---

[1]- أحمد إسماعيل راشد، **المرجع السابق الذكر**، ص 133.

[2]- بشير بلاح، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1989**، الجزائر: دار المعرفة، 2006، ص57.

[3]- مبارك الميلي، **المرجع السابق الذكر**، ص264.

[4]- عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق من تاريخ الجزائر المعاصر 1830-1900**، الجزائر: دار موفم للنشر ،2010 ، ص 15.

[5]- بشير بلاح، **المرجع السابق الذكر**، ص48.

[6]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من بداية الاحتلال لغاية 1962**، **المرجع السابق الذكر**، ص82.

رجال الجيش بتشجيعهم على تحقيق إنتصار عسكري يعيد لهم الثقة بالنفس والهيبة الإجتماعية التي فقدوها بعد إنهزامهم في أوروبا.[1]

وبعيدا عن كونه نتيجة لتحول أفرزته حتميات السياسة الداخلية فإن إستعمار الجزائر كان قبل كل شيء فعلا سياسيا ذا خطورة كبيرة خطط لها بعناية تامة. وبما أن إحدى مسلمات العلاقات الدولية " لا صداقة دائمة ولا عداوة دائمة، وإنما مصالح دائمة"، فإن فرنسا بدأت تنظر جديا في إمكانية غزو الجزائر ونهب ثرواتها، في الوقت الذي كانت فيه الجزائر تمون فرنسا بالحبوب، والمواد الغذائية وبعض الضرورات الحربية الأخرى، في حروبها النابليونية ضد أوروبا.[2] إن مصالح الدول الكبرى المتمثلة في إبعاد فرنسا عن أوروبا، وتشجيعها على الإهتمام بمناطق أخرى،[3] والرغبة القوية لقادة الأسرة المالكة المنفية في عهد الثورة ولأصحاب السفن وقادة الجيش الفرنسي لكي يغزو الجزائر ويخدموا مصالحهم الذاتية هي الدوافع الرئيسية للإحتلال الجزائر.

ثانيا: الدوافع الاقتصادية

جاء الإحتلال الفرنسي للجزائر كإنعكاس لظهور الحركة الإستعمارية منذ القرن التاسع عشر، فقد صاحب الإستعمار الحديث نهوض وتطور الثورة الصناعية التي قادت بعض الدول الأوروبية ومنها فرنسا إلى سياسة التوسع، ويقر أنصار الإستعمار وكذا منتقدوهم أن الدوافع الإقتصادية على الأخص **"الربح "**هو الحافز الرئيسي للحركة الإستعمارية.

الواقع أن البرجوازية الحاكمة هي التي قادت إلى التوسع والإستعمار في القرن التاسع عشر وما بعده، فقد تضافرت مصالح المصارف الكبرى والصناعات الجائعة إلى المواد والأسواق، مع الدعوة إلى الإعتزاز القومي والتعصب أحيانا.[4] وبهذا فإن الإستعمار الحديث إقترن بتطور الرأسمالية الغربية. هذا ما يؤكده قول **سيسموندي:"**...لا نكتفي بغزو المملكة الجزائرية، بل نجعل منها مستعمرة، وقطرا جديدا يسمح لنا بنقل الفائض من سكان فرنسا ونشاطنا إليه"،[5] وكذا الجنرال الجنرال **دوبرمون** قائد الحملة الفرنسية على الجزائر:" بأن فرنسا ستحتل الجزائر لتأسيس مستعمرة ودولة تحت حكم أمير فرنسي".[6]

---

[1]- عمار بوحوش، **العمال الجزائريون في فرنسا**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979، ص، ص38، 40.

[2]- أحمد إسماعيل راشد، **المرجع السابق الذكر**، ص134.

[3]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من بداية الاحتلال لغاية 1962**، **المرجع السابق الذكر**، ص 83.

[4]- جمال خرشي، **المرجع السابق الذكر**، ص24.

[5]-جيل بيرو أخرون، **الكتاب الأسود للرأسمالية**، (ترجمة: أنطوان حمصي)، دمشق: دار الطليعة الجديدة، 2006، ص 204.

[6]- جمال خرشي، **المرجع السابق الذكر** ،ص46.

كما أن ظهور الثورة الصناعية في أوروبا زاد رغبة الدول في إستعمار البلدان الفقيرة ذات الوفرة في المواد الأولية، وبهذا يكون الإزدهار الصناعي في أوروبا قد فتح عهدا إستعماريا جديدا ذو بعد واسع لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية، وتابع ذلك حركة مذهبية واسعة ذات جوهر كولونيالي ليكون سندا إيدولوجيا وفلسفيا غرضه إضفاء الشرعية لهذا المسعى في أعين الرأي العام الأوروبي.[1] كان هذا التسابق يهدف بالأساس إلى الحصول على المواد الخام، وتصريف البضائع الزائدة، وفرنسا كإحدى الدول الإستعمارية كانت تهدف من وراء إحتلالها للجزائر، الحصول على المواد الخام اللازمة لصناعتها، كما كانت تهدف إلى تصريف الفائض من منتجاتها في الجزائر، من خلال فتح أسواق جديدة.

وتمتع الجزائر بموقع إستراتيجي هام وغناها بالثروات الطبيعية وأسواقها التجارية، جعلها محل أطماع القوى الخارجية، وهذا يبرره وزير الحربية الفرنسي الجنرال **جيرار Gerard** بقوله:"إن هذا الإحتلال يستند إلى ضرورات هامة ويرمي إلى فتح منفذ واسع لتصريف بضائعنا".[2] ويقول **جون فيري** أيضا:" السياسة الإستعمارية بنت السياسة الصناعية". ولتبرير الإستعمار كثرت الكتابات والتصاريح لإضفاء الشرعية عليه ففي محاضرة حول" الواجب الإستعماري" سنة 1798 يصرح أحد المتدخلين بقوله:"إن الإستعمار ليس مسألة مصالح وإنما مسألة واجب، فمن الضروري إحتلال البلدان لأنه ثمة واجب سواء على مستوى الأفراد لإستقدام القوى والإمكانيات التي حبتهم بها العناية الإلهية في صالح البشرية العام، يعد الإستعمار ضرورة ملحة لأنه يدخل ضمن حملة الواجبات التي تعود على عاتق الأمم العظمى التي لا يمكنها أن تتملص منها دون الإخلال بمهمتها، أو التعرض إلى إنحطاط أخلاقي".[3] يضاف إلى ذلك سبب اقتصادي آخر هو سعى فرنسا للتخلص من الفائض السكاني على أراضيها وتوطينهم في الأراضي الجزائرية، وفي الوقت نفسه تؤمن فرنسا بوجودها في الجزائر فرصة كبيرة للسيطرة على الإقتصاد الجزائري وتوجيهيه بما يتناسب مع مخططاتها.[4]

إذن فعملية الإحتلال التي دامت ما يقارب مائة وثلاثون سنة لم يكن الهدف من ورائها سوى إمتلاك الأراضي والثروات الطبيعية في الجزائر والتخلص من تسديد ديونها للجزائر،[5] ووضع فرنسا يدها على خزائن القصبة المليئة

---

[1]- جمال خرشي، **المرجع السابق الذكر**، ص 42.

[2]- أحمد الخطيب، **الثورة الجزائرية**، بيروت، ب، د، ن، 1958، ص 39.

[3] - جمال خرشي، **المرجع السابق الذكر**، ص 14

[4]- أحمد إسماعيل راشد، **المرجع السابق الذكر**، ص134.

[5]- مصطفى الأشرف، **الجزائر الأمة والمجتمع**، (ترجمة: حنفي بن عيسى) ، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب ،1983 ، ص 80.

بالذهب، والتي لم تكن تقل عن 100مليون فرنك،[1] المقدرة بـ4 ملايير يورو بالعملة الحالية، بالإضافة إلى الجواهر والقطع الذهبية والحلي ورموز مادية.

والجدير بالذكر أن فرنسا بدأت تنظر جديا إلى إمكانية إحتلال الجزائر ونهب ثرواتها، في الوقت الذي كانت فيه الجزائر تمون فرنسا بالحبوب في حروبها النابليونية ضد أوروبا، يضاف إلى ذلك الديون الكبيرة التي إستدانتها من الجزائر كمساعدات.[2] ما يؤكد جشاعة الفرنسيين وتهافتهم على ثروة الجزائر وخيراتها يوم هرع رجال الجيش الفرنسي إلى ذخائر قصر الداي والإستلاء عليها،[*] ثم تهريبها إلى فرنسا.

بفضل علاقاتها الودية مع الدولة العثمانية تحصلت فرنسا على موافقة الباب العالي لتأسيس أول شركة فرنسية لإستثمار المرجان" شركة لانتش" في عهد البايرلباي **حسين بن خير الدين** في عام 1561، شريطة عدم التسليح المركز.[3] وتحصلوا أيضا عام 1560 على موافقة الداي بإنشاء المؤسسة الفرنسية الأفريقية التي إستمرت حتى القرن التاسع عشر، وقد تطورت هذه المؤسسة حتى أصبحت قاعدة عسكرية أكثر منها تجارية.

لعبت الجوانب الإقتصادية دورا قويا في إقدام فرنسا على إحتلال الجزائر ويظهر هذا بوضوح في الدراسة التي نشرها السيد **تاليران** في شهر جويلية من عام 1797 والتي كان عنوانها:"محاولة حول الإمتيازات التي يمكن الحصول عليها من جراء إنشاء مستعمرات جديدة في الظروف الحالية".[4] إنطلاقا من هذه الحقائق فقد تعاون الرأسماليون الفرنسيون الذين كانت تدفعهم مصالحهم المالية في التوسع والعثور على أسواق جديدة ومواد خام ضرورية لهم. كما أن مجموعة كبيرة من التجار كانت متحمسة لفكرة إحتلال الجزائر والإستيلاء على الأراضي الخصبة بها.[5] ولتحقيق رغبة هؤلاء التجار، قام الجنرال **كلوزيل** في بداية الإحتلال بإصدار قوانين تقضي بتسليم الأراضي الجزائرية الخصبة للمهاجرين

---

[1]- بشير بلاح، **المرجع السابق الذكر**، ص50.

[2]- أحمد إسماعيل راشد، **المرجع السابق الذكر**، ص134.

[*]-تشير المصادر التاريخية أن الفرنسيين قد استولوا على:7 أطنان و312 كغ من الذهب (من قصر الداي)، 108 طن و704 كغ من الفضة من قصر الداي،24.700.000 وهي قيمة الذهب الموجودة في الخزينة الجزائرية، 52.723.987 فرنك وهي قيمة نقود الفضة الموجودة في الخزينة الجزائرية، 80.000.000 فرنك فرنسي من العملات الأجنبية الموجودة في الخزينة الجزائرية. تبلغ القيمة الإجمالية لهذه المسروقات 4.828.794.425 فرنك فرنسي، أرسلت إلى فرنسا في صناديق خاصة على ظهر خمس بواخر فرنسية، فيما إحتفظ الضباط لأنفسهم ما قيمته 50 مليون فرنك فرنسي.للمزيد من المعلومات، أنظر، حمدان خوجة، المرآة.

[3]- جمال قندل، **المرجع السابق الذكر**، ص 182.

[4] عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من بداية الاحتلال لغاية 1962**، **المرجع السابق الذكر**، ص85.

[5]- **نفس المرجع** ، ص86.

الأوروبين وبرزت قوة التجار والنواب الفرنسيين في تكوين كتلة قوية بالبرلمان للدفاع عن مكتسبات الأوروبين في الجزائر وطرد كل من يحاول مراقبتهم أو الحد من سيطرتهم.

إن الملايين من الجزائريين تعرضوا للإبادة الجماعية والإذلال والسلب وتحويلهم إلى ما تحت البروليتاريا Sous Prolétarisas،[1] تحت سياط الزبانية في مكاتب الشؤون الأهلية[*] bureaux arabes والبلديات المختلطة communes mixtes واللفيف المأجور (القياد).[2] إغتصاب الأراضي الخصبة بدعوى أن ملكيتها غير معروفة (أراضي العروش)، ومصادرة الممتلكات وفرض الغرامات المجحفة على إثر الإنتفاضات المتوالية، تنفيذا لسياسة **بيجو:"** المدفع يفتح الأرض للمحراث".[3] يلخص نائب برلماني محافظ إحتلال الجزائر؛ إن احتلال الجزائر يعوض خسارة فرنسا لحديد الرون، ويضمن إستقرار الأمن العمومي لأنه" يمتص ذلك الجمهور من الشباب المتحمسين المندفعين الذين يبرزون من كل ناحية بعد كل ثورة كبرى".[4]

1-قضية الديون

أ-التواطؤ اليهودي- الفرنسي

لقد كانت الجزائر تزود فرنسا منذ مدة طويلة من الزمن وخاصة في عهد **نابليون بونابرت** الذي كان يحرص على إقتناء الغذاء الضروري لشعبه من الجزائر، وفي عهد **الداي حسين باشا** سنة 1798 إستطاع اليهوديان**"باكري وبوشناق"**؛ أن يحصلا على موافقة الداي بإحتكار تجارة الحبوب، ودفع علاوة عالية للدولة، فقد عرف هذان اليهوديان كيف يستحوذا على ثقة **حسين باشا،** وأصبح يسيطران على الجهاز الإداري بأكمله، ويتحكمان في تكييفه حسب رغباتهما ومصالحهما،[5] في نفس الوقت قام التاجران اليهوديان بإقناع المسئولين الفرنسيين خاصة **تاليران** (وزير الخارجية الفرنسي) بإسترداد القمح الجزائري من شركتهما بدلا من إسترداده كما جرت العادة من الوكالة الوطنية لأفريقيا وهي شركة فرنسية.

---

(1)- مرفت اسعد عطا الله، **التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا على البحر الأبيض المتوسط بعد فتح قناة السويس(1869-1904)**، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2005 ، ص5.

(*)- المكاتب العربية هي : همزة وصل بين الجنس الأوربي الذي إستقر في الجزائر منذ 1830 وبين الأهلي الطي سكن ومازال يسكن هذا البلد.

(2)- محمد العربي ولد الخليفة، **الاحتلال الاستيطاني للجزائر مقاربة للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي**، الجزائر: دار تالة للنشر والتوزيع، 2005، ص 56.

(3)-**نفس المرجع**، ص60.

(4)- للمزيد من المعلومات أنظر: مبارك الميلي، ص 278.

(5)- مبارك الميلي، **المرجع السابق الذكر**، ص 247.

بإختصار بادرت الحكومة الفرنسية بشراء القمح الجزائري ومواد أخرى حتى بلغت ديونها 24 مليون فرنك،[1] وقامت فرنسا بدفع النسبة الكبيرة من ثمن القمح إلى الشركة اليهودية، لكن هذه الأخيرة تواطأت مع قنصل فرنسا بالجزائر ووزير خارجيتها، وقامت بمخادعة حكومة الجزائر بحيث تراخت في سعيها لقبض ما تبقى من ديون الجزائر في ذمة فرنسا وتعكير صفو العلاقات الجزائرية– الفرنسية.[2]

ولحل المسألة شكلت لجنة من ثلاثة خبراء فرنسيين لدراسة مسألة الديون،[3] كان نتيجة حكمها بأن للجزائر الحق في مطالبة فرنسا بمبلغ 7 ملاين فرنك فرنسي فقط، ووافقت الجمعية الوطنية على قرار اللجنة، وأعلنت الحكومة الفرنسية عن إستعداداها لدفع المبلغ الباقي للحكومة الجزائرية على أقساط بمعدل 365.000 فرنك كل أسبوع، وبعد نشوء أزمة بين جماعة فرنسية والشركة اليهودية قامت فرنسا بتجميد أمول الخزينة الجزائرية ورفضت دفع لها مستحقاتها،[4]هذا الإجراء الذي قامت به فرنسا كان من الممكن أن يكون عاديا لو أن الأمر تعلق بدين عادي، ولكن الأمر خلاف ذلك، لأنه يتعلق بدين بين دولتين.

ورغم الرسائل التي وجهها الداي إلى ملك فرنسا إلا أن هذا الأخير لم يكلف نفسه حتى مشقة الإجابة عنها، عندئذ أدرك الداي أن أمواله وجميع حقوق دولته ضاعت نتيجة تواطؤ المسئولين الفرنسيين ودسائس اليهود وتلاعب القنصل **بيير دوفال**.[5] هذه المنازعات المالية التي إنتهت بحادثة المروحة الشهيرة، التي وجهها **الداي حسين** إلى القنصل الفرنسي يوم 30 أفريل 1827،[6] أخذتها فرنسا كذريعة لتحقيق أحلامها ومطامعها بإحتلال الجزائر؛[7] ضربة المروحة المروحة ما هي إلا شكل من أشكال الخلاف الفرنسي الجزائري ومظهر من مظاهر تطوره بسبب الديون التي إستدانتها فرنسا من الجزائر منذ1796؛[8] وكذا بسبب التهديدات التي ميزت العلاقة بين البلدين أثناء حكم **نابليون بونابرت،** فقد تطورت حادثة المروحة من حادث دبلوماسي إلى تهديد عسكري؛ وضغط حربي زاد في توتر العلاقة بين البلدين لحصار بحري ضد الجزائر دام ثلاث سنوات. وإنتهى بإحتلال الجزائر في 05 جويلية 1830.[9]

---

[1]– جيل بيرو وأخرون، **المرجع السابق الذكر**، ص204.

[2]– عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من بداية الاحتلال لغاية 1962**، **المرجع السابق الذكر**، ص97.

[3]– محمد بن عبد القادر، **المرجع السابق الذكر**، ص 82.

[4]– مبارك الميلي، **المرجع السابق الذكر**، ص271.

[5]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من بداية الاحتلال لغاية 1962**، **المرجع السابق الذكر**، ص88.

[6]– حمدان بن عثمان خوجة، **المرآة**، (ترجمة: محمد العربي الزبيري)، الجزائر: منشورات ENEP، ص 141.

[7]– أحمد إسماعيل راشد، **المرجع السابق الذكر**، ص136.

[8]– سعيد بوخاوش، **الاستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر**، الجزائر: دار للنشر، 2013، ص.23

[9]- أحمدا إسماعيل راشد، **المرجع السابق الذكر**، ص136.

ثالثا: الدوافع الدينية

كتب الرحالة الفرنسي **بوجولا** في خطاب للجنرال **بيجو**:"إن الحرب التي تخوضونها في أفريقيا إنما هي حلقة من حلقات الحروب الصليبية".[1] إذن فالدوافع الإقتصادية والسياسية ليست وحدها التي جعلت من فرنسا تحتل الجزائر، بل بل كان للدافع الديني الصليبي دورا أيضا، فقد كانت فرنسا منذ القدم تتطلع إلى تكريس زعامتها للكنيسة الكاثوليكية في العالم. وبسط النفوذ المسيحي في القارة الأفريقية، وما يؤكد ذلك التقرير الذي رفعه وزير الحربية **موتيانيار** إبان حملته على الجزائر إلى الملك **شارل العاشر** حيث قال:"...كان إحتلالنا للجزائر أخذًا بالثأر للإهانة التي لحقت بممثل فرنسا، وإرضاءاً للمسحيين، وذلك بإبادة المسلمين أشد أعدائهم طغيانيا...". ويذكر في التقرير نفسه:"... مولاي... إنها الإرادة الإلهية التي قضت بأن تنادي سلالة القديس **سانت لويس**، ليأخذ الثأر وليقتص للدين وللإنسانية، وليغسل العار الذي لحق به هو بالذات...".[2] هذا الغزو يعد خدمة للمسيحية وعاملا أساسيا لإنقاذ المسحيين من أيدي القراصنة.

خلال التحضير للحملة كان الكثير من المسئولين الفرنسيين يأملون في أن يكون الإنتصار العسكري الذي سيسحق الأوجاق، متبوعا بإنتصار أخر لا يقل أهمية عنه وهي إعادة الجزائر وأفريقيا مرة أخرى إلى الحظيرة المسيحية، خاصة أن هذا الأمر يحدث تحت إشراف الملك **شارل العاشر** الذي يعتبر نفسه من سلالة الملك القديس **سانت لويس**Saint Louis. التعصب الديني لدى حكومة البوربون ذات النزعة المسيحية الكاثولكية، وسعيها لإحياء المسيحية في أفريقيا كما كان أيام القديس أوغسطين، وهو ما عبر عنه وزير الحربية **كلير مون تونير** في تقريره إلى الحكومة يوم 14 أكتوبر 1827 عن أماله في تنصير الجزائر بقوله:"يمكننا في المستقبل أن نكون سعداء ونحن نمدن الجزائريين أي نجعلهم مسيحيين حتى نحقق بذلك نصرا يبدوا وأن العناية الإلهية تعده لنا".[3] ويقول ف. **بروديل**:" إن التعصب الديني والرغبة والرغبة الجامحة في تنصير المسلمين وإبعاد حدود الإسلام، كل ذلك مجتمعا قد حدا بالأوروبيين في أواخر القرن السادس عشر إلى التدخل بالغزو في بالبلاد الإسلامية بالشمال الإفريقي".[4]

إضافة إلى الضجة التي أحدثتها الحملة والتي أوردها **الكونت دوبرمون**، في البيان الذي كتب ليوزع على الجزائريين لتوضيح أهداف الحملة:" سنضمن لكم إحترام أموالكم، ودينكم المقدس".[5] إصطحب **دوبرمون** قائد الحملة 16

---

[1]- عبد الوهاب بن خليف، **الوجيز في تاريخ الجزائر من بداية الاحتلال إلى مجازر 8ماي 1945**، الجزائر: دار مزغنة، 2005، ص28.

[2] - أحمد إسماعيل راشد، **المرجع السابق الذكر**، ص 135.

[3] -Charles André julien ; histoire de l Algérie contemporaine(1827-1887) ;presses universitaire de France ;paris ; 1964.p31.

[4]- أحمد توفيق المدني، **حرب الثلاثمائة بين الجزائر واسبانيا(1492-1792)**، **الجزائر**: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ب.ت.ن، ص 81.

[5]- العدوان الفرنسي على الجزائر : الخلفيات والأبعاد، **المرجع السابق الذكر**، ص264.

قصا، بعد توقيع معاهدة الإستسلام مع **الداي حسين** يوم5 جويلية 1830 خاطبهم يقول:" إنكم أعدتم معنا فتح باب المسيحية في أفريقيا، لنأمل أن تنبع الحضارة التي إنطفأت في هذه الربوع، ولنعمل من جديد على إزدهار المدنية التي إنطفأ نورها منذ عدة قرون".[1] بمجرد نجاح الحملة وبداية تأسيس لإدارة فرنسية على الأرض الجزائرية شرعت هذه الإدارة في التخطيط لكيفية القضاء على الدين الإسلامي، وإحلال الديانة المسيحية محله،[2] هذا العمل كان يتم وفق عمل مدروس بإحكام ولم يكن أبدا عملا عشوائيا، هذا ما يدل على أن الإدارة الفرنسية قد درست بشكل جيد الديانة الإسلامية ومدى إرتباط الإنسان الجزائري بها.

وكذا تصريح الملك **شارل العاشر** في خطاب لدى تسلمه العرش الذي ألقاه يوم 02 مارس أمام الجمعية الوطنية 1830، حينما قال:"إن العمل الذي سأقوم به ترضية للشرف الفرنسي سيكون بمساعدة العلي القدير لفائدة المسيحية كلها...وأن التعويض الهائل الذي أريد الحصول عليه، وأنا أثأر لشرف فرنسا، سيتحول بمعونة الله لفائدة المسيحية".[3]

في الحقيقة أن الصراع الديني الذي كان قائما بين الدول المسيحية الأوروبية والدولة العثمانية الإسلامية إنما يعود إلى فجر الإسلام والفتوحات الإسلامية، وإنتشار الإسلام في أرجاء المعمورة حتى بات قاب قوسين أو أدنى من أسلمة أوروبا بكاملها، لولا معطيات سياسية وغيرها طرأت على الخلافة الإسلامية وسقوط الأندلس وتتبع فلول المسلمين من طرف الأوروبين حتى عقر دارهم؛[4] قد إنعكس هذا على الجزائر لأن الأسطول الجزائري يعتبر في نظر الدول الأوروبية المسيحية عبارة عن إمتداد للأسطول العثماني والمؤيد لها في الدفاع عن حوزة الإسلام، ليس هناك شك بأن التعاون الوثيق بين الدولة العثمانية والجزائرية، قد دفع بالدول المسيحية في أوروبا أن تتعاون فيما بينها لتشجيع فرنسا على إحتلال الجزائر.[5] إضافة إلى الإتهامات الباطلة التي إتهم بها الجزائريون بالقرصنة في عرض البحر الأبيض المتوسط بقصد الوصول على الغنائم والثروة، وسجن المسيحيين إلا أن تدفع لهم الفدية، لكن داي الجزائر لم يبالي بهذه الإتهامات وأجاب الدول المسيحية بأنه يستحيل على حكومته أن تتخلى على حقها في الإشراف على ما يجري في البحر الأبيض المتوسط للإطلاع على البواخر المعادية، وهي بذلك تعمل على صيانة إستقلال الجزائر.[6]

---

[1]- خديجة بقطاش، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830-1870)**، الجزائر: دار حلب، 1992، ص 42

[2] -العدوان الفرنسي على الجزائر: الخلفيات والأبعاد ، **المرجع السابق الذكر** ، ص264.

[3]- أحمد توقيف المدني، **كتاب الجزائر**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص64.

[4] - صالح فركوس، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال**، عناية :دار العلوم وللنشر والتوزيع ،2005، ص 174.

[5]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من بداية الاحتلال لغاية 1962**، **المرجع السابق الذكر**، ص86.

[6]- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**،ج3، بيروت: دار الثقافة، 1983، ص355.

كما لا يمكن أن نتجاهل الدور الكبير الذي لعبته الكنيسة في عمليات التبشير والتنصير من خلال تحويل العديد من المساجد إلى كنائس ونخص بالذكر جامع كتشاوة بالعاصمة، وكان من أبرز الشخصيات التي قادت عملية التنصير **الكاردينال لا فيجري**. هدفت فرنسا إلى تحويل الجزائر من دولة عربية إسلامية إلى دولة مسيحية إلا أن مشروعها لم ينجح، حيث حافظ الجزائريون على عروبتهم وإسلامهم، وما يؤكده هذه الحقيقة، أن معظم الثورات الجزائرية المتعاقبة الحديثة والمعاصرة، شكل الدين الإسلامي أهم دعائمها. كما إعتمدت الإستراتجية الفرنسية مفهوم التمدن والدفاع عن حرية التجارة ومحاربة القراصنة بالبحر الأبيض المتوسط، منطلقات لإستمالة الرأي العام الدولي، وتبرير مشروعية الإستعمار، وكذا مفهوم تخليص الجزائر من حكم الأتراك وصيانة كيانهم ورصيدهم التاريخي.[1]

رابعا: الأسباب الحضارية

إنه لمن الواضح أن أعيان مدينة الجزائر قد قبلوا بفكرة التفاوض مع الفرنسيين وتسليم مدينة الجزائر إليهم بدون مقاومة لقناعتهم بأن الفرنسيين ينتمون إلى أمة متحضرة وأنهم جاءوا لكي يحررهم من الهيمنة التركية. السؤال الذي يطرح نفسه هل صحيح أن الجزائريين قد سئموا من حكم الأتراك ورؤوا في حكم الفرنسيين خلاصا لهم، أم ؟ أن الداي سلم الجزائر إلى فرنسا من خلال إتفاق، كيف نفسر عدم الرغبة في المقاومة لدى الجزائريين. كما أكد أعيان مدينة الجزائر في أحاديثهم اليومية يوم تعرضت مدينة الجزائر إلى هجوم الفرنسيين، وإعتقادهم بأن أمة شريفة وعماد الحضارة مثل فرنسا، لا يمكن أن تنكث بعهودها، وأن حكم البلاد سيكون وفقا للمبادئ الحكومة الفرنسية وحقوق الإنسان.[2]

ركزت فرنسا الإستعمارية على دعاية مفادها أن الجزائر التي إحتلتها قد وجدتها أرض شبه خالية وسكانها متخلفون، وهو الخطاب الذي نشره وزكاه دعاة الإستعمار في أوروبا لصياغة قناعة مشتركة قوامها أن الحضارة الغربية المتفوقة صاحبة مشروع حضاري يساعد الشعوب المتخلفة على الإرتقاء إلى درجة المدنية في تجلياتها العامة، وقد عبر عن ذلك **ألبير بايه albert bayet** حيث وصف الإستعمار بقوله:" يعد مشروعا حيا يحمل الكثير من الأفكار والعواطف التي من شأنها أن تغني الشعوب أخرى، حينذاك يصبح الإستعمار ليس حقا فحسب بل واجبا".[3]

لكن الواقع الذي إصطدم به الإستعمار الفرنسي في الجزائر جعله يدرك بأن هذه العملية ليست بالأمر الهين لما إكتشف ميدانيا عدم إستعداد الجزائريين مطلقا للخضوع لفرنسا فلجأ أولئك المحتلون للممارسة الهمجية واللإنسانية

---

[1]- أحمد مالكي، **المرجع السابق الذكر**، ص160.

[2]- حمدان بن عثمان خوجة، **المرجع السابق الذكر**، ص 201.

[3] - خديجة بقطاش، **المرجع السابق الذكر، ص**48 .

المواكبة للحملات العسكرية الضخمة التي قام بها الجيش الفرنسي لتحقيق مشروعه الإستعماري الإستيطاني في الجزائر الأمر الذي أبطل الدعاية الكاذبة لفرنسا بشأن حملها الحضارة للجزائريين عبر العواطف والأفكار.

ترددت الكتابات التي مهدت للدخول الفرنسي إلى الجزائر، ودافعت عن مشروعية وجوده وإستمراره لاحقا، في تأكيد رسالة فرنسا في العمل على إنبعاث روح روما وتجديد أثارها؛ روما التي أسعفت المغاربة على ولوج عتبة التاريخ لمعانقة المدنية والإستفادة من تياراتها الحضارية. **فلويس برتراند** louis bertrant لم يتقاعس عن الإقرار وهو بصدد الحديث عن الكاردينال **لافيجيري** بأن:" النشاط الفرنسي بأفريقيا ليس إلا إستمرارا للآثار اللاتينية".[1]

الثابت هو أنه مفهوم "التمدن" الذي تأسس عليه خطاب الإحتلال لم يكن يستهدف البحث عن مشروعية دولية لتبرير ظاهرة إنتقال الإقتصاديات الأوروبية إلى طور الإستعمار ثم إلى الإمبريالية لاحقا، وإلا بماذا يمكن تفسير التناقض المزمن بين الدعوة إلى التمدين وممارسة نقيضها في التجارب الإستعمارية الفرنسية تقدم لنا حقبة حكم **الجنرال بيجو** بالجزائر صورة قاسية لهذا الإنفصام في خطاب بناة الإستعمار، وفيه أكثر من صفات العنف على التسامح، التدمير على البناء، الحرب على الهدنة.[2] فالتمدن لم يعد غطاء لتبرير**"مشروعية"** الإستعمار فحسب بل أصبح أداة لضمان إستراتجية الإحتلال، والمحافظة على مصالحه، وإلا بماذا يمكن تفسير الإنتقال الإضطراري الحاصل بإستراتجية الإستعمار، من الإستيطان والإدماج إلى الشراكة، ثم الحماية، ثم فيما بعد الوصاية والانتداب وصولا إلى صيغة الإتحاد أو الرابطة الفرنسية كما تم الدعوة أليها عام 1947.[3]

خامسا: الصراع على السلطة: غياب خطة عسكرية للجيش الجزائري

يعزي حمدان خوجة ضعف الحكومة الجزائرية في بداية القرن التاسع عشر وإنحطاطها، إلى الفساد السياسي الذي إنتشر في دواليب الحكم،[4] خاصة بين صفوف الجنود المسلحين القادمين من أزمير، ومن اليهود، فأصبحت المناصب تباع وتشترى، وإزداد نفوذ الأتراك واليهود، ولم يعد للديوان أي سلطان، وتركزت السلطة في أيدي البشوات، فكثرت الإغتيالات والإنقلابات العسكرية.[5]

كان طبيعيا أن تسقط الجزائر بسهولة في أيدي الفرنسيين يوم 5 جويلة 1830 وذلك بسبب إستبداد الداي بالسلطة وإعتماده على مجموعة صغيرة من الجنود والأقرباء الذي كانوا يخدمونه، أما أبناء الجزائر فقد كانوا يعيشون في

---

[1]- أحمد مالكي، **المرجع السابق الذكر**، ص116.

[2]- **نفس المرجع**، ص 126.

[3]- **نفس المرجع**، ص 150.

[4]- حمدان خوجة بن عثمان، **المرجع السابق الذكر**، ص 93.

[5]- مبارك الميلي، **المرجع السابق الذكر**، ص 271.

عزلة تامة ولم تكن لهم مسؤولية السلطة ولذلك لم لكن لديهم رغبة للوقوف بجانب الداي، والدفاع عن نفوذه وسلطته من الإنهيار.[1] عندما تأكد نزول الجيش الفرنسي بسدي فرج يوم 14جوان 1830، وبدأ يستعد لكي يزحف على العاصمة من الغرب، شعر الداي بالخوف على نفسه وسلطته وقرر أن يجتمع برؤساء الهيئات المهنية الموجودة في المدينة وأعيان البلاد ورجال القانون وإستعرض معهم الوضع الخطير الذي آلت إليه الإيالة.

إستفاد حكام الجزائر من تجارب الحكم السابقة وحاولوا ترضية السلطان العثماني وتقوية مراكز الحكم "الداي" وتعيينه في منصبه مدى الحياة، وكان يتم إختيار الداي بالإنتخاب من الديوان العالي "المجلس" الذي صار بمثابة برلمان،[2] وكان ينحصر دور السلطان بإرسال فرمان بتعيينه، ولا يمكنه الإستقالة فبالنسبة إليه لا يوجد في الحياة سوى مكانين العرش أو القبر، ونتيجة لهذا فقد شاعت ظاهرة إغتيال الدايات كانت فترة حكم الكثير منهم لا تتعدى بضعة أشهر.[3]

وتميز عصر الدايات بإهتمامهم بجمع الثروة من خلال العمليات الحربية في البحر، كما أن الحكام قاموا بسياسة غير وجيهة أنبتت الحقد والضغينة وحب الإنتقام في صدور الأهالي وأصحاب الطرق الصوفية، تمثلت في السياسة الضريبية المجحفة والتي كان يفرضها الحكام على الأهالي، في الوقت الذي ضعف فيه الأسطول البحري ونضبت موارده ودب التدهور الإقتصادي في كامل أنحاء البلاد بل وقد حدد الحكام لذلك الغرض حملات عسكرية مخزية لقمع الممتنعين عن أداء الضرائب ولذلك قلت ثقة الأهالي في الحكام والمسؤولين الذين أهملوا مصالح البلاد وأفقروا العباد وإنصب إهتمامهم بالسلطة.

لما أرسل الداي كاتبه من جماعة الخزناجي، للتفاوض مع الجنرال **دوبرمون** والتفاهم معه بشأن معاهدة الإستسلام، كان **مصطفى قادري** يتفاوض باسم الخزناجي وليس بإسم الداي، لكن الجنرال رفض التفاوض معه، هذا يبين أن جماعة الداي المحيطة به كانت تتآمر عليه في الخفاء وتتواطأ مع أعداءه ولذلك كان من الصعب عليه أن ينجح في محاربة فرنسا وصد هجوماتها على الجزائر.[4]

كما أن تعيين **الأغا إبراهيم** على رأس الجيش مهد الطريق لإحتلال الفرنسيين فالقائد الجديد للجيش؛ لم يكن يعرف الشيء الكثير عن التكتيك العسكري،[5] على عكس سابقه **يحي أغا**، الذي شغل هذا المنصب لمدة إثنتي عشرة

---

[1]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من بداية الاحتلال لغاية 1962**، **المرجع السابق الذكر**، ص 90

[2]- أرجمنت كوران، **السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر**،(ترجمة: عبد الجليل التميمي)،تونس: مطبوعات الجامعة التونسية ،1970 ،ص 25.

[3]-أبو القاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية**، 1900-1930،ج2 ، القاهرة: دار المغرب الإسلامي، 1992، ص62.

[4]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من بداية الاحتلال لغاية 1962**، **المرجع السابق الذكر**، ص94.

[5]- حمدان بن عثمان خوجة، **المرجع السابق الذكر**، ص 150.

سنة في عهد **حسين باشا**. ولم يتخذ أي إجراءات محددة لمواجهة الغزاة الفرنسيين إنما قام بتصور خطة تقضي بإعطاء أوامر للقبائل العربية الذين سيكونون بجانبه لكي يطوق الجنود الفرنسيين ويقضي عليهم، ونسي هذا القائد أن مجيء القبائل العربية يتطلب وقتا طويلا وأن الخيالة العرب سيكونون في أماكن بعيدة عن العاصمة ومن الصعب الإتصال بهم بسرعة.[1]

أرسل إلى **إبراهيم أغا** مخطط الفرنسيين، وأخبر بالمكان الذي كانوا ينوون النزول فيه، كما أحيط علما بالعدد الصحيح فيما يخص مكونات الجيش من سفن وجنود، وعلى الرغم من هذا،[2] فإنه لم يأمر قائد جيشه بحفر الخنادق، أو نصب المدافع للتصدي للفرنسيين بمجرد أن تطأ أقدامهم أرض الجزائر، وفي اليوم الذي نزل فيه الجيش الفرنسي من بوارجه الحربية لم يكن بسيدي فرج سوى 12 مدفعا و300 فارس تحت تصرف **إبراهيم أغا**، وعندما وقعت معركة سطاوالي وإنهزامه وجماعته، غادر المعسكر وترك جيشه وإختفى في دار ريفية مع أربعة جنود في هذه الأثناء قرر الداي أن يطلب من شيخ الإسلام أن يتولى تجنيد الشعب للدفاع عن البلاد.[3] أما بالنسبة للجانب الفرنسي فإن الأوروبيين قد جاءوا وفي حوزتهم الخطة التي رسمها الضابط الفرنسي لإحتلال الجزائر**"بوتان"** يوم 24 ماي 1808.

المطلب الثاني: إنعكاسات الإحتلال الفرنسي على الدولة الجزائرية

أولا: محاربة الدين الإسلامي

لعبت الزوايا الدينية بمختلف أشكالها وأنواعها أدورا كبيرة في الحياة الدينية والثقافية والإجتماعية، بل وحتى السياسية، حيث إحتضنت اللغة والثقافة العربية الإسلامية، وساهمت في إنتشارها بشكل واسع ومكثف، وفتحت أبوابها لطلاب العلم والمعرفة وعملت ضد سياسة التجهيل التي كانت الإدارة الإستعمارية الفرنسية تتبعها ضد الأهالي.[4]

فالدين الإسلامي يمثل العامل الأساسي والعنصر الغالب في الثقافة الجزائرية، فقد كان أحد أبرز عناصر مقاومة الإستعمار، كما أنه كان الدافع وراء كل الإنتفاضات التي قامت ضد فرنسا،[5] ولكي يتفادى الفرنسيون هذه الإنتفاضات والثورات والمعارضة السياسية والمعنوية عمدوا إلى محاربة هذا الدين من خلال السيطرة على كل المؤسسات الدينية. فقامت السلطات الفرنسية بإصدار 183 قرارا أممت بموجبه أوقاف الممتلكات الإسلامية وكذا الحبوس الخاصة

---

(1) - عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من بداية الاحتلال لغاية 1962**، **المرجع السابق الذكر**، ص92.

(2)- حمدان بن عثمان خوجة، **المرجع السابق الذكر**، ص 151

(3)- جمال قنان، **نصوص ووثائق من تاريخ الجزائر**، ص306.

(4)- يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب** والعرب، **المرجع السابق الذكر**، ص 217.

(5)- عبد الناظم الجاسور، **الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي**، الأردن: دار المسيرة، 2001، ص146.

بالتعليم القرآني، رغم تعهد **دوبرمون** بإحترام الدين الإسلامي، في وثيقة الإستسلام التي وقعها **الداي حسين**، وبمجرد حلول 1844 حتى أصبحت معظم الأوقاف الجزائرية تحت إشراف السلطات الفرنسية.[1]

تعرضت مقومات الدولة الجزائرية طيلة الفترة الإستعمارية للإنتهاك بمختلف الوسائل والأساليب والأشكال، لأنها مثلت عائقا ضد السيطرة الإستعمارية وسياسة الفرنسة والتجهيل. فالمساجد التي كانت منبرا للتوعية الوطنية والدينية، وتأكيدا للهوية الإسلامية، تم إفرغها من محتواها الثوري الذي وجدت من أجله، وحولت إلى كنائس وثكنات وإسطبلات ومستوصفات ومراكز إدارية أو مؤسسات إقتصادية وعسكرية؛ هذا في حال ما إذا سلمت من الهدم. وحورب الأئمة والشيوخ، وتم قتل قسم كبير من النخب الثقافية أو نفيهم إلى الخارج، وبذلك حرمت البلاد من الكوادر السياسية والإدارية والعسكرية التي تولت طوال المدة المذكورة مقاومة الإستعمار الفرنسي، ونشأ فراغ فكري في البلاد بسبب القضاء على آلية التمويل الشعبي للتعليم العربي بمصادرة الأوقاف الإسلامية، فتعطلت الثقافة العربية المكتوبة، وتدنى مستوى التعليم.[2] ووضع حد لنشاطهم الدين والثقافي، وفرضت عليهم وعلى أتباعهم مراقبة شديدة. كما أن الإدارة الإستعمارية صادرت أملاك الأوقاف والحبوس الإسلامية التي تمون هذه المؤسسات، وحرمت تدريس أبواب الجهاد والفقه الإسلامي، ومنعت تدريس تاريخ الجزائر وجغرافيتها.[3]

مثلما حاربت السلطات الإستعمارية الدين الإسلامي الحنيف ومعتنقيه وأهانتهم، عملت أيضا على محاربة القضاء الإسلامي ورجاله، وتشديد الخناق عليهم، وأجازت إستئناف الأحكام الصادرة من قضاة جزائريين، كما أقامت محاكم إستئناف تتألف من قضاة مسيحيين ويهود، وإصدار الأحكام حسب العرف والعادات بدلا من الشريعة الإسلامية في بلاد القبائل بجرجرة التي ألغت فيها المحاكم الشرعية الإسلامية وعوضتها بالجمعيات الأهلية، وفي منطقة بني ميزاب فإن القضايا التي يكون فيها أحد الأطراف غير إباظي، يتم إحالتها على القاضي العسكري، أو قاضي الصلح وكلاهما يهودي أو فرنسي.[4]

إن الإسلام الذي يجسد القيم العليا للشعب الجزائري ساهم في حماية الشخصية الوطنية الجزائرية من الذوبان في الشخصية الأوروبية وحفظ للشعب كيانه وشخصيته؛ فالعقيدة الإسلامية خلقت حضارة عربية إسلامية كاملة مكنت الجزائريين من الإلتفاف حولها، فالإسلام كان مشعل الثورة، وذلك ما عبر عنه أحد المؤرخين بقوله:" فإنه لولا الدعوة إلى الإسلام والإلتفاف حول هذه العقيدة وتعاليمها، لكان في الإمكان ذوبان السكان المحلين المتخلفين في المجتمع الأوروبي

---

[1]- العدوان الفرنسي على الجزائر: الخلفيات والأبعاد، **المرجع السابق الذكر**، ص215.

[2]- علي محافظة، **فرنسا والوحدة العربية(1945-2000)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008، ص382.

[3]- يحي بو عزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، المرجع السابق الذكر، ص214.

[4]- أحمد بن فليس، "الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية"، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر03، د، س،ن ، ص33

المتقدم".[1] وقد بدا للحظة أن الفرنسيين قد تمكنوا من القضاء على هذا الدين الحنيف وهذا ما جاء على لسان سكرتير الحاكم العام الفرنسي بالجزائر حيث قال سنة 1832:" أن أيام الإسلام قد دنت، وفي خلال عشرين عام لن يكون للجزائر إله غير المسيح، وإذا كان ممكنا أن نشك أن هذه الأرض تملكها فرنسا، فلا يمكننا أن نشك على أي حال بأنها قد ضاعت من الإسلام إلى الأبد".[2]

فقد حاولت فرنسا القضاء على الأصالة الذاتية للشعب الجزائري، وذلك بفصله عن جذوره التاريخية من جهة، وبالقضاء على قواعد صموده من جهة أخرى فكانت الحرب صليبية للقضاء على الإسلام،[3] ولما كانت هناك صعوبة في هدم هذا البناء المتكامل عبر مئات السنيين، فد كانت الوسيلة المرحلية هي صرف المسلمين عن دينهم وحرمانهم من الإتصال بعروبتهم، مما يؤدي بالتالي إلى إضعاف المسلمين والعروبة تدريجيا.

بعد إستقلال الجزائر عام 1962، إستعاد المسجد دوره ومركزه بفضل رعاية الدولة له وإقبال المواطنين في دعمه بالبناء والتشييد والإصلاح، وذلك في إطار إعادة الوجه العربي الإسلامي إلى هذه البلاد كما كان سابقا. وحاولت الإطارات الدينية أن تشرك المساجد في عملية محو الأمية ورفع الوعي الديني والإجتماعي والسياسي للسكان.

ثانيا: مصادرة أراضي الجزائريين

تعتبر الأرض فضاءاً ضروريا لتنفس الإقتصاديات الرأسمالية، فهي سوق للإستهلاك، وسوق للمواد الأولية، وهي مجال لإحلال قيم مكان أخرى تكونت سلفا، وهي معا شرط لمضاعفة الدول قوتها وسلطانها.[4]

رغم تغير أنظمة الحكم التي شاهدتها فرنسا إلا أن سياستها لم تتغير تجاه الجزائر، حيث أصدرت الحكومة الفرنسية في 22 جويلية 1834 قرارا أعلنت فيه أن الجزائر أرض فرنسية، وقسمتها إلى ثلاث ولايات تحت المراقبة المباشرة للحاكم العام وكل ولاية منها قسمت إلى دوائر وبلديات كما هو الحال في فرنسا، ذلك قصد التحكم في الجزائر. وفي عهد الجمهورية الثانية(1848-1852) تحول نظام فرنسا من الملكية عقب الثورة التي أسقطت نظام **فليب الثاني** إلى الإمبراطورية الثانية، فصدر دستور جديد بتاريخ 04 نوفمبر 1848 نصت المادة(109) على أن الجزائر أرض فرنسية.[5]

---

[1]- نسيب حطاب محمد، **المغرب العربي**، بيروت: دار الفكر، 1984، ص347.

[2]- أرغيدي محمد لحسن، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956-1962**، الجزائر: دار هومة، 2009، ص31.

[3]- بسام العسيلي، **الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية**، بيروت: دار النفائس، 1982، ص118.

[4]- أحمد مالكي، **المرجع السابق الذكر**، ص 133.

[5]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من بداية الاحتلال لغاية 1962**، **المرجع السابق الذكر**، ص 126.

أهم ما ميز هذه الفترة إعلان **نابليون الثالث** حول سياسة الإدماج الكلي للجزائر مع فرنسا كي تصبح جزء منها، عبر عن هذا البرنامج من خلال قانون **سيناتوس كونسولت**، والذي أراد منه الجمع بين مطالب المستوطنين والأهالي، إذ صدر 1865/07/14 وترك أثارا لعدة عقود لاحقة وأوكل تنفيذه إلى الإدارة الإستعمارية إلا أنها لم تتجاوب معه. ونصت المادة الأولى منه على أنه:" الأهلي المسلم فرنسي غير أنه يخضع لقانون الأحوال الشخصية الإسلامية، يمكن قبوله في الخدمة العسكرية في الجيوش البرية والبحرية ودعوته لشغل وظائف مدنية في الجزائر، وله أن يتمتع بحقوق المواطن الفرنسي غير أنه يخضع في هذه الحالة للقوانين المدنية الفرنسية".[1] وقد إستمر مفعول هذا القانون إلى غاية صدور قانون 1946/05/07 الذي زعم أن كل رعايا أقاليم ما وراء البحار هم مواطنين فرنسيين كاملي الحقوق والواجبات.

من جهة أخرى عملت إدارة الإستعمار على إصدار مجموعة من القوانين من أجل تسهيل إنتقال الأراضي إلى المعمرين بعد أن فتحت فرنسا أبواب الجزائر أمام حركة الإستيطان، عرفت هذه القوانين بإسم "قوانين الملكية ومصادرة الأراضي" وكان الهدف من إصدارها هو إخضاع الجزائريين وتجويعهم وتفقريهم. قانون 1871 **"قانون الحجز"** الذي صدر بعد ثورة المقراني ونص على مصادرة أراضي الثائرين. قانون 1887 الذي يسمح للمستوطنين ببيع وشراء أراضي الأهالي وقانون 1883 الذي نص على تقديم أوراق ثبوتية الملكية وإذا عجز الجزائريون تؤخذ أراضيهم.[2]

لقد تزامن الدعوة إلى تنظيم الإحتلال بالجزائر، مع بروز متغيرات جوهرية بالحياة السياسية والإقتصادية الفرنسية، ومن ذلك هزيمة سيدان 1870 التي مثلت حدثا مفجعا لسمعة الفرنسيين ومكانتهم بالنظام الإقليمي الأوروبي، وهو المنعطف الذي حتم على فرنسا أن تعيد صياغة سياسيتها في إتجاه إسترداد مكانتها وتعزيز سلطانها الدبلوماسي والإقتصادي، بهذا شكلت أرض الجزائر وخيراتها التعويض المادي والمعنوي لخسائر فرنسا، وإخفاقها، بل ستتحول بتعبير صحيفة الوطن الفرنسية " إلى ألزاس – لورين جديد..."[3]

ولتحقيق ذلك أصدرت في 26 جويلية 1873 **قانون وارنيه** الحامل لإسم أحد المستوطنين، وهو ما عرف بقانون المستوطنين الذي جاء بعد هزيمة فرنسا في حربها ضد ألمانيا ونزوح أعداد كبيرة من سكان الألزاس واللورين إلى فرنسا بعد إستيلاء بروسيا عليها، الأمر الذي دفعها إلى نزع أراضي التل وإعطائها لهؤلاء النازحين بموجب قانون 24 جوان 1871.

---

[1]- بشير بلاح، **المرجع السابق الذكر**، ص 144.

[2]- مغنية الأزرق، **نشوء الطبقات في الجزائر**، (ترجمة : سمير كرم) ، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980 ، ص35

[3]-أحمد مالكي، **المرجع السابق الذكر**، ص136.

إلى جانب هذه القوانين قامت فرنسا بمصادرة أراضي أخرى ملك للجزائريين مثل مصادرة أراضي الغائبين عن إقامتهم. كما قامت سلطات الإحتلال بمصادرة ما أمكنها من وثائق ملكية الأراضي وتأميمها ونقل ملكيتها بواسطة جملة من الإجراءات أبرزها قرار **كلوزيل** في 08 سبتمبر 1830.

ما ميز السياسة الإستعمارية الإقتصادية هي رغبتها في إنشاء إقتصاد إستعماري في الجزائر مكمل للإقتصاد الفرنسي، وإحتكار الأقلية الأوروبية في الجزائر لكل الخيرات والإمكانيات الإقتصادية المتاحة، وتمتعها بكل الوسائل والتسهيلات المعيشية بسبب السياسة الإستيطانية المطبقة وسيطرة المعمرين على القطاعات الحيوية في الجزائر.

ثالثا: إرهاق الشعب الجزائري بالضرائب

كان فرض الضرائب مقتصراً على الجزائريين دون غيرهم من المستوطنين الذي ظلوا معفيين من ضريبة الدخل، التركات والأرض رغم أنهم كانوا لا يمثلون سوى 6/1 من السكان، وكانوا يستحوذون على 43بالمائة من الثروات، كما إن إعادة توزيع الدخل كانت في صالح المستوطنين المستفدين الأوائل من التعليم والتجهيز الصحي والبني التحتية التي يتم تمويلها من الضرائب إلى غاية صدور مرسوم 30 نوفمبر 1918 الذي ساوى في الضرائب بين الجزائريين والمستوطنين. هذه السياسة إنجر عنها إنشاء إقتصاد إستعماري في الجزائر مكملا للإقتصاد الفرنسي، إحتكار الأقلية الأوروبية في الجزائر لكل الخيرات والإمكانيات الإقتصادية المتاحة، تمتعها بكل الوسائل والتسهيلات المعيشية بسبب السياسة الإستيطانية المطبقة وسيطرة المعمرين على كل القطاعات الحيوية. الأمر الذي أدى إلى إرتفاع البطالة بنسبة 65 بالمائة، وهجرة عدد كبير من الجزائريين إلى البلاد العربية.

رابعا: سياسة فرق يسد

إعتمدت فرنسا على سياسة فرق تسد، خاصة بعد مجيء **مكماهون** إلى الجزائر سنة 1864، ومحاولة القضاء على المقاومة الجزائرية بالإعتماد على الزعامات المحلية الموالية للإدارة الفرنسية بهدف إضعاف المقاومة، وبث التفرقة في المجتمع الجزائري وزرع بذور الشقاق والعداء وهو ما دعا إليه أحد المستوطنين **بوديشون** في كتابه **"تأملات حول الجزائر"** حيث أوصى" بضرورة تقسيم السكان الجزائريين إلى سكان أصليين وهم البربر ودخلاء وهم العرب، وأيد فكرته وزير الحربية **الماريشال نييل** عام 1864:"إننا نقيم أمال كبيرة على هذا الجنس البربري أكثر ما نقيمه على الجنس الأخر".[1] إن السياسة التي إنتهجت تجاه منطقة القبائل في عهد الجمهورية الثانية، لم تكن تهدف إلى جعل سكان القبائل والعرب يتعارضان فحسب، بل كان الغرض منها تحضير سكان البربر للإندماج.

[1]- شارل روبير أجرون، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871الى اندلا ع حرب التحرير1954**،(ترجمة المعهد العربي العالي) المجلد 2، الجزائر: دار الأمة ،2008، ص 34.

إن العمل على خلق شروخ إجتماعية، ثقافية، وإثنية بداخل المجتمع الجزائري قد شكل ثابتا في ممارسة الإستعمار الفرنسي وقناعته بتفكير قادته، ألم يعتقد **ليوخي** أن:" الإتصال مع الاوروبين والجزائريين... سيكون بسرعة بواسطة جيل من الشباب الطموح يكون نفسه بنفسه، يتعلم الفرنسية، وما إن يحس بقيمته وقوته حتى يتساءل عن سر بقاءه بعيدا عن تسيير شؤون العامة، فبواسطة المدارس يمكننا تكوين نخبة قادرة على حل مشاكلنا...".[1]

إلى جانب هذا قامت السلطات الإستعمارية بتشجيع النعرات المذهبية بين المالكية والإباضية، وهذه الأخيرة والحنفية وإستغلال الأوضاع لإنجاح سياستها بين أفراد المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى تسميم العقائد من خلال تأسيس المدارس بلغة المستعمر موجهة خصيصا لأبناء المجتمع الجزائري، الهدف منها هو طمس مقومات الأجيال الجديدة بإبعادها عن عاداتها وتقاليدها في بعديها العربي والإسلامي، بالمقابل فرنسة هؤلاء لتكوين جيل لديه القابلية للإستعمار يكون المدافع الأول عن المؤسسات والقيم الفرنسية داخل الجزائر.

عملت فرنسا أيضا على إتباع سياسة التفريق بين البربر والعرب، من خلال تشجيع البربر على تعلم اللغة الفرنسية بدل العربية، وإحياء اللهجات البربرية وتدوينها وإنشاء محاكم خاصة تستند إلى العادات والتقاليد البربرية القديمة بدل الشريعة الإسلامية، وأصدرت" فرنسا في عام 1930 مرسوما أسمته **"الظهير البربري"** يقضي بإخضاع البربر للقانون الجنائي الفرنسي بدلا من القوانين والتشريعات الإسلامية.[2] كما أخذت إذاعة الجزائر تبث الأغاني القبائلية، ونشرة الأخبار باللسان القبائل.

أزمة البربر:

تعتبر منطقة القبائل من أكثر المناطق الجزائرية التي تعرضت للسياسة الفرنسية الهادفة إلى فرنسة وتمسيح الجزائريين، حيث تم إنشاء عدة مدارس فرنسية بهدف القضاء على المدارس القرآنية، وقد نقل "أجرون" عن المتصرف الإداري لجرجرة ما يلي: "إن هدفنا الحقيقي هو مكافحة شيوخ الزوايا Marabouts الذين يملكون سلاحين خطيرين ينشران بهما الدعاية المعادية لفرنسا هما اللغة العربية والتعليم القرآني"، وكان هدفها هو إدماج القبائل وبأية وسيلة ممكنة في المجتمع الغربي وفصلهم عن باقي الجزائريين، [3]

---

[1]- أحمد مالكي، **المرجع السابق الذكر**، ص152.

[2]– دهام محمد دهام العزاوي، **الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003، ص 136.

[3] - عبير شليغم، آليات المواجهة: الأمازيغية والعنف الهوياتي في الجزائر ، 17 فيفري 2016، تاريخ الاطلاع: 19-10-2017، على الساعة 10:55، http://www.acrseg.org/list/24/articles

فيما يتعلق بالأطروحة البربرية لا يمكن فهم أبعادها وأهدافها دون معرفة جذورها و كيفية تحولها إلى ورقة سياسية أرادت فرنسا من خلالها ذات يوم تمزيق صفوف الثوّار الجزائريين الذين أعلنوا الثورة على فرنسا في الفاتح من نوفمبر عام 1954. حيث تعود هذه الأزمة إلى الأربعينيات من القرن العشرين، ففي سنة 1949 وبمناسبة إرسال حزب الشعب الجزائري بقيادة مصالي الحاج تقريراً للأمم المتحدة يطالب بإستقلال الجزائر التي أشار أنها موجودة ككيان منذ القرن السابع ميلادي تاريخ الفتح الإسلامي. إحتج بعض الشباب الأمازيغي (ينحدر كلهم من منطقة القبائل) وإعتبروا هذا التصرف نفياً لتاريخ الأمازيغ قبل قدوم العرب إلى المغرب وتبنوا طرح "الجزائر جزائرية"،[*] فاندلعت أزمة داخل الحزب الإستقلالي تُسمى إصطلاحاً في تاريخ الجزائر بـ "الأزمة البربرية" والتي إنتهت بفصل هؤلاء الشباب من الحزب،[1]

خففت الثورة الجزائرية من تلك الخلافات، لكن المسألة بقيت عالقة، فبعد الإستقلال دأبت السلطة على فرض روايتها الرسمية للتاريخ ومعاييرها في تحديد الهوية الوطنية وإقصاء اللغة والثقافة الأمازيغيتين من قاموسها السياسي، إذ رفض أحمد بن بله هذه المسألة مؤكداً عل عروبة الجزائر. وفي عهد بومدين، بدأت أولى المواجهات بين دعاة الأمازيغية (من الفرنكفونيين) والسلطة حول المسألة اللغوية. وأصبحت فرنسا مركزاً للتعبير عن المطلب الأمازيغي حيث أنشئت في نهاية الستينيات بباريس الأكاديمية البربرية.

مرت القضية الأمازيغية بمراحل متعددة فكانت في البداية قضية ثقافية مدارها على اللغة، حيث طالب نشطاء الأمازيغ بتخليص لغتهم مما لحقها –في نظرهم– من تهميش وإقصاء أمام انتشار اللغة العربية منذ مجيء الإسلام إلى اليوم، ثم تطور المطلب ليصبح مطلبا سياسيا تتبناه جمعيات وتنظيمات. وقد تفاعلت هذه المطالب خلال السنوات العشرين الأخيرة من القرن الماضي وعبرت عن نفسها في مجالات جغرافية متعددة.

فقد أخذ المطلب الأمازيغي بعداً مميزاً وعلنياً في شكل حركة إحتجاجية في القبائل عام 1980. وكان السبب المباشر في إندلاع أحداث الربيع الأمازيغي "البربري" مظاهرات طلابية في جامعة تيزي وزو، ثم شعبية في باقي المدن القبائلية، هو منع السلطات الكاتب مولود معمري إلقاء محاضرة في جامعة تيزي وزو حول "الشعر القبائلي القديم" وحفل موسيقي لفرقة أمازيغن إيمولا، قامت بقمعها قوات الأمن. وكانت تلك الشرارة تطورا ألقى بظلاله على ملف العلاقة مع

---

[*]- ويجمع المؤرخون الجزائريون كما الغربيون على أن الشعب الذي قطن منطقة منطقة الجزائر والمغرب العربي هو شعب أمازيغي بربري _الأمازيغ في اللهجة البربرية هم الأحرار– وقد كان هذا الشعب الحر أو الأمازيغي معروفا بالخشونة والمجازفة والشجاعة والدفاع عن الوطن ولعّل تسمية سكان الجزائر بالأمازيغ أو الأحرار تعود إلى محاربتهم لكل الغزاة الذين حاولوا استعمار الجزائر كالرومان والوندال والفينيقيين وغيرهم.

[1] – جريدة الأخبار العدد ٣١١١ الخميس ٢٣ شباط ٢٠١٧. تاريخ الاطلاع: 19 أكتوبر2017، على الساعة: 11:03

http://www.al-akhbar.com

الأمازيغ وأصبحت ذكرى هذه الأحداث منذ ذلك الوقت تعرف باسم "الربيع البربري" الذي يشكل منعرجاً في تاريخ الجزائر المستقلة. وشيئاً فشيئاً أخذ منحنى سياسياً واضحاً. ونظمت قياداته أول ندوة في بلاد القبائل حول "الهوية واللغات (الأمازيغية، العربية الجزائرية)،والثقافة وحرية التعبير".

والملاحظ أن هذه الأحداث جاءت بعد 17 شهرا فقط من وفاة الرئيس هواري بومدين، ولعل الانفتاح الطفيف والتغييرات التي أحدثها الرئيس الشاذلي بن جديد بعد تسلمه السلطة نهاية عام 1979 سمحت لنشطاء القضية الأمازيغية باستغلال هذه العوامل. كانت هذه الأحداث ذات أبعاد ثقافية. ولم تكن ذات أبعاد إيديولوجية وسياسية، على اعتبار أن المطلب كان يرتبط بالاعتراف باللغة والثقافة الأمازيغية كجزء من الهوية الوطنية، إلا أنه لم يكن ذا علاقة بالمطالب السياسية المرتبطة بالتعددية السياسية والحريات وحرية التعبير وغيرها، لكون هذه المطالب لم تكن قد نضجت بعد. وفي الوقت نفسه، أظهرت أحداث الربيع الأمازيغي أن الحركة البربرية كانت أكثر نشاطا وتنظيما، مستفيدة من جملة من العوامل تتعلق بالحراك المدني وحركة التنقل الكبيرة للكوادر البربرية إلى الخارج.

المنعرج التاريخي الآخر للمطلب الأمازيغي كان يوم 18 أفريل 2001 إثر وفاة الشاب "ماسينيسا قرباح" برصاص قوات الدرك مما أثار سخطاً عارماً في منطقة القبائل. وهكذا انطلقت شرارة الأحداث مظاهرات وقمع للمتظاهرين وتخريب وتدمير المرافق العمومية وكل ما يرمز إلى الدولة في كل أنحاء منطقة القبائل. في هذا الجو السياسي المحتقن عادت منظمة العروش التقليدية القبلية إلى الواجهة بولوجها المعترك السياسي لقيادة المظاهرات وتمثيل القبائل في التفاوض مع السلطة. وقد أعطت هذه الأحداث نفساً قوياً للمطلب الأمازيغي الذي اتضحت معالمه بشكل أدق. واتضح من شعارات المتظاهرين أن هناك تشدداً واضحاً في مطالب القبائل مقارنة مع عام 1981. وفي 2001 اتفقت العروش على لائحة مطالب "أرضية القصر"، التي تصر على رحيل الدرك والاعتراف بالأمازيغية لغة وطنية رسمية، وقد تمكنت من تحقيق بعضها، حيث قرر الرئيس بوتفليقة في مارس 2002 ترسيم الأمازيغية لغة وطنية وليست رسمية كما يطالب القبائل.[1]

أزمة البربر هي نتاج لعوامل متشابكة، منها ما يتعلق بظروف تاريخية ترجع جذورها إلى ممارسات الاستعمار الفرنسي لسياسة التفرقة الرامية إلى السيطرة على المجتمع الجزائري بكامل فئاته بالعمل على إحداث شرخ يبدو ظاهريا لكنه مفتعل باطنيا، وقد نجح الاستعمار الفرنسي في إنشاء نواة بربرية تهدد وحدة الهوية للمجتمع الجزائري، ويكمن خطر هذه الحركة في عملية استغلالها من قبل فرنسا لزعزعة الاستقرار السياسي للجزائر.

[1] – الهوية البربرية ، الجزيرة، 17 مارس 2005، تاريخ الاطلاع: 19 أكتوبر2017، على الساعة: 10:57
http://www.aljazeera.net/portal

خامسا: التهجير والاستيطان: سياسة مقصودة(1830-1871)

إرتكز الإستعمار الفرنسي منذ المراحل الأولى على الإستيطان كدعامة أساسية لمستقبله في الجزائر، وإيجاد مجتمع دخيل على الشعب الجزائري يكون حليفا للوجود العسكري، ولقد أدركت فرنسا، أن لا تواجد لها بدون مستوطنين مدنيين فرنسيين أو أوروبيين يدعمون جيش الإحتلال، هذا ما أكده **كلوزيل** في نداءه للأوروبيين الذين وصلوا إلى الجزائر، ففي 19 أوت 1830 خاطبهم يقول:"عليكم أن تعلموا أيضا أن هذه القوة العسكرية التي هي تحت إمرتي، ما هي إلا وسيلة قانونية، وذلك أنه لا يمكن أن نغرس العروق هنا إلا من خلال الهجرة الأوروبية...".[1]

قامت الإدارة الإستعمارية بتشجيع هجرة الأوروبيين نحو الجزائر لتغيير تركيبتها الإجتماعية فالجنرال بيجو يؤكد عام 1840 بقوله أمام البرلمان الفرنسي:"... إننا في حاجة إلى أكبر عدد ممكن من المستوطنين الفرنسيين والأوروبيين في الجزائر...لكي تجلبوهم يجب أن تعطوهم أخصب الأراضي..." وبالفعل فقد تم إصدار قانون يمكن هؤلاء من الحصول على أراضي الجزائريين دون عناء يذكر. وبعد إعلان النظام الإمبراطوري في نوفمبر 1852، شرعت حكومة الإمبراطور في ترحيل المجرمين، والمعارضين لسياستها وللنظام الإمبراطوري إلى الجزائر، للتخلص من مشاكلهم فنشطت حركة الهجرة بعد ذلك، فقد تم تهجير مائة ألف أوروبي، وإعتمد المجلس الوطني الفرنسي خمسين مليون فرنك لإنشاء مراكز مستعمرات أوروبية إستيطانية.[2]

رغم تطبيق سياسة التهجير والإستيطان، إلا إن الأوروبيين لم يرضوا، وأخذوا يشنون الحملات الصحفية ضد السلطة الإستعمارية والمكاتب العربية وينادون بضرورة تحقيق الإندماج السياسي في إطار النظام المدني، وبطرد الجزائريين من أراضيهم وتشجيع بيعها للمهجريين الأوروبين.[3]ولم تجد حكومة الإمبراطور بدا من الإستجابة لمطالبهم، فأنشأت وزارة "الجزائر والمستعمرات" يوم 24 جويلية 1858. في نفس الوقت طبقت سياسة البطش ومارست مختلف الضغوط الإجتماعية على الجزائريين، كما تم تهجير مئات ألاف من السوابق الإجرامية والأخلاق الفاسدة والمنحرفين نحو الجزائر وتحويلهم إلى أثرياء وأرباب عمل، لكن مع ذلك لم تستطع أن تحقق هدفها من خلال مخططها الإستراتيجي الرامي إلى إفراغ الجزائر من سكانها الأصلين من العرب والأمازيغ. مثل ما حدث في أمريكا بالنسبة للهنود الحمر، وما تقوم به إسرائيل في فلسطين.

---

[1]- العدوان الفرنسي على الجزائر: الخلفيات والأبعاد، **المرجع السابق الذكر**، ص 189.

[2]- يحي بوعزيز، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، **المرجع السابق الذكر**، ص502.

[3]- نفس المرجع ، ص503.

جدول رقم(01): نتائج الاستيطان الرسمي من (1830–1929)

المدة	قرى مجموعة فلاحية	المساحة بالهكتار	السكان الفرنسيين
1850–1830	150	427,604	63,497
1860–1851	19	184,255	103,322
1870–1861	23	73,211	129,898
1880–1871	207	233,369	195,418
1890–1881	89	161,661	267,672
1900–1891	80	99,353	364,257
1920–1901	217	248,289	633,149
1929–1921	71	70,418	657,641

المصدر: عبد الحميد زوزو، نصوص ووثائق من تاريخ الجزائر المعاصر(1830–1900)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984

ترتب عن هذا الزحف الأوروبي على الجزائر، إستعمار مدني بجانب الإستعمار العسكري، وتدعم هذا الإستعمار بإصدار سلسلة من القوانين والقرارات خولت للمعمرين الإستلاء بطرق مختلفة على أجود الأراضي، منها قانون 1841 الذي صادر أملاك القبائل التي أعلنت عصيانها ضد الفرنسيين. وكان لتوسع الحركة الإستيطانية في الجزائر عوامل ساهمت في إحداث إختلال في المجتمع الجزائري والإقتصاد الجزائري وتزامن هذا مع المستجدات التالية:[1]

- هزيمة فرنسا أمام ألمانيا في حرب 1870، وما نتج عنها من تهجير سكان الألزاس واللورين.
- قانون كريمو الذي أعطي الجنسية الفرنسية لليهود1870.
- قوانين وإجراءات مصادرة الأملاك والأراضي.

يعتبر مشروع الإستيطان أكثر تعقيدا وسلبية على حاضر ومستقبل الجزائر سواء من حيث نظام الملكية والإنتاج، أو من حيث مؤسسات المجتمع ونظمه في الحكم وتدبير شؤون المدينة. هذا الإستعمار الإستيطاني قائم على أساس يخالف النظرية المعروفة في علم السياسية والقائلة بأن الدولة تتكون من إقليم وشعب ومقومات ونظام حكم ومجال للسيادة، بينما يذهب الإستعمار إلى إعتبار أن أساس الدولة هو أن تحدث قوة سياسية ما بنظام حكم ومجال سيادة

[1]- وزارة المجتهدين، **أثار السياسة والاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830–1954)**، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث عل الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص46.

على هذا الإقليم، وعلى حساب هذا الشعب الأمر الذي يؤدي إلى نظام سياسي جديد يتطور قهرا ووفقا لرغبة المستوطنين لا وفقا للتطور الطبيعي والديمغرافي للمواطنين الأصليين.[1]

سادسا: اللغة العربية: بين ثنائية التدمير والإهتمام

إن اللغة مظهر من مظاهر كرامة الأمة، التي تحترم نفسها، وعنوان من عناوين مجدها ووجودها، واللغة العربية ليست لغة الجزائريين وحدهم، وإنما هي لغة الأمة العربية كافة، فمن أهانها إنما يهين العرب أجمعين.

إحتل الفرنسيون الجزائر عام 1830 فوجدوا أهلها يدينون بالإسلام ويتكلمون العربية، فقد تبنوها منذ إثنتي عشر قرنا ونصف، فعز على المستعمرين أن يكون لهذه الأمة مقدسات أو مقومات، فرأوا أن يصوبوا أول ضربة حازمة للغة العربية فأصدروا قانونا يجعل اللغة الفرنسية في الجزائر هي اللغة الرسمية وحدها.[2]

إن طبيعة الثقافة العربية الإسلامية ومستوى التعليم الذي كان سائدا في الجزائر عند الإحتلال لا يتوافق مع المشروع الفرنسي فقد سخرت فرنسا لخدمة أغراضها الإستعمارية من خلال إيجاد نوع من التعليم يفرغ الشخصية الجزائرية من مضمونها للقضاء على روح المقاومة عند الأهالي، كما حرصت على نسف مقومات المجتمع الجزائري بضرب الإسلام واللغة العربية من خلال محاربة كل أشكال التعليم التقليدي آنذاك، وفرض اللغة الفرنسية في جميع المجالات؛ في هذا الصدد يقول قائد القوات الفرنسية في شمال أفريقيا **دوروفيغو**:"لقد كنت أنظر إلى إنتشار تعليم لغتنا على أنها الوسيلة الأنجع للمضي قدما في بسط هيمنتنا على هذا البلد".[3]

كما عاملت الإدارة الإستعمارية اللغة العربية وفق ثنائية الإهتمام والتدمير في أن واحد، وإستعملتها كوسيلة لتوطيد وترسيخ تواجدها في الجزائر، فقامت الإدارة الإستعمارية مع أواخر القرن الثامن عشر، بتأسيس مدرسة **"اللغات الشرقية الحية"** وعلى رأسها اللغة العربية،[4] والتي إكتشفت مدى أهميتها مباشرة بعد حملتها على مصر 1798، وقد إزداد إهتمامها بهذه اللغة مع إزدياد أطماعها في الجزائر.

وفي الوقت الذي كانت الإدارة الفرنسية تعلم هذه اللغة لموظفيها، كانت في المقابل تحارب هذه اللغة في أوساط الجزائريين على أساس أن بقاء هذه اللغة يشكل العقبة الكبرى في طريق فرض سيطرتها التامة والنهائية على الجزائر، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بفرض اللغة الفرنسية. والسبيل إلى ذلك هو محاربة كل ما هو عربي إسلامي، وجعل المجتمع الجزائري مجتمع متفرنسا لغة ودينا ونظاما.

---

[1]- صلاح العقاد، **المغرب العربي الكبير**، ط3، القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، 1963، ص146.

[2]- فوضيل الورتلاني، **الجزائر الثائرة**، الجزائر: دار الهدى، 2007، ص97.

[3]- إيفون تيران، **المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة 1830-1833**،(ترجمة: عبد الكريم بورغلة)، الجزائر: دار القصبة للنشر ،2007، ص46.

[4]- مصطفى الأشرف، **المرجع السابق الذكر**، ص129.

تعد نشر اللغة الفرنسية في أوساط الجزائريين، أبرز وسيلة يمكن أن تحقق هذا الهدف، بإعتبار أن اللغة هي الوعاء الأساسي الحامل لكل الإنتاج الحضاري، من دين وعلم وفلسفة وقوانين وأعراف وتاريخ وعادات وقيم، وهذا إدراكا من الإستعمار أن الشعب الذي يفقد لغته الأصلية ليكتب بلغة الغير إنما يكتسب في الوقت نفسه ثقافة وحضارة المستعمر.

في إطار الحرب الشاملة التي أعلنتها فرنسا على الهوية العربية والإسلامية للجزائر منذ بداية الإحتلال شرعت في المقابل في نشر التعليم الفرنسي لنشر رسالتها الحضارية في الجزائر حسب زعم مفكريها حيث قامت بإنشاء أول مدرسة للأهالي سنة 1836 أطلقت عليها المدرسة الحضرية الفرنسية، بهدف تذويب الجزائريين في الهوية الفرنسية بواسطة الثقافة لتعويض العربية شيئا فشيئا بالفرنسية.[1]

كانت الإدارة الإستعمارية ترى في تعليم الجزائريين سلاحا فعالا للقضاء على الشخصية الجزائرية وقتل الروح الوطنية لأبناء الجزائريين حتى لا يفكروا في الثورة عليها. وتكوين نخبة أهلية متعلمة تعليما فرنسا وتتقن اللغة الفرنسية تدين لها بالولاء لخدمة المشروع الإستعماري فكانوا يؤكدون على"أن فتح مدرسة فرنسية في أوساط الأهالي تعادل معركة عسكرية من أجل إستتباب الأمن والإستقرار في الجزائر كما أنه في وسعها تحقيق القناعة في أوساطهم بمشروعية الإحتلال وتعزيز سيادة المستعمر" وكتب أحد دعاة التعليم الإستعماري في هذا الشأن:" إن أحسن وسيلة لتغيير الشعوب البدائية في مستعمراتنا وجعلها أكثر ولاءا وإخلاص في خدمتهم لمشاريعنا هو أن نقوم بتنشئة أبناء الأهالي منذ الطفولة، وأن تتيح لهم الفرصة لمعاشرتنا بإستمرار وبذلك يتأثرون بعاداتنا وتقاليدنا؛ فالمقصود بإختصار هو أن نقتح لهم بعض المدارس لكي نكيف عقولهم حسب ما نريد ".[2] ومحاربة كل ما هو عربي إسلامي، من سلوكات دينية لغوية، وأخلاقية وإجتماعية والسعي في المقابل إلى سحر بعض الجزائريين بلغتهم وحضارتهم، وتكوين فئة جزائرية قابلة للإندماج والذوبان في المجتمع الفرنسي وإنقطاع عن ماضيها وتراثها اللغوي الديني.

كما إقترنت إنطلاقة التعليم الفرنسي لأبناء الجزائر على تواضعها بمرسوم وزير التعليم الإبتدائي لأطفال الجزائريين من الذكور، فكان ذلك السياسي في المدرسة سلاحا فعالا للقضاء على الشخصية الجزائرية، وقتل روح الوطنية في أبناء الجزائريين حتى لا يفكروا في الثورة على فرنسا بإعتبار ذلك غزوا ثانيا، ذو طابع فكري يهدف حمل الأهالي على القبول بإدارة المستعمر وتكوين نخبة أهلية متعلمة تعليما فرنسيا وتتقن اللغة الفرنسية تدين لها لخدمة المشروع الاستعماري.[3] لقد شكلت الإرساليات التبشيرية أبرز الوسائل التي إستخدمنها الإدارة الإستعمارية لمد نفوذها في الجزائر، ولم يكن هدفها

---

[1]- أبو قاسم سعد الله، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ط2، بيروت: دار المغرب الإسلامي، 2005 ، ص 25.

[2]- العدوان الفرنسي على الجزائر، **المرجع السابق الذكر**، ص253.

[3]- دهام محمد دهام، **المرجع السابق الذكر**، ص 135.

ينصب على نشر المبادئ المسيحية بإطلاق يد الكنائس المسيحية فحسب، وإنما إنصب كذلك على ممارسة التحريض الفكري والغزو الثقافي، عبر المدارس التبشيرية ومؤسسات الخدمة العامة بهدف القضاء على رموز الثقافة العربية الإسلامية، والتمهيد للثقافة الأوربية اللاتينية.

يقول عالم الإجتماع **عبد القادر جغلول**، إن تعليم الجزائريين هو ضرورة بالنسبة للحكم الإستعماري، لأنه يمثل في الحقيقة إتمام للترسيخ الإستعماري وذلك "بغزو الأدمغة "؛ فقد تم إحتلال الجزائر لأول مرة بقوة السلاح، وإنتهى عام 1871 بنزع السلاح من القبائل ويتمثل الإحتلال الثاني في تغيير إداراتنا وعدالتنا من قبل هذا البلد، أما الإحتلال الثالث فسيتم من خلال المدرسة، سيؤكد تسلطه على لغتنا بمختلف لهجاتها المحلية.[1] ويمكن وصفه كالتالي:"هذا التعليم يعني تعزيز الإستعمار بوضعه الخطر".[2]عملت فرنسا على طمس الهوية الوطنية الجزائرية من خلال القضاء على اللغة العربية وإحلال محلها اللغة الفرنسية، وجعلها اللغة الرسمية في جميع المعاملات: السياسية، الإقتصادية، الإدارة، التعليم. لقد بينت السياسة الإستعمارية الفرنسية التي إتبعتها في الجزائر بأنها كانت تهدف إلى إرساء دعائم إستعمار إستطاني هدفه تغيير المعادلة الإجتماعية والثقافية بغية بناء مستعمرة تستولي على مقومات ومقدرات الشعب الجزائري. وتوظيفه لفائدة المستعمر، وهذا يعد إخلال بالمواثيق الدولية.[3]

إنطلاقا من هذه القناعة عمدت السلطات الإستعمارية إلى تجهيل الجماهير، وخربت التراث الوطني، وطمس معالم الثقافة ومصادرها وبادرت إلى صنع ثقافة جديدة، لا علاقة لها بواقعنا ومثقفين من نوع جديد زودتهم بالقيم والأخلاق الإستعمارية. والسعي إلى خلق فئات إجتماعية مختلفة عن عاداتها وتقاليدها للقيام بأدوار معينة داخل هذا المجتمع. وبهذا تكون قد إستطاعت تحطيم وتدمير البناء العقائدي الفكري للمجتمع الجزائري المتمثل في الدين واللغة العربية.

المطلب الثالث: تداعيات الإحتلال الفرنسي على الجزائر

أولا: سقوط مدينة الجزائر

كان من نتائج هذا العدوان سقوط مدينة الجزائر في يد الجيش الفرنسي وتوقيع معاهدة الاستسلام[*] بين الماريشال **دوبرمون** de Bourmont والداي حسين بتاريخ 5 جويلية 1830.

---

[1]- عبد القادر جغلول ، **تاريخ الجزائر دراسة سوسيولوجية** ، (ترجمة: فيصل عباس)، ط3،الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1983، ص77.

[2]- عبد القادر جغلول، **المرجع السابق الذكر**، ص77.

[3] - محمد العربي الزبيري ، **تاريخ الجزائر المعاصر (1954-1962)**، ج2، منشورات اتحاد الكتاب العرب،1999 ،ص

[*]- لقد شكل الاتفاق منطلقا لبداية عهد جديد في العلاقة بين الجزائر وفرنسا، فهو ليس استعمارا وليس احتلالا على المدى الواسع، وليس احتلالا على المدى الضيق، وليس سلاما، وليس حربا.للمزيد من العلومات أنظر: - عمر سعد الله، القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر، الجزائر: دار هومة، 2007.

وكانت النتائج المباشرة للإحتلال الفرنسي كما يلي:

– سقوط حكومة الداي في الجزائر، إن عدد ونطاق القواعد الواردة في القانون الدولي التي تحكم إحترام سيادة الدول كثيرة، وهي تنطبق على حالة الجزائر، إذ تعطي تلك القواعد عدم قيام فرنسا بالتسبب في إسقاط السلطة في الجزائر وإنهاء السيادة.[1] لكن فرنسا خرقت تلك القواعد عندما أبرمت إتفاقا مع **الداي حسين** خلال الحملة، ليس فقط لتشرعن به تدخلها وممارسة سيطرتها على الجزائر، ولكن لإنهاء سيادة تلك البلد.

– لقد كشف الإتفاق عن أهداف الحملة الفرنسية وهو الإستلاء بالقوة على المدن الجزائرية دون مراعاة قواعد الحرب، فقد دخل الجيش الفرنسي إلى مدينة الجزائر وإستولى على مقدرات البلاد وعلى أموال بيت المال. ودفعهم للتنازل عن ممتلكاتهم بشروط وبأسعار بخسة لصالح الأوروبيين.

الإتفاق أدى إلى إخضاع الطرف الجزائري، بمعنى الإستسلام، حيث يفترض إلغاء الوجود القانوني للدولة الجزائرية، مما يؤدي إلى إلغاء سيادتها على أراضيها ومن ثم إلحاقها بالدولة الفرنسية. وفقا لأراء فقهاء القانون الدولي، فإن الإتفاق لا ينهي السيادة الجزائرية بالرغم من النواحي التي إنطوت عليه، ولا يفتح المجال لتغيير النظام السياسي في الجزائر، أو إتخاذ إجراءات بإنهاء مقومات الدولة الجزائرية.[2] يقول مؤرخ فرنسي:" ليس هناك مدينة في العالم قد شهدت عند إحتلالها الفوضى كالتي شهدتها مدينة الجزائر"،[3] وما زاد الأمر سوءا؛ هو تزامن حملة الإحتلال مع تغير النظام السياسي في فرنسا، وإنشاء الجمهورية الثانية. ففيما كانت فرنسا تنادي بنشر الحضارة وتمدين الشعب الجزائري وتحريره من نير العبودية والإستبداد والجهل والتخلف، أمر **الجنرال" كلوزيل**"، المحاط بالعديد من اليهود المتآمرين، بتهديم محلات بيع الكتب، والتي تمثل أدوات الحضارة، وهدم محلات الصناعة التقليدية والتي أسهمت بشكل كبير في القضاء على البطالة، وإزدهار التجارة الخارجية للجزائر.[4]

ورغم أن تلك الإجراءات والتصرفات كانت مخالفة لبنود معاهدة الإستسلام، إلا أن الفرنسيين رأوا فيها وسيلة لكسب ثروة طائلة في أسرع وقت ممكن، على حساب حقوق الجزائريين، وعلى حساب شرف الأمة ومبادئ الثورة الفرنسية. ومن جهة ثانية لترغيب الحكومة الفرنسية بالإحتفاظ بالإيالة الجزائرية. عندما يظهرون لها أن المدخول معتبر غير مبالين بشرعية أو عدم شرعية تلك الحقوق.[5]

---

[1]- عمر سعد الله، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**، الجزائر: دار هومة، 2007، ص23.

[2]– **نفس المرجع** ، ص36.

[3]–رابح لونيسي، **المرجع السابق الذكر**، ص 56.

[4]– **نفس المرجع**، ص245.

[5]– **نفس المرجع**، ص244 .

هؤلاء المستوطنون جاؤوا إلى الجزائر لتأسيس حياة جديدة بعدما تعرضوا له من جراء الأزمات الاقتصادية والعنف السياسي في أوروبا خلال القرنين التاسع عشر والعشرين وإعتبرتهم. فرنسا بمثابة حراس المهمة الحضارية والمدنية في الجزائر، فأعطتهم الجنسية الفرنسية. ورغم سقوط حكومة الأتراك في الجزائر، وتقنين إحتلال الجزائر، إلا أن الشعب الجزائري لم يستسلم لهذا الواقع ونهض لمقاومته في حدود إمكانياته، وهو ما سنتعرض له في العنصر التالي.

1- الكفاح المسلح

رفض الجزائريين منذ البداية التعامل مع الإدارة الفرنسية والخضوع لقوانينها والمثول أمام محاكمها، ورأوا أن الكفاح المسلح الوسيلة الوحيدة للتخلص من سيطرة الفرنسيين والمستوطنين الأوروبيين فنظموا أنفسهم في شكل مقاومات. لقد رسخت المقاومة الشعبية ثقافة المقاومة في نفوس الجزائريين، وشكلت رصيدا نضاليا معتبرا، إلاّ أنها لم تكن موحدة، وإعتمدت البعد الروحي والعامل الديني كأحد أقوى مقوماتها في معركتها ضد المستعمر الفرنسي. وتركزت المقاومة الجزائرية في البداية في الأرياف، محاولة وقف عمليات الإحتلال، وضمان بقاء الدولة. لكن معظم هذه المحاولات باءت بالفشل نظرا لعدم توازن القوى، وتشتت الثورات جغرافيا أمام الجيوش الفرنسية المنظمة التي ظلت تتزايد وتتضاعف لديها الإمدادات. وبالرغم من فشل الثورات الشعبية في إخراج المحتل من الجزائر، إلا أن إستطاعت أن تحافظ على دوام المجتمع الجزائري.

2-الكفاح السياسي

إن الوعي القومي لكل أمة يولد مع ولادتها ثم ينمو ويتكامل وفقا للظروف المحيطة بها، فهو وعي لا يمحى من ضمير الشعب ولا ينفصل عنه أبدا فقد خاض الشعب الجزائري مقاومة شعبية منذ وطئت أقدام المستعمر أرض الجزائر وكانت مقاومة قاسية دامت قرابة سبعين عاما. ومع بداية القرن العشرين غير الشعب الجزائري طريقة كفاحه وعزم على إيقاف أشكال العنف وتجريب الأساليب السلمية ليأخذ قسطا من الراحة ويدرس التجارب الماضية.[1] وبالتالي، تطورت أساليب الصراع السياسي في خط موازي لتطور الصراع المسلح فكانت" لعبة الأحزاب" ولعبة الديمقراطية".[2] فقد حملت هذه الأحزاب بإستمرار أهدافا مشابهة في أشكالها ومضامينها، وقد كانت تلك الأهداف مرنة حتى تتكيف مع الظروف المحيطة بالصراع سواء كانت دولية أو محلية. بالتالي تطورت المقاومة الجزائرية إلى شكل آخر منطلقة من المدن. وتمثلت في

[1]-محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، دار المعاصرة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 09.

[2]-بسام العسيلي، **الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية**، بيروت: دار النفائس، 1982، ص6.

المقاومة السياسية والثقافية والتي تميزت بالتنظيم، من خلال تشكيل الأحزاب والتنظيمات السياسية والثقافية، وإعتمادها على الأدوات السلمية والتربوية في مقاومة المستعمر الفرنسي.[1]

لكن إندلا ع الحرب العالمية الثانية، كان من أكبر الأحداث الدولية التي هزت العا لم في هذه الفترة من الزمن، لما ترتب عنها من تغيرات جذرية على النظام الإستعماري. وفي ظل هذه الظروف إنطلق الكثير من الجزائريين متفائلين بالحرب، معتقدين أن الصراع بين الأقوياء يتيح فرصة للضعفاء.[2] وقد إنعكست مشاركة الجزائريين في هذه الحرب على مسار الحركة الوطنية داخل الجزائر وخارجها. حيث سمحت للمناضلين السياسيين من الإطلا ع على الأوضاع والتغيرات الدولية الحاصلة في أوروبا، وسمحت لهم بالإتصال بممثلي حلف شمال الأطلسي والتعريف بالقضية الجزائرية ومطالب الشعب الجزائري.

كما مثلت أحداث الثامن من ماي 1945 منعرجا خطيرا في تاريخ الجزائر وفي مسيرة الحركة الوطنية، حيث تمكنت هذه الأخيرة من إستيعاب المأساة،[3] وإدراك نظرية الإستقلال من خلال العمل المسلح، فقد إستوعبت الدرس جيدا، وإنطلقت بعد ذلك في عملها ونضالها في صمت وعلى أسس جديدة، تحت شعار" الحرية تؤخذ ولا تعطى"، مدركة ضرورة الإنتقال من النضال السياسي العقيم إلى العمل المسلح مرة أخرى. [4]

---

[1] - أبو قاسم سعد الله، **الحركة الوطنية الجزائرية (1930–1954)**، ج3، ط4، بيروت، دار العرب الإسلامي، 1992، ص16.

[2]–بسام العسيلي، **المرجع السابق الذكر**، ص16.

[3]- أحمد محساس، **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر**، (ترجمة: الحاج مسعود، محمد عباس)، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، د.ت.ن، ص237.

[4]– محمد الطيب العلوي، **مظاهر المقاومة الجزائرية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، د.ت.ن، ص 253.

المبحث الثالث: ثورة الفاتح نوفمبر

رغم أهمية الحرب بالنسبة لفرنسا فإنها بالنسبة للجزائر كانت أكثر أهمية، فقد قال **الجنرال ديغول:**"إن الحرب تَمنح بعض الأمم الميلاد، كما تُحضر لبعضها الموت"[1] والحرب بالنسبة للجزائر منحتها الميلاد. بدأت فكرة إستقلال الجزائر تتبلور غداة الحرب العالمية الأولى، وفي غضون العقد الثالث من القرن الماضي على وجه التحديد، ورافق نشأة الفكرة وتطورها تأمل عميق في وسائل تحقيقها السلمية، حيث إستقر رأي الطلائع الوطنية في نهاية المطاف على وسيلتين؛ الأولى عن طريق الثورة السلمية؛ وذلك من خلال الإقتراع العام الذي يمكن الأغلبية الجزائرية من تقرير مصيرها، وإستعادة زمام الحكم من الأقلية الفرنسية المحتلة، وكان هذا الإختيار في مطالب المجلس التأسيسي السيد يكتسي في ذهن الوطنيين الرواد طابعا تكتيكيا. أما الوسيلة الثانية فهي القيام بالثورة المسلحة،[2] كخيار إستراتيجي، يعتمد على القوى الحية في الشعب الجزائري، لقناعتهم العميقة بأن نظام الإحتلال إنما بني بالأساس على القوة وبالتالي لا يمكن القضاء عليه إلا بالقوة.

إن إنطلاق ثورة الأول من نوفمبر، كان مشروعاً واعياً عكس درجة النضج ومستوى الوعي الكبير للطليعة المفجرة للثورة بمقتضيات المرحلة، ذلك أنها إستفادت كثيرا من التجربة السياسية للحركة الوطنية، لفترة أزيد من ثلاثة عقود أفضت فيها مطالب الحركة الوطنية ومختلف النضالات إلى طريق مسدود، كما أنها حدثا إستراتجيا ذا بعد تاريخي.

تهتدي الكتلة الفاعلة "بمفهوم الوطنية التحررية" المحددة بوضوح في أدبيات الحركة الوطنية الإستقلالية من نجم شمال أفريقيا إلى حركة إنتصار الحريات الديمقراطية مرورا بحزب الشعب الجزائري، بإعتبارها وطنية دفاعية إنسانية مقابل الوطنية الإستعمارية. أول نوفمبر هو نقطة الإنطلاق لسيرورة مضاعفة من التمركز الوطني والإجتماعي، في الجزائر أكثر من أي بلاد في المغرب العربي، حيث إختفى كل أثر للتقليد الدولاتي من الوجود، إنتقلت جماعة من الشباب المنتسبين بأغلبيتهم إلى الطبقة المتوسطة المدنية، إلى العمل المسلح، بالتدرج في مختلف التكوينات للحركة الوطنية التي أسست في نهاية العشرينيات.[3]

إن الثورة الجزائرية هي بالأساس حرب إستنزاف، هدفها التوصل إلى حل سياسي للقضية الجزائرية. وحتى العنف الذي يتطلبها هو"عنف دفاعي" ردا على القمع الإستعماري، فالحسم العسكري لم يكن واردا في الوهلة الأولى، لأن هؤلاء الرواد كانوا مؤمنين بأن جيش التحرير الوطني لا يمكن أن يكون أقوى من جيش الإحتلال بإعتماد معيار القوة

---

[1]-أبو قاسم سعد الله ، **أراء في تاريخ الجزائر**،ج2، الجزائر: دار البصائر، 2007، ص 212.

[2]- محمد عباس، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية(1954-1962)**، الجزائر: دار القصبة للنشر،2007، ص 24.

[3]- عبد القادر جغلول، **المرجع السابق الذكر**، ص221.

العسكرية وحدها.[1] وقد عمل جيش التحرير على إستكمال مذهبه العسكري، بجملة من المبادئ ذات الطابع الإستراتيجي والتكتيكي ونذكر منها:[2]

- مواصلة الكفاح إلى غاية الإستقلال التام.
- مراعاة المبادئ الإسلامية والقوانين الدولية في مواجهة العدو.
- تقوية روح التضحية والأخوة والتعاون في صفوف المجاهدين.
- تعزيز القدرات المادية والمعنوية والفنية لجيش التحرير.

وترتكز الثورة من ناحية الممارسة على المحاور التالية:[3]

حزب ثوري، وشعب جاهز لإحتضان الثورة، ويؤكد **محمد بوضياف** أن أول نوفمبر نشأ بالأساس من فكرة الإعتماد على الشعب؛ ويلخص **العربي بن مهيدي** كل ذلك في مقولته الشهيرة:"إرموا بالثورة إلى الشارع يحتضنها الشعب".[4] فقد أثبت الأيام عظمة الشعب الجزائري في إيمانه بالثورة، وكيف إحتضنها وتجاوب معها وتمسك بها، وأسس قواعدها فلم يستطع العدو الفرنسي أن يفصل الشعب عن الثورة، ويؤكد هذه الفكرة رائد الفكر الإستراتيجي كلاوزفيتز، حيث يقول:" إن جيش بلا قيادة هو قطيع مسلح، كما أن قيادة بجيش يائس من النصر، تعني أنها قيادة فاشلة".[5] كما لم يستطع أن يقتلع الإسلام من وجدان هذا الشعب، لأن الإسلام والثورة شيئان متلازمان منذ أن وطئت أقدامه هذه الأرض.[6] كان الهدف من الثورة في السنتين الأوليتين، إخراج القضية من دائرة الجزائر مقاطعة فرنسية إلى دائرة الجزائر المستعمرة، وبعد ذلك تبدأ المعركة الحقيقية من أجل الإستقلال.

أسباب قيام الثورة:

لقد تضافرت جملة من الأسباب لإندلا ع الثورة التحريرية وتهيأت لها الظروف المساعدة على الأصعدة الوطنية والعربية والعالمية ويمكن أن نوجزها في مايلي:

---

[1]-محمد عباس، **المرجع السابق الذكر**، ص332.

[2]-**نفس المرجع**، ص 120.

[3]- محمد عباس، **المرجع السابق الذكر**، ص 29.

[4]- **نفس المرجع**، ص 62.

[5]- محمد العربي الزبيري، **الإحتلال الاستيطاني للجزائر مقاربة للتاريخ الإجتماعي والثقافي**،الجزائر: دار تالة، 2005، ص24.

[6]- عمار ملاح، **المرحلة الإنتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر1962**، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر، 2005، ص 19.

1-الوطنية

نمو الوعي السياسي لدى الشعب الجزائري وقيادات الحركة الوطنية وقناعتهم بعدم جدوى العمل السياسي وإقتناع المنظمة الخاصة بإستعداد الشعب للثورة. بالإضافة إلى إنعدام المساواة بين الأوروبين والجزائريين حيث نجد أن في فرنسا كل السكان يصوتون على إختيار ممثليهم في البرلمان الأوروبي، بينما نجد في الجزائر أن أبناء البلد لا يحق لهم التصويت على أي مرشح للبرلمان الفرنسي أو المجلس الجزائري الذي تم إنشاءه بموجب قانون 20 سبتمبر 1947.[1] فالأوربيون الذي لم يكن يتجاوز عددهم في 1 نوفمبر 1954 حوالي 1.042.000 نسمة، كان يحق لهم في القانون الفرنسي إنتخاب 60 نائبا في المجلس الجزائري، 15 نائبا في البرلمان الفرنسي، 6 نواب في مجلس الشيوخ بفرنسا. بينما لا يحق لـ 8.745.000 جزائري أن يساهموا في إنتخاب أو إختيار عدد النواب الذين يمثلونهم في هذا المجلس حسب عددهم السكاني، فالمسلمون في القانون الفرنسي، لا يتمتعون بالجنسية الفرنسية، وبالتالي فهم محرمون من الحصول على عدد من النواب الذي يتماشى مع عددهم الحقيقي.

2-الإقليمية والدولية

عالم الستينات هو عالم جديد أفرزته الحرب العالمية الثانية التي أزاحت أوروبا العجوز إلى هامش التاريخ، وهذا العقد هو عقد التحرر والزخم الثوري، والذي وفر ذلك هو التناقض والصراع بين الغرب الداعم للمشروع الاستعماري والشرق الذي حاول الانتشار عن طريق دعم حركات التحرر،[2] ونكتفي في هذا الصدد بثلاث عوامل مشجعة:

إعلان الرئيس الأمريكي ويلسون 1917، الذي تضمن بين مبادئه الأربعة عشر، "حق الشعوب في تقرير مصيرها". [3] إضافة إلى إنتصار الثورة البلشفية في روسيا نفس السنة، ودورها في الأممية الثالثة التي إنعقدت بموسكو سنة1921، لتقر في لائحتها العامة البند الثامن "يلتزم الشيوعيين في الدول الإمبريالية بدعم حركات التحرر في المستعمرات، قصد إضعاف هذه الدول في الصراع العالمي بين الشيوعية والرأسمالية"، وما لبثت فكرة الثورة والإستقلال أن وجدت في الهجرة الجزائرية بفرنسا مطلع العشرينيات من القرن الماضي تربة خصبة لغذائها ونموها. فكانت العاصمة الفرنسية بمثابة قبلة الأحرار من أوروبا الشرقية ومن المستعمرات الأسيوية والأفريقية. في ظل هذه المعطيات التاريخية والإيديولوجية والتنظيمية، بدأت نظرية الثورة تتبلور شيئا فشيئا، بإرتباط وثيق مع تطور نظرية الإستقلال ذاتها، ودرجة إستعابها وتبنيها من طرف الرأي العام، في أوساط الهجرة والجزائر. سواء كانت ليلة الأول من نوفمبر 1954 مفاجأة

---

[1]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من بداية الاحتلال لغاية 1962**، **المرجع السابق الذكر**، ص 369.

[2]- تواتي دحمان، **الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر1961-1962**، الجزائر: مؤسسة كوشكار للنشر والتوزيع، 2008.ص 417.

[3]- محمد بلعباس، **الوجيز في تاريخ الجزائر** ، الجزائر :دار المعاصر للنشر والتوزيع، ب ت ن، ص 70.

للإدارة الكولونيالية أو مجرد صدفة وهذا الإحتمال غير وارد، فالصدفة ليس لها ذاكرة كما يقول **ف. بروديل**، وكانت متوقعة من أجهزتها الأمنية والإستخباراتية، فإن ما حدث في إشراقة ذلك الفجر كان بداية لملحمة شعبية.

المطلب الأول: المرجعيات الأساسية للثورة

1- بيان أول نوفمبر 1954

بعد الإتصالات والإجتماعات المتتالية في إطار السرية المطلقة تكونت اللجنة الثورية للوحدة والعمل بتاريخ مارس 1954 التي شرعت في جمع الإطارات الثورية وتوصلت إلى عقد لقاء تاريخي في جوان 1954 لـ (22) عضو الذي إنبثقت عنه أمانة مكونة من ستة أشخاص(*). وضعت هذه الأمانة البرنامج السياسي والعسكري للثورة وحددت إنطلاقة الثورة التحريرية وصاغت بيان أول نوفمبر التاريخي.[1]

يعتبر بيان أول نوفمبر أرضية إيديولوجية وسياسية، إذ تضمن مختلف العناصر المتعلقة بجبهة التحرير الوطني وأهدافها ووسائل عملها، ومع وضع المبادرة في سياقها المحلي والإقليمي والدولي. حيث جاء واضحا في معانيه، مبينا أن مرحلة النضال السياسي التي تبنتها الأحزاب الوطنية، قد تجاوزتها الأحداث، ووضح البيان أن جبهة التحرير الوطني هي إسم الحركة ودعى الشعب الجزائري بمختلف إنتماءاته الإنضمام إليها، وأن الهدف من الكفاح المسلح هو الإستقلال التام، وتدويل القضية الجزائرية ووحدة الشمال الأفريقي في إطارها العربي الإسلامي،[2] ولتحقيق ذلك يجب مواصلة الكفاح بجميع الوسائل.

ويمكن إعتباره إعلان حرب على نظام إستعماري دام أكثر من قرن، وهو في نفس الوقت دعوة للسلام، حيث لم يجعل من الكفاح المسلح الوسيلة الوحيدة لبلوغ الأهداف المعلن عليها، وترك الباب مفتوحا لإيجاد حل سياسي عن طريق إجراء مفاوضات، ومن جهتها فإن الجبهة ستتعهد بإحترام المصالح الفرنسية، التي تم الحصول عليها بطرق مشروعة.

في ما يخص التفاوض مع السلطات الإستعمارية فهو يطرح ثلاث شروط: الإعتراف بالسيادة الوطنية الجزائرية من طرف فرنسا والتخلي عن وهمها بأنها أرض فرنسية – فتح مفاوضات مع الممثلين الحقيقيين للشعب الجزائري يعني جبهة التحرير الوطني، إطلاق سراح جميع المعتقلين والمسجونين السياسيين. بالمقابل تلتزم جبهة التحرير الوطني بثلاث نقاط: إحترام جميع المصالح الفرنسية والثقافية والإجتماعية، وإحترام الأشخاص والعائلات، تحديد العلاقات بين الجزائر وفرنسا

(*)- مصطفى بن بولعيد، محمد بوضياف، العرب بن مهيدي، رابح بيطاط ، ديدوش مراد، كريم بلقاسم.

(1)- عمار ملاح ، **المرجع السابق الذكر**، ص 113

(2)-أرغيدي محمد لحسن، **المرجع السابق الذكر**، ص 70.

في إتفاق بينهما على أساس المساواة بينهما- جميع الفرنسيون الذين يرغبون في البقاء في الجزائر مخيرون بين الجنسية الفرنسية والجنسية الجزائرية، في الحالة الأخيرة فأنهم يتمتعون بجميع الحقوق والواجبات مثل الجزائريين الآخرين.[1]

2- مؤتمر الصومام 20 أوت 1956

إن تضافر عدة عوامل أدى إلى إدخال التغيير على البنية القاعدية للثورة ما لبث تأثيرها أن ظهر فيما بعد في العلاقة بين القيادات وتأمين الإتصال المنظم بينهما، فإتساع المساحة الجزائرية، وعنف رد فعل الفعل الإستعماري ترتب عليها صعوبة الإتصال بين العناصر القيادية في الداخل والخارج.[2] وبعد إلتحاق **عبان رمضان** بالثورة، أصبح له الدور القيادي في التنسيق بين الولايات، وعمل على خلق نواة جديدة، وإيجاد برنامج موحد، وخلق قيادة مركزية مشتركة، والحقيقة أن تسارع الأحداث منذ بداية نوفمبر1954، وإتساع رقعة الثورة بسرعة مذهلة، قد أظهرت الضرورة القصوى لإنشاء قيادة مركزية جديدة لجبهة التحرير وذلك قصد تنسيق المجهودات بين مختلف المسئولين وإتخاذ قرارات مشتركة.[3] بعد إنعقاد مؤتمر الصومام في 20 أوت 1956 عرفت الثورة نقلة نوعية؛ فقد سعى المؤتمر جديا لتوحيد القيادة، وتأمين إتصال منظم بين الولايات والكفاح في الداخل من جهة، وبين الداخل والخارج من جهة أخرى. وبفضله وضعت الثورة في مسارها الصحيح وزودها بهياكل تنظيمية في مستوى كل مرحلة.[4]

إذن دخلت الثورة بعد مؤتمر الصومام مرحلة جديدة في الكفاح ضد الإستعمار، تمثلت في توحيد الإدارة وتنظيميها، وتتمثل أهم نتائجه في إنشاء المجالس، إضافة إلى المجلس الوطني للثورة، الذي يعتبر الهيئة العليا في التنظيم، الذي يقوم بإدارة حركة الثورة سياسيا وعسكريا، وإجتماعيا.[5] كما إستطاع أن يعد وثيقة سياسية تعتبر المنهج الذي سارت عليه الثورة، وأعطى لأول مرة محتوى للثورة، فقد أزال المؤتمر فكرة الزعامة وأن الثورة من الشعب وإلى الشعب. إيديولوجيا تعتبر وثيقة واد الصومام ميثاقا تضمن بكثير من الدقة والتفاصيل، تقييما للمرحلة المقطوعة من الثورة وأفاق

---

[1]- زهير إحدادن، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية، 1954-1962**، لجزائر: منشورات حلب ، 2012 ، ص13

[2]- أسامة الخولي وأخرون، **العرب إلى أين**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002، ص 420.

[3]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من بداية الاحتلال لغاية 1962، المرجع السابق الذكر**، ص، ص،364 ، 386 .

[4]- أسامة الخولي، **المرجع السابق الذكر**، ص422.

[*]-تمخض عن مؤتمر الصومام مجموعة من القرارات السياسية والعسكرية، كانت البداية لنضوج المؤسسة السياسية للثورة والتي أعلنت فيما بعد، إضافة إلى العديد من القرارات الإجتماعية والإقتصادية وغيرها، ففي الجانب السياسي؛ تضمن البرنامج السياسي(إنشاء جمهورية ديمقراطية وإجتماعية) مستقلة في الجزائر، أما الجانب العسكري، تم تأسيس(جيش التحرير الوطني) على أسس وقواعد تنظيمية وعسكرية دقيقة، وحدد المؤتمر إستراتجية الكفاح ضد الإحتلال الفرنسي على المستوى الداخلي والخارجي، وفي الجانب الإجتماعي أعلن المؤتمر(إحترام حريات المواطنين بصرف النظر عن أجناسهم ومعتقداتهم الدينية، وتعبئة قوى الشعب السلمية لتصفية أثار الظلم الإستعماري، وفي الجانب الإقتصادي، أولى المؤتمر إهتماما بقضية الأرض والإصلاح الزراعي، وأخيرا حدد المؤتمر القوى الإجتماعية التي تعتمد على الثورة أشار إلى الفلاحين وعمال الأرض وهي القوى الأكثر عددا وفقرا.

المجتمع الجزائري بعد إسترجاع السيادة الوطنية، بالإضافة إلى تنظيم مختلف جوانب الكفاح المسلح وتصور المشروع السلمي لتسوية القضية الجزائرية.[1]

وبالتالي يمكن القول أن الثورة الجزائرية قد إنتقلت من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة التنظيمات الفعلية ومن مرحلة الأشخاص إلى مرحلة النظام. فبفضل التنظيم أصبح المجلس الوطني للثورة يتمتع بالسلطة السياسية العليا في الثورة حيث أصبح هو الهيئة العليا التي يحق لها إبرام المعاهدات والإتفاقيات والتفاوض مع فرنسا، ميثاق الصومام قد عالج مسألة التفاوض مع العدو بكيفية دقيقة ومفصلة، لا تترك أي منفذ للتحايل والمناورات.[2] وبالتالي تخلص القادة الجدد لجبهة التحرير من التخوف الذي كان يساورهم وهو أن قادة الثورة في الخارج قد يتفاوضون مع فرنسا ويقبلون بالحلول التي لا تحقق الإستقلال التام.[3] إن مؤتمر الصومام قد جاء بأفكار جديدة مستعدة للتصدي وإستعمال القوة وإنتزاع حرية الجزائر وإستقلالها.

3-برنامج طرابلس 1962

تضمن برنامج طرابلس نقدا حادا لم يكن موجها ضد الإستعمار الفرنسي فقط، بل ضد الرأسمالية بشكل عام، وإستنكر" الليبرالية" أي حرية تأسيس المشاريع الخاصة، وأشار البرنامج إلى أنه في الجزائر لا يمكن للدولة بأي حال من الأحوال أن تؤسس كما يجري في بعض البلدان، صناعة لصالح البرجوازية المحلية. جاء فيه أن ثورة ديمقراطية شعبية ستلبي النضال من أجل الإستقلال الوطني، وهي تعني بناءا واعيا على أساس المبادئ الإشتراكية وحكم الشعب، وإختلفت مراكز الصدارة في البرنامج مطالب تأميم مصادر الثورات الطبيعية، ووسائل الموصلات وشركات التأمين، والتجارة الخارجية، وإشترط البرنامج سياسية التخطيط مع الإشتراك الديمقراطي للشغيلة في توجيه الإقتصاد، وتحقيق الإصلاح الزراعي وفقا للمبادئ "الأرض لمن يفلحها".[4]

المطلب الثاني: الإستراتجية الفرنسية لمواجهة الثورة

جاء رد الفعل الفرنسي على إندلا ع الثورة المسلحة بالجزائر عنيفا سياسيا وعسكريا، غير أبه بالظروف الداخلية والخارجية المواتية لها، وبما أن الشأن الجزائري من إختصاص الداخلية الفرنسية، فقد صدر أول رد رسمي من وزير الداخلية

---

[1]-محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر(1954-162)**، ج 2 ، منشورات إتحاد كتاب العرب، 1989 ، ص37.

[2]- عبد الحميد زوزو، **نصوص ووثائق من تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق الذكر**، ص 48.

[3]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من بداية الاحتلال لغاية 1962، المرجع السابق الذكر**، ص 367.

[4]- أحمد إسماعيل راشد، **المرجع السابق الذكر**، 178.

فرانسوا ميتران الذي صرح:" إن الجزائر هي فرنسا والحرب هي لغة الحوار الوحيدة "،[1] وذكر في تصريح أخر أمام البرلمان يقول فيه:" إن الجزائر هي فرنسا، والقوة هي الوسيلة الوحيدة لحماية الوحدة الوطنية".[2]

إختارت السلطات الإستعمارية في البداية المعالجة الأمنية للثورة، وإستخرجت القائمة القديمة للمشتبه بهم من عناصر كثيرة من حزب حركة الإنتصار والحريات وحل وزير الداخلية الحزب رغم تأكده أن لا علاقة لهم بالثورة. كما أنها ظنت بتوقيفها لقيادي الثورة الذين كانوا في الواجهة(محمد بوضياف، أحمد بن بلة، محمد خيضر، حسين أيت أحمد، ومحمد الأشرف) أنها تقطع رأس الثورة السياسي، إلا أن عملية إختطاف طائرة دولة ذات سيادة، وإختراق المجال الحيوي للملكة المغربية قد إعتبره الرأي العام الدولي قرصنة جوية نددت بها الكثير من البلدان وهو ما زاد في التعاطف العالمي مع الثورة، بهذه القرصنة فشلت فرنسا في محاولتها لإضعاف الثورة وتسببت في توسيع صوت جبهة التحرير دوليا.

عندما تولى الحزب الإشتراكي الحكم في فرنسا توقع العالم حلا سلميا للقضية الجزائرية تصديقا لتصريحات **غي مولي** زعيم الحزب، وأمينه العام خلال الحملة الإنتخابية، لكن شيء من ذلك لم يحدث وسياسته لم تسر في إتجاه إقرار العدالة الإجتماعية والإعتراف بحق الشعوب في تقرير مصيرها وتخليصها من الإحتلال والوقوف ضد البرجوازية المتوحشة كما تنص على ذلك مبادئه الإشتراكية.[3] فشملت سياستها كل المجالات.

أولا:على الصعيد العسكري

1-قانون الطوارئ

عمدت الإدارة الإستعمارية على إيجاد الإطار القانوني الذي تخفي من خلاله أعمالها القمعية وتصرفاتها الإجرامية، وسعت إلى إضفاء طابع الشرعية عليها، فقد تجسد هذا المسعى، وبشكل رسمي في مصادقة المجلس الوطني الفرنسي على قانون 3 أفريل 1955، والذي قضي بإقرار حالة الطوارئ، وقد نصت المادة الأولى منه على أن الإجراء الجديد "يمكن تطبيقه على كامل أو جزء من تراب الوطن الأم، أو عمالات ما وراء البحار، ويكون ذلك سواء في حالة وقوع خطر داهم، نتيجة إضطراب الأمن العام، أو في حالة وقوع حوادث تتسم بطابع الكارثية العمومية، نظرا لنوعها وخطورتها"،[4] كما تضمن إجراءات إجرامية محضة، مثل تفتيش المنازل ليلا ونهارا بدون إذن من المحاكم العسكرية بجانب القضاء، ومحاكمة الجزائريين بدلا من المحاكم المدنية، وبمقتضى هذا القانون أصبح للقوات الفرنسية في الجزائر الحق في إعتقال أو تشريد وقتل أي جزائري تحوم حوله الشكوك في دعم الثورة. كما طبقت مبدأ المسؤولية الجماعية: في 16 ماي

---

[1]- محمد العربي الزبيري، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، الجزائر:ب،د،ن، 1984 ، ص90

[2]- محمد عباس، **المرجع السابق الذكر**، ص 92.

[3]- إبراهيم طاس، **المرجع السابق الذكر**، ص57.

[4]- جمال قندل، **المرجع السابق الذكر**، ص 49.

1955، حيث منحت الحكومة الفرنسية بموجبه تفويضا مطلقا للقادة العسكريين في إتخاذ إجراءات عقابية مناسبة في المناطق التي تشهد عمليات ضد الوحدات العسكرية.

إضافة إلى قانون حق المتابعة: الذي أقرته فرنسا في سبتمبر 1956، ومنحت من خلاله الصلاحية الكاملة لقواتها الثلاث الجوية والبحرية والبرية، لإفشال أي مخطط من شأنه أن يكون في صالح جبهة التحرير الوطني. وتم أيضا إنشاء ما يسمى المكاتب الإدارية المختصصة سنة1955 من طرف الحاكم العام **جاك سوستيل** الذي أحيا من خلاله دور مكاتب الشؤون العربية في القرن التاسع عشر، إضافة إلى ذلك زيادة حجم العتاد الحربي ورفع تعداد الجنود لينتقل من 40000 جندي عام 1954إلى حوالي مليون جندي عام 1962، وتم تزويدهم بترسانة من الأسلحة المتطورة من الحلف الأطلسي.[1]

2-المحتشدات

بمجرد ما وضعت حالة الطوارئ حيز التنفيذ، دخلت الجزائر مرحلة جديدة من حياتها، وأهم ما طبعت به تلك المرحلة؛ ظهور المحتشدات التي توخى في إنشائها إختيار المناطق النائية التي يصعب الإتصال بالمجبرين على الإقامة فيها، وكان اللجوء إلى إنشاء المحتشدات أمرا منطقيا يندرج في إطار المادة السابعة من وثيقة حالة الطوارئ،[2] والتي تشير إلى أنه في إستطاعة وزير الداخلية في جميع الحالات والوالي العام في الجزائر، أن ينفي إلى دائرة ترابية، أو إلى أي مكان محدد، أي شخص يبدو نشاطه خطيرا على الأمن والنظام العام. على الرغم من أن الوثيقة تنص في مكان آخر، على أن النفي لا يؤدي إلى إنشاء المحتشدات، إلا أن ذلك لم يحترم ولم يكن بالإمكان إحترامه لأن نفي مئات الأشخاص إلى مكان واحد يتطلب إمكانيات جبارة للقيام بالرقابة اليومية ولتوفير الأكل والمسكن.

بهذا الأسلوب عملت فرنسا الإستعمارية، على إيجاد تقنية جديدة لتعذيب الشعب الجزائري، بالموت البطيء، وذلك بجعله يعيش في المحتشدات أقسى أنواع الحياة بؤسا، تحطيم الأسرة الجزائرية بزج أفرادها في المحتشدات بحيث يحشر 12 شخصا في مساحة لا يتجاوز 10م^2 . كما أتاحت هذه الإستراتجية للإدارة الإستعمارية، توفير اليد العاملة الرخيصة وذلك بتسخير الفلاحين المجمعين في المحتشدات لإنجاز المشاريع الإقتصادية والعسكرية كما حدث أثناء بناء خطي شارل وموريس.

الغاية من هذه المحتشدات هي فصل الشعب عن الثورة بالقوة ورغم ما سبقه من حصار وسياسة تجويع وقتل بطيء، إلا أن الثورة إستطاعت أن تتسرب داخل المحتشدات، وذلك بفضل المرأة الجزائرية التي لعبت دور كبير في تأسيس

---

(1)- أرغيدي محمد لحسن ، **المرجع السابق الذكر** ، ص95

(2)- محمد العربي الزبيري، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، منشورات اتحاد كتاب العرب، ص24

الخلايا السياسية داخل تلك المراكز. كما سعت السلطات الإستعمارية من خلالها أيضا إلى عزل جيش التحرير الوطني عن عمقه الإستراتيجي، ومحاصرة الثورة من خلال قطع الصلة بينها وبين الريف الذي يعتبر الممول الرئيسي لها بالرجال؛[1] والحيلولة دون تأثر الجزائريين بالعمل الدعائي والوعي الوطني والسياسي الذي تقوم به أجهزة الجبهة وجيش التحرير الوطني التي يتمتع بها. إمكانية إصطناع الإنتصار عن طريق الإختراق الإستراتيجي من الجزائريين المحشورين في المحتشدات وإستخدامهم عند الحاجة، ومن ثمة إيجاد الظروف المناسبة لإنشاء فرق الحركى.

كان لهذه المحتشدات نتائج عكسية حيث ساهمت في نقل الثورة من الجبال والأرياف إلى المدن والقرى، وتقريب المدنيين من الثوار، الذي عملوا على نشر الوعي الوطني والسياسي، في هذه الفترة التي سعت فيها فرنسا إلى عزل الشعب عن الثورة بكل وسائل الترغيب والترهيب، في ما كانت جبهة تحرير الوطني تعمل على توثيق صلاتها بكل شرائح المجتمع وفئاته في المدن كما في الأرياف. [2]

3- المناطق المحرمة[3]

وهي المناطق التي إعتبرت إستراتجية بالنسبة لجيش التحرير، خاصة في علاقته مع الشعب، لذلك عمدت السلطات الفرنسية إلى إعتبارها مناطق محرمة، أي تمنع الإقامة والسكن فيها أو حتى العبور مها، وصادق مجلس الوزراء الفرنسي في إجتماع 19 فبراير 1958، على إنشاءها وإمتدت هذه المناطق عرضا من الحدود التونسية إلى عنابه ومن الأوراس إلى الحدود الغربية.

4- إنشاء خط شال وموريس المكهربين

لقد أدركت القيادة الإستعمارية الأهمية الإستراتجية التي تمثلها الجهة الشرقية في دفع الثورة نحو التوسع والتطوير، لذلك لجأت إلى تنظيم قواتها العسكرية بمختلف أنواعها وتوزيعها توزيعا تكتيكيا يمكنها من التدخل بسرعة، على النحو الذي يسهل لها السيطرة الكاملة على هذا الجزء من البلاد. بهدف عزل الثورة عن تونس والمغرب سعت فرنسا إلى غلق الحدود ببناء خطين مكهربين من الأسلاك الشائكة مثلا حاجزا على الحدود الغربية والشرقية لمنع دخول الأسلحة.

وفي أواخر عام 1956 أمر وزير الدفاع الفرنسي" **أندري موريس**" بإقامة خط شائك مكهرب بين الحدود التونسية والجزائرية، وأطلق عليه إسمه، وقد إنتهى من بناءه في نوفمبر 1957 ويمتد من شاطئ البحر شرقي مدينة عنابة، إلى جنوب مدينة تبسة على مشارف الصحراء، وعلى غرار هذا الخط أقيم خط أخر على الحدود المغربية لنفس الغرض؛

---

[1]- إبراهيم طاس، **المرجع السابق الذكر**، ص 123، 124

[2]- **نفس المرجع**، ص 125.

[3]- رابح لونيسي، **تاريخ لجزائر المعاصر،1830-1989**، الجزائر: دار المعرفة ،2010، ص284.

لما أسندت قيادة الجيش الفرنسي إلى **الجنرال شال** بدأ في تطبيق مخطط حربي سمي بإسمه أيضا، كان هذا المخطط يهدف إلى تطويق كامل للحدود الجزائرية الشرقية والغربية بأسلاك شائكة ومكهربة لمنع تسرب الثوار والأسلحة. تعود فكرة إنشاء الخطوط المكهربة إلى الجنرال الفرنسي **فانكسام**. حيث صرح الجنرال **ديغول:"** لقد أقيمت الحواجز على حدود الجزائر مع تونس والمغرب قوامها منشآت دفاعية محمية بشكل دائم ومغطاة بمعوقات من الألغام والشريط المكهرب، وبفضل هذه التدابير لن تتمكن الثورة الثائرة التي تلجأ إلى البلدان المجاورة من الدخول إلى الجزائر قبل عقد الصلح؛ ما لم نقدم على فتح الطريق لها بملء إرادتنا".[1]

عن خطورة خط موريس يقول المجاهد العقيد **أحمد بن شريف:"** الإشتباكات المبيدة في الجبال وقصف المدفعية وقنابل النبالم لا تمثل إلا فترات ممتعة إذا ما قورنت بهذا الحائط الرهيب المشبك بالأسلاك الكهربائية والأعين السحرية التي تشمل أقوى الطاقات وتزرع الموت والخراب، ومع ذلك يجب عبورها وكذلك حقول الألغام القاتلة والفتاكة إذ أي حركة تؤدي إلى الهلاك".[2]

نجم عن هذه السياسة أيضا التهجير القصري للسكان، وقد أخذ هذا التهجير منحيين، الأول كان بإتجاه المناطق الداخلية والثاني كان بإتجاه تونس والمغرب، تمركز اللاجئون على طول الحدود من البحر إلى الجنوب، حيث فضلوا المناطق القريبة من الحدود التي قدموا منها، وبلغ عدد الأسر الجزائرية اللاجئة، حيث شكلت نسبة الرجال 29 بالمائة أكثرهم شيوخ وعجزة، فيما شكلت النساء نسبة 28 المائة، أما الصبيان فقد شكلوا نسبة 43 المائة.[3]

إن فشل مخطط شال جعل رئيس الجمهورية الفرنسية ديغول يقتنع أن الحل العسكري غير ممكن، وأن الحل السياسي هو الطريق الأسلم في هذه المرحلة 1960، لم يجأ إلا الحديث عن المفاوضات مع جبهة التحرير الوطني وبدأ ينبذ فكرة الجزائر فرنسية، ويشير إلى فكرة الكيان الجزائري وإلى تقرير المصير وهي خطوة هامة أوقعته في صعوبات داخلية تتمثل في تمرد الفرنسيين المعمرين وأنصار الجزائر فرنسية، وبعض الضباط من الجيش.[4] عرفت السياسة الفرنسية منعرجا هاما، فقد أدلى **الجنرال ديغول** بتصريحات مختلفة حول مصير الجزائر أثارت قلق أنصار الجزائر فرنسية.

5-الاستعانة بالحلف الأطلسي

أقحمت فرنسا الجزائر في الحلف الأطلسي سنة 1949، وإعتبرها أرضا فرنسية حيث نصت المادة (26) منه على أن :"كل هجوم مسلح ضد طرف أو أطراف من الحلف بمثابة إعتداء مسلح ضد قطر من أقطار هذا الحلف في

---

[1]- غالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية1954-1958**، الجزائر: غرناطة للنشر والتوزيع، 2009، ص276.

[2]-أرغيدي محمد لحسن، **المرجع السابق الذكر**، ص 184.

[3]- جمال قندل ، **المرجع السابق الذكر**، ص 253.

[4]- زهير احدادن، **المرجع السابق الذكر**، ص 67.

أوروبا وأمريكا الشمالية أو ضد المقاطعة الفرنسية في الجزائر".[1] بالإضافة إلى هذه المادة التي تعطي لفرنسا الحق في طلب العون العسكري من دول الحلف الأطلسي، فقد عرفت كيف تستغل ظروف الحرب الباردة التي كان يعيشها العالم والإستفادة بشكل واسع من قوة الحلف الأطلسي العسكري ودوله خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، فلم يكن الإقتصاد الفرنسي يتحمل النفقات الضخمة التي تقتطع من ميزانيته كل سنة وأخذت تروج لفكرة التي تخوضها في الجزائر إنما في الحقيقة الدفاع عن أوروبا من الخطر الشيوعي.

ثانيا: على الصعيد السياسي

في الوقت الذي كانت فيه الجمهورية الفرنسية بقيادة الجنرال ديغول تستخدم سلاح القوة والقمع والترهيب، سعت من جهة أخرى لإستعمال أسلوب الترغيب، فقد تم تنظيم إستفتاء على دستور الجمهورية الخامسة في 28 سبتمبر 1958، حيث صرح ديغول بعد الإعلان على نتائج الإستفتاء أن الإقتراع عن الدستور قد أظهر ثقة الجزائريين ورغبتهم في البقاء مع فرنسا.

كما عرض على المجاهدين الإستسلام تحت شعار سلم الشجعان، وفي عرض آخر كخداع للثورة قصد إجهاضها وإدخال الشكوك في أوساطها تكلم عن تقرير المصير كمراوغة، لأن شروط تحقيقيه كانت تعجيزية، وهي عدم الإعتراف بجبهة التحرير كمفاوض وحيد، ووقف العمل العسكري من جانب واحد أي من جانب الثورة، وتقسيم الجزائر إلى شمال وجنوب وبالتالي إمكانية الإحتفاظ بالصحراء.[2]

بعدما أدرك المسئولين الفرنسيين أن سياسة القمع غير مجدية، قرروا إنتهاج سياسة جديدة تتمثل في إدخال إصلاحات سياسية وإدارية في الجزائر، فقام **ميتران** وزير الداخلية الفرنسي بتقديم مشروع الإصلاحات إلى مجلس الوزراء الفرنسي، بتاريخ 05 جانفي 1955 بإنشاء المدرسة الوطنية للإدارة في الجزائر بقصد تكوين فئة من المسئولين الجزائريين وتعيينهم في مناصب أعلى في جهاز التوظيف العمومي.[3]س

ثالثا:على الصعيد الاقتصادي

حاولت السلطات الفرنسية توظيف العامل الإقتصادي إبان الثورة التحريرية لإجهاضها وعزل الشعب عنها، حيث قام الوالي العام **جاك سوستيل** بتقديم مشروع إصلاحات بتاريخ 01 جوان 1955 أمام البرلمان الفرنسي التي سرعان ما صادق عليه، الرامي إلى تحسين ظروف حياة الجزائريين. كان رد فعل **فرحات عباس** ورفاقه أن:" زمن

---

[1]- رياض الصمد، **العلاقات الدولية في القرن العشرين، لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية**، ج2، لبنان: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1983. ص283

[2]- صالح فركوس، **المرجع السابق الذكر**، ص 449.

[3]- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر من بداية الاحتلال لغاية 1962**، **المرجع السابق الذكر**، ص407.

الإصلاحات قد إنتهى"[1].هذه الحقيقة ما لبثت أن أكدتها أحداث 20 أوت 1955، بلغة آخرى لغة القطيعة الدامية مع نظام الإحتلال جملة وتفصيلا. كما أن هذه الإصلاحات لقيت معارضة شديدة لدى المستوطنين الأوروبين، وإتهموا **جاك سوستيل** بأنه ينوي التفاوض مع الثوار الجزائريين مثل ما تفاوض مع التونسيين والمغاربة، وحاول رئيس الحكومة أن يدافع عن سياسته في الجزائر:" في شمال أفريقيا ينبغي الإختيار بين سياسة المصالحة أو سياسة القمع، وإستعمال القوة وما يترتب عنها من عواقب وخيمة".

قد جاء بعد فشل أسلوب العمل السياسي في محاولة للإغراء والتضليل الإعلامي بإستخدام أسلوب الترغيب طرح ديغول مشروع قسنطينة بعد خطابه الذي ألقاه بهذه المدينة بتاريخ 13 أكتوبر 1958، وقد شمل هذا جملة من الإغراءات إعتقد "ديغول" أن بواسطتها يمكن وضع حد للثورة. قال ديغول:" كلفتنا الجزائر أكثر مما نحتمل وأن تصفية الإستعمار تعتبر من حيث النتيجة لصالح سياستنا".[2] التحول المفاجئ للسياسة فرنسا إتجاه الجزائر لم يكن لإعتبارات إنسانية، فلا يمكن توقع 130 سنة من القمع يليها تأنيب الضمير كان لشخصية ديغول دور فعال في حل القضية الجزائرية، وهو نفسه الشخص الذي صادق على أعمال إرهابية، فإن دل على شيء إنما يدل على واقعية ديغول لا إنسانيته. مشروع قسنطينة الهادف إلى القضاء على الثورة، بإقامة مشروع إقتصادي لمدة خمس سنوات، يرمي إلى خلق قوة ثالثة داخل الشعب الجزائري موالية لفرنسا. وعليه يمكن القول أن فرنسا حاولت تحويل الجزائر إلى مستعمرة إستيطانية بإمتياز، من خلال توظيف كل الوسائل العسكرية والإدارية والإقتصادية والقانونية لإستغلال الجزائر أرضا وشعب. وعليه يمكن القول أن السياسة الفرنسية إتجاه الجزائر تميزت بثنائيتين أساسيتين:

أولا؛ إختيار الحرب كرد وحيد للقضاء على إنتفاضة جبهة التحرير الوطني، كما أعلن عن ذلك **فرانسوا ميتران** منذ البداية، أما الثانية؛ فهي محاولة عزل جبهة التحرير الوطني بواسطة إصلاحات سياسية تستهدف بالأساس خلق قوة ثالثة بديلة للجبهة ومطالبها للإستقلالية المتطرفة. إلا أنه هذه السياسة شابها سوء التقدير، فهي لم تعطي إنتقاضة فاتح نوفمبر 1954 قيمتها، التي ما لبث أن تحولت إلى حرب شعبية حقيقية، فباريس لم تراها سوى حركة تمرد معزولة لمنطقة الأوراس. وأن جبهة التحرير الوطني لا تمثل الشعب الجزائري وإنما تحاول فرض نفسها عليه بالرعب.

---

[1]- محمد عباس، **المرجع السابق الذكر**، ص 136.

[2]- **نفس المرجع**، ص260.

المطلب الثالث: نتائج ثورة الفاتح من نوفمبر

1- تأسيس الحكومة المؤقتة

من أبرز مظاهر الثورة وتطورها، إعلانها عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية وإعتراف الدول بها،[1] فكانت ضربة سياسية للمستعمر، الذي لجأ إلى إتباع سياسة الإدماج، فإعلان ديغول عن مشروع قسنطينة، الهادف إلى القضاء على الثورة، بإقامة مشروع إقتصادي، يهدف إلى خلق قوة داخل الشعب الجزائري موالية، وإستعمل لذلك شتى الأساليب لتحقيق ما لم تستطيع تحقيقه الحكومات التي سبقته بالأساليب العسكرية.

وتنفيذا لقرارات المجلس الوطني للثورة في إجتماعه الذي عقد بالقاهرة من 2 إلى 28 أوت 1957، الهدف من إنشاءها يلخصه السيد **أحمد توفيق المدني** في قوله:" المقصود منها إقناع الرأي العام العالمي بأن المفاوض الجزائري موجود، وهو يظهر رغبته في الإتصال ضمن مفاوضات رسمية بالحكومة الفرنسية على مقتضى الشروط التي أعلنتها الثورة. والمهمة الأساسية للحكومة المؤقتة هو تحقيق الإستقلال، وتمكين الجزائر من إبداء رأيها في وسط عالمي. "[2] في 19 سبتمبر 1958، أعلن من القاهرة عن تأسيس الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، وبعد أيام من تأسيسها، إعترفت بها العديد من الدول، كالعراق، ومصر، باكستان، ليبيا، المغرب، تونس، العربية السعودية، الأردن، السودان، وبعد أشهر قليلة تتوسع القائمة بإعتراف الصين، منغوليا، كوريا الشمالية، أندنوسيا.[3]

يأتي هذا الإعتراف الرسمي الواسع بالحكومة الجزائرية المؤقتة من قبل مجموعة من البلدان الافرواسيوية، والعالم العربي مدعما للقاعدة السياسية للثورة الجزائرية في الساحة الدولية، ومن المؤكد أن حدث تشكيل الحكومة المؤقتة يعد بمثابة الصدمة المفاجئة للمتربول التي إندثرت أحلامها وإستراتجيتها الهادفة إلى جعل الجزائر مجرد مسألة سياسية داخلية.

قامت فرنسا بمساعي حثيثة من أجل إيجاد قوة بديلة من النخب السياسية الجزائرية المعتدلة، لتقدمها إلى الرأي الفرنسي والدولي على أنها المتحدث الفعلي والحقيقي بإسم الجزائريين، كان أمل فرنسا في إيجاد قوة ثالثة تعتمد عليها في إنجاح إصلاحاته الإجتماعية والإقتصادية، جاءت أحداث 20 أوت لتنسف محاولاتها لإيجاد قوة ثالثة، إن هذه المسألة حسمها بيان أول نوفمبر الذي قطع السبيل أمام أي محاولة لإيجاد مجتمع موال لجبهة التحرير، ثم إن الثورة إستطاعت أن تكسب كل التشكيلات السياسية، مما جعل النخبة المثقفة وجماعة المنتخبين التي كانت تراهن عليها فرنسا، ورقة خاسرة.[4]

---

[1]- أرغيدي محمد لحسن، **المرجع السابق الذكر**، ص 31.

[2]- **نفس المرجع** ، ص 190.

[3]- جمال خرشي، **المرجع السابق الذكر**، ص 481.

[4]- إبراهيم طاس، **المرجع السابق الذكر**، ص463.

أما في أوروبا ونظرا لعلاقاتها بفرنسا التي هددت بقطع علاقاتها الدبلوماسية .وصل عدد الدول التي إعترفت بالحكومة الجزائرية قبيل الإستقلال 36 دولة، وهي تمثل ثلاثة أرباع عدد الدول في العالم في ذلك الوقت وعينت الحكومة المؤقتة الشخصيات الجزائرية التي تمثلها عند هذه الدول وأصبحت بذلك الدولة الجزائرية قائمة ومعترف بها رغم معارضة فرنسا وبدأ نشاط الحكومة بتأسيس الإدارة التي تتولى شؤون هذه الوزارات وقام الوزراء برحلات حول العالم لتبليغ رسالة الثورة وشرح مساعيها وأهدافها ومن جهة أخرى تواصلت الجهود لتوحيد قيادة الجيش وتنظيم أركانه.[1]

2- سقوط الجمهورية الرابعة

أوقعت الثورة الجزائرية فرنسا في عدة أزمات سياسية، حيث أصبحت مهددة بالإنهيار السياسي،[2] يقول **فرانتز فانون:**"ها هي فرنسا تصبح بدون حكومة للمرة الرابعة منذ أول نوفمبر 1954، فبعد حكومات **ادغافور، غي مولي، بورجيس مونري،** والحكومة الأخيرة التي سميت نفسها الوحدة الوطنية ويرأسها **فليكس غايار**".[3]

حرب الجزائر التي إستغرقت ثماني سنوات، قد أسقطت ست حكومات فرنسية، كما أسقطت الجمهورية الرابعة، وإستطاعت الثورة أن تتغلب على كل الصعاب وصارت تتحكم في تطور الأحداث في فرنسا، فكانت سببا في إنقلاب 13 ماي 1958 الذي قام به المعمرين بالتحالف مع الجيش الفرنسي في الجزائر بقيادة الجنرال **ماسو**، وأرسلوا إلى الجنرال ديغول لتولي مقاليد الحكم في فرنسا وإستجاب هذا الأخير للنداء، وهكذا سقطت الحكومة الرابعة ووصل ديغول إلى الحكم وفي 1 جوان 1958 وقيام الجمهورية الخامسة، وكادت أن تؤدي إلى سقوط الجمهورية الخامسة نفسها، وهددت فرنسا نفسها بالحرب الأهلية.[4] أصبح الجنرال ديغول رئيس للجمهورية الخامسة وبدأ في وضع مخططات ورسم السياسة التي يمكن تطبيقها في الجزائر بهدف وضع نهاية للثورة الجزائرية.

3-إنهيار الإقتصاد الفرنسي جراء الحرب الجزائرية

لقد أدرك قاد الثورة للوهلة الأولى أن تحقيق نصر عسكري على فرنسا أمر مستبعد، فكانت الخطة إيقاع خسائر إقتصادية بقصد التأثير على الحياة اليومية للفرنسيين وزعزعة الوضع الداخلي، ودعت إلى المقاطعة الإقتصادية وأمرت بالإمتناع عن إستهلاك التبغ بغرض تحطيم إقتصاد العدو وهذا ما إعترف به ديغول في مذكراته في 1958 حيث قال:" الإستعمار وخاصة في الجزائر أصبح مجرد أموال مرهونة عديمة الفائدة".

---

[1]- زهير إحدادن، **المرجع السابق الذكر**، ص 58.

[2]- صالح فركوس، **المرجع السابق الذكر**، ص 44.

[3]- أرغيدي محمد لحسن، **المرجع السابق الذكر**، ص 186

[4]- أبو قاسم سعد الله، **المرجع السابق الذكر**، ص211.

فقد سببت الحرب نفقات كبيرة لفرنسا، هذه النفقات الضخمة أثرت على الإقتصاد الفرنسي وأفقدته توازنه حيث كان يفقد سنويا 50 مليار فرنك بسبب تعطيل الإنتاج الناتج عن تجنيد 200 ألف من الإحتياطيين، أما العجز التجاري فقد وصل إلى مستويات قياسية بينما كان سنة1945- 1946 فرنك أصبح سنة1957، 500 مليار فرنك، وهي السنة التي عرفت فيها أزمة مالية خانقة بالإضافة إلى الأزمة الوزارية وعدم الإستقرار السياسي، هذا العجز جعل حكومة **غي مولي** تلجأ إلى زيادة الضرائب على رؤوس الأموال ورفع أسعار المواد الإستهلاكية لكن هذه السياسة تم رفضها بسبب معارضة الأحزاب اليمنية.[1]

أما حكومة **مونومري**، فلجأت إلى فرض الضرائب غير المباشرة، وخفض ميزانية الوزارات الأخرى، كما تجلت الآثار الإقتصادية للثورة في خفض العملة بنسبة 20%، وهو ما زاد من غليان المستهلكين أحدث تذمرا إجتماعيا في فرنسا ظهر في شكل إضرابات عديدة في قطاعات هامة، وخوفا من حدوث إنفجار إجتماعي لجأت فرنسا إلى الإقتراض من الحلفاء، مع بداية 1958 قامت حكومة **غايار** بإرسال خبراء ماليين إلى واشنطن لطلب قرض مالي لإنقاذ الوضع الإقتصادي وبذلك تكون فرنسا قد تحصلت على قرض قدره 4 مليار و85 مليون من حلفاءها.[2] بلغ العجز المالي حسب تصريح **غايار** 57 ألف مليار.

لعب العامل الإقتصادي أيضا دورا في إيجاد حلول سياسية للقضية الجزائرية؛ فالأوضاع السيئة التي وصل إليها الإقتصاد الفرنسي جعل البعض يرفع شعار الإدماج، وهذا للمحافظة على الجزائر وما تزخر به من ثروات وقدرتها على إستيعاب المنتجات الفرنسية. خسارة الجزائر يعني خسارة الصحراء الجزائرية. الإتجاه إلى سياسة الإدماج سوف يخفف من الإنفاق العسكري الذي أثقل كاهل الدولة الفرنسية، وهذه حقيقة أكدها **جاك سوستال** في رده على المعارضة السياسة، حيث إعتبر تكلفة الإدماج أقل بكثير من الميزانية التي يتطلبها حرب طويلة المدى يمكن أن تنتهي بمغامرة غير مضمونة العوائق.[3]

ظل إختلال التوازن المالي، وعجز الموازنة في فرنسا يتزايد بين 1954 وبين عام الإستقلال بسبب تضخم النفقات العسكرية التي ولدتها قبل 124 سنة، فمنذ 1955 كان إسهام الموازنة المتربولية في موازنة الجزائر قد زاد بمعدل الثلث، من 107 مليارات إلى 140 مليار فرنك، خارج النفقات العسكرية الناجمة عن إرسال المطلوبين إلى الخدمة

---

[1]- إبراهيم طاس، **المرجع السابق الذكر**، ص 75.

[2]-**نفس المرجع** ، ص 77.

[3]-إبراهيم طاس، **المرجع السابق الذكر** ، ص 365.

العسكرية عام 1954-1955.[1] وقد كرست سياسة المحافظة على الجزائر فرنسية هذه مبالغ كبيرة من أجل الإبقاء الدائم حتى 1962 هناك على نصف مليون رجل، أي ما يعادل ثمن عدد الجنود الفرنسيين لعام 1916.

[1]- جيل بيرو، **المرجع السابق الذكر**، ص225.

المبحث الرابع: العلاقات الفرنسية–الجزائرية بعد الإستقلال

المطلب الأول: وضعية الإقتصاد الجزائري عشية الإستقلال

واجهت الجزائر ركود إقتصادي بسبب هروب الرسماييل الفرنسية وهجرة المعمرين الذين كانوا يحتلون مراكز التوجيه والتقرير في جميع المجالات، فقد غادر الجزائر ما يقارب مليون إطار تقنيا قبيل إعلان الإستقلال؛ مما ترك فراغا كبيرا في الإطارات والعمال المحترفين، منها حوالي 500,000 إطار من المستوى العالي،[1] و35,000 إطار متوسط و100,000 عاملا ومستخدما وهو ما عطل الإقتصاد والإدارة عموما.

عند مغادرة الأوروبين حولوا معهم مدخراتهم ورؤوس الأموال، فقد تم تسجيل في شهر واحد فقط سنة 1962، تحويل عبر البنوك حوالي 750 مليون فرنك، وإنعدام الإئتمان، ونتج عن هذا قلة القروض وبالتالي قلة الإستثمارات.[2] نتج عن هروب المعمرين أيضا مشاكل للدولة الجزائرية المستقلة حديثا، إضافة إلى المشاكل الموضوعية التي كانت تواجههم كالبطالة؛ التي بلغت حوالي 2 مليون جزائري عاطل عن العمل، الفقر، والأمية 80 بالمائة، وضعف قطاعات الصناعة والزراعة والتجارة. في هذا الشأن يقول عالم الإجتماع عبد القادر جغلول:" غالبا ما تشبه هذه الجزائر تلك الجزائر، التي حلم بها محاربو شهر نوفمبر الذي غاب معظمهم عن دوائر القيادة في الجزائر المستقلة".[3]

إن إقتصاد الجزائر في تلك الفترة بصفة عامة كان خاضعا للنشاط الأولي الذي يعتمد على 80 بالمائة من إنتاجه على الزراعة والصناعة الإستراتجية كما تميز بتبعيته الكاملة لفرنسا، إضافة إلى ذلك فقد ربطه الإستعمار الفرنسي بإقتصاده الذي كان الممول الأول للجزائر وبالموزات مع ذلك سيطرت الإدارة الإستعمارية على قطاع المحروقات، وإنفردت في الإستفادة من الثروات الطبيعة الجزائرية لسنوات عديدة، فقد كانت الشركات الفرنسية تتولى التنقيب على البترول وتسويقه.

كما ورثت الجزائر إقتصاد موجه كليا نحو الخارج، ففي النصف الأول من القرن العشرين، أدى الإندماج التدريجي في الإقتصاد الفرنسي إلى إنهيار الصناعات اليدوية المحلية التي عانت من منافسة المنتجات الفرنسية المصنوعة، وتكون إقتصاد ثنائي تسيطر عليه الزراعة، إلى جانب قطاع حديث يمتلكه كبار المستثمرين من المستوطنين.[4] قطاع زراعي يمتلكه الأوروبيون ويحتل مساحة تقدر بـ 3 ملايين هكتار ويشمل الأراضي الخصبة للجزائر، وقطاع تقليدي زراعي يعود للجزائريين الأصليين ويشمل الأراضي الأقل خصوبة.

---

[1]– عبد الحميد براهيمي، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية** ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، 1996، ص 26.

[2] –Ahmed henni , Economie de l Algérie Indépendance, ENGA ,Algérie, 1991,p 26.

[3]–عبد القادر جغلول، **المرجع السابق الذكر**، ص24.

[4]– بن جامين ستورا، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال** ، (ترجمة: صباح ممدوح كعدان)، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012،ص 12.

إن الضمانات التي أعطيت للأقلية الأوروبية في حال بقاءها في الجزائر تجعل منها طابور خامسا للإستعمار الحديث، وتكون مبررا لتدخله الدائم في شؤون الجزائر المستقلة بعنوان فرض إحترام إتفاقيات إيفيان.[1] وبرحيل المعمرين تكون محاولة الجنرال ديغول بإقامة إستعمار حديث بالجزائر عن طريق ضبط إتفاقيات إيفيان قد فشلت، بعد فشله أيضا في خلق قوة ثالثة. فإتفاقية إيفيان إعتبرت الأداة النظرية التي صنعها الإستعمار كي يضمن بها مصالحه.

لو بقيت الأقلية الأوروبية، لدخلت الجزائر في حرب أخرى بإعتبار أن هذه الأقلية تختلف عن الشعب الجزائري في الدين واللغة والهوية. وستمسك بزمام الأمور الإقتصادية والسياسية وبالتالي ستدخل الجزائر في معركة أخرى. تفقد الثورة أهدافها. الثورة التي أرادها الجزائريين هي التغيير الجذري والخروج الكامل عن السيطرة الإستعمارية. إن الإستعمار الفرنسي الذي خطط لإستمراره بالجزائر عبر بنود الإتفاقية لم يقرأ في حسابه عاملين إثنين، حالا دون نجاح مخططه، وهما:[2]

1- وجود قوة جزائرية منسجمة ومنظمة وهي جيش التحرير الوطني، فقد كان هذا الجيش رغم الظروف الصعبة التي إجتازها يمثل القوة الأساسية للثورة.

2- تلك الهجرة الجماعية للأوروبين وفرت على الثورة الجزائرية معركة شاقة كان عليها أن تخوضها من أجل الحيلولة دون أن يتطور القبول التكتيكي بإتفاقيات إيفيان إلى إستراتجية قاتلة للثورة.

وهكذا إنهارت دعائم الإستعمار الحديث الواحدة تلوى الأخرى، لأنها كانت مترابطة، إنهار الوجود الأوروبي والقوة المحلية، وإنهار معها الأمل في قيام قوة ثالثة، وإنهارت معها القواعد العسكرية وتحطمت آمال الجنرال ديغول في إقامة قاعدة صلبة، داخل الجزائر للإستعمار الفرنسي الحديث يسيطر منها على إفريقيا.

أولا: توجهات الدولة الجزائرية بعد الإستقلال

بعد أن حصلت الجزائر على إستقلالها، وقفت أمام ضرورة تصفية أثار ونتائج مائة وإثنان وثلاثون عاما من السيادة الإستعمارية الفرنسية، فقد واجهت وضعية صعبة للغاية، إنطلاقا من تلك الوضعية الإقتصادية المأسوية الناتجة عن الإستعمار وما لحق بالمجتمع الجزائري من تحطيم للبنية الإجتماعية ولاسيما خلال الحرب التحريرية. تمثل الهدف الرئيسي لجبهة التحرير الوطني بعد الإستقلال، في إعادة بناء الدولة الجزائرية التي حطم أسسها الإستعمار الإستيطاني، وبناء دولة قوية بمؤسساتها، كما صرح الرئيس الراحل هواري بومدين:" دولة لا تزول بزوال الرجال"؛[3] إن بناء الدولة

---

[1]- محمد الميلي، **مواقف جزائرية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984، ص 211.

[2]- **نفس المرجع**، ص 217.

[3]- Salah Mouhoubi, **La politique de coopération Algéro-Française Bilan et perspectives**, Alger: O.P.U, 1986, p 69.

الجزائرية، كان يعني إستمرار النهج الثوري، من خلال محو أثار الإستعمار والإستيطان، بتهديم كل البنى والهياكل والنظم التي وضعها الإستعمار، الأمر الذي كان يصطدم بالمصالح والإمتيازات الفرنسية في الجزائر.

للخروج من الوضعية الناجمة عن غياب نموذج لإتباعه في الفترة التالية للإستقلال، عقدت السلطات برنامج طرابلس في جوان 1962 بهدف إرساء الإستقلال الإقتصادي من خلال تطبيق النظام الإشتراكي كخيار سياسي وإقتصادي، جاء التأكيد على هذا الخيار مرة ثانية في ميثاق الجزائر بتاريخ 21 أفريل 1964،[1] لتأكيد على دوره الحيوي في تحقيق التغيرات الكمية والنوعية في سبيل بناء الإقتصاد الإشتراكي. والذي حدد علاقة الدولة بالمواطن؛ ودور الحزب في التنمية الوطنية، وبناء المجتمع من خلال ترميم الشخصية الوطنية الجزائرية بمكوناتها الثقافية الأساسية، وهذا يعني تصفية تركة الإستعمار في الميادين الإقتصادية والثقافية والإجتماعية،[2] ومن جهة أخرى كان يعني تبني إطار للتنمية يأخذ بعين الإعتبار إستكمال الإستقلال السياسي بواسطة الإستقلال الإقتصادي، الذي يقتضي بالضرورة تدخل الدولة ومراقبتها وإدارتها للتنمية الوطنية.

تبنى الوطنيون الذين إستلموا السلطة شعارا رسميا وهو:" القضاء على التخلف المتراكم خلال مئة عام من السيطرة الإستعمارية". ففي هذا السياق الموسوم بإنبثاق العالم الثالث على المسرح السياسي الدولي، ونمو القومية العربية، إختارت الجزائر بحزم طريق التنمية الإشتراكية. فقد جاء في الباب الأول للميثاق الوطني لسنة 1964 تحت عنوان:" بناء مجتمع إشتراكي" الذي درس إعطاء الشرعية للإختيار الإشتراكي في الجزائر، وأنها لا تبتعد عن الدين الإسلامي فهي منبثقة من صميم الإسلام، ترمي الإشتراكية في الجزائر إلى تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية: [3]

- دعم الإستقلال الوطني، إقامة مجتمع متحرر من إستغلال الإنسان لأخيه الإنسان.
- ترقية الإنسان وتوفير أسباب تفتح شخصيته وإزدهارها.
- تضمن الباب الرابع المصادر الكبرى لبناء الإشتراكية والتي تتلخص في خمسة محاور هي الثورات الثلاث: الصناعية، الزراعية، الثقافية.[4]

كما أعلن دستور عام 1976، أن الإشتراكية خيار لا رجعة فيه وحدد التوجهات الكبرى السياسية والإقتصادية والثقافية،[5] فقد عبر الخطاب السياسي الجزائري بعد الإستقلال عن تمسكه بالخيار الإشتراكي ومناهضته

---

(1) -ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة** ، ط2 ، الجزائر: دار المحمدية العامة، 1998، ص 154.

(2) -Salah Mouhoubi, **op**. **cit**, p.71

(3) - جليد نور الدين، بوعافية رشيد، **الإقتصاد الجزائري 50 سنة بعد الاستقلال**، الجزائر: منشورات مخبر الاقتصاد الرقمي في الجزائر، 2012 ، ص100.

(4) - دستور 1976، الفصل الثاني المتضمن الاشتراكية ، المادة 12، ص3.

(5) - جمال الدين لعويسات، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب(1968-1978)**،(ترجمة: الصديق سعدي)، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1986، ص 19.

للإمبريالية الغربية بكل أشكالها، حيث جاء فيه" إن السياسة الخارجية هي طريقنا نحو النهج الإشتراكي، وما يحدد تصورنا للسياسة الخارجية هو كفاحنا ضد الإستعمار القديم والحديث والإمبريالية، للدفاع عن حق الشعوب في تقرير المصير، وكفاحنا من أجل نظام إقتصادي دولي جديد وعلاقات دولية تضمن حقوق كل الدول في المشاركة في معالجة القضايا الدولية".

إبتداءا من سنة 1967 تبنت الجزائر إستراتجية التنمية الشاملة، وذلك في إطار سلسلة من المخططات التنموية بدءا من المخطط الثلاثي؛ وكانت هذه الإستراتجية تستمد وجودها من المذهب السياسي والإجتماعي للثورة. إن نظرية" الصناعات الصانعة" في بداية عقد السبعينات، المستوحاة أساسا من الإقتصاديين الفرنسيين **فرانسوا بيرو**، وبخاصة من **جيرار دستان ودوني بيري**، أصبحت المرجعية لإستراتجية التنمية في الجزائر. وأصبح نظام التسيير الذاتي" الفكرة المركزية للتغيير في الجزائر وتعبئتها.[1] لقد أدخلت هذه الممارسة من الأعلى في بلد ليس معدا لها سياسيا ولا ماديا.

ثانيا: الإتفاقيات المبرمة بين فرنسا والجزائر

نسفت الهجرة الجماعية للأوروبيين عدد من الأهداف غير المعلنة في إتفاقيات إيفيان، وعلى الرغم من ذلك فقد تميزت المرحلة الأولى بالتوقيع على عدد من البروتوكولات ذات طابع فني؛ كانت معظمها تحديدا عمليا لكيفية تطبيقها. إضافة إلى إتفاقيات أخرى أبرمت عام 1963-1964 أدخلت بعض التعديل على إتفاقيات إيفيان ولم تكن مناقضة لها.[2] فقد جرت مفاوضات في الربع الأخير من عام 1963 إنتهت في 30 نوفمبر بالإتفاق على أن تضمن الجزائر لفرنسا 65 بالمائة من حجم الأستيراد للمواد، وقد تحصلت فرنسا على ضمانات خاصة فيما يتعلق بشراء الجزائر للصلب والألمنيوم ومشتقات الحليب والحبوب ومواد أخرى من فرنسا.[3]

أبرم أيضا الإتفاق البترولي في جويلية 1965 يربط إستغلال المحروقات الجزائرية والبحث عن البترول والتعاون الفرنسي الجزائري ومساعدته المالية لتحقيق مشاريع تنمية صناعية بالجزائر. وبهذا عمل الإستعمار الفرنسي على عزل قطاع الصناعة النفطية وهو القطاع الأكثر أهمية في الإقتصاد الجزائري عن باقي القطاعات الإقتصادية الأخرى، حيث ظهر بعد هذا العزل ظاهرة إقتصادية في الجزائر تعرف بـ "الإزدواجية الإقتصادية". وهذا ما جعل الجزائر ومنذ السنوات الأولى من إستقلالها السياسي تسعى إلى إنتهاج سياسة تحاول من خلالها: [4]

- التعجيل في إسترجاع مقومات السيادة على الثروات الطبيعية وإستثمارها إستثمارا وطنيا مباشرا.

---

[1]- بن جامين ستورا، **المرجع السابق الذكر**، ص23

[2]- محمد الميلي، **المرجع السابق الذكر**، ص 220.

[3]- **نفس المرجع**، ص221 .

[4]- شرقي جوهرة، بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية، **رسالة ماجستير**، كية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003، ص 40.

– إنشاء وتطوير وتقوية صناعة بترولية وطنية تغطي كافة مجالات النشاط البترولي وجميع فروعه.

– توثيق الترابط وخلق عناصر التلاؤم بين صناعة البترول والغاز وسائر الصناعات والنشاطات المكملة لها، سواء عن طريق دمج القطاع البترولي ضمن الإقتصاد الوطني أو توفير الشروط اللازمة لجعل صناعة البترول دعامة من أهم دعائم خطط التنمية.

ثالثا: إسترجاع السيادة على الثروات الوطنية

تطبيقا لمبدأ السيادة الكاملة، ولمبدأ الإستقلال الوطني، شرعت السلطات الجزائرية في تنفيذ توصيات برنامج طرابلس، والتي كانت منها سياسة إسترجاع الثروات الطبيعية وتأميم الشركات الأجنبية العاملة في الجزائر، هذه السياسة مست كل القطاعات، والتي كانت أغلبيتها في يد المصالح الفرنسية، وإعتبرت هذه السياسة تهديدا لمصالح فرنسا وإمتيازاتها في الجزائر، فقد إسترجع الجزائريين مصالحهم المغتصبة، مباشرة بعد مغادرة المستوطنين. وأصبغت عليها الحكومة الجزائرية شرعية قانونية من خلال مرسوم رئاسي في مارس 1963.[1]

وهكذا إتجهت السلطات االجزائرية نحو وقف النهب للثروات الباطنية الضخمة التي تملكها فتأسست الشركة الوطنية للتنقيب عن المحروقات وإنتاجها وتصنيعها وتسويقها "السونطراك" في1963/12/31 بمقتضى المرسوم 63-491 الصادر بالجريدة الرسمية ليوم 10 جانفي 1964 وكانت غايتها الأساسية السيطرة الوطنية في القيام بعمليات نقل وتسويق المحروقات.

إستندت هذه السياسة إلى مبادئ وقواعد إتفاقية إيفيان والتي نصت على ممارسة الدولة الجزائرية لسيادتها التامة والكاملة في الخارج والداخل، كما تندرج أيضا في إطار تطبيق برنامج طرابلس لجبهة التحرير الوطني، والذي يهدف إلى وضع حد للإحتكار الأجنبي والفرنسي للثروات الوطنية وللإقتصاد الوطني من أجل إعادة تصحيح العلاقات الإقتصادية مع الخارج، ومن ثمة مع فرنسا، أما الهدف الإقتصادي فيتمثل في تنفيذ سياسة التصنيع من أجل الإستجابة لإحتياجات التنمية الإقتصادية والإجتماعية. [2]

إن سياسة التأميم لم تكن قرارا تعسفيا أو قرارا تمييزيا، ولكنه كان قرارا نابعا من مبدأ السيادة الوطنية، وتتعلق بضرورات التنمية الوطنية، كما كان متطابقا مع قواعد القانون الدولي حيث تضمنته منظمة الأمم المتحدة في أدبياتها منذ ذلك التاريخ، كما كانت في نظر الجزائر سلوكا طبيعيا ومنطقيا، بشهادة الكثير من الخبراء، حيث يقول في هذا الشأن

---

[1]– Salah Mouhoubi, **op.cit**, p103.

[2] – Ibid,p, p100 ,116.

جان توسكوز:" على كل دولة في طريق النمو، تمتين أدوات تدخلها في المجال الإقتصادي وضبطه وفق حاجياتها وإمكانياتها". [1]

ففي عام 1966 أصدرت الحكومة الجزائرية قرارا بتأميم المناجم وعددها 11 منجم، الحديد الفوسفات، الرصاص، الفحم، الزنك، وكلها كانت تابعة لشركات أجنبية، وفي سنة 1968، أعلن عن تأميم الأملاك الأجنبية غير المشغولة، حيث تم تأميم 58 مصنعا أجنبيا، وتأسيس معمل لتجميع السيارات.[2] كان الغرض من التأميم هو تحرير ثروات البلاد من سيطرة الإحتكارات الأجنبية، كما كانت خطوة هامة في دعم الإقتصاد الوطني.[3] فقد إستهدفت التحكم في الثروات الطبيعة للبلاد، لبناء إقتصاد مستقل، ومن جهة أخرى كشفت عن الطبيعة الإمبريالية لفرنسا، ورفضها الخضوع لإرادة التغيير، ولكن في الوقت نفسه، فإنها (أي فرنسا) تجنبت كل ما من شأنه أن يصعد من حدة التوتر بين البلدين، وبالتالي دفعت شركاتها إلى التفاوض.

بلغت موجة التأميم أوجها في 24 فيفري 1971، أين بدأ **الرئيس بومدين**" بنزع الإستعمار البترولي" فقد إستبدله بنظام الإمتيازات أي ممارسة السيطرة على 51 بالمائة من الشركات البترولية الفرنسية، وأممت أنابيب النفط والغاز. إكتسبت الأزمة بين فرنسا والجزائر أبعادا مهمة لحظة تأميم شركات النفط والغاز، حينئذ سعت الجزائر عن طريق الخبرة التنازعية إلى إدخال بلدان العالم الثالث في عمل جماعي من أجل إصلاح النظام الإقتصادي العالمي، وجرى تأكيد على رهان المواد الأولية ومنها النفط والغاز، والإستقلال الوطني وضرورة بناء نظام عالمي جديد. وقد ساهم هذا التوجه الجزائري في توتير العلاقة بين الجزائر وفرنسا في السبعينيات. أين قاطعت فرنسا البترول الجزائري وخرج الدينار الجزائري من منطقة الفرنك.

تطلب إسترجاع السيادة الوطنية على النفط ترتيبات معقدة وشجاعة فريدة من الحكومة الجزائرية، تطلبت عقدا كاملا قبل إعلان قرار تأميم سنة 1971، الذي نجم عنه تحولات إقليمية ودولية هامة، أهمها إعلان دول عربية أخرى تأميم نفطها وإسترجاع سيادتها على ثرواتها الطاقوية التي سيطر عليها الإستعمار القديم، إضافة إلى إمتلاك الجزائر سلاح النفط وتوظيفه في تعزيز التضامن العربي.[4]

لقد تحصل الجزائريون على الأهم في إتفاقيات إيفيان سنة 1962 وهو: نيل الإستقلال السياسي وضمان وحدة الترتب الوطني، لم يكن تأميم النفط ضمن أولويات تلك المرحلة التي تطلبت دفاعا صارما عن مكسب الإستقلال

---

[1]-Salah Mouhoubi, **op.cit**, p 62.

[2]- عبد الحميد الإبراهيمي، **المرجع السابق الذكر**، ص29.

[3]- أحمد إسماعيل راشد، **المرجع السابق الذكر**، ص.184

[4]- عصام بن شيخ، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري1971، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 6، جانفي 2012، ورقلة، ص 188.

المهدد، نتيجة ضعف الدولة الجزائرية المستقلة حديثا. بيد أن الحكومة الفرنسية لم تتأخر في الرد على سياسة التأميم الجزائرية، وإتخذت العديد من الإجراءات والقرارات التي مست علاقات التعاون بينها وبين الجزائر، وكان من بينها توقيف شراء الخمور الجزائرية في 1968، وتوقيف الهجرة الجزائرية في 1974.

المطلب الثاني: التعاون الفرنسي– الجزائري بعد الإستقلال

ساهمت مجموعة من العوامل في إستمرار علاقات التعاون الفرنسي–الجزائري بعد الإستقلال، فبالإضافة إلى عامل القرب الجغرافي، شكل العامل التاريخي الذي تمثل في الهيمنة المباشرة التي مارستها فرنسا في الجزائر طيلة الفترة الإستعمارية، وغنى الجزائر بثرواتها الطبيعية في مجال الطاقة والمناجم. وكذا إتفاقيات التعاون التي سمحت بتكريس شكل جديد من أشكال الإستعمار، والمتمثل في التبعية الإقتصادية والثقافية الفرنسية، فقد شكلت سياسة التعاون العنصر الدائم والحاضر في العلاقات الجزائرية الفرنسية، بالرغم من تعرضها للعديد من الهزات والأزمات السياسية والإقتصادية.

إدراكا منه لمكانة ودور الجزائر في تعزيز مكانة فرنسا في العالم العربي والإفريقي، حرص الجنرال **ديغول** على إستمرار علاقات التعاون مع الجزائر المستقلة، رغم التوترات والأزمات التي شابت هذه العلاقات. فقد طبع العلاقات الجزائرية الفرنسية بالواقعية، وإتسمت المبادلات الإقتصادية والتجارية بالهيمنة الفرنسية المطلقة على أهم القطاعات في الجزائر، حيث أولت فرنسا أهمية فائقة لمصالحها، وظلت تستورد من النفط الجزائري ثلثي إستهلاكها الوطني، وظلت الشركات الفرنسية تسيطر على إستغلاله وتسويقه.

كان رد فعل فرنسا على قرارات بومدين خفض عدد العمال الجزائريين المرخص لهم التوجه لفرنسا، ورفض بعث متعاونين فرنسيين للجزائر خاصة في مجال التعليم، وإنخفضت نسبة المساعدات الفرنسية بعدما كانت الجزائر تحتل المرتبة الأولى، من مليار فرنك فرنسي سنة 1963 إلى 200 مليون سنة 1969. وخلال السبعينيات تدهورت المبادلات الجزائرية وذلك لصالح الجزائر نتيجة تقلص مشتريات فرنسا من المحروقات الجزائرية التي تمثل 90 بالمائة من صادراتها إلى فرنسا. فالبترول الجزائري كان يمثل عام 1962 ما لا يقل عن 34 بالمائة من الواردات الفرنسية ليصبح 32 بالمائة و26 بالمائة عام 1972. وكذلك إحجام الإستثمارات الفرنسية عن السوق الجزائري. [1]

تراجعت حصة فرنسا من الواردات الجزائرية في الفترة (1967-1969) بنسبة 60 بالمائة إلى 44 بالمائة، لصالح البلدان الإشتراكية؛ التي بلغت 80 بالمائة سنة 1969 في الفترة ما بين 1962-1969، حاولت الجزائر إقامة علاقات تجارية مع بلدان العالم ومحاولة تقليصها مع فرنسا بهدف تقليل من التبعية الاقتصادية لها، وتعتبر سنة 1966 بداية تطبيق هذه السياسة.

[1]- حسان بوقنطار، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 107.

جاء قانون المالية لسنة 1971 الصادر بالأمر (رقم 93/70)في 1970/12/31 يلغي النظام التفضيلي للسلع الفرنسية وإدماجها في النظام التفضيلي للسلع التابعة للمجموعة الأوروبية،[1] لكن هذا القرار لم ينشأ من عدم، فقد جاء نتيجة لتأزم العلاقات الاقتصادية الجزائرية الفرنسية بعد إصدار فرنسا قرار منع استراد بعض السلع الجزائرية. فالخلاف النفطي الجزائري- الفرنسي، بكل تفاعلاته إنما كان مؤثرا من جهة على رغبة فرنسا بنية " نيو كولونيالية" ورفض كل تحرر إقتصادي مهما كان نسبيا ومن جهة أخرى إيذانا بتقليص المصالح الفرنسية في المنطقة.[2]

إلا أن بعد سنة 1969 شهدت العلاقات الجزائرية الفرنسية إنزلاقا من مثالية التعاون إلى تطبيع التعاون، ورغم رغبة **جورج بومبيدو** في الحفاظ على الإرث الديغولي، إلا أنه لم يستطع تغير المشهد السياسي داخل فرنسا بظهور قوى سياسية جديدة معارضة للإتجاه الديغولي، فكان على بومبيدو أن يحكم فرنسا بالتحالف مع أحزاب الوسط بقيادة **فاليري جسكار ديستان**.

جاءت زيارة الرئيس الفرنسي **جيسكار ديستان** في 10 أفريل 1975 كمحاولة لإختبار معتقداته بأن"الجزائر ستظل فرنسية".[3] بعد وصوله إلى السلطة، حرص على تأكيد الخيارات السابقة والمتمثلة في تميز العلاقات مع الجزائر، كان يهدف من خلال سياسته إلى التمسك بالورقة الجزائرية نظرا لمكانتها في العالم الثالث، وخاصة أنها من دعاة إصلاح النظام العالمي الإقتصادي والحوار العربي– الأوروبي.

رغم الإضطراب الذي شهدته العلاقات، إلا أن فرنسا كانت دائمة الحضور على المستوى الإقتصاد الجزائري، حتى بعد عملية تأميم المؤسسات الإقتصادية، ظلت حاضرة بإسم فروع الشركات الفرنسية، خاصة التجمعات الممثلة في: Peugeot, Renaut, total, Elf والبنوك.[4] بل في الوقت الذي إنتهجت فيه الجزائر سياسة العقود مع الشركات والمؤسسات الأجنبية، كانت فرنسا أهم مستفيد من هذه العقود، خاصة التموين بالمواد الغذائية واليوم نجد حظائر السيارات الجزائرية تسع 80 بالمائة من السيارات الفرنسية، رغم وجود بعض المصنعين الكوريين واليابانيين وكذلك نسبة 80 بالمائة من الأدوية المستهلكة.[5]

بعد وفاة **هواري بومدين** وصل إلى السلطة في الجزائر **الشاذلي بن جديد**(1979-1992)، كانت موازين القوة في دوائر الحكم قد رجحت لصالح التيار الفرانكفوني الذي سعى لإعادة تصميم العلاقة مع فرنسا، كما حاولت

---

[1]- شرقي جوهرة، **المرجع السابق الذكر**، ص42.

[2]-حسان بوقنطار، **المرجع السابق الذكر**، ص 92 .

[3]- **نفس المرجع** ، ص 189.

[4]- عبد الله بلحبيب، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة(1992-1997)**، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012، ص107.

[5]- **نفس المرجع** ، ص108.

الدبلوماسية الفرنسية أن تعدل الوضع رغم علمها أن **الرئيس الجديد** لم يأتي من خارج النظام، فأرسلت وزير خارجيتها **كلود شيون** 1981 إلى الجزائر.[1] من أجل تطوير العلاقات الإقتصادية بين البلدين وإتخاذ العديد من القرارات التي كان من بينها قرار عقد أنموذجي في 03 فيفري 1982 لوضع حد لمسالة الخلاف الغازي الذي كان قائما بينهما آنذاك وهو العقد الذي تجاوز الإطار التجاري البحت،[*] حيث تحولت هذه مسالة إلى قضية لها ثلاث جوانب تمثلت في مايلي: [2]

1- الوضع القانوني للعمال الجزائريين العاملين في فرنسا، حيث كان موقف الوزير الفرنسي يتوافق والموقف الجزائري، فلقد بدأت فرنسا ترسم سياسة مغايرة إزاء العمال الجزائريين بسياسة مختلفة جذريا عن السياسة التي كانت معتمدة أيام الرئيس السابق **فاليري جيسكتا ديستان**، ووزير عمله **ليونيل ستوليز**، الذي إشتهر بقانون العمل الذي يحمل إسمه وبمشاريع مساعدة العمال الأجانب على الرحيل أو بعبارة أخرى الترجيل.

2- مسألة المحفوظات الوطنية الجزائرية التي أخذتها السلطات الفرنسية معها بعد إعلان الإستقلال، فقد أشار **شيون** أنه يمكن تحقيق تقدم في هذه القضية.

وقد إرتبط هذا القرار وتزامن مع قرارات أخرى منها إتفاق 28 أوت 1982 الذي نص على إقامة مؤسسات إقتصادية مشتركة، تساهم بموجبها المؤسسات الفرنسية في عملية نقل التكنولوجيا من أجل تطوير التنمية والتأهيل والتسيير في العديد من المؤسسات الجزائرية، وكذلك الإتفاق على ربط سعر الغاز بسعر البترول وذلك بطلب من الجزائر.[3]

أما في المجالات التجارية الأخرى فإن العديد من القرارات والإتفاقيات التي أبرمت بين الطرفين وموازاية لإتفاقيات الغاز والبترول أو مكملة لها، بقيت في عمومها(دون تنفيذ) لأن فرنسا لم تلتزم بتعهداتها، وهو ما إعتبرته الجزائر مناورة للضغط من أجل الحصول على البترول والغاز وأسلوبا للتراجع عن الإنتقال بالعلاقات إلى التعاون المتبادل.[4] بالإضافة إلى التوقيع على عقدا يقضي بإنشاء ألاف السكنات في الجزائر من طرف الشركات الفرنسية خاصة الصغيرة والمتوسطة مما كانت تحقق أحيانا نسبة 100 بالمائة من طرف صادراتها في السوق الجزائرية وهي تطمح للمحافظة على هذا الحضور.

---

[1]- سعد توفيق عبد الله البزار، **الجزائر في عهد الشادلي بن جديد: التحولات الداخلية والخارجية وأثرها في العلاقات الدولية** ، عمان: دار أيلة للنشر والتوزيع، 2010، ص337.

[*]- للمزيد من المعلومات راجع كتاب بلعيد عبد السلام، **الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال**، (ترجمة: محمد هناد، مصطفى ماضي)، الجزائري: دار النشر بوشان، 1999.

[2]- سعد توفيق عبد الله البزار، **المرجع السابق الذكر**، ص339.

[3]-صالح سعود، **الإستراتجية الفرنسية في الجزائر من 1981 إلى الآن دراسة مستقبلية**، الجزائر: مؤسسة طاكسيج كوم، 2010. ، ص 156.

[4]- **نفس المرجع** ، ص 157.

حققت الزيارة التي قام بها **الشاذلي بن جديد** إلى فرنسا، الكثير من نقاط الإتفاق في مجالات التعاون الإقتصادي والصناعي والثقافي بين البلدين، وعدت أول زيارة يقوم بها رئيس جزائري إلى فرنسا بعد الإستقلال، فقد أخذ عنها أنها مخالفة لعرف سياسي غير مكتوب يقول:" لا يقوم أي رئيس جزائري بزيارة لفرنسا العدوة التقليدية للجزائر".[1] من جهة أخرى عدت هذه الزيارة إنتصار للرئيس **فرانسوا ميتران** رغم تذمر اليمين المتطرف. وقد تمثلت خلفيات هذه الزيارة في محاولة ميتران تحرير الجزائريين من عقدة الماضي من خلال تغيير مناخ الذاكرة التاريخية الجزائرية بهواء التعاون والصداقة والتشاور. بما في ذلك الإستحواذ على الجزء الأكبر من الغاز الجزائري بسعر معقول يساعد فرنسا على إنجاح سياستها الإقتصادية، ورغبته في أن تسدد الجزائر أثمان الأملاك التي تركها الفرنسيون مباشرة بعد الاستقلال.

على ضوء ما سبق يمكن القول أن الرئيس الفرنسي أعطى أولية لهذه العلاقات، وعمل على حل المشاكل القائمة بين الطرفين، وذلك في إطار التعاون البناء وتنشيطها ضمن المفهوم الجديد للعلاقات بين الشمال والجنوب وجعلها رمزا له. بيد أن هذه العلاقات شهدت تأزما بإستمرار فرنسا بإتخاذ مواقف سياسية رأت فيها الجزائر أنها مواقف معادية، والتي كان من بينها قرار تأييدها للتغيير السياسي الذي حدث في موريطانيا سنة 1984 والذي إعتبرته الجزائر دعما للمغرب، وقرار تأييدها لإنشاء الإتحاد المغربي الإفريقي بين كل من المغرب وليبيا في نفس الوقت والذي إعتبرته الجزائر موجه ضد سياستها بالمنطقة.[2]

وظلت العلاقات والمبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا عالية، حيث بقيت فرنسا الزبون الأول للجزائر فحصلت على 23 بالمائة سنة 1980 من واردات الجزائر، وفي منتصف الثمانينات تراجعت وارداتها من 53.3 بالمائة سنة 1970 إلى 13.4 بالمائة سنة 1980، على إثر الأزمة المالية وإنخفاض أسعار البترول، هذا التراجع يعود إلى تحفظ البنوك الفرنسية على تمويل المشاريع بالجزائر، وهو ما يفسر عدم إرتفاع نسبة الصادرات الفرنسية إلى الجزائر؛ حيث لم تشكل سوى 5 بالمائة خلال عشر سنوات.[3]

يرجع البعض تحسن العلاقات الجزائرية الفرنسية؛ بعد تربع اليسار الفرنسي على السلطة، إلى مجموعة من العوامل في مقدمتها، أن كلاهما يؤمن نظريا بالإشتراكية لحل التناقضات الإقتصادية والإجتماعية، ثم أنهما على المستوى الدولي يعملان بشكل نشط على وضع وإقرار نظام دولي جديد يضع حدا للهيمنة القطبية الثنائية وإحلال التعددية. في حين

---

[1]- سعد توفيق عبد الله البزار، **المرجع السابق الذكر**، ص340

[2] – صالح سعود، **المرجع السابق الذكر**، ص 154.

[3] – هشام صاغور ، **السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه دول المتوسط**، القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2010، ص2 .

يرى البعض الأخر أنه عمل على توظيف هذه السياسة لتحقيق أهدافه تجاه دول الجنوب، وذلك عبر محاولة تنشيط الحوار(شمال –جنوب) وإعادة طرحه للمشروع المتوسطية، هو مشروع ظلت فرنسا تطرحه كل مرة بأساليب جديدة. [1]

أما الكاتب الجزائري **محمد الميلي** يرى أن العلاقات بين الجزائر وفرنسا قد حققت قفزة نوعية في عهد الشاذلي– ميتيران. نظرا لكون تلك العلاقات محكومة بمخلفات الماضي، فلابد من التذكير بها للتوصل إلى فهم المفاتيح التي تتحكم في توجيه سياسات كل من الجزائر وفرنسا. ويرجع تحسن العلاقات إلى؛[2] إنتصار اليسار لأول مرة في تاريخ الجمهورية، ومعروف أن الجمهورية الخامسة كانت من صنع ديغول ومعروف أيضا أنه تسلم السلطة بفعل حركة 13 ماي 1958 في ظروف كانت فيه سمعة فرنسا متدنية بسبب حرب الجزائر، وبفعل تبعية شبه عمياء للولايات المتحدة الأمريكية، وتخلف الإقتصاد الفرنسي من جهة أخرى.

حسب رأيه أن هذه العلاقة ظلت محكومة بمنطق خاص يمكن تسميته **"منطق تلاقي الأكفاء"** ففرنسا كانت قد إسترجعت في العهد الديغولي مكانتها الدولية.[3] والجزائر أصبحت بفعل طبيعة ثورتها، وحكم إختياراتها الداخلية وحجم إمكانياتها، وسداد سياستها الخارجية وطموح خططها الإقتصادية قوة يقرأ لها ألف حساب، ودولة لها وزنها في العالم العربي والإفريقي والعالم الثالث، وحركة عدم الإنحياز، لذلك لفهم طبيعة هذه العلاقة والتمكن من متابعة أطوارها لابد من التذكير بتلك الخلفية التاريخية.

وبذلك دخلت العلاقات بين الجزائر وفرنسا مرحلة جديدة لم تخل من شحنات عاطفية حادة خففت منها وجود مصالح تربط بين البلدين، ويفرض عليها حد أدني من الواقعية. دخلت العلاقات الجزائرية الفرنسية بعد الإستقلال مرحلة جديدة كان من الحتمي أن تتحكم في توجيهها تلك الظروف التي تحدثنا عنها سابقا، وهي تولدت عن منطق أحداث تجاوزت إرادات الأفراد والمسيرين لأنها مرتبطة بمدى صراع يكون فريدا من نوعه.

---

[1]- صالح سعود، **المرجع السابق الذكر**،ص45.

[2] - محمد الميلي، **المرجع السابق الذكر**، ص235

[3]- **نفس المرجع**، ص 196

خلاصة واستنتاجات:

إن الإدعاءات القائلة بأن الإستعمار الفرنسي للجزائر، يرجع إلى تخلف الأهالي، هو أمر ليس له من أساس من الصحة وإنما راجع إلى رغبة إستعمارية لجني الثمار المادية للتوسع الإمبريالي. وبالتالي فإنه لم تكن نظريات الشمال والجنوب، أو العنصر المتفوق هي السبب، كما يدعي الإستعماريون وإنما كان ظهور الطبقة البرجوازية الفرنسية وتحولها الحتمي إلى الإستعمار، كمرحلة من مراحل تطورها، هو السبب.

فالبرجوازية الحاكمة هي التي قادت إلى التوسع والإستعمار في القرن التاسع عشر وما بعده، وبهذا فإن الإستعمار الحديث إقترن بتطور الرأسمالية الغربية. كما أن ظهور الثورة الصناعية في أوروبا زادت رغبة الدول في إستعمار البلدان الفقيرة ذات الوفرة في المواد الأولية، وبهذا يكون الإزدهار الصناعي في أوروبا قد فتح عهدا إستعماريا جديدا ذو بعد واسع لم يسبق له مثيل في تاريخ البشرية، وتابع ذلك حركة مذهبية واسعة ذات جوهر كولونيالي ليكون سندا إيدولوجيا وفلسفيا غرضه إضفاء الشرعية لهذا المسعى في أعين الرأي العام الأوروبي.

وهكذا لم تطق الرأسمالية الفرنسية أن تبقى مخزونة في نطاق ضيق ولذلك تزعمت حركة البحث عن بديل للأراضي الضائعة ليس فقط لإستعمالها كسوق وإنما لتكون مناطق مفتوحة للجنس الفرنسي واللغة الفرنسية. وقد إختيرت الجزائر لتكون نقطة إرتكاز للتوغل في القارة الإفريقية. قد سمح إستعمار الجزائر لهذا الكيان الإستعماري بإستعادة مكانته كدولة عظمى ما بين الدول الإستعمارية، وضمن لها أيضا السيطرة على البحر الأبيض المتوسط.

عرفت الجزائر إستعمارا مباشرا عمل على إلحاقها إداريا وسياسيا، وتضافرت مجموعة من العوامل لهذا الإستعمار، فقد وجدت فرنسا في الجزائر ميدانا لجيشها. كما أن مصالح الدول الكبرى المتمثلة في إبعاد فرنسا، وتشجيعها على الإهتمام بمناطق أخرى غير أوروبا، يضاف إلى ذلك سعى فرنسا للتخلص من الفائض السكاني على أراضيها وتوطينهم في الأراضي الجزائرية، وفي الوقت نفسه تؤمن فرنسا بوجودها في الجزائر فرصة كبيرة للسيطرة على الإقتصاد الجزائري وتوجيهيه بما يتناسب مع مخططاتها. كما كان للدافع الديني دورا أيضا، فقد كانت فرنسا منذ القدم تتطلع إلى تكريس زعامتها للكنيسة الكاثوليكية في العالم. وبسط النفوذ المسيحي في القارة الأفريقية.

هدفت فرنسا إلى تحويل الجزائر من دولة عربية إسلامية إلى دولة مسيحية إلا أن مشروعها لم ينجح، حيث حافظ الجزائريون على عروبتهم وإسلامهم، وما يؤكده هذه الحقيقة، أن معظم الثورات الجزائرية المتعاقبة الحديثة والمعاصرة، شكل الدين الإسلامي أهم دعائمها. إن الدين الإسلامي الذي يجسد القيم العليا للشعب الجزائري ساهم في حماية الشخصية الوطنية الجزائرية من الذوبان في الشخصية الأوروبية وحفظ للشعب كيانه وشخصيته؛ فالعقيدة الإسلامية خلقت حضارة عربية إسلامية كاملة مكنت الجزائريين من الإلتفاف حولها.

عملت فرنسا على طمس الهوية الوطنية الجزائرية من خلال القضاء على اللغة العربية وإحلال محلها اللغة الفرنسية، وجعلها اللغة الرسمية في جميع المعاملات: السياسية، الإقتصادية، الإدارة، التعليم. لقد بينت السياسة الإستعمارية الفرنسية التي إتبعتها في الجزائر بأنها كانت تهدف إلى إرساء دعائم إستعمار إستطاني هدفه تغيير المعادلة الإجتماعية والثقافية بغية بناء مستعمرة تستولي على مقومات ومقدرات الشعب الجزائري. وتوظيفه لفائدة المستعمر.

شكل الإستعمار الفرنسي من حيث منهجيته وطرقه ظاهرة فريدة بل نموذجا خاصا في تعامل قوة أوربية مع كيان أخر يتناقض معها في التوجهات، ويختلف عنها في القيم الحضارية مما جعل المشروع اللإستعماري الفرنسي بالجزائر بمثابة المخبر الأول لتطبيق أساليب وإجراءات هدفها إلغاء الوجود التاريخي وتحطيم البنية الإقتصادية والإجتماعية.

ساهمت مجموعة من عوامل في إستمرار علاقات التعاون الفرنسي الجزائري بعد الإستقلال، فقد سمحت إتفاقيات إيفيان بتكريس شكل جديد من أشكال الإستعمار، والمتمثل في التبعية الإقتصادية والثقافية الفرنسية، كما إعتبرت الأداة النظرية التي صنعها الإستعمار ليضمن بها مصالحه. وشكلت سياسة التعاون العنصر الدائم والحاضر في العلاقات الجزائرية الفرنسية، بالرغم من تعرضها للعديد من الهزات والأزمات السياسية والإقتصادية.

تمهيد:

إن ظروف تطور النظام السياسي الفرنسي إنعكست أثارها المختلفة على إدارة الحياة السياسية بمختلف مستوياتها، إن هذا الذي يصنف على أنه شبه رئاسي أضفى خصائص على سياسة فرنسا الخارجية، فنظام الفصل بين السلطات إنعكس على أدوار مختلف الفاعلين وعلى صلاحيتهم في ميدان السياسة الخارجية. بعدما كان دور الرؤساء في كل الجمهوريات السابقة، ينحصر في الوظائف البرتوكولية والشرفية، أصبح في ظل الجمهورية الخامسة يمثل دور الحكم الذي يضطلع بمهمة ضمان إستمرار السلطات العامة في جميع المجالات الداخلية وتلك المتعلقة بالسياسة الخارجية.

تتكون المؤسسات غير الرسمية من الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح والرأي العام ووسائل الإعلام، وهذا ما يدل على وجود قاسم مشترك بين الدول الغربية، حيث تشترك كل هذه الجهات في التأثير على رسم السياسة في تلك الدول بنسب متفاوتة، وينشأ هذا التفاوت من ظروف كل دولة ونظامها وطابع الحكم فيها، إضافة إلى ثقافة المجتمع نفسه ومدى تفاعله مع الأحداث والسياسيات.

إن المحددات الطبيعية والإستراتجية من عوامل جغرافية وموارد طبيعية وموقع جيبوليتكي، تلعب دورا في تشكيل بيئة القرارات السياسية في أي دولة، ولها أهمية كبرى لدى المهتمين بدراسة وتحليل وتطور العلاقات السياسية الدولية، فلجغرافية الدولة وزن وأثر كبيرين في طبيعة السلوك الخارجي للوحدة الدولية، فقد لعب الموقع الجغرافي الفرنسي دورا في تأجيج الدور العالمي الفرنسي والنظرة الفرنسية للعالم؛ فقد سير علاقاتها على منحى معين، وأثر على إستراتجيتها وأبعاد سياستها الخارجية لعدة قرون.

هذا الوضع جعل من فرنسا أمة هدفها الرئيسي هو الحفاظ على مكانتها الأوروبية والحفاظ على مكانتها العالمية، وذلك بتوجيهها صوب العالم الثالث عن طريق الجزائر للحفاظ على مكانتها في منطقة شمال إفريقيا، حيث يمثل موقعها الجغرافي عمقا إستراتجيا ودفاعيا لفرنسا، وأن أي تحكم في الجزائر يعد تحكم في فرنسا وحصارا لمصالحها ونفوذها في إفريقيا.

المبحث الأول: المحددات الداخلية

المطلب الأول: التشكيل التاريخي للمنظومة السياسية الفرنسية

توالت على فرنسا أنظمة سياسية كثيرة بعد الثورة، فمن الملكية المقيدة إلى الجمهورية الأولى، إلى الإمبراطورية ثم العودة إلى الملكية فالجمهورية الثانية، والإمبراطورية الثانية ثم الجمهورية الثالثة،[1] حيث طبع هذه الأخيرة النظام البرلماني، بدءًا بحق النواب في إستجواب وتوجيه الأسئلة إلى الحكومة أو أحد أعضائها ونزع الثقة منها دون أن يحق للرئيس– رغم النص الدستوري– حل مجلس النواب ولا التصرف في إطار الصلاحيات التنفيذية إلا بتوقيع الوزير المختص. وقد زاد في تعميق النظام البرلماني عدم مسؤولية الرئيس السياسية وإنتقالها إلى الوزارة التي أصبحت بعد ذلك مرتبطة بالبرلمان، وهو ما سمح بإنتقال السلطة إليه،[*] وبالتالي تحول الحكم إلى حكومة مجلسية أي حكومة مجلس النواب، وإستمر الوضع على ذلك إلى أن إحتلت ألمانيا فرنسا سنة 1940 وأفول الجمهورية الثالثة.[2]

لقد كان لإحتلال أراضي الجمهورية الفرنسية أثر على نظامها الدستوري. وبعد إنهزام فرنسا في الحرب العالمية الثانية قامت الجمهورية الرابعة،[3] والتي تميزت هي الأخرى بعدم الإستقرار السياسي، نتيجة لتعدد الأحزاب، وتعدد الحكومات وضعفها، فضلا عن الآثار الناجمة عن حرب التحرير الجزائرية، في هذا الشأن يقول **إندري هوريو**:"ربما كانت الجمهورية الرابعة قد توصلت إلى إصلاح ذاتها لو أنها إستطاعت إنهاء مشكلة إستعمار الجزائر".[4] فقد تميز وضع المؤسسات الدستورية في ظل الجمهورية الثالثة والرابعة بهيمنة البرلمان على السلطة التنفيذية،[*] ففرنسا منذ أواخر القرن الثامن عشر كانت تأخذ بالنظام البرلماني بكل خصائصه.[5]

فيما شهد دور رئيس الجمهورية في ظل الدستورين 1875-1947 تطورات مهمة خصوصا بعد تعديل 1948، إثر إستقالة **الماريشال مكماهون**، بعد حل مجلس النواب وإنتصار الجمهوريين، إذ أصبح الرئيس في هاته الفترة محدود التأثير في صنع سياسة الدولة وتوجيهها، فعرفت فرنسا حالة عدم إستقرار وزاري شهدت 100 أزمة حكومية.[6]

---

[1]– للمزيد من المعلومات أنظر: موريس ديفرجيه، **المؤسسات الدستورية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى**، (ترجمة: جورج سعد)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.

[*]– لم يكن لدى فرنسا وحتى إقامة الجمهورية الخامسة مراقبة تشريعية على دستورية أعمال السلطة السياسية.

[2]– سعيد بوشعير، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**،ج2، ط5، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003، ص257.

[3]– عبد الله حسن الجوجو، **الأنظمة السياسية المعاصرة دراسة مقارنة**، الجامعة المفتوحة، 1996، ص 184.

[4]– سعيد بوشعير، **المرجع السابق الذكر**، ص 261.

[*]– أنظمة الحكم الجمهورية السابقة إشتهرت بعدم الاستقرار، كانت تقوم على مبدأ في وسع البرلمان إسقاط الحكومة التي لا تساندها أي أغلبية.

[5]– عادل ثابت، **النظم السياسية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007، ص 122.

[6]– منصف السلمي، **القرار السياسي الأمريكي**، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997، ص58.

بيد أن تصاعد مركز رئيس الدولة في فرنسا يبدأ ضمن الإطار العام للتوجهات الفكرية التي تحكم دستور 1958، فطموح مؤسس الجمهورية الخامسة كان يتضمن إنعاش سلطة الدولة، هو ما كان هدفا ولم يكن يمثل وسيلة من أجل تحقيق إرادة سياسية.[1]

ففي 13 ماي 1958 قامت فئات متطرفة ومتعصبة من المستوطنين الفرنسيين في الجزائر، بتحريض من بعض العناصر العسكرية، بحركة إنقلابية للإحتجاج على بوادر المفاوضة بين المسئولين الفرنسيين وجبهة التحرير الوطني الجزائرية. سرعان ما إحتواه الديغوليون؛ وفي أول جوان إتخذت الجمعية الوطنية قرارا بضغط من الجيش بتعيين **الجنرال ديغول** رئيسا للحكومة.[2] وطلب من البرلمان الموافقة على قانون يمنح الحكومة جميع السلطات وتعديل المادة (90) المتعلقة بتعديل الدستور.

كان الغرض من تعديل الدستور وإعتناق أسلوب إنتخاب الرئيس من قبل الشعب مباشرة[*] هو جعل رئيس الجمهورية مجسد للوحدة الوطنية وممثلا للشعب من جهة، ويحتل مكانة ممتازة في المؤسسات الدستورية من جهة ثانية، وهذا ما أراده ديغول. وفي 14 أكتوبر من سنة 1958 تم إصدار دستور جديد، وتميز هذا الدستور بكونه يأخذ بنظام برلماني عقلاني يسيطر فيه الجهاز التنفيذي وإن كان البعض يقول بأنه نظام شبه رئاسي للمكانة والسلطات التي خولت لرئيس الجمهورية.[3] وظهرت الجمهورية الخامسة إلى الوجود.[4] وعلى أساسه جرت الإنتخابات العامة لإختيار أعضاء الجمعية الوطنية ومجلس الشيوخ (الذي حل محل مجلس الجمهورية).

فالدولة فشلت وضعفت والمتسبب في ذلك حسب ديغول هو نظام الأحزاب مما إستدعى ضرورة إصلاح مؤسسات الدولة. نظام تعدد الأحزاب في فرنسا قد أدى في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة إلى نتائج تسببت في إنعدام الإستقرار السياسي، حيث لم يحصل أي من الأحزاب المنافسة على الأغلبية المطلقة داخل البرلمان، منذ سنة 1876 ولغاية سنة 1958، وكان لتشكيل الحكومة لابد اللجوء إلى الإئتلاف الذي كان ينفرط بسبب خلافات الأحزاب.[5]

---

[1]- عبد الرضى حسين الطعان، **تركز السلطة لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة: نموذج فرنسا**، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2001، ص 171.

[2]- محمد مجذوب، **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**، ط4، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2002، ص165.

[*]- هي الدولة الوحيدة في أوروبا الغربية التي ينتخب رئيسها مباشرة من الشعب.

[3]- سعيد بوشعير، **المرجع السابق الذكر**، ص 260.

[4]- محمد كاظم المشهداني، **النظم السياسية**، بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، 2007، ص 199.

[5]- **نفس المرجع** ، ص 235.

وعلى هذا الأساس إتجه ديغول نحو إقامة نظام حزبي جديد وإنتهز الفرصة بحصول حزبه الذي كونه (التجمع من أجل الجمهورية الجديدة) في إنتخابات الجمعية الوطنية عام 1958، على أكبر عدد من المقاعد ودون أغلبية مطلقة.

الدور المحوري الذي لعبه **الجنرال ديغول** في تنظيم الجمهورية وتصوره للدور والمكانة الفرنسية ساهم في ترك بصماته على خصائص ومميزات السياسة الخارجية الفرنسية، فالدستور الفرنسي لسنة 1958 يعكس إلى حد بعيد توجهات الرئيس ديغول، ولا سيما في ما يتعلق بتنظيم السلطات ومنها، السلطة التنفيذية، ويعود تصوره هذا إلى خبرته الشخصية في الجمهورية الثالثة والرابعة، وإن كان يرى أن هاتين الجمهوريتين قد فشلتا بسبب التنافس والصراع الحزبي، وعلى ضوء هذه الخبرة وجد ديغول بأن المؤسسات الفرنسية لابد أن يعاد تصميمها بحيث يتم تجاوز الصراع الداخلي وحالات عدم الإستقرار،[1] من خلال شكل من أشكال التحكيم الوطني الذي يضمن الإستمرارية وسط التحالفات المتغيرة، والأكثر من ذلك أن ديغول أغرى تراجع المكانة الدولية لفرنسا إلى ضعف نظامها الداخلي، الأمر الذي دفعه إلى الإعتقاد بأن تدعيم نفوذ فرنسا في النظام الدولي، لن يتحقق إلا مع قيادة قوية وفعالة.

نجح **الجنرال ديغول** سنة 1962 في الحصول على موافقة الشعب الفرنسي في الإستفتاء المتعلق، بجعل إنتخاب رئيس الجمهورية بالإقتراع المباشر؛[2] وبهذا إنتهى دور الجمهورية البرلمانية القائمة منذ 1875، ثم حصل (حزب التجمع من أجل الجمهورية الجديدة) في الإنتخابات التشريعية لعام 1962على 55 بالمائة من مقاعد البرلمان، وبذلك ظهر نظام حزبي جديد يقوم على تجمع الأحزاب ذات الإتجاه المتقارب وهكذا ولأول مرة ظهر تكتلات كبيران: أحدهما لليمين بقيادة اللبراليين وثانيهما لليسار بقيادة الإشتراكيين. وظل النظام الحزبي في فرنسا على هذا الحال، مع بعض الإختلافات اليسيرة طيلة عقدي الستينيات والسبعينيات. وأصبح من الواضح أن التجمع الديغولي بكل الأحزاب المكونة له القوة السياسية الرئيسية في البلاد.[3]

لكن في الإنتخابات التشريعية لعام 1978، بدا وكأن التكتلين قد تحولا إلى أربعة أحزاب، ففي داخل اليمين يوجد التجمع من أجل الجمهورية، وإتحاد الديمقراطيين، وفي داخل اليسار يوجد الحزب الإشتراكي والشيوعيين، مع إحتفاظ اليمين بأغلبية برلمانية وقد جاءت إنتخابات الرئاسة لعام 1981 لتؤكد هذا التطور.

---

[1]- شمسة بوشنافة، **دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013، ص 147.

[2]-جابرييل ألموند، جي بنجهام باول، **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**،(ترجمة: هشام عبد الله)، الأردن: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997، ص 334.

[3]- محمد كاظم المشهداني، **المرجع السابق الذكر**، ص، ص، 235، 236

حيث دفع كل من الأحزاب الأربعة بمرشحه لمعركة الرئاسة، والتي أدت إلى حدوث تغير في الحكم من اليمين إلى اليسار، حيث فاز مرشح الحزب الإشتراكي **فرانسوا ميتران**، ثم جاءت الإنتخابات التشريعية بعد ذلك لتؤكد فوز اليسار. وفي الإنتخابات التشريعية لعام 1986 عاد اليمين الفرنسي بقيادة الديغولين وفاز بأغلبية المقاعد، مما أتاح الفرصة لظهور ما يعرف **بمرحلة التساكن**(*) بين رئيس الجمهورية والحكومة اليمينية، ولم تدم هذه المرحلة سوى سنتين، حيث فاز الإشتراكيون في عام 1988، بالإنتخابات التشريعية والرئاسية.

قد كانت لتعديلات ديغول في ظل الجمهورية الخامسة أكبر الأثر في صيرورة السياسة الخارجية الفرنسية، فقد عمل كل من **جورج مومبيديو، فاليري جيسكار ديستان، فرانسوا ميتران، جاك شيراك ونيكولا ساركوزي** على إتباع مبادئ ديغول في قيادة فرنسا رغم خصوصية كل منهم.

يعتبر دستور 1958 هو الدستور الحادي عشر منذ الثورة الفرنسية؛[1] وكل الدساتير الفرنسية كانت وليدة ثورة أو إنقلاب فحملت بصمات التيارات الفكرية التي كانت سائدة، وكلها جاءت بنظرية جديدة أو نظام مبتكر، والتيارات الإجتماعية الحافلة بمفاهيم الحقوق والحريات قسمت الفرنسيين إلى يمين ويسار، والنظام البرلماني المطبق حاليا هو نظام مبطن بنزعة رئاسية، وتصنيف هذا النظام دستوريا من أصعب الأمور،[2] حيث بقي النظام البرلماني قائما في ظل هذه الجمهورية، إلا أنه حاول وضع أسس الإستقرار للحكومات في فرنسا، وإتجه نحو النظام الرئاسي بشكل جزئي، أي شبه رئاسي، حيث حرص الدستور على توسيع صلاحيات رئيس الدولة ودعم مركزه مما أخل بحالة التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية التي كانت سائدة في ظل النظام البرلماني.

أولا: المؤسسات الحكومية الرسمية

إن مناقشة هياكل وأجهزة صنع السياسة الخارجية الفرنسية يتطلب الإشارة إلى ملاحظتين هامتين وهما:[3]

– إن خصائص النظام السياسي الفرنسي الذي يصنف على أنه شبه رئاسي أضفى خصائص على سياسة فرنسا الخارجية، فنظام الفصل بين السلطات في هذا النظام إنعكس على أدوار مختلف الفاعلين وعلى صلاحيتهم في ميدان السياسة الخارجية.

(*) - تحدث عندما لا يحصل الحزب الحاكم عنى الأغلبية ، فيكون الوزير الأول من الحزب الحاصل على الأغلبية، ورئيس الجمهورية يكون من حزب آخر.

(1)– جابرييل ألموند، **المرجع السابق الذكر**، ص 333.

(2)– محمد مجذوب، **المرجع السابق الذكر**، ص175.

(3)– شمسة بوشنافة، **المرجع السابق الذكر**، ص 146.

– إن ظروف تطور النظام السياسي الفرنسي إنعكست أثارها المختلفة على إدارة الحياة السياسية بمختلف مستوياتها، فالأوضاع السياسية التي عرفتها فرنسا خلال الجمهورية الرابعة والتي تجلت في شلل المؤسسات السياسية التي أسسها النظام الدستوري لهذه الجمهورية وتفوق البرلمان.

أ–السلطة التنفيذية

تعتبر السلطة التنفيذية الهيئة الأكثر نفوذا في ميدان السياسة الخارجية مقابل السلطات الأخرى التي لا تمارس إلا دورا رقابيا بسبب العديد من الإعتبارات أهمها طبيعة السياسة الخارجية المتسمة بحالة عدم اليقين وسرعة التغيير التي تنحو بالنظم السياسية إلى إعطاء السلطة التنفيذية دورا مركزيا في صنع تلك السياسة لمواجهة الأزمات الدولية والظروف المتغيرة للعلاقات الدولية.[1]

للدستور الفرنسي سلطة تنفيذية ثنائية، ففي الأنظمة البرلمانية الأخرى يرأس رئيس الوزراء الحكومة، لكن خلافا للأنظمة البرلمانية الأخرى، فإن الرئيس في النظام الفرنسي هو أبعد لكونه رئيسا صوريا،[2] وكان ثمة توقعات من أن يقود هذا الترتيب بالضرورة إلى أزمات دستورية لكن أيا من هذه الأزمات لم تحدث.

أ–1– الحكومة

هي تلك المؤسسات الحكومية التي تنجز وظائف لها علاقة مباشرة بالسياسة الخارجية، والتي تشارك بصيغة أو بأخرى بتحديد نوعية السلوك الخارجي للدولة، ولا سيما منها وزارة العلاقات الخارجية ووزارتي الإقتصاد والدفاع التي تساهم في رسم السياسة وتنفيذها، إن المتتبع لنشاط الوزارات التي كانت تشكل منها الحكومة الفرنسية،[3] يتبن أنها لم تكن في الواقع أكثر من أسلوب أخرجت به قرارات تلك السياسة إلى الوجود، كما يتضح أن نشاط وزاراتها على المستوى الخارجي، لا سيما تجاه الجزائر، يكمن في اللقاءات والزيارات الرسمية والمشاركة في جمع المعلومات وعملية التخطيط وتقديم المشورة والقيام بشرح وجهات النظر للرئيس والدفاع عنها، بما يخدم المصالح الحيوية لفرنسا، والتي تخضع في الجزائر إلى حسابات دقيقة تتحكم فيها إعتبارات خصوصية نظرا لتميزها عن غيرها. إن الحكومة التي يرأسها رئيس الوزراء هي مجرد هيئة إدارية، برغم أن الدستور ينص على العكس، فمهمتها الرئيسية إعداد ما يلزم من مصادر قد تلزم لتنفيذ السياسات التي وضع تصورها رئيس الدولة.

---

[1]– محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة، بيروت: دار الجيل،2001 ، ص 453.

[2]– مولود ديدان، **مباحث في القانون الدستوري والنظم السياسية**، الجزائر، دار بلقيس للنشر، 2010، ص278.

[3]– صالح سعود، **المرجع السابق الذكر**، ص، ص ،147، 148.

أ-2-رئيس الجمهورية

منح دستور الجمهورية الخامسة لرئيس الجمهورية بإعتباره الحكم الرئيس للسير المنظم للسلطات الأمة، والضامن لإستمرار بقاء الدولة، وإستقلالها الوطني وعدم المساس بإقليمها والساهر على إحترم إتفاقياتها ومعاهداتها الدولية.[1] حيث تمركزت سلطة صنع القرار في يد رئيس الجمهورية أساسا، مما أدى في الوقت ذاته إلى شبه فصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. إن هذه الصلاحيات هي التي منحت للرئيس في فرنسا مكانة خاصة ومتميزة في ما يتعلق بعلاقات بلاده الخارجية، وكيفية تطويع علاقاتها وتوظيفها لخدمة الأهداف العليا وتطويرها، سواء كان ذلك بواسطة أفكاره أوميولاته السياسية.

فدستور 1958 أسس، مؤسسة رئاسة قوية، أصبحت جوهر وأساس النظام السياسي الفرنسي في ظل الجمهورية الخامسة، وقد ترجمت طموح **"ديغول"** كما أوضحها في خطابه في مدينة بايو bayeux بتاريخ 26 جوان 1946، وجاء فيه:" فإليه تعود مهمة تعيين الوزراء أولا، وبالطبع الوزير الأول الذي يجب عليه إدارة سياسة الحكومة وعملها، ولرئيس الدولة وظيفة إصدار القوانين".[2] لقد وضع الدستور بشكل يناسب شخصية **الجنرال ديغول** ويتجاوب مع تطلعاته ورغباته، ولهذا حرص على توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية وتعزيزها، مع أن الوضع يؤدي إلى إحداث إختلال في التوازن بين جهازي السلطة التنفيذية في النظام.

فرئيس فرنسا هو رئيس الدولة يوجد إلى جانبه رئيس الوزراء، يرأس الحكومة وبخلاف الجمهورية الثالثة والرابعة، فإن رئيس الدولة أكثر من مجرد رمز(مثل ملك بريطانيا)، حيث يضطلع بصلاحيات مهمة خصوصا في حالة الطوارئ، وكما هو الحال في الجمهورية الثالثة والرابعة، فإن الحكومة مسئولة (يمكن سحب الثقة منها) أمام السلطة التشريعية، ومن ثمة فإن النظام السياسي الفرنسي الحالي لا يعتبر غريب عن التاريخ الدستوري الفرنسي ولا على تجربة الدول الأخرى، لكن مجمل هذه العناصر ولهذا الشكل المميز أعطى فرنسا إستقرارا دستوريا أكثر فعالية من التجارب السابقة.

وقد تدعمت مركزية الرئيس في النظام الفرنسي بعد إصلاحات 1962 وإقرار الإقتراع الشامل، والذي عوض نظام الإنتخاب مجلس النبلاء (مما جعله الممثل الوحيد وأكثر من النواب) لكل الشعب طبقا للمادة (03) من الدستور.[3] وتكمن أهمية الإقتراع الشامل في كونها تمنح للرئيس مشروعية تجعله في نفس المستوى مشروعية الجمعية الوطنية وهذا ما يجنبه ضغوطات دعم السلطة التشريعية أو أي جهة آخرى.

---

[1]- صالح سعود، **المرجع السابق الذكر ، ص، ص** 141، 142.

[2]- عبد الله حسن الجوجو، **المرجع السابق الذكر**، ص 184.

[3]- محمد مجذوب، **المرجع السابق الذكر**، ص165.

وبينما كان دور الرؤساء في كل الجمهوريات السابقة، ينحصر في الوظائف البرتوكولية والشرفية، فإنه في ظل الجمهورية الخامسة أصبح يمثل دور الحكم الذي يضطلع بمهمة ضمان إستمرار السلطات العامة في جميع المجالات الداخلية وتلك المتعلقة بالسياسة الخارجية. فعن طريق رئيس الجمهورية تدخل الدولة في علاقات مع الدول الأجنبية من خلال ما تخوله المادة (14) والتي تنص:"على أن الرئيس هو الذي يعين السفراء والمبعوثين الخواص الفرنسيين للخارج"، كما يستقبل من جهته أوراق إعتماد السفراء الأجانب بفرنسا، أما صلاحية المعاهدات فنجد قاعدتها في المادة (52) التي تخول للرئيس عملية التفويض والمصادقة وذلك بخلاف ما نص عليه دستور 1946، حيث كان الرئيس يقوم فقط بالإمضاء على المعاهدات.[1] وقد جسد ديغول هذا التصور في الدستور الجديد لعام 1958 الذي أدخل نظاما رئاسيا محكما، من حيث أنه منح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية، تتمثل أهم التعديلات التي تضمنها في مايلي: [2]

1- إنتخاب رئيس الجمهورية مباشرة من طرف الشعب وليس البرلمان.

2- منح الرئيس تعيين رئيس الوزراء وحل مجلس النواب.

3- منح السلطة التنفيذية صلاحية إصدار بعض القوانين والتنظيمات.

4- إتساع رقعة الصلاحية في حالة الطوارئ.

5- منح الرئيس حق المبادرة إلى التعديل الدستور بالإستفتاء الشعبي.

بالنتيجة جاء الدستور الجديد مانحا سلطات واسعة للرئيس في مواجهة الحكومة التي أصبح دورها مقتصرا على تنفيذ برنامج الرئيس. أو في مواجهة البرلمان الذي تقلص إختصاصاته في وظيفتي التشريع والمراقبة،[3] لا تخص غالبا بمناقشة الحكومة وتتجاوز أي رقابة فعلية محتملة للسلطة التشريعية، وأكثر من ذلك يشير الباحث الفرنسي **سامي كوهين** أن هذا الوضع الدستوري غيب حتى دور مستشاري الرئيس، بسبب غياب مجلس الأمن القومي،[4] الذي يضطلع عادة بدور واسع في صنع السياسة الخارجية في الدول الكبرى. هذا الوضع الذي يعطي إمتيازا واضحا للرئيس في تشكيل وتنفيذ السياسة الخارجية للدولة، وتواصل بإستمرار الجمهورية الخامسة ولا يزال كذلك بقاءها، بل أن اليسار الذي درج على إنتقاد هذا الوضع تكيف معه إستبعادا لأية محاسبة.

---

[1]- شمسة بوشنافة، **المرجع السابق الذكر**، ص154.

[2]-محمد مصطفى كمال وفؤاد نمرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية العربية**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2000، ،ص، ص97، 98.

[3]-الحسان بوقنطار، **المرجع السابق الذكر**، ص 28.

[4]- **نفس المرجع**، ص 240.

وحتى التعديل الدستوري الذي حصل في عهد رئاسة **جاك شيراك** سنة 1995، والذي وصف بأنه أهم تغيير يطرأ على دستور الجمهورية الخامسة، لم ينل من تفوق السلطة التنفيذية في مجال صنع القرار، إذ أنه إقترح توسيع نطاق إستخدام الإستفتاء من جانب الحكومة بما يؤدي إلى دعم السلطات الرئيسية في مواجهة البرلمان وكذلك المحاكم، والتخاطب مع الشعب مباشرة في وقت الأزمات.[1]

كما منح الدستور رئيس الجمهورية صلاحيات واسعة في الظروف الإستثنائية، كحق حل الحكومة والبرلمان وسائر السلطات العامة، ويتخذ كل التدابير ويصدر القوانين والتنظيمات التي يرى ضرورة لها، وعليه أن يستشير المجلس الدستوري في ذلك، وليس ملزما بإتباع رأي المجلس، فيه تتجسد سيادة الشعب وتتمركز فيه السلطات ليتولى قيادة الأمة بإرادته المطلقة.[2]

لقد جعلت المادة (16) من رئيس الجمهورية دكتاتورا مؤقتا،[3] إذ منحته حق الحلول محل الحكومة والبرلمان وسائر السلطات العامة، وأن يتخذ عنهم جميع التدابير، وأن يصدر كل ما يراه ضروريا من قوانين ومراسيم، وذلك في حالة الظروف الإستثنائية، على أن تتوفر في هذه الظروف شرطان، هما:[4] أن يكون التهديد خطيرا وجسيما، ويفترض على رئيس الجمهورية إذا أراد اللجوء الصلاحيات الإستثنائية أن يستشير الوزير الأول، ورئيس المجلس النيابي، والمجلس الدستوري، على أن تكون نتيجة هذه الإستشارات غير ملزمة للرئيس. لم تستخدم سلطات الطوارئ إلا مرة واحدة من قبل ديغول 1961 لمواجهة ثورة الجنرالات في الجزائر.

فدستور 1958 زاد من صلاحيات الرئيس في ميدان صنع السياسة الخارجية على حساب الجهاز التشريعي في الدولة؛[5] فيرى الأستاذ **مياي ميتشل:**" أن تقوية الهيئة التنفيذية في ميدان التشريع يرجع إلى عدم قدرة البرلمان في مسايرة التغيرات الدولية".[6] ما زاد من تدخل الممارسات بين السلطات الثلاث على الرغم من مبدأ الفصل بينهما دستوريا، وهكذا أصبح ميدان السياسة الخارجية ميدانا خاصا. في هذا الصدد يؤكد أيضا أن سلطة الرئيس في ظل دستور 1958 تبدو قوية، مكانها فوق الأحزاب والطوائف والطبقات الإجتماعية. فقد عمل الجنرال ديغول على جعل السلطة التنفيذية

---

[1]- نزيرة الأفندي،" شيراك رجل التوازنات الفرنسية ، السياسة الدولية"، **مركز الأهرام الاستراتيجي**، العدد 124، 1996، ص169.

[2]- عبد الله حسن الجوجو، **المرجع السابق الذكر**، ص185.

[3]- رأفت الدسوقي، **هيمنة السلطة التنفيذية على أعمال البرلمان**، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2006، ص 188

[4]- محمد كاظم المشهداني، **المرجع السابق الذكر**، ص203.

[5]- سعيد بوشعير، **المرجع السابق الذكر**، ص263 .

[6]- عبد الرضى حسين الطعان، **المرجع السابق الذكر**، ص311

أقوى من السلطة التشريعية حتى في مجال السياسة الخارجية، ويرجع ذلك إلى عام 1932 عندما وضع كتابه الشهير **"حد السيف"** حيث كان يرى أنه على رئيس الدولة أن يمتلك صلاحيات أوسع لأجل تحقيق المصلحة الوطنية.[1]

ب- السلطة التشريعية أو البرلمان

نجد هذا الجهاز في كل الأنظمة السياسية لكنه لا يملك نفس الصلاحيات في شؤون السياسة الخارجية، ففي الدول الديمقراطية-عكس الأنظمة التسلطية- أهمية البرلمان في عملية صنع القرار الخارجي، يمكن تجسيدها في عملية المراقبة والتي قلما ترغم الحكومة على التعاون مع البرلمان في مجالات السياسة الخارجية.

دور البرلمان الفرنسي في هذا المجال لا يختلف عن المهام أو المسؤوليات، فحسب دستور 1958 يقوم هذا الأخير باللعب على وتر"سحب الثقة" من الحكومة وذلك بالضغط عليها من أجل التغيير في سلوك معين، وإضافة إلى رفض الإعتمادية للميزانية الضرورية لتنفيذ تلك القرارات. كما يقوم على المصادقة على المعاهدات، وهذا ما نصت عليه المادة (149) و(35) من الدستور فالبرلمان يمكن تلخيص دوره في مراقبة السياسة الخارجية.[2]

قلص الدستور بحدة من سلطات البرلمان سواء في دوره كمصدر للسلطة التشريعية، أو كجهاز رقابة على السلطة التنفيذية، نظرا لأن كل مجلس من مجالس البرلمان مقيد بدروات محدودة لمدة 6 أشهر كحد أقصى. فقد نتج عن ذلك ضغط كبير في الوقت أعاق فاعلية البرلمان.[3]

للسلطة التنفيذية والتشريعية في فرنسا دورا كبيرا في رسم السياسة الفرنسية وتنفيذها، ويكون للرئيس دورا متميزا. إضافة إلى رئيس الحكومة الذي يشترك مع أعضاء حكومته في إعداد مشاريع القوانين ووضع الأسس لها في ضوء التجارب والإتجاهات التي تقررها بها ظروف الدولة والمرحلة التي تمر بها. كما تساهم السلطة التشريعية في صنع السياسية الفرنسية والمتمثلة في البرلمان أو الجمعية الوطنية الفرنسية. ومن حقها مناقشة الأمور المقدمة إليها من السلطة التنفيذية والحكومة والتي من حقها أيضا المصادقة عليها أو تعديلها أو رفضها جزئيا أو كليا.

المطلب الثاني: المؤسسات غير الحكومية

تتكون هذه المؤسسات من الأحزاب السياسية وجماعات الضغط والمصالح والرأي العام ووسائل الإعلام، وهذا ما يدل على وجود قاسم مشترك بين الدول الغربية، حيث تشترك كل هذه الجهات في التأثير على رسم السياسة في تلك الدول بنسب متفاوتة، وينشأ هذا التفاوت من ظروف كل دولة ونظامها وطابع الحكم فيها، إضافة إلى ثقافة المجتمع

---

[1]-عبد الرضى حسين الطعان، **المرجع السابق الذكر**، ص 173 .

[2]- مولود ديدان، **المرجع السابق الذكر**، ص149.

[3]- جابرييل ألموند، **المرجع السابق الذكر**، ص388.

نفسه ومدى تفاعله مع الأحداث والسياسيات. لقد عكست السياسة الخارجية تجاه الجزائر هذا الأسلوب أين بدت رواسب التاريخ تلعب أدورا بارزة في السياسة الفرنسية بإختلاف أشكالها وأهم تلك المحددات نجد الأحزاب السياسية، الرأي العام . جماعات الضغط، ووسائل الإعلام. كان مؤسس الجمهورية الخامسة الجنرال"ديغول" قد وضع نظاما خاصا لصناعة القرار الداخلي والخارجي على حد سواء، وذلك إنطلاقا من إعتقاده أن الدولة هي أهم أداة للتحرك من أجل تحقيق الطموحات الوطنية، لذا يجب أن تستمر على كل الانقسامات الداخلية، وتمتلك إستقلالا في قراراتها دون أن تتقيد بموقف التشكيلات السياسية والجماعات الضاغطة.[1]

أ-الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية مظهر من مظاهر تنظيم الحياة السياسية، وتلعب دورا أساسيا في تنظيم الشعب سياسيا، وتجعله فعالا في الحياة السياسية،[2] إذ تضمن حرية التعبير والرأي في إطار التنافس السياسي من أجل بناء الديمقراطية، وتشركه في صياغة القرار السياسي ومن ثمة مراقبة هذا القرار بالتقييم والضبط بعد صدوره من قبل السلطة المختصة".[3] بالنسبة لفرنسا، فإن الأحزاب السياسة لها نفس وضع الجمعيات، وهذا بمقتضى قانون الفاتح من جويلية 1901،[4] إذ تهدف هذه الأحزاب إلى ممارسة السلطة أو على الأقل المشاركة فيها، فالتعددية وحرية التنافس السياسي تعتبر من أهم الأسس الديمقراطية التي تكفل حرية الرأي، حيث ضمن الدستور الفرنسي للجمهورية الخامسة في مادته الرابعة دور الأحزاب كإحدى المؤسسات السياسية والتي نصت على أن الأحزاب والجمعيات السياسية تتعاون في التعبير عن الآراء، وهي تشكل وتمارس أنشطتها بحرية ويجب عليها إحترام السيادة الوطنية والديمقراطية.

الحزب بمفهومه الحديث ظاهرة حديثة نسبيا لم تظهر إلا في القرن التاسع عشر، والحزب السياسي تنظيم قانوني يسمح بتكتل أجزاء معينة من المجتمع السياسي إستنادا إلى المصالح المشتركة أو على أساس طبقي وثقافي أو ديني بغرض التأثير في سياسة الحكومة للوصول إلى السلطة، وبغض النظر عن تعريف الأحزاب وتصنيفا تبقى هذه الأخيرة تؤدي العديد من الوظائف التي يمكن تلخيصها في مايلي:[5] أنها حلقة إتصال بين الحكام والمحكومين، وقناة لتلقي مطالب الأفراد والجماعات وتكوين القيادات وأبرزها المساهمة في تشكيل وتوضيح الإختيارات والبدائل لصانع القرار.

---

[1]- الحسان بوقنطار، **المرجع السابق الذكر**، ص 28.

[2]-عصام سليمان، **الديمقراطية**، طرابلس: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، 1998، ص37.

[3]- حامد ربيع، **نظرية القيم السياسية**، القاهرة: مكتبة النهضة مصر، 1974، ص 37.

[4]- les partis politiques en France, la France a la loupe info synthèse, paris ; ministère des affaires étrangères, 2007, www.diplomatie.gou.fr.

[5]- رافت الدسوقي، **المرجع السابق الذكر**، ص 20.

الأحزاب السياسية قوى سياسية فعلية تشارك في الحياة السياسية وتهدف للوصول إلى الحكم أو المشاركة فيه من ثنايا حصولها على عدد من المقاعد في المجالس النيابية، والحزب الذي يحصل على أغلبية المقاعد في البرلمان يشارك في عملية صنع السياسة العامة لمجتمعه، بينما الحزب الذي لا يحصل على هذه الأغلبية يكتفي بتمثيل المعارضة، ومن الملاحظ أن الظاهرة الحزبية لعبت دورا فعليا في التأثير على تشكيل النظم السياسية في فرنسا وغيرت كيانها الرسمي تغييرا فعليا.[1] في النظام الفرنسي، تتعدد الأحزاب بتعدد إيديولوجيتها، فلا يستطيع حزب واحد الحصول على أغلبية المقاعد في البرلمان فقد جاء الواقع الفعلي بظاهرة الحكومة الإئتلافية، ونتيجة لعدم إنفراد حزب واحد بالحكم يختفي تأثير الظاهرة الحزبية في فرنسا على الهياكل الدستورية.

ولهذا فإن دور الأحزاب السياسية في فرنسا وفي سياستها دور معقد ويخلق مشاكل كثيرة لكثرة عقائدها وإتجاهاتها، الأمر الذي يصعب التوفيق بينهما في القضايا المختلفة، خاصة السياسية منها، لذلك نجد أن الكثير من الأحزاب السياسية الفرنسية تتحاشى أثناء عملية الإنتخاب التطرق إلى مواضيع مهمة كالسياسة الخارجية أو بعض المواضيع الفرعية عن السياسة الداخلية.

تتقاسم الساحة الفرنسية السياسية ثلاثة أقطاب رئيسية هي يمين الوسط الليبرالي، اليسار الإشتراكي، اليمين القومي المتطرف، ولما كانت الليبرالية النفعية تفترض بأن أفضليات الفواعل المجتمعية الرئيسية هي التي تشكل خيارات السياسة الخارجية للدولة كمؤسسة تمثيلية، فإن فحصا للخطوط العريضة للبرنامج الخارجي لهذه الأحزاب يشكل مدخلا ضروريا لمعرفة التوجهات الخارجية لفرنسا، مع النظر لدور ومكانة هذه الأحزاب في الشبكة السياسية المتعلقة بصنع قرار السياسة الخارجية.

ورغم أن معظم الأحزاب لها جذورها القديمة إلا أنها في شكلها الحالي تعود إلى بداية تأسيس الجمهورية الخامسة. كما أنها تنقسم إلى تيارين كبيرين وهما: اليمين المعتدل (الوسط) والذي يشمل حزب التجمع من أجل الجمهورية (حزب ديغولي). حزب الإتحاد من أجل الديمقراطية وحزب الخضر وحركة المواطنة كأحزاب يسارية ممثلة للحكومة الديمقراطي الليبرالي، أما اليسار المعتدل فإنه يشكل من تيارات متعددة عريقة في المجتمع الفرنسي تعود إلى 1887، وأهمها الحزب الإشتراكي الفرنسي.[2] الحزب الشيوعي الفرنسي الذي تأسس في 1920 والحزب الراديكالي اليساري.

---

[1]- عادل ثابت، **المرجع السابق الذكر**، ص124.

[2]- عبد الله حسن الجوجو، **المرجع السابق الذكر**، ص188

أولا– أحزاب اليمين

تتعدد أحزاب اليمين، وتتراوح بين اليمين التقليدي وأقصى اليمين ولكن أبرز هذه التشكيلات في الوقت الراهن هي:

1– التجمع من أجل الجمهورية

ينحدر هذا الحزب مباشرة من الحزب الديغولي، وقد شكل بسرعة بعد عودة ديغول إلى السلطة في عام 1958. غير **جاك شيراك** الحزب الديغولي القديم إلى" التجمع من أجل الجمهورية"* بعد إنتخابات 1974.[1] وكان ذلك نتيجة لإقتراحه للتغييرات السياسية التي حدثت في فرنسا، وتفجر أزمة جويلية 1976بين رئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء (الوزير الأول) ؛ أطلق على إتحاد الديمقراطيين من أجل الجمهورية(التجمع من أجل الجمهورية) في الخامس من ديسمبر 1976، وإنتخب رئيسا له في مارس 1977. بالنسبة للسياسة الخارجية فإن الحزب يرى ضرورة حماية فرنسا من أي تسلط غير مباشر للولايات المتحدة والعمل على إقامة نوع من الإستقلال القومي لفرنسا، وأنه يجب التعاون مع سائر الدول وخاصة الشرقية والإفريقية والمغرب العربي.[2]

2–الاتحاد من أجل حركة شعبية:l'umo

تأسس من طرف **جاك شيراك** الرئيس السابق للجمهورية الفرنسية، بين دورتي الإنتخابات الرئاسية في 2002، والذي يعتبر وليد التجمع من أجل الجمهورية الذي أسسه الجنرال ديغول، وهو عضو المجموعة الأوروبية للحزب الشعبي الأوروبي، في البرلمان الأوروبي، والذي تزعمه الرئيس ساركوزي. فالأحزاب السياسية التي تعتبر نفسها ممثلا أساسيا للتيار الديغولي، غيرت أسماءها منذ الحرب العالمية الثانية،[3] تجمع الشعب الفرنسي 1947–1958، التجمع من أجل الجمهورية الجديدة 1958–1968، الإتحاد من أجل الدفاع عن الجمهورية 1968–1976، التجمع من أجل الجمهورية 1976–2002، وأخيرا الإتحاد من أجل الحركة الشعبية منذ 2002. تقليديا يمثل التيار الديغولي قوة الدولة خاصة في الجانب الإقتصادي ويمكن اليوم ملاحظة تيارين أحدهما يتجه إلى تقوية الدولة والأخر ليبرالي ممثلا في أفكار بالادير Baladur وساركوزي.

(*)– تعود جذور هذا الحزب إلى مرحلة 40 عندما حاول ديغول تنظيم اليمين الفرنسي، وتوحيد صفوفه في إطار مبادئ معتدلة بعيدة عن التطرف التقليدي، فانشأ حزب تجمع الجيش الفرنسي 1947، من اجل القيام بحملة ضد النظام البرلماني المتطرف، وفي سنة 1958أنشأ حزب الوحدة من أجل الجمهورية الفرنسية.

(1)– جابرييل ألموند، **المرجع السابق الذكر**، ص 373.

(2) –محمد عطية مصطفى عامر، **الأحزاب السياسية في النظام السياسي والقانون الوضعي والإسلامي: دراسة مقارنة**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014، ص318.

(3)–عبد المالك حطاب، "المشكل الإستعماري في العلاقات الجزائرية الفرنسية (1995–2005)"، **أطروحة دكتوراه**، 2013، الجزائر ، ص140.

قد حاول هذا الحزب إحتساب تقييم الوضع في الجزائر دون أي دراية مسبقة في غياب معطيات موضوعية بإعتبار أن هذا الحزب يتميز بحذر مناضليه فيما يخص إتخاذ مواقف تجاه قضايا ومسائل دولية، ويتولى الحزب بالإستجابة لهذه الوضعية من خلال الوضوح في الأفكار والواقعية في المواقف.[1]

وهو ما جعل هذا الحزب ينظر إلى المشكلة الأمنية الجزائرية على أنها مشكل داخلي لا يجب التدخل فيه، ولكن يرى ضرورة قيام تعاون بين البلدين لإعتبارات عديدة أهمها تاريخية وإستراتجية، رغم أن هذا الحزب يختلف في توجهه في إطار السياسة الخارجية الفرنسية عن الأحزاب السياسية الأخرى، إذ يظهر عليه توجه نحو تقارب فرنسي- أمريكي، وهذا ما يمكن أن نلمسه من خلال أفكار ساركوزي وتوجهاته بالنسبة إلى بلاده.

وقد مكنت قوة وريث الحركة الديغولية من التأثير بشكل بارز على سياسة بلاده الخارجية تجاه الجزائر من خلال أفكار"ساركوزي" الذي تقلد مناصب سياسية حساسة أهمها وزير داخلية أين ترجم مبادئ حزبه على الواقع وتعامل مع الجزائر بطريقة برغماتية، فمثلا قام بإلغاء التشاور المسبق لمنح التأشيرة للجزائريين، وعمل على إدماج المهاجرين بطريقة تسمح بالحفاظ على عدالة إجتماعية في بلاده بإحترام قوانينها ومبادئ الجمهورية.

3- الاتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية

تأسس سنة 1978 يجمع بين صفوفه عدد من الأحزاب ذات التوجه الوسطي: الحزب الجمهوري، قسم من الحزب الراديكالي، والوسط الديمقراطي الإجتماعي، وحكم هذا التيار فرنسا من الفترة من (1974-1981) تحت رئاسة **فاليري جسكار ديستان**، يمثل هذا الحزب القوة الثانية في اليمين، ويسيطر عليه التيار الديغولي، ولكن كثير من عناصر هذا الحزب إنضموا إلى الإتحاد من أجل الأغلبية الشعبية في 2002. يعتبر الإتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية أقل قوة من الإتحاد من أجل الحركة الشعبية ولكن يختلف عنه كثيرا إلى غاية معارضته في قرارات هامة جدا مثل المصادقة على الميزانية.

وبالنسبة للجزائر، فكان يبدوا واضحا خلال الحملة الإنتخابية الأخيرة للرئاسيات الفرنسية 2012 موقف الحزب من سياسة بلاده تجاه الجزائر، بمرشحه **فرانسوا بايون**François Bayon ، لم يدع تصريحات **"جاك لانغ "** jack Lang المستشار الخاص لـ **سيغول روايال** segoleur تمر بسلام، والذي سلم رسالة صداقة للرئيس الجزائري وأكد إعتراف فرنسا بجرائمها في الجزائر وبالتالي تقديم إعتذارات رسمية.

---

[1] - tout savoir sur l'ump notre histoire, l histoire de l'ump.www.v-m.p.org.

رغم أن **فرانسوا بايون** تراجع عن موقفه حول تاريخ الإستعمار الفرنسي في الجزائر،[1] وأكد أنه يجب ألا نتحدث بسوء عمن أهدوا حياتهم لسبيل الوطن وقدموا جهودهم للجمهورية الفرنسية، ورفض كل مصالحة مع الجزائر على حساب فرنسا، وبالتالي خسر هذا الحزب أصوات الفرنسيين من أصول جزائرية والتي تتنافس عليها أهم التيارات السياسية الفرنسية، نظرا لتزايد عددهم وتواجدهم داخل المجتمع الفرنسي ومؤسساته السياسية الرسمية، وسعيا منه للتأثير على سياسة بلاده الخارجية، تجاه الجزائر.

فإن حزب الإتحاد من أجل الديمقراطية الفرنسية ينشط أكثر خلال الحملات الإنتخابية التي يعتبرها فرصة للترويج لمواقفه الإيجابية تجاه الجالية العربية من خلال دعم السياسة العربية لفرنسا، وتهدف إلى كسب مكانة جديدة والحفاظ على مصالح دائمة إذ تحمس هذا الحزب إلى تصحيح بعض أخطائه والقيام بحملة من الإصلاحات الأساسية وإعادة النظر في بعض المواقف إتجاه قضايا تخص السياسة الفرنسية ظهرت خلال المؤتمر التأسيسي للحركة الديمقراطية أين عبر **فرانسوا بايون** عن أسفه في تعامل السلطات الفرنسية مع أحداث ضواحي باريس وإعتبر الأحداث ردا فعليا لغياب العدالة.[2] وبناءا عليه أصبح ممثلوا هذا الحزب في البرلمان يناقشون بإيجابية مشكل الهجرة غير الشرعية، حقوق المهاجرين، العدالة الإجتماعية، ويفضلون التعاون مع الجزائر لمحاربة هذه الظاهرة.

توضح الحياة السياسية في فرنسا والممارسة الحزبية أن الأحزاب السياسية الفرنسية ولاسيما تيار اليمين واليسار تولي إهتماما كبيرا لقضايا السياسة الخارجية. وتمتلك رؤية واضحة لبعض القضايا الدولية ويظهر الحزب الإشتراكي والحزب الديغولي من بين أهم هذه الأحزاب التي إستطاعت بفضل وصولها إلى السلطة أن تكرس تصوراتها في هذا المجال كما أنها تتفق نحو نفس الهدف، وهو السيادة والإستقلالية ومكانة فرنسا على المستوى الدولي ومرد ذلك يعود إلى الثوابت التي أرساها الجنرال ديغول والتي أصبحت فيما بعد البناء الإيديولوجي لمختلف التشكيلات السياسية الفرنسية والقوى الإجتماعية.

يمكن القول أن دور هذه الأحزاب التي كانت قريبة من السلطة بطريقة أو بأخرى كانت أحد أهم القوى الداعمة لسياسة الدولة الخارجية، والإختلاف الموجود بينها في التكتيك وليس في المبادئ. بالنسبة لحزب التجمع من أجل الجمهورية "الحزب الديغولي" الإتجاه والتقاليد، يتميز بتوجهه الخارجي بالإلتزام العقائدي بالإيديولوجية الديغولية، وهي الإستقلال الوطني وعظمة فرنسا، وإعطاء المصالح الرئيسية، وتعزيز الدور الريادي لفرنسا.

---

[1]- عبد المالك حطاب، **المرجع السابق الذكر**، ص138.

[2]- المؤتمر التأسيسي الأول ، ديسمبر 2007، حول أحداث باريس،www.Movement democrate.fr

ورغم شعار التغيير الذي رفعه **جورج موبيديو**، بعد توليه السلطة بعد ديغول 1969، ثم خروج الديغوليين من الحكم سنة 1974، بعد تولي" **فاليري جسكار ديستار**" الحكم إلا أن توجهات الحزب فيما يتعلق بالسياسة الخارجية بقيت محكومة برؤية ديغول لفرنسا لدورها على المستوى الخارجي.

ثانيا: أحزاب اليسار

إن أحزاب اليسار هي أحزاب مناهضة للإمبريالية والإستعمار، غير أنها عارضت حرب التحرير الجزائرية وفكرة إستقلالها، لقد إنتهج اليسار الفرنسي منذ الحرب العالمية الثانية، سياسة تقوم على ضرورة محافظة فرنسا على إمبراطوريتها الإستعمارية وتجسيد ميدانيا فكرة ربط فرنسا بمستعمراتها.[1] والتي أصبحت ركيزة من ركائز السياسة الخارجية في الجمهورية الفرنسية الرابعة.

نجد أن الأمين العام للحزب **موريس تورز** أشار أمام مجلس النواب الفرنسي إلى أحقية الشعب الجزائري بنيل الإستقلال حيث قال:" من حق الشعب الجزائري في الحرية والإستقلال والتخلص من قبضة الإستعمار" ولكن حين وصل إلى الحكم عام 1936، تراجع عن موقفه، حينما صرح خلال زيارته للجزائر سنة 1938، قائلا:" من مصلحة الجزائر أن تبقى مرتبطة بفرنسا".

كما كشفت أحداث ماي 1945 أن الحزب الشيوعي بقي معارضا لإستقلال الجزائر ومؤيدا لفكرة إبقاء الجزائر جزءا من فرنسا، وتناسى مرجعيته الإيديولوجية التي تستند على الثورة والتحرر من الإستعمار وحرية الشعوب في تقرير مصيرها، ليظهر جليا أن المبادئ إذا ما تعارضت مع المصالح فإن الأخيرة سوف تنتصر.[2] كما كشفت حرب الجزائر عن حقيقة وواقع الأحزاب اليسارية الفرنسية الشيوعية منها أو الإشتراكية التي لم تلتزم وتحترم إيديولوجياتها وروح ومبادئ التي تقوم على مناهضة الإمبريالية ومساندة الدول في إستقرارها وحق الشعوب في تسيير شؤونها.

يتعاطى اليسار الفرنسي بإيجابية مع قضايا السياسة الخارجية ذات الإهتمام الديغولي القائمة على أساس الإستقلال الوطني كسبيل لتمييز الفرنسي عن الغطاء الأطلسي، ويتقاطع معه حول ضرورة بناء أوروبا موحدة وقوية، لهذا لم نلحظ تحول جذري في سياسة اليسار الخارجية حتى تولى الرئيس الإشتراكي **فرانسوا ميتران** السلطة عام 1981. غير أن الإلتقاء بين اليسار واليمين في الأهداف لا يتبعه إتفاق بينهما حول وسائل تنفيذها، لأن اليسار بقطبيه" الحزب

---

[1]- زوبير رشيد، "موقف الأحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية" ، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 9، 2013، ص،ص، 144 ،145.

[2]- **نفس المرجع** ، ص146.

الإشتراكي"و"الحزب الشيوعي" يضع مجموعة من الشروط(*) لقبول الوحدة الأوروبية.[1] كما يتبنى اليسار موقف أقل شدة تجاه قضية الهجرة والإندماج الإجتماعي، إذ يطالب بإلغاء القوانين المعادية للأجانب والتي تتنافى تقاليد ومبادئ فرنسا العالمية.

1-الحزب الإشتراكي

وهو وريث الجناح الفرنسي العالمي للشغيلة(*) **SFOU** الذي ظهر سنة 1905 وقد عرف هذا الحزب فترات عديدة من المشاركة في السلطة والمعارضة ويتميز الحزب الإشتراكي بتوجهين أساسين حسب ما يؤكده الباحث **''فليب روجال"** ففي الأصل ظهر حزب ثوري معادي لكل ما هو رأسمالي وهو ما ترجم مثلا في تأميم الشركات الكبرى، ولكن هذا الحزب تميز كذلك بالإشتراكية الديمقراطية التي تبحث عن تهيئة الرأسمالية بتطوير الأجزاء المتعلقة بالتضامن.

يعتبر الحزب الإشتراكي الفرنسي في الوقت الحالي أحد أقطاب الأحزاب الفرنسية في فرنسا، ويعبر عن إتجاه (إشتراكي- ديمقراطي)، ظهر الحزب الإشتراكي كأحد القوى السياسية الكبرى في فرنسا إثر عقد مؤتمر في 13 أكتوبر 1971، الذي نجحت فيه محاولات اليسار الشيوعي وغير الشيوعي لتقوية الحزب الإشتراكي الفرنسي، وفي 16 جويلية 1971، تم إختيار **فرانسوا ميتران** سكرتير أول للحزب في عام 1972، تم التوقيع على البرنامج المشترك بين الحزب الإشتراكي الفرنسي والحزب الشيوعي الفرنسي، وإنضم إليهما الجناح اليساري للحزب الراديكالي.[2]

خلال زيارته للجزائر أكد السكرتير الأول للحزب الإشتراكي**''فرانسوا هولاند''** أنه ضد النظام الإستعماري. إلا أنه أشار بطريقة دبلوماسية أن مسألة الإعتذار الرسمي تخص مؤسسات بلاده الرسمية، لا زال هذا الحزب يحافظ على علاقات جيدة مع الجزائر خاصة عندما رفض أغلب ممثليه التصويت على قانون 23 فيفري 2005.[3] كما أنه لا زال يشارك في معظم اللقاءات الفكرية والندوات الدولية حول القضايا الجزائرية بإيجابية، مثل النقاشات الفكرية الشهرية لجريدة الوطن، كما أنه يقدم معلومات فعالة لحكومة بلاده لتأييد موافقة خاصة أوضاع المهاجرين الجزائريين بفرنسا، والدور الإيجابي الذي يمكن أن يلعبه في المجتمع الفرنسي.

(*)-أن تكون العملة الموحدة شاملة لجميع الدول الاتحاد، تشكيل حكومة اقتصادية أوروبية لتمثيل الشعوب، ضرورة انتهاج أوروبا لسياسة اجتماعية تحقق التنمية الاقتصادية وتوفير فرص العمل ،السماح لدول أوروبا الشرقية بالانضمام للاتحاد حتى تشكل قوة اقتصادية له في الجانب الأخر.

(1)- ريمون ماهر كامل، **المرجع السابق الذكر**، ص 152.

(*)- للمزيد من المعلومات انظر، عبد الوهاب الكيالي، **الموسوعة السياسية**، ج2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995 ص278.

(2)- محمد عطية مصطفى عامر، **المرجع السابق الذكر، ص317**.

(3)- عبد المالك حطاب، **المرجع السابق الذكر**، ص139.

ثالثا– اليمين المتطرف

1–الجبهة الوطنية

تمثل أبرز التنظيمات السياسية لتيار اليمين المتطرف، تأسست رسميا كحزب جديد في الخريطة الحزبية الفرنسية في أكتوبر 1972. تحت إسم "الجبهة الوطنية من أجل الديمقراطية" وتحت قيادة **جان ماري لوبان**، وتجمع فيها العديد من الجماعات والتنظيمات التي تمارس العنف ضد اليسار واليمين المحافظ، المتهم بإسترخاء تجاه الماركسية، لكن هذه الحركة ظلت هامشية في فترة السبعينيات، ولم يحصل لوبان في الإنتخابات الرئاسية لعام 1974 سوى 0.7 بالمائة من الأصوات.

لكن بعد ذلك واصل العمل على توسيع قاعدته الجماهيرية وكسب عدد من المؤيدين داخل المجتمع الفرنسي، في الإنتخابات الرئاسية لسنة 1988 تحصل لوبان على 14.6 بالمائة. و15 بالمائة في إنتخابات 1995، وفي2007 تحصل على 16.9 بالمائة والمرور إلى الدور الثاني ما جعله اليوم أحد الأحزاب الأربعة الكبار. لم تعرف الجبهة الوطنية سوى زعيم واحد منذ نشأتها وهو **جان ماري لوبان** وذلك حتى إنتخاب إبنته **ماري لوبان** في شهر جانفي 2011. وهي تعد في صفوفها 75000 منخرط، منهم 15 بالمائة منخرطون في الجبهة الوطنية للشباب التابعة لها، ويضم العديد من الجماعات والمنظمات المتطرفة ذات التوجهات المعارضة في غالب الأحيان.

في الواقع لا يهتم أتباع هذا الحزب بالقضايا الإجتماعية والإقتصادية، بل هم قلقون إزاء قضايا الأمن والهجرة ويحاول بذلك الدفاع عن القيم التقليدية كالعائلة مثلا، ولتحقيق ذلك يعتمد على قواه الخاصة المستمدة من إرادة مناضليه ووجوده في اليمين تعبر عن كرهه للتيار الديغولي الذي يحمله مسؤولية خسارة الجزائر فرنسية، ومعارضته البناء الأوروبي.[1]

وبخصوص الجزائر أبدى لوبان رأيه في الكثير من المناسبات حول النقاط الجوهرية التي تربط بين البلدين؛ أهمها طبيعة العلاقات التي أكد أنه يجب أن تقوم على مبدأ المعاملة بالمثل، وبخصوص الأزمة الأمنية في الجزائر ترى الجبهة الوطنية ممثلة في لوبان أنها قضية داخلية تخص الجزائر وحدها وشجع المشروع الجزائري الذي يهدف إلى إلغاء الجنسية المزدوجة،[2] إلا أنه دعا إلى ضرورة إعطاء الحرية إلى الأقدام السوداء في التنقل بين الجزائر وفرنسا كما رفض كل المشاريع الفرنسية التي تسعى إلى إدماج المهاجرين الجزائريين وتعزيز حرية تنقل الأشخاص، وبذلك فقد فضل عداء المهاجرين وخسارة أصواتهم على مركزاته الأساسية.

---

[1]–حافظ علوان حمادي الديلمي، **النظم السياسية في أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية**، عمان: دار وائل، 2001، ص136.

[2]– عبد المالك حطاب، **المرجع السابق الذكر**، 142.

وتعتبر الجبهة أن المبرر الرئيسي لوجودها هو تمثيلها للهوية الثقافية الفرنسية التي ترى أن الأحزاب الأخرى لا تعبر عنها بصدق، كما أنها تتحرك بدعوى الدفاع عن التقاليد الفرنسية التي تعتبرها أقدم من دستور الجمهورية الخامسة ذاته، ويتسم برنامج الجبهة بالعداء العلني للأجانب والمهاجرين، بحجة أنهم يشكلون تهديدا للبقاء الأمة الفرنسية وسلامة أرضيها وثقافتها ولغتها.[1]

إن مكونات الهوية الفرنسية إنما هي في المقام الأول نتاج منطقي لطبيعة الرؤية الفرنسية المتميزة لعلاقة الدولة بالأمة. فلا إنفصام بين الدولة والأمة من منظور فرنسي، يخدم أحدهما الأخر بشكل متبادل. فأهداف الدولة تعبر عن هوية وقيم الأمة كما يجب أن تراعي الأمة مصالح الدولة. وصانع القرار الفرنسي يرى للسياسة الخارجية وظيفة مزدوجة. فمن جهة هي وسيلة للتعريف بعراقة الأمة ومن جهة أخرى هي أداة للتعبير عن مصالح الدولة. وهذا المعنى هو ما أراده الرئيس **جاك شيراك** أيضا حيث قال:" على صانع القرار الفرنسي أن يلبي المصلحة العامة وليس متطلبات رد فعل أو حساب سياسي ضيق".[2]

إذا كان صحيحا أن الهوية الفرنسية المتميزة هي نتاج الخبرات ومعتقدات سياسية وإيديولوجية تراكمت عبر الزمن، فإن الإرث الديغولي يملك الإسهام الأهم في توظيفها بشكل مباشر في حقل السياسة الخارجية، وتفسير ذلك أن السياسة الخارجية كانت قد إحتلت موقعا محوريا في التصور الديغولي لمستقبل فرنسا، كان يؤمن بأن السياسة الخارجية لبلد كفرنسا تبقى السياسة الحقيقية التي ينبغي أن تستخدم كل الإمكانيات الإقتصادية والثقافية والمجتمعية لخدمتها. وقد عبر عن ذلك بقوله:" إن فرنسا لم تعد قوة كبرى، وإذا لم تملك سياسة خارجية قوية، فلن تكون شيئا يذكر"[3].

تمكنت أحزاب اليمين المتطرف من أن تخلق نوعا من الفوضى ضمن الأنظمة السياسية الأوروبية التي تميزت غالبا بالإستقرار، حيث أصبح من الصعب على الأحزاب التقليدية اليمينية أو اليسار أن تحقق أغلبية مستقرة كما كانت عليه العادة وأصبحت مجبرة على التعاون مع أحزاب اليمين المتطرفة.[4] اللافت في هذا الصعود أنه إقترن بظاهرة أخرى متزامنة، هي تصاعد الكراهية ضد المسلمين، أو بتعبير أخر غير لغوي العداء للمسلمين، في أوروبا والمعبر عنها إعلاميا وأكاديميا

---

[1]- هدى جمال عبد الناصر، "صعود اليمين المتطرف في فرنسا في 80" **السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية، العدد 148، 1988، ص6-16

[2]- جاك شيراك، **المرجع السابق الذكر**، ص 95.

[3]- الحسان بوقنطار، **المرجع السابق الذكر**، ص28.

[4]- رابح زغوني، "الاسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا : مقاربة سوسيو ثقافية"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 421، مارس 2014، ص 122.

بظاهرة الاسلاموفوبيا،[1] وهي ظاهرة فكرية بدأت تتقوى وتنتشر في المجتمعات الأوروبية لتصبح إيديولوجية بنظرة إختزالية وصورة نمطية للإسلام ومعتنقيه من المهاجرين في أوروبا.

إذن يشكل العداء للأجانب، ورفض الأقليات وفكرة التعددية الثقافية، والدفاع عن الهوية اثنو وطنية، وعن التقاليد القومية التاريخية، والدعوة إلى الحد من الهجرة، القاعدة المشتركة لأي برنامج سياسي لحزب يميني متطرف. فمنذ أحداث 11 سبتمبر وبداية ما يسمى الحرب على الإرهاب، أصبحت ظاهرة الاسلاموفوبيا واقعا معاشا في الغرب وفي أوروبا خاصة، ليس فقط من خلال منظومة القوانين التي تنتهك حقوق المسلمين، كقانون حظر الحجاب في فرنسا. بل تتعدى ذلك نحو الخطاب السياسي والإعلامي السائد، حيث أصبح مقبولا ومشروعا إنتقاد المجموعات المسلمة في الغرب تحت غطاء القيم الليبرالية كحرية التعبير وحرية المرأة.[2] لا تزال الثورة الجزائرية إلى اليوم قائمة في تشكيل الخلفيات السياسية والإيديولوجية للأحزاب السياسية الفرنسية وموضوع شد وجذب بين اليمين واليسار.

ب- جماعات المصالح الضغط

في البداية لابد أن نشير إلى أن تأثير الجماعات يرتبط بعاملين أساسين، وهما طبيعة المجتمعات والنظام السياسي وتركيبته، ومستوى التطور والنمو في المجتمعات. تتكون الجماعات الضاغطة أو جماعات المصالح من مجموعة من الأفراد تربطهم مصالح مشتركة وأهدافهم واحدة بغرض التأثير في العملية السياسية، ويفترض تحليل أثر جماعات المصالح أن المجتمع يتكون من نسيج متشابك من المجموعات؛ وبين أفراد كل مجموعة مصالح مشتركة تدفعهم إلى الدفاع عن سياسيات معينة، أو تتفاعل هذه المجموعات مع صانع السياسة الخارجية في محاولة لترجمة مصالحها الذاتية إلى سياسات وقرارات رسمية،" وإن هذا التفاعل هو الذي يحدد السياسة الخاصة طبقا للقوتها النسبية لكل مجتمع".[3]

يشمل كل مجتمع، لاسيما في الدول الديمقراطية على جماعات منظمة تتأثر بالسياسات الداخلية أو الخارجية للدولة، تعرف عادة بإسم جماعات الضغط.[4] تحاول الضغط على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي، وتعكس هذه المطالب الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات، وتؤثر جماعات الضغط في السياسة الخارجية للدولة من خلال ثلاث قنوات:

1- المشاركة المباشرة في عملية صنع السياسة الخارجية.

---

[1] - رابح زغوني، **المرجع السابق الذكر**، ص125.

[2] - تواتي دحمان، الجيش السري ونهاية الإرهاب الاستعماري الفرنسي في الجزائر1961-1962، الجزائر: مؤسسة كزسكار للنشر والتوزيع، 2008.ص 417.

[3] - محمد السيد سليم، **المرجع السابق الذكر**، ص197.

[4] - إسماعيل صبري مقلد، **الإستراتجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق السياسية**، الكويت: منشورات جامعة الكويت، 1987، ص 90.

2- توجيه مصادر القوة الإقتصادية والعسكرية والسياسية في المجتمع للتأثير غير المباشر في السياسة الخارجية.

3- تلعب جماعات الضغط دور الوسيط بين السلطة السياسية والمواطنين، من خلال الإتصال مع صانعي السياسة الخارجية، وقد تلجأ جماعات المصالح إلى أساليب أكثر قوة كتنظيم المظاهرات.[1]

كانت هذه الجماعات في السابق تركز نشاطها على السياسة الداخلية الفرنسية دون النظر إلى السياسة الخارجية، وما تمارسه الدولة في الأحداث الدولية. قد فرض على جماعات الضغط والمصالح أن تهتم بهذه القضايا إضافة إلى إهتماماتها بالسياسة الخارجية، فنقابات العمال وجدت أن من مصلحتها الإلتحام مع الأحزاب السياسية لتحقيق أهدافها من خلال تلك الأحزاب. وبالمقابل فقد وجدت الأحزاب في تلك النقابات ضالتها لمناصرتها وتأييدها في سياستها لإتساع حجمها وأهميتها على الساحة الفرنسية.[2]

وكان الحزب الإشتراكي أول من تعامل مع هذه الجماعات وكذلك الحزب الشيوعي الفرنسي، خاصة مواقف تلك الجماعات من الحلف الأطلسي والتعريفات الجمركية، ثم جماعات أرباب العمل والمستثمرين الزارعين التي تحاول الضغط على الحكومة لإتخاذ إجراءات إقتصادية داخلية وخارجية تنسجم مع مصالحها. تعرف الساحة الفرنسية العديد من جماعات الضغط المتعلقة بالسياسة الخارجية لاسيما المتعلقة منها سياسة فرنسا تجاه الجزائر من أهمها: [3]

الحركة الصهيونية، الحركات العنصرية، والمنظمة السرية، من نشاط هذه الجماعة التأثير على السياسة الفرنسية تجاه الجزائر، الحركة التي أثارت الشعب الفرنسي ضد حكومته، عند قيامها بشراء النفط الجزائري بأسعار باهظة الثمن مقارنة مع الأسعار الدولية، الأمر الذي إضطر **فرانسوا ميتران** إلى تقديم شروحات وتبريرات لهذا الموقف عبر خطاب ألقاه على الشعب، كما قامت هذه الجماعات بأعمال عنف وقتل وتفجير للمصالح الجزائرية في جميع المجالات لفترات عديدة ومتكررة منذ الإستقلال .

وقد كان نتيجة للتطورات الدولية السريعة، وما نتج عنها من توسع العلاقات الإقتصادية والتجارية الفرنسية مع كثير من الدول مما أدى إلى بروز وظهور جماعات مصالح إهتم العديد منها بالسياسة الخارجية لاسيما ما يتعلق منها بسياسة فرنسا تجاه الجزائر خاصة تلك المناهضة للعرب والتعاون مع الجزائر مثل الحركات اليمينية المتطرفة وبعض الحركات الديغولية اليمنية والجماعات المهنية، في المقابل ظهرت جماعات مؤيدة للعرب والقضايا التحررية مثل القضية الفلسطينية،

---

[1]- محمد السيد سليم، **المرجع السابق الذكر**، ص 199.

[2]- عبد الله حسن الجوجو، **المرجع السابق الذكر**، ص 188.

[3]- صالح سعود، **المرجع السابق الذكر**، ص90.

الإحتلال الأمريكي للعراق، وأيدت التعاون وتطوير العلاقات مع الجزائر لمصلحة البلدين أهمها الحركة الديغولية المدافعة عن الإتجاه الديغولي في المنطقة العربية.

بالنسبة لجمعية قدماء المحاربين فقد إنصبت جهودها على البحث عن مكان لها في الحياة السياسية والتأثير على الحكومة الفرنسية من أجل الحصول على تنازل من الجزائر بخصوص موقفها بإتجاه هذه الشريحة وتحقيق بعض المطالب لها أهمها العودة إلى الوطن. وقد نجحت في الضغط على حكومة **رافاران** الذي عبر أمام البرلمان الفرنسي في 2 ديسمبر 2003، عن نوايا الحكومة، والتحرك من أجل حقوق قدامى محاربي فرنسا سواء المادية والمعنوية مندفعا بنتائج الزيارة التاريخية لرئيسه للجزائر والتي لم تفلح في حل "المشكل" بإعتبار أن فرنسا لا زالت تخلط بين حق الذاكرة وحق النسيان، وقد كان ولا زال لهذه القضية وزن في علاقات البلدين ومحل خلاف، فلا فرنسا تريد التضحية بمن ساهموا في إنتصاراتها وقدموا حياتهم لها، ولا الجزائر تريد أن تغفر لمن باع الوطن.

رغم ضعف تأثير بعض الجماعات الأخرى في سياسة فرنسا الخارجية إلا أنها تملك نشاطا داخليا مستمرا تحاول من خلاله التأثير على القرارات السياسية ومحاربة المواقف الفرنسية التي تراها سلبية خاصة فيما يخص طبيعة العلاقات الثنائية الجزائرية، وللتأثير على توجهات السياسة الفرنسية تجاه الجزائر تلجأ هذه الجمعيات إلى إستخدام طرق قانونية للعب أدوار أساسية في السياسة الخارجية، والتأثير على الحكومة الفرنسية أثناء إتخاذ قرارات تجاه الجزائر خاصة من خلال البرلمان أين برز دورها في إصدار قانون 23 فيفري 2005، في الإتجاه الذي يناسبها إذ رأت أن سمعة فرنسا قد لطختها " التصريحات الأخيرة للجنرال الفرنسي أوساريس" ومن الضروري إعادة الإعتبار لفرنسا.

ج- الرأي العام

يعتبر الرأي العام من أهم المتغيرات التي يعتمد عليها الباحثون في مجال السياسة الخارجية لتفسير السلوك الخارجي لأي وحدة دولية مهما كان طبيعة النظام السياسي وتركيبته إذ يتأثر النظام السياسي بقوة أو ضعف الرأي العام الذي يقصد به أراء الأفراد المتعلقة بقضايا عامة محددة في مجال السياسة".[1]

قد تلجأ الدولة إلى الرأي العام كمخرج لمأزق تقع فيه في تفاعلاتها الدولية من خلال إرجاع عزوفها عن تقديم تنازلات في مفاوضات مع أطراف خارجية أخرى، أو عدم إتخاذ أي مواقف إتجاه مشاعر ومواقف الرأي العام الذي يمكن أن يحد من حريتها أو يشكل عائقا أمام تقدمها في مفاوضات معينة، وذلك من أجل تبرير مواقفها وتوجهاتها الخارجية. والدولة التي تتجاهل الرأي العام المحلي وتطلعاته وإرادته، لا يمكن لها أن تتجاهل الرأي العام الدولي، فالرأي العام هو

[1]- محمد السيد سليم، **المرجع السابق الذكر**، ص، ص 168، 170.

الشعب والشعب هو القوة وهو الذي يمد الشرعية للحاكم. أما الرأي العام الفرنسي فقد ظل تتجاذبه قوتان(متواجدتان في السلطة والمعارضة إحداهما تتمسك بالفردية والخصوصية الفرنسية على المستويين الداخلي والخارجي. وثانيها تدعو إلى أداء دور عالمي، بالذات على المستوى الأوربي، دعما لموقف فرنسا على المستوى الدولي.[1] كل الدلائل والمؤشرات تقول بأن أكثرية الشعب الفرنسي يهتم بشؤونه الداخلية، والمكاسب التي تتحقق له من خلال السياسة الفرنسية، نتيجة طغيان المذهب المادي على المجتمع الفرنسي، ولهذا نجد أن القلة القليلة من الشعب هي الفئة التي تؤثر في إتجاهات الرأي العام وتؤثر على السياسة الخارجية.[2]

كما أن هذه الفئة هي التي تلعب الدور الرئيسي في سياسة فرنسا الخارجية، والتي لا تخلو من المفكرين والكتاب الذين يتابعون تطورات الأحداث الداخلية والخارجية، ويعبرون عن وجهات نظرهم نحوها، وهم لا يشكلون إلا نسبة ضئيلة للأحزاب والكتل والجماعات الأخرى، والتي لها دورها وتأثيرها على الرأي العام في فرنسا.

فيما يتعلق بتأثير الرأي العام في سياسة فرنسا تجاه الجزائر فإنه لم يستطيع نسيان الماضي، وإدراك الحقائق الجديدة التي ألت إليها الجزائر، بل لازال إلى حد يومنا هذا يلعب الدور المهم في إعتبار الجزائر منطقة نفوذ فرنسية، وعلى هذه الأخيرة تقويضها والحفاظ عليها بأي ثمن، وكذلك بسبب الجالية الجزائرية المتواجدة في فرنسا، والتي تمثل نسبة عالية مقارنة بنسب المهاجرين الآخرين هناك، الأمر الذي يجعل أصحاب القرار في السياسة الخارجية الفرنسية من حركات متطرفة تندد بهذه الفئات، منها حركة اليمين المتطرف التي عملت على محاربة الوجود الجزائري بفرنسا، الشيء الذي دفع ببعض الصحف إلى الإدعاء بأن الجزائريين هم مصدر البطالة وعدم الأمن وإختلال النظام، ولكن مع تواجد فئات خاصة من الشعب الفرنسي بدافع المحافظة على مصالحها الخاصة بالجزائر، تقوم بالضغط على الحكومة الفرنسية للسير في إتجاه تحسين العلاقة مع الجزائر، وفي إطار عام للمصلحة الإقتصادية، والحيوية الفرنسية، عملت فرنسا دائما على تفادي الخضوع لهذه الحركات المتطرفة للعمل وإنتهاج سياسة ملائمة.

المطلب الثالث: المحددات البنيوية الداخلية

أولا: المحدد الاستراتيجي

إن المحددات الطبيعية والإستراتجية من عوامل جغرافية وموارد طبيعية وموقع جيبوليتكي، تلعب دورا في تشكيل بيئة القرارات السياسية في أي دولة، لقد كان ولازال للعوامل الجغرافية أهمية كبرى لدى المهتمين بدراسة وتحليل وتطور

---

[1]- صالح سعود، **المرجع السابق الذكر**، ص44.

[2]- عبد الله حسن الجوجو، **المرجع السابق الذكر**، ص190.

العلاقات السياسية الدولية، فلجغرافية الدولة وزن وأثر كبيرين في طبيعة السلوك الخارجي للوحدة الدولية، فتنوع الثروات الطبيعية، وإتساع المساحة وموقع الدولة في حد ذاته يعطي جدية أكبر لصناع القرار ويضع لصالحه عدد من البدائل والخيارات في هذا الصدد يقول نابليون:" إن الزعيم أو القائد السياسي لا يستطيع أن يسلك غير تلك التي تمليها عليه جغرافية بلاده".[1]

في هذا الخصوص تؤكد المدرسة الألمانية على أهمية المحدد الجيوستراتيجي في تشكيل السياسة الخارجية للوحدة الدولية، إنطلاقا من فكرة مضمونها :"أن الموقع الجغرافي للدولة وحجمها وحدودها السياسية ومواردها الجغرافية لها دلالات لا يمكن إغفالها في السياسة الخارجية للدول، فمساحة الوحدة الدولية مثلا وإتساعها وإطلالها على المحيطات والبحار والتحكم في الملاحة الدولية من سيادتها على المضايق، يرتب وجود مجموع من المتغيرات الإيجابية التي تحقق فاعلية صنع قرار السياسة الخارجية".[2] وعلى العكس من ذلك يمكن للعوامل الجغرافية أن تؤثر سلبا على الدولة، وتشكل حاجزا أو مانعا من الحركة البحرية وتصبح قيدا على تصرفاتها بل أكثر من ذلك فقد كانت ولا زالت الموارد الطبيعية بإختلاف أنواعها سببا لإستعمار تلك الدول من طرف القوى الكبرى، التي ترى في ذلك أنه أسلوب وتصرف عادي من أجل إستغلال تلك الموارد الأولية وإستثمار خيراتها ما دامت تلك الشعوب غير قادرة على إستغلالها بنفسها، ثم أن هذه المواد حسب المفهوم الإستعماري ليست ملك الشعوب التي تعيش على ذلك الإقليم فقط، بل هي ملك للإنسانية كلها فالإقبال على إستثمار الكنوز التي بين أيدي الشعوب الضعيفة من طرف المستعمر والعمل على تعميم منافعها على الجميع، ليست عملية سطو بموجب حكم القوي على الضعيف، وإنما بمقتضى حق القوي في مساعدة الضعيف.

في عهد الدولة القومية، حيث لعبت دورا أساسيا في تحديد مركز وطبيعة الدولة في النظم الإقليمية والدولية وتؤثر في طبيعة الأهداف التي ترسمها الدول في سياستها الخارجية.[3] مع التقدم العلمي في مجال المواصلات والإتصال وكذا في الجانب العسكري وإكتشاف الأسلحة ذات الدمار الشامل وتأكل الحدود التقليدية للدولة مع إنتشار مفهوم العولمة، وفي ظل الشروط التي يتطلبها النظام الدولي الجديد بينما رفض خيار العزلة، بدأت العوامل الجغرافية تبدو ضعيفة خاصة وأن ليس هناك دولة تستطيع أن تبقى خارج سياق الزمن والتاريخ.[4] بالرغم من ذلك لا يزال المحدد الجيوستراتيجي من

---

[1]- فكري عبد الفتاح، **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953-1958**، العراق: دار الرشيد للنشر، 1998، ص17.

[2]- محمد عبد المجيد عامر، **أسس الجغرافيا السياسية والأوضاع العالمية الجديدة**، الإسكندرية: دار الدعوة للطبع والنشر، 1994، ص 16-19.

[3]- محمد مصر مهنا، **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006، ص 523.

[4]- جلال أمين، **العولمة والدولة في العرب والعولمة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 998، ص،ص،161، 162.

المحددات المؤثرة في السلوك الخارجي للدولة "إذ أن إمتلاك الدولة لموقع جغرافي معين يمكنها من بسط نفوذها الخارجي على أقاليم أخرى". يضيف لها إمكانيات إقتصادية وسياسية كبرى مما ئؤثر إيجابا في مكانتها ووزنها الإقليمي.

فموقع فرنسا يتميز بأهمية جيوبوليتيكية—إستراتجية، عمل على تعزيز مكانتها وقوتها الدولية وعلاقاتها الخارجية، حيث تقع في قلب أوروبا، بين خطي عرض 42° شمالا و51°جنوبا، يحدها من الشمال بحر الشمال la manche ومن الغرب المحيط الأطلسي ومن الجنوب البحر الأبيض، والجنوب الغربي أسيا، ومن الشرق كل من بلجيكا، لوكسمبورغ، إيطاليا، ومنه تكون فرنسا تتمتع بثلاث وجهات بحرية، تؤمن سلامتها وتجعل منها قوة دولية لا يستهان بها سواء الإقتصادية أو العسكرية.[1]

لعب الموقع الجغرافي الفرنسي دورا في تأجيج الدور العالمي الفرنسي والنظرة الفرنسية للعالم؛ فقد سير علاقاتها على منحى معين، فوجودها على الجانب الشمالي الغربي من الساحل الأوروبي أثر على إستراتجيتها وأبعاد سياستها الخارجية لعدة قرون، إضافة إلى موقعها من الناحية الجنوبية من نهاية الإقليم الأوروبي هو ما جعلها من تلك الجهة أمنة من الهجومات البرية ومن الجهة الشرقية محمية بجبال الألب والجورا على طول 300كلم من جهة الشمال الشرقي للحدود الألمانية.[2] وتستحوذ فرنسا على 536.000 كلم^2. فقد كانت مساحة فرنسا من بين مرتكزات قواتها، فالتمتع بمساحة واسعة يسمح بزيادة الموارد الطبيعية.[3] وبالتالي فالموقع الجغرافي كان له تأثير كبير في سلوكها الخارجي، فكان سببا في توجهاته الخارجية خصوصا من الناحية الجنوبية التي تعتبر غير آمنة.

هذا الوضع جعل من فرنسا أمة هدفها الرئيسي هو الحفاظ على مكانتها الأوروبية والحفاظ على مكانتها العالمية، وذلك بتوجيهها صوب العالم الثالث عن طريق الجزائر للحفاظ على مكانتها في منطقة شمال إفريقيا والوطن العربي، حيث يمثل موقعها الجغرافي عمقا إستراتجيا ودفاعيا لفرنسا، وأن أي تحكم في الجزائر يعد تحكم في فرنسا وحصارا لمصالحها ونفوذها في إفريقيا، لا سيما أن الجزائر ترتبط بدول جنوب الصحراء، والتي لها علاقات خاصة مع فرنسا، بالإضافة إلى كونها تطل على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وقريبة من الحدود الجنوبية لفرنسا.

من ناحية أخرى يعد الموقع الجغرافي للجزائر من المواقع التي تكتسي أهمية إستراتجية وجيوسياسية كبرى في العالم، إذ تمثل همزة وصل بين أفريقيا وأوروبا، مما جعلها معبرا للتواصل الحضاري والديني، ومركزا محتملا للتبادلات التجارية

---

[1] -le petit robert, dictionnaire de culture generala2, paris : éditions le dictioneries le robert , 1993, p 661.

[2] -سعد الدين إبراهيم وآخرون، **العلاقات العربية الفرنسية بين الحاضر والمستقبل**، عمان: منتدى الفكر العربي: 1990، ص55.

[3] -لويس دللو، **فرنسا ومكانتها في عالم اليوم**، (ترجمة: مارون خوري، وبهيج سفيان)، لبنان: منشورات عويدات، ب، ت، ن، ص21.

الدولية، وأهم من ذلك يعتبر المتوسط مسلكا إستراتجيا للقوات العسكرية للدول الكبرى وهو من بين العوامل التي ساهمت في التقارب وزيادة التعاون الجزائري الأمريكي على مختلف الأصعدة.[1] كما يشير **دومينك موازي**، أنه من الأفضل لفرنسا أن تتجه أكثر نحو دول المتوسط والشرق الأوسط، ويبدو ذلك واضحا من خلال توجهات سياستها الخارجية منذ قيام الجمهورية الخامسة.

وقد لعب المحدد الجيوسترتيجي دورا مميزا في سياسة فرنسا الخارجية منذ القديم وهذا ما أكده الجنرال ديغول عندما قال:" أن الجغرافيا تصنع التاريخ"، فوجود فرنسا بين الشمال والجنوب وبين الشرق والغرب جعلها دائما تسعى للحفاظ على مكانتها الإستراتجية خاصة في شمال إفريقيا وبالتحديد في الجزائر والتي تسعى من خلالها تحقيق مصالحها الحيوية في إفريقيا والوطن العربي، وإذا كانت قد فشلت في ذلك خلال سنوات الإستعمار، إلا أنها لا زالت تحاول عبر آليات التعاون والهيمنة والتبعية، إيمانا منها بأهمية البعد الإستراتيجي للمنطقة وأهمية ذلك في الساحة الدولية، علما أن فرنسا لا زالت تحن إلى ماضيها وتحاول إسترجاع مكانتها وهيبتها الدولية.

إن الأسباب التي كانت وما تزال تدفع السياسة الفرنسية إلى إقامة علاقات مستمرة ومثالية مع الجزائر، وربطها بتوجهات ذات أبعاد دولية وليس مبعثها فقط بقاء علاقات إقتصادية تفضيلية، تتمكن بواسطتها من العبور إلى إقتصاديات أسواق وثروات دول الجنوب وإنما تعود في جزء كبير منها إلى طبيعة نظرتها الإستراتجية لموقع الجزائر الجيوبوليتيكي والإستراتيجي البالغ الأهمية.[2]

إن هذا الموقع الذي فرضته الطبيعة الجغرافية ومتغيرات التاريخ في وسط المغرب، وعلى حدود الشمال ما وراء الصحراء جعلها- أي الجزائر- تصنف في الإستراتجية الدولية عموما والفرنسية خصوصا، من ضمن أهم الدول المحورية في العالم، وذلك جراء قدرتها على التأثير— سلبا وإيجابا- في الإستقرار الإقليمي والدولي بواسطة ما تمثله من إمكانيات مادية ومعنوية.[3]

ثانيا: المحدد الديمغرافي

يعتبر المحدد الديمغرافي من أهم المحددات المادية في تقييم قدرات الدولة كونه يؤثر على مركزها السياسي والإجتماعي وقدراتها الإقتصادية والعسكرية كما يعتبر من العوامل الرئيسية المؤثرة في قرارات السياسة الخارجية من خلال

---

[1]- عبد الرزاق عباس حسن، **الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتكية**، بغداد: مطبعة أسعد،1976 ، ص 73.

[2]- صالح سعود، **المرجع السابق الذكر**، ص98.

[3]- **نفس المرجع** ، ص99.

دعمها أو تحجيم دورها، فالتأثير الإيجابي للسكان يتمثل في وجود نوع من التناسب الكمي والنوعي للسكان مع القدرات الإقتصادية والذاتية للدولة، كما أن عدم التناسب يؤثر سلبا على صنع السياسة الخارجية".[1]

في القرن التاسع عشر كان عدد السكان من بين العوامل المؤثرة في وزن وقوة الدولة فلأكثر من أربعة قرون كانت فرنسا من أكثر الدول الأوروبية كثافة سكانيا فهي ثاني أقوى دولة ديمغرافيا من بين القوى الست الكبرى(استراليا، ألمانيا، ايطاليا، فرنسا، بريطانيا، روسيا) وذلك في فترة 1850-1938.[2] تأثرت السياسة الخارجية الفرنسية بالديموغرافيا ففي القرن العشرين قامت فرنسا بسياسة التعبئة عن طريق فتح الأبواب نحو الهجرة. حيث ضمنت الفترة (1881-1900) أكثر من 38500 مهاجر، التي كانت تمثل بنسبة 2.6 بالمائة من عدد السكان إضافة إلى 0.59 بالمائة من المواطنين المجنسين.[3] يرجع أهداف السياسة الفرنسية أساسا لأبعاد دولية، وذلك لأجل جعل أكبر عدد من السكان قابلين للخدمة الوطنية ومحاربة عدوها الأصلي ألمانيا. في فرنسا شكل عدد الأجانب بها سنة 1901 حوايي2.7 % من مجموع السكان، وإرتفع هذا العدد إلى 4.7 % في سنة 1962، ثم إلى 6.1 % سنة 1990، إحتل الجزائريون المرتبة الثانية.[4]

ثالثا: المحدد الاقتصادي

إن من بين أهم أسباب الإستعمار الأوروبي البحث عن أسواق جديدة لتصريف المنتجات الصناعية والحصول على مواد الخام وإستثمار الأموال الفائضة، وذلك بفضل الثورة الصناعية التي عرفتها أوروبا خلال القرن التاسع عشر التي ساهمت بدورها في ظهور مجموعة من الرأسماليين الصناعيين الذين أغرقوا الأسواق الأوروبية بمنتجاتها الهائلة، فلم تستطيع الأسواق المحلية أن تستهلكها، فكان لزاما على هؤلاء أن يبحثوا عن أسواق جديدة ليضمنوا تصريفها، وإزداد التنافس بإزدياد الإنتاج فترتب على ذلك كساد في التجارة، مما أدى بالشركات الصغرى إلى الإندماج في المؤسسات الكبرى، وقد تجلت تلك الظاهرة بعد الأزمة الإقتصادية التي ظهرت عام 1875،[5] وظهرت طبقة جديدة من الرأسماليين الكبار رأوا أن يستثمروا أموالهم في البلاد المتأخرة التي تحتاج إلى مد السكك الحديدية فيها وإنشاء المصارف. بالنسبة للعلاقات الجزائرية- الفرنسية، فإنه وبالرغم من الخلافات التي كانت تظهر من فترة إلى أخرى بين الطرفان، والتي يمكن إرجاعها

---

[1]- هاني الياس، خضر الحديثي، **عملية صنع القرار الخارجي**، ط2، بغداد: دار الرشيد، 2001، ص111.

[2]- wikipidia.org/wiki/ France.. http//fr :la France

[3]- population de la France .http// fr.p//ined .fr/fr/pop-chiffres/France.

[4] - les immigres dans l ensemble de la population totale, la connaissance de immigration et de l'intégration, rapport du haut conseil a l intégration, la documentation française, paris 1992.

[5]- عبد الحميد البطريق، **التيارات السياسية المعاصرة(1815-1960)**، بيروت: دار النهضة العربية، 1974، ص 68.

أغلبها إلى الإرث الاستعماري، أو ما يسمى بمنطق "الأبوة" الذي كانت ولا زالت فرنسا تنظر من خلاله إلى الجزائر، إلا أن علاقاتها كانت رهينة المصالح الإستراتجية، لاسيما الإقتصادية في المنطقة.

وقد بدى واضحا خلال فترة حكم **جاك شيراك** الذي وظف لغة إقتصادية أكثر منها سياسية عند حديثة عن العلاقات بين البلدين، وكان دائما يشير إلى ضرورة تجاوز خلافات الماضي والمضي قدما نحو علاقة جديدة وشراكة إستثنائية خاصة عند حديثه عن مصالح البلدين التي فرضتها متغيرات داخلية وإقليمية ودولية جديدة، وهو ما يفسر وزن الأوضاع الاقتصادية في فرنسا وأهميتها في النمو السياسي وفي طبيعة ميزان القوى في المنطقة، حتى أن البعض يقارن تدهور قوة فرنسا في القرن العشرين بطبيعة إقتصادها،[1] ويرجعون ذلك إلى إنخفاض إنتاجها في الطاقة وإفتقارها للبترول. وذلك لأسباب تاريخية، لا تزال باريس تؤمن بأن الجزائر هي مصدرها الأساسي للبترول والغاز الطبيعي "إذ تعتبر ثاني مزود رئيسي لأوروبا بالغاز الطبيعي بعد روسيا بـ 300 مليار متر مكعب من إحتياطي الغاز.[2] وقد عمل صناع القرار في الإليزيه منذ الإحتلال الفرنسي للجزائر على تأمين إمتدادات الغاز والبترول منها.

ومن الجهة الأخرى تمسكت الجزائر بموقفها وإنتقادها لفرنسا وبخصوص سياساتها الإقتصادية بها والتي تركز من خلالها طيلة العقود الماضية على التبادل دون الإستثمار،[3] تنكر فرنسا هذه الحقيقة، إذ أعلنت نيتها على الإستثمار بدل التجارة في أكثر من مناسبة والدخول في مرحلة جديدة في العلاقات الإقتصادية بين البلدين بدأ هذا مع الإعلان الفرنسي وظهور بعض المؤشرات الإيجابية والتي تشير إلى بداية التوجه إلى أسلوب أكثر توازنا يضمن المنفعة للطرفين. غير أن هذا الموقف بقي فقط على مستوى الخطابات السياسية، فطيلة عقود الإستقلال أكتفت فرنسا بتصدير منتجاتها إلى الجزائر وإستفادة من مواردها، أما مشاريع الإستثمار فلم تكن واردة في فترة الإقتصاد الموجه إلا على شكل وعود ومشاريع لم تتوج على أرض الواقع. وعلى الرغم من إنفتاح الجزائر الإقتصادي في تسعينيات القرن العشرين، إلا أن ذلك لم يكن كافيا لتشجيع الشركات الفرنسية للإستثمار فيها، وتم تبرير الأمر خلال تلك الفترة بالأزمة الأمنية التي كانت الجزائر تمر بها، بالإضافة إلى تبريرات أخرى تتعلق بالعقار والنظام المصرفي.

وكرد فعل على الموقف الفرنسي، سعت الجزائر إلى تنويع شركائها الإقتصاديين على غرار إيطاليا والصين، والولايات المتحدة الأمريكية، ودول عربية، ونجحت في جلب عدد من المستثمرين الأجانب في مختلف القطاعات،

---

[1]- محمد عبد الغني سعودي، **المرجع السابق الذكر**، ص323.

[2] -Francis chiles, le gaz algérien :une ressource stratégique, l Europe et l Afrique ; le maillon manquant, politique Afrique ; paris 1993 ;p62.

[3]- عبد المالك حطاب، **المرجع السابق الذكر**، ص109.

وحسنت إقتصادها وتحكمت بشكل أفضل في مواداها، وحققت إستقرارا ماليا، الأمر الذي أدى إلى إعادة تغيير الموقف الفرنسي في علاقاتها مع الجزائر والعلاقات الإقتصادية تحديدا.

لقد حرصت الجزائر على إبقاء العلاقة الإقتصادية مع فرنسا بعيدة عن الإعتبارات السياسية، إذ أن موقف فرنسا الأقل تطرفا من مواقف الدول الكبرى الأخرى تجاه قضايا عربية بارزة كالقضية الفلسطينية وإحتلال العراق وقد ساهم كثيرا في عودة فرنسا لتعزيز مصالحها الإقتصادية في المنطقة العربية لا سيما شمال إفريقيا لقربه الجغرافي من فرنسا وأهميته الإستراتجية. وعملت على رفع المشاريع الفرنسية في المنطقة وحصصها في الأسواق التجارية مما أدى إلى إرتفاع مؤشر التبادل التجاري، بينهما بل أكثر من ذلك فقد حافظت فرنسا على صدارة الدول العشر الممونة للجزائر منذ 1995، وذلك بالرغم من سياسة الإنفتاح الاقتصادي التي انتهجتها الجزائر.

للمتغير الإقتصادي أهمية كبيرة في توجيه سلوك صانع القرار في السياسة الخارجية الفرنسية، وتحديد إدراكه وتطلعاته في بناء الإستراتجية الاقتصادية، على المستويين الداخلي والخارجي فالمتغير الإقتصادي يؤدي دورا أساسيا في تحديد قوة الدولة بما يسمح لها بإستخدامه لإغراض سياسية وعسكرية. وعليه فإن فرنسا التي لا تملك في عالم اليوم إمكانيات إقتصادية محلية وخصوصا في مجال المواد الأولية والأسواق تمكنها من تنفيذ إستراتجيتها تجاه العالم الخارجي. قد سعت ضمن مخططاتها الخارجية من أجل الحصول على هذه المواد، وتوفير الأسواق لمنتجاتها بالإرتكاز على علاقاتها التاريخية تجاه مستعمراتها وعلى ما تسميه بالمعاملة المتميزة تجاهها.

لقد كانت الجزائر وما تزال تعد في نظر فرنسا الأنموذج الأفضل لمثل هذه السياسة التي ظلت تنادي بتطبيقها، على الأقل على مستوى الخطاب السياسي طيلة السنوات الماضية، وبالذات على دول المغرب العربي الذي تعد سوق طبيعيا لتصدير سلعها، وموردا أساسيا لما تحتاجه من مواد أولية . نظرا لما توفره الجزائر في هذا الميدان، ونتيجة لتأثيرها في محيطها المغاربي فإنها أي فرنسا عملت من أجل الحفاظ على إستمرار إستراتجيتها الإقتصادية حيال الجزائر، والعمل على عدم تأثرها بالمشاكل السياسية والإجتماعية التي تعكر صفو العلاقات فيما بينها بين الفينة والأخرى.[1] وموازة لذاك عملت على تطوير إستراتجيتها في اتجاه أن تصبح الجزائر ليست فقط منطقة نفوذ تابعة لها، لا سيما بعدما لمست توجهاتها الأخيرة إلى السوق العالمية، لتوسيع وتنويع علاقاتها الإقتصادية معه، وإنما لكي تكون أيضا أداة لتنفيذ لإستراتجيتها في دول المغرب العربي، ولكي تتحول تدريجا إلى منطقة عبور إلى محيطها العربي والإفريقي، وبالذات منطقة ما وراء الصحراء.

---

[1]– صالح سعود، **المرجع السابق الذكر** ص. 105

رابعا:المحدد الأمني

يعتبر المحدد الأمني من أهم المحددات التي تلعب دورا رئيسيا في رسم ملامح السياسة الدولية، ويتفق عدد من المفكرين أنه العامل الأساسي الذي تعتمد عليه أي وحدة سياسية لفرض توجهاتها الإيديولوجية، كما أن هذا العامل هو الذي يحدد طبيعة السلوك الخارجي للدولة وتوجهاتها، فالدول التي تمتلك قوة عسكرية متطورة من أسلحة الدمار الشامل وقواعد عسكرية عبر العالم وتضم أعدادا ضخمة من الجيوش غالبا ما تدفعها هذه القوة العسكرية إلى التدخل والتوسع.

تشكل الجزائر منطقة إستراتجية للأمن الأوروبي عموما والأمن الفرنسي خصوصا، خاصة وأنها تعتبر إمتدادا جغرافيا لفرنسا وأوروبا، بالإضافة إلى كون السوق الجزائرية واعدة في مجال التكنولوجية العسكرية من أسلحة ومعدات بالنظر إلى التطورات الإقليمية التي شهدها المنطقة، سواء مع المغرب في إطار قضية الصحراء الغربية أو ما يشهده الساحل من مشاكل أمنية بالإضافة إلى قضايا أخرى والمتمثلة في الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، وهو ما أدى بالبلدين لإعطاء إهتمام كبير للجانب الأمني من أجل مواجهة كافة التهديدات الأمنية والتي يمكن أن تتنقل خارج أقاليمها. الحديث عن المحدد العسكري يقودنا حتما إلى التطرق إلى السياسة الأمنية الفرنسية تجاه شمال إفريقيا عامة والجزائر خاصة، والتي تبرز من خلال حلقة أساسية لإنجاحها ويعتبر المحدد الأمني من أهم الأبعاد الأساسية التي شجعت دعوة فرنسا إلى مشروع الشراكة الأورومتوسطية 1995، ثم إلى الاتحاد من أجل المتوسط.

فالجزائر على غرار دول عربية أخرى رفضت المشروع الأوروبي–الأمني الذي تقدمت به فرنسا ومالطا لتوقيع ميثاق أمني أوروبي– متوسطي، إذ لم يتضمن المشروع قواعد واضحة لمستوى التسلح، ونشر كل المعلومات المتعلقة بالتصدير وإستراد الأسلحة.

تكمن أهمية الجزائر الإستراتجية، في مكانتها الجيوبولتيكية والسياسية والاقتصادية ضمن أبعاد مداراتها الإقليمية ومجالها العالمي، وذلك باعتبارها ذات حدود(برية–بحرية) جعلتها منفتحة على العالم، فهي تعد على المستوى البري، قلب "دول المغرب العربي" وحلقة وصل بين أطرافه وهي في نفس تمثل شبه زاوية متوغلة وبعمق في المنطقة الإفريقية، مما يساعدها أن تكون حلقة ربط وإتصال بين الشمال ودول الجور الجغرافي التي تنتشر في شمالها الديانة الإسلامية، والجنوب الإفريقي لاسيما غرب القارة الإفريقية.[1]

إن إدراك فرنسا، بأن أمنها قد يكون مهددا من ناحية شمال إفريقيا وبالتحديد من الجزائر، يكمن في ما تمثله الصحراء الجزائرية من عمق استراتيجي، جراء مساحتها الشاسعة التي تبلغ 2 مليون هكتار وموقعها ضمن الفضاء(المدار)

[1]– صالح سعود، **المرجع السابق الذكر**، ص69.

الإفريقي من أجل التحكم في العبور الجوي والبري لها، إضافة إلى ما تحتويه من ثروة اقتصادية مهمة، كما أن تعرض هذه المنطقة إلى أي خطر يعد تهديدا مباشرا للأمن القومي الفرنسي.

المبحث الثاني: المحددات الإقليمية

المطلب الأول: الطموح الفرنسي لقيادة أوروبا

بعد الحرب العالمية الثانية توصل ديغول إلى أن فرنسا قد أصبحت أمنة ولفترة زمنية طويلة وأنها تخلصت من حالة التوتر والشعور بالخطر الذي فرض عليها طيلة القرون الماضية، فألمانيا غريمتها الأساسية ومصدر الخطر الرئيسي على كل أوروبا قد أصبحت محطمة ومهزومة. إن هذا الأمان في نظره يملي على فرنسا أن تستأنف مسؤوليتها العالمية؛ كما يعتقد أن لا وجود لفرنسا دون أن تتولى قيادة أوروبا. فديغول رجل من نوع قيادي لا يحتمل أن تكون بلاده تابعة للأنجلوسكسونية لأسباب ثقافية ونفسية وتاريخية، حيث كان يقول أنه:" إذا كان ثمة صوت يمكن أن يكون مسموع أو مسعى قد يكون ناجحا لإقامة نظام دولي فهو صوت فرنسا ومسعاها".[1] في نظره أيضا أنه لم يعد في أوروبا الغربية، دولة تملك القدرة أو الإرادة لتلعب دور من أجل السلام غير فرنسا، كما يرى أنها لا يمكن أن تلعب دورا مسئولا ما لم تحط نفسها بالسياج الأوروبي، وما لم تحشد الدول الأوروبية حول رسالتها وما لم توظف جهود الأوروبيين معها نحو السلام. فقد أعلن ديغول:" إن سياستي تقوم على إنشاء تحالف للدول الأوروبية". وقد ساعده في ذلك ظروف ألمانيا، فهذه الأخيرة خرجت من الحرب أمة مهزومة وممزقة، وما زالت تجري فوق أراضيها نزاعات الدول الكبرى، والتي تحتل جزءا من أراضيها، وبإعتبارها أمة من دون جيش يجعلها أكثر الأمم تخوفا من الحروب، ورغم أنها قد إرتكبت كل المساوئ ضد فرنسا وضد غيرها من الشعوب. فقد أدرك الجنرال ديغول أنه لا يمكن تصور سلم حقيقي دائم على أسس قد لا يخضع له هذا الشعب الكبير، كيف يمكن إنشاء وحدة القارة دون أن تشترك فيها ألمانيا، فألمانيا هي قلب القارة الأوروبية.

وعلى الرغم من العداء التاريخي بين الأمتين والذكريات غير البعيدة عن أحزان الحرب العالمية الثانية، والكفاح الشخصي للجنرال ديغول ضد ألمانيا النازية، فإن مصلحة فرنسا كانت تحتم عليه كما يقول:"محاولة قلب مجرى التاريخ"،[2] ليعطي فرنسا ثقلها اللازم ويعد على أسس سليمة لبناء التوازن الأوروبي. فإعادة ألمانيا إلى الحظيرة الأوروبية والمساهمة في أمنها ليست بلائمة، فقد تعلم ديغول أن ألمانيا أمة تبعث من الرماد، وتستمد من ضعفها قوة، وقد تتحول إذا لم تدقق الضمانات، إلى مارد جبار، يمارس صنيعته المعهودة، الفتح والغزو.[3] فقد خاضت فرنسا وألمانيا ثلاث حروب كل منها ضد الأخرى خلال العقود الثمانية السابقة للحرب العالمية الثانية(1939-1945).

---

[1]-إبراهيم أبو خزام، **الحروب وتوازن القوى**، بيروت: دار الكتاب الجديد، 2009، ص، ص 181، 182 ،183.

[2]- **نفس المرجع** ، ص 185.

[3]-إسماعيل معراف، **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية**، الجزائر: منشوارت ENEP ،2009، ص 198.

كانت فرنسا ترى في قيام دولة ألمانية مستقلة تماما، بما لها من إمكانيات صناعية هائلة، أمرا ينذر بالخطر، وكانت محاولة إخضاع ألمانيا على النحو الذي يسعى إليه الفرنسيون بعد الحرب العالمية (1914-1948) قد فشلت فشلا كارثيا،[1] فبدت فكرة إدماج ألمانيا داخل إطار مؤسسات قوية تضم بالمثل فرنسا والبلدان الأوروبية الأخرى.

إن رغبة ألمانيا في الإنضمام إلى الجماعة الأوروبية يتمثل في إعادة تأهيلها السياسي في المجتمع الأوروبي، كما أنه يعيد لها سيادتها التي فقدتها نتيجة وقوعها تحت الاحتلال، ضف إلى ذلك النهوض بنشاطها الإقتصادي لاسيما أنها حققت تقدما صناعيا ملحوظا لدرجة أنها وصفت بالمعجزة الإقتصادية وحاجتها إلى الأسواق الأوروبية لتصدير منتجاتها.[2]

المطلب الثاني:الدور الفرنسي في بناء الوحدة الأوروبية

تعود جذور الوحدة الأوروبية في إرهاصاتها الأولى إلى حقبةٍ تتالت فيها الحروب، وخاصة الحربين العالميتين الأولى والثانية، ويعود الفضل في وضع الحجر الأساس في بيت أوروبا إلى المتبصّرين من رجال الدولة، الذين أدركوا الأهمية الإستراتيجية لجمع دولتي فرنسا وألمانيا، وتدخل في هذا الإطار أيضا المحاولات السلمية أو العسكرية لتوحيد أوروبا، والتي زادت كثافته بعد التجربة المريرة التي خاضتها أوروبا في الحرب العالمية، فالوحدة الأوربية هي أولا قبل كل شيء، مشروع فكري تبلور في أذهان مفكرين وحكماء وفلاسفة ورجال قانون، قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي تهتم لبناءه مؤسسات تحظى بدعم رؤساء الدول وقطاع كبير من النخب السياسية والإقتصادية والإجتماعية في مختلف الدول الأوروبية.[3]

تاريخيا تكررت المحاولات التي تسعى لتحقيق هذا الحلم أو هذا المشروع الفكري من خلال إستخدام القوة العسكرية، وذلك قبل ظهور الدولة القومية الحديثة في تاريخ القارة الأوروبية ومنذ إنهيار الإمبراطورية الرومانية التي كانت تسيطر على مساحات واسعة حول المتوسط. فإمبراطورية شارلمان والإمبراطورية الرومانية وحدتا مساحات شاسعة تحت إدارة فضفاضة لمئات السنيين. ولاحقا فرضت وحدة شكلية تحت حكم نابليون في القرن التاسع عشر، وفي الأربعينيات من القرن العشرين وحدت دول تحت سيطرة ألمانيا ولم تدم إلا مدة قصيرة. وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية برزت محاولات دبلوماسية لتحقيق الوحدة الأوروبية.

---

[1]-جون بيندرا، سايمون اشورد،**الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا**،(ترجمة: خالد غريب علي)، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015، ص 11.

[2]-محمد دحام كردي، **مستقبل الاتحاد الأوروبي: دراسة في التأثير السياسي الدولي**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013، ص 7.

[3]-أنور محمد فرح،" السياسة الخارجية المشتركة تجاه الشرق الأوسط : إعلان برشلونة نموذجا"، **دراسات دولية**، العدد 39 ص 69.

كانت أولى المحاولات الناجحة لتوحيد أوروبا فرنسية من خلال وزير خارجيتها **روبير شومان** حيث إقترح عام 1950 خطة لتحقيق السلام في أوروبا، وتفادي تكرار تجربة الحرب من خلال التعاون والتكامل لربط المصالح بين الدول الأوروبية بصفة عامة وبين فرنسا وألمانيا بصفة خاصة، وتحقيقا لخطته تم إختيار مجالي الفحم والصلب وبالفعل تم تكوين المجموعة الأوروبية للفحم والصلب في أفريل 1950،[1] ويمكن عدها الخطوة الحقيقية لإنشاء الإتحاد الأوروبي. إنطلق شومان في مشروعه الأوروبي، مقتنعا بأن الوحدة الناجحة تصنعها الشعوب، لا الدول والأنظمة السياسية، وترتكز قاعدتها على المصلحة المشتركة الثابتة التي يلمس نتائج خيراتها المواطن، ولا تستند إلى الخطب الرنانة والشعارات السياسية الفارغة.

وكما تم التعرض له سابقا، **فروبير شومان** لم يكن أول أوروبي يتحدث عن ضرورة وأهمية إتحاد القارة الأوروبية. فقد سبقه للتطرق إلى هذه الوحدة، العديد من المفكرين من مختلف الدول الأوروبية. إلاّ أن الوزير الفرنسي كان السباق في رسمه لإستراتيجية العمل الوحدوي، على أسس عملية، تحترم إرادة الشعوب وحرية إختيارها لمستقبلها ومصيرها. وفي العودة إلى الأرشيف السياسي للعواصم الأوروبية، وتحديداً إلى أرشيف وزارتي خارجية فرنسا وألمانيا، تبدو ملامح التعاون الأوروبي بادية في خطوات تقارب فرنسي ـ ألماني يتيمة في أواخر عشرينيات القرن الماضي، صاغها كل من وزير خارجية فرنسا **أريستيد بريان** ونظيره الألماني **غوستاف شتريزيمان**. خطوات هدفت إلى تحقيق بعض المكاسب النقابية، عبر برنامج مشترك للصلب والحديد.

كان **روبير شومان** يدرك صعوبة العثور على قاسم مشترك بين قطبي الصراع التاريخي في أوروبا، فرنسا وألمانيا؛ ويدرك أيضاً صعوبة العثور على مصلحة مشتركة تجمع بين دولة منتصرة ودولة مهزومة في الحرب العالمية الثانية. ومع ذلك، لم يستسلم لليأس، بل حافظ على جمالية الحلم وسمو القيم التي إكتسبها من المؤسس الأول للحلم الأوروبي.إنه السياسي اللامع **جان مونيه** صاحب القول التاريخي الشهير:" نعمل لوحدة الشعوب في أوروبا لا لوحدة الدول والأنظمة الأوروبية".[2]

لما قام المستشار الألماني**"كونراد اديناور"** بزيارة إلى فرنسا في سنة 1950، لتجديد الثقة في ألمانيا، والإسهام في ضمان أمنها، وبتاريخ 7 مارس 1950 إقترح المستشار الألماني إنشاء إتحاد أوروبي يبدأ بإتحاد بين فرنسا وألمانيا شريطة عودة السار إلى ألمانيا، وفي تصريحات صحيفة لاحقة له إقترح إقامة إتحاد إقتصادي بين ألمانيا وفرنسا، وسعت الحكومة

---

[1]- عبد الرؤوف هاشم بسيوني، المفوضية الأوروبية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2007،ص 18.

[2]- أوروبا 50 عاما من الاتحاد، جريدة الأخبار ، العدد 187 ،2007، http://www.al-akhbar.com.

الألمانية لإغتنام كل فرصة لبحث مسألة السار، في حين تجاهلت الحكومة الفرنسية المساعي الألمانية وحاولت تجنب تسميم علاقتها مع ألمانيا.[1] هذا التجاهل ناجم عن الرغبة الفرنسية في الأخذ بزمام المبادرة وهذا ما يظهر في رسالة وزير خارجيتها **روبير شومان** التي تلقاها أديناور في 9 ماي 1950 يقترح فيها إنشاء إتحاد الفحم والحديد بين فرنسا وألمانيا، على أن يكون مفتوحا للدول الأوروبية الأخرى، بإعتباره خطوة أولى لإعادة بناء أوروبا إقتصاديا. وفي 23 ماي 1950 أجرى اديناور مباحثات مع **جان مونيه** المفوض السامي الفرنسي في ألمانيا حول مشروع شومان.[2] على الرغم من أن السلام الدائم كان دافعا أساسيا أصيلا وراء تأسيس الجماعة الجديدة، فإنها ما كانت تنجح دون أداء معتبر في الميدان الإقتصادي الذي إستقت صلاحيتها منه، فقد أرجع **إرنست هانس** الدوافع الفرنسية إلى الجوانب الإقتصادية المرتبطة برغبتها في الإستفادة من المخزون الطاقوى الألماني من الفحم، وكذا في خلق سياسة لتكون هي قاطرتها.[3] كما كان لألمانيا الرغبة من خلال هذا المشروع المصالحة مع أوروبا والعودة لمساعدة فرنسا كعضو دائم في مجلس الأمن.

الإتحاد الأوروبي الذي نراه اليوم ثمرة عملية إنطلقت منذ أكثر من نصف قرن من الزمان بإنشاء "الجماعة الأوروبية للفحم والصلب"، كانت هاتان الصناعتان تمثلان شريان الحياة الصناعية للقوة العسكرية، إذ أكد وزير الخارجية الفرنسي **روبرت شومان،** في 9 ماي 1950، في إعلانه الذي دشن المشروع:" أن أي حرب بين فرنسا وألمانيا أصبحت غير واردة، بل مستحيلة واقعيا".[4] هذا المسعى الفرنسي الألماني توافرت له مجموعة من العوامل الدولية والإقليمية والمحلية التي ساعدت على إنطلاقها بقوة دفع كبيرة ثم على إستمرارها وتطورها بعد ذلك ويمكن تبيان أهم تلك العوامل على النحو التالي:

أ- **العامل الدولي**

وجدت التجربة الأوروبية في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، بيئة دولية مواتية لأول مرة في إنطلاق تجربة التكامل والوحدة فيها، فقبل الحرب العالمية الثانية كان التاريخ الأوروبي عبارة عن تاريخ حروب وصراعات لم تنقطع حتى بعد أن إحتلت أوروبا مركز الثقل الرئيسي في النظام العالمي، وقد تسببت أوروبا في حربين عالميتين متتاليتين لم يفصل بينهما سوى عشرين عاما،[5]إن البيئة الدولية التي ظلت رهينة الإيقاع الأوروبي تغيرت كلية بعد الحرب العالمية الثانية، قد

---

[1]- علي محافظة، **المرجع السابق الذكر**، ص31.

[2]- جون بيندرا، سايمون اشورد، **المرجع السابق الذكر** ، ص13.

[3]- سالم برقوق، **المرجع السابق الذكر** ص، ص، 139، 140.

[4]- جون بيندرا ، سايمون اشورد، **المرجع السابق الذكر**، ص 11

[5]-وليد عبد الحي، وآخرون، **أفاق التحولات الدولية المعاصرة**، الأردن: دار الشروق، 2002، ص 80.

إنتقل العالم من نظام أوروبي متعدد الأقطاب إلى نظام ثنائي القطبية وأصبح التنافس على قيادة العالم محصورة بين قوتين عظمتين هما الإتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية، وقد لعب كل منهما بطريقة مقصودة أو غير مقصودة، وبشكل مباشر أو غير مباشر، دورا مهما في دفع حركة التكامل والوحدة في أوروبا.

ب–العامل الإقليمي

إستفادت التجربة الأوروبية، من أعمال المدرسة الوظيفية في التكامل والإندماج التي كانت قد بدأت تشق طريقها بثبات بعد إندلاع الحرب العالمية الأولى، بسقوط أوهام في إمكانية قيام حكومة عالمية أو منظمات سياسية دولية فوق قومية، غير أنه تعين على الآباء المؤسسين الأوروبين أن يعثروا على حلول عملية مبتكرة تتناسب مع معطيات وتعقيدات الواقع الأوروبي.[1]

خاصة فيما يتعلق بعقيدة الأمن المستعصية في العلاقات الألمانية– الفرنسية، ولحسن حظ أوروبا قد هيأت لها الأقدار في تلك المرحلة شخصيات فذة من أمثال الفرنسي **جان مونيه**، فقد ساعدت عبقرية هذا الرجل وخبرته العميقة في الشؤون الأوروبية على بلورة مشروع ساعد على تهيئة الأجواء ليس فقط لحل هذه العقيدة المستعصية ولكن أيضا لإنطلاقة قوية لعملية تكاملية وإندماجية تطبق المنهج الوظيفي ولكن بأسلوب مبتكر.

كان الفرنسيون ينظرون إلى الاتحاد الأوربي بوصفه الثمرة التي أثمرتها مبادرتهم غير المسبوقة، وقد سعوا إلى لعب دور الزعيم بين الأمم الأوروبية، على الرغم من تراجع ثقتهم بدورهم القيادي منذ إنضمام 12 دولة لعضوية الإتحاد عامي 2005-2007 .[2] كما تمكنت الجماعة الإقتصادية الأوروبية بفضل الإصرار الفرنسي على إحاطة السوق المشتركة بتعريفة جمركية خارجية موحدة، من الدخول في مفاوضات تجارية على قدم المساواة مع الولايات المتحدة الأمريكية، مما أثبت قدرة الجماعة على أن تصبح طرفا فاعلا ورئيسيا في النظام الدولي عندما تكون لديها أداة مشتركة تنفذ بها سياسة خارجية .[3]

مارست الولايات المتحدة الأمريكية ضغوطا على دول أوروبا الغربية لإبرام إتفاقية جماعة الدفاع الأوروبية، كان وراء هذه الضغوطات رغبة أمريكية في إعادة ألمانيا إلى الساحة الدولية،[4] حيث أدلى **فوستر دلاس** في تصريح له 14 ديسمبر1953 أكد فيه أن:" الهدف الحقيقي لأمريكا ليس إعادة تسليح ألمانيا وإنما خلق حالة تتيح للأمم الغربية

---

[1]– وليد عبد الحي، **المرجع السابق الذكر** ، ص 82.

[2]– جون بيندرا، سايمون اشورد، **المرجع السابق الذكر**، ص 26.

[3]–**نفس المرجع** ، ص14.

[4]– مكسيم لوفايبر، **السايسة الخارجية الأمريكية**، (ترجمة: حسين حيدر)، بيروت: عويدات للنشر والطباعة،2006، ص 9 .

إيقاف هذا الصراع الإنتحاري الذي دخلته خلال العصور الأخيرة(...)إن ما يهمنا خلق حالة تجعل من المتعذر أن تنتحر فرنسا وألمانيا بحرب بينهما".[1] ردت الحكومة الفرنسية على الإصرار الأمريكي بإعادة تسليح ألمانيا في 25 ماي 1952، بإقتراح تأسيس"جماعة دفاع أوروبية" والمطالبة بتوسيع معاهدة بروكسل لتنضم إليها ألمانيا الغربية. وعلى الرغم من أن هذه المنظمة ولدت ضعيفة، إلا أنها شكلت غطاءا سياسيا وقانونيا للتحرك الفرنسي في المطالبة بقبول ألمانيا كعضو في حلف شمال الأطلسي. وهو ما تم فعلا سنة 1955.[2] لكن المعارضة تنامت في فرنسا فصوتت الجمعية الوطنية سنة 1954 برفضها فكانت النتيجة أن ظلت فكرة إنشاء إختصاص في حقل الدفاع منطقة محظورة حتى 1990.[3]

بعد ذلك عقد مؤتمر في باريس 1954، وأسفر هذا المؤتمر عن قيام" إتحاد أوروبا الغربية" وبذلك حل" إتحاد أوروبا" محل "جماعة الدفاع الأوروبية" وصادقت فرنسا على إتفاق باريس في نهاية 1954، وصادقت عليها ألمانيا الاتحادية في بداية 1955، ونصت على السماح لألمانيا بإعادة بناء جيشها الوطني بعد أن أصبحت عضوا كاملا في الحلف الأطلسي.[4]

بعد تولي ديغول رئاسة الجمهورية الخامسة سعى إلى إستخدام الجماعة للارتقاء بسياسة فرنسا وقيادتها، ومن أمثلة على ذلك: تهميش الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية لأجل الإبقاء على القطاع الذري الفرنسي قطاعا وطنيا، وثمة مثال أخر، وهو ممارسة حق النقض(الفيتو) الذي أنهى في 1964 المفاوضات الأولى لتوسيع الجماعة لتشمل بريطانيا والدانمرك وإيرلندا والنرويج.[5] إن مخاوف فرنسا من إنضمام بريطانيا للسوق هي أن تؤدي إلى أمركتها نظرا للعلاقة الوثيقة بين الدولتين، وفرنسا تريد للسوق أن تكون سوقا أوروبيا خالصة لتبقي زعامتها على أوروبا. صرح **فرانسوا ميتران** بأن " توحيد أوروبا هو الحكم العادل".[6] فضلا عن قيامها عام 1962 بتجديد الاتفاقية الثنائية في ميدان الذرة مع الولايات الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي.

إن التحولات الدولية التي أفرزتها فترة التسعينيات غيرت من البيئة الإستراتجية للعلاقات الأوروبية الأمريكية، فبدأت أوروبا تبلور إستراتجيات جديدة في محيطها الجغرافي المباشر وبالضبط في شرق أوروبا، كذلك نتيجة لسقوط الإتحاد

---

[1]- علي محافظة، **المرجع السابق الذكر**، ص 34.

[2]- حسن نافعة، **المرجع السابق الذكر**، ص 437.

[3]-جون بيندرا، سايمون اشورد، **المرجع السابق الذكر** ، ص21.

[4]- علي محافظة، **المرجع السابق الذكر**، ص35.

[5]- جون بيندرا، سايمون اشورد، **المرجع السابق الذكر** ، ص24.

[6]- فرغلي علي تيس، **تاريخ أوربا الحديث والمعاصر**، القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر، ص، ص، 312، 316.

السوفيتي ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى ووحيدة. بدأت تظهر طروحات فكرية حول ظهور الإتحاد الأوروبي كمنافس على أحد مراكز القوة في النظام الدولي.

ظلت الوحدة الألمانية من الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية لألمانيا الاتحادية طوال الخمسينيات وحتى نهاية الستينيات من القرن العشرين، واتخذت منحى جديدا من عهد **براندت وكول**، قد إستبعد الجنرال ديغول، رئيس الجمهورية الفرنسية سنة 1965 قيام هذه الوحدة في المستقبل بالعبارات التالية" إن الوحدة الألمانية يمكن تحقيقها فقط نتيجة لإعادة توحيد أوروبا".[1]

ومع تفكك الكتلة السوفيتية الذي فتح أفاق توسيع الجماعة شرقا، بات أيضا توحيد ألمانيا ممكنا لكن **هيلموت كول** كان بحاجة إلى مساندة **ميتران**، وذلك لأن فرنسا بإعتبارها قوة إحتلال كان لها الحق إستخدام حق الفيتو ضد توحيد ألمانيا وأيضا لضمان أن لا تقوض العلاقات الشرقية الجديدة الجماعة الأوروبية والشراكة الفرنسية–الألمانية. رأى ميتران أن العملة الموحدة هي السبيل إلى ربط ألمانيا بنظام الجماعة ربطا لا ينفصم.[2] كما أن العملة الأوروبية ظلت هدفا فرنسيا رئيسيا لأسباب إقتصادية وسياسية على حد سواء وكان **هلموت كول** مؤمنا بأنها ستكون خطوة بالغة الأهمية على الطريق إلى إقامة أوربا فيدرالية.

أما في ما يخص أقطار المغرب العربي التي ظلت خلال السنوات العشر التي تلت الحرب العالمية الثانية تحت الهيمنة الفرنسية، فقد وجدت فرنسا أنها غير قادرة على تمويل تنميتها إقتصاديا، وترغب في تعزيز موقعها في هذه الأقطار، بإنشاء تنظيم صناعي قوي فيها، ورأت فرنسا أن تساهم ألمانيا في تمويل المشاريع التنموية في الأقطار المغربية، وإنطلقت هذه الفكرة رسميا من مشروع شومان 9 ماي 1950.

كانت أقطار المغرب العربي مهمة في نظر فرنسا لتغطية العجز في مبادلاتها التجارية مع ألمانيا الغربية، ونجحت بإستيراد التجهيزات الصناعية الألمانية لأقطار المغرب العربي مقابل تصدير منتجاتها الزراعية إلى ألمانيا الغربية. وخشي بعض السياسيين والصناعيين الفرنسيين أن يؤدي فتح الأسواق المغربية أمام المنتجات الألمانية إلى منافسة المنتجات الفرنسية، لذا قامت بعثة من المهندسين والفنيين والفرنسيين بإعداد الخطط العلمية لإستغلال الثروات في الأقطار المغربية في 1950.[3]

---

[1]– علي محافظة، **المرجع السابق الذكر** ص244.

[2]– جون بيندرا، سايمون اشورد، **المرجع السابق الذكر** ، ص 32.

[3]– علي محافظة، **المرجع السابق الذكر**، ص، ص،31، 46، 47، .

وقد درس **اريك لابون** المبادرة الفرنسية بفتح أسواق المغرب العربي أمام ألمانيا الإتحادية، في إطار مشروع شومان، وقدم مذكرة في 8 مارس 1951. بين فيها أن الحكومة الألمانية مهتمة بتخفيض العجز في الميزان التجاري الألماني الفرنسي، وأنها على إستعداد لتزويد فرنسا بالمواد والمنتجات الصناعية، وإقترح أن تزود ألمانيا الغربية المشاريع الأساسية الصناعية في الأقطار الإفريقية الشمالية بالمواد الصناعية، ورأى أن لهذا الإقتراح فوائد جمة لفرنسا منها المساهمة في إستغلال ثروات هذه الأقطار. لم يقبل الفرنسيين بفتح قنصلية ألمانيا الإتحادية في الجزائر إلا في أبريل 1955.

لقد أبرزت أزمة النفط على هشاشة الدول الصناعية الغربية، والهوة بين الشمال والجنوب، والوضع غير المستقر في بلدان العالم الثالث، والمخاطر على إستقرار التوازن الدولي، وقد أوضح هذا كله، أن الفكرة السياسية والعسكرية تقرب من وجهات النظر الاقتصادية، وأن التعاون مع البلدان النامية لعدم الأمن، فالاستقرار الاقتصادي بعد أساسي من أبعاد الأمن.[1]

كما ساهمت الشركات الألمانية في التنقيب عن المواد الأولية في الجزائر، بموجب إتفاقية مع الحكومة الجزائرية في 19 جانفي 1974 حيث تولى كونسورتيوم الألماني بالتعاون مع الشركة الجزائرية سونطراك التنقيب عن النفط في الجزء الشرقي من الصحراء الجزائرية. ودفع الكونسورتيوم الألماني 90 مليون مارك في هذا المشروع.

المطلب الثالث: الرفض الفرنسي– الألماني للهيمنة الأمريكية

رغم ما شهدته العلاقات الألمانية الفرنسية من توتر في بعض الفترات التاريخية هذا لم يمنعهم في إتخاذ مواقف مشتركة خاصة بعد الوحدة الأوروبية؛ يرتكز هذا التوجه على ضرورة أن يكون لأوروبا سياسة أمنية ودفاعية مستقلة عن المظلة الأمريكية وحلف الناتو، أي إنتهاء هذا الأخير وتفكيكه مستندين في ذلك إلى الحجج التالية:

- إن القاعدة العامة في العلاقات الدولية تقول بأن الأحلاف العسكرية تزول بمجرد زوال التهديد الذي قامت من أجله، في هذا الصدد صرح الرئيس الفرنسي **فرانسوا ميتران** بـ "روما" في قمة الحلف عام 1991:" إن الحلف ليس شيئا مقدسا بل هو عرضة للتغيير"[2] بالإضافة إلى تغير طبيعة التهديدات التي تواجه الأمن الأوروبي(الصراعات الغربية الداخلية)، كان التخوف أساسا من التمدد الشيوعي داخل أوروبا. وشدة التنافس الإقتصادي بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية جعل العلاقات بين البلدين تتجه نحو تراجع التحالف لينتقل إلى مجال المنافسة التجارية.

---

[1]- علي محافظة ، **المرجع السابق الذكر** ، ص184.

[2]- ليلى مرسي وأحمد وهبان، **حلف شمال الأطلسي: العلاقات الأمريكية– الأوروبية بين التحالف والمصلحة**، ص ص41-43.

زادت أحداث 2001 من تعزيز الولايات المتحدة الأمريكية لمكانتها الدولية بينما تراجع الدور الأوروبي في التأثير على الشؤون الدولية وهو ما يظهر في التدخل العسكري الأمريكي ضد العراق 2003 بحيث إختلفت مواقف الدول الأوروبية، في حين وقفت كل من فرنسا وألمانيا ضد الولايات المتحدة الأمريكية في مجلس الأمن وحذرت فرنسا بأنها ستعرقل إندماج دول أوروبا الشرقية في الإتحاد الأوروبي بحيث شن الرئيس الفرنسي **جاك شيراك** خلال القمة الأوروبية الطارئة في 19 فيفري 2003 هجوما لاذعا على الدول الأوربية الشرقية لإنحيازها للموقف الأمريكي إزاء العراق قائلا:"إنهم فوتوا فرصة جدية للسكوت(...)إنهم إتبعوا سلوكا غير مسئولا وموقفا غير لائق(...)إن هذه الخطوة الأخيرة إلى الدول 15 في الإتحاد الأوروبي".[1] لذلك فإنه فور توليه زمام السلطة في بلاده أعلن عن نهجه الجديد المستقل.[2]

إن فرنسا وألمانيا (قاطرة الإتحاد الأوروبي) قد إضطلعتا بزعامة **جاك شيراك** و**جيرهارد شرودر**(المستشار الألماني السابق)، بدور كبير في معارضة السياسة الأحادية التي إنتهجتها إدارة بوش في معالجة الأزمات الدولية، في مناهضة الحرب الأمريكية على العراق.[3] قال الرئيس الفرنسي **جاك شيراك** يوم 8 جانفي1999 متحدياً الأمركة:"لا يمكن لأية دولة في عالم اليوم، مهما كانت قوية، حل قضايا العصر. وقد أكدت أزمات 1998 –ومنها الأزمة المالية التي إجتاحت روسيا ودول جنوب شرق آسيا والبرازيل– بالإضافة إلى الأزمات السياسية في كوسوفو والعراق ومنطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا والشرق الأوسط، أنه من المحال قيام دولة وحدها بحل كل القضايا. ويمكن إحراز تقدم بفضل التنسيق والإنسجام بين الدول وحركات الرأي العام. يتعين على الفرنسيين أن يفهموا أن عليهم صنع التاريخ وليس إتباعه، فلا مكان في عالم اليوم للخنوع وللقدرية إن أردنا النجاح".[4]

لم يتردد الوزير الألماني بالقول أن الأوربيين سيرفضون عاجلاً أم آجلاً أن تعاملهم الولايات المتحدة كدول تابعة، وعاد بعد ذلك ليرد مجدداً بغضب على تقريع **كولن باول**، وزير الخارجية الأمريكي، له، وتذكيره بأن عليه إحترام زعامة الولايات المتحدة والإنضباط لها، فقال: على الولايات المتحدة أن تعي بأن الدول الأوربية ليست مجرد لواقط "أنتينات" تتلقى التعليمات الأمريكية. كان رد فرنسا أيضاً لا يقل غضباً على لسان رئيس وزرائها **ليونيل جوسبان**، بعدما سبقه وزير خارجيته **هيوبير فيدرين** الذي فاق في تحديه للولايات المتحدة ما صدر عن ألمانيا إذ وصف سياستها ضد ما تسميه الإرهاب بالسذاجة.

---

[1]– العجمل أحمد، فرنسا تهدد بعرقلة انضمام دول أوروبا الشرقية في الاتحاد الأوروبي، **الجزيرة**، 2003/02/20،

[2]–إبراهيم أبو خزام، **المرجع السابق الذكر**، ص 181.

[3]– ماجد كيالي، **المرجع السابق الذكر**، ص22.

[4]– خير الدين عبد الرحمن، " مسار الافتراق الأوروبي عن الولايات المتحدة"، **المستقبل العربي**، العدد 16، 2002، ص3.

فرد **كولن باول** متهماً وزير الخارجية الفرنسي بالتحدث تحت وطأة معاناة التوتر العصبي، فشخص فيدرين الموقف الأوربي مجدداً في لقاء مع **ديفيد إيجناتوس**، الكاتب في صحيفة واشنطن بوست الأمريكية الذي كتب بعد لقائه فيدرين أن الأوربيين أصبحوا يعرفون جيداً أنهم سوف يضطرون إلى العيش، في المستقبل المنظور على الأقل، في عالم تهيمن عليه الولايات المتحدة الأمريكية، وعبر فيدرين عن هذا قائلاً: "إن هذه الحقيقة تمثل تهديداً لأفكارنا وثقافتنا أكثر مما تمثله من تهديد لمصالحنا"، وهو ما كرره الكاتب الأمريكي بقوله أن الكابوس الذي ينتاب الدول الأوروبية حالياً هو أن تقوم أمريكا بإتخاذ إجراءات تؤثر على مصالح أوربا الحيوية في العالم دون أن تكلف الولايات المتحدة نفسها عناء الإستماع إلى وجهات النظر الأوربية بهذا الخصوص.

لم يتخلف الأمين العام لحلف شمال الأطلسي، وزير الدفاع البريطاني السابق **لورد روبرستون**، عن التحذير بدوره من الوضع المريض الراهن للعلاقة الأوربية الأمريكية الذي قد يجعل أوربا قريباً "قزماً عسكرياً".[1] إن موقف فرنسا وألمانيا المناهض للحرب، ردت عليه واشنطن بإنشاء محور ثلاثي (اسباني، بريطاني، ايطالي)، وليس من شك أن من أوروبا التي خرجت من الأزمة العراقية منقسمة على نفسها قد فهمت الدرس جيدا وهو أنها أكثر هوانا وضعفا مما كانت تعتقد.[2]

---

[1]- خير الدين عبد الرحمن ، **المرجع السابق الذكر**، ص3

[2]- سعيد اللاوندي، **الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب**، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005 ، ص91.

المبحث الثالث: الجزائر بين الإرث الفرنسي والتنافس الأمريكي

المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وأمريكا

بزوال القطبية الثنائية، إنفردت الولايات المتحدة الأمريكية بموقع متميز عالميا كقطب مهيمن، ومن ثمة بدأت تتغير العلاقات بين الطرفين الأمريكي والأوروبي من علاقات تحالف وتلاحم داخل المعسكر الرأسمالي الغربي إلى علاقات تنافس وفي بعض الأحيان إلى علاقات صراع، تمثلت في السباق نحو النفوذ والهيمنة وإعادة النظر في خرائط النفوذ الموروثة عن حقبة الحرب العالمية الثانية بقوة الضرورات والأحكام التي فرضتها الحرب الباردة. كل هذا دفع واشنطن لتجاوز التقسيم التقليدي لمناطق النفوذ، بل أكثر من ذلك إنتقلت إلى مرحلة التسابق مع حلفاءها في المنطقة، لكسب موقع هيمنة أكبر لإتصال ذلك بمصالحها الجديدة.

كما ساهمت التغيرات الجذرية التي عرفتها العقود الأخيرة من القرن الماضي والتطورات الحاصلة في الإقتصاد العالمي، خاصة فيما يتعلق بإفرازات العولمة والثورة التكنولوجية من جهة والتحولات السياسية من جهة أخرى، والتي كان لها دور مهم في تزايد الإهتمام والبحث عن الموارد الإقتصادية والطبيعية الكفيلة بالسيطرة والسيادة والمواجهة أمام زخم التطورات.[1] هذا إنعكس بدوره على النفوذ الفرنسي بالمنطقة وأصبح مهدد بشكل فعلي من طرف الجانب الأمريكي الذي دخل بقوة غير مسبوقة على خط الصراع مع فرنسا من أجل سحب البساط من تحت نفوذها بالمنطقة كما فعل في مناطق أخرى من العالم كانت محسوبة إلى عقود قليلة على فرنسا.[2]

1- الإطار الثنائي للتعاون النفطي بين الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر

بالرجوع إلى بداية العلاقات الأمريكية الجزائرية نجد أن أمريكا كانت تنظر إلى الجزائر بقلق نتيجة الدور السياسي الذي كان يقوم به الرئيس **هواري بومدين** والذي حكم للفترة ما بين(1965-1978)،[3] سواء على صعيد القارة الإفريقية ومنظماتها الإقليمية أو على صعيد العالم، أو على صعيد حركة عدم الإنحياز. فضلا عن العلاقة بين الجزائر والإتحاد السوفيتي سابقا.

كما أن موقف الجزائر الرافض للوجود الأمريكي في الحوض المتوسط، حيث أعلن الراحل الرئيس **هواري بومدين** بأنه إذا ظل الوجود الأمريكي يلعب دوره في البحر المتوسط فإن الجزائر لن تكتفي بالموافقة على وجود الأسطول السوفيتي وإنما ستدعو إلى زيادة القواعد السوفيتية لخلق حالة من التوازن في المنطقة، وكانت الحكومة الجزائرية تؤكد دوما أن وجود

---

[1]- أمال قاسيمي وآخرون، **الجزائر: إشكالات وواقع ورؤى المستقبل**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013، ص400.

[2]- أمين البار، منير بسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الأمريكية**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014، ص112.

[3]- سعد توفيق البراز، **المرجع السابق الذكر**، ص 152.

الأسطول السوفيتي في البحر المتوسط هو لدعم التعاون مع الدول العربية ولحماية توازن القوى في الشرق الأوسط. وفي 9 جوان 1967 ألقى **بومدين** خطابا جاء فيه:"إن الأسطول الأمريكي السادس يرابط في البحر الأبيض المتوسط. وجوده على أسس إستراتجية عالمية، ومخطط يشمل أجزاء الوطن العربي من مدينة طنجة إلى الخليج العربي، هذا المخطط الإمبريالي(الأنجلو-أمريكي) يشكل تهديدا على المنطقة". إلا أن أمريكا لم تستجب لطلب الإنسحاب وإستمر توتر العلاقات بين الجانبين.[1]

على الرغم من ذلك نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية كشريك إقتصادي، كانت بداياته منذ السنوات الأولى للإستقلال. وكان ذلك في إطار محاولة الجزائر لتوازن علاقتها مع فرنسا وخاصة في المجال الطاقوي. فمنذ سنة 1966 إزداد النشاط الإقتصادي بين الطرف الجزائري والأمريكي، حيث كان أول ظهور لها، عن طريق التفاوض سنة 1969 حول إتفاق الباسو بتصدير الغاز الطبيعي المميع، حوالي 10 مليار مكعب سنويا لمدة 25 سنة، أعقبها المساهمة في بناء مصنع تكرير البترول في أرزيو. وبحلول 1978، كانت هناك حوالي 1000 مؤسسة أمريكية تشتغل في الجزائر في ميادين المحروقات والإلكترونيك.[2] وإعتبرت أول تجربة شراكة ناجحة مع واحدة من أقوى دول العالم، وقد كانت لإطارات شركة سونطراك تجربة مفيدا جدا، رغم أن مداخليها كانت جد متواضعة، إذ لم تكن تمثل سوى نسبة 5 بالمائة من النفط المستغل ذلك الوقت، بالإضافة إلى شراكة جزائرية أمريكية في حقل غازي، ونشير كذلك إلى أن الشركات الأمريكية قد دعمت الحكومة الجزائرية بالعديد من الأفكار المفيدة في قيام صناعة بترولية للبلدين، وهي القوانين المستوحاة عن قوانين الوكالات النفطية الأمريكية.[3]

وعلى إثر تأميم الشركات الفرنسية عام1971 وحقول النفط خاصةً، تمكنت الشركات الأمريكية أن تتغلغل في قطاع المحروقات وكذلك في التجارة الخارجية، حتى مثلت أكبر تواجد أمريكي في الجزائر ووصل الأمر أنه ضمن 20 شركة بترولية أجنبية تنشط فيها نجد الثلث منها أمريكية وأصبحت عقود التنقيب وإستغلال النفط تستحوذ عليها الشركات الأمريكية. وقد عبرت عن ذلك صحيفة نيويورك عام 1972:"إن الوجود الأمريكي في الجزائر هو الأهم وأضخم وجود إقتصادي في القارة الإفريقية، رغم غياب علاقات سياسية بين البلدين منذ عام 1976".[4] فقد وصلت واردات

---

[1]- عبد الإله بلقزيز، "الولايات المتحدة الأمريكية من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 259، سنة23 ،بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 45.

[2]-Algérie-ètas unis : les hydrocarbures :porte d études de l Amérique , in les êtas unis et la méditerranée, ouvrage collectif.11-12 , op ,cit.p2.

[3]- عصام بن شيخ، **المرجع السابق الذكر**، ص، ص، 192 193.

[4]- سعد توفيق البراز، **المرجع السابق الذكر**، ص153.

الولايات المتحدة الأمريكية من الجزائر ما قيمته 3.5 مليار دولار. وقد تطورت هذه العلاقات الإقتصادية وتدعمت أكثر، عبر الإكتشافات المتتالية المكللة بنجاح سنة 1994(تسعة إكتشافات) وسنة 1995 (ستة إكتشافات) والتي ساهمت فيها أمريكا بقسط كبير عبر شركاتها النفطية في هذا المجال، مما رفع إحتياطي الغاز الطبيعي الجزائري إلى حوالي 2.5 بالمائة من الإحتياطات العالمية.[1] أما في ما يخص نشاط الشركات الأمريكية بالجزائر، فإن مؤسسة سونطراك في مؤتمر هوستون حول الطاقة في سبتمبر 1998، قدمت تقريرا مفاده أن الإستثمارات الأمريكية بلغت 850 مليون دولار في قطاع الإنتاج، وتأمل أن تستثمر ما قيمته 4 مليار دولار خلال السنوات الخمسة القادمة.

وبالتالي يمكن القول أن الولايات المتحدة الأمريكية ركزت على دبلوماسية التجارة الدولية كأداة لإختراق المنطقة، وقد إتضحت معالم تلك السياسة منذ سنة 1998، حيث سعت إدارة كلينتون إلى تأسيس شراكة أمريكية مغاربية جديدة، إرتكزت على الموقع الإستراتيجي، والثروات الطبيعية وخطوط التجارة، وهي كلها لعبت على تأكيد أهمية الجزائر في المنظومة الأمريكية.[2] تجدر الإشارة أيضا أنه في فترة كلنتون توالت العقود التي وقعتها شركات مع الحكومة الجزائرية طوال فترة الأزمة، للإستفادة من حقوق النفط والغاز المنتشرة بكثرة في الصحراء الجزائرية، حيث نجد أن الجزائر تأتي في المرتبة الثانية بعد السعودية في حجم تبادلها مع الولايات المتحدة الأمريكية. وبلغت قيمة المبادلات التجارية بين البلدين مستوى إستثنائيا في العام 2000 حوالي 5.3 مليون دولار.[3]

تزايد الطلب الأمريكي على النفط بعد الإحتلال الأمريكي للعراق 2003، حيث بلغت وارداتها من النفط الخام والمنتجات البترولية الجزائرية عام 2007 ما يقدر بـ244.605 ألف برميل من جهة أخرى نجد أن قيمة الصادرات النفطية في الجزائر عرفت زيادة بإستمرار ويعود ذلك إلى إرتفاع تواصل الأسعار النفط خاصة عام 2005 نتيجة لتأثيرات إعصار كاترينا الذي ضرب المكسيك.[4] وفي هذا الإطار، تتوطد العلاقات الإقتصادية والتجارية بين واشنطن والجزائر، حيث تحتل المحروقات صدارة المبادلات التجارية، حيث تمثل 95 بالمائة من قيمة الصادرات الجزائرية للولايات المتحدة الأمريكية، وتحولت واشنطن إلى أول شريك تجاري للجزائر بعدما كانت فرنسا تعتبر الشريك التجاري الأول لها.

---

[1]-سعد توفيق البراز، **المرجع السابق الذكر**، ص154.

[2]- أمين البار، **المغرب العربي في السياسة الأمريكية، المرجع السابق الذكر**، ص 55.

[3]- **نفس المرجع**، ص 80.

[4]- رضا عبد الجبار الشمرين، **المرجع السابق الذكر**، ص351.

2- الإستثمارات الأمريكية في الجزائر

لقد أفرزت العولمة والتقدم التكنولوجي الكثير من المتغيرات على الصعيد الدولي، التي كان أهمها الإستثمار الأجنبي المباشر الذي أصبح يعد كأحد ركائز التنمية ومصادر التمويل. الجزائر من بين أهم الدول سعت جاهدة إلى إستقطاب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية المباشرة، كما إعتبرت أن الإعداد لفترة ما بعد النفط، وبناء إقتصاد إنتاجي، لابد من أن يتم من خلال الإصلاحات والخيارات، التي كان أهمها تشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر، وترقية وإعادة تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل إيجاد منتوجات جديدة خارج قطاع المحروقات وإحداث تنمية بالإبتعاد شيئا فشيئا عن أثر أحادية التصدير.[1] وأهم الإجراءات التي قامت بها بالجزائر لتشجيع الإستثمار الأجنبي المباشر هي:

- تبني الجزائر للقانون(90-10) المتعلق بالنقد والقرض قد فتح الباب على مصراعيه للإستثمار الأجنبي المباشر، وإيمانا بصورة توفير كافة الشروط الضرورية لتشجيع وضمان الإستثمار على إقليمها، في جميع المجالات الإقتصادية أبرمت العديد من الإتفاقيات الثنائية مع كثير من الدول.[2]

أبرمت مع الولايات المتحدة الأمريكية إتفاقية حول تشجيع الإستثمارات بتاريخ 22 جوان 1990 في واشنطن، وهذه الإتفاقية تدخل ضمن الإتفاقيات المعروفة بإتفاقيات الإستثمار والخاصة لما وراء البحار، وهي إتفاقية ضمان تقوم بتأمين أو إعادة تأمين الإستثمارات الأمريكية في الجزائر. كما تم إنشاء غرفة تجارية أمريكية- جزائرية في 16 جوان 1991 لرفع الحواجز الجمركية التي تعرقل تدفق المبادلات التجارية بين البلدين، ولجلب العديد من الشركات الأمريكية للإستثمار في الجزائر، وبهذا إرتفعت الصادرات الأمريكية من الجزائر حيث بلغت في سنة 2000 مليارين وتسعة مائة وأربعة وعشرين دولار أمريكي، يرجع هذا الإرتفاع في القيمة بالمقارنة مع غيرها إلى تحسن الأوضاع الداخلية في الجزائر، فبعد إنتخاب **عبد العزيز بوتفليقة** رئيسا والذي أبدى رغبة في الإنفتاح على الخارج والسعي لترقية التعاون مع العديد من الدول خاصة الولايات المتحدة الأمريكية.[3]

بعد زيارة الرئيس الجزائري للولايات المتحدة الأمريكية 2001 تم إنشاء أيضا غرفة تجارية جزائرية- أمريكية في الجزائر. تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الوجهة الرئيسية لصادرات الجزائر وتنافس الشركات الأمريكية على حصة أكبر في سوق الواردات الجزائرية المزدهرة، في عام 2010، تجاوزت التجارة الثنائية 12 مليار دولار، حيث شكلت 11 مليار

---

[1]- أمال قاسيمي وآخرون، **المرجع السابق الذكر**، ص426.

[2]- **نفس المرجع**، ص427.

[3]-عبد الرحمان شريف، المبادلات التجارية الامريكية-الجزائرية(1990-2000): من الموقع: http//www.census.gov/foreign trade/statistics press-release

دولار للوردات الأمريكية من الجزائر التي شملت في الغالب النفط والغاز، تشمل أقوى القطاعات، سواء من حيث الحجم أو القيمة المادية الطاقة والمواد الغذائية والإلكترونيات، ووفقا للسفير الأمريكي **"ديفيس بيرس"** أن علاقة أمريكا التجارية مع الجزائر رابع أكبر علاقة تجارية، حيث تعمل معظم الشركات الجديدة خارج قطاع النفط، والغاز في مجالات مثل المواد الغذائية والمستحضرات الصيدلانية والأعمال والأمن والسلع الإستهلاكية وتكنولوجيا المعلومات.

إن الجزائر أصبحت بالنسبة الولايات المتحدة الأمريكية بمثابة شريك إقتصادي يعتمد عليه في شمال إفريقيا والعالم العربي، كما ظلت الجزائر خلال السنوات الأخيرة بشكل أخر أكبر الأسواق بشمال إفريقيا، حيث تصل النسبة الكبيرة من حجم المبادلات بين البلدين أكبر حجم مبادلات الولايات المتحدة الأمريكية مع منطقة المغرب. لقد تجاوبت الجزائر مع المتغيرات الإقليمية والعالمية التي شهدها الإقتصاد العالمي مؤخرا، حيث بدأت بإعتماد إستراتجيات الإنفتاح الإقتصادي من خلال حرية حركة رأس المال وإزالة القيود المختلفة على حرية إنتقال السلع والخدمات. لكن هذا الانفتاح يغلب عليه طباعا القصور نتيجة لإقتصار الصادرات على المواد الخام وخاصة النفط والغاز هذا يعني أنه إقتصاد ريعي. ومن جهة أخرى نجد أن التحول نحو إقتصاد السوق وتحول الشركات العالمية مجال الإستثمار في المحروقات من أجل الإستفادة من المزايا التي يقدمها الإستثمار الأجنبي لرفع القدرات الإنتاجية يمثل التحدي الثاني لأن ثروة النفط آيلة لا محالة للنضوب.

أما في ما يخص الغاز الطبيعي وحسب ما أكدته مجموعة أكسفورد للتجارة (**OBG**) فإن الجزائر تحتل المرتبة الثالثة بعد قطر وروسيا، حيث تضمن الولايات المتحدة الأمريكية حوالي 0.5 بالمائة من مطلبها وهو ما يعادل 4-5 مليار $م^3$، ومن المتوقع رفعه إلى 12 مليار $م^3$ بحلول 2015 ليصل إلى 20 بالمائة ، من مجموع إحتياطات الولايات المتحدة الأمريكية الإفريقية منه، لهذا حرصت الجزائر على تعزيز حضورها في السوق الأمريكية للغاز وذلك من حلال تزويدها بـ 20505 $م^3$ من الغاز الطبيعي لمدة 20 سنة.

المطلب الثاني: التعاون الأمريكي الجزائري في مكافحة الإرهاب

1- التعاون مع الحلف الأطلسي

بعد إنتهاء الحرب الباردة بدأ حلف شمال الأطلسي برصد مصادر التهديد التي تختلف بطبيعتها عن العدو التقليدي، فأعداء اليوم هم من جيل جديد، دون قاعدة جغرافية واضحة الحدود، ويمزجون بين أدوات الصراع التقليدية وغير التقليدية. هذا ما أوجد حالة إرتباك في إستراتجية الحلف لإعتياده على وضع إستراتجيات على أساس تحديد دقيق لهوية العدو وموقعه جغرافيا وسياسيا. مصادر التهديد التي حددها الحلف تركزت على: الإرهاب، أسلحة الدمار الشامل،

إنتشار الصواريخ بعيدة المدى، إضافة إلى مصادر تهديد تتجاوز الجانب العسكري إلى الجانب الإقتصادي،[1] مثل الخلل في التوازنات البيئية وطرق إمدادات الطاقة والمواد الخام والطرق التجارية والهجرات الجماعية وغيرها. وبهذا تبدل مفهوم العدو أطلسيا من صراع إقتصادي بين رأسمالية وشيوعية، إلى قيم حضارية إزداد التخوف من خطر أمني مستقبلي، أي أن يصبح الأخر حضاريا قادرا على توظيف ما يوصف بمصادر التهديد اللينة.[2]

يعد تربع الولايات المتحدة الأمريكية على قمة النظام السياسي الدولي عاملا أساسيا يدفع طرفي المعادلة إلى السعي نحو تكوين شراكة أمريكية – مغربية، حيث بدأ الحلف الأطلسي يؤكد في كل إجتماعاته على أهمية المتوسط للأمن الأوروبي، ويدخل الإهتمام الأمريكي بالمنطقة ضمن إطار الإهتمام بالمتوسط عبر الحلف الأطلسي، لتأمين مصالحها الحيوية التي يتعين الدفاع عنها، فحسب الرؤية الأمريكية، فإن أوروبا وحدها لا تستطيع أن تحقق الإستقرار والأمن في المنطقة البحر المتوسط، فالدور الأعظم هو لأمريكا في إستتباب الأمن والإستقرار التي تعد بالنسبة لها منطقة إستراتجية لعدة إعتبارات.[3]

وضرورة إرساء قواعد حوار مع دول الضفة الجنوبية، وفي ديسمبر 1994 أعلن الحلف رسميا عن إستعداده لإجراء إتصالات مع الدول المتوسطية المساهمة في إستقرار المنطقة.[4] أطلق الحلف، "مبادرة الحوار المتوسطي" عام 1994، في إطار المقاربة الجديدة التي تبناها، تجاه العديد من الدول خاصة دول جنوب المتوسط والقائمة على تعزيز الحوار والتعاون بين أطرافه لمواجهة التهديدات التي تعرفها منطقة المتوسط وقد إنظمت الجزائر إلى هذه المنظمة في مارس 2000.[5] لكن التقارب الأمني العسكري بدأ منذ سنة 1997، وذلك عبر زيارات الوفود العسكرية للبلدين في إطار عمل مشترك، من شأنه إعادة وزن الجزائر في المنطقة والدور الهام للجيش الجزائري في فض النزاعات والمشاركة في العمليات الإنسانية وإستتباب الأمن في المنطقة.

إن الورقة التي إستطاعت واشنطن أن تستخدمها هي ظاهرة عدم الإستقرار السياسي والأمني في الجزائر، والسعي إلى السيطرة على الجزائر كجزء من إستراتجيتها لإحكام السيطرة على المناطق الحساسة وذات الموقع الإستراتيجي المهم بالنسبة لمصالحها الحيوية، والتي تشكل مجالا مهما للمهمات المستقبلية التي حددها الناتو لمواجهة الأزمات القادمة، والتي

---

[1]- عبد النور عنتر وآخرون، **حلف شمال الأطلسي في عامه الستين**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2009، ص 20.

[2]- **نفس المرجع** ، ص30.

[3]- مصطفى بن شنان، **المرجع السابق الذكر**، ص159.

[4]-عبد النور بن عنتر، **حلف شمال الأطلسي في عامه الستين، المرجع السابق الذكر**، ص 51.

[5] -abedenour benantar, ''nato Maghreb and Europe'' médeteranienne politics Routledge, USA, news york,vol.11, july 2006, p170.

تقع خارج مجالها الجغرافي المحدد له في معاهدة واشنطن 1949. تجاوبا مع التهديدات الجديدة التي طرأت بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حيث فعل الحلف المادة (05) من معاهدته المتعلقة بإعتبار" أن أي عدوان على إحدى الدول الأعضاء في الحلف يمثل عدوانا على بقية الأعضاء" وبتفعيل هذه المادة بات واضحا أن الحلف أصبح ملزما بتنفيذ توجهات ورغبات الولايات المتحدة التي أعلنتها من خلال إستراتجية "الحرب على الإرهاب العالمي" وبذلك وجد الحلف المبرر السياسي لتدخلاته.[1]

فالجزائر تمثل شريكا إستراتجيا هاما للحلف الأطلسي، لإمتدادها البحري على المتوسط، الذي تمر به خمس التجارة الدولية، ويبحر فيه بإستمرار الأسطول السادس الأمريكي؛ وكحلقة أرضية وبحرية بين جنوب أوروبا وشمال إفريقيا وكبوابة إستراتجية نحو دول الساحل الإفريقي التي تهم واشنطن. يبرز الإهتمام الأمريكي بالجزائر من خلال كثافة الإتصالات والزيارات المتبادلة بين مسئولي البلدين. وكان أبرزها الزيارة التي قام القائد العام للقوات البحرية في أوروبا وقائد أركان قيادة حلف شمال الأطلسي في الجنوب الأميرال **جوزيف لوباز** في 10 أوت 1998، وبدعوة من قائد الأركان العامة للجيش الجزائري.[2] وزيارة كاتبة الدولة للخارجية الأمريكية آنذاك **كوندا ليزا رايس**، في إطار جولة قادتها إلى دول المغرب العربي، كما قام الجنرال**"شارل فولدا"** نائب قائد القوات الأمريكية بأوروبا يوم 5 جوان 2005 بزيارة إلى الجزائر كان في إستقباله في مطار هواري بومدين اللواء **أحسن ظافر** قائد القوات البرية ثم اللواء **أحمد قايد صالح**، في إطار التعاون بين الجيشين رست أيضا بميناء الجزائر وحدة من حراس الشواطئ الأمريكية هذا التوافق دام ثلاثة أيام، مكن من إجراء تمارين مع وحدات القوات البحرية الجزائرية.[3] إضافة إلى زيارة كل من وزيري الخارجية الأمريكية **هيلاري كلنتون** سنة 2012، وتبادلا فيها مع الرئيس بوتفليقة المزيد من سبل الشراكة وبعث المسائل الإقليمية والدولية.

إن هذا التقارب الجزائري الأطلسي إنما هو محصلة تفاهم بين الجزائر وواشنطن بعيدا عن العواصم الأوروبية، أو هندسة أمريكية بإمتياز، قد فتح هذا اللقاء وهو الأول من نوعه بين الحلف الأطلسي والجزائر الباب أمام إنضمام الجزائر

---

[1] – عبد النور عنتر وأخرون، **حلف شمال الأطلسي في عامه الستين، المرجع السابق الذكر**، ص 17.

[2]– سعد حقي توفيق، **علاقات العرب الدولية في القرن 21**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003، ص 63.

[3]– أمال، **"قائد القوات الأمريكية بأوروبا"، مجلة الجيش**، الجزائر، العدد 504، 2005، ص، ص7،5 .

للحوار الأمني في المتوسط. في هذا السياق دعيت الجزائر للمشاركة في ندوة الحلف الأطلسي في لشبونة 1998،[*] وذلك لمعالجة التحديات البحرية وهي المرة الأولى التي تشارك فيها الجزائر في إجتماع الأطلسي.[1]

وقد عرفت العلاقات العسكرية بين الجزائر وواشنطن تطورات مهمة منذ إنضمام الجزائر إلى الحوار مع الناتو خصوصا بعد إعتراف الحلف بأهمية الدور الذي تلعبه الجزائر في مواجهة التهديدات التي تواجه أوروبا في الضفة الجنوبية، فقد شاركت الجزائر في العديد من المؤتمرات السياسية وكذا العمليات الأمنية والعسكرية إلى جانب الحلف. كما يعتبر الأمريكيون الجزائر"الدولة المفتاح" للإستقرار في المنطقة.[2]

على هذا الأساس جاء إدراج الولايات المتحدة الأمريكية للجزائر ضمن مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء على خلفية إعتبارها للجماعة السلفية للدعوة والقتال منبعا للأنشطة الإرهابية في الساحل كتطبيق أساسي لإستراتجية تجفيف منابع الإرهاب التي إتبعت في الحرب الدولية على الإرهاب.[3] تعتبر هذه العملية كخطوة أولية في طريق التعاون الأمني في شمال إفريقيا من قبل الولايات المتحدة الأمريكية تستفيد منها الجزائر، وتعد كأرضية من أجل التنسيق الأمني في منطقة المغرب العربي، كما تعد إختراقا للمجال الأمني الأوروبي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

حيث تعتبر الجزائر دولة رائدة في هذا الميدان ويؤكد هذا، الإعتراف بالدور الجزائري على لسان الرئيس الأمريكي **جورج دبليو بوش** في الرسالة التي بعثها **للرئيس بوتفليقة** في 05 جويلية 2003 بمناسبة 42 للإستقلال الوطني وجاء فيها:" أمريكا تواصل الرهان على الجزائر بصفتها شريكا في مكافحة الإرهاب".[4] إذ يحرص فيها ويشيد بالتعاون القائم بين البلدين في مجالات متعددة مثل مكافحة الإرهاب والتكوين القضائي والإصلاحات الإقتصادية، وهي التصريحات التي رددها السفراء الأمريكيون بالجزائر بدءا من **ريشارد ريدمان** إلى **ديفيد بيرس**، بالقول إن ''الجزائر تعد من بين شركائنا الأوائل في مكافحة الإرهاب''. كما أشار أيضا إلى أن ''إستقرار الجزائر وإزدهارها مهم جدا لإستقرار المنطقة بأكملها''، مضيفا إن ''الولايات المتحدة تتعاون مع الجزائر في محاربة الإرهاب والتطرف وكذا في ترسيخ ثقافة التسامح

---

[*]- تغيبت الجزائر عن الحوار الأطلسي في 1995، لاعتبارات التالية نذكر منها، الأزمة الداخلية للبلاد ورغبة الحكومة آنذاك في تفادي مشاورات مع الحلف لان لا تفسر كتدخل في شؤون البلاد. رغبة الحلف في عدم إجراء اتصالات علنية مع الجزائر، نظرا لعدم اتضاح أمورها السياسية. الخلاف بين دول الحلف حول تقويم الأزمة الجزائرية، مما حال دون انتهاج سياسة موحدة تجاه الجزائر.عبد النور عنتر، ص53.

[1]- عبد النور عنتر، **حلف شمال الأطلسي في عامه الستين ، المرجع السابق الذكر**، ص45.

[2]-خالد حنفي علي، **"موقع إفريقيا في إستراتجية أمريكا الجديدة"، مجلة السياسة الدولية**، عدد 154، 2003، المجلد 38، ص205

[3]-أمير فرج يوسف، **مكافحة الإرهاب**، الإسكندرية: دار الوفاء القانونية، ص،ص، 375،376.

[4]-Rachid ou fkir ,''redéploiement militaire American, l affriquée, du nord âpres le 11/09/2001,mémoire de master 2, institut européennes,2006,p6.

والإعتدال''، معربا عن أمله في أن تكون العلاقات الثنائية بين البلدين بمثابة ''شراكة ديمقراطية تخدم السلام والإزدهار وإستقرار العلاقات الثنائية''.

فالجزائر من الدول التي تأثرت وعانت من هذا التهديد بشكل لافت مع بقية الدول الأخرى، وقد وصل هذا التهديد في لحظات معينة إلى حد تهديد كيان الدولة الجزائرية، كما تعد قضية الإرهاب أحد أبرز إهتمامات القيادة الجزائرية ومحور التعاون الأساسي مع واشنطن، خاصة أن منطقة الساحل الإفريقي أو ما أطلق عليها" قوس الأزمات"[1] لكثرة النزاعات فيها وتعدد الاثنيات والعرقيات التي أصبحت ملجأ القاعدة في بلاد المغرب إسلامي، وتوغله في عدة دول وإستهدافه للمصالح الغربية. في إطار التعاون الإستراتيجي، تبادلت الجزائر مع أمريكا معلومات إستخباراتية.[2] وتحصلت على معدات العسكرية عالية الدقة مثل:" منظار الرؤية الليلية، طائرات بدون طيار حيث إستعملت هذه الأخيرة في الهجوم الإرهابي بعين اميناس.

إن ما يفسر التعاون الأمريكي الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب، حاجة كل من البلدين إلى الأخر. فالجزائر بحاجة إلى إقامة وتعزيز علاقات قوية مع دولة ذات تأثير، خاصة أن الأحداث التي شهدتها جعلتها في عزلة عن محيطها الإقليمي والدولي، وبما أن الجزائر تتمتع بمكانة جيوستراتجية هامة في منطقة أفريقيا بالإضافة إلى خبرتها وقوتها في محاربة التهديدات المختلفة أسهم ذلك في تقارب وجهات النظر بين الطرفان.[3]

المطلب الثالث: مظاهر التنافس الأمريكي الفرنسي في الجزائر

يؤكد الكثيرين من المختصين في الشؤون المغاربية والإهتمام الأمريكي بالمنطقة على أن الولايات المتحدة الامريكية لا تعير أدنى إهتمام لها، لكن المشاريع المطروحة وتزامنها مع المشاريع الأوروبية توحي عكس ذلك.

الإهتمام الأمريكي بالمنطقة يكمن في الحاجة إلى المواد الأولية الموجودة إلى حد كبير وخصوصا المعادن الإستراتجية وكذا الحاجة إلى أسواقها. وإستمرار أهمية المواقع الإستراتجية لدول المنطقة، خاصة المطلة على الممرات المائية وطرق التجارة العالمية. وظهور الإسلام كأحد الإيديولوجيات المعاصرة التي تسعى من خلال بعض الأفراد والجماعات السياسية لتنظم أنفسهم ومؤيديهم في تحدي الغرب وفي مواجهة سياساته وممارساته في مناطق عدة من العالم.[4] أما الألية الثانية التي

---

[1]- مريم براهيمي، **المرجع السابق الذكر**، ص 27.

[2]- السيد أمين شلبي، **أمريكا والعالم متابعات في السياسة الخارجية الامريكية**، 2000-2005، القاهرة: دار العلا للكتب، 2005، ص55.

[3]-بوحنية قوي، إستراتجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي" http//studies,aljazeera.net/report/2012/06.29/06/3/2014

[4]- نسيم بهلول وآخرون، **حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل**، القاهرة: دار الحامد، 2016، ص، ص 150-151.

إستخدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لطرد النفوذ الفرنسي من القارة فتمثلت بالقضايا الأمنية حيث تشهد القارة ظاهرة العنف السياسي في معظمها والحروب الأهلية والنزاعات ما بين دولها.[1]

أما بالنسبة لفرنسا فإفريقيا عامة والجزائر خاصة تمثل أحد العوامل الثلاثة لمكانتها الدولية، بجانب مقعدها الدائم في مجلس الأمن، وقدرتها النووية، وقد حافظت فرنسا على علاقاتها بهذه الدول التي إستقلت عنها نتيجة لسياسة تعاونية محكمة ودقيقة طبقتها مع هذه الدول في المجالات العسكرية والإقتصادية والثقافية. فالجزائر تعتبر منطقة نفوذ فرنسي منذ 1830، وعلى الرغم من تفريطها في إدارتها بشكل مباشر، كما كان الشأن إبان الحقبة الإستعمارية، فإن فرنسا إستطاعت أن تبقي الجزائر، ضمن فلكها الإقتصادي من خلال آليات ما يعرف"بالإستعمار الجديد".[2] ظلت فرنسا تنظر لها بإعتبارها مجالها الحيوي، وعلى أنها خط أحمر في نفوذها الدولي، مستعدة إلى خوض الصراع من أجله، وتمتلك فرنسا اليوم شبكة من المصالح في مقدمتها المصالح الإقتصادية، حيث تتصدر فرنسا قائمة الشركاء والمستثمرين، بنسبة تناهز 30 بالمائة في أرقام المبادلات والإستثمارات كما تعد زبونا هاما بالنسبة للجزائر في مجال المحروقات.

غير أن الأهمية الجيوستراتجية للمنطقة المغاربية، وروابطها الثقافية القوية لمنطقة الشرق الأوسط، بإعتبارها جزءا من العالم العربي والإسلامي، عادة ما تشكل دافعا قويا للولايات المتحدة الأمريكية للبقاء منافسا قويا ومزعجا للسياسة الفرنسية خصوصا بعد إنسحاب المنافس السوفيتي من المنطقة، وبروز طموح أمريكي خلال التسعينات، ووجه الكثير من الضربات القوية لفرنسا في مناطق كثيرة كانت تعد مناطق نفوذ تقليدية، من بينها دول غرب إفريقيا التي تعتبر الجزائر بوابة فرنسا الجنوبية لها.[3] وكانت العلامات الأولى لهذا الإهتمام الأمريكي الجديد، في الخطاب التوجيهي الذي ألقاه الرئيس الأمريكي **جورج بوش الأب** في 02 أوت1990، ومع ذلك ظلت منطقة المغرب العربي في بداية التسعينات تحتل مرتبة جد ثانوية في سلم الاهتمامات الإستراتجية الأمريكية.

بالنظر إلى تاريخ المنطقة فالوجود الأمريكي بها يعود إلى فترة الحرب العالمية الثانية، من خلال تواجد بعض القواعد العسكرية الأمريكية في الجزائر من خلال القواعد الفرنسية الثلاث في(المرسى الكبير، بشار، رغان)، وبحسب البلاغ الرسمي الذي أصدره مجلس الحلف في 28 مارس 1956، فإن الجزائر"جزء من المنطقة التي يشملها الحلف بإختصاصه..."[4] ويعترف المجلس بأهمية الأمن في هذه المنطقة لحف شمال الأطلسي. ولعل هذا ما جعل الحلف يتخذ

---

[1]- جميل مصعب، **تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا**، عمان: دار مجدلاوي، 2005، ص105.

[2]- أمين البار، منير سكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**، الإسكندرية: دار الوفاء القانونية، 2010، ص 32.

[3]- **نفس المرجع** ، ص33.

[4]- سعيد الهوسي، مكانة المغرب العربي الأمنية في الإستراتجية الأمريكية، **المجلة العربية للعلوم السياسية**.ص44.

قرار في 25 جوان1956 بتجهيز القوات الفرنسية الموجودة بالجزائر.[1] وإستمر هذا التواجد العسكري كذلك بعد الحرب الباردة، فقد كانت الولايات المتحدة الأمريكية آنذاك لا تعلن نفسها منافس جديا للنفوذ الفرنسي حول المنطقة المغاربية حيث كانت ترى فيها نقطة تحالف مهمة مع حلفاءها الأوروبين وفي مقدمتهم فرنسا، هذا بالرغم من بعض الخلافات التي كانت تطفو على السطح. الإعتراف الأمريكي لفرنسا ببسط نفوذها على منطقة المغرب العربي فيما بين الحربين العالميتين، ينهل من ثلاث عوامل: [2]

- ✓ أن هذا النفوذ لم يأت من فراغ، وأن مرده إلى الإرث الإستعماري الأوروبي الذي يضرب جذوره في تاريخ المنطقة.
- ✓ الولايات المتحدة الأمريكية كانت مدفوعة خلال هذه الفترة إلى الحرص على قسمة العمل الإمبريالية، أو ما أصطلح عليه "تقاسم الأدوار".
- ✓ أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت مجبرة على ضمان التماسك في الرأسمالية العالمية من الخطر الشيوعي.[3] إلا أن هذا الاعتراف سرعان ما بدأ في التراجع بعد الحرب الباردة. وقد ظهر للعيان أنه في ظل إقتصاد معولم يتميز بالبحث المستميت عن الأسواق، فإن المنافسة لا حدود لها حتى بين الحلفاء الإستراتجيين.

بيد أن الجنرال شارل ديغول لطالما إعتقد أن هدف الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1945، السيطرة على العالم، وأنها تمكنت من التقدم من خلال كسر أوروبا، الممتدة من الأطلسي إلى الأورال، بما فيها روسيا، وذلك بالعدوان السوفيتي الذي لم يكن يؤمن به بمفرده، وكان ينزع إلى إستراتجية مضادة لأوروبا الأطلسية (المشروع الأمريكي) التي تدعمها واشنطن، تركز على المصالحة الفرنسية-الألمانية، كقاعدة لإعادة بناء أوروبا الأمريكية.[4] في هذا الشأن يقول الفيلسوف الفرنسي **سيمون وايل:**"نعرف جيداً أن أمركة أوربا بعد الحرب ستقود بلا شك إلى أمركة الكرة الأرضية كلها... وستفقد الإنسانية ماضيها".[5]

في حين يرى البعض أن قيام الولايات المتحدة بإستخدام إسرائيل للإيقاع ببريطانيا وفرنسا وتوريطهما في شن حرب السويس سنة 1956. وبهذا وقعت الدولتان الإستعماريتان في فخ أنهى دورهما الإستعماري، هذا ما تم تأكيده من قبل

---

[1]-محمد عزيز شكري، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، الكويت: عالم المعرفة، 1978، ص36.

[2]-عالي سلكوح، التنافس الأوروبي – الأمريكي في منطقة المغرب العربي : من الموقع: http//drisshagrini.maktoobblog.com/cotegory

[3]-عبد الإله بلقزيز، **المرجع السابق الذكر**، ص44.

[4]- نسيم بهلول وآخرون **المرجع السابق الذكر**، ص 164.

[5]- خير الدين عبد الرحمن، **المرجع السابق الذكر**، ص2

[5]-نفس المرجع.

الباحث اليهودي الأمريكي **إدوارد هيلمان** حين قال: "تمَّ إستخدام الدولة العبرية في عام 1956، وتحديداً في حرب السويس، لإنهاء خدمات الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية. وإعتراف وزير الخارجية البريطانية آنذاك في مقالة عنوانها (غروبنا في... الشرق). لم تتحرك تل أبيب بمفردها، فقد كان القرار هو عدم السماح بنشوء إمبراطورية عربية تحل محل الإمبراطوريات الغربية".[1] أثر توتر العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا خلال الستينات من القرن العشرين ففي تلك الفترة كانت حدة المواجهة الأمريكية الفرنسية تتصاعد بسبب قضايا الحرب الباردة إلى الحد الذي دفع إلى إنسحاب فرنسا من الجناح العسكري للحلف الأطلسي عام 1966.[2]

إنتقد الرئيس **جاك شيراك** الطروحات التوسعية الأمريكية في أول زيارة قادته إلى العاصمة واشنطن إذ صرح قائلا:" أنه ليس من المعقول أن نتخيل أن تكون الإرادة والقرار لأمريكا دائما، بينما تقوم أوروبا بدفع فاتورة الحساب".[3] وهو نفس المعنى الذي ذهب إليه وزير خارجية فرنسا الأسبق **هوبير فدرين** قائلا:"إن الدبلوماسية الفرنسية تعطي أولوية قصوى في القرن العشرين لمواجهة الإحتكار الأمريكي...إن فرنسا ناضلت نحو 40 عاما من أجل أوروبا الموحدة، ولذلك فهي ترفض أن تختزل كل هذا النضال في أن يصبح مشروع أوروبا سوقا حرة لأمريكا".[4] وفي القمة العشرين التي إنعقدت في ديسمبر 1998 بقصر اللوفر بباريس صرح الرئيس **جاك شيراك**:" أن السياسة الامريكية تجاه إفريقيا، تقوم على مبدأ المصلحة فقط، وليس مبدأ التكافؤ"، وإنتقد الشعار الذي رفعه الرئيس **كلينتون** وهو" الشراكة لا تبعية مع إفريقيا".[5]

كما كانت لواشنطن مواقف مناقضة للمواقف الفرنسية في القضايا المتعلقة بالجزائر، ففي عقد التسعينات إبان الأزمة الأمنية، لعبت أمريكا دورا محوريا في تلك الأزمة، حيث علقت صحيفة لومند بالقول:"إن أمريكا تطارد فرنسا في الجزائر".[6] وفي الوقت الذي دعمت فيه فرنسا الإنقلاب على الديمقراطية في الجزائر في 1992 ودعمت المؤسسة العسكرية الحاكمة في عهد المجلس الأعلى للدولة. وقفت موقفاً معاديا في عهد الرئيس **لامين زروال** ضد الجبهة الإسلامية للإنقاذ. نجد أن الإدارة الأمريكية وقفت موقفا مغايرا، ووجدت في موقف باريس ثغرة يمكن التدخل من خلالها

---

[2]- علي الحاج، **سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة، 2005، ص 117،

[3]- سعيد اللاوندي، **أمريكا سايس بيكو جديد في الشرق الأوسط، ملامح أولية لوفاق دولي جديد**، القاهرة: شركة نهضة للطباعة والنشر، 2006، ص7-8

[4]- **نفس المرجع** .

[5]- نسيم بهلول وأخرون، **المرجع السابق الذكر**، ص 19.

[6]- سعد توفيق البراز، **المرجع السابق الذكر**، ص 157.

في أحداث الجزائر، ففي الوقت الذي كانت باريس متحمسة لسياسة إستئصال ما يطلق عليه بالإرهاب الإسلامي،[1] ودافعت عنه بإستماتة حكومة **ألان جوبي**. فيما يرى **جاك شيراك:**"ضرورة الإتفاق على منع إنتشار تيار الأصولية في العالم، ومحاربة جميع من يعارضون التقارب بين ساحلي المتوسط(الشمالي والجنوبي) بأسلوب عصري مشترك".[2]

كانت واشنطن ترى أن الأزمة في الجزائر هي أزمة سياسية وحلها يكمن في إشراك المعتدلين في الجبهة الإسلامية للحكم، والسعى إلى محاربة التيار الراديكالي الذي يقف أمام المشروع الأمريكي في المنطقة.[3] وساندت "سانت الجيديو" لتدعيم طرحها بإمكانية قيام حوار سلمي مع الأطراف الإسلامية المعتدلة.[4] وبالتالي يمكن القول أن المنظور الذي تعاملت الإدارة الامريكية من خلاله مع الموقف الجزائري يتميز بالتعدد؛ بحيث لا يقتصر على متغير واحد، فهناك ثلاثة محاور على الأقل يمكن من خلالها متابعة الموقف الأمريكي من الحالة الجزائرية وهي:[5]

المحور الأمني والمتعلق بموقفها من أعمال العنف الدائرة في الجزائر والمحور الإقتصادي والمتعلق بحرص الولايات المتحدة الأمريكية على تأمين وصول خامات المحروقات من النفط والغاز الطبيعي والتي تحصل عليها بكميات كبيرة من الجزائر والمحور الإستراتيجي، والذي تركز من خلاله على مسألة النزاع الدائر حول الصحراء الغربية والذي تشكل ضلعا أساسيا فيه. ولعل تجاهل الرئيس الأمريكي الخوض في الشأن الداخلي للجزائر أثناء زيارة الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة،** حيث تعامل معه ببرغماتية، ولم يثر أي أسئلة عن الوضع الداخلي وإنما ركز على الملفات الإقتصادية، والتي بذل سلفه كلنتون جهدا واضحا في إعدادها، فقد إكتشف **بوش الابن** أنه من الأفضل أن تتحدد سياسة بلاده تجاه الجزائر في مجالس إدارة الشركات الأمريكية الكبرى العاملة في مجال النفط، وليس من خلال خبراء الأمن القومي.[6]

في الواقع هناك حساسية في العلاقات بين فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية لخصها **هوبير فيدرين** وزير خارجية فرنسا السابق بقوله:" إن الدبلوماسية الفرنسية منذ عام 1957 النقد المنظم المنهجي، وأضاف لقد توصلنا إلى صيغة أن نكون قادرين على أن نقول نعم، إذا كانت نعم في مصلحتنا، وأن نقول لا ، إذا كان ذلك لا يضر أهدافنا الحيوية".[7]

---

[1]- سعد حقي توفيق، **المرجع السابق الذكر**، ص67.

[2]- علي الحاج ، **المرجع السابق الذكر**، ص 196.

[3]- عبد السلام إبراهيم، **المرجع السابق الذكر**، ص73.

[4]-أمين البار، منير بسكر، **المرجع السابق الذكر**، ص 47.

[5]- سعد توفيق البراز. **المرجع السابق الذكر**، ص .159

[6]- أمين البار، منير بسكري، **المرجع السابق الذكر**، ص 81.

[7]- سعيد اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة، المرجع السابق الذكر**، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، 2003، ص 151.

كما أن التوجه الدبلوماسي للسياسة الفرنسية في تعاملها مع الولايات المتحدة الامريكية لا ينفي وجود صراع خفي بين أمريكا وفرنسا تعبر عنه تيارات سياسية وفكرية عديدة داخل المجتمع الفرنسي بالرفض للهيمنة الأمريكية على العالم.

إستثمرت الولايات المتحدة الامريكية ملف الصحراء الغربية لإحراز تقدم جديد في عملية الإختراق في منطقة المغرب العربي. حيث نجد أن فرنسا ظلت ولفترة طويلة تدير لعبة الخلافات الجزائرية–المغربية، وكان يساعدها في ذلك أن مسألة النزاع ظلت معروضة على منظمة الوحدة الإفريقية التي ترتبط سياسة فرنسا بها، غير أن نقل الملف إلى الأمم المتحدة بعد إعتراف منظمة الوحدة الإفريقية بالجمهورية الصحراوية وإنسحاب المغرب من المنظمة، كل ذلك يعني تحويله من الناحية العملية من دائرة الاختصاص الفرنسي إلى دائرة الاختصاص الأمريكي المباشر.[1]

مبادرة ايزنستات:

تأتي مبادرة ايزنستات في سياق المنافسة الأمريكية الأوروبية على منطقة المتوسط بصفة عامة، والمنطقة المغاربية بشكل خاص، فإذا كان الإتحاد الأوروبي يعتبر المتوسط والفضاء المغاربي مجالا حيويا بالنسبة إليه، ومن أجل ذلك أدخل الدول المتوسطية الجنوبية في شراكة معه، في ما يسمى بمسلسل برشلونة 1995. فإن الولايات المتحدة الأمريكية لم تبقى مكتوفة الأيدي تجاه هذه المبادرة التي تهدد بالطبع مصالحها الإقتصادية، لذلك سعت سنة 1998 إلى إقتراح مبادرة شراكة أمريكية–مغاربية من أجل ضمان إستقرار المنطقة، تنخرط فيها (المغرب،الجزائر وتونس) في السوق المعولم.[2] شرح المسئول الأمريكي **ستيوارت إزينستات** المبادرة التي تقوم على أركان أربعة، والتي تهدف إلى المساهمة في إستقرار المنطقة.[3]

محاولات الشراكة هذه خلقت منافسة شديدة مع فرنسا التي تعتبر المبادرة الأمريكية تحديا لها في منطقة نفوذ خاصة بها تقليديا وشرعت بعض الصحف الفرنسية في تصنيف المسئولين الجزائريين في فئة رجال الأعمال لأمريكا، حيث إستحوذت الأخيرة على عقود ضخمة للتنقيب عن النفط وإستغلاله في الصحراء الجزائرية الأمر الذي إعتبرته باريس إرادة سياسية جزائرية لتهميش الشركات الفرنسية.[4]

---

[1]– سعد حقي توفيق، **المرجع السابق الذكر**، ص 68.

[2]– نسيم بهلول وآخرون، **المرجع السابق الذكر** ، ص 206

[3]– عبد النور عنتر، **المرجع السابق الذكر**، ص 52.

[4]– سعد حقي توفيق، **المرجع السابق الذكر**، ص 65.

إلا أن مبادرة إزنستات لم يكتب لها النجاح بسبب الخلاف الجزائري المغاربي، وعدم إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، ووقوع أحداث سبتمبر 2001 التي غيرت الأوضاع الدولية مما حدا الولايات المتحدة الأمريكية إلى صياغة إطار جديد يتناسب مع الأوضاع الجديدة، وأوسع مجالا من مجرد الفضاء المغاربي.

مشرع الشرق الأوسط الكبير:

لما طرحت أمريكا مشروعها المتعلق بقيام"**الشرق الأوسط الكبير**"[*]تضافرت مجموعة من العوامل الإقليمية والدولية، بما فيها المداخلات الأوروبية، وأدخلت بعض التعديلات عليه، من دون أن تمس مرتكزاته الأساسية. لم يكن مشروع الإصلاح الأمريكي أن يبصر النور، وأن يتحول إلى مشروع " شراكة دولية" مع الدول الصناعية الثمانية ودول الاتحاد الأوروبي، لولا "التغيير الإستراتيجي" الذي حصل بعد إحتلال العراق الذي نفذته الولايات المتحدة الأمريكية من دون موافقة دولية وعلى الرغم من الإعتراض العالمي على الحرب، فقد جعل هذا الإحتلال الولايات المتحدة الأمريكية قوة مباشرة في قلب منطقة الشرق الأوسط بعدما كانت في السابق قوة عن بعد أو بالوكالة.[1] إن متطلبات"مشروع الشرق الأوسط الكبير"هي منطلقات إستعمارية ضخمة تنبغي فرض الهيمنة على المنطقة وتذويب العرب في محيط أوسع حتى لا تقوم لهم قائمة بعد ذلك، عندما صاغت أمريكا تفاصيل مشروعها في مبادرة حملت إسمها"المبادرة الأمريكية" لم تغضب أوروبا من هذا المخطط الإستعماري الأمريكي الذي يستهدف منطقة الشرق الأوسط، وسارعت هي على طريقة خذ نصيبك وأترك لي نصيبي، بتقديم مبادرة أوروبية ترسم نفس الخطى الأمريكي وترمي إلى ذات الأطماع، وعن جوهر المبادرتين فلا خلاف أو إختلاف حوله فالطرفان ينظران بشراهة أشعب إلى ما تحت وفوق الأراضي العربية.[2] إن المبادرة الفرنسية الألمانية أرادت في الوقت نفسه أن تتمايز عن المشروع الأمريكي فشددت على ما تجاهله ذلك المشروع وعلى ما لم يتطرق إليه، ففي الأهداف التي تحددها تقول الورقة الأوروبية إن كل مبادرة في شأن الشرق الأوسط، تسعى إلى تلبية حاجات المنطقة وتطلعاتها ونجاحها يتوقف بالدرجة الأولى على هذه البلدان وإن قوة الدفع ينبغي أن تأتي من الداخل، خلافا لفرض الإصلاح من الخارج الذي تتبناه الورقة الأمريكية.[3]

كما تضمنت المبادرة الأمريكية بعض التسهيلات والتي تفصل بين السياسي والإقتصادي وتعتبر الإصلاح السياسي والديمقراطي شرطا من شروط الشراكة، عكس الشراكة مع أوروبا التي تتمسك بضرورة القيام بإصلاحات ديمقراطية،

---

[*]– هو مصطلح أطلقته إدارة الرئيس الأمريكي بوش الابن على من منطقة واسعة تضم كامل الدول العربية إضافة إلى تركيا إسرائيل أفغنستان وباكستان، يسعى المشروع إلى الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، تم الإعلان عنه سنة 2004 بعد أن طرحته الإدارة الأمريكية على مجموعة الدول الصناعية الثماني.

[1]– طلال عتريس،**دولة بلا رجال: جدل الإصلاح والسيادة في الشرق الأوسط**، بيروت: دار الهادي، 2005، ص214 .

[2]– سعيد اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة، المرجع السابق الذكر** ، ص 107.

[3] – طلال عتريس، **المرجع السابق الذكر**، ص216.

ولذلك إرتفعت أصوات داخل الاتحاد الأوروبي بتقديم إغراءات للدول المغاربية، وللتخفيف من قيود الشراكة معها وإعطاء الأولوية للعوامل الإقتصادية والثقافية.[1] حاول الرئيس الفرنسي **جاك شيراك** إبراز أهمية المبادرة الأوروبية وذلك من خلال التشاور مع الرئيس المصري **حسني مبارك** حول المشروع الأمريكي والمبادرة الفرنسية الألمانية مؤكداً:" نعم للتشاور والتحديث، ولا للتدخل والإجبار"[2] كما تؤكد الورقة الأوروبية على فاعلية العمل المتعدد الأطراف بين الإتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وحلف الشمال الأطلسي غير متجاهلة للتعاون الأمريكي. كذلك أصدر الإتحاد الأوروبي مبادرة موحدة عنوانها:" التقرير المرحلي لعلاقة الشراكة الإستراتجية بين الإتحاد الأوروبي ودول المتوسط والشرق الأوسط"؛[3] شكلت هذه المبادرة مشروعا أوروبيا معادلا للمشروع الذي طرحته إدارة بوش.

قد عبرت فرنسا أكثر من مرة رغبتها في أن يسود العالم نظام متعدد الأقطاب وذكرت على لسان وزير خارجيتها:" أنه أفضل للعالم أن يسير على قدمين من أن يسير على قدم واحدة"،[4] في الإشارة إلى التعددية القطبية المأمولة لنظام ضابط للنظام الدولي في القرن الواحد والعشرين. الغريب أن فرنسا التي تقود المعارضة ضد الولايات المتحدة الأمريكية في المحافل الدولية، تجنب رئيسها **جاك شيراك** توجيه أي اتهام صريح لأمريكا بإفساد العلاقات الدولية. كما أن هيمنتها على المنظمة الدولية وإتهامها بأنها تعطل عملها، وتستخدمها كأداة من أدوات سياستها الخارجية، جعلت الرئيس **جاك شيراك** يسهب في حديثه عن زيادة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وقال أن ذلك سوف يؤدي إلى تحسين تمثيل العالم، لكنه لم يشأ أن يخوض في الأسباب التي تفرض مثل هذا التوسع في مجلس الأمن.[5]

ويتضح ذلك في تصريحات لوزير الخارجية الفرنسي **ميشل بارنيه** يقول فيها أن العالم في حاجة اليوم من أي وقت مضى إلى قيادة جماعية في إشارة إلى رفضه إحتكار أمريكا للقرار الدولي.[6] على الرغم من أن **جاك شيراك** قد إستبعد مثل هذه المنافسة مع أمريكا حول منطقة المغرب العربي، وذكر أن لديه نظرة متكاملة للعلاقات بين أوروبا والدول المغاربية، وأضاف أن هذا هو هاجسنا إذا آسهم الأمريكيون وإهتموا بالمنطقة.

أيا كان الأمر فالحق كان الإهتمام الأمريكي المفاجئ نسبيا بالدول المغاربية يعني بشكل ما أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تعد تقبل التقسيم الكلاسيكي لمناطق النفوذ والذي بمقتضاه تعتبر منطقة نفوذ فرنسية، فشرعت تخصها

---

[1]- سعيد اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة، المرجع السابق الذكر**، ص164.

[2]- طلال عتريس، **المرجع السابق الذكر**، ص219.

[3]- ماجد كيالي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير دلالاته وإشكالاته**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية، العدد 122، 2007، ص 22.

[4]- سعيد اللاوندي ، **أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة، المرجع السابق الذكر** ،ص95.

[5]-نفس المرجع، ص96.

[6]-سعيد اللاوندي، **المرجع السابق الذكر**، ص 116

بمكان بارز في صدر أولوياتها خصوصا في أعقاب أحداث سبتمبر 2001، فكثفت أشكال التعاون معها، فإلي جانب المناورات المشتركة التي تجريها القوات الأمريكية مع تونس والمغرب، وعرضت على الجزائر حضور قمة حلف الناتو باسطنبول، ومنحها صفة الشريك المرشح للانضمام. ثم هناك الخلاف المتواصل حول القوة الأوروبية المسلحة أو قوات التدخل السريع (66 ألف جندي) والتي إعتبرتها أمريكا ضربة لإضعاف حلف الناتو الذي تفترض واشنطن سيطرتها عليه في حين أن أوروبا أن مهام هذه القوات تختلف عن مهام الحلف.[1]

يرى المحللون أن تحمس أوروبا خصوصا فرنسا لإنشاء هذه القوات يرجع إلى رغبة فرنسا في الانتقام لكرامتها، فلقد ظلت تطلب إسناد قيادة القاعدة الجنوبية العسكرية للحلف(في نابولي الايطالية) إلى شخصية عسكرية أوروبية أو فرنسية إلا أن أمريكا أصرت على رفضها، وأكد **وليام كوهين** وزير الدفاع الأمريكي وقتئذ أن القيادة الجنوبية لحلف شمال الأطلسي ليس من المسائل التي تقبل التفاوض حولها.

الطموح الفرنسي الذي لم يعد خافيا على أحد هو أن تتمكن أوروبا العظمى من ترسيخ صورتها ودوافعها في الأذهان كقطب أن لم يكن مناوئا تماما للهيمنة الأمريكية، فإنه يكون على الأقل موجودا ومؤثرا ولابد من عمل ألف حساب له. ربما لهذا السبب دون غيره تهتم الأوساط الأوروبية برئاسيات فرنسا الدورية للاتحاد الأوروبي وتعتبرها نقاطا مفصلية في تاريخ الإتحاد يختلف ما يليها عما سبقها.[2]

---

[1]-سعيد اللاوندي، **أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة، المرجع السابق الذكر**، ص 78.

[2]- **نفس المرجع** ، ص،ص، 79، 88.

خلاصة واستنتاجات:

تعتبر كل الدساتير الفرنسية وليدة ثورة أو إنقلاب فقد حملت بصمات التيارات الفكرية التي كانت سائدة، وكلها جاءت بنظرية جديدة أو نظام مبتكر. حيث لعب الجنرال ديغول دور محوري في تنظيم الجمهورية الفرنسية، وتصوره للدور والمكانة الفرنسية وساهم في ترك بصماته على خصائص ومميزات السياسة الخارجية الفرنسية، فالدستور الفرنسي لسنة 1958 يعكس إلى حد بعيد توجهات الرئيس ديغول، ولا سيما في ما يتعلق بتنظيم السلطات ومنها، السلطة التنفيذية. فقد كانت لتعديلات ديغول في ظل الجمهورية الخامسة أكبر الأثر في صيرورة السياسة الخارجية الفرنسية، فقد عمل كل من جورج مومبيديو، فاليري جيسكار ديستان، فرانسوا ميتران، جاك شيراك وساركوزي على إتباع مبادئ ديغول في قيادة فرنسا رغم خصوصية كل منهم.

تتقاسم الساحة الفرنسية السياسية ثلاثة أقطاب رئيسية هي يمين الوسط الليبرالي، اليسار الإشتراكي، اليمين القومي المتطرف، إن فحصا دقيقا للخطوط العريضة للبرنامج الخارجي لهذه الأحزاب يشكل مدخلا ضروريا لمعرفة التوجهات الخارجية لفرنسا، مع النظر لدور ومكانة هذه الأحزاب في الشبكة السياسية المتعلقة بصنع قرار السياسة الخارجية. يمكن القول أن دور هذه الأحزاب التي كانت قريبة من السلطة بطريقة أو بأخرى كانت أحد أهم القوى الداعمة لسياسة الدولة الخارجية، والإختلاف الموجود بينها في التكتيك وليس في المبادئ.

توضح الحياة السياسية في فرنسا والممارسة الحزبية أن الأحزاب السياسية الفرنسية ولاسيما تيار اليمين واليسار تولي إهتماما كبيرا لقضايا السياسة الخارجية. وتمتلك رؤية واضحة لبعض القضايا الدولية ويظهر الحزب الإشتراكي والحزب الديغولي من بين أهم هذه الأحزاب التي إستطاعت بفضل وصولها إلى السلطة أن تكرس تصوراتها في هذا المجال كما أنها تتفق نحو نفس الهدف، وهو السيادة والإستقلالية ومكانة فرنسا على المستوى الدولي ومرد ذلك يعود إلى الثوابت التي أرساها الجنرال ديغول والتي أصبحت فيما بعد البناء الإيديولوجي لمختلف التشكيلات السياسية الفرنسية والقوى الإجتماعية.

ركزت الولايات المتحدة الأمريكية على دبلوماسية التجارة الدولية كأداة لإختراق المنطقة، وتتوطدت العلاقات الإقتصادية والتجارية بين واشنطن والجزائر، حيث تحتل المحروقات صدارة المبادلات التجارية، وتمثل 95 بالمائة من قيمة الصادرات الجزائرية للولايات المتحدة الأمريكية، وتحولت واشنطن إلى أول شريك تجاري للجزائر بعدما كانت فرنسا تعتبر الشريك التجاري الأول لها. إن ما يفسر التعاون الأمريكي الجزائري في مجال مكافحة الإرهاب، حاجة كل من البلدين إلى الأخر. فالجزائر بحاجة إلى إقامة وتعزيز علاقات قوية مع دولة ذات تأثير، خاصة أن الأحداث التي شهدتها جعلتها

في عزلة عن محيطها الإقليمي والدولي، وبما أن الجزائر تتمتع بمكانة جيوستراتجية هامة في منطقة أفريقيا بالإضافة إلى خبرتها وقوتها في محاربة التهديدات المختلفة أسهم ذلك في تقارب وجهات النظر بين الطرفان.

تمهيد:

تقف مجموعة من العوامل حجرة عثرة أمام إعادة تأسيس العلاقات الفرنسية الجزائرية، يتقدمها ملف الإعتذار وعدم الإعتراف بالجرائم التي إرتكبتها فرنسا في الجزائر طيلة الفترة الإستعمارية، وما قضى على أي أمل لإحراز تقدم في هذه المسالة هو إصدار فرنسا لـ قانون 23 فيفري 2005 الممجد للإستعمار الذي سعت من خلاله تمجيد الأعمال الإجرامية إلي قام بها جيشها. والذي يعتبر من أهم العوامل التي ساهمت في تأزم العلاقات بين البلدين نظرا لطبيعته ومضمونه، فالحقيقة التاريخية التي دامت قرابة 132 سنة لا زالت مظاهرها بارزة في طبيعة علاقات البلدين خاصة وأن فرنسا تتعامل مع مستعمراتها السابقة من خلال منطق إستعماري، مازالت تتنصل من مسؤوليتها التاريخية والأخلاقية فيما إرتكبته من جرائم ضد الإنسانية.

إضافة إلى النزاع الجزائري الفرنسي، حول الأرشيف، الذي يتعلق بالسيادة الوطنية، والتجارب النووية الفرنسية التي مثلت حسب جانب كبير من الخبراء النووين، والباحثين الحقوقيين والمؤرخين جرائم جسيمة في حق الإنسان الجزائري ومحيطه بل في حق الإنسانية ككل، وكانت من أبشع وأخطر الجرائم. كما أن فرنسا أصبحت تمارس سياسة متناقضة للسياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي وهي تضغط لإفشال كافة الأدوار الجزائرية الساعية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل من خلال الجهود الذاتية لجيوش دول المنطقة.

إن الفكر اليميني المتطرف القائم على فكرة الإستعلائية، والذي يرى أن الهوية الفرنسية محل تهديد من قبل أولئك الأقل شأنا، ساهم في تصاعد العنصرية ضد المهاجرين، والخوف من الإسلام، كلها مخاوف ضلت جاثمة وبقوة على العلاقات بين البلدين. سنحاول في هذا الفصل الإلمام قدر الإمكان بكل هذه العوامل.

المبحث الأول: الخلافات التاريخية

المطلب الأول: ملف الإعتذار

تعتبر قضية الإعتذار الفرنسي للجزائر من بين أهم القضايا التي أثارت جدلا ونقاشا واسعا في الأوساط السياسية الجزائرية والفرنسية نظرا لتداعياتها على مسار العلاقات بين البلدين، وذلك أن هذه العلاقات يحكمها التاريخ ويسيرها الإرث المشترك وتحددها حضارتي الشعبين المتميزين عن بعضهما.[1] فالحقيقة التاريخية التي دامت قرابة 132 سنة لا زالت مظاهرها بارزة في طبيعة علاقات البلدين خاصة وأن فرنسا تتعامل مع مستعمراتها السابقة من خلال منطق إستعماري.[2] وطالما ترفض فرنسا الإعتراف بما إقترفه الإليزيه في حق الجزائر، ستظل العلاقات الثنائية يشوبها التوتر.

إن الطرف الفرنسي رفض فكرة الإعتذار، قائلاً إن فرنسا لا يمكنها أن تنخرط في سلسلة إعتذارات لا نهاية لها، وأنه لا داعي لذلك، لأن عمل الذاكرة من إختصاص المؤرخين، ولا حاجة إلى تشريع بهذا الخصوص. بل سارت على نهج مخالف لأي مقاربة لتسوية ملف الذاكرة، حيث أقر برلمانها في فيفري 2005 قانوناً تعترف به فرنسا بدور الفرنسيين خلال الحقبة الإستعمارية. يوضح ذلك مدى تمسكهم بعدم الإعتراف بجرائمهم خلال تلك الفترة، وإستمرار أكذوبة الجزائر فرنسية لدى جزء كبير من النخبة المثقفة.

تريد باريس إعتذار من الجانبين، من فرنسا ومن الجزائر، إعتذار فرنسا على أحداث 8 ماي 1945،[*] مقابل إعتذار جيش التحرير على الإغتيالات التي طالت المدنيين الفرنسيين أثناء الثورة الجزائرية بين (1954-1962).[3] مع ذلك يرفض هذا الإعتذار اليمين المتطرف في فرنسا، كما أنها لا تريد أن تطوي ملف جرائمها في الجزائر لأنها مستفيدة منه.

إعترف الرئيس **فرانسوا هولاند**، بعد توليه الحكم بـ" القمع الدموي" الذي تعرض له المتظاهرون الجزائريون في باريس في 17أكتوبر 1961، وصرح في زيارته للجزائر في 2012 بأنه "لمدة 132 سنة خضعت الجزائر لنظام جائر وعنيف. لا شيء يمكن أن يبرر الإعتداءات المرتكبة في حق الشعب الجزائري" معترفاً بالمعاناة التي سلطها النظام

---

[1]- خليفة بن قرعة، **الجزائر والصديق اللدود: أراء في العلاقات الجزائرية الفرنسية**، الجزائر: ب د ن، 2007، ص 52.

[2]- **نفس المرجع**، ص 50.

[*]- جرائم فرنسا لا يمكن حصرها في مجازر ماي 1945، فجرائمها تبدأ منذ وطأت قدمها الجزائر.

[3]- عبد العالي زراقي، **ضباط فرنسا في المغرب العربي**، الجزائر: دار الأمة، 2013، ص41.

الإستعماري الفرنسي.[1] ويعد تصريحه نقلة نوعية في الخطاب الرسمي الفرنسي، لكنه في نظر الجزائريين غير كافي، فهم يريدون إعتراف رسمي وصريح.

وفي ذكرى مجازر الثامن ماي ومن جامعة قالمة صرح السفير الفرنسي السابق **برنار باجولي** أن السلطة الفرنسية "تتحمل مسؤولية المجازر التي وقعت يوم 8 ماي 1945 التي لطخت تاريخ فرنسا، وتلك الجرائم تعتبر إستهانة بمبادئ الجمهورية الفرنسية"،[2] وقد إعتبر الأستاذ **رابح لونيسي** هذا إعترافاً غير مباشر؛ وكذا حضور **فرانسوا هولاند** الإحتفالات بذكرى مجازر 17 أكتوبر 1961.

مازالت فرنسا تتنصل من مسؤوليتها التاريخية والأخلاقية فيما إرتكبته من جرائم ضد الإنسانية طوال 132 سنة من التقتيل والتدمير، حيث لا تختلف محارق الجير التي أقامتها في قالمة وألقي في أفرانها بآلاف الجزائريين أحياء في شيء عن محارق النازية خلال الحرب العالمية الثانية. ورغم أن ألمانيا إعتذرت عن جرائمها وتحملت هذه المسؤولية التاريخية والأخلاقية بشجاعة، فإن فرنسا التي مازالت رهينة لأحقادها مازالت بها قوى ضاغطة مشدودة إلى حنينها الإستعماري وتتحرك تحت إملاءات هذا الحنين.[3]

يندد المؤرخ الفرنسي **بن يمين ستورا** [4] بالماضي الإستعماري ونكرانه من قبل المجتمع الفرنسي ويعتبره أمرا مأساويا، وأوضح أن صفحة الماضي مرشحة لطبع بصماتها على علاقات البلدين، طالما هناك على واجهتي المتوسط فرق سياسية عايشت أحداث الخمسينيات وبداية الستينيات.[5] وفي حديثه مع مجلة**"جون أفريك"** قال:" أن الإعتذار من قبل فرنسا يتطلب إعادة النظر في التصور الفرنسي للوطنية"،[6] وهو التصور المبني على مفهوم الإمبراطورية، وإستبعد أي تغيير في نظرة المجتمعين الفرنسي والجزائري إزاء الماضي، وأضاف أنه يجب إنتظار تعاقب الأجيال للوصول إلى إعتراف "بالمأساة الجزائرية" في المجتمع الفرنسي. وهو ما ذهب إليه أيضا وزير الخارجية الفرنسي السابق **برنارد كوشنير** لكن بنظرة

---

[1]- عبد النور بن عنتر ، **"**فرنسا والجزائر.. والذاكرة"، 20 جويلية 2015 ، **التجديد العربي**، تاريخ الاطلاع: 04-02-2016 على الساعة:09:58 متاح على الموقع: http://www.alaraby.co.uk

[2] - http://www.almanar.com.lb

[3]- حقائق مرعبة عن جرائم الاستعمار الفرنسي،تاريخ الاطلاع: 12-02-2015 على الساعة ، 10:59، متاح على الموقع: https://liby10.wordpress.com

[4] -benjamin stora, la Guerre Des mémoire :la France face a son passe coloniale, éditions de l'Aube, 2007, p 108.

[5]- محمد خلاف، بن يمين ستورا: "إنكار فرنسا لماضيها الاستعماري أمر مأساوي،" **الشروق اليومي**، 02-12- 2006 .تاريخ الإطلاع: 02-04-2016، على الساعة: 09:08، متاح على الموقع: http://www.djazairess.com/echorouk

[6]- محمد خلاف، **المرجع السابق الذكر**.

فردية عندما صرح بأن العلاقات الفرنسية الجزائرية لا يمكنها أن تتحسن إلا برحيل النخبة الجزائرية المرتبطة بالإستقلال والتي حاربت فرنسا في الجزائر.[1]

وفي إعتقاده أن فرنسا لن تبادر بالتوبة عن ممارساتها في الجزائر بين 1830 و1962، معللا قوله:" فكرة التوبة مستمدة من المحيط الديني وليست لها علاقة بالإعتقاد الثقافي الفرنسي المرتكز على العلمانية".[2] وأشار المؤرخ، أنها المرة الأولى منذ إستقلال الجزائر التي تثار فيها فكرة التوبة، وقد ظهر هذا الكلام في النقاش عام 2000 في أعقاب شهادة المناضلة الجزائرية **لويزة إغيل أحريز** بخصوص التعذيب وصدور كتاب الجنرال **أوساريس**، الضابط المكلف بالإستخبارات خلال ما سمي بمعركة الجزائر، وقد عادت كلمة التوبة من جديد إلى الواجهة في سياق الجدل حول المادة (04) من قانون 23 فيفري 2005 الممجد لدور الإستعمار،[3] وقد ألغيت هذه المادة بعد سنة تقريباً من سن القانون، إلا أن تبعاتها بقيت تتفاعل سياسياً بين البلدين. إن التوتر والجدل بشأن الذاكرة عاد مع تعنت فرنسا التي سعت في عام 2005 إلى تمجيد تلك الأعمال الإجرامية، حيث يقول السفير الفرنسي **كسافي باكتور** أن الذاكرة والجانب الإستعماري من بين أهم القضايا التي سممت العلاقات بين الجزائر وباريس.

بالرغم من رفض السلطات الرسمية الفرنسية الإعتراف بجرائم الإستعمار الفرنسي إلا أننا نجد شخصيات تدعو إلى ذلك، ونخص بالذكر عمدة باريس الإشتراكي **برتراند ديلانوي** يدعو بلاده إلى الإعتراف بجرائمها ومجازرها، مؤكدا أن الصداقة بين الجزائر وفرنسا لن يكتب لها الدوام ما لم تتوفر جرأة قول الحقيقة.[4] مؤكدا بأنه ليس بإستطاعة أي شعب أن يعيش كريما إذا لم يعترف بكرامة شعب آخر.

في حين يرى المهتمين بملف الإعتذار أن الموقف الرسمي الجزائري يكتنفه الغموض، إن لم يكن التناقض، فالطرف الجزائري لم يتقدم بطلب رسمي يطالب فيه من فرنسا الإعتذار على جرائمها الإستعمارية. ولم يرى قانون تجريم الإستعمار الذي تسعى إليه أطراف جزائرية النور، لأن البرلمان لم ينظر فيه بناءًا على تعليمات السلطة، لتبقى"العائلة الثورية" (جمعيات المجاهدين والشهداء وغيرها)، الموالية للسلطة، وأحزاب سياسية وجمعيات المجتمع المدني هي من يدافع على هذه الفكرة.[5] وعدم وجود طلب رسمي من الحكومة يعني أن الموضوع محل خلاف، ليس بالضرورة من حيث

---

[1]- بن عائشة محمد الأمين،" العلاقات الجزائرية- الفرنسية: حرب الذاكرة و نهاية التاريخ":**المركز الديمقراطي العربي**، **تاريخ الاطلاع**: 22-12-2015، على الساعة: 11:41 ، متاح على الموقع: http://democraticac.de

[2]- محمد خلاف، **المرجع السابق الذكر**.

[3]- عبد النور بن عنتر، فرنسا والجزائر...والذاكرة ، **المرجع السابق الذكر**.

[4]- حقائق مرعبة عن جرائم الإستعمار الفرنسي، **المرجع السابق الذكر**.

[5]- عبد النور بن عنتر، فرنسا والجزائر... والذاكرة، **المرجع السابق الذكر**.

وجاهته، وإنما من حيث كيفية التعامل معه، وتوقيت طرحه. ما يجعلنا نتساءل، أنه لو كانت جمعيات الشهداء والمجاهدين بنفس قوة الأقدام السوداء هل ستتمكن من الضغط على البرلمان لتمرير قانون تجريم الإستعمار.

في هذا الخصوص نسجل التصريح الذي أدلى به الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** يوم 14 جوان 2000 لما إستقبل بمقر الجمعية الوطنية الفرنسية قائلا:" إن مؤسسات محترمة، كالكنيسة، ودولا عريقة مثل بلدكم، لم تتردد اليوم في الإعتراف بالأخطاء وبالجرائم الأكثر فظاعة والتي صبغت في بعض الأحيان ماضيها. فمن غاليلي غاليلو إلى أحداث – لاشواه – (مجازر النازية ضد اليهود)، كلها أحداث هتكت بقيمة الإنسان، وهي مدانة وغير مستساغة أخلاقيا في عصرنا الحالي(...) ومكسبها الوحيد هو أنها ستتابع وتقاضى في أوقات لاحقة. وهنا لا يمكننا أن نهمل الفعل الإستعماري. وسواء عملتم على إستنكار ما لا تجرئون على تسميته بحرب الجزائر، أو سواء عملتم على تغيير تلك الصور المشوهة عن بعض الحقب الإستعمارية في مناهجكم التربوية والمدرسية، فإن ذلك يعتبر خطوة جريئة وشجاعة على طريق الإعتراف التاريخي بحق المساواة بين الشعوب.[1]

في حين يرى البعض أن الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** طالب أول مرة فرنسا بتقديم إعتذار رسمي عن جرائمها في الجزائر سنة 2004، وكرّر هذا المطلب في كل مناسبات إحياء ذكرى مجازر الثامن ماي 1945، وإعتبر بأن فرنسا قامت بإبادة الهوية الجزائرية. وفي رسالة التهنئة التي وجهها رئيس الدولة الجزائرية إلي **نيكولا ساركوزي** بعد فوزه بالرئاسيات، قال فيها: "أنا متأكد أنكم تولون مثلي إهتمامكم الأكبر للعلاقات بين بلدينا، علاقات تقوم على المصالح المشتركة، ولكنها أيضا علاقات سجلها تاريخ طويل مشترك قد ترك آثارا عميقة على شعبينا".[2] وكلّما تطرق الرئيس الجزائري إلى هذا الموضوع زاد الإصرار الفرنسي على رفض أي إعتذار رسمي بدعوى أن الأمر متروكا للمؤرخين.[3]

وسواء طالبت السلطات الجزائرية فرنسا بالإعتذار عن جرائمها أم لا، فهذا حق الشعب الجزائري ولن يتراجع عنه ونلمس هذا في قول وزير الإعلام في عهد الرئيس الراحل **هواري بومدين**، الدكتور **محي الدين عميمور**، على أن المطلب الجزائري بضرورة إعتذار فرنسا للجزائر عن قرن وإثنان وثلاثون سنة من الإستعمار والقتل والتعذيب والمسخ لا يزال قائما، ولن يسقط بالتقادم حتى لو بقي في الجزائر رجل واحد. ويشدّد في حديثه للعربية نت، بقوله: "نحن لا نريد

---

[1]- تييري ميسان،" **فرنسا لم تتعافى من ماضيها الجزائري**"،(ترجمة سعيد هلال الشريفي)، جويلية 2005، تاريخ الاطلاع: 03-08-2015 ، على الساعة: 14:31، متاح على الموقع: http://www.voltairenet.org/ar

[2]- بن عائشة محمد الأمين، **المرجع السابق الذكر**.

[3]- فرنسا ترفض الإعتذار وتتمسك بمواقفها الإستعمارية، **جريدة صوت الأحرار**،يوم 2008/07/26، تاريخ الاطلاع: 04-02-2016، على الساعة، 09:07، متاح على الموقع: http://www.djazairess.com/alahrar

إعتذارا ذليلا كما قد يفهمه الفرنسيون... نحن نريد إعتذار الرجال... نريد مصالحة تاريخية وإعتذارا على غرار ديغول مع أديناور ألمانيا، ولا نريد إعتذارا ومصالحة على شاكلة هتلر والجنرال بيتان."[1]

بيد أن الباحث في التاريخ الجزائري **رابح لونيسي**، يرى أن مطالبة فرنسا بالإعتراف بجرائمها في الجزائر هو عمل صعب جدا إن لم يكن إعترافها مستحيلا، لأننا يجب أن نضع في أذهاننا أن فرنسا تعتبر نفسها مصدر حقوق الإنسان في العالم، فإن إعترفت بذلك معناه أن تعيد النظر في كل ما بنته وسمعتها الدولية منذ الثورة الفرنسية وإصدارها ميثاق الحريات وحقوق الإنسان في عام 1792. [2]

وهو ما يؤكده الباحث في التاريخ الوطني، **عكروت خميلي**، أن "فرنسا لم تعترف بأي جرم تجاه أي بلد إستعمرته سواء كانت الجزائر أو غيرها"، وأضاف قائلا: "نحن في الجزائر نحصي للإستعمار الفرنسي جرائم كثيرة وهي جرائم إبادة مثل جريمة غار الفرافيش وغيرها وجرائم أخرى في حق القبائل الثائرة وأثناء المقاومات الشعبية، أما أكبر الجرائم فهي مجاز 8 ماي 1945".[3]

إن الجرائم ضد الإنسانية المعروفة التي أدينت، هي جريمة إبادة النازية لليهود **"هولوكوست"**، والتي تعتبر الأرضية لميلاد إتفاقيات جنيف الأولى والثانية، وكذا إعتراف إيطاليا بإستعمار ليبيا. وقد أثار إعتراف إيطاليا بجرائمها الإستعمارية في حق الشعب الليبي آنذاك، ردود فعل مختلفة، رأت في السلوك الإيطالي خطوة قد تحرج باقي الدول الإستعمارية، خاصة فرنسا، وتدفعهما نحو الإعتراف بجرائمها والإعتذار عنها للجزائر.

وفي مقال للسيد **محمد السعيد** في مجلة الشروق،[4] كتب عن حركة الإعتذار العالمية التي ظهرت في أواخر القرن الماضي بناءا على ضرورات القيم الإنسانية، التي تجعل الجلاد والسجان يكفر عن خطيئته بالإعتراف بالجريمة الإستعمارية، ثم التكفير عن ذنبه بمنح تعويض عن مآسي الفترة الإستدمارية، يدل الإعتراف على تأنيب الضمير كمرحلة أولى للتكفير عن الذنب بإعتذار رسمي موثق، يؤكد للأجيال المتعاقبة أخطاء المستعمر وتضحيات الشعوب والدول المستعمرة.

هذا ما نلمسه عند أحد السياسيين الفرنسيين الطامحين إلى السلطة، وهو "**جان بيار شوفنمان**" رئيس جمعية فرنسا–الجزائر، عندما دعا الجزائريين والفرنسيين إلى الإستلهام من تجربة جنوب إفريقيا في معالجة المشاكل المتعلقة بالذاكرة

---

[1]– مسعود هدنة، "أحزاب سياسية توقع على لائحة تطالبه بالاعتذار عن جرائم الاستعمار"، 18 ديسمبر 2012، تاريخ الاطلاع: 15-03-2016، على الساعة:10:00، متاح على الموقع: http://www.alarabiya.net

[2] - http://www.almanar.com.lb

[3] -Ibid

[4]– محمد السعيد، بـ"الاعتذار في العلاقات الدولية: وسيلة للتقارب والمصالحة"، **جريدة الشروق**، 30 ماي 2010.

والماضي الإستعماري، وهي تجربة المصالحة بين البيض والسود، بعد عشرات السنين من الفصل العنصري، التي تبقى الأمثل لتطبيقها على الحالة الجزائرية–الفرنسية. لكنه في نفس الوقت رفض إعتذار فرنسا للجزائر، أو"التوبة" عن الماضي الإستعماري لكون هذا المصطلح الأخير له خلفيات دينية، مكتفيا بمطالبة بلاده أن تكون واعية تجاه ماضيها الإستعماري في الجزائر.[1]

وتبقى المهمة الكبيرة ملقاة على عاتق الجزائريين سواء كان ذلك على المستوى الرسمي أو الأكاديمي أو على مستوى المجتمع المدني الذي يتوجب عليه لعب دورا أكبر لفضح ممارسات الإستعمار وجرائمه وتعرية ما تسميه باريس بالإنجازات الحضارية لفرنسا الإستعمارية. فكما إعتذرت فرنسا لليهود وتطالب للإعتذار للأرمن وإقامة معاهدة صداقة مع ألمانيا، وإعتذرت لمدغشقر لابد الإعتذار أيضا للجزائر.

المطلب الثاني: مسألة الأرشيف

في شهادة للمؤرخ الفرنسي **Augustion thierry** والتي يقول فيها:" إن المجتمعات الإنسانية لا تحيا فقط في الحاضر، وإنما يهمها معرفة من أين إنحدرت لتستطيع أن تبني وجهتها في المستقبل".[2] نستقرأ من خلال هذه المقولة الأهمية البالغة للوثائق التاريخية في حياة المجتمعات، فالوثائق التي يراها البعض مجرد شهادات على حقب زمنية مضت وفقدت أهميتها، هي في الواقع ذاكرة الأمم وإرثها الثقافي والمقياس الشاهد على مدى تقدمها أو تخلفها لذلك فإن الإهتمام بها والحفاظ عليها يدل على الإهتمام بتاريخ هذه الأمم وحضارتها، وإن إهمالها وتضييعها يعني نسيان تاريخ الأمم وفقدان كل ما من شأنه الإدلال على أعمال ومآثر هذه الأمم في الماضي.

وبالتالي فللأرشيف أهمية بالغة في التاريخ، فهو أحد المظاهر الهامة لهيبة الدولة وسيادتها وقوتها، حيث من خلاله تستطيع تسجيل الوقائع التي تراها هامة في تاريخها، والحضارات الإنسانية تدرك تماما أهمية الأرشيف والحفاظ عليه، فهو ذاكرة الأمة والوسيلة الأفضل للحفاظ على تاريخها وأداة لإثبات الحقوق.[3]

بالحديث عن الذاكرة لا بد من القول أن هناك إختلاف بين الذاكرة والتاريخ في المعنى والوظائف، لكن الإختلاف لا ينفي العلاقة بينهما، فالذاكرة تُعرف بأنها نشاط بيولوجي ونفسي يُمَكن الإنسان من تسجيل تجاربه التي عايشها سابقا في ذهنه. وتقسم الذاكرة من منظور المجتمعات البشرية إلى قسمين، ذاكرة المجتمعات التقليدية، خاصة تلك

---

[1]– خالد بوهند، "الذاكرة وجدلية التاريخ الاستعماري في الجزائر"، **مجلة الوعي العربي**، تاريخ الاطلاع: 12-05-2015، على الساعة 12:47، متاح على الموقع: http://elw3yalarabi.org/index.php

[2]– حسان حلاق،**مناهج الفكر والبحث التاريخي والعلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات، مع دراسة الارشيف العثماني واللبناني والعربي والدولي**، بيروت: دار النهضة العربية، 1980، ص 207.

[3]– ميلادي سلوى، **الأرشيف وإدارته**، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1986، ص300.

التي تكون ثقافاتها شفوية، تستند الذاكرة الجمعية فيها على شكلين تاريخيين: ذاكرة إثنية وذاكرة أُسرية، ونجد ذلك في المجتمع الريفي الجزائري ما قبل العهد الكلونيالي.[1]

أما في المجتمعات الحديثة، ظهر مفهوم الذاكرة الوطنية، بفعل نمو المذاهب القومية، ونشأة الدولة الوطنية، التي أسست المتاحف الوطنية، وأقامت دور الأرشيف والمكتبات الوطنية، وكرست الإحتفال بالأحداث والشخصيات عبر إقامة الأعياد الوطنية والنُصب التذكارية. ينطبق ذلك أيضا على جزائر ما بعد الاستقلال.

إن الذاكرة ترتكز على أمرين أساسيين: الرواية الشفوية والوثيقة المكتوبة، ولكي يكتب تاريخ الجزائر إنطلاقا من ذلك، سعت الدولة الجزائرية، في إتجاه تنظيم دور أرشيفها، وملمة الأرشيف المتواجد خارج الجزائر، ولكي يتم إعادة كتابة تاريخ الفترة الإستعمارية، أسست مركزا وطنيا للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954.[2]

بالنسبة للدولة الجزائرية يرجع تاريخ أقدم وثائق الأرشيف الوطني إلى العهد العثماني، وذلك منذ أوائل القرن السادس عشر إلى بداية القرن التاسع عشر، إضافة إلى أرشيف الزوايا والمدارس القرآنية في القرن التاسع عشر، وأرشيف إعادة تهيئة المدن، وأرشيف العهد الإستعماري، والحركة الوطنية.[3] وهي في آن واحد العناصر المكونة للذاكرة الجماعية والقاعدة القانونية لإبراز الهوية الوطنية وللمساهمة في التشييد الوطني، وتمثل جزءا من تراثنا الأرشيفي المنقوص من أرصدة العهد الإستعماري.[4]

إقترفت فرنسا جريمة ضدّ الإنسانية غداة تحويلها عشية الإستقلال أكواما من المحفوظات المقدر بـ 200 ألف علبة،[*] أي ما مقداره 600 طنا من الورق والمراسلات التي كانت مخزّنة في محفوظات العاصمة ووهران وقسنطينة.[5] ولا توجد نسخ منه في الجزائر، مما يجعل باحثينا وأساتذتنا عاجزين عن الإطلاع عليه، إلا عن طريق الإنتقال إلى فرنسا.

صحيح أن الأرشيف الفرنسي الخاص بالفترة الإستعمارية، مفتوح أمام الباحثين في الخارج، وقد وفرت له الدولة الفرنسية أحدث الوسائل. ومع ذلك هناك ملفات خطيرة لا يمكن بأي حال فتحها في الوقت الراهن، وإن فتحت ملفات فذلك من أجل زعزعة إستقرار أي دولة إستعمرتها فرنسا سابقا.[6]

---

[1]- خالد بوهند، **المرجع السابق الذكر**.

[2]- **نفس المرجع**.

[3] - عزيز طواهر، "50 سنة بعد الاستقلال...يجب تحرير كتابة التاريخ وتحريم الاستعمار رهين إرادة سياسية"، 2012/07/04 ، **جريدة صوت الاحرار**، تاريخ الاطلاع: 22-12-2015، على الساعة:11:12، متاح على الموقع: http://www.sawt-alahrar.net/ara

[4]- ميلادي سلوى، **المرجع السابق الذكر**، ص300

[*] - 83 ألف متر خطي، كل متر خطي يحتوي على 63 علبة.

[5]- عزيز طواهر، **المرجع السابق الذكر** .

[6]- حسان حلاق، **المرجع السابق الذكر**، ص245 .

فالنزاع الجزائري الفرنسي، حول قضية الأرشيف، يعتبر مسألة تتعلق بالسيادة الوطنية، التي ما تزال قائمة إلى الآن منذ 1962 وذلك عندما أصدرت السلطات الإستعمارية، آنذاك قرار يتعلق بترحيل جميع الوثائق المخطوطة والمطبوعة والمصورة بما فيها أرشيف السيادة، والأرشيف التاريخي والإداري الذي من بينه ذاك المتعلق بتاريخ القرنيين الخامس عشر والسادس عشر، وفترة الوجود الفرنسي بالجزائر.[1] وذلك بهدف منع الجزائر من إعادة كتابة تاريخها، حيث تكمن أهميته في ما يحتويه من وقائع وحقائق تاريخية متعلقة بالتكوين التاريخي للجزائر،[2] وقد عمل المستعمر الفرنسي على تزيف الحقائق عن طريق مفكريه وكتابه.

كما أن إصرار السلطات الجزائرية على إستعادة أرشيفها لكتابة تاريخها وتنقيته، أدى إلى لجوء فرنسا إلى إتخاذ قرارات تم بموجبها إعادة بعض الوثائق، والتي كانت ما بين 450 سجلا في سنة 1967، و153 علبة في سنة 1975، و133 سجلا في سنة 1983، وإمتنعت عن إعادة ما تبقى منها بحجة متطلبات إنسانية وضرورات إستراتجية متعلقة بأمنها. [3]

تستند الجزائر في حل هذه المسألة على ما تنص عليه القوانين واللوائح الدولية، حيث أعلن الرئيس **فرانسوا ميتران** أثناء زيارته إلى الجزائر سنة 1981، فقط على التنشيط الرمزي للإفادة من هذه المستندات في مكان تواجدها، مما أدى بوزارة الخارجية التي كانت تقود المباحثات إلى عدم التوصل لحل هذا الموضوع، مع الجهات الفرنسية بل إن هذه المحادثات نفسها قد إنتهت إلى طريق مسدود.

إن هذه السياسة تدخل ضمن حرمان الجزائريين من الإطلاع على تاريخهم والإفادة منه؛ كما أنها تعد أسلوبا جديدا في الإستراتجية الفرنسية التي تهدف في أبعادها إلى إبقاء الجزائر في تبعية ثقافية لها، وأن عملية الإرجاع إذا لم تكتمل في مجملها وليس جزئيا ستجعل النزاع مستمرا وبالتالي مؤثرا سلبيا في العلاقات بين البلدين.

خلال الزيارة التي قام بها الرئيس **فرانسوا هولاند** في 2012 إلى الجزائر قال بأنه سيعطي الأوامر للسلطات الفرنسية بالإفراج عن الأرشيف الجزائري، وهو يدرك أن القانون الفرنسي لا يسمح بالإطلاع عليه دون مرور 50 سنة،[4] وأهمية هذا الأرشيف أنه لا يستفيد منه إلا المؤرخون الجزائريون فقط، لأنه يتضمن الوثائق الفرنسية وإذا لم تتم غربلتها فإنها تصبح مادة تاريخية لصالح فرنسا فقط.

---

[1]- صالح سعود، **المرجع السابق الذكر، ص** 160.

[2]- وليد الزيدي، **السياسة الفرانكوفونية والوطن العربي**، عمان: دار أسامة، 2010، ص202.

[3]- صالح سعود، **المرجع السابق الذكر**، ص، ص، 161، 162.

[4]-عبد العالي زراقي، **المرجع السابق الذكر**، ص36.

فيما يخص الجدل القائم بين الفرنسيين والجزائريين حول الذاكرة والتاريخ، ذكر المؤرخ الفرنسي **بن يمين ستورا**، أن التاريخ يجمع الجزائريين والفرنسيين، لكن الذاكرة تفرقهم، مستندا في ذلك على مقاربة أن الفرنسيين بحاجة إلى شجاعة سياسية للإعتراف بالأخطاء التي وقعت خلال حرب التحرير، وأضاف أن أهم العراقيل التي وقفت في وجه كتابة موضوعية للتاريخ، هي أن فرنسا لما خرجت من الجزائر في 1962 أرادت نسيان خسارتها للجزائر، وليست الدولة وحدها التي أرادت نسيان هذا التاريخ، بل المجتمع الفرنسي أيضا أراد النسيان. لقد إنتقد **ستورا** الصمت الكبير للسياسيين الفرنسيين إزاء التاريخ الفرنسي الطويل مع الجزائر، ورغم مرور أكثر من خمسين سنة على توقيع إتفاقية إيفيان فإنه إلى اليوم لا توجد إرادة حقيقية لفتح نقاش سياسي حول حرب الجزائر، وهذا راجع إلى أن المرشحين في الإنتخابات الرئاسية الفرنسية، لا يريدون جرح أي شخص حتى يصوت لصالحهم أكبر عدد ممكن من الناخبين.[1] في إعتقادي لا توجد إرادة سياسية لإسترجاع الأرشيف الموجود في فرنسا الذي هو ملك للدولة الجزائرية حسب القانون الدولي المنظم للأرشيف.

المطلب الثالث: جرائم الجيش الفرنسي

أنانية فرنسا في علاقاتها مع الجزائر، تجسدت أيضا من خلال حرمان الجزائريين الذين تضرروا من الإشعاعات النووية، جراء التجارب التي أجراها جيشها الإستعماري بجنوب البلاد في كل من رقان ووادي الناموس. فبالرغم من إقدام باريس على سن قانون يتيح التعويض لهذه الفئة، إلا أنها لم تلبث أن وضعت شروطا تعجيزية مقابل الحصول على تعويضات.[2]

ترجع الكتابات التاريخية أن الجرائم ضد الإنسانية بدأت إنطلاقا من الحرب العالمية الأولى، ولم تصبح موضع إهتمام من القانون الدولي إلا بعد الحرب العالمية الثانية، بسبب الفظائع التي إرتكبت في هذه الحرب، والخسائر البشرية التي تكبلتها الدول المستعمرة وقد عرف القانون الدولي الجرائم ضد الإنسانية بأنها تلك الممارسات أو الجرائم التي يرتكبها أفراد من دولة ما ضد أفراد آخرين من دولتهم أو من غير دولتهم، بشكل منهجي وضمن خطة للإضطهاد والتمييز في المعاملة بقصد الإضرار المتعمد بالطرف الآخر، وذلك بمشاركة مع آخرين لإقتراف هذه الجرائم ضد مدنيين يختلفون عنهم من حيث إنتمائهم (الفكري أو الديني أو العرقي أو الوطني أو الاجتماعي).[3] أما في القانون الجزائري " فالمادة رقم (26) تعرف الجريمة ضد الإنسانية كل عمل نتج عنه الحرمان من الحق في الحياة والحق في الإقامة والإستقرار والحق في

---

[1]- خالد بوهند، **المرجع السابق الذكر**.

[2]- يحيا أبو زكريا، "شيراك في الجزائر : هل نسي الجزائريّون"، **مجلة بحوث ودراسات**، الشبكة العالمية للمعلومات، www.bhothdirasat.net

[3]- علجية عيش، "الأسرة الثورية تطالب الحكومة بتطبيق المادتين 15 و 26 من القانون قراءة في قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر"، تاريخ الاطلاع: 12-02-2015 على الساعة: 11:11، متاح على الموقع: http://www.bilahoudoud.net/index.php

التملك والحق في الحياة الإجتماعية والحق في اللغة والثقافة، والحق في الدين وأداء الشعائر، والحق في السلامة الجسدية والحق في الأمن النفسي والبدني، والحق في الحرية والإكراه، والحق في الأمن الغذائي، والحق كذلك في التعلم، والحضارة والحق في سلامة الروابط الإجتماعية.

لجأت فرنسا منذ بداية إحتلالها للجزائر وبالضبط في أوت 1848 إلى أساليب الحرق الجماعي والخنق وهذه في لغة القانون الدولي الإنساني تسمى بجريمة الإبادة الجماعية حيث أبيدت قبيلة بن صبيح عن أخرها حينما لجأت إلى مغارة أين تم إشعال النيران وحرقها بإستعمال الحطب فهلكت كل القبيلة خنقا وحرقا وهذا خلافا لقواعد الشعوب المدنية التي جاءت بها لوائح لاهاي،[1] حيث يمكن تفسير عبارات جميع الوسائل المتماثلة على أنها تعني الغازات السامة وهذا ينطبق على هذه الجريمة.[2]

وفي يوم 19 جوان من عام 1848 أي قبل الجريمة السابقة بشهرين بالتحديد في جنوب تنس ولاية الشلف لجأت قبيلة أولاد رياح وعددها أكثر من ألف شخص وحيواناتهم إلى مغارة تسمى مغارة الفرافيش هربا من بطش العقيد **بليسيه** حيث قام على حد قوله بعملية تحميص العرب وشوائهم بدم بارد.

وكانت نتيجة هذه الجريمة إختناق هذه القبيلة بعدما حاصرتها النيران لمدة يومين، وقد أكد المؤرخ الفرنسي Oliver le Cour GrandMaison في كتاب له بعنوان**"الإستعمار والإبادة"**: أن هذه الجرائم تعد مجازر ومحارق منظمة ومخططة من لدن القادة أي بنية التدمير والإبادة، أو ما يعبر عنه اليوم بالجرائم الدولية مع القصد الجنائي، وبالتالي فإن القائم بهذه الجرائم هو عدو للمجتمع ككل"؛[3] ما يدعم نية التخطيط والتنظيم لهذه الجرائم حسبه إنما مساندة القادة الفرنسيين للقائد بليسيه خاصة وزير الحرب آنذاك **الماريشال سولت، والجنرال بيجو**. فقد أثرت هذه الإبادة على تعداد السكان وعلى إستقرارهم، بحيث نقص تعداده خلال العشرون سنة الأولى من الإحتلال، من جراء القتل والتشريد والتهجير والأمراض الوبائية ومن التعذيب التي شنتها الحروب ووحشيتها.

فالتقتيل الجماعي ليس غريبا على الجيش الفرنسي فقد تكررت هذه الأفعال الوحشية مع الإنتفاضات والثورات الشعبية خلال القرنيين التاسع عشر والعشرين. لاسيما أحداث 8 ماي 1945، وثورة نوفمبر التي راح ضحيتها مليون

---

[1]– وزراة المجاهدين، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر**، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الجريمة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007، ص128.

[2] – عمار جفال وآخرون، **إستعمال الأسلحة المحرمة دوليا طيلة الاستعمار الفرنسي في الجزائر: الأسلحة النووية نموذجا**، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الجريمة الوطنية وثورة أول نوفمبر **1954، 2007**، ، ص116.

[3] – Olivier le cour Grandmaison, **coloniser exterminer sur la guerre et l'état colonial**, fayard, paris, 2008.

ونصف مليون في سبع سنوات، فما بالك بالحرب التي دامت 132 سنة لإخضاع الجزائر كلها. فقد قامت فرنسا بأبشع الجرائم في عهد ظهرت فيه مواثيق الأمم المتحدة، وجمعيات دولية أخرى مستقلة غير حكومية تسهر على حماية حقوق الإنسان.

وعندما إحتجت بعض الحكومات الأوروبية على هذه الأعمال اللاإنسانية للجيش الفرنسي في الجزائر أجاب رئيس الحكومة الفرنسية آنذاك قائلا:"إن هذه الأعمال تكون وحشية لو كانت الحرب في أوروبا أما في إفريقيا فهذه الحرب بعينها".[1]

إذا قارنا الأفعال المحرمة المنصوص عليها دوليا، بالأفعال والتصرفات التي صدرت من الجيش الفرنسي وضباطه، أثناء الإحتلال سنجدها تفوقها بكثير وهي تصرفات إقترفت، بحقد وعنف وهمجية وعنصرية، قل نظيرها في الحروب التي عرفتها البشرية، وصفها أعيان مدينة قسنطينة في رسالة وجهوها إلى البرلمان الإنجليزي سنة 1833: "بالعمل الشنيع لم يسبق أن سجل في تاريخ الطغاة" وأضافوا بأن الدولة الفرنسية جاءت تحمل رسالة الحداثة والحضارة والمدنية، وإقامة العدل والقضاء على الهمجية في هذا البلد، ولكن في واقع الأمر، فالذي جاءت به هو الخراب والظلم والبربرية، وإن القتل الذي يقترفونه يوميا في هذا البلاد، أشد قسوة وشناعة من كل المظالم.[2]

في 13 مارس 1957 أي في مرحلة تنفيذ إتفاقيات جنيف لعام 1949 وخاصة ما جاء فيها من مبادئ وقواعد تنظيم وتسير العماليات الحربية وحظر تقييد إستعمال الأسلحة المحرمة دوليا لتكريسها للمبدأ العرفي القديم المتمثل في تجريم إحداث إصابات لا طائل منها أو ألام لا داعي منها. حيث قامت قوات الإحتلال الفرنسي، في هذا التاريخ بإستعمال القنابل المسيلة للدموع على سكان عين يسبر، وهذا بعد تكديسهم في براميل الخمر، فإختنق حوالي 34 شخص ثم ألقي بجثثهم في الغابات للذئاب.[3]

وفي إستعمالها للنابالم هذا السلاح المحضور دوليا إرتكبت قوات الأحتلال الفرنسية جرائم بشعة ضد المجاهدين. رغم إنكار فرنسا لإستعمالها لقنابل النابالم في حربها ضد الجزائريين إلا أنه هناك أدلة وقرائن تثبت إستعمالها لهذا النوع من الأسلحة. ورغم علمها بخطورة هذا السلاح إلا أنها إستعملته، وهذا يدل على أن القصد الجنائي والنية في إحداث إصابات لا طائلة منها أو ألاما لا داعي منها متوفرة وهذا ما يدعم من الناحية القانونية مسؤولية فرنسا في إستعمال أسلحة محرمة دوليا.

---

[1]- جرائم الجيش الفرنسي في الجزائر، ص، ص52 ،53.

[2]- جمال قنان، **المرجع السابق الذكر**، ص، ص 78، 80

[3]- عمار جفال وآخرون، **المرجع السابق الذكر**، ص،ص ،117، 122،118.

في نفس السياق نجد أسلحة أخرى تم تقييد إستعمالاتها وهي الألغام المضادة للأشخاص، كما تجدر الإشارة أن مسؤولية الدول واضعة الألغام تبلورت أكثر وبشكل فعال مع دخول إتفاقية أوتاوا حيز النفاذ حيث صادقت عليها الجزائر وكذا فرنسا وقد جاء بالإتفاقية إلتزام الدولة واضعة الألغام بإنتزاعها أو المساهمة في نزعها أو تقديم معلومات دقيقة حول موقعها مدعمة بخرائط ووثائق ذات الصلة بها هذا وإن كانت فرنسا قد سلمت في الآونة الأخيرة الأرشيف الخاص بالألغام المزروعة شرق وغرب القطر الجزائري،[1] فإن المسؤولية تبقى قائمة بالنسبة لضحايا هذه الألغام خاصة بعد الإستقلال مع العلم أن الجزائر تعهدت بتدمير جميع الألغام بحلول 2012 حسب ما تم تأكيده من طرف اللجنة الوزارية المشتركة المكلفة بمتابعة إتفاقية أوتاوا.

أولا: التجارب النووية الفرنسية في الجزائر

لم تقتصر الإبادة التي إنتهجها الجيش الفرنسي على القتل الجماعي بالطرق التقليدية، بل تطور الأمر إلى حد إستعمال العلم والتقدم التكنولوجي في خدمة الأغراض الدنيئة، ومن أمثلة على هذه الممارسات نسجل ما إقترفته فرنسا بجميع أطيافها التي إشتركت في عملية تفجير القنبلة النووية في الصحراء الجزائرية، والتي إشترك فيها الرئيس الفرنسي **شارل ديغول** إلى أبسط جندي في الفيالق الفرنسية.[2]

كان من نتائج الحرب العالمية الثانية سبقا مروعا نحو التسلح، فتحول التنافس بين الدول إلى سباق في سبيل إنتاج آلات أكثر تدميرا، فإنطلق التنافس العسكري في ميادين أولها إنتاج الأسلحة العادية وإختراع السلاح الفتاك والثاني إنتاج الأسلحة النووية. وكان لبعض السياسات الأثر البالغ في تحقيق الدمار الشامل حيث كسبت الولايات المتحدة الأمريكية السباق في هذا الميدان وأنجزت أول قنبلة ذرية أخضعت بها اليابان نهائيا حينما ألقتها على مدينة هيروشيما يوم 06 أوت 1945 وبعدها بثلاثة أيام على مدينة نكازاكي. حينها أدرك الساسة الفرنسيون أن عناصر القوة التي كانت تعتمد عليها في عدة مستعمرات وإتساعها في مختلف بقاع العالم لم تعد ذا قيمة إستراتجية إذا لم تتسلح فرنسا نوويا وتحدث منظومتها الإستراتجية العسكرية وخاصة في مجالها النووي والصاروخي.[3] فسارعوا إلى تجنيد كل ما يمتلكون من قدرات علمية ومادية لتسخيرها في سبيل اللحاق بالركب والإنخراط في النادي النووي،[4] وكان الهدف الأول للساسة الفرنسيين هو التحرر من التبعية الأمريكية في مجال الدفاع وإمكانية لعب دور الريادة في أوروبا.

---

[1]- عمار جفال وآخرون، **المرجع السابق الذكر** ، ص، ص، 122،123.

[2]- محمد مهدي بكراوي، إنصاف بن عمران، **"البعد القانوني للآثار الصحية والبيئية والتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية من منظور القانون الدولي الإنساني"، دفاتر السياسة والقانون**، العدد 08، جانفي 2013، ورقلة، ص 19.

[3]- الطيب ديهكال، **واقع التجارب النووية الفرنسية وخلفياتها في منطقة عين أبكر**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004، ص75.

[4]- نفس المرجع، ص 83.

هذا خارجيا أما على المستوى الداخلي فقد شهدت هذه الفترة تمرد الجيش الفرنسي الذي أحبطت معنوياته نتيجة إنهزامه في معركة ديان بيان فو،[*] والذي شعر بالتذمر من سياسة "ديغول" وتقاعسه أمام الثورة الجزائرية التي حققت في عامها السادس، عام 1960 إنتصارات عديدة عسكريا وحصولها على دعم عدة دول وتمثل في الإعتراف بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ومساندتها سياسيا ودبلوماسيا.[1]

بعدما تمكن الفرنسيون من تحقيق مشروعهم النووي وصنع القنبلة الذرية، كان لابد عليهم إختيار المكان الأمثل الذي سيتم فيه تفجير القنبلة ووقع الإختيار على منطقة رقان قلب الصحراء الجزائرية. إن الدراسات والأبحاث بشأن التجارب النووية قليلة وغير واضحة، وهذا بحكم أن المسألة يغلب عليها الطابع السياسي والإستراتيجي.

إن فرنسا لم تكن لها السيادة على الإقليم الجزائري[2]:" إن السيادة الترابية للشعب الجزائري على إقليمه تعتبر ملكا له ولا يمكن نقلها إلا برضاه هذا الرضي الذي إنعدم منذ وطئ المستعمر التراب الجزائري.[3] وعليه فإن فرنسا كانت تقوم بإدارة الإقليم الجزائري وهذا وفقا للمادتين (73) و(74) يؤكد إلتزام الدول التي تدير الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على النهوض بتنميتها ومساعدتها لحكم نفسها بنفسها وليس إجراء التجارب على شعوبها. [4]

كما أن النزاع الذي خاضته الجزائر مع فرنسا يعتبر من قبيل النزاعات المسلحة الدولية، وهذا بمقتضى أحكام المادة الأولى فقرة (3) و(4) من البرتوكول الإضافي الأول لسنة 1977، المتعلق بسير العمليات العدائية وحماية ضحايا النزاعات المسلحة أثناء النزاعات الدولية، والتي تنص على أنه:"(...) ينطبق هذا الملحق" البروتوكول" الذي يكمل إتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحرب الموقعة بتاريخ 12 أوت 1949".[5]

وفقا لذلك فإن الحرب التي خاضتها الجزائر مع فرنسا تحت لواء حركة جبهة التحرير الوطني هي نزاع مسلح دولي تنطبق عليه أحكام القانون الدولي الإنساني وبناءا عليه تعتبر فرنسا مسئولة جنائيا عن جرائم دولية نتج عنها الدمار والخراب الذي أحدثته جراء تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية.

فحسب عدد كبير من الباحثين تعد الصحراء الجزائرية نموذجا واضحا لتجارب نووية شنيعة بمنطقتي رقان وتمنراست، إذ أن التجربة النووية الأولى اليربوع الأزرق في رقان تعادل حسب المختصين والخبراء حوالي أربعة مرات قنبلة

---

[*]- هي معركة بين قوات اتحاد تحرير فيتنام والجيش الفرنسي المدعوم بالحلف الأطلسي، والتي ترمز إلى هزيمة فرنسا بالهند الصينية.

[1]- الطيب ديهكال، **المرجع السابق الذكر**، ص 81.

[2]- عمار جفال وآخرون، **المرجع السابق الذكر**، ص125.

[3]- محمد بوسلطان، محمد بكاي، **القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986، ص 119.

[4]- المادة 73 من ميثاق الأمم المتحدة.

[5]- محمد مهدي بكراوي، **المرجع السابق الذكر**، ص21.

هيروشيما في اليابان. فالتجارب النووية في رقان 1960-1968، تعتبر مخالفة لقواعد القانون الدولي حيث يمكن إعتبارها من قبيل الأعمال غير المشروعة. وهذا وفقا للقانون الإتفاقي والممارسة الدولية، وحتى القضاء الدولي.[1]

رغم علم فرنسا بأن منطقة رقان وإقليم توات تعتبر منطقة حيوية وهامة فقد أقدمت على المغامرة بها رغم الإنتقادات الدولية لها بعد إجراء تجاربها النووية السطحية، وإدعت بأنها مجرد تجارب في مناطق بعيدة وخالية من السكان وعناصر الحياة وأنها أجريت في مناطق قاحلة تسمى" صحراء العطش" التي يتفاداها حتى البدو الرحل أثناء تنقلهم في الصحراء.[2]

كما أن التجارب حدثت في فترات عواصف رملية ومناخ صعب، وتم تجاهل المحاذير من تنفيذ بعض التجارب" كاليربوع الأخضر والأحمر"، حيث تشير مذكرات قادة المشروع الفرنسي أنفسهم من العسكريين والمدنيين الذين لم يكونوا يعرفوا كثيرا من الحقائق والتقنيات ويمكن وصف عملهم بالشعوذة النووية، منها إلى العمل التقني والعمل العلمي.[3] وتشير جميع التقارير إلى أن إختيار المكان كان خاطئا سواء من الناجية الجغرافية أو الظروف التاريخية. فالشروط لم تكن مهيئة لمثل تلك التجارب النووية في ظروف الصحراء بإعتبار أن الظروف الطبيعية غير مناسبة خصوصا أن محيط التجارب الجغرافي قد تم فوق وعلى ألاف الأطنان من الرمل والغبار المعرض للعواصف الطبيعية، وما يضاعفها من عواصف محلية وموسمية وما سببه الإنفجار النووي ذاته.

1-الآثار المدمرة للبيئة والإنسان

لمعرفة مدى تأثير الإشعاعات النووية والحرارية على مختلف الأسلحة والأفراد والكائنات الحية أجرى العسكريون الفرنسيون عدة تجارب نووية، ولهذا الغرض وضعوا حول البرج دبابات وأجزاء من السفن البحرية وأسلحة من نوع أخر وعلى المسافات مختلفة من نقطة الصفر.[4] هذه الأخيرة لم تكن معروفة من طرف السكان وليس لها حدود ولا إشارات حتى يومنا هذا، كما وضعت عينات من المعادن والآلات في المناطق المحاذية لنقطة لتفجير بغرض دراسة التغيرات التي طرأت على تركيبها بعد التفجيرات.[5] ولم تكتف فرنسا بهذا الصنف من العينات بل فقدت إنسانيتها فإستعملت مجموعة مجموعة من النساء الحوامل والصبيان والشيوخ كعينات للتجارب؛ وهو ما يؤكده الباحث الفرنسي المتخصص في التجارب

---

[1]- خالد شبلي،"حظر التجارب النووية ما بين الصكوك الدولية والترسانات النووية: الجرائم النووية الفرنسي في الصحراء الجزائرية كدراسة حالة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، ص 66.

[2]- عمار جفال وآخرون، **المرجع السابق الذكر**، ص51.

[3] - **نفس المرجع**، ص، ص54، 56، 70 .

[4]- محمد مهدي بكراوي، **المرجع السابق الذكر**، ص 20 .

[5] - عمار جفال وآخرون، **المرجع السابق الذكر**، ص61.

النووية الفرنسية، **برينو مارسلو** أن سلطات الإستعمار الفرنسية إستخدمت 42 ألف جزائري بينهم أسرى من جيش التحرير الجزائري،" فئران تجارب في تفجيرات متعددة في عام 1960، ما تمثل أقصى صور الإبادة الجماعية. كما أن فرنسا إستعملت الجزائريين في التجارب النووية دون أن تقوم بأرشفة أو حفظ هويات الضحايا، خارقة بذلك كل القواعد الحرب وحقوق الإنسان، وبالتالي لم يعد أمام السلطات حاليا أي إمكانية للتعرف على الكثير من الضحايا.[1]

بعد إتمام تجاربها النووية، غادرت السلطات الفرنسية المنطقة بطريقة فوضوية وغير مسئولة مخلفة عتادا كبيرا ونفايات موزعة، ومبعثرة على مسافات شاسعة جدا،[2] ويفيد سكان رقان ممن عاشوا المرحلة الإستدمارية والإستقلال في آن واحد أنه بعد رحيل الكتيبة الثانية الفرنسية من القاعدة العسكرية 30 مارس 1964 وإقدام الجنود الفرنسيين على دفن الأبراج والعتاد الذي إستعمل في الإطلاق لمنطقة حموديا في 16 سبتمبر 1963، تهافت سكان المنطقة على جلب النفايات الحديدية والنحاسية من الأسلاك النحاسية والصفائح الحديدية، ووصلت النفايات النووية إلى الشمال ونقلها السكان إلى جميع الجهات من دون دراية، فهم يجهلون حجم خطورة إستعمالها أو الإحتكاك بها، ولا زالت أسقف بعض البيوت من صفائح الزنك الملوثة، بل الأخطر من ذلك هو قيام العديد من تجار الخردة بجمع قطع الحديد في هذه المنطقة وبيعه في أماكن أخرى بعيدة لصنع أواني في الأسواق الحرفية.[3]

والغريب من ذلك أن الجزائر تسلمت القاعدة دون خرائط أو معلومات عن طبيعة المواد المتروكة وأخطارها. وخرائط مدافن النفايات النووية، وفرنسا تكذب حينما تقول أنها دفنتها داخل الجبال بدليل أن هناك تقارير لوكالة الأنباء الجزائرية في 1990 وشهادات السكان ووحدات من الجيش الشعبي وشهادات عدد من الفرنسيين أنفسهم ممن شاركوا في التجارب أو العمل في القواعد العسكرية الفرنسية في الصحراء وقد تحدثوا عن كشف الزوابع والرياح الصحرواية لحاويات كانت بها نفايات نووية بمنطقة تمرانست قرب الجبال التي وقعت تحتها أو في محيطها التفجيرات النووية.

إن الآثار الصحية والبيئية للتجارب النووية الفرنسية بالجزائر هي جرائم حرب سواء إرتكبت قبل تاريخ 19 مارس 1962 أو في الفترة الممتدة ما بين 19 مارس 1962 إلى 05 جويلية 1962. قد توصل بحث أجراه المركز الوطني للحماية من الإشعاع خلال السنوات الأخيرة إلى أن مستوى الإشعاع في تلك المنطقة لا زال يفتك بالبيئة والسكان وأن المردود الزراعي يسجل ضعفا واضحا في الإنتاجية مقارنة مع المناطق الجافة الصحراوية الجزائرية الأخرى. وفي تقرير أعدته الوكالة الدولية للطاقة الذرية سنة 1999، والذي نشر سنة 2005 إن المناطق المحيطة بالنقاط الصفر لرقان

---

[1]- محمد مهدي بكراوي، **المرجع السابق الذكر**، ص 20 .

[2]- الطيب ديهكال، **المرجع السابق الذكر**، ص 85.

[3] - عمار جفال وآخرون، **المرجع السابق الذكر**، ص،ص، 62، 64،65 ،66 .

من بينها 40 منطقة بقرية الحمودية وعين ايبكر مازالت إلى حد الآن متضررة بسبب الإشعاعات. وكشف المدير السابق للمحافظة الفرنسية للطاقة الذرية، البروفيسور إيف روكارد **Yves Rocard** في مذكراته أن:" كل الإجراءات التي كنا نأمل في اللحظة صفر فيما يتعلق بقنبلة 13 فيفري 1960 " المسماة باليربوع الأزرق" باءت بالفشل..."[1]

إلى غاية اليوم، تبقى كل الحوادث النووية وتسرب الغازات والتلوث الناجم عن الإشعاعات النووية مصنف في الأرشيف العسكري الفرنسي المكتوب عليه سري للغاية، حيث لم تستطيع الجزائر الوصول إلى هذه المعلومات التي تسمح بالوقاية من الأخطار المستقبلية الناجمة عن الإشعاعات المتبقية، والتي تهدد السكان.[2]

إن الإنفجار الذري الفرنسي الذي تم في صحراءنا يعد جريمة أخرى تسجل في قائمة الجرائم الفرنسية، إذ أنها جريمة ضد الإنسانية وتحد للضمير العالمي الذي عبر عن شعوره في لائحة صادقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة، إن الحكومة الفرنسية لا تعطي أي إعتبار لصيحات الإحتجاج والإستنكار ضد برامجها النووية، تلك الصيحات المتعالية من جميع الشعوب الإفريقية منها والأسيوية.[3] إن الإنفجار الذري في رقان لا يضيف شيئا إلى فرنسا، فإستعمال هذه القوة هو السياسة الوحيدة التي عرفتها إفريقيا عن فرنسا، بل إن إنفجار القنبلة الذرية برقان ينزع عن فرنسا كل ما يحتمل أن تبقى لها من سمعة فرنسا في العالم.

2-المسؤولية الفرنسية عن الجرائم النووية

إن المجال الزمنيthe rationné temporis للإحتلال الفرنسي للجزائر يبدأ من 05 جويلية 1830 إلى 05 جويلية 1962 سنة، وعليه فإنه من الصعب إيجاد طرح قانوني دقيق لهذا الإحتلال، خاصة ما يترتب على ذلك من ممارسات غير مشروعة، جرائم الإبادة، التعذيب، التقتيل، الإبعاد، النفي، والأسلحة المحرمة، أو محظورة دوليا(الغازات السامة، الأسلحة الحارقة، النبالم) وكذلك إجراء التجارب النووية، القانون الدولي الإنساني لم يبلور إلا بعد الحرب العالمية الثانية، وإنشاء عصبة الأمم المتحدة، إن هذا القانون يبقى في بعض مبادئه وقواعده غامضا بالرغم من التطورات الهامة التي حدثت بالنسبة لهيئات الجزاء فيه، كإنشاء محاكم دولية جنائية من أجل هذا الغرض AD-HOL ومحكمة دولية جنائية دائمة (محكمة روما 1998). فقد قامت بصياغته الدول القوية التي تمتلك هذه الأسلحة.[4]

حيث يزداد حدة خاصة في مسألة المسؤولية الدولية المترتبة عن هذه التجارب، إذ أنه لا توجد إتفاقية دولية شاملة ملزمة في مسألة المسؤولية الدولية، وكل ما في الأمر هو وجود بعض القواعد العامة والمبادئ القانونية التي كشف

---

[1]- محمد مهدي بكراوي، **المرجع السابق الذكر**، ص19 .

[2]- **نفس المرجع** ، ص21.

[3]- الطيب ديهكال، **المرجع السابق الذكر**، ص، ص،86، 106.

[4]- عمار جفال وآخرون، **المرجع السابق الذكر**، ص102.

عنها الفقه والقضاء إضافة إلى أعمال لجنة القانون الدولي والتي تعتبر مصدرا في لغة القانون الدولي أما الإتفاقيات فهي جاءت لتنظيم مسائل خاصة كالفضاء الخارجي التلوث والسفن النووية. [1]

تضمنت التجارب النووية الفرنسية حسب جانب كبير من الخبراء النوويين، والباحثين الحقوقيين والمؤرخين جرائم جسيمة في حق الإنسان الجزائري ومحيطه بل في حق الإنسانية ككل، وكانت من أبشع وأخطر الجرائم النووية، وتكمن البشاعة والخطورة فيها ما تقدمه لنا الإحصاءات والمعلومات الطبية التي جمعها العسكريون الفرنسيون أنفسهم والتي تدين هذه الجرائم التي جاءت في شكل تجارب نووية، وتكمن بشاعتها أيضا في إستعمال المدنيين الجزائريين كفئران تجارب.

إستباحت فرنسا الأرض والإنسان بجرائم لا يمكن مقارنتها، ومارست بإصرار سياسة من التعتيم على الأعداد الحقيقة للضحايا وسير التجارب ومدى الطاقات التفجيرية وكميات النفايات التي خلفتها تجارب التفجيرات النووية. وعملية دفن النفايات المشعة وأخفت وحجمت الإحصائيات المتعلقة بالموضوع ومنعت النشر العلمي الموضوعي وإخفاء ومنع المعلومات التي يحتاجها البحث العلمي لمتابعة تغيرات البيئة وتقدير الأضرار الحقيقية والمستقبلية التي تواجهها المنطقة ومكوناتها الحيوية.

تعد الجرائم التي إقترفها الجيش الفرنسي في الجزائر في نظر القانونيين والإنسانيين، ورجال الدين، جرائم ضد الإنسانية وحرب إبادة تضمنتها الفقرتين (أ) و(ب) من قانون الأمم المتحدة وتشريعاتها، وهي قوانين صادقت عليها الجمعية الوطنية العامة الأممية، والمجموعة الدولية بالتدرج على فترات زمنية متعاقبة. [2]

إن موضوع الأسلحة المحرمة دوليا أثناء الإحتلال الفرنسي للجزائر يتسم بالتعقيد والغموض، خاصة من جانب الطرح القانوني الخاص به، légal apparoochits وعادة ما يلجأ إلى طرحه بصورة شاملة وبدون دقة في إطار القانون الدولي العام، غير أن دراسته بدقة إنما تجد مكانتها في القانون الدولي الإنساني قانون الحرب jus in billo في الماضي أو قانون النزاعات المسلحة في الحالي the low of armed conflits وقد جاء القانون الدولي الإنساني the humanitarian- international low للتوفيق بين المقتضيات العسكرية والعمل الإنساني في النزاعات المسلحة، أي وضع الأسس لمعاملة الإنسان في زمن الحرب وحماية مبادئ الحضارة – خاصة منها المتعلقة بضحايا النزاعات، وكذلك إهتمامه بإستعمال الأسلحة ذاتها- أسلحة الماضي، أسلحة الحاضر، أسلحة المستقبل، بما في ذلك الأسلحة النووية. [3]

---

[1]-عمار جفال وآخرون، **المرجع السابق الذكر** ، ص127.

[2]- الطيب ديهكال، **المرجع السابق الذكر**، ص114.

[3]- عمار جفال وآخرون، **المرجع السابق الذكر** ، ص101.

قد إعتبرت الأفعال التي تتعارض مع ما جاء في هذه القوانين والبروتوكولات جرائم حرب وإبادة جماعية ضد الإنسانية، ولأول مرة في مدينة نورمبرغ الألمانية سنة 1945، وحددتها المادة (06) من قانون المحكمة العسكرية الدولية، وبينتها في الأفعال التالية:"القتل العمد، الإستئصال، الإسترقاق، التهجير، الرهائن، الإبادة، التميز العنصري، الإعتداء على الأشخاص والممتلكات، والتجارب الخاصة بعلم الحياة، الإضرار بالسلامة البدنية أو الصحة، الإضطهاد لأسباب دينية أو عرقية، قتل الأسرى، عدم إسعاف الجرحى، تدمير الممتلكات العامة، والخاصة، أو الإستلاء عليها، إستعمال الأسلحة السامة، تدمير القرى والمدن والمداشر والتجمعات السكانية، تدمير المعالم الفنية والأثرية والتاريخية والمؤسسات العلمية والثقافية، نهب الآثار والنصب التذكارية، وأماكن التراث والثقافة".[1]

كانت الجمعية العامة قد تبنت في 11 نوفمبر 1970، القانون الذي ينص على أن الجرائم ضد الإنسانية جرائم حرب، لا تسقط بالتقادم وقد طبقتها فرنسا عام 1987، عندما تعرفت على الضابط الألماني **كلوس باريسه** المكلف بمهمة التعذيب في الجيش الألماني في مقاطعة ليون أثناء الحرب العالمية الثانية.

النتيجة التي يجب التأكيد عليها في مسألة تأسيس مسؤولية فرنسا في هذا الشأن هي القاعدة المعروفة أي ما يبنى على باطل فهو باطل حيث أن الإستعمار لا يولد حقوق بل جرائم دولية تستوجب العقاب والجزاء أما الأساس القانوني للمسؤولية الناتجة عن التجارب النووية هو العمل غير المشروع بل أكثر من ذلك جريمة دولية ضد الإنسانية وهي مسؤولية مضاعفة.[2]

كل هذه التصرفات هي عبارة عن جرائم يعاقب عليها بمقتضى كل القوانين والأعراف الدولية المنظمة لسير النزاعات المسلحة خاصة فيما يتعلق بالنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية حيث نص المادة (08) في فقرتها من النظام الأساسي على أنه:" يكون للمحكمة إختصاص فيما يتعلق بجرائم الحرب، ولاسيما ما ترتكب في إطار خطة أو سياسية عامة أو في إطار عملية إرتكاب واسعة النطاق لهذه الجرائم".[3]

إذا تقررت المسؤولية الدولية الفرنسية نتيجة تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية على أساس العمل غير المشروع أو على أساس المسؤولية الدولية المطلقة أو على أساس مبدأ التعسف في إستعمال الحق فإن المسألة التي تهمنا هنا هي: لا نعتد بالنشاط بقدر ما نعتد بالضرر الناتج عن هذا النشاط غير المشروع ، وبالتالي البحث يجب أن ينضب أكثر على تقييم الضرر مع تحديده بالطبع بأدلة علمية أو الشهادات الموثقة إضافة إلى البحث في مسائل أخرى متعلقة بالتجارب

---

[1]- جرائم الجيش الفرنسي في الجزائر ، ص، ص، 20،19.

[2]- عمار جفال وآخرون، **المرجع السابق الذكر**، ص116.

[3]- محمد مهدي بكراوي، **المرجع السابق الذكر**، ص22.

النووية وهي مخلفات التجارب بإزالتها أو إزالة الإشعاعات منها وأيضا التكفل بضحايا على شكل مراقبة طبية جادة ومستمرة .[1]

نستنتج مما سبق أن إستقلال الجزائر في 5 جويلية 1962 وإسترجاع مواقع التجار التجارب النووية في جوان 1966 لا يعفي فرنسا من مسؤوليتها بل يجب أن تعترف بالجرائم التي إرتكبتها ضد الشعب الجزائري، منها الجرائم التي نتجت عن التجارب النووية في الصحراء الجزائرية، فقد إعترفت بعض القوى الكبرى بمسؤوليتها تجاه سكان المناطق التي أجريت فيها التجارب النووية وقامت بمجهودات كبيرة ومكلفة في ميدان التعويض ومعالجة الأضرار.

تشترط قواعد القانون الدولي للمسؤولية الدولية، توافر ثلاثة شروط أسياسية تتمثل ب: الخطأ، الضرر، والعلاقة السببية بينهما، وذلك ضمن النطاق التقليدي لأساس المسؤولية الدولية القائمة على الخطأ، أما في ظل مسايرة التطور التكنولوجي الذي عرفته الإنسانية فقد ظهرت مفاهيم جديدة للمسؤولية الدولية، تقوم على أسس حديثة أهمها نظرية المخاطر، وإستنادا إلى هذا الأساس، فإن المسؤولية الدولية تقوم على الدولة وإن قامت بالفعل يعد مشروعا أصلا أو أنها لم ترتكب أي خطأ.

وقد قامت فرنسا بإرتكاب إخلال بالتزامات دولية تستوجب المساءلة الدولية، نظرا إلى إنتهاكها لقواعد وأعراف القانون الدولي الإنساني، في ما يخص الأسرى والمواطنين الجزائريين وجعلهم بمنزلة حقل تجارب، كما تقام المسؤولية الدولية في حق فرنسا نتيجة الأضرار البيئية والإشعاعية في منطقة التجارب النووية.

علما بأنه تم التوقيع" إتفاقية فينا" الخاصة بالمسؤولية المدنية عن الأضرار المدنية في 12 ماي 1963، عقد الوكالة الدولية للطاقة النووية في "فينا" من تسعة دول التي دخلت حيز التنفيذ في 12 نوفمبر 1977، ووضعت قواعد المسؤولية عن أضرار الطاقة النووية تفوق النظام الذي أفرزته"اتفاقية باريس" في مجال المسؤولية عن هذه الأضرار التي إقتصرت على الدول الأوروبية.[2] ومنه وعليه، لا يوجد مجال للشك في قيام المسؤولية الدولية لفرنسا جراء تجاربها النووية في الصحراء الجزائرية. والتي تصنف أنها جرائم تؤدي إلى نتائج وأثار قانونية أهمها:

- إعتراف فرنسا بأخطائها وجرائمها النووية إبان إحتلال الجزائر وما بعده.
- إعتذار فرنسا عن جرائمها النووية في الجزائر.
- التعويض العادل والمنصف للضحايا، وعدم الهروب إلى الأمام عن طريق قانون **موران** الذي يفتقد للعدالة والنزاهة في التعامل مع ضحايا التجارب النووية الفرنسية.

---

[1]- عمار جفال وآخرون، **المرجع السابق الذكر**، ص126.

[2]- خالد شبلي، **المرجع السابق الذكر**، ص66.

– جبر الأضرار، بالعمل على القضاء على الإشعاعات النووية، إن عمر الإشعاعات هو 4.5 مليار سنة ولا تنفع معها عمليات التطهير؛ وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تصرف 12 مليار دولار سنويا في بعض المعالجات لمثل هذه العمليات، وبعد 10 سنوات من الجهود الأمريكية في مناطق أقل تلوثا من الصحراء الجزائرية إكتشفت الدراسات أن عمليات التطهير لا تأثير لها في المحيط، لذا ما يمكن لفرنسا عمله لمحاصرة الآثار المدمرة لإشعاعاتها على الأجيال الحالية والمستقبلية، وذلك من خلال إجراء مسح علمي تكنولوجي دقيق ومستمر لتحديد حدود المناطق المتشبعة بالإشعاعات ومنع الناس من الإقتراب منها والتقليل من فترة التعرض الإشعاعي لها.[1] ما يستلزم فورا الكشف عن بطاقات مقابر المواد الإشعاعية من قبل فرنسا لدرء الأخطار المتوقعة ومعالجة محيط التجارب وعدم الإكتفاء بوضع أسياج سلكية من قبل السلطات الجزائرية المختصة.[2]

تقديم الحقائق حول العديد من الجوانب الغامضة في التجارب النووية ومنها الحوادث التي وقعت وتسليم الخرائط مفصلة بأماكن التجارب ومدافن النفايات ومختلف أنواع العتاد المستعمل في التجارب. وأن تمد العون لها لتسجيل المستويات الإشعاعية وقياسها بإستمرار، وأن تساهم في بناء مستشفيات لمعالجة ضحايا إشعاعاتها وتوفير المخابر للباحثين وأجهزة الإستشعار الإشعاعي وتقنيات معالجة التلوث، والإسهام في تدريب طواقم متكاملة من الخبراء والفنيين ذوي الخبرات الخاصة بالحوادث النووية، للتعويض عن الأضرار الجسيمة للتجارب النووية.[3] كما يمكن لفرنسا أن تساهم ببناء محطات كهرو حرارية لإنتاج الطاقة الكهروبائية من المفاعلات النووية ومحطات تحلية المياه بالطاقة النووية.[4]

أخيرا نخلص إلى أن حظر التجارب النووية يعد عاملا مهما ومطلبا إستراتجيا للبشرية جمعاء لكي تحيا الإنسانية في السلام وأمن دوليين، لأن أسلحة الدمار الشامل تعد إنتهاكا صارخا لحقوق الشعوب والإنسانية جمعاء في الحياة والسلم والأمان.

---

[1]– عمار جفال وآخرون، **المرجع السابق الذكر**، ص67.

[2]–خالد شبلي، **المرجع السابق الذكر**، ص65.

[3]– عمار جفال وآخرون، **المرجع السابق الذكر**، ص67 .

[4]– خالد شبلي، **المرجع السابق الذكر** ص67.

المبحث الثاني: الخلافات القانونية

المطلب الأول: لوبي الأقدام السوداء

في البداية لابد أن نشير إلى أن مصطلح الأقدام السوداء يطلق على المعمرين أو المستوطنين الأوروبيين الذين سكنوا أو ولدوا في المغرب العربي عموما، وفي الجزائر خصوصا خلال فترة الإستعمار الفرنسي (1830-1962). وتعتبر هذه التسمية الترجمة الحرفية للمصطلح بالفرنسية، لكن هناك إختلاف حول معناها:

فحسب القاموس الإنجليزي oxford فإن مصطلح" الأقدام السوداء" نعت لكل أوروبي الأصل خصوصا الفرنسيين منهم، عاش في الجزائر أثناء الحكم الفرنسي لها، ورحل بعد إستقلال الجزائر سنة 1962.[1] ويتفق معه قاموس le rober الذي يضيف أن المصطلح ظهر حوالي سنة 1955.[2] في حين نجد في قاموس la rousse، أن المصطلح لا يقتصر على الجزائر بل إتسع ليشمل كل شمال إفريقيا الخاضع للحكم الفرنسي، أي بإضافة تونس والمغرب.[3]

أما صفة الأقدام السوداء فالبعض يرجعها إلى سواد الأحذية التي كان يرتديها الفرنسيون مقارنة بالجزائريين. في حين يرى البعض الأخر أنها تعود إلى العمل الذي يقوم به الفرنسيون وهو عصرهم لعناقيد العنب بالأرجل لإنتاج النبيذ.

تنحدر أغلبيتهم من أصول فرنسية، إيطالية، إسبانية، مالطية، وحتى من أوروبا الشرقية، وحسب إحصاء عام 1948، يشكل نسبة 80 % من الأوروبيين القاطنين في الجزائر الفرنسية ممن ولدوا فيها لأجيال متتالية ونسبة 11% منهم فقط أوروبية ولدت في فرنسا، أما النسبة المتبقية فهي لأوروبيين إسبان وإيطاليين وآخرين من دول أوروبية أخرى كسويسرا وألمانيا.[4]

أما **لوبي الاقدام السوداء** فهو عبارة عن مجموعة غير رسمية، على الأقل في بدايتها تتألف من جمعية المستوطنين العائدين من الجزائر تشكل جماعة ضغط على المسئولين السياسيين، تكمن قوتها في ترويج إعتقاد مفاده أنها منتدبة من طرف جالية بأكملها، وهي مجندة خلفها، والملاحظ أيضا أن الفترة التي تشكل فيها هذا اللوبي تزامنت مع صعود اليمين

---

(1)- pied noir, oxford English dictionary,2nd edition xl.oxford united, clarendon press,1989,pp 799.

(2)- Paul rober-Alain Rey, le grand robert de la langue françaises, définition 3de pied noir, ed 1990,tome vii,p 390.

(3) - définition de dictionnaire la rousse en ligue sur le site www.la rousse.fr.

(4)- عبد المالك خطاب، **المرجع السابق الذكر**، ص306.

المتطرف بفرنسا مع نهاية السبعينيات.[1] كان أول حلم يتحقق لـ "لوبي الأقدام السوداء"هو إنشاء نادي الحنين إلى الجزائر عام 1973، وبعد 33 سنة صار يقدم نفسه كجمعية لـ "جالية فرنسي إفريقيا الشمالية".[2]

تمثلت مطالبهم في التعويض عن الممتلكات المنزوعة في الجزائر، هذا المبدأ نصت عليه المادة الرابعة المؤطرة في 26 ديسمبر 1961، تكاليف العودة إلى الوطن والعفو الشامل للمدافعين عن الجزائر الفرنسية، (ضباط الإنقلاب وأعضاء المنظمة السرية) إلى غاية إستقالة الجنرال ديغول ولم يتحقق من هذه المطالب سوى العفو الشامل، عندما إستلزم الحال تقديم التضحية لإنقاذ الوضع سنة 1968. أما مطالبهم بالتعويض فقد منيت بالرفض، في تصريح للجنرال ديغول:" أن الأمة ليست ملزمة إزاء هم بأي شيء، فقد فتحت أمامهم مجال للإستيطان في الجزائر بما في ذلك من أخطار ومجازفة، وقد إستفادوا بالكثير من الإمتيازات لمدة طويلة وحفظا من كل سوء، وقدمت من أجلهم الكثير من تضحيات".[3] وفي خطاب ألقاه الرئيس الراحل **هواري بومدين** في 26 أفريل 1962، خاطب فيه فرنسيو الجزائر قائلا:" إن الإتفاقيات المتوصل إليها تمنحكم الضمانات الضرورية لأشخاصكم وممتلكاتكم، وتكون فرنسا غيورة في سهرها على إحترام الضمانات بكل حزم".[4] إن العزيمة لوضع حد لمشاكل المستوطنين، باءت بالفشل لكون المسألة لم تقتصر على مطالب مالية فحسب، لكنها تتعلق أيضا بنظرة للتاريخ من زاوية منظور إيجابي للماضي الإستعماري.

ففي سنة 1988 نظم ملتقى بمدينة نيلس من طرف المركز الوطني للدراسات الأقدام السوداء حول إعادة كتابة التاريخ، ومن جهتها نددت جمعية الجيش الفرنسي، في ملفها حول الحقيقة التاريخية للكتب المدرسية للأقدام السوداء بين الأمس واليوم"، وفي مارس1992 نظم ملتقى حول الذاكرة وتدريس حرب الجزائر. من طرف رابطة التعليم ومعهد التعليم العالي، ونشرت كل أعماله في 1993، بتقديم من Pierre Rioux Jean والمركز الوطني للوثائق البيداغوجية تحت عنوان"حرب الجزائر في منظومة التعليم بفرنسا والجزائر".[5]

لم يلبي **جاك شيراك** مطالب هؤلاء عندما كان رئيس حكومة (1974-1976) وهو جزء من الأغلبية البرلمانية، وفي سنة 1978 صوت نواب التجمع الشعبي الجمهوري لصالح قانون التعويضات الذي كان محل إستياء المستوطنين، فكان ترجيح الكفة لصالح **فرانسوا ميتران**، الذي كان دائما مدافعا شرسا عن مطالب هذه الجمعيات.[6]

---

[1]- كلود ليزو، جيل منصورون، **الإستعمار والقانون والتاريخ: مناهضة قانون 23 فيفري 2005 الممجد للاستعمار**، (ترجمة: بشير بولفراق)، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007 ص 33.

[2]-عبد العالي زراقي، **المرجع السابق الذكر**، ص73.

[3]- كلود ليزو، جيل منصورون، **المرجع السابق الذكر**، ص 35.

[4]- عبد العالي زراقي، **المرجع السابق الذكر**، ص44

[5]- كلود ليزو، جيل منصورون، **المرجع السابق الذكر**، ص 40.

[6]- **نفس المرجع** ، ص 37.

المطلب الثاني: القوانين المؤيدة لمطالب الأقدام السوداء

أصدرت فرنسا ما بين 1965 و2005 عشرات المراسيم والقوانين أعادت الإعتبار لقيادة منظمة الجيش السري والحركى والأقدام السوداء، ومكنتهم عبر ترسانة من النصوص القانونية من إمكانية دعم مطالبهم بإسترجاع ممتلكاتهم في الجزائر وقد شكلت تلك المطالب مادة لكسب مئات الآلاف من الأصوات الناخبين، المناصرين لمطالب اليمين المتطرف.

فقد تم إصدار القانون رقم 61-1439 في26 ديسمبر 1961، والخاص بفرنسي ما وراء البحار، والذي أعقبته قوانين التعويض بداية 1976 إلى قوانين التقاعد في منتصف الثمانينات، بالإضافة إلى النصوص الخاصة بتسوية الوضعية لهؤلاء وهو مرسوم رقم 99-469(4 جوان 1999)، والخاص بمسح الديون على الفرنسيين المرحلين وغير الأجراء، وصولا إلى القوانين العامة والتي سبقها قانون 23فيفري 2005، الذي خلق ضجة في الأوساط الجزائرية، وأخذ طابعا رسميا في تسميم العلاقات الثنائية.

كل هذه المراسيم وما بداخلها من نصوص رسمية تولي لها الدولة الفرنسية بالغ الأهمية، وذلك بإسنادها إلى وزير مكلف بالمرحلين(الأقدام السوداء). هذا الأمر مكن هذه الفئة عبر ترسانة من النصوص القانونية من دعم مطالبهم بإسترجاع ممتلكاتهم في الجزائر، من خلال دفع قضايا أمام المحاكم الدولية والأمم المتحدة ضد الدولة الجزائرية، حيث شكلت تلك المطالب في كثير من الأحيان مادة لكسب مئات الآلاف من أصوات الناخبين.

إضافة إلى تلك المحاولات المكررة من طرف الجانب الفرنسي لإعادة النظر في القوانين التي تستند إليها إتفاقية 1968، التي أعطت مزايا للجزائريين(العمل، الإقامة، التنقل) والتي كانت دوما محل إهتمام الدولة الفرنسية قصد إعادة صياغتها للتقليل من الحوافز التي تضمنتها أو بالأحرى الحد منها، حيث خضعت هذه الإتفاقية إلى إعادة صياغة. من خلال هذا سعت فرنسا إلى إعادة بناء سياستها تجاه المهاجرين والجالية الجزائرية المقيمة في فرنسا، وتكيف الإتفاقية مع مصالحها، وذلك بوضع شروط وقيود قصد إجبار الجزائريين الخضوع إلى نفس القوانين المطبقة على الجالية الأخرى فيما يخص التعامل.

وفي هذا السياق، إغتنم البرلمانيان "**جون ليونيتي**" و"**فيليب دوست بلازي**"، الفرصة للتذكير بالفعل الإيجابي للمواطنين الفرنسيين الذين عاشوا بالجزائر أثناء التواجد الفرنسي بها وقد كان ذلك إشارة إلى أن هؤلاء يعتبرون أن الفعل الإستعماري الدموي كان عملا إيجابيا، والذي يعتبر في عرف البرلمانيين الأرضية القانونية لـ قانون 23 فبراير 2005، والتي بموجبها تقدم حزب الإتحاد الفرنسي بطلب تقديم تعويضات لـ"الحركى"، وذهب إلى حد المطالبة بتدريس هذا " الفعل الإيجابي" بالمدارس الفرنسية.[1] منذ صعود اليمين ممثلا في الرئيس **جاك شيراك** ولوبي الأقدام السوداء يحقق

[1]- تييري ميسان، **المرجع السابق الذكر**.

إنتصارات في طريق الإعتراف بهم كـ"مستوطنين".[1] فخلال رئاسيات 2002 واجه **جاك شيراك** في الدور الثاني المرشح العنيد **جون ماري لوبان** الذي لم يخفي حنينه في إستقطاب الأقدام السوداء من اليمين المتطرف، كان على **جاك شيراك** الإلتزام بإستكمال جهوده تضامنا مع المستوطنين العائدين، وإثبات حقيقة حول الإنجاز الإستعماري في ما وراء البحار، وبالفعل فقد أكد ذلك يوم 06 فيفري 2005 في منصة الجمعية الوطنية خلال التعاون الذي توج بالمصادقة على قانون 23 فيفري 2005.[2]

فالذين إختاروا أمة غير أمتهم ملزمون قانونينا أو أخلاقيا وعرفيا بالدفاع عن البلد المختار بجميع الوسائل، وهو ما نتعرض له من قصف مستمر، وأن التطور الطبيعي للمجتمع الجزائري، شوش على علاقات البلدين بما لا يخدم الشعبين الذين بقيا تحركهما أحقاد التاريخ.

عندما وصف الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** في باريس الحركى الذين باعوا أنفسهم وضمائرهم بأنهم خائنون، إستأنفت فرنسا الرسمية قصف جدار العلاقات الجزائرية الفرنسية،[3] وقام وكلائها المعتمدون بتصدير حقائق التاريخ في تعليق جديد، فهي مرة تراهن على حجة الأقليات، أحد المبررات التي بات يلوح بها للعودة، وهي تجهل تماما أنه ليس في الجزائر أية أقلية يمكن أن تكون حصان طروادة، لأن الجزائريين كلهم بربر عربهم الإسلام وعرب بربرتهم الجغرافيا، فهي أمة بعقل واحد وقلب فريد ولو بألسن متعددة.

1-قانون 23 فيفري 2005

يعتبر قانون 23 فيفري 2005الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي من أهم العوامل التي ساهمت في تأزم العلاقات السياسية بين البلدين نظرا لطبيعته ومضمونه وحتى التوقيت الذي جاء فيه، إذ تزامن مع مساعي **جاك شيراك** للتوقيع على معاهدة الصداقة مع نظيره الجزائري، التي يعارضها بشدة لوبي الأقدام السوداء، وهو ما يفسر جزءا كبيرا من التساؤلات التي أثارها هذا القانون والمتمثلة أصلا في أصله ونشأته. [4]

---

[1]-عبد العالي زراقي، **المرجع السابق الذكر**، ص73.

[2]- كلود ليزو، جيل منصورون، **المرجع السابق الذكر**، ص 43.

[3]- خليفة بن قرعة، **المرجع السابق الذكر**، ص51.

[4]- عبد المالك خطاب، **المرجع السابق الذكر**، ص 216.

جاء في بنوده الأولى إعتراف الأمة بالإستعمار، ويقر بالدور الكبير لفئة الأقدام السوداء في المستعمرات القديمة لفرنسا، والذي جاء بعد الزيارة التاريخية **لجاك شيراك** إلى الجزائر في مارس 2003.[1] والذي سرعان ما شكل خلافا لمعاهدة الصداقة الجزائرية الفرنسية.

وفي المادة الثالثة نص على" إنشاء مؤسسة لذاكرة الحرب في الجزائر، معارك المغرب وتونس"؛ وحدد حقوق المقاتلين الجزائريين (المدرجة في المواد من 5 إلى 13)، بما في ذلك القوانين التي تتعلق بالسب والتشهير "ضد شخص أو مجموعة من الناس- يقصد بهم الحركى- في المادة (05).[2] لقيت هذه المؤسسة معارضة من قبل مؤرخين وحقوقيين فرنسيين من بينهم **جيل مانسيرون**، كما أن قرار تنصيب هذه المؤسسة جاء بضغوط من حركة اليمين المتطرف ومجرمي المنظمة السرية، مشيرا إلى أن هذه المؤسسة خاضعة "لهيئات على رأسها جنرالات لا زالوا يبررون إستعمال التعذيب بالجزائر من قبل الجيش الفرنسي وعدم الإعتراف بالحركة الوطنية الجزائرية"، وتوقع أن يثير تنصيب هذه المؤسسة "جدلا سياسيا وتوترا في العلاقات الجزائرية الفرنسية. [3]

من جهة أخرى، إعتبر المؤرخ **أوليفيي لوكور غرانميزون** أن تنصيب هذه المؤسسة يدخل في إطار تطبيق قانون 23 فيفري 2005 الذي ينص على تفسير إيجابي ورسمي حول الإستعمار الفرنسي، وإستغلال ذلك لأغراض إنتخابية في تشريعيات 2012، وطالب المتحدث بإلغاء هذا القانون الذي وصفه "بالإجرامي"، مشيرا إلى أن تنصيب فرنسا لمؤسسة الذاكرة سيضفي مزيدا من الشرعية على الجرائم الإستعمارية.

أما الجانب الجزائري فقد صرح الرئيس السابق لجمعية 8 ماي 1945 والمؤرخ **محمد القورصو** لـ جريدة "الخبر"، إن إنشاء مؤسسة الذاكرة من قبل الحكومة الفرنسية،[4] وشروعها في تطبيق أحكام قانون تمجيد الإستعمار يكرس النظرة الفرنسية إتجاه الجزائر ومستعمراتها السابقة. والمادة الرابعة منه تثير إشكالا عندما تنص على أن البرامج المدرسية تعترف بشكل خاص بالدور الإيجابي للتواجد الفرنسي فيما وراء البحار خاصة في إفريقيا الشمالية. كما أنه

---

(1) - Aomar Baghzouz, « Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation » *L'Année du Maghreb* ,VI | 2010, le 10 juillet 2010, http://anneemaghreb.revues.org/956 ; DOI : 10.4000/année Maghreb.956.

(2) - Mahmoud Darwich, Pour une lecture juridique des quatre lois « mémorielles dans la revue *Esprit*, février 2006, p163 .

(3)- خليفة بن قرعة، **المرجع السابق الذكر**، ص37.

(4)- عثمان لحياني، **المرجع السابق الذكر**.

يعتبر تحديا لحرية المؤرخ لأنه على نظرة جزئية وغير محايدة للتاريخ، فيما تضل فرنسا تعاني من عبئ صفحات الإستعمار العالقة في تاريخها.[1]

2- أصول ونشأة القانون

إن المصادقة على قانون 23 فيفري 2005 لم تكن وليد صدفة، بل كان نتاج نشاط لوبي نافذ في الأوساط الفرنسية من بينها جماعات الأقدام السوداء القريبة من اليمين، والذي كان قائما منذ سنوات أساسه، الصهيونية المعادية للجزائر من اليمين المتطرف. إذ نجحت في إقناع الأطراف التي تحاورت معها أنها تمثل الأغلبية الساحقة للعائدين من الجزائر.[2]

فيما يرى بعض المؤرخين أن هناك مجموعة من الإعترافات الإعلامية الفرنسية حول جرائم إرتكبتها فرنسا في الجزائر، ساهمت في نشأة هذا القانون منذ عام 2000، بداية من تلك الموجة من الشهادات والتي أثارت مقال صحفي لجريدة لومند لـ**"فلورنس دوجي"** deaugé florence والذي تضمن إعترافات المجاهدة الجزائرية **"لويزة أغيل أحريز"** والتي تحدثت عن التعذيب الفظيع الذي تعرضت له هذه المجاهدة سنة 1957 على أيدي الجيش الفرنسي، وأكدت أنها من خلال لقاءها بجنود فرنسيين عديدين عبروا عن إحساسهم بالعار كونهم أجبروا على المشاركة في هذه الحرب القذرة وألحقوا أضرارا بجزائريين أبرياء.[3]

فضلا عن الكتاب الذي أصدره الجنرال **أوساريس** Aussaresses والذي عبر فيه بأعصاب باردة بممارسة التعذيب وجرائم الحرب ضد الشعب الجزائري تحت مسؤوليته والذي أدين لاحقا بتهمة إرتكابه جريمة حرب. وفي مارس 2002 صدر" كتاب أبيض للجيش الفرنسي في الجزائر" موقع من طرف 521 جنرال خاضوا حرب الجزائر وهو بمثابة رد على التضليل الإعلامي، فدور الجيش قُدم على أساس أنه إضطلع بالحفاظ على السلم، وضمان حقوق الإنسان، وممارسة الحقوق المدنية والحريات الأساسية، كما تميز نشاط الجيش في الجزائر بمكافحة مختلف أشكال التعذيب والقتل.[4] إن المستفيد الحقيقي من قانون 2005 هم لوبي الأقدام السوداء الذي إستفاد بتعويضات مالية فضلا على مطالبهم المتعلقة بالذاكرة.

---

[1]- عبد المالك خطاب، **نفس المرجع**، ص، ص، 13،15، 29.

[2]- كلود ليزو، جيل منصورون، **المرجع السابق الذكر**، ص33.

[3]- عبد المالك خطاب، **المرجع السابق الذكر**، ص 217.

[4]- كلود ليزو، جيل منصورون، **المرجع السابق الذكر**، ص44.

رغم أن فرنسا في عهد الرئيس السابق **جاك شيراك** إضطرت إلى إلغاء المادة الرابعة والتي تمجد صراحة الإيجابيات المزعومة للإستعمار، وتوصي بتدريسها في المناهج والمقررات التعليمية الفرنسية،[1] إلا أن هذا القانون مازال يضم فقرات تشيد بالحركى وتنص على معاقبة كل قذف أو تحرش ضدهم. كما يعتبر تحديا لحرية المؤرخ والباحث السيوسولوجي، لأنه يملي نظرة جزئية وغير محايدة للتاريخ، مما لاشك فيه أن دور المؤرخين ليس التسلط على الذاكرة الجماعية بل تنوير المواطنين مهما كانت مشينة بالأعمال الجامعية والدراسات الأكاديمية المستقلة. وتمحور أيضا حول الدور الإيجابي للوجود الإستعماري الفرنسي في مستعمراتها السابقة لاسيما الجزائر، وإلزام المؤسسات الجامعية والتعليمية بالتعاون فيما بينها للتعبير عن ذلك في تدريس التاريخ الفرنسي، من خلال التركيز على ذلك الدور في برنامجها الدراسي في جميع الأطوار.

قد أحدث هذا القانون ردود أفعال عديدة ومناقشات محتدمة تناقلتها وسائل الإعلام المحلية والدولية، خاصة من طرف الدول المستعمرة وعلى رأسها الجزائر، إذ قامت الجالية الجزائرية بفرنسا بأعمال مناهضة لهذا القانون. وطالت ردود الأفعال هذه أيضا أغلب المثقفين والمفكرين الذين إتفقوا أن التاريخ لا يكتبه المشرعون. كما إعتبر الرئيس الجزائري هذا القانون" وقاحة وقلة حياء" .[2]

وفي يوم 07 جويلية 2005 وصف البرلمان الجزائري المصادقة على هذا القانون بـ السابقة الأخيرة" كما إعتبرته أغلب الأحزاب السياسية الجزائرية والمنظمات الوطنية تحرشا فرنسيا يعبر عن الضمير الفرنسي المحكوم بعقدة الوصاية الإستعمارية الموروثة عن تاريخها الإستعماري في زمن حارب كل أشكال الإمبريالية. ونشرت جبهة التحرير الوطني بيانا بتوقيع السيد **عبد العزيز بلخادم**، الأمين العام للحزب، جاء فيه" أن الحزب يعرب عن إمتعاضه من هذا القانون والذي يكرس وجهة نظر رجعية للتاريخ، والحزب يدين بشدة وحزم كل محاولات تبرير الهمجية والوحشية للفعل الإستعماري، والمتنكرة لكل الأفعال البربرية كعمليات القمع الجماعي للعائلات والقبائل، عمليات التعذيب الجماعي، عمليات الإسترقاق الجماعي للجزائريين، المجازر الرهيبة في حق الجزائريين بتاريخ 8 ماي 1945، عمليات قمع المتظاهرين الجزائريين بتاريخ أكتوبر 1961، العمليات الإرهابية المعزاة لما يعرف بمنظمة الجيش السري، وبصفة عامة بكل الجرائم القمعية ضد الفئات الشعبية المدنية البريئة".[3]

---

[1]- حقائق مرعبة عن جرائم الإستعمار الفرنسي، **المرجع السابق الذكر**.

[2] -Jean-pierre tuquoi, "le président Algérie accusé la France de cécité Montale", le monde 4juillet 2005.

[3]- تيبري ميسان، **المرجع السابق الذكر**.

في إحتفالية تاريخية أقيمت بمرسيليا قال **عبد القادر حدوش** رئيس جمعية الإطارات الجزائرية في فرنسا أنه يتعين علي فرنسا تجميد قانون تمجيد الإستعمار وعدم إستفزاز الجزائريين بمبادرة من هذا النوع.[1] وبالرغم من تعديل البند الثاني من المادة (04) لم يتوقف النقاش حوله، وإستمرت النقاشات حول موضوع التاريخ الإستعماري الفرنسي وإستقلالية التعليم والبحث العلمي بالنسبة للعلاقات السياسية بين البلدين. وكرد فعل على ذلك القانون، بادر 125 نائبا في البرلمان الجزائري بإقتراح مشروع قانون تجريم الإستعمار ورغم أهميته رفضه مكتب رئيس المجلس الشعبي بسبب المصلحة المشتركة بين الجزائر وفرنسا. سنحاول في هذه المطلب التعرض لكافة التفاصيل المتعلقة به.

المطلب الثالث: مشروع قانون تجريم الإستعمار

شهدت الجزائر تحركاً برلمانيا لتمرير قانون يجرم الإستعمار الفرنسي الذي إستمر من عام 1830 إلى العام 1962. قدم القانون في جانفي 2010، إلى مكتب المجلس الشعبي الوطني، حيث أثار جدلا حول مسألة الذاكرة في ضفتي المتوسط.[2] القانون تم طرحه من قبل مجموعة من الأحزاب السياسية الغيورة على وطنها ومعتقداتها الدينية، وهي:[3] (أحزاب التحالف الرئاسي: الأفلان، وحركة مجتمع السلم إلى جانب حركة الإصلاح الوطني). ويتضمن المشروع الذي وقعه 125 نائبا في البرلمان الجزائري من أحزاب سياسية عدة 20 مادة،[4] تم تقليصها إلي 13 مادة تضمنت

---

[1]- عثمان لحياني، **المرجع السابق الذكر**.

[2] - صونيا الياس، مشروع قانون تجريم الاستعمار، من الموقع: تاريخ الاطلاع: 12-02-2015، على الساعة: 11:12، متاح على الموقع: http://www.tsa-algerie.com/ar/politics/article_2806.html

[3]- علجية عيش، الأسرة الثورية" تطالب الحكومة بتطبيق المادتين 15 و26 من القانون قراءة في قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر، الاطلاع: 12-02-2015 على الساعة: 11:11، متاح على الموقع: http://www.bilahoudoud.net/index.php

(•)- ينقسم القانون إلى بابين، الباب الأول يحتوى على ثلاث أبواب، قسم الباب الأول إلى فصلين و الباب الثاني إلى أربعة فصول، و الباب الثالث هو عبارة عن أحكام ختامية، تضم هذه الأبواب 27مادة قانونية، ويهدف قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر حسب المادة الأولى في إطار استكمال جوانب الشخصية الجزائرية إلى إعادة كامل الحقوق المسلوبة المعنوية و المادية على حد سواء، جراء عملية العدوان المسلح على الشعب الجزائري منذ سنة1830 إلى غاية الاستقلال، وقد صنف القانون العدوان المشار إليه في المادة الثانية من الفصل الأول الباب الأول إلى عدوان سياسي على كيان الأمة وعدوان مادي وأخلاقي على القيم البشرية، كما حدد القانون في المادة الرابعة أنواع الجرائم، حيث قسمها إلى خمسة أنواع و هي: (جرائم ضد الذات البشرية، جرائم ضد الحقوق وضد الحريات وجرائم ضد المكاسب وأخرى ضد الفكر والحضارة والمجتمع، و أضاف في مادته السادسة جرائم ضد التشريد والتهجير والنفي الفردي والجماعي، وجرائم ضد هدم المساجد والمعالم وجرائم التنصير القسري وجرائم التجهيل وجرائم خلط الأنساب وتشويه الحالة المدنية وإثارة النعرات العنصرية بين ألإخوة من أبناء الجزائر. أما الباب الثاني فقد ألزم القانون في فصله الأول ومنه المادة 11 تولي الدولة الجزائرية المتابعة القضائية الفردية لكل الأشخاص الذين مارسوا الجرائم ضد الإنسانية، من المعمرين السابقين والأقدام السوداء والحركى، وهي الجرائم التي لا يشملها التقادم ولا المعاهدات المختلفة، كما يلزم القانون في المادة رقم 12 من الفصل الثاني الباب الثاني السلطات الفرنسية أخلاقيا بالاعتراف بماضيها الاستعماري في الجزائر، وبكل الحقائق التاريخية السلبية المدونة في الذاكرة الجماعية واعترافات الشخصيات المدنية والعسكرية الفرنسية والشهود العيان، وبخصوص الاعتذار فقد ألزمت المادة رقم 14 الدولة الفرنسية بتقديم الاعتذار للشعب الجزائري عما لحقه من أذى في الفترة الاستعمارية الكالحة وكذا الممارسات التي تلت هذه الفترة، كما يشترط القانون في المادة رقم 15 إلغاء كل النصوص الرسمية التي تمجد الاستعمار و تؤيد سلوك الهمجية الاستعمارية الفرنسية في الجزائر تضاف إليها المواد (12، 13 ، 14 و المادة 26 (قبل إبرام أي اتفاقية أو معاهدة صداقة بين الجزائر وفرنسا،حتى استفاء كل الشروط الواردة في نص القانون، فضلا عن التعويض عن الأضرار، ذلك وفقا للمادة(16،17،18،

مطالبة فرنسا بإعتذار رسمي وعلني للجزائر عن جرائم الإستعمار من 1830 إلي جويلية 1962، وتعويض ضحاياها وضحايا التفجيرات النووية، وإلزام الحكومة الفرنسية بإزالة الألغام وتنظيف مناطق التجارب النووية التي أجرتها في الصحراء الجزائرية عام 1956 من التلوث الإشعاعي.[1] ويطلب في مادة أخرى إسترجاع الأرشيف الجزائري الذي إستولت عليه فرنسا.[2]

ويدعو مقترح القانون، إلى "تجريم الإستعمار الفرنسي عن كامل الأعمال الإجرامية التي قام بها في الجزائر خلال الفترة ما بين 1830 و1962 وما نتج عنها من أثار سلبية إلى يومنا هذا". مع نعت جرائم الحرب والإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية كـ"أعمال إجرامية"، ويسقط المشروع مبدأ التقادم ويصبح "لا يسري على الأعمال الإجرامية". ويتيح المشروع القانوني "إنشاء محكمة جنائية جزائرية خاصة مهمتها محاكمة مجرمي الحرب والجرائم ضد الإنسانية".[3]

كما يمثل هذا القانون ردا على الإنتهاكات الخطيرة التي مارسها الإستعمار الفرنسي والكشف عنها أمام الرأي العام العربي والعالمي ما حدث من عدوان والدعوة من خلاله إلى الإعتراف والمطالبة بالإعتذار، وهو حق لا رجوع فيه، وهذا بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة بتاريخ 26 جوان 1945، وبمقتضى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان المؤرخ في 10 ديسمبر 1948، وبناءا على الدستور لاسيما المواد:(98، 119،100، 120).[4]

إلا أن برمجة المشروع في أشغال المجلس الشعبي الوطني كانت تأجل في كل مرة. كما أن الحكومة لم ترد عليه؛[5] حيث أعلن **عبد العزيز زياري** رئيس المجلس الشعبي الوطني عن دفن مقترح تجريم الإستعمار وبرر قرار قبر المشروع المتحدي للقوة الإستعمارية السابقة بإعتبارات قانونية ودولية ودبلوماسية، موضحا أنه لن يكون مطروحا على البرلمان خلال دورته الجارية ولا الدورة القادمة. وبهذا يكون رئيس الغرفة البرلمانية السفلى وضع حدا للجدل الدائر حول مصير مقترح قانون تجريم الإستعمار،[6] وقال:" إن هناك مقترحات تم رفضها حقيقة ولن تُقبل اليوم ولا غدا بسبب سياقاتها

و19) من القانون الجزائري، والتعويض عن الضرر تتمثل في إعادة كل الوثائق التي تمثل الذاكرة الوطنية الجزائرية والممتلكات المنهوبة والمهربة غداة الاحتلال، وتسديد ما على فرنسا من ديون للجزائر لفترة ما قبل الاحتلال.

[1]- http://www.azzaman.com/index.asp?fname=2010\09\09-26\996.htm&storytitle

[2]- تيبري ميسان، **المرجع السابق الذكر**.

[3] -http://www.elkhabar.com/ar/index.php?news=230641

[4]- علجية عيش، **المرجع السابق الذكر**.

[5]- صونيا الياس، **المرجع السابق الذكر**.

[6]- عاطف قدادرة ، "زياري يتحدى نوابه ويعلن طي ملف قانون تجريم الاستعمار"، 2010-09-26، تاريخ الاطلاع: 12-02-2015،على الساعة: 11:12، متاح على الموقع: http://www.elkhabar.com/ar/index.php?news=230276

غير المناسبة وتصادمها مع صلاحيات رئيس الجمهورية الذي يحدد السياسة الخارجية."،[1] كما أن علاقات الدولة ومصالحها تتعارض مع طرحه وأكد هذا في حصة مباشرة من البرلمان التي تبث على أمواج القناة الثالثة.

هاجم نواب في البرلمان الجزائري **عبد العزيز زياري** بعد إعلانه إسقاط مشروع قانون تجريم الإستعمار من الإستحقاقات النيابية المقبلة ورفض عرضه علي المناقشة والمصادقة، وقال المتحدث بإسم كتلة النواب المبادرين بهذا المشروع والنائب عن حزب جبهة التحرير الوطني الحائز علي الأغلبية في البرلمان **موسى عبدي** في تصريح لـ صحيفة (الزمان)[2]:" إن قرار زياري يمثل خضوعا للضغوط الفرنسية، وإنتصارا لمساعي وتصريحات وزير الخارجية الفرنسي **برنار كوشنير** الذي كان قد وعد بممارسة الضغوط الكافية على الحكومة الجزائرية لحملها على منع تمرير هذا القانون في البرلمان". وأضاف النائب أن إسقاط قانون تجريم الإستعمار ورفضه من قبل رئيس البرلمان هو إلتفاف على إرادة الشعب الجزائري ومنظمات المجتمع المدني التي طالبت بإصدار القانون ردا علي قانون أصدره البرلمان الفرنسي في فيفري 2005 يتعلق بتمجيد الإستعمار الفرنسي للجزائر ولعدد من الدول الإفريقية.

من جانبه قال رئيس كتلة حركة النهضة النائب **محمد حديبي** إن هذا القرار يمثل وصمة عار على جبين البرلمان الجزائري، ورفض النائب المبررات التي ساقها رئيس البرلمان بهذا الشأن، معتبرا أن هكذا قرار يعد تراجعا عن المطالب السيادية للدولة الجزائرية إتجاه فرنسا فيما يتعلق بالإعتذار والتعويض عن جرائم الإستعمار الفرنسي للجزائر (1830-1962)، في حين يذهب رئيس كتلة حركة مجتمع السلم **محمد أبو بكر** أن هذا القرار يحد من سلطة وصلاحية نواب البرلمان في المبادرة بقوانين وممارسة الرقابة علي الحكومة. تزامن إغلاق ملف مشروع قانون تجريم الإستعمار في سياق إنتعاش ملحوظ للعلاقات الجزائرية الفرنسية ضمن إصدار تصريحات سياسية بين كبار مسئولي الدولتين ومنح الجزائر صفقة ضخمة لشركة فرنسية في مجال النفط.[3]

مشروع القانون هذا أثار حفيظة فرنسا الرسمية التي شككت في إمكانية تعاطي الحكومة إيجابيا مع مقترح البرلمان الجزائري، حيث قال السفير الفرنسي أنه في حالة التصديق على مشروع قانون تجريم الإستعمار ''فلن تكون إشارة إيجابية بالنسبة لفرنسا.''[4] أما وزير الخارجية **برنارد كوشنير** والذي كان متأكدا من الموقف الرسمي للحكومة فقال:" الحكومة

---

[1]- عبد اللطيف بلقايم، "زياري يوقع شهادة وفاة قانون تجريم فرنسا الاستعمارية"، 25 سبتمبر 2010، تاريخ الاطلاع: 12-02-2015،على الساعة: 11:12، متاح على الموقع:-http://www.djazairnews.info/national/42-2009-03-26-18-31-37/19880-2010-09-25-20-29-57.html

[2] -http://www.azzaman.com/index.asp?fname=2010\09\09-26\996.htm&storytitle=

[3] -http://www.elbiladonline.net/modules.php?name=News&file=article&sid=23312331 4

[4] -http://www.elkhabar.com/ar/index.php?news=230641

الجزائرية لن تتبنى المشروع، والشعب الجزائري لن يتعاطف معه"[1]. هذا ما جعل رئيس الكتلة البرلمانية للجبهة الوطنية الجزائرية **عبد القادر دريهم**، يؤكد أن التصريحات السابقة التي أدلى بها وزير الخارجية الفرنسية إنما تدل على أن ''المجلس الشعبي الوطني ليس حرا في إتخاذ قراراته''، وأن ''القرارات تبقى خاضعة للتبعية الخارجية وبالخصوص فرنسا''، ودعا إلى عرض مشروع قانون تجريم الإستعمار في إستفتاء عام على الشعب.

وفي هذا الشأن، يقترح **رابح لونيسي** وضع ملف المطالبة بتجريم الإستعمار في إطار "هدف إستراتيجي أمني"، فمن الخطأ حسبه التركيز على تجريم الإستعمار الفرنسي فقط، بل "يجب العمل والتنسيق مع البلدان التي تعرضت للإستعمار لإ ستصدار مبدأ دولي وإدخاله في ميثاق هيئة الأمم المتحدة يعتبر كل الإستعمارات مهما كان شكلها جريمة لذاتها، ويحرم أي تمجيد لها."

وفي الموضوع ذاته، يرى **رياض بوخدشة**، صحفي بجريدة صوت الأحرار، أنه من الضروري "العمل على تكوين ذهنية وضمير جمعي، يستنكر الإستعمار ويجرمه، لأن تجريم الإستعمار مهما كانت دوافعه يعد وقاية لإلحاق الضرر بالإنسانية، ويقلص من الأطماع التي تقف كسبب مباشر غير معلن خلف العديد من التدخلات الأجنبية في شؤون الدول".[2]

بررت الحكومة الجزائرية عدم المصادقة على المشروع بأن بعض مواده غير قانونية حسب المختصين وأنها تتعارض مع ما جاء في إتفاقيات ايفيان.[3] لكن هذه الأسباب تبقى سياسوية أكثر منها قانونية؛[4] أما بالنسبة لحزبها في الجزائر فإنه إرتبط باتفاقيات ايفيان وهو السبب الذي جعل أعضاء البرلمان السابق من (حزبي التجمع الوطني الديمقراطي وجبهة التحرير) يمتنعون عن تجريم فرنسا. [5]

ويرى المهتمين بالعلاقات الجزائرية–الفرنسية أن المشاركة الجزائرية في إحتفالات اليوم الوطني لفرنسا الموافق لـ14 جويلية، المصادف للذكرى المئوية للحرب العالمية الأولى، تكشف عن توجه رسمي ينزع نحو طي صفحة الماضي الإستعماري لفرنسا في الجزائر، المليء بالجرائم والأحقاد. غير أن وزير الخارجية **رمطان لعمامرة** لدى تفقده لميناء الجزائر وظروف إستقبال الجالية المهاجرة برر هذا في تصريح له قائلا:" لدينا جزائريين ضحوا بأنفسهم في الحرب العالمية الثانية،

---

[1] - **جريدة الرياض**، العدد 15210، 14 فيفري 2010.

[2] - http://www.almanar.com.lb

[3] -http://www.elkhabar.com/ar/index.php?news=230641()

[4]- عزيز طواهر، **المرجع السابق الذكر**.

[5]- عبد العالي زراقي، **المرجع السابق الذكر**، ص 17.

ومن حقنا تكريمهم، ولدينا جالية ومصالح في فرنسا يجب الحفاظ عليها"،[1] ومن جهتها إعتبرت القيادة الحالية لحزب جبهة التحرير الوطني على لسان الناطق الرسمي بإسم الحزب **السعيد بوحجة**، بأن مشاركة الجزائر في هذه التظاهرة لا يمكن أن تسيء لتاريخ الجزائر كما يروج البعض، وإنما هي علاقة سياسية بين البلدين وتأتي في إطار الأعراف الدبلوماسية ليس إلا، وأشار المتحدث في سياق متصل، بأن مشاركة الجزائر قد تكون مقدمة لإعتراف فرنسا بماضيها الإستعماري في الجزائر وإفتكاك الإعتذار على ما حدث.

إلا إن الحكومة الفرنسية ما تزال تنتهج سياسة الكيل بمكيالين وترفض الإعتذار من الجزائريين من خلال قانونها الصادر في 23 فيفري 2005 الذي تمجد فيه جرائمها خلال الفترة التي إحتلت فيها الجزائر وسارع البرلمان الفرنسي في المصادقة عليه وصالت تتحدث عن جرائمها ببرودة، في الوقت الذي تعرف فيها العلاقات الفرنسية الجزائرية تطورا.

[1]- خولة بوشويشي،"الذاكرة والسيادة تصف مشاركة الجزائر إحتفال فرنسا بـ العار"،08/07/2014، تاريخ الاطلاع: 25-01-2016 على الساعة 14:38، متاح على الموقع: http://elraaed.com/ara

المبحث الثالث: الخلافات السياسية والأمنية

المطلب الأول: الملفات السياسية

شهدت العلاقات السياسية بين البلدين تطورا عما كانت عليه في السابق، وذلك على إثر إعلان **فرنسوا ميتران**، أثناء زيارته إلى الجزائر في ديسمبر 1981، إعطاء أولوية جديدة لهذه العلاقات والعمل على حل المشاكل التي كانت قائمة بين الطرفين وذلك إطار التعاون البناء، وتنشيطها ضمن المفهوم الجديد للعلاقات بين الشمال والجنوب وجعلها رمزا له.

إلا أن الأزمة الجزائرية التي أخذت مدى وبعدا دوليين وضعت فرنسا قبل أي دولة أخرى أمام الأمر الواقع، أصبحت أسئلة كثيرة تثار حول الهجرة، تصاعد العنصرية، الخوف من الإسلام، كلها مخاوف صنعتها الأزمة الجزائرية وضلت جاثمة وبقوة على العلاقات بين البلدين.[1]

إضافة إلى الإغتيالات ضد الفرنسيين التي لم تتوقف كإختطاف موظفين قنصليين بالعاصمة الجزائرية في أكتوبر 1993، في سبتمبر 1993 إغتيال ثلاثة مهندسين بالغرب الجزائري، وذبح خمس أعوان من السفارة الفرنسية، وخطف طائرة Air bus الفرنسية في ديسمبر 1994.[2] خاصة إغتيال سبعة رهبان بتبحرين، إضافة إلى الإعتداءات على التراب الفرنسي في صيف وخريف 1995 كلها غذت مخاوف فرنسا.

تصاعدت النداءات المتكررة والداعية إلى التدخل في الشؤون الجزائرية من طرف مثقفين وسياسيين فرنسيين، فالموقف الفرنسي وقتها لم يتحدد بعد، والمواجهة كانت حادة بين وزير الخارجية الفرنسي Alain Juppé أنذلك والمؤيد للموقف الجزائري، ووزير الداخلية المنشغل بعدم التدخلPasquoi M.Charles، على الرغم من ذلك دعمت فرنسا الإنقلاب على الديمقراطية في الجزائر سنة 1992 ودعمت المؤسسة العسكرية الحاكمة في عهد المجلس الأعلى للدولة ووقفت موقفا معاديا من الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فقد كانت باريس متحمسة لسياسة إستئصال ما يطلق عليه بالإرهاب الإسلامي.[3]

إن إنتخاب **جاك شيراك** رئيسا لفرنسا أعطى نوعا من الأمل في التقارب، رغم تواصل الإعتداءات في العاصمة الفرنسية.[4] فالرئيس الفرنسي إختار علنا التأكيد على دعمه للرئيس الجزائري **ليامين زروال** بقبوله اللقاء على هامش أشغال الدورة 50 للجمعية الأمم المتحدة في نيويورك 1995، ووضع في حسبانه وبطريقة ضمنية إحتياجات الجماعات

---

(1) -Ben jamin stora, "conflits et champs politique en Algérie, politique étrangère", 41/1995 ,p325

(2) -Ibid,. P 336.

(3)- سعد حقي توفيق، **المرجع السابق الذكر**، ص67.

(4)- عبد الله بلحبيب، **المرجع السابق الذكر** ، ص 112.

المسلحة وتهديداتها العسكرية بسبب المساعدات المالية الفرنسية، ودون إلغاء اللقاء أعطت فرنسا إنطباعا تحاول من خلاله النجاة من التهديدات الإرهابية وإكتفت بالتعبير عن تمنياتها بإعادة تنظيم النماذج الإقتصادية في إتجاه أكثر صرامة وإنضباط.

رغم الإختلافات بين البلدين فإنهما يتفقان على ضرورة عدم تحويل هذه الأزمة إلى حرب مقدسة، وبالتالي فإنسجام الخطاب السياسي ضرورة إنطلاقا من مقولة Grimand Nicole:" بالنسبة لفرنسا الجزائر بلد مهم بالمقابل كذلك فرنسا بلد مهم للجزائر"،[1] وخاصة بعد بروز طرف خارجي أخذ يريد التأثير على مسار الأحداث في الجزائر، وقد يحرم فرنسا صفة الخصوصية عندما يتعلق الأمر بالجزائر وهي الولايات المتحدة الأمريكية بفعل وزنها الدولي وصياغة التوازنات العالمية.

إلا أنه أثناء الإنتخابات الرئاسية في الجزائر 1999، عبر **جاك شيراك** عن إنشغال بلاده وقلقها حيال الظروف التي جرت فيها هذه الإنتخابات، وأعلن أنه يتمنى أن يعبر الجزائريون عن تطلعاتهم لبناء الديمقراطية الحقيقة في إطار تعددي، وهو ما أدى إلى حدوث أزمة دبلوماسية بين البلدين.[2]

وبمجيء الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** وطرحه لمشاريع الوئام المدني، والمصالحة الوطنية، بدأت الحكومة الفرنسية تظهر دعمها الكامل لهذه المشاريع لإعتبارات أمنية وإقتصادية بالدرجة الأولى، بإعتبار أن الأمن والإستقرار السياسي يشكل مدخلا رئيسيا للتنمية السياسية الإقتصادية ومن شأنه أن يخلق جوا مناسبا لفرنسا من أجل تحقيق أهدافها الإستراتجية، خاصة مع التحسن المستمر في مداخيل النفط وتراكم الفوائض وإرتفاع أسعار النفط، مع عدم إستغلال الأموال بسبب الأزمة الأمنية التي عطلت الإصلاحات الإقتصادية والإجتماعية التي خططت لها الحكومة الجزائرية.

قضية الصحراء الغربية

إن قضية الصحراء الغربية دخلت معترك الحسابات الجيوإستراتيجية لدى القوى الكبرى، وبالأخص فرنسا، قد أدت هذه القضية إلى تأزم العلاقات بين الجزائر وفرنسا، بالخصوص عندما لجأت فرنسا إلى إنتهاج سياسة التوازن الإقليمي تجاه دول المغرب العربي، عندما أعلنت عن قرارها بمعاملة دول هذه المنطقة على قدم المساواة، وعدم إتخاذها خطوات جدية فيما يخص مسألة الصحراء الغربية، وإستمرار فرنسا بإتخاذ مواقف سياسية رأت فيها الجزائر أنها معادية، والتي كان من بينها قرار تأييدها للمتغير السياسي الذي حدث في موريتانيا 1980، والذي إعتبرته الجزائر دعما للمغرب

[1]-عبد الله بلحبيب، **المرجع السابق الذكر**، ص،ص113، 115.

[2]- صالح سعود، **المرجع السابق الذكر**، ص164.

وقرار تأييدها لإنشاء الإتحاد المغاربي- الإفريقي بين كل من المغرب وليبيا في نفس السنة والذي إعتبرته موجه ضد سياستها بالمنطقة. [1]

إن مساندة فرنسا للقضية الصحراوية، ذلك أنها تعتقد أن أي تسوية تعتبر تهديداً حقيقياً للمصالح الفرنسية في المنطقة المغاربية ككل، من منطلق أن إستقلال الصحراء الغربية يعني في النهاية المطاف إزالة الحجرة الكبرى في طريق قيام دولة صحراوية منفصلة عنها ثقافياً ولغوياً على إعتبار أن الشعب الصحراوي يتخذ اللغة الإسبانية لغة ثانية، وهو ما لا ترغب فيه فرنسا، وهذا ما يتناقض مع سياستها الفرانكفونية، فقد عارضت فرنسا خلال جلسة مجلس الأمن الذي تحدثت عن الإنتهاكات السافرة لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة من الصحراء الغربية، ومنه فإن الموقف الفرنسي مساند للمغرب دائماً في أطروحاته وتوجيهاته، لذلك فقد إستفادت المغرب من دعم فرنسي واضح. [2]

فعلى الصعيد العسكري إستفاد المغرب من المعدات العسكرية الفرنسية أثناء حربه مع جبهة البوليساريو، كما أنه إستفاد من الخبرات الفرنسية في مجال الحرب بما في ذلك سياسة الجدران الدفاعية، وعلى الصعيد السياسي ظلت المملكة المغربية تستند على الدعم الدبلوماسي الفرنسي تجاه قضية الصحراء الغربية، بما في ذلك الموقف الأخير لفرنسا داخل مجلس الأمن، ففي جلسة هذا الأخير حول الصحراء الغربية إعترضت فرنسا على صياغة القرار الصادر 30 أفريل 2010، إذ وقفت أمام توسيع صلاحيات البعثة الأممية في الصحراء الغربية المينورصو إلى مراقبة وحماية حقوق الإنسان داخل الأراضي المحتلة من الصحراء الغربية، وفي المجال الإقتصادي ساهمت عدة شركات فرنسية في مختلف قطاعات الإقتصاد المغربي.

فقد لعبت السياسة الفرنسية دورا لا يستهان به في الصراع القائم في الصحراء الغربية، وذلك للحفاظ على مصالحها الإستراتيجية والحفاظ على مكانتها كقوة عظمى في إفريقيا عامة، والتدخل الفرنسي المباشر في النزاع الصحراوي ودعمها للمغرب كدليل على إهتمامها بمنطقة شمال غرب إفريقيا، فسياسة الحياد التي كانت تدعيها فرنسا تجاه قضية الصحراء مجرد مناورة كاذبة وذلك بتحالفها مع المغرب ضد جبهة البوليساريو على مختلف الأصعدة السياسية والعسكرية وحتى الاقتصادية.

---

[1]- صالح سعود، **المرجع السابق الذكر**، ص154 .

[2]- جربي فريدة،"سيناريوهات حل قضية الصحراء الغربية في ظل التطورات الدولية الراهنة"، **مذكرة ماجستير**، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2005، ص65.

المطلب الثاني:الملفات الأمنية

أولا: ظاهرة الإرهاب

تشكل الجزائر منطقة إستراتجية للأمن الفرنسي، خاصة وأنها إمتداد جغرافي للشواطئ الفرنسية، وهذا بالإضافة إلى أن الجزائر تشكل سوقا رائجة وتنافسية للأسلحة بمختلف أنواعها، ومن جهة أخرى شكلت فترة الأزمة الأمنية في الجزائر مرحلة حساسة في تاريخ العلاقات بين البلدين بالنظر إلى عدة عوامل أهمها غموض الأحداث خلال تلك الأزمة، بالإضافة إلى طبيعة المواقف الفرنسية المتعجلة آنذاك ومن هنا جاء الهاجس الأمني ليطغى على كافة الأبعاد الأخرى؛ إنه يهدد الأمن والإستقرار في المنطقة نتيجة لعدة عوامل وأهمها: الإرهاب، الهجرة غير الشرعية وهو ما يشكل في حد ذاته تهديدا أمنيا مباشر للمصالح الفرنسية في الجزائر.

يشكل موضوع الأمن أولوية قصوى بالنسبة فرنسا، حيث أكد الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي**، بأن المعركة التي تخوضها الجزائر ضد الإرهاب هي معركة فرنسا أيضا، وإعتبر أن أمن الجزائر هو من أمن الدولة الفرنسية.[1] هذا دفعها للإلتزام بدعمها في كل المساعي التي تهدف إلى القضاء على بقاء التنظيمات الإرهابية المختلفة. وبالرغم من حساسية موضوع مكافحة الإرهاب لإعتبارات تخص طبيعة العلاقات الثنائية، إلا أن الطابع البرغماتي غلب في الأخير على الطرفان، فقد كشف وزير الدفاع الفرنسي**"ايرفي موران"** عن وجود تعاون مع الجزائر في مجال الإستخبارات ومكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي، بوصفه مصلحة مشتركة للبلدين، وهو ما أكده أيضا رئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الفرنسي" **أكسيل بونياتوفسكي**" حين قال أن هناك مصلحة مشتركة في التعاون بشكل فاعل في محاربة تنظيم القاعدة في بلادة المغرب الإسلامي، وينظر المحللون الإستراتيجيون إلى الجزائر بوصفها البلد الأقوى والأغنى والأكبر في المنطقة.[2]

لهذا ليس بغريب ما نشاهده من شدّ وجدب في العلاقات السياسية والأمنية بين الجزائر وفرنسا. حيث بدأ نفوذ هذه الأخيرة في الإنحسار بسبب موت الكثير من عملائها الذين عايشوا فترة الإحتلال وتراجع نفوذهم، وظهور أجيال جديدة من الشباب على المسرح السياسي، تنظر إلى فرنسا كدولة إحتلت الجزائر، وهو إرث تاريخي يجب التعامل مع مخلفاته بطرق علمية وموضوعية.[3]

---

[1]- عبد المالك خطاب، **المرجع السابق الذكر**، ص 288.

[2]- **نفس المرجع**، ص 289.

[3]-بوفلجة غيات،"أضواء على العلاقات الجزائرية الفرنسية"، **المركز الشرق العربي للدراسات الحضرية والإستراتجية**، لندن2009/09/14. تاريخ الاطلاع: 12-04-2015، على الساعة: 13:37، على الموقع: http://www.asharqalarabi.org.uk/indexh.htm

ثانيا: الدور الفرنسي في منطقة الساحل

1-التدخل العسكري الفرنسي في مالي

أصبحت فرنسا تمارس سياسة متناقضة للسياسة الأمنية الجزائرية في منطقة الساحل الإفريقي سعيا منها نحو حماية مواردها من اليورانيوم وهي تضغط لإفشال كافة الأدوار الجزائرية الساعية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في منطقة الساحل من خلال الجهود الذاتية لجيوش دول المنطقة، فالجزائر ترفض تدخل القوات الأمريكية أفريكوم، أو القوات الفرنسية والسيطرة على الخطة الأمنية لدول الساحل.[1]

تسعى فرنسا من خلال تدخلها في مالي إلى الحفاظ على نفوذها في القارة الإفريقية كمستعمر قديمة وهو ما يظهر التأثير الكبير الذي تمارسه حاليا على دول الـ cedeao.[*] وتعد فرنسا أكثر اللاعبين الدوليين والإقليميين إنغماسًا في الأزمة المالية منذ إندلاعها في عام 2012. وكانت صاحبة الدور الرئيسي في نقل أزمة مالي لتناقش دوليا،[2] حيث عملت على تدويل الأزمة، وحشد الدعم الإقليمي والدولي لمساندة الحكومة المركزية في مالي وفي إستصدار ثلاثة قرارات من مجلس الأمن تحت الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.[3]

في أعقاب إعلان حالة الطوارئ في مالي وبناءا على طلبٍ رسمي من الحكومة المالية؛ الأمر الذي ساهم في أن تبرر فرنسا تدخلها بأنه يقع ضمن إطار مساندة دولة صديقة وليس إنتقاصا من سيادتها، وبهدف طرد المجموعات الإسلامية المتطرفة،[4] أي أن حرب فرنسا تدخل ضمن "الحرب الدولية على الإرهاب" التي أصبحت تعبيرا هلاميًا وغير محدد لكنه مبرر ومقبول على الصعيد الدولي في ظل إستهداف حركات في بلدان عدة، وبغض النظر عما تعنيه من إختراق لسيادة تلك البلدان، بل من دون أن تثير أسئلة أو أزمات في منظومة العلاقات الدولية.[5]

جاء التدخل العسكري الفرنسي في مالي تحت ذرائع عديدة وفي معظمها ذرائع سياسية أكثر منها قانونية مثل: وقف تهديدات الجماعات المتطرفة في مالي أو القضاء عليها كلية في منطقة الساحل وبلاد المغرب العربي، إستنجاد

---

[1]- عز الدين قطوش، **المرجع السابق الذكر**، ص 252.

[*]-هو إختصار لـ communauté économique des états de l'Afrique de l'ouest المجمع الاقتصادي لدول غرب أفريقيا، منظمة اقتصادية دولية تهتم بتطوير الاقتصاد في منطقة الغرب الإفريقي، تم تأسيسها في 25 ماي 1975، مقرها ابوجا.

[2]- عزمي بشارة، أزمة مالي والتدخل الخارجي، تاريخ الاطلاع: 2016/01/15، على الساعة: متاح على الموقع: http://www.azwad.com/ar

[3] - القرار رقم 2056 بشأن تعزيز الأمن في غرب أفريقيا، وشمل عدّة فقرات عن الوضع في مالي (5 تمّوز / يوليو 2012)، والقرار رقم 2071 بشأن مالي (12 تشرين الأوّل / أكتوبر 2012)، والقرار رقم 2085 بشأن مالي (20 كانون الأوّل / ديسمبر 2012).

[4]- حسين لقرع، **جريدة البصائر**،الجزائر: الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، العدد 63 ، جانفي 2013 ، ص 03.

[5] - Stefanie Schüler,L'intervention militaire au Mali: les mauvais souvenirs des Américains, http://www.rfi.fr/afrique/20130115-intervention-militaire-mali-mauvais-souvenirs-americains.consulter

الحكومة المالية بفرنسا لحمايتها من الهجوم عليها من طرف هذه الجماعات، ثم ذريعة التدخل لحماية المدنيين من خطر الجماعات المتطرفة وكل هذا إنطلاقا من قرار مجلس الأمن رقم2085 المستند على المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة.[1] ومن ناحية أخرى، يمكن تفسير التدخل الفرنسي في مالي بتواجد إحتياطات مهمة من النفط واليورانيم والغاز والفوسفات، وكل هذه الثروات تزيد من رغبة فرنسا وإهتمامها بشمال البلاد خصوصا إقليم الازواد الذي أصبح في قلب إهتماماتها الإستراتجية.[2]

فمالي حسب تصريح المبعوث الروسي لإفريقيا **ميخائيل مارغيلوف:**" أبرز بلد إفريقي في إستخراج الذهب وغني باليورانيوم والنفط وبحجر المالاكيت النفيس إضافة إلى إمكانيات زراعية لأنها تقع في حوض نهر النيجر."[3] كما أن للقوى الكبرى مصالح عديدة هناك مما جعلها تتفق على تنفيذ السيناريو الفرنسي-المالي بالذهاب إلى مجلس الأمن وإستصدار العديد من القرارات أخطرها القرار2085 الخاص بالتدخل العسكري. وهذا ما يؤكد حقا أن التدخل مبني لأسباب إستراتيجية، سياسية وإقتصادية، ولكن بغطاء قانوني إنساني.

في حين يرى المحلل الروسي **ألكسندر ميزاييف** أن التدخل الفرنسي في مالي ما هو إلا إعادة إستعمار القارة الإفريقية. وإحياء مشاريعها الإستعمارية القديمة القائمة على إقامة دولة كبرى للطوارق في الصحراء، ولا يزال مشروع فصل الصحراء الجزائرية عن الشمال ماثلا في أذهان الجزائريين إلى حد الساعة برغم مرور أزيد من نصف قرن على وأده. فرنسا قد تتظاهر بأنها تضرب حركة الأزواد من باب الحرص على وحدة تراب مالي، ولكنها في نفس الوقت ستدق إسفينا بين طوارق الجزائر وبلدهم وتحيي مشاريعها الإستعمارية ثم تعود بطائراتها إلى باريس تاركة الجزائر أمام مشكلات عرقية خطيرة وفتنة جديدة. على الجزائر أن تسعى جاهدة للحفاظ على علاقات البلد الودودة القائمة منذ التسعينيات مع طوارق مالي، والأهم من ذلك الحفاظ على وحدة التراب الوطني ووحدة النسيج الشعبي من خلال عدم الإنغماس في المشاريع الفرنسية التي بالتأكيد سوف تضرب المصالح الجزائرية.[4]

هذه الرؤية تتوافق مع ما ذهب إليه المحلل التونسي" **توفيق المديني**" فيلخص قرار التدخل العسكري الفرنسي في مالي في العوامل التالية:

---

[1]- مبروك غضبان، "التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته "، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد11، جامعة ورقلة، جوان 2014، ص1.

[2]- عيساوة أمينة، سيباني إيناس،"انعكاسات التدخل الفرنسي في مالي على الدور الإقليمي للجزائر"، ملتقى الدولي الأول حول: **"المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل"**، قالمة. نوفمبر 2013، ص13.

[3]- مبروك غضبان، **المرجع السابق الذكر**، ص 70

[4]-حسين لقرع **المرجع السابق الذكر** ، ص4.

1- الرواسب الإستعمارية لفرنسا بإعتبارها القوة الإستعمارية المعنية أكثر من غيرها في التدخل بشؤون الدول الفرانكوفونية، حيث لا يمكن أن نطرح الدور الفرنسي الحالي في مالي بمعزل عن كونها الدولة الإستعمارية التي إستعمرت مالي لعقود طويلة من الزمن، ومازالت تتعامل معها من منطلق الفناء الخلفي لها حتى الآن.[1]

2- كما أن هناك عامل جيوبوليتيكي يفسر لنا التدخل العسكري الفرنسي في مالي، ويتمثل في ضمان عدم سيطرة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وحلفاءه من جماعات تيار الإسلام السياسي المتشددة في مالي وفي دول الساحل، كما يبرز التخوف الفرنسي على منطقة شمال النيجر، هذه الأخيرة التي تعتبر من المناطق التي تتواجد بها معدن اليورانيوم المهم في الصناعة النووية، حيث تزود بالوقود النووي ثلث المفعلات االنووية المنتجة للطاقة في فرنسا.

إن التدخل العسكري في مالي والذي حظى بإجماعٍ فرنسي داخلي، دلالة على أنّ سياسة "فرنسا المهيمنة" في أفريقيا لا تزال حاضرة خلافا لما أعلنه الرئيس **فرانسوا هولاند** أن سياسة "فرنسا- أفريقيا" ذات الأبعاد الإستعمارية هي من الماضي التي مثلت إمتداد للهيمنة الفرنسية على إفريقيا، وهي السياسة التي جزم، خلال زيارته للعاصمة السنيغالية داكار 2012 بأن عصرها قد إنتهى، مؤكدا أن العلاقة الفرنسية– الإفريقية ستقوم على الشراكة وإستقلال طرف عن الأخر.[2] إن هذا الأخير"لطالما أعلن خلال حملته الإنتخابية الرئاسية عن قطع فرنسا سياستها الإستعمارية الإستعلائية في مقاربتها للشؤون الإفريقية وخاصة مستعمراتها السابقة، كما أكد على التعامل مع القضايا الإفريقية والعالمية بمنطق التعاون والحلول الدبلوماسية وعدم إستخدام القوة والتدخل العسكري.[3]

ثالثا: التعاون العسكري

لم يؤثر إستقلال الجزائر على الوجود العسكري الفرنسي فيها، فإتفاقيات ايفيان وضعت خطة مناسبة للإنسحاب التدريجي للجيش الفرنسي، والحفاظ على القواعد العسكرية ومواقع التجارب النووية في الصحراء الجزائرية، والقاعدة البحرية بمرسى الكبير، وذلك بهدف مواصلة العمل على تحديث وعصرنة الجيش الفرنسي، إذ أكد ديغول بأنه بحاجة إلى الجزائر لسنوات أخرى من أجل إستكمال التجارب والدراسات النووية وحتى العسكرية.

وبهدف ملئ الفراغ المحتمل بعد الإنسحاب الفرنسي التدريجي من الجزائر وتطبيع العلاقات، وحاولت فرنسا إقامة علاقات دائمة بين الجيش بداية من سبتمبر 1964 تاريخ إنشاء المهمة العسكرية للإتصال والتنسيق (**MMLC**) .

---

[1]- حنان فهمي، "مستنقع مالي بين المصالح الاستعمارية وأطماع التنظيمات الدينية"، http:// www.alwafd.org

[2]- "التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 17 يناير 2013، تاريخ الاطلاع: 22-12-2015، على الساعة: 11:59، متاح على الموقع: http://studies.aljazeera.net

[3]- حاتم خاطر، "ثلاث سيناريواهات تحدد التدخل العسكري في مالي"، من الموقع : http://www.moheet.com-

وقد كانت هذه المهمة تهدف إلى تعزيز المساعدة التقنية الفرنسية في الجزائر في الميدان العسكري وإستقبال طلبات التربصات في المدارس العسكرية الفرنسية وتطوير تجارة الأسلحة.[1]

كان التعاون الجزائري الفرنسي في مجال الدفاع قبل سنة 2000 جد محدود ولم يبدأ فعليا إلا بعد الزيارة التاريخية للرئيس **جاك شيراك**، للجزائر عام 2003،[2] وقعت الجزائر وفرنسا صفقة عسكرية ضخمة عند زيارة وزيرها الأول السابق **جون بيار رافاران**، السيناتور المكلف بمتابعة التعاون الإقتصادي بين الجزائر وفرنسا سنة 2011، ليعيد بذلك إحياء الصفقات العسكرية بعد أزمة 2006، عندما ألغت الجزائر صفقة لشراء 40 طائرة رافال بالإضافة إلى عدد من دبابات " لوكريك" وطائرات هيلكوبتر بنوع "تايغر" في صفقة قيمتها ب 12.5 مليار يورو حسب الإعلان الرسمي للخارجية الفرنسية.[3]

[1]- عبد المالك خطاب، **المرجع السابق الذكر**، ص 238.

[2]- عز الدين قطوش، **المرجع السابق الذكر**، ص 252

[3]- **نفس المرجع** ، ص 250

المبحث الرابع: الخلافات الاقتصادية

إن الواقع الإقتصادي في العلاقات بين فرنسا والجزائر مخالف تماما للواقع السياسي، ففي الوقت الذي كان للتاريخ بصماته في خلق توتر بين البلدين نجد أن هذا التاريخ نفسه له أثار إيجابية من الناحية الإقتصادية، فعامل الروابط التاريخية والعلاقات الشخصية ساهم ومن منطلق المصالح المتبادلة في تشجيع التعاون الإقتصادي وبقاءه بعيدا عن التوترات السياسية والبرودة التي تعتري العلاقات بين البلدين بين الحين والأخر. ما عدا بعض الخلافات التي كانت تظهر بين الفينة والأخرى، كالخلاف النفطي الغازي، والخلاف حول قلة الإستثمارات الفرنسية في الجزائر، وهذا ما سوف نتعرض له في هذا المبحث.

المطلب الأول: الخلاف النفطي الغازي

من أجل تطوير علاقاتها الإقتصادية مع الجزائر لجأت فرنسا إلى إتخاذ العديد من القرارات، والتي كان من بينها قرار عقد أنموذجي في الثالث من فيفري 1982 لوضع حد لمسألة الخلاف الغازي الذي كان قائما بينهما آنذاك، وهو العقد الذي تجاوز الإطار التجاري البحت، لأن فرنسا قبلت بموجبه بدفع سعر الغاز(المتر المكعب من الغاز من السعر المتوسط الذي كان عليه في السوق الدولية) لأسباب سياسية وإقتصادية.[1]

لقد إرتبط هذا القرار وتزامن مع قرارات أخرى منها إتفاق في 28 أوت 1982 والذي ينص على إقامة مؤسسات إقتصادية مشتركة، تساهم بموجبها المؤسسات الفرنسية في عملية نقل التكنولوجيا من أجل تطوير التنمية والتأهيل والتسيير في العديد من المؤسسات الجزائرية، وكذلك الإتفاق على ربط سعر الغاز بسعر البترول في 03 جانفي 1983 وذلك بطلب من الجزائر.

إلا أنه وبعد وصول **لورانس فابيوس** إلى رئاسة الحكومة 1983، وبناءا على التقرير الإقتصادي الذي قدمته حكومة **بيار مورا** وبإختلاف وجهات النظر حول كيفية تطبيق القرارات المتعلقة بالغاز، الذي إدعت فرنسا أنها قبلت به كمساعدة للجزائر من أجل التنمية، بل طالبت ومنذ 1985، في إعادة النظر بما يسمى بالإتفاقيات المثلى، لأنها لا تستطيع مستقبلا أن تلتزم بتعهداتها إزاء ما وقعته في سنتي 1982 و1983، بسبب الأوضاع الإقتصادية التي تمر بها، وبسبب رفض المؤسسات الخاصة وحتى العامة في إنشاء شراكات مختلطة، يمكن بواسطتها تنفيذ ما تعهدت به من قرارات. كانت نتيجة هذه الخلاف تقليص شراء البترول في الفترة (1982-1990)، وذلك من 4.2 مليون طن سنة 1982 إلى 1.2 مليون طن سنة 1990. أما في المجالات الإقتصادية الأخرى فإن العديد من القرارات والإتفاقيات التي أبرمت بين الطرفين، موازاة مع إتفاقيات الغاز والبترول أو مكملة لها، بقيت في عمومها(دون تنفيذ)، وهو ما إعتبرته

[1]- صالح سعود، **المرجع السابق الذكر، ص** 156.

الجزائر مناورة للضغط من أجل الحصول على الغاز والبترول، وأسلوبا للتراجع عن الإنتقال بالعلاقات من التعاون المتبادل إلى التعاون المسمى بالتأهيل أي التوظيف.[1]

المطلب الثاني: واقع الإستثمارات الفرنسية في الجزائر

يعتبر مطلب رفع الإستثمارات الفرنسية المباشرة في الجزائر من أهم المطالب التي تلح عليها الجزائر دائما، إذ تسعى في هذا الصدد إلى بناء إقتصاد يرتكز على الإستثمار بدلا من إقتصاد مبني على عائدات المحروقات. في حين تبدو رغبة فرنسا في إستمرار وتطوير علاقاتها الإقتصادية مع الجزائر منذ بداية التسعينيات لحد الآن، محصورة في المجلات الصناعية والغاز لأنها صارت خاضعة لإعتبارات فرضتها حاجتها المستعجلة لمواجهة تراجعها الإقتصادي، وهو ما دفعها إلى مراعاة مصالحها المباشرة أكثر من مراعاة المصالح الثابتة بين الطرفين، وهذا على الرغم من أن إتفاقيات التعاون التي تم إبرامها ظلت تنص على ضمان توازن المبادلات بينهما.[2]

يعتبر ملف الإستثمارات الفرنسية بالجزائر من بين أهم الخلافات بين البلدين، فالجزائر تتهم فرنسا برفض الإستثمار فيها، ضف إلى ذلك أن نوعية الإستثمارات زادت في حدة الخلافات لإستنادها على الجانب الإنتقائي بحثا عن الربح غير المكلف وعدم القيام بالإستثمارات المباشرة طويلة المدى إعتقادا منها (فرنسا) أن المنطقة غير أمنة كما جاء ذلك في تقرير الشراكة الفرنسية لتأمين التجارة الخارجية سنة 2006، أرجعت ذلك إلى أن وضعية الإستثمار مقلقة وخاصة العقود طويلة الأجل.

حيث حاول السفير الفرنسي بالجزائر تبرير غلبة الطابع التجاري على العلاقات الإقتصادية بين البلدين لأسباب جغرافية والتي شجعت وسهلت على الشركات الفرنسية تسويق منتجاتها بسرعة وسهولة في الجزائر.[3] هذا الموقف الفرنسي يشير في مضمونه أن فرنسا في حد ذاتها لم تتخلص بعد من العقدة الإستعمارية وأصبح بذلك البعد التاريخي ركيزة أساسية في السياسة الخارجية.

لكن هاجس الحكومة الجزائرية يكمن في الإستثمارات الفرنسية المباشرة والتي لم تتعدى 300 مليون دولار. ما بين سنة 1998 و2006، حيث بلغ حجم الإستثمار الفرنسي المباشر في الجزائر 1 مليار دولار فقط أي 14 % من حجم الإستثمارات في الجزائر.[4] وفي هذا الصدد، يقول وزير الإعلام الجزائري الأسبق، **محي الدين عميمور** لـ"العربية نت" إن" الشراكة بين الجزائر وفرنسا في القطاع الإقتصادي كانت علاقة إستحلاب فقط. فرنسا كانت دوما تحلب من

---

[1]- صالح سعود، **المرجع السابق الذكر، ص** 157.

[2]- **نفس المرجع ، ص** 165.

[3]- عبد المالك خطاب، **المرجع السابق الذكر**، ص 207.

[4]- عز الدين قطوش، **المرجع السابق الذكر**، ص 246.

الجزائر أموالا دون أن تنال الجزائر فوائد حقيقية، والرابح الأكبر كان دوما الشركات الفرنسية".[1] فالجزائر كانت دائما الخزّان الذي لطالما أنقذ فرنسا والقارة الأوروبية بأكملها من الجوع ومن المهالك الإقتصادية التي عاشتها، أيام كانت مستعمرة فرنسية، ولا يزال الجزائريون يؤمنون بأن"حياة فرنسا الإقتصادية رهينة بخيرات الجزائر".[2]

سجلت الإستثمارات الفرنسية في الجزائر إرتفاعا ملحوظا مقارنة بالسنوات السابقة في الفترة ما بين(2002-2010)، ردا على إنتقادات الجزائر حول الإستثمار الفرنسي، إذ لا يعكس حجم العلاقات بين البلدين، على خلاف الصين مثلا، إذ تصاعدت إستثماراتها في شمال إفريقيا بداية من سنة 2003 والى غاية 2009، وأهم ما يمكن ملاحظته هو إحتلال الجزائر المراتب الأولى من حيث توجه تدفق الإستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا في الفترة (2003-2009) مقارنة بمصر وليبيا والمغرب وتونس.[3] إحتلت الصين بداية منذ سنة 2009 المرتبة الثانية بـ 12% مقابل 2 % سنة 1992، وبهذا تكون خسرت فرنسا مكانتها كأول زبون لصالح إيطاليا وتخشى أن تخسر مكانتها لصالح الصين.

كما أن المتتبع للعلاقات بين الجزائر وفرنسا يدرك حقيقة النظرة التي خلقت خيبة أمل لدى الطرف الجزائري منذ عقود من الزمن. سوق كبير للمواد الإستهلاكية تمثله الجزائر بالنسبة إلى فرنسا، فيكفي المقارنة اللامتوازنة بين التجارة الخارجية حيث تشكل المبادلات السنوية في سلع الإستيراد والتصدير من 8 إلى 10 ملايير أورو سنويا(2008-2009) بينما الإستثمارات الفرنسية في الجزائر هي أقل من 500 مليون أورو، والقاعدة تقول أن الإستثمار تعني الشراكة الدائمة على المدى البعيد إلا أن التجارة(إستيراد وتصدير) يمكن أن تكون مبنية على علاقة مؤقتة ذات مصالح على المدى القريب.[4] وعدم التوازن هذا بين المبادلات والإستثمارات خلق شرخا كبيرا في العلاقات بين البلدين، حيث دفع ذلك بالطرف الجزائري للبحث عن مجالات أخرى للتعامل(الصين، تركيا، البرازيل،الولايات المتحدة الأمريكية...) وبالتالي تسببت في تجميد العديد من العقود مع الطرف الفرنسي وهذا كله بسبب السياسة التي تستند إلى تراكمات تاريخية. فالجزائر لا تمثل إلا 1 % من التجارة الخارجية لفرنسا و5 % من صادراتها من الطاقة(الغاز والبترول)، وهذا لا يرقي إلى حجم العلاقات السياسية بين البلدين، حيث تفضل فرنسا الإستثمار في كل من تونس والمغرب على حساب الجزائر في إطار دائرة مغلقة.

كما نلاحظ إرتفاع الإستثمارات الفرنسية في الخارج، إلا أن الجزائر تبقى بعيدة تماما عن دائرة إهتمام الإستثمار الفرنسي بالرغم من وجود عوامل كثيرة يمكن أن تساعد على تجسيد عدد كبير من الإستثمارات الفرنسية المباشرة فيها،

---

[1] – مسعود هدنة، "أحزاب سياسية توقع على لائحة تطالبه بالاعتذار عن جرائم الاستعمار18"، ديسمبر 2012http://www.alarabiya.net

[2] – **نفس المرجع** .

[3] – عبد المالك خطاب، **المرجع السابق الذكر**، ص 296.

[4] – مسعود هدنة، **المرجع السابق الذكر**.

ولعل أهم هذه العوامل هي العامل الجغرافي والتاريخي. مع ذلك نجد فرنسا تستثمر في انغولا ونيجيريا، إذ بلغت إستثماراتها في نيجيريا نسبة 2.76% من إجمالي الإستثمارات الفرنسية المباشرة في العالم سنة 2011، وبلغت الإستثمارات الفرنسية المباشرة في انغولا 1.82 % في نفس السنة، في حين تبقى نسبة الإستثمارات الفرنسية في الجزائر في أدنى مستوى.[1]

ترجع باريس سبب تراجع إستثماراتها المباشرة في الجزائر إلى مجموعة من العوائق أهمها:

العائق القانون والإداري، وعائق العقار الصناعي بالإضافة إلى الممارسات القانونية التي تجعل من المستثمرين الأجانب عموما يوجهون إستثماراتهم في دول أخرى يسمح فيها المناخ العام بإنجاز مشاريع إستثمارية كالمغرب مثلا، في هذا الإطار يمكن الإشارة إلى نقل "رونو" الفرنسية إستثماراتها إلى المغرب ورفض الإستثمار في الجزائر رغم التسهيلات التي منحت لها محليا، خاصة في مجال تسويق السيارات وقطع الغيار، ومع ذلك فالحكومة الجزائرية لا تزال غير قادرة في التحكم في الملفات الصناعية الكبرى بسبب ضغوط وتأثير لوبيات الإستيراد في الجزائر.[2]

منذ وصول **عبد العزيز بوتفليقة** إلى الحكم في إنتخابات 1999 دخلت الجزائر مرحلة جديدة من البرغماتية في سياستها الخارجية، حيث حاول من خلالها الإنفتاح على العالم. ونتيجة لهذه الوضعية **حاول جاك شيراك** أن يغير فلسفة بلاده في هذا الإطار مباشرة بعد إعادة إنتخابه في ماي 2002 من خلال تكليفه لوزير الخارجية **دومينيك دو فيليان** بمهمة إعادة تنظيم إطار التعاون الفرنسي الإفريقي من خلال وضعه داخل منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية أو إقليمية حتى لا يتم إتهام فرنسا بإنتهاج سياسة إستعمارية بآليات جديدة.[3]

سمحت الزيارة التي قام بها **شيراك** إلى الجزائر في مارس 2003 بالتأكيد على إعادة بناء العلاقات الثنائية بالإمضاء على ملف سمي بـ " ورقة الطريق" جاء فيه شقها الإقتصادي بأن كل من الجزائر وفرنسا على وعي بأن المبادلات الإقتصادية لابد لها أن تساوي الطموحات وتساهم في التطور، وذلك من خلال:

- ✓ تشجيع الإستثمارات الفرنسية في الجزائر.
- ✓ مساعدة المؤسسات في الإصلاحات.
- ✓ تعبئة أدوات التمويل المخصصة للمشاريع المبرمجة في الجزائر، بالإضافة إلى المساعدة الفرنسية لتعبئة التمويل من قبل المؤسسات التمويلية الدولية.

---

[1]- عبد المالك خطاب، **المرجع السابق الذكر**، ص 299.

[2]- عبد الوهاب بوكروح، "فولسفاغن يلتحق برونو وتقرر إقامة مصنعها بالمغرب بدل الجزائر"، **الشروق**، 2012/07/12.

[3] - jack Chirac, discours tenu lors de la x1 conférence des ambassadeurs, paris de l'Elysée,29 iut 2003.

- ✓ نقل التكنولوجيا والمعرفة من المؤسسات الفرنسية وبالأخص في مجال الطاقة، الماء، السكن، وتكنولوجيا جديدة في مجال الإتصال، في إطار تطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية المثالية

فالجزائر تعتبر من أهم المتعاملين التجاريين مع فرنسا ويعود ذلك لإعتبارات تاريخية بالدرجة الأولى كونها أحد أهم المستعمرات السابقة، وما ترتب عن ذلك من وجود لوبي في الجزائر يعمل بإستمرار على المحافظة على علاقات تجارية متميزة مع فرنسا بالإضافة الطموح الفرنسي الكبير في التوسع الإقتصادي في العالم العربي وإفريقيا والذي يمكن أن يكون عبر الجزائر.[1] وينتظر أيضا أن تعرض فرنسا على المسئولين في الجزائر شراء حصص في مشروع سيارات "بيجو"، لتحريك عجلة الإقتصاد والتشغيل في الجزائر وفي فرنسا بشكل أكبر، حيث يعاني الإقتصاد الفرنسي ركودا يهدد الكثير من الشركات بالإفلاس.

سنة 2009 إتخذت الحكومة الجزائرية تدابير إقتصادية أحدثت توترا كبيرا في فرنسا وسط أرباب العمل، منها ميناء مرسيليا الذي تسبب في خسارة البلدية لمداخيل هامة، ولم تنفع زيارة نواب فرنسيين عن المجلس البلدي لهذه المدينة للجزائر ولقائهم برئيس الحكومة **أحمد أويحى** في حل القضية الذي إتخذ فيها قرار رئاسي نهائي غير قابل للمفاوضة نتيجة للإصرار الفرنسي على عدم الإعتذار عن جرائم الاستعمار.[2]

هذا التصرف يؤكد أن الجزائر تمتلك أوراق الضغط يمكن إستخدامها ضد باريس، خصوصا وأنها تتمتع بوضع إقتصادي مريح بعد تحقيقها لإحتياطي صرف تجاوز 170 مليار دولار في الصندوق الوطني لضبط الإرادات، ومديونية خارجية تكاد تكون معدومة إضافة إلى الإعلان عن خطة تنموية خماسية بـ 286 مليار دولار بين سنتي2010 و2014، وربما لن يكون للفرنسيين فيها نصيب كبير في ظل العلاقات الجزائرية المتميزة مع كل من أمريكا والصين وروسيا وكوريا الجنوبية.

بالنظر إلى هذه المكانة التي تحتلها الجزائر وتتمتع بها في مجال النفط، خاصة مع الطلب المتزايد لفرنسا على الغاز الطبيعي، فقد إتجهت فرنسا في إطار شراكتها الإستثنائية في ضم الشركة الوطنية الجزائرية "سونطراك" إلى رأس مال شركة " غاز فرانس" وهو تقارب يفتقر إلى آليات واضحة لتفعيله مع المحافظة على المصالح كل طرف، خاصة الجزائر، وذلك نظرا لطبيعة هذه الشراكة التي تعتبر الشركة الأم وأهم مؤسسة وطنية منذ الإستقلال، في هذا الإطار ترى القيادة السياسية

---

[1] – عبد المالك خطاب، **المرجع السابق الذكر**، ص 229.

[2] – عز الدين قطوش، **المرجع السابق الذكر**، ص247.

الجزائرية فرصة في تعزيز مكانتها في سوق الغاز بأوروبا، وإكتساب مشاريع وأسواق عالمية جديدة غير أنها خطوة جريئة لطبيعة المؤسسة.[1]

كما أن الجزائر إتخذت قرارات إعادة تنظيم العلاقات التجارية والصناعية مع الخارج للدفاع عن مصالحها، فأوقفت عمليات خصخصة بعض المؤسسات المالية والصناعية الوطنية، ومنها القرض الشعبي الجزائري وإتصالات الجزائر. كما منعت منح قروض بنكية لشراء السيارات، وفرضت حصول الجانب الجزائري على 51 % في أي شراكة مع الشركات الأجنبية. [2] إلى جانب ذلك، نجد إجراءات إقتصادية أخرى للحدّ من النفوذ الأجنبي بالجزائر، وتقليص الإستنزاف الممنهج للعملة الصعبة، التي تمارسه الشركات الفرنسية، التي تخرجها من الجزائر في صورة أرباح. وهي إجراءات سيادية اتخذتها الجزائر صيف سنة 2009، وهي لا ترضِي فرنسا التي رأت نفسها تفقد هيمنها على القرارات السياسية والإقتصادية في الجزائر شيئا فشيئا. إن فرنسا الإستعمارية، لم تهضم أن الجزائر أصبحت مستقلة، وأنه عليها التعامل معها النّدّ للند، وأن عهد الهيمنة على دول مستقلة قد ولّى بسبب التغيرات السياسية والإقتصادية الكبيرة التي شهدها العالم خلال العقود الأخيرة.

[1]- عبد المالك خطاب، **المرجع السابق الذكر**، ص 293.

[2]-بوفلجة غيات، **المرجع السابق الذكر**

المبحث الخامس: الخلافات الإجتماعية

المطلب الأول: قضية الهجرة

تعتبر الهيمنة الإستعمارية الفرنسية البداية التاريخية للهجرة الجزائرية إليها، والتي تمثلت في التجنيد الإجباري الذي قامت به؛ حيث تم نقل أكثر من مليون جندي إلى مسرح العمليات القتالية على الجبهة الفرنسية– الألمانية أثناء الحرب العالمية الأولى. وبعدها تضاعفت أعداد الجزائريين لحاجة فرنسا إلى اليد العاملة، وكانت السلطة الإستعمارية هي التي تتولى نقل المهاجرين وتوفر لهم عقود العمل،[1] حيث قامت بتهجير 78000 جزائري أخر من أجل العمل وتعمير المستعمرات.

لذا لابد من وضع ظاهرة الهجرة الجزائرية إلى فرنسا في سياقها التاريخي والموضوعي عقب الحرب العالمية الأولى والثانية، حيث وجدت فرنسا حاجتها إلى الأيدي العاملة، وكانت الجزائر أقرب المصادر إليها وذلك للمساهمة في إعادة إعمار ما خلفته الحرب،[2] فقد تأثر الإقتصاد الفرنسي، مما أدى بالسلطات لإنشاء منظمتين لتنظيم جلب اليد العاملة المهاجرة لهدف إدماجها في الإقتصاد الفرنسي والإستفادة منها في إعادة بناءه أو ما عرف بإقتصاد ما بعد الحرب العالمية الأولى. كانت المنظمة الأولى تعرف بـ société d'immigration générale والتي ركزت على القضايا الديمغرافية مثل معدلات النمو الديمغرافي في فرنسا بعد الحرب العالمية الأولى. وقد لعبت هذه المنظمات دورا كبيرا في الضغط على الحكومة الفرنسية بهدف ترقية سياسات الهجرة بما يخدم مصالحها في زيادة أعداد المهاجرين.

أما بعد الحرب العالمية الثانية فقد إرتكزت سياسة الهجرة على مبدأ الأرض بمعنى مكان المولد وعرف مصطلح jus soli، كما نجدها أيضا قد إعتمدت على الروابط الدموية بين الأفراد تحت مصطلحjus sandguinis وتجلت هذه السياسة من خلال المادة (44) من قانون الجنسية، والذي أُصدر في تلك المرحلة بهدف السماح لأبناء المهاجرين الذين عاشوا في فرنسا لأكثر من خمس سنوات من الحصول على الجنسية الفرنسية.

إذن عرفت فرنسا إقبال المهاجرين إليها منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إلا أن سياستها للهجرة لم تكن مقننة في إطار قانوني، فقد لزم إنتظار بلورة قوانين Vichy، لتشكل سنة 1945 أول قطيعة، بحيث قامت السلطات العمومية بوضع إطار قانوني للهجرة، نظام لدخول وإقامة الأجانب بفرنسا. عَبرَ هذا التشريع عن رغبة السلطات في جلب المهاجرين إلى فرنسا من أجل العمل وتشكيل عائلات، أي لتكون الهجرة إستجابة لأهداف إقتصادية وديمغرافية.

---

[1]– علي بن منصر الكتابي، **المسلمون في أوروبا** ، بيروت: دار الكتب العلمية ، 2005، ص201.

[2]– ميلاد مفتاح الحراثي، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط**، العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتجية، 2013، ص83.

ففي خطاب ألقاه الجنرالDe Gaulle أمام الجمعية الإستشارية في 3 مارس 1945:" أن نقص الرجال وضعف الولادات بفرنسا، يشكل السبب الرئيسي لمشاكل فرنسا، كما أنه يمثل العائق الأساسي الذي يقف في طريق نهوضها".[1]

بعد التصديق على إتفاقية روما 1957 قامت بإلغاء كل القرارات التي تحول دون إلتحاق الجزائريين بها، ونتج عن هذا إلتحاق عدد كبير من الجزائريين وصل عددهم عام 1974 حوالي 670000 عاملا.[2] كما تميزت هذه المرحلة ببداية ظهور التناقضات المرتبطة بالمهاجرين الشرعيين ومزاحمتهم أبناء البلد الأصليين، وقد تزامن هذا الفعل مع إغلاق مناجم الفحم التي كانت تستوعب آنذاك أكبر عدد من المهاجرين الشرعيين.[3]

وبالتالي يمكن القول أن الهجرة إلى فرنسا من بلدان شمال إفريقيا حتى أوائل الستينيات كانت جزائرية الطابع بمعظمها، وعلى الرغم من الإرتفاع المستمر في معدل البطالة في صفوف الجزائريين العاملين في فرنسا، وعلى الرغم من إستمرار أرباب العمل بتفضيل اليد العاملة القادمة من جنوب أوروبا(خصوصا البرتغال وايطاليا) واضب الجزائريون على عبور المتوسط.[4] في تلك الآونة لم يتجلى أي حل جذري للمشكلة. والإفتقار التقليدي إلى سياسة متناسقة ومتماسكة لجهة التعامل مع اليد العاملة الأجنبية، فضل الوضع على حاله إلى أن تحول إزدياد عدد المهاجرين إلى ظاهرة مقلقة.

الجدول رقم (02):عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا(1957–1990)

السنوات	1957	1962	1968	1975	1980	1982	1985	1990
المهاجرين	313000	350484	562000	710690	792000	805100	866900	614207

المصدر: محمد مسلم، المرجع السابق الذكر

يبين الجدول رقم (01) تزايد أعداد المهاجرين من سنة إلى أخرى، هذا ما دفع الحكومة الفرنسية إلى إتخاذ بعض الإجراءات سريعا ما تحولت إلى سياسة لضبط الهجرة وتقييدها. ناقضة بذلك السياسة السابقة التي كانت تقتضي تسهيل هجرة اليد العاملة، وفي سنة 1968، أصدر المجلس الإقتصادي والإجتماعي تقريرا يبين فيه رسميا نسبة المهاجرين الذين دخلوا إلى فرنسا دون الخضوع إلى إجراءات **ONI** (المكتب الوطني للمهاجرين بفرنسا) والتي وصلت إلى 82 % من

---

(1) – Mattias Guyomar, « La politique d'immigration française depuis 1945 », in : Philippe Dewitte, Immigration et intégration. Paris XIII, Editions la découverte, 1999, p 298.

(2)–زهور مناد،"مسالة الهجرة في العلاقات المغاربية: رهانات وأفاق"، **رسالة ماجستير**، جامعة بسكرة،2004، ص06.

(3)– خليل حسين، **قضايا دولية معاصرة دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد**، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006، ص 423 .

(4)– يورغن نيلسن، **المسلمون في أوروبا**، (ترجمة: وليط شميط)، بيروت: دار الساقي، 2005، ص 27.

مجمل المهاجرين، مما أدى بالدولتين إلى عقد إتفاق في نفس السنة، والذي بموجبه ينهي التنقل الحر للمهاجرين، بل ويؤكد على ضرورة المراقبة.[1] وبعد مرور أربع سنوات جرى تنقيح هذه الإتفاق بحيث لا يزيد عدد المهاجرين عن 35 ألف وافدا سنويا، ثم جرى تخفيض هذا العدد إلى 25 ألفا. لكن تطبيق هذه الإتفاقيات بدا مستحيلا من الناحية العملية، مما إضطرت الحكومة إلى إتخاذ تدابير بوليسية للحد من الهجرة غير الشرعية.[2] رغم تأكيد وزير العمل على الحاجة للمهاجرين السريين بقوله :" أن الهجرة السرية لا تعد غير مهمة، فمن دونها، قد نكون في حاجة لليد العاملة".[3]

أعلنت الحكومة الفرنسية في سنة 1974 عن إيقاف الهجرة، بعد أن أصبحت في غير حاجة إلى اليد العاملة.[4] وعملت على حث المهاجرين على العودة إلى بلادهم الأم ومدهم بالمعونات المالية اللازمة لذلك. ولجأت السلطات الفرنسية إلى ممارسات تعسفية في حق العمال الجزائرين، وعجلت بطردهم متعللة بعدم وجود ضمانات تمكنهم من مواصلة العمل،[5] وفي نفس الوقت لم تعد تسمح للمهاجرين بلم الشمل، حيث أخضعت التجمع العائلي لمراقبة إدارية صارمة. عموما تعتبر سنة 1974 سنة تحول مرجعية في تاريخ الهجرة الجزائرية إلى فرنسا، إذ شجعت هذه الأخيرة المهاجرين الذين يوجدون في وضعية قانونية على العودة إلى بلدانهم الأصلية، مقابل منح وتشجيعات مالية.[6]

تزامنت هذه الإجراءات مع قرار السلطات الجزائرية بوقف السفر إلى فرنسا في سبتمبر1973، كرد رسمي عن الإهانات التي تلقاها مهاجريها هناك، مما أثر على تدفق المهاجرين وأدى إلى إنهاء مسار الهجرة العمالية إلى فرنسا، وتم تنظيم الهجرة العمالية وتحديدها بنسب وذلك من خلال نظام الحصص "quotas".[7] ليصبح عدد المهاجرين يقدر سنوياً بـ 12.400 مهاجر.[8]

إن المتفحص للسياسة الفرنسية تجاه مسألة الهجرة، والتي ظلت قضية تتفاعل بإستمرار وتلقى إهتمام متزايد، تتجسد في القوانين أو المشاريع التي تريد بواسطتها معالجة أوضاع المهاجرين وظروف إقامتهم، تفيد أنها كانت بعيدة عن تحقيق تلك الإستراتجية(أو المشروع الأولي) الذي نص عليها برنامج الحزب الإشتراكي، والذي إستمد منه **ميشال دوبريه**

---

(1) -Mattias Guyomar,**op.cit**, pp 422,423.

(2)- يورغن نيلسن، **المرجع السابق الذكر** ،ص28.

(3)- رقية العاقل، **المرجع السابق الذكر**، ص195

(4)- ميلاد مفتاح الحراثي، **المرجع السابق الذكر**، ص83.

(5)- يورغن نيلسن، **المرجع السابق الذكر ، ص29.**

(6)- محمد طوالبية، "الإعلام والهجرة غير الشرعية في الجزائر"، **ملتقى حول:" الهجرة غير الشرعية: حالة الجزائر"**، جامعة الشلف، 2008.

(7)- أحمد كاتب، **"الإستراتيجيات الأوروبية لمواجهة ظاهرة الهجرة وانعكاساتها على الدول المغاربية : دراسة في سياسة الجوار الأوروبي"، ملتقى حول:" الهجرة غير الشرعية: حالة الجزائر"**، جامعة الشلف، 2008.

(8) - Mattias Guyomar, **op.cit** , p 298.

مشروعا طموحا لمرعاة شؤون الأجانب بفرنسا، وهو المشروع الذي تبناه اليسار ووضعه موضع التنفيذ سنة 1982، والذي ينص في عمومه على: إطلاق الحريات، إلغاء العوائق القانونية أمام حق تأسيس جمعيات للأجانب، وتثبيت وضعهم القانوني، وتسوية واسعة لأوضاع المهاجرين غير القانونين، ثم بالمقابل إتخاذ إجراءات لإبعاد الذين لا يمكن تسوية أمورهم، وذلك قبل سنة 1984.

منذ سنة 1986، وعلى إثر بروز ظاهرة إستغلال الأجانب من قبل القوة السياسية في الإنتخابات، إتخذ **شارل باسكوا**(1986-1988) قرار جديدا لمواجهة المهاجرين من أجل طردهم، وهو من دفعه إلى إصدار قانون جاء فيه:" إن دخول المهاجرين الأراضي الفرنسية لم يعد حقا، بل يأتي بموجب خضوعهم لعدة شروط محددة... كما أن إجراءات إقصائهم ستتم وفقا لقرارات السلطات الإدارية وليس القضائية، كما كان في السابق"،[1] وذلك في محاولة منه لتقليل غضب اليمين المتطرف. هذه الإجراءات أدت إلى إستمرار توتر العلاقات بين الجزائر وفرنسا لا سيما بعد ظهور الجبهة الإسلامية للإنقاذ في بداية التسعينات. أين إرتفعت نسبة الهجرة إلى أعلى مستوياتها منذ الإستقلال نظرا للظروف الأمنية والإقتصادية السيئة التي عرفتها الجزائر، وشملت الهجرة مختلف الفئات الإجتماعية والتعليمية، تحت أطر قانونية وغير قانونية، كاللجوء السياسي، واللجوء الأمني، والنفي السياسي، إلى غير ذلك.[2]

وفي 1993 قررت الحكومة الفرنسية إجراء تعديل لقانون 1945، والمتعلق بحق الدخول والإقامة للأجانب كإستجابة للإتفاقيات الأوروبية التي تخص اللجوء، فالقانون الجديد يَعد بتطبيق رقابة صارمة بغرض تقليص دور الحكومة فيما يخص ملف اللجوء. في نفس سياق تطور السياسة الفرنسية للجوء تم التصديق على قانون 24 أوت و30 ديسمبر 1993، التي أطلق عليها تسمية قانون باسكوا. من جراء تطبيق هذا القانون تدهور وضعية الأجانب غير الحائزين على وثائق إثبات إقامتهم بفرنسا، مما تسبب في سخط هؤلاء الأجانب ورفضهم للتجاوزات غير الإنسانية التي يعانون منها.

أما فيما يخص الهجرة غير الشرعية فتعتبر المحور الأساسي في السياسة الداخلية وحتى الخارجية لفرنسا، فحسب تقديرات الممنوحة من قبل وزارة الداخلية، يوجد 25.082% أجنبي في إقامة غير شرعية حيث تم طرد 12.9% في فترة ما بين جانفي إلى سبتمبر2003 ويشكل مجموع المهاجرين غير الشرعيين المطرودين من قبل السلطات الفرنسية من أصول جزائرية.[3]

---

[1]- صالح سعود، **المرجع السابق الذكر، ص** 160.

[2]- طوالبية محمد، **المرجع السابق الذكر**.

[3]- kenzs Yacine, « les mécanismes de plus en plus sont mis en place l'Europe se ferme aux immigres », le matin ,22-10-2003,p 24.

بقيت مسألة الهجرة بدون حل ويعود ذلك إلى طبيعة الهجرة نفسها، من حيث التكوين والتركيبة كمتغير في علاقات البلدين، وإلى علاقاتها بالمتغيرات السياسية والإقتصادية التي لم تجد طريقها إلى الحل، وتوظيفها من قبل فرنسا كسياسة لتنفيذ إستراتجيتها العامة في الجزائر. وتركيزها على المتطلبات الإقتصادية أي بمعنى إستقطاب المواهب والمهارات من طالبي الهجرة من البلدان غير الأوروبية والقانون في حد ذاته يهدف إلى الحد من سياسة لم الشمل وطالبي اللجوء وتسوية وثائق الإقامة للمهاجرين غير الشرعيين بعد فترة 10 سنوات من الإقامة في فرنسا.[1]

وبهذا فقد تسلحت فرنسا بعتاد قانوني وتنظيمي ضخم، حيث قامت بسن قوانين متعددة كالتأشيرات البيولوجية ومراقبة الزيجات المختلطة، وإجراءات لم الشمل، وتشديد قبول طلبات اللجوء أو إستضافة المدعوين، كما شددت من مراقبة الحدود الداخلية والخارجية بزيادة التنسيق الأمن الأوروبي وعقد إتفاقيات تعاون عسكري وأمني مع البلدان المتوسطية. رغم ذلك خصصت القوات الفرنسية وحدات بحرية وجوية لإعترض المهاجرين السرين وتفتيش السفن.[2]

لم تطرح مسألة الهجرة في المهجر على النقاش، ولم يثير أي إهتمام قبل عام 1970، وذلك على الرغم من تزايد عدد الجزائريين المقيمين في فرنسا، وإستقرار العديد منهم، وقد كان هناك إعتقاد عميق مدرك أو خفي بأن الأمر يتعلق بإقامة مؤقتة فرضتها ظروف تاريخية إستثنائية، كان المناخ السائد في وسط الجاليات الجزائرية هو الإستفادة من ظروف العمل في سبيل تكوين رأسمال شخصي، وكان من الطبيعي أن يسعوا للحفاظ أكثر ما يمكن على هويتم الخاصة وأن يبتعدوا ما أمكن عن الإهتمام بشؤون المجتمعات الأوروبية، فما بالك بالمشاركة أو السعي في الإندماج في ثقافتها أو مجتمعها.[3]

للجالية الجزائرية في فرنسا سمات متميزة لأسباب متعددة منها كونهم الجالية الأكبر بين جميع الجاليات بحيث يرتبط كل رد فعل ضدهم وينعكس عليهم بالدرجة الأولى والثانية لطبيعة هذه الجالية المكونة أساسا من أغلبية ساحقة من العمال المهاجرين الذين لا ينتمون لكفاءات مهنية عالية، والثالثة للروح العدائية التي طبعت بقوة منذ عقود العلاقات القائمة بين فرنسا ومستعمراتها السابقة فبخلاف معظم البلاد الأوروبية يتخذ الجزائريين صورة عدائية بالنسبة للرأي العام الفرنسي، بصرف النظر عن سلوكهم وأوضاعهم، فمنذ عام 1981 لم تكف الحكومات الفرنسية المتعاقبة بصرف النظر

---

[1]-Xavier Thierry, ''recent immigration trends in French and element for a comparison with united kingdom'' population (English edition) vol5,2004, p635.

[2]- محمد أبو العينين، التقرير الاستراتيجي 2007-2008، الإصدار 05، القاهرة: **مركز البحوث الأفريقية**،2008، ص392

[3]- برهان غليون، "مستقبل الجالية الأوروبية"، **المستقبل العربي** ، العدد 210، السنة 19، 1990، ص 57.

عن مذهبها السياسي بتشديد الإجراءات التي تظل قائمة التي تطال إقامة المهاجرين وحريتهم الدينية والسياسية وإستغلالهم.[1]

فالحالة الفرنسية تنفرد بخصوصية كبيرة في التعامل مع الهجرة الجزائرية، حيث تشير المعطيات الميدانية والأحداث الداخلية إلى الكثير من سياسات الإندماج في فرنسا، حيث يظهر المهاجرون إنزعاجهم وشعورهم بالإغتراب والإختلاف عن مواطنيها ومجتمعها وهذا بحكم كونهم قادمين من بلدان أخرى فكثير من الساسة الفرنسيين يبدون إنزعاجهم من أن يشكل المهاجرون المسلمون فيها قواعد خلفية لما يسمونه بـ الإرهاب خصوصا مع ظهور مؤشرات تدل على أن ولاء هؤلاء المهاجرين ما يزال لأمتهم الأصلية.

فكل تلك النصوص توصي من جهة بإتخاذ الإجراءات اللازمة للعمل على دمج المهاجرين الذين يتمتعون بوضعية قانونية، ومن جهة أخرى تقوم بتصعيب الإجراءات للراغبين بالإلتحاق بفرنسا، وتقوم بمحاربة المهاجرين غير الشرعيين المقيمين فيها.[2] وتميل السياسة الفرنسية في ميدان الهجرة إلى رفض ما تسميه بالنموذج البريطاني الذي تصفه بأنه يعمل على تدمير روح الإندماج القومي من خلال السماح بتعايش جماعات قومية متميزة ومتباينة تعيش كل منها بمعزل خاص لها، وتطرح في محله النموذج الفرنسي القائم على سهر جميع العناصر القومية والثقافية في بوتقة واحدة هي بوتقة الجمهورية العلمانية والقومية.وهو ما سنتعرض له خلال هذا المطلب.

المطلب الثاني: المهاجرون الجزائريون في فرنسا ومشكلات الإندماج

تعد أعمال العنف والشغب في فرنسا وكذا تفجيرات باريس تجسيدا لمعضلة الإندماج وفشل سياسة الإستيعاب الفرنسية بعد عقود من الهجرة، وقد إعترف عدد من الساسة الأوروبيين بذلك، حيث أشار **جوزيه مانويل باروسو** رئيس المفوضية الأوروبية إلى أن العنف في الضواحي الفرنسية يمثل مشكلة أوروبية، لأن مُدناً أخرى في أوروبا تواجه هذه المشاكل وأن ثمة مشكلة إندماج للمجموعات الثقافية والدينية المختلفة. وقد إعتمدت سياسة الإدماج االفرنسية خلال العقود الماضية على المعايير والتقاليد الخاصة بالثقافة الفرنسية،[3] وتجاهلت في بعض الأحيان مرجعيات المهاجرين الثقافية ويمكن الإشارة في هذا الصدد إلى بعض القوانين الفرنسية مثل قانون منع إرتداء الرموز الدينية في المدارس، والذي تم بموجبه حظر الحجاب وفصل 47 طالبا وطالبة خلال العام الدراسي 2005 بسبب رفضهم التخلي عن إرتداء أزياء ذات دلالات دينية، وهي القوانين التي كانت لها ردود فعل سلبية في بعض أوساط المهاجرين وقد ساهمت العديد من

---

[1]-برهان غليون، **المرجع السابق الذكر**، ص62.

[2] -Mattias Guyomar, **op cit**, p 305.

[3]- ناصر حامد، "المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج"، **الأهرام** 2010،تاريخ الاطلاع: 24-03-2015، على الساعة: 13:55، متاح على الموقع: http://ahramonline.org.eg/makalat.aspx?eid=5050

الظروف في تعميق مشكلة الإندماج، مثل مشكلات البطالة والتهميش والفقر والأمية والتسرب من التعليم نتيجة للظروف الإقتصادية والإجتماعية.[1]

وقد أشارت بعض التحليلات أن صعوبة الإندماج، والتميز ضد المهاجرين فإن الجيلين الأول والثاني منهم أصبحوا عرضة للتأثير بسبب الأفكار السلفية لتعويض مشكلة الإغتراب في مجتمعاتهم الأوروبية في ظل قصور دور الحكومات الأوروبية في التعامل بجدية مع ملف المهاجرين، وقد كشفت أحداث العنف في فرنسا عن أزمة الهوية والإنتماء التي يعاني منها المهاجرون.[2] فالهجرة خلقت إنشغالا أمنيا وهو الأمن الثقافي أو أمن الهوية في الدول المستقبلة للمهاجرين، هذا القلق ساهم في تسييس النقاش حول سياسة الهجرة، ما دفع فرنسا إلى تبني إستراتجية إعلامية عمومية واسعة.

إن سياسة الإندماج تظل مجرد خطاب سياسي إيديولوجي بعيدا عن الممارسة اليومية التي تكشف عن الصراع والمقاومة بين مخططات التذويب من جهة والإنصهار من جهة أخرى مما يحول العلاقة بين المهاجر والبلد المحتضن إلى صدام ينتج عنه أزمات تظهر في أشكال مختلفة وكمثال على ما تقوم به الدول المستقبلة للمهاجرين ولو بسيناريوهات عديدة وتكون أحيانا في شكل صور عنف مادي أو رمزي، فلا قيمة لحياة الإنسان إذا لم يكن له قاعدة ثقافية يستمد منها معنى لحياته كالدين مثلا، فتذويب أي ثقافة خاصة، هو تذويب للقيم التي تقوم عليها إنسانيته وتدمير لها أي للمكون الأساسي للثقافة. [3]

كما أن أحد الملامح الأساسية بالنسبة للوجود الجزائري في فرنسا هو البطء الشديد في عملية الإندماج[4]، والحقيقة أن الجزائريون مهمشين في المجتمع الفرنسي رغم التاريخ الطويل لهجرتهم ويمكن أن يعزى ذلك جزئيا إلى أنهم كانوا هدفا للعنصرية وهناك عدد آخر من العوامل ساعد على تأكيد عزلة الجزائريين منها أنهم لم يبدءوا عملية الإتصال بالمجتمع الفرنسي عند وصولهم إلى فرنسا بل كان لهم إتصال سابق بالفرنسيين في الجزائر لمدة قرن وكرد فعل للسيطرة الإستعمارية التي إتسمت بالإستغلال والإضطهاد.

وبالرغم ما تضمنته وثيقة 1789 للحريات الفردية من فضائل وحقوق الإنسان، إلا أن وضعية الجزائري ليست دائما مطابقة لوضعية الفرنسي، كما تجدر الإشارة هنا، إلى عموميات هذه الوثيقة تفتح المجال لكثير من القراءات

---

[1]- ناصر حامد، **المرجع السابق الذكر**.

[2]- عبد النور عنتر، **المرجع السابق الذكر** ،ص 141.

[3]- عدنان برجي،" مستقبل المسلمون في أوروبا "، **مجلة النبأ** ، العدد 70، جانفي2004.في:http://www.annabaa.org

[4]- راشد الغنوشي، "مسلمو أوروبا و قضية الاندماج و التأقلم". في 2008/10/05، : http.//www.ahrama-mos

والتأويلات وإلى الحيثيات القانونية.[1] حيث نجد بموجب هذه الوثيقة يسمح قانون 1901 المتعلق بالأنشطة في إطار الجمعيات لتكوين الجمعيات ثقافية ودينية، لممارسة الشعائر والطقوس الدينية وكذلك مختلف التظاهرات الثقافية. إلا أننا نجد أن الجاليات الجزائرية مهمشة في صنع القرار السياسي فيما يتعلق بشؤونها كجالية وفي علاقتها بالأحزاب والنظام السياسي للدولة التي تعيش فيها.[2]

يبقى موقع الإسلام والمسلمين كجالية دينية في النظام الفرنسي مشروطا بالطابع العلماني للدولة الفرنسية، وهذا في الواقع ما نص عليه قانون 9 ديسمبر 1905 المتعلق بفصل الكنيسة عن الدولة، إذ جاء في المادة الأولى من هذا القانون أن" الجمهورية تضمن حرية المعتقد وتضمن حرية الممارسة الدينية المقيدة فقط بالقيود التالية لما فيه مصلحة النظام العام".[3]

على هذا الأساس، لا تزال فرنسا تتردد في الإعتراف بالإسلام كديانة محلية ذات الحق في الإقامة على الرغم من إزدياد النزوع إلى مرعاة البرتوكول ودعوة عميد مسجد باريس إلى اللقاءات الرسمية التي تخص القيادات الدينية وبالمثل ترفض بناء المدارس أو المعاهد العربية.

إن سياسة الإندماج التي تنتهجها فرنسا إتجاه الأجانب إختلفت من حقبة زمنية إلى أخرى ومن جالية إلى أخرى حسب ما تقتضيه المصلحة العليا للبلاد وحسب ما تمليه طبيعة المجتمع الفرنسي؛ وإلى غاية 1980 كان المتداول عند السياسيين في فرنسا هو الإندماج Intégration، وبعد وصول اليسار الفرنسي إلى سدة الحكم إستعمل الإدماج المهني[*] insertion إستعمالا واسعا في الوقت الذي كان فيه اليمين الفرنسي ينادي بالإستيعاب[*]. وإن لفرنسا تجربة غنية في هذا الميدان، حيث عرفت هجرة في مطلع القرن التاسع عشر ميلادي وإستطاعت في مدة قصيرة نسبيا إستيعابها لأن تلك الهجرة تحمل تقاربا كبيرا في معطياتها الثقافية مع المجتمع الفرنسي، ولأنها كانت في معظمها من إيطاليا وإسبانيا والبرتغال. غير أن الأمر يختلف تماما بالنسبة للجالية الجزائرية. فهي والمجتمع الفرنسي يعرفان تباعدا ثقافيا واسعا (اللغة، الدين، العادات والتقاليد وكذا التاريخ والعرق)، أي إختلاف جوهري في مقومات الهوية.[2]

إن هذه الكلمة التي تتمخض عنها سياسة واضحة يلتقي حولها كل من اليمين واليسار في فرنسا، ومحور الإلتقاء يكمن في كون اليمين الفرنسي يرى عدم قابلية هذه الجالية في الذوبان أو الإستيعاب، وكون اليسار الفرنسي يريد إبقاء

---

[1]- محمد مسلم، **المرجع السابق الذكر**، ص26.

[2]- سامي الخزندار ، **المسلمون و الأوروبيون نحو أسلوب أفضل للتعايش**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1997، ص 25.

[3]- يورغن نيلسن ، **المرجع السابق الذكر** ، ص29.

[*]-الدمج المهني، إن هذه الكلمة قد تعني الدمج الاقتصادي والمهني دون الجانب الثقافي، وهو في نظر البعض أقصى ما تقدمه فرنسا للجالية الجزائرية.

[*]- الاستعاب يعني القطيعة النهائية عن الثقافة الأصلية والذوبان الكلي في المجتمع الفرنسي

[2] - محمد مسلم، **المرجع السابق الذكر**، ص، ص، 41،42.

هذه الجالية على ثقافتها الأصلية كحق لها ضمن سياسة الإندماج المهني.[1] كما أن الجيل الثاني يدرك البعد الخفي لهذه السياسات ومن ثم نجد أنه يفهم الإندماج على أنه المشاركة في كل أنشطة الحي السكني بكل حرية مع إمكانية المحافظة على الثقافة الأصلية لأباءه.

وحول هذا المعنى تكتب j.tapinos:" أن الإستيعاب يفترض أن الأجنبي يجب عليه أن يدرك ويتخلى عن الخصائص الوطنية ليذوب في النموذج الفرنسي.[2] وفي كثير من الأحيان نجد الجزائري أصبح ضحية الجدل السياسي العقيم حول الإندماج. لذلك فإن الإندماج عملية تختلف مدتها بإختلاف طبيعة الأجيال، تهدف إلى المشاركة الجماعية أو الفردية لتكوين الهوية الوطنية للمجتمع المضيف" فهي لا تختلف كثيرا عن الإستيعاب لكونها تمثل مرحلة من مراحله يصعب تحديديها بالضبط للتداخل بين المصطلحين ولتداخل الأجيال أيضا. ويعني ذلك إرادة المشاركة لمختلف مكونات المجتمع من أجل بناء الهوية الجماعية الفرنسية.

في حين يرى kruliks أن الجالية الجزائرية بما فيها الجيل الثاني غير قابلة للإندماج، أولا لأنها لا تريد ذلك، وثانيا لأنها لا تستطيع، لأن هذا الصنف من المهاجرين يطالب بإستمرار التمسك بعلاقات الهوية مع البلد الأصلي(اللغة، الدين، العادات).[3] والملاحظ هنا هو أنه الجيل الجزائري شأنه شأن كل الجالية المغاربية له إرتباط بثقافته الأصلية التي يتلقاها عبر التنشئة الإجتماعية داخل أسرته، هذه الأخيرة التي على الرغم من كل ضغوط المحيط الخارجي إلا أنها إستطاعت أن تحافظ على الحد الأدنى الذي يضمن الإبقاء على العلاقة مع البلد الأصلي" كمرجع ثقافي حضاري".[4]

إن الإندماج كما جاء في مؤتمر 1986 مصطلح يفهم منه التقارب التدريجي للسلوك الإجتماعي والإقتصادي والثقافي والسياسي لمختلف مكونات المجتمع. حتى يستطيع المهاجر أن يحقق عملية الإندماج عليه أن يطابق سلوكه مع نمط المجتمع المضيف، وقد يصل هذا التطابق إلى تجريد المهاجر من ثقافته الأصلية وفي هذا الإطار نستطيع أن نحدد الإندماج على أنه إنقطاع عن ثقافته الأصلية يؤدي به حتما إلى التخلي النهائي وبالتدرج عبر الأجيال عن ثقافته، وفي هذا الإتجاه يصبح الإندماج مرحلة نحو الإستيعاب والذوبان، وعندها فإن ثقافة المجتمع المضيف تمتص من المهاجر ثقافته الأصلية بكيفية نهائية.[5]

---

[1]- محمد مسلم، **المرجع السابق الذكر**، ص 44

[2]- **نفس المرجع** ،ص، ص،49، 51.

[3] - Krullik,J, l'immigration et identité de la France .in pouvoir 1988,n° 47,p17.

[4]- محمد مسلم، **المرجع السابق الذكر**، ص18.

[5]-**نفس المرجع** ، ص، ص، ص 50، 68، 53

كما يعتبر الانثروبولوجيون أن الإستيعاب هو أخر مرحلة في تنبني ثقافة الأخر حين يذوب التراث العرقي/الثقافي في متغيرات الثقافة المهيمنة، ولكن نفس الانثروبولوجين يعترفون أيضا بأنه حتى في الحالة التي يكون فيها المهاجر راغبا في الإندماج وتبني ثقافة الأخر، فإن أول رد فعل يظهر عنده هو مقاومة هذا الذوبان. إن كل أشكال التعبير الديني في أوساط المهاجرين من أصل إسلامي يصبح شبهة في عيون السلطات الفرنسية ويأخذ صبغة سياسية. إن الرفض يكون لرفض ثقافة الأخر بكل مكونات اللغة والدين، العادات والتقاليد، وكذلك رفض عرق الأخر لكون الجزائري عربي أو بربري.

كما أن محاولة الرجوع إلى الثقافة الأصلية يؤدي بالضرورة إلى عملية البحث عن الهوية ومكوناتها وعن الجماعات المرجعية المختلفة، ومن هذا المنطلق قد تأخذ المواجهة شكلا آخر تتعارض فيه وبقوة متطلبات الإندماج المتمثلة في مختلف السلوكيات التي يجب على الجزائري تبنيها والتكيف معها قصد التطابق مع أنماط ومعايير ونظم المجتمع الفرنسي ومع هويته بشتى أنواعها وبمتخلف مكوناتها. فسياسة الإندماج تسعى إلى طمس معالم الثقافة الأصلية للمهاجرين وذلك بأسلوبين يكمن أولهما في تعزيز الثقافة الفرنسية وإظهارها في ثوب يزين حقيقتها والثاني ينحصر في تشويه ثقافتة.[1]

إن الهوية التي تعطي المهاجر الشعور بالعزة والإفتخار بمغاربيته، وهي التي تمنحه القوة اللازمة التي تجعله يرفض الذوبان في المجتمع الفرنسي عكس ما نلاحظه لدى بعض الجاليات الأخرى التي تفتخر بقدرتها في الذوبان في المجتمع الفرنسي. لذلك فإن سياسة الإندماج والإستيعاب تعني إمتصاص الجزائريين واحدا تلوى الأخر وذلك عن طريق تجريدهم من لغتهم لإبعادهم على باقي تراثهم وتاريخهم.[2]

إن سياسات الإندماج والإستيعاب المختلفة تسعى إلى سلخ المهاجرين الجزائريين من الجيل الثاني عن العادات والتقاليد، بل وترى في كون لهم إرتباط ببلدهم الأصلي خطورة لأن الإبقاء على هذه العلاقات والروابط مع البلد الأصلي ينمي بإستمرار الشعور بالإنتماء إلى الجماعات المرجعية التي برزت في إختيار من أنا وهي العرق والجنس والدين. كما أن هذا الأخير يميز سلوكهم عن الآخرين ويكفي أنه يرفض أكل لحم الخنزير. فيتميز بذلك عن غيره، إن الدين بالنسبة لهم عنصر إحتفاظ بالهوية لذلك في النتائج الأولية إحتل الدين الإسلامي الصدارة في قائمة مكونات الهويات والجماعات المرجعية.

---

[1]–محمد مسلم، **المرجع السابق الذكر**، ص 65.

[2]– **نفس المرجع** ، ص، ص، 257، 258، 259 .

المطلب الثالث: قضية الحجاب

إن قضية الحجاب هي من القضايا السجالية التي شغلت الساحة الثقافية الفرنسية المعاصرة، لأكثر من عقد من الزمن وتضمنت إشكالات فلسفية وسياسية شملت الأسس التي يقوم عليها المجتمع الفرنسي، حيث عرفت الفلسفة الفرنسية المعاصرة، في العقود الأخيرة تجددا وتنوعا في التيارات والمجالات والأفاق.[1]

تحول الحجاب الإسلامي في الغرب إلى ظاهرة حقيقية أصبحت تؤرق كثيرا صناع القرار الإجتماعي والإقتصادي والثقافي، وتتشعب مواقف العواصم الغربية إلى ثلاث توجهات: الأول وهو الرافض لظاهرة الحجاب جملة وتفصيلا وتقف فرنسا في طليعة الدول الغربية المؤيدة لهذا التوجه، والثاني، وهو الذي يعتبر الحجاب مسألة شخصية تتعلق بحرية الشخص وقناعته الذاتية وهو التوجه السائد في العديد من الدول الأوروبية وتحديدا في أوروبا الشمالية، وتوجه ثالث يعتبر الحجاب مسألة خاصة لكن يحرم المحجبة الكثير من الحقوق، كحقها في العمل في كثير من القطاعات المتاحة.[2]

خصوصا بعد أن تبين للمختصين أن أبناء المرأة المسلمة غير الملتزمة هم أسرع للإندماج في المجتمع الغربي بكل تفاصيله مسلكا ولغة وثقافة ومعتقدا، أما أبناء المرأة المتحجبة فمن المعروف بصعوبة إدماجهم في المجتمع الغربي وإذابة قيمهم وتوجهاتهم.

وتتوافق هذه التوجهات الغربية الثلاث على أن للحجاب علاقة كبيرة بالإسلام، ويعتبرون تنامي هذه الظاهرة تناميا للظاهرة الإسلامية، في حد ذاتها بإعتبار أن الإسلام يتحرك في الواقع الغربي بمصاديق متعددة أبرزها الحجاب والمدارس الإسلامية والمساجد والجمعيات الإسلامية وغير ذلك من مفعلات العمل الإسلامي في الغرب. لذلك وضعه الإستراتيجيون الغربيون تحت دائرة الضوء والتشريح لمعرفة مستقبله.

يتوافق أصحاب التوجهات الثلاث المذكورة أيضا على أن هذه الظاهرة مقلقة وقد تصبح خطيرة على المدى المتوسط والبعيد لأسباب عديدة منها أن الحجاب في الشارع الأوروبي يشير إلى فشل سياسة الإندماج التي سعى من خلالها الإستراتيجيون الغربيون إلى تذويب الإنسان المسلم في الواقع الغربي منعا من قيام إثنية دينية في الخارطة الأوروبية في المستقبل المنظور، بالإضافة إلى أن الملازمة الأكيدة للإسلام والحجاب تجعل الإسلام دائما حاضرا في الشارع الأوروبي، وهذا ما يجعل الإنسان الأوروبي يتساءل عن الإسلام الماثل أمامه وقد يكون مدخلا لإسلامه كما حدث مع الكثيرين.[3]

---

[1]- ممدوح الشيخ، **ما وراء الحجاب والنقاب في مرمى نيران العلمانية الفرنسية**، بيروت: مكتبة بيروت، 2011، ص 148.

[2]- يحي أبو زكريا، **الإسلام والغرب**، ناشري، 2004، ص 12.

[3]- **نفس المرجع** ، ص13 .

على الرغم من إعتراف فرنسا الرسمي بالديانة الإسلامية التي يدين بها خمسة ملايين مسلما فرنسيا ورغم مبادرتها إلى تشكيل المجلس الإسلامي الذي يمثل الجاليات المسلمة في فرنسا إلا أن فرنسا مازالت غير مقتنعة لحد الآن بمسألة الحجاب ومازالت تتذرع بقوانين العلمانية الفرنسية التي تنص على منعه وتحديدا في المعاهد والمؤسسات التربوية.

ودشنت حملة لإعلان الحرب على الحجاب مردها إلى أن يتواجد على أراضيها خمسة ملايين مسلما وهذا الكم الهائل من المسلمين جعل الحجاب الذي تلتزم به الفتيات المسلمات في فرنسا مسألة ملفتة إلى أبعد الحدود إلى درجة أنها بدأت تخشى من ضياع صورتها أمام منظر الحجاب.[1]

ويعود إقدام الكثير من الدول الغربية على محاصرة الحجاب بالقوانين المعمول بها في هذه الدولة وتلك التي تقدس إلى أبعد الحدود الحرية الإيمانية والدينية للشخص وهي القوانين التي تم التوافق عليها من مواطني هذه الدولة وتلك ومن الصعوبة بمكان تغير القوانين التي جاءت إستجابة للتطورات الحاصلة في الغرب على مدى قرون.

بدأت محنة المسلمات المتحجبات في فرنسا في شهر أكتوبر 1989 عندما قامت مدرسة متوسطة بطرد ثلاث طالبات مسلمات بسبب إرتداءهن الحجاب، وإعتبر ذلك إعتداء على القيم العلمانية، وكانت هذه المعركة مناسبة لتمرير جميع إجراءات التشدد والتضييق على الجاليات المهاجرة.[2] وقد حاول وزير التربية في ذلك الوقت **ليونيل جوسبان** الذي ينتمي إلى الحزب الإشتراكي الفرنسي والذي أصبح فيما بعد رئيسا للوزراء في حكومة التعايش بقيادة الديغولي **جاك شيراك** إلى تهدئة المسلمين وفتح قنوات الحوار. يعود سبب تحركه لتطويق الأزمة ومحاولة إيجاد حوار بين المؤسسة التربوية وأولياء التلاميذ إلى مساعي الحزب الإشتراكي الفرنسي لإستمالة المهاجرين العرب والمسلمين والذين يتمتعون بحق المواطنة الفرنسية لصالحه بإعتبار أن أصواتهم مؤثرة في الإنتخابات العامة في فرنسا.

من ناحية أخرى قال نائب في حزب" الإتحاد من أجل الحركة الشعبية" **ألان مادلين** الذي عارض القانون وصوت ضده، وهو وزير ونائب سابق، أن جوهر معارضته للقانون مرده إلى كونه غير مجد وينطوي على تهديد بإستهداف المسلمين من جهة وتعزيز الأطراف الأكثر تشددا من جهة أخرى، ورأى أنه بدلا من إصدار قانون يحظر الحجاب في المدارس كان من الحكمة التشاور مع ممثلي المسلمين فرنسا حول تدابير تتيح للتلميذات المسلمات التوفيق بين إلتزاماتهن الدينية ومتطلبات العيش المشترك في ظل العلمانية.[3] " قد تمكن الحجاب في فرنسا تحقيق إنتصار كبير

---

[1]- يحي أبو زكريا، **المرجع السابق الذكر** ، ص، ص،12، 37.

[2]- سعدي بوزيان، **الصراع حول قيادة الإسلام في فرنسا في ظل التطورات الجديدة**، الجزائر: دار هومة، 2005، ص 24.

[3]- ممدوح الشيخ، **المرجع السابق الذكر**، ص 78.

عندما حكم مجلس الدولة الفرنسي لصالح المحجبات وإعتبر هذا المجلس في نوفمبر 1989 أن الحجاب لا يضر باتاتا بالقيم العلمانية التي تسير الدولة الفرنسية على هداها.[1]

بل وأصبح المسلمين رقما مؤثرا في المعادلة السياسية الفرنسية، مما أدى بالدوائر العلمانية سواء في خرائط القرار أو الإعلام في إثارة موضوع الحجاب مجددا خصوصا بعد أحداث سبتمبر 2001. حيث أثارت الإجراءات الأوروبية المتلاحقة بحق المظاهر التي تشير إلى وجود المسلمين في أوربا، وبخاصة الحجاب والنقاب نقاشات حقوقية وسياسية ومعرفية شكل كل منها مدخلا لمقاربة لفهم أسباب الجدل، كما إنطوى كل منها على معيار للتقييم القضية ثار غبارها في الشمال/ الغرب والجنوب/ الشرق.[2]

ويهدف المسئولين الفرنسيين من وراء حملتهم لتطويق ظاهرة الحجاب إلى إدماج المسلمين بشكل كامل في المجتمع الفرنسي والثقافة الفرنسية وهذا ما يفسر فتحهم كل الأبواب للمطربين والممثلين والفنانين والكتاب من أصل مغاربي ومن الذين إنسلخوا عن قيمهم الحضارية ومبادئهم الإسلامية.[3]

في هذا الشأن يرى الفيلسوف اليساري **روجي دوبريه** في كتابه **" نقد العقل السياسي"** أن قرار إلغاء الحجاب هو قرار ضروري لأنه يعالج مشاكل ضرورية، ولأنه يؤكد على الخصوصية الفرنسية، في تقديره، فإن الفضاء الإجتماعي يتطلب أن نفصل فيه، بين ما هو عام وما هو خاص، فإذا كانت حرية الإعتقاد مضمونة وتعليم المواد الدينية أصبح واقعا، والتغيير الديني أمرا قائما فإنه من الضروري أيضا إحترام الخصوصية الفرنسية،[4]وبالنسبة إليه فإن ما يقرر هذا المقدس الإجتماعي، يقوم على عقد المواطنة وليس بإسم الحرية، وما يجعل طرح هذا الفيلسوف طرحا عقائديا لا يهتم بالمتغيرات هو أنه يرغب في أن يشمل منع الرموز الدينية ليس فقط المدارس الحكومية، بل حتى في المجال أو الفضاء الإجتماعي برمته.

ويعتبر الوجود البارز للحجاب فرضا دينيا ورمزا للهوية، لذلك هو المتغير الثالث الذي أدى دورا هاما في التفاعلات التي قادت إلى إصدار قانون الحجاب ويمكن إرجاع هذا الوجود لعدة إعتبارات: يتمثل الأول في زيادة عدد المحجبات في الشارع الفرنسي وبخاصة بين تلميذات المدارس الصغيرات، الأمر الذي يوحي بأن هناك إكراها من قبل الأسر حسبما تتصور العقلية الفرنسية للتلميذات بما يؤخر إندماجهن في المجتمع الفرنسي، فقد صرح **نيكولا ساركوزي** في 17 أكتوبر2003:" أريد أن أقول لمسلمي فرنسا وأنا الذي حرصت على ضمان كل حقوقهم أن يحترموا مبادئ

---

[1]- يحي أبو زكريا، **المرجع السابق الذكر، ص** 39.

[2]- ممدوح الشيخ، **المرجع السابق الذكر**، ص 78.

[3]- يحي أبو زكريا، **المرجع السابق الذكر**، ص40.

[4]- ممدوح الشيخ، **المرجع السابق الذكر**، ص149.

العلمانية في فرنسا فلا للحجاب في المدارس عندما يكون مظهر تفاخر ولا للحجاب أمام الإدارات العمومية" وقال **ساركوزي** إن الفتيات اللاتي ولدن في فرنسا يرتدين الحجاب لسببين: أولهما أنهن لا يشعرن بالأمن من بعض الأحياء إذ لم تكن متحجبات، وهنا يكمن تقصير الدولة، وهذا الأمر يتعلق بإثبات الهوية فيلجأن إلى إرتداء الحجاب".[1]

وقد تصاعد الأمر إلى أن بدا غطاء الرأس كالحجاب يسود عند فئات أخرى، فمثلا نجد أن كثيرا من النساء المسيحيات يرتدين أزياء هي أقرب ما تكون لصورة الحجاب، بل إننا نجد أن غطاء الرأس عند النساء بدا يتصاعد عموما في فرنسا، وهو الأمر الذي تعتبره السلطات الفرنسية إلتفافا حول مبادئ الإسلام،[2] ولقد أدى إنتشار الحجاب الإسلامي إلى بروز مظاهر سلبية عديدة في المشهد الفرنسي، مما بدأ ينظر إليه بإعتباره معوقا للإندماج في المجتمع الفرنسي.

يرجع الوجود الإسلامي والبارز في فرنسا، إلى الوجود الإستعماري التاريخي لفرنسا في الدول الإسلامية لا سيما في منطقة المغرب العربي فهو الوجود الذي أثمر وجودا إسلاميا تراكم عبر عدة عقود ليجعل من الإسلام الديانة الثانية بعد المسيحية في فرنسا.[3] وبالتالي فمعركة الحجاب حسب **فرانز فانون** ترجع إلى الفترة (1930- 1935)، ويبين كيف تحول الحجاب إلى معركة ضخمة عبأت من أجلها قوى الإحتلال أغزر الموارد وأكثرها تنوعا، وأظهر فيها المستعمر قوة مذهلة، حيث أن المسئولين عن الإدارة الفرنسية في الجزائر، قد أوكل إليهم تحطيم أصالة الشعب مهما كان الثمن وزود السلطات لممارسة تفتيت أشكال الوجود المؤهلة لإبراز حقيقة وطنية من قريب أو بعيد" وقد عملوا على بذل أقصى مجهوداتهم ضد إرتداء الحجاب بوصفه رمزا لتمثال المرأة الجزائرية.

السبب الجذري للمشكلة الحجاب هو فشل في دمج الملايين المسلمين بأوروبا فالمشكلة ليست الحجاب أو النقاب، كما أنها وإن بدأت في فرنسا ليست فرنسية بل غربية عامة، وليست قانونية بل مشكلة حضارية شاملة تشبه من وجوه عديدة ما عرف في التاريخ الغربي بـ "المشكلة اليهودية" فهي من زاوية المشابهة إعادة إنتاج المشكلة اليهودية.[4] إن فرنسا غير قادرة حتى الآن على تقبل التعددية التي باتت جزءا لا يتجزأ من مجتمعها وإن لديها خطبا مطولة عن الإندماج لكن الممارسة أدت إلى بروز غيتوات".[5]

---

[1]-ممدوح الشيخ، **المرجع السابق الذكر**، ص 78.

[2]- باكينام الشرقاوي، **الهوية الإسلامية في أوروبا، إشكاليات الاندماج: قراءة في المشهد الفرنسي**، القاهرة: برنامج حوار الحضارات،2005، ص، ص، 249، 251.

[3]- **نفس المرجع**، ص 247

[4]- ممدوح الشيخ، **المرجع السابق الذكر**، ص 78.

[5]- **نفس المرجع**، ص ، ص ،79، 99.

عندما ألح وزير الداخلية **نيكولا ساركوزي**، على ضرورة نزع الحجاب عند أخذ صورة تحديد الهوية، وأدت هذه السياسة إلى إحياء الخلاف المرتبط بالحجاب وخاصة في المدارس، وتنافست الأحزاب السياسية إلى إحياء الولاء للجمهورية، [1]

المطلب الرابع: الإسلاموفوبيا...وأسلمة فرنسا

عبر تاريخ البشرية لا تكاد تكون حقبة تخلو من الصراع بإختلاف أنواعه، فمن صراعات الجماعات البشرية الأولى على الماء والكلأ إلى صراعات الأمم على الأرض وطرق التجارة، ثم الصراع على الموارد الطبيعية والأسواق في العصر الحديث، غير أن القرن الواحد والعشرين يوشك أن يسفر عن نمط مختلف من الصراع وهو صراع موضوعه البشر وميدانه الهوية، حيث أصبحت معدلات النمو السكاني ودلالاتها الثقافية والحضارية تثير المزيد من القلق.[2] في قلب هذا التحول يقف الجزائريين في فرنسا مواجهين بضغوط كبيرة تستهدف حقوقهم.

فالمجتمع الفرنسي في الأصل يتكون من ثقافات مختلفة ولكنه مع ذلك يرفض التعددية فهو مجتمع تنتعش فيه التناقضات الثقافية وتتعزز فيه ثقافة التناقضات بشتى أنواعها.[3] إن المجتمع الذي يواجهه الجزائريون في المهجر يعتبر وليد الثقافة اليهودية المسيحية، حيث أن هذه الأخيرة كان لها سلطة على مستوى تحديد القيم وتوجيه العقليات، كما أن المجتمع الفرنسي أصبحت القيمة المادية فيه هي المعيار الحقيقي الذي تقاس عليه باقي القيم لإبتعاده عن القيم الأخلاقية والروحية التي تعطي الإنسان بعدا آخر غير البعد المادي، لذلك نجد أن الهوية الفرنسية تفقد بعدا روحيا إستراتجيا في الحياة، وفي البقاء والإستمرار، ويظهر هذا جليا في عدد الإنتحارات المسجلة سنويا ولأسباب وفي مجملها مادية صرفة كفقدان العمل وغيره.

لقد أصبحت باريس التي تنتمي إلى عاصمة النور والديمقراطية اليوم أرضا لأكثر من 4.5 مليون مواطن عنصري هم حصيلة مؤيدي موجة اليمين المتطرف والحركة العنصرية التي يقودها **جون ماري لوبان**، الذين إلتفوا حول هذا التيار وأوصلوه إلى الجمعية الوطنية الفرنسية.[4] ولقد حظي مفهوم **أسلمة فرنسا** بنقاش واسع في الأدبيات اليمينية، وهو يعني أن المسلمين الذين يمثلون"حضارة دونية "يحصلون على مزيد من التغلغل والنفوذ بما يكفي لتشكيل تهديد حقيقي للهوية

---

[1]- جون ولاش سكوت، **سياسة الحجاب**،(ترجمة: المصطفى حسوني، حسن أزديري)، المغرب: دار توبقال للنشر، 2010، ص 32.

[2]- ممدوح الشيخ، **المرجع السابق الذكر**، ص 128.

[3]- محمد مسلم، **المرجع السابق الذكر**،ص، ص، 57،54 .

[4]- يحي أبو زكريا، **المرجع السابق الذكر**، ص 74.

الفرنسية. في حين يقوم الفكر اليميني المتطرف على فكرة **"الإستعلائية"** بين دعاته على أنهم أرفع وأفضل من نظرائهم المسلمين، وأن الهوية الفرنسية محل تهديد من قبل أولئك الأقل شأنا.[1]

في إطار هذا الإهتمام المحموم بالتحولات الديمغرافية بخاصة في أوروبا توقع خبير الشؤون الإسلامية والشرق الأوسط المؤرخ **برنارد لويس** أن تصبح فرنسا إسلامية وجزءا من المغرب العربي قبل نهاية القرن الحالي إستنادا إلى التحولات الديمغرافية الراهنة التي تشهدها القارة الأوروبية، ففي حديث خاص لصحيفة **"دي قيلت"** الألمانية قال:"إن الأوروبين يتزوجون متأخرين ولا ينجبون أطفالا إلا بعد قليل، بينما يبرز النقيض المعاكس تدريجيا في حضور عربي كبير في فرنسا وأن هؤلاء يتزوجون باكرا وينجبون أطفالا بكثرة".[2]

على الرغم من أن الدين الإسلامي يقع في المرتبة الثانية بعد المسيحية من حيث عدد أتباعه في أوربا إلا أن معظم دول أوروبا لا تعترف بوضع الأقليات الإسلامية رسميا،[*] ويترتب على ذلك ضياع الكثير من الحقوق المدنية والدينية للجالية المسلمة، وشعور هذه الجالية بالحصار والمواجهة يدفعها إلى إتخاذ ردود دفاعية وكذلك إلى تعزيز صلتها بهويتها والحرص على الإعتزاز المغالي فيه بالتفوق، كتعويض عن تهميشها على المستوى السياسي، وذلك كله يعني عدم تحقيق إندماج فاعل في المجتمع الأوربي الذي تعيش فيه.[3]

ومن ثم فقد كان منطقيا أن يسير الموقف الفرنسي في ذات الركب المعادي للإسلام ويؤكد ذلك قول" **أكسفيان ترنسيان"** صحفي بجريدة" لوموند le monde" في مؤلفه **"فرنسا المساجد"** أن الموجة المعادية للإسلام ليس إلا محاولة من" لوبي الإسلاموفوبيا" المعادي للإسلام الذي تشكل في أعقاب أحداث سبتمبر لتضليل جزء من الرأي العام الفرنسي وكسبه ودفعه إلى موقف مضاد للإسلام حيث يرى **ترنسيان** أن أتباع هذا اللوبي يحاولون الخلط بشكل متعمد بين العنف والعنصرية المنتشرة في المدارس الفرنسية حاليا ووجود فتيات متحجبات في هذه المدارس، وقد ساعد على تنامي هذه العدائية زيادة الإقبال على إعتناق الإسلام بحيث قدرت مجلة" **لوفيجارو**"الفرنسية عدد الفرنسيين الذين إعتنقوا الإسلام بنحو 50 ألف فرنسي، إضافة إلى ملاحظة الإقبال الشديد على شراء نسخ من المصحف الشريف والكتب الدينية التي تتناول الإسلام، الأمر الذي دفع الكاتب الفرنسي" **ميشيل هوليبك"** معبرا عن توجهه المعادي للإسلام حيث قال لمجلة(**lire**):" إن الإسلام دين غباء وأنه يصاب بالإنهيار عند سماع القرآن".[4]

---

[1]- رابح زغوني، **المرجع السابق الذكر**، ص127.

[2] - ممدوح الشيخ، **المرجع السابق الذكر**، ص128.

[*]- السويد والدنمارك تعترق بالديانة الإسلامية كديانة رسمية.

[3]- سامي الخزندار، **المرجع السابق الذكر**، ص 247.

[4]- نفس المرجع ، ص248

هذا الخوف من الإسلام ولد حالة من العدائية بدأت تشيع على الصعيد الإجتماعي والسياسي في فرنسا حيث أصبحت نوعا من العنصرية العدائية التي تحولت فيها إلى كراهية الإسلام وأن هذه الأخيرة تنبع من خلاف تاريخي وإدراك عام بأن الإسلام دين يسعى لكي يصبح فرنسيا. [1]

وهكذا أصبح الإسلام بالنسبة للمجتمع الفرنسي العدو الأول الذي يهدد الجمهورية، كما أن تعنت الحكومة الفرنسية ساعد على ذلك، فقد تعمدت تهميشهم وحصارهم داخل المناطق والجماعات المهشمة وحشرهم داخل الأطر المشابهة غير المؤهلة بطبيعتها للتمدد والتأثير الثقافي وحتى يمكن أن توجه فرنسا الإسلام بما يدعم علمانيتها فإنها إفتتحت معهدا لتدريب الدعاة الذين يقومون بالدعوة في المساجد الفرنسية بما لا يتناقض مع توجهات العلمانية الفرنسية. الأمر الذي يعني دفع الجالية الإسلامية الكبيرة بفرنسا إلى منعزلات إنسانية مبعدة وتضييق الخناق عليها وعلى وجودها، فيدفعها إلى الخروج من فرنسا ثانية، فإن لم يحدث فإنها سوف تحاصر تأثيرها حتى لا تصبح مثالا يحتذى به في السياق الفرنسي.

رغم إرتفاع نسبة المسلمين في فرنسا فحالتهم سيئة للغاية، إذ أن ما يزيد على النصف مليون منهم ذو جنسية فرنسية ليست لهم الحقوق الدينية التي يتمتع بها الفرنسيون الآخرون، وتعاملهم الحكومة الفرنسية كمستعمرين وتتدخل في شؤونهم الدينية رغم معارضة القانون الفرنسي لذلك.

إن المسألة لا تتعلق بالمخاوف الإقتصادية بقدر ما هي مخاوف حول الثقافة والهوية الوطنية بقناع إقتصادي، ففي عام 1993 ناقش **صمويل هنتغتون** هذا البعد الحضاري حيث إعتبر أن تحالفا ممكنا بين الإسلام والكنفوشوسية يمكن أن يهدد المصالح والنفوذ والهوية الغربية في هذه الحالة يبدو أن" التهديد الإسلامي" يأتي من الداخل أي أن المهاجرين الذين يمثلون هوية وثقافة مختلفين. [2]

فكلاهما كان في الوجدان الأوروبي لقرون عدة ففي حقبة العصور الوسطى كان اليهود يعتبرون أعداء المسيحية الأولى، وخلال الحرب الصليبية كانت جيوش الصلبين حيثما مرت تبيد جماعتين: المسلمين واليهود وبعد زوال الدولة الدينية في أوروبا أصبح اليهود عدوا لمعظم التشكيلات القومية الكبرى في أوروبا، أما العداء للإسلام فقد لا يحتاج لمن يؤرخه. [3]

---

[1]- باكينام الشرقاوي، **المرجع السابق الذكر**، ص248

[2]- رابح زغوني، الاسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا : مقاربة سوسيو ثقافية، **مجلة المستقبل العربي**، ص 122.

[3]- ممدوح الشيخ، **المرجع السابق الذكر**، ص 78.

على الرغم من كل ما يقوم به المهاجرون في تنمية دول الإستقبال فإنهم يعانون من عدة أشكال من التمييز والإقصاء في كل المجالات: السكن, التعليم والعمل والحقوق الإجتماعية والثقافية. لكن حدة هذا الإقصاء والتمييز تختلف حسب الأصول الإثنية للمهاجرين وكذا لغتهم ودينهم كما تختلف حسب وضعيتهم القانونية في البلدان المضيفة.[1] كما أن مشكلة عدم إندماج المهاجرين يتجلى أكثر في الميدان الإجتماعي إذ غالبا ما يكون هناك خلط بين الهجرة والإجرام. وتتفاقم الوضعية بالنسبة لذوي الأصول العربية والمسلمة، فهناك أحكام وتصنيفات مسبقة حيث تلصق بهم تهم الإجرام والتطرف والإرهاب بطريقة إعتباطية. [2] إن التأكيد على البعد الديني كعقبة في إندماج المسلمين في فرنسا وبالتالي كعنصر تهميش إرتبط بأحداث داخل العالمي الإسلامي.[3]

[1]- بلعيفة أمين، **المرجع السابق الذكر**.

[2]- **نفس المرجع**.

[3]- رابح صادق، "الإسلام في فرنسا: من الغياب إلى الظهور الهوياتي"، **المستقبل العربي**، السنة 21، العدد 233، 1998، ص58.

خلاصة وإستنتاجات:

تعتبر قضية الإعتذار الفرنسي للجزائر من بين أهم القضايا التي أثارت جدلا ونقاشا واسعا في الأوساط السياسية الجزائرية والفرنسية نظرا لتداعياتها على مسار العلاقات بين البلدين، وتبقى المهمة الكبيرة ملقاة على عاتق الجزائريين سواء كان ذلك على المستوى الرسمي أو الأكاديمي أو على مستوى المجتمع المدني الذي يتوجب عليه لعب دورا أكبر لفضح ممارسات الإستعمار وجرائمه وتعرية ما تسميه باريس بالإنجازات الحضارية لفرنسا الإستعمارية.

يعتبر النزاع الجزائري الفرنسي حول قضية الأرشيف، مسألة تتعلق بالسيادة الوطنية، إن هذه السياسة تدخل ضمن حرمان الجزائريين من الإضطلاع على تاريخهم والإفادة منه؛ كما أنها تعد أسلوبا جديدا في الإستراتجية الفرنسية التي تهدف في أبعادها إلى إبقاء الجزائر في تبعية ثقافية لها، وأن عملية الإرجاع إذا لم تكتمل في مجملها وليس جزئيا ستجعل النزاع مستمرا وبالتالي مؤثرا سلبيا في العلاقات بين البلدين.

يعتبر قانون 23 فيفري الذي صادق عليه البرلمان الفرنسي من أهم العوامل التي ساهمت في تأزم العلاقات السياسية بين البلدين نظرا لطبيعته ومضمونه وحتى التوقيت الذي جاء فيه، إن المتفحص للسياسة الفرنسية تجاه مسألة الهجرة، والتي ظلت قضية تتفاعل بإستمرار وتلقى إهتمام متزايد، تتجسد في القوانين أو المشاريع التي تريد بواسطتها معالجة أوضاع المهاجرين وظروف إقامتهم. بقيت مسألة الهجرة بدون حل ويعود ذلك إلى طبيعة الهجرة نفسها، من حيث التكوين والتركيبة كمتغير في علاقات البلدين، وإلى علاقاتها بالمتغيرات السياسية والإقتصادية التي لم تجد طريقها إلى الحل، وتوظيفها من قبل فرنسا كسياسة لتنفيذ إستراتجيتها العامة في الجزائر. وتركز على المتطلبات الإقتصادية أي بمعنى إستقطاب المواهب والمهارات من طالبي الهجرة من البلدان غير الأوروبية. فالهجرة خلقت إنشغالا أمنيا وهو الأمن الثقافي أو أمن الهوية في الدول المستقبلة للمهاجرين، هذا القلق ساهم في تسييس النقاش حول سياسة الهجرة، ما دفع فرنسا إلى تبني إستراتجية إعلامية عمومية واسعة.

السبب الجذري للمشكلة الحجاب هو الفشل في دمج الملايين من المسلمين بفرنسا فالمشكلة ليست الحجاب أو النقاب، كما أنها وإن بدأت في فرنسا ليست فرنسية بل غربية عامة، وليست قانونية بل مشكلة حضارية، إن فرنسا غير قادرة حتى الآن على تقبل التعددية التي باتت جزءا لا يتجزأ من مجتمعها وإن لديها خطبا مطولة عن الإندماج لكن الممارسة أدت إلى بروز غيتوات.

إن الواقع الإقتصادي في العلاقات بين فرنسا والجزائر مخالف تماما للواقع السياسي، ففي الوقت الذي كان للتاريخ بصماته في خلق توتر بين البلدين نجد أن هذا التاريخ نفسه له أثار إيجابية من الناحية الإقتصادية، فعامل الروابط التاريخية والعلاقات الشخصية ساهم ومن منطلق المصالح المتبادلة في تشجيع التعاون الإقتصادي وبقاءه بعيدا عن

التوترات السياسية والبرودة التي تعتري العلاقات بين البلدين بين الحين والأخر. بهذا فالعلاقات الإقتصادية بين البلدين تعتبر الثابت الوحيد في المعادلة المعقدة للعلاقات الثنائية. غير أن إستمرار فرنسا في التعامل مع الجزائر بمنطق إستعماري ساهم في تذبذب التبادل التجاري الإقتصادي بين البدين خاصة مع تدني الأوضاع الإقتصادية للجزائر في نهاية الثمانينات بعد تراجع الناتج القومي وعجز الميزان التجاري والذي كان نتيجة من العوامل.

تمهيد:

كان لوصول **جاك شيراك** إلى قصر الإليزيه بداية المنعطف في السياسية الفرنسية تجاه الجزائر وقد مثلت الزيارة التاريخية التي قام بها للجزائر في مارس 2003 بداية التحول في الموقف الفرنسي، تجاه الخلافات التاريخية مع الجزائر. كما جسدت الإلتزام الفرنسي ببناء علاقات جديدة مع الجزائر تتميز بالثقة على المدى الطويل، وإعتبارها شريك إقتصادي مهم في المنطقة يمكن أن يلعب دورا في الإستراتجية الفرنسية الكامنة في الفكر الديغولي، والتي تدعو إلى إعادة مجد وعظمة مكانة فرنسا الدولية.

عكست مرحلة **حكم ساركوزي** شخصية الرجل المعبرة عن تشدد ويمينية توحي بنزعة كولونيالية معجبة بالمسار التاريخي الإستعماري لفرنسا، حيث أصبح للتاريخ في عهده حضور قوي في علاقته مع الجزائر. فعرفت العلاقات بين البلدين خلال فترة حكمه برودة خاصة في بعض الملفات التي كانت دوما سبب التوتر من بينها الذاكرة التاريخية، معاهدة الصداقة، الهجرة.

المبحث الأول: المجال التاريخي

المطلب الأول: موقف شيراك وساركوزي من قانون تمجيد الإستعمار

إن فرنسا تجد صعوبة في مناقشة تاريخها الكولونيالي، تعود هذه الصعوبة إلي تعارض مبادئ الجمهورية مع الفعل الكولونيالي، فمنذ قرنين ترافق نشوء وتَكوُّن الجمهورية بقيمها الإنسانية مع ممارسة الإستعمار وما إنجرّ عنه، وبالتالي أصبح النظر إلى تاريخها الإستعماري مرادفا للتساؤل عن تاريخ الجمهورية منذ الثورة الفرنسية.

قبلّ إستقالة الجنرال **ديغول** عام 1969، قام بلفتة خاصة لصالح قادة إنقلاب 1961، ومن بعده **فاليري جيسكار ديستان وجورج بومبيدو**، بمحاولة لإصلاح الصدع أو الإنقسام بين أنصار اليمين في نهاية حرب الجزائر، نفس الشيء بالنسبة **لفرانسوا ميتران**، وفي 2002، حاول **شيراك** إبعاد **جون ماري لوبان** الذي واجهه في الجولة الثانية بتقديم وعود لهذا اللوبي، الذي إنتهت بالتوقيع على قانون 2005.[1]

يعتبر هذا قانون من أهم الأسباب التي ساهمت في تأزم العلاقات بين البلدين، كما سبق الإشارة إليه، كما أنه جاء في ظروف مبهمة تحكمت فيها الرهانات الإنتخابية، وقضايا الهجرة والبطالة أمُ المشاكل الإجتماعية. ضف إلى ذلك

[1] - Gilles Manceron,« Mémoire et guerre d'Algérie »,La Revue des droits de l'homme,2|2012, le 11/ 12/2013 : http://revdh.revues.org/252 ; DOI :10.4000/revdh.252,consulté le: 20-11-2016 à 09 :59

مطالب مختلف الفئات بالإعتراف من قِبل الأمة الفرنسية بذاكرتها الخاصة جعل النظرة الجامعة للتاريخ متعارضة ومحل نزاع، مما صعب إيجاد ذاكرة تمثل جميع المواطنين الفرنسيين بمختلف شرائحهم وأصولهم.[1]

إتخذ الرئيس الفرنسي **جاك شيراك** موقفا إيجابيا تجاه هذا القانون، حيث صرح بأن الأمر لا يتعلق بتمجيد الإستعمار، وأن الجانب الأكبر من القانون كان تكريما صريحا للقدامى المحاربين العائدين إلى فرنسا في نهاية الفترة الإستعمارية، وأن المادة الرابعة من القانون سبب الإختلاف بين الفرنسيين؛[2] لذا إستوجب إعادة صياغتها. وتفاديا لتأزم الأوضاع السياسية أوكل المهمة إلى رئيس الجمعية الوطنية **جون لوي دوبري**، في 25 جانفي 2006، ثم طلب رئيس الجمهورية من المجلس الدستوري الإعلان عن الصفة القانونية لهذه المادة حتى يتم إلغاءها، أو إعادة صياغة البند المثير للجدل في القانون، بدون الحاجة إلى إصدار مشروع قانون جديد في البرلمان.[3]

كانت المسألة بالنسبة إلى رئيس الدولة الإلغاء وليس إعادة الصياغة فاللجوء إلى المجلس الدستوري يجنبه جدال أمام البرلمان، والواقع أن هذا المسعى كان يرمي إلى تحقيق الإعتدال لأن مطالب المؤرخين والمدرسيين تتمثل في إلغاء هذه المادة من طرف نفس البرلمان الذي صادق عليها، مع إبداء تخوفهم من مسألة إنشاء المؤسسة التي تنص عليها المادة الثالثة بناءا على طلب رئيس الجمهورية" مؤسسة الذاكرة وحرب الجزائر: الكفاح في المغرب وتونس"، بمساعدة من الدولة وشروط إنشاء هذه المؤسسة يحددها مرسوم صادر عن مجلس الدولة، وبهذه الكيفية قد تضع عملية البحث تحت الوصاية. إن إستعمال **جاك شيراك** لكامل صلاحياته وما يسمح له قانون بلاده لتدارك الأوضاع كلما ساءت، ناتج عن ذلك الدور المركزي أو المحوري لرئيس الجمهورية في السياسة الخارجية والذي كرسه دستور 1958.

وفي يوم 09 ديسمبر 2006 صرح قائلاً:" ليس للقانون حق كتابة التاريخ"،[4] وأعلن عن إنشاء لجنة ذات طابع عام مدة عملها ثلاثة أشهر لتقييم عمل البرلمان في ميداني الذاكرة والتاريخ يرأسها رئيس البرلمان. وعبر عن هذا الموقف رئيس حكومته **دومينيك دوفيلبان**. حيث أعتبر هذا الإجراء مبدأ ديمقراطيا أساسيا وإقراراً بصواب موقف المؤرخين المناهضين للقانون، خاصة وأنه يتحمل المسؤولية في المصادقة عليه، كما أشار إلي ذلك ضمنيا الرئيس السابق **فاليري جيسكار ديستان** عندما قال إن السماح بتمرير هذا القانون خطأ.

---

[1]- مسعود ديلمي، الذاكرة والتاريخ بين فرنسا والجزائر، منتدى الجيش العربي، 4 مارس 2008، تاريخ الإطلاع: 12-02-2015، على الساعة: 11:09، متاح على الموقع: http://www.arabic-military.com

[2] - Mahmoud Darwich, **op.cit**, p160

[3]- عبد المالك خطاب، **المرجع السابق الذكر**، ص 228.

[4]- مسعود ديلمي، **المرجع السابق الذكر**.

إن عبارة الدور الإيجابي التي جاءت في المادة الرابعة من قانون 23 فيفري صيغة مُلطِّفة لمفهوم المهمة الحضارية التي أطلقها رواد الفكر الإستعماري منذ بداياته الأولي مصحوبا بالحجج السياسية والإقتصادية التي تصب في نفس الإتجاه، حيث عملوا علي تبرير الإستعمار بخطاب عنصري وذلك بنشر أسطورة واجب إخراج الإنسان الهمجي- المستعمَر- من همجيته إلي الحضارة وتعمير الأرض التي ليست بها ثقافة ولا تاريخ. وأيد هذا الفكر مثقفون أمثال فولتير، وروسو، وآخرون.[1]

لكن الإستعمار في الواقع لم يكن أكثر مما سماه الدكتور **مولود قاسم** الإستدمار، لأنه دمر المجتمعات التي دخلها وإستعبد سكانها وأهانهم ومسخ شخصيتهم بتطبيق قانون الأنديجينا عليهم محولا إياهم إلي مجرد رعايا بدون حقوق في بلدهم الأصلي، كما إستغل خيرات كل البلدان التي دخلها، وأتلف إقتصادياتها، ونهب كنوزها. أما المنشآت التي يتبجح بها أصحاب الدور الإيجابي للإستعمار، فلم تكن أبدا في صالح السكان الأصليين بل لصالح الإقتصاد الإستعماري.

بل أكثر من ذلك فقد ذهب **شيراك** إلى مطالبة سفير بلاده في الجزائر بإتخاذ مبادرة لتصحيح الوضع وتجاوزه، والذي ساهم في توتر الأوضاع بين البلدين الأمر الذي دفع بالسفير الفرنسي **" هوبير كويين دوفرديار"** إلى إلقاء خطاب بمدينة سطيف، الذي إعترف فيه بهمجية مجازر 8 ماي 1945 ووصفها بـ**" مأساة لا تغتفر"**،[2] ومسؤولية بلاده عن هذه الأعمال وغيرها، كما دافع عن إنشاء لجنة مختلطة في مجال كتابة التاريخ وإزالة اللبس عن كل المسائل التي لا تزال محل جدال ونقاش بين الطرفيين.

إن الجزائريون أصيبوا بخيبة أمل، بما في ذلك الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة**، خاصة وأن المصادقة على القانون كانت تحت رئاسة صديقه **شيراك**، وردا على هذا القانون إتهم فرنسا **"**بإبادة جماعية ضد الهوية الجزائرية**"**،[3] وطالب بإعتذار رسمي عن الجرائم التي إرتكبت خلال الإستعمار. ورغم إزالة المادة الرابعة من القانون بناءا على طلب من شيراك بعد عام واحد، لكن الضرر كان قد وقع.

---

[1]- مسعود ديلمي، **المرجع السابق الذكر**.

[2] - Aomar Baghzouz, « Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation » *L'Année du Maghreb* ,VI | 2010, le 10 juillet 2010, http://anneemaghreb.revues.org/956 ; DOI : 10.4000/année Maghreb.956.

[3] -Farid Alilat, Algérie : Bouteflika et la France, http://www.jeuneafrique.com/mag/252791/politique/algerie-bouteflika-et-la-france/#,04 août 2015, consulté le :20-11-2016 à 09 :58.

ما زاد من تأزم العلاقات بين الدولتين إقالة وزير الخارجية **ميشال بارنيه** رئيس مشروع معاهدة الصداقة وتعيين **فيليب دوست بلازي** محله الذي أيد قانون 2005، إن التطبيع المشروط يظل المبدأ المهيمن لدى صناع القرار في الدولتين، كما أن إعادة تأسيس العلاقات الجزائرية الفرنسية سيظل من المستحيل تحقيقه في ظل وجود جيل الحرب في السلطة في الجزائر وفرنسا. فكل منهم يسعى لفرض منطقه.[1] بينما كان الموقف الجزائري بربط الإعتراف بتطبيع العلاقات بين البلدين هبة من السماء لمعارضين معاهدة الصداقة.[2]

على ضوء ما سبق يمكن القول أنه كان لوصول **جاك شيراك** إلى قصر الإليزيه بداية المنعطف في السياسية الفرنسية تجاه الجزائر. ضف إلى ذلك الزيارة التاريخية التي قام بها للجزائر من الفاتح إلى الثالث من شهر مارس 2003 والتي مثلت بداية التحول في الموقف الفرنسي، تجاه الخلافات التاريخية مع الجزائر، والتخلص من منطق الأبوة؛ بدليل أن هذه المبادرة تعتبر أول زيارة لرئيس دولة فرنسي للجزائر بعد إستقلالها، والتي جسدت الإلتزام الفرنسي ببناء علاقات جديدة مع الجزائر تتميز بالثقة على المدى الطويل، وإعتبارها شريك إقتصادي مهما في المنطقة يمكن أن يلعب دورا في الإستراتجية الفرنسية الكامنة في الفكر الديغولي، والتي تدعو إلى إعادة مجد وعظمة مكانة فرنسا الدولية. إلا أن المصادقة على قانون 23 فيفري 2005 قضى على أي أمل للمصالحة بين البلدين.

لم تعد مسألة إستغلال الماضي الإستعماري الفرنسي محتكرة من طرف الجمعيات لتحقيق أغراض سياسية أو مادية، ولكنها أصبحت محل تجاذب بين قوى اليسار واليمين. تعتبر فرنسا الدولة الأوروبية الوحيدة التي أصدرت أحكاما تشريعية تسمي الإستعمار بالإنجاز الإيجابي، إلا أن هذا السلوك يعتبر تتويجا للحملات السياسية الواسعة النطاق التي تستهدف الذاكرة الجماعية، والتي حظيت بدعم الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي**، منذ أن كان وزيرا للداخلية، ومن وارءه نواب اليمين في البرلمان الفرنسي، حيث قطع على نفسه وعودا كتابية لممثلي الأقدام السوداء والمتطرفين. تقضي برد الإعتبار لكل الفرنسيين العائدين إلى فرنسا بعد إنتهاء الحرب. إذ لم تعد مسألة إعادة الإعتبار للماضي الإستعماري مطلبا شائنا، بل أصبحت هذه المسألة سلوكا رسميا للدولة الفرنسية ومؤسساتها الدستورية، وأصبحت الذاكرة الإستعمارية وسيلة تتيح الإستمرار في إنتهاج السياسة نفسها وإن كانت بأدوات وطرق أخرى.

وقد لعب **ساركوزي** دورا بارزا في تمرير قانون تمجيد الإستعمار في البرلمان الفرنسي، بتصعيد معارضته لمعاهدة الصداقة الفرنسية الجزائرية، وهو وزيرا أولا للحكومة الفرنسية، وخلال ترأسه لحزب إتحاد الأغلبية الرئاسية، رفضت أغلبيته

---

(1) – Aomar Baghzouz, « Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation », **op.cit**.

(2)– Ibid.

البرلمانية يوم 29 نوفمبر 2006 إلغاء البند الرابع من القانون المذكور أعلاه، كما أطلق تصريحات بنوايا إنتخابية مثل واجب المصالحة الوطنية إلي جانب واجب الذاكرة، وإعترف بأن ليس على البرلمان كتابة التاريخ، لكنه إعتبر أن هذا إنزلاق نحو محاكمة فرنسا، وأسماه الإحتقار الذاتي خاتما كلامه بالتساؤل: هل سننتهي في يوم من الأيام إلي الندم على كوننا فرنسيين؟[1] وبادر ساركوزي إلي إنشاء لجنة مهمتها دراسة معمقة للقانون، والتاريخ، وواجب الذاكرة وأسند رئاستها للمحامي **أرنو كلارسفيد** Arnaud Klarsfel، إن إجراءات ساركوزي هذه جاءت لضمان دعم الجالية اليهودية له في الإستحقاقات الإنتخابية الرئاسية. وصار لعقدة الذاكرة التاريخية حضورا واضحا في توجهاته بعدما أصبح القانون حتما مقضيا. مما يؤكد عدم الإبتعاد عن منطق الوصاية الفرنسية الذي ترى فيه الجزائر داخل منطقة نفوذها وسوقا لمنتجاتها.

حسب **جيل منسيرون** مازال الرأي العام الفرنسي منقسما حول الحرب في الجزائر،[2] فهي تحمل طابع خاص، وهي التي تقف أمام تحقيق مصالحة وطنية بسهولة، هذا لأن الفرنسيين الذين عايشوا تلك الحرب إنقسموا حول أفضل طريقة لتحقيق السلام، فالغالبية منهم وافقوا على المفاوضات التي أجرها **ديغول** مع جبهة التحرير الوطني، في حين أن الأقلية والذين يمثلون الفرنسيين المولودين في الجزائر ظلت وفية للموقف الرسمي الصادر في نوفمبر1958 عن **منديس فرانس**، الذي قال:" الجزائر هي فرنسا".l'Algérie, c'est la France

اليوم وبعد أن زال الإستعمار، وأصبح محرما في القانون الدولي، يبقي الفكر الإستعماري متجليا في كتابات بعض المثقفين وتصريحات بعض السياسيين من اليمين، فالدعاية الإستعمارية نجحت في غرس عقدة تفوق الرجل الأبيض والإحتقار الثقافي للشعوب المستعمرة في اللاّشعور الجمعي للفرنسيين إلي يومنا هذا.

المطلب الثاني: ملف الحركى

إن من أهم الملفات العالقة أيضا والتي شكلت نقطة سوداء بين الطرفين ما إصطلح عليه بتسمية ملف **"الحركى"** فهم بالنسبة لفرنسا مواطنون وجزءا لا يتجزأ من الأسرة الفرنسية حسب تصريحات **جاك شيراك** الذي يعتبرهم من المقاتلين القدامى، جاء في قوله أشيد بكل أولئك الرجال الذين وثقوا بنا وضحوا من أجل فرنسا، ولابد النظر إليهم كمواطنين كاملي الحقوق والإعتراف بهم كجزء من تاريخ فرنسا. لكنهم بالنسبة للجزائر هم خونة، كما وصفهم

[1]- مسعود ديلمي، **المرجع السابق الذكر**.

[2] – Gilles Manceron, **op.cit**.

الرئيس الجزائري لكنه إستدرك ما قاله في تصريح في 8 سبتمبر 2005، من وهران،" إرتكبنا أخطاء في حق عائلات وأقرباء الحركى، لم تكن من الحكمة، وقد أثرنا في نفوسهم مشاعر الكراهية والإستياء التي تضر بالبلد".[1]

"الحقيقة الإستعمارية لا يمكن تجاهلها"، قال هذا في خطابه أمام النواب الفرنسيين في 14 جوان 2000. لابد من تصحيح ما جاء من تشويه لبعض حلقات الإستعمار في كتب المدرسية، وهذا يعتبر خطوة هامة لصالح المعرفة التاريخية. إلا أن الحكومة الفرنسية تتردد بالإعتراف والتوبة عن ما إقترفه الجيش خلال الحرب في الجزائر.[2]

ووفاءاً للإلتزاماته تجاه هذه الفئة أنشأ، الرئيس **جاك شيراك**، يوم خاص للحركى أو المقاتلين الجزائريين la « Journée d'hommage aux harkis »وذلك في 25 سبتمبر 2001،[3] وفي مرسوم 31 مارس 2003 خلد هذا النصر. وبتاريخ 5 ديسمبر2002، وضع نصب تذكاري للمقاتلين الفرنسيين الذين ماتوا في الجزائر، في باريس بالقرب من برج توريفال، فيه أسماء لـ 22.000 جندي. [4] وصرح قائلا أمام العديد من الجنود الفرنسيين الذين حاربوا في شمال أفريقيا اليوم وبإسم كل الفرنسيين أشيد بكل هؤلاء الذين ماتوا من أجل فرنسا في شمال أفريقيا.

"Aujourd'hui, au nom de tous les Français, je veux rendre l'hommage de la nation aux soldats morts pour la France en Afrique du Nord il y a presque un demi siècle. Ils furent plus de 22 000"

إضافة إلى ذلك أقام متحف لتمجيد الإستعمار وبناء جدار يخلد مفقودي الحرب بين (1954-1963)، وتوظيف ملف الحركى الذين إعتبرتهم فرنسا مواطنين وجزءا لا يتجزأ من المجتمع الفرنسي ومن المقاتلين القدامى حسب تصريحاته، والذي أبدى رغبة في تشكيل جمعية لهم سنة 2002 للتذكير بما قاموا به من الأعمال الإيجابية أثناء حرب التحرير لصالح فرنسا قائلا:" إن جرائم فرنسا لم تعمل سوى الأعمال الجيدة في الجزائر".[5]

تميز حكم **جاك شيراك** بالكثير من الأحداث المتعلقة بمسألة الذاكرة، والماضي الإستعماري مع الجزائر، إذ إتخذ وبمبادرة منه ومن حكومته اليسارية برئاسة **جوسبان** عدة إجراءات بهذا الخصوص، تعلقت بتحديد أيام للذاكرة والذكرى،

---

[1]- Claude Didier, Les harkis pendant la Guerre d'Algérie, fr.wikipedia.org

[2] - Aomar Baghzouz, « Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation » **op.cit**.

[3] - Claude Didier, **op.cit**.

[4] - Benjamin Stora, Guerre d'Algérie : 1999-2003, les accélérations de la mémoire, H & M, N° 1244 - Juillet-août 2003, P92

[5]- سعدي بوزيان، **جرائم فرنسا في الجزائر**: دار هومة، للطباعة والنشر، الجزائر ، 2002، ص 95.

وتأسيس جمعيات ومتاحف لحرب الجزائر في جانبها الإجتماعي والتاريخي، كما أعلن بمعية رئيس حكومته **بيار رفاران**، عن رغبته في جعل السياسة في خدمة الأقدام السوداء كواحدة من الأولويات.[1]

مما مكن هذه الفئة من دعم مطالبها بإسترجاع ممتلكاتها بالجزائر برفع قضايا أمام محاكم دولية والأمم المتحدة ضد الدولة الجزائرية والتكتل في جمعيات ثقافية تعمل على محاولة إعطاء طابع المشروعية لأعمالهم الإجرامية في الجزائر على غرار الجمعية الثقافية لفرنسي شمال إفريقيا.

وخلال الإنتخابات الرئاسية في 31 مارس 2007، صرح مرشح الحزب **نيكولا ساركوزي**، بأنه في حال فاز بالإنتخابات سيعترف بمسؤولية الدولة بتخليها عن الحركى والمعاناة التي عانوها في الجزائر 1962. هذا ما حفز حوالي 200 شخص من الأقدام السوداء والحركى لإطلاق حملة إعلامية ضخمة قي فرنسا أواخر سنة 2011 للضغط على **ساركوزي** للوفاء بالإلتزامات التي أعلنها خلال ترشحه للإنتخابات الرئاسية سنة 2007.[2] وهو ما تم فعلا بتاريخ 20 جانفي 2012 لما تبني مجلس الشيوخ الفرنسي بالإجماع قانون تجريم إهانة الحركى الذي إقترحه حزبه الإتحاد من أجل الحركة الشعبية ما عدا الشيوعيين.[3] وهكذا إستمر التحرش الفرنسي بذاكرة الجزائريين وبأحداث ثورتهم التي قهرت النظام الإستعماري الفرنسي وقضت على أذناب الذين وجدوا لهم مكانا كي توظفهم فرنسا سياسيا وتاريخيا ضد الجزائر بخلفيات إستعمارية.

واجهت فرنسا في بداية 2002 صعوبة من أجل الإعتراف بالحقيقة والمصالحة للحرب في الجزائر، فقد أراد اليسار الفرنسي من خلال الجمعية الوطنية جعل تاريخ 19 مارس يوم لذكرى الضحايا المدنيين والعسكريين في حرب الجزائر وتونس والمغرب؛ هذا المشروع لم يكن من الممكن إعتماده فقد أظهرت القراءة الأولى له أنه قد رفض التصويت عليه 204 نائب، فيما إمتنع 35 نائب،[4] يظهر هذا الرفض أن رغم مرور أربعين سنة على حرب الجزائر ما تزال المناقشات حولها ساخنة، كما أن تاريخ 19 مارس يتوافق مع تاريخ وقف إطلاق النار بين الجزائر وفرنسا. فيما تم التطرق إلى إمكانية إنشاء جمعية العائدين من الجزائر، وفتح الأرشيف العسكري أمام الباحثين منذ 1992. هذا الإجراء لم يمنع من نسيان الذاكرة، ولا يمنع المطالبة بحقوق الجزائريين المقتولين في أكتوبر 1961 بفرنسا.

---

[1] -jean pierre tuquoi ? paris- Algérie ? Couple infernal, édition sedia, 2008, p34.

[2]- عثمان لحياني، 200 جمعية فرنسية تطالب بالخامس جويلية يوما للحركى، **جريدة الخبر**، 7 ديسمبر 2011.

[3]- جمال، ف، مجلس الشيوخ يصادق على قانون يدين شتم الحركى، **جريدة الخبر** ، 29 فيفري 2012.

[4] -Benjamin Stora. Guerre d'Algérie : 1999-2003, les accélérations de la mémoire , **op.cit**. p86.

كما تم التصويت عام 1999 في الجمعية الوطنية الفرنسية بالإجماع على إقتراح لوضع تشريع يضع مصطلح الحرب موازي لمصطلح الأحداث في الجزائر بين عامي 1954-1962.[1] بهذه المناسبة صرح **جاك شيراك:"** أود أن أقول أن علاقتنا الثنائية سوف تحدد، إلى حد كبير، وتنفيذ المشاريع المتعددة الأطراف التي بلدي هي طرف فيها. وبالتالي لدينا الرغبة في رؤية فرنسا تعزز علاقاتها مع الجزائر، مع الأخذ في الإعتبار طبيعة العلاقة بين البلدين حيث لا يزال التاريخ واللغة والثقافة تلعب دورا في التفاهم المتبادل بين البحر الأبيض المتوسط وجنوب أوروبا".[2]

إن إعتراف فرنسا بحرب الجزائر بدل أحداث الجزائر أثار حفيظة قدامي المحاربين الفرنسيين ما يدل على أن هذه الحرب لم تنسى بعد لدى الكثيرين على جانبي المتوسط، قد تم منع كتابة التاريخ الصحيح لهذه الحرب، والقارئ يستطيع كشف محاولة تزييف هذا التاريخ.[3] وواصلت الجبهة الوطنية الضغط، وتغذية مصادر الفتنة بشأن الحرب في الجزائر، فخسارة الجزائر الفرنسية لا تزال كما يبدو لها أثر رجعي لدى مؤيدي النظام الإستعماري، من خلال بناء الذاكرة للإنتقام.

المطلب الثالث: أسباب رفض الإعتذار

إن إصلاح العلاقات بين فرنسا والجزائر قد أجهضت تماما مع إعترافات الضباط الفرنسيين بالتورط بالتعذيب في حرب الجزائر، لكن السؤال المطروح لماذا تم طرح هذا بعد أيام من زيارة الرئيس الجزائري إلى فرنسا، وهل هي مدبرة لمنع قيام أي علاقة، كما أن بداية المناقشة في هذه النقطة لم تكن سياسية وإنما أكاديمية، تتعلق بمناقشة أطروحة دكتوراه مقدمة من قبل **Branche Raphaëlle** في ديسمبر 2000،[*] لدى معهد الدراسات السياسية بباريس، تقول هذه الأطروحة أن التعذيب كان على نطاق واسع ولفترة طويلة، كما أثارت هذه الدراسة موجة من الغضب لدى ضباط وجنرالات سابقين، صحيح أن إعترافات **ماسو** و**بيجار** عن معركة الجزائر 1957 كانت متناقضة، **فماسو** لم ينكر ذلك بعكس **بيجار** الذي قال:[4]

---

(1) -,Benjamin Stora. Guerre d'Algérie : 1999-2003, les accélérations de la mémoire , **op.cit** p90.

(2)- Jean-François, Daguzan, les relations franco algériennes ou la poursuite des amicales incompréhensions, www.diplomatie.gouv.fr.

(3) - Benjamin Stora, Guerre d'Algérie : 1999-2003, les accélérations de la mémoire, **op.cit** . P.83

(*) -Raphaëlle branche, **la torture et l'armée pendant la guerre d'Algérie(1954-1962)**,éditions Gallimard, paris 2001.

(4) - Aomar Baghzouz, « Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation » **op.cit**.

« On aurait pu faire les choses autrement »

لكن إعترافات **بول اوساريس**، جلاد آخر من حرب الجزائر، في كتابه المعنون Services spéciaux Algérie 1955-1957, لم يأت إلا تأكيدا لهذه الممارسات، وإعترف بأن:" التعذيب كان على نطاق واسع في الجزائر...".[1] وكشف أيضا على أنها كانت بموافقة السلطات العليا. حيث تعرض فيه للحديث عن التعذيب ويعترف بمسئولياته بشأن التعذيب. فهو يقر أنه كان يتحرك تنفيذا للأوامر وإنجازا لمهامه بشكل ناجح. كما يعرب عن أسفه من وقوع مثل هذه الأحداث، دون أن يتأسف عن تنفيذه للأوامر.[2] بعد إعترافه، تم الحكم عليه بتهمة ممارسة التعذيب في الجزائر، هذا لم يمنعه بالإعتراف في نفس اليوم، بأنه ضد التوبة، وكيف كان يتلذذ في تعذيب الجزائريين.

« Pourtant, le général Massu, interviewé par la journaliste **Florence Beaugé**,avait répondu dans le Monde du 21 juin 2000 : « J'ai dit et reconnu que la torture avait été généralisée en Algérie (…) On aurait du faire autrement, c'est cela que je pense »

كان هناك رفض من قبل الجنرالات الذين شاركوا في حرب الجزائر، في 21 جانفي 2001، في ملتقى وطني للجيش، تم تقديم بيان من قبل الضباط الذين خدموا في الجزائر في الفترة (1954-1962) ضم 521 توقيعا.

فقانون 31 جويلية 1961، الذي قدم العفو لقادة الإنقلاب وأعضاء المنظمة السرية وأعطاهم الإمتيازات، وعفو عام عن كل الجرائم التي إرتكبوها في حرب الجزائر، وقانون 3 ديسمبر 1982 (رقم 82-1021) الذي منح لضباط ورؤساء الإنقلاب والمنظمة الخاصة؛ الدرجات والرواتب التقاعدية.[3] ماذا عن العفو الوارد في اتفاقيات إيفيان؟ والتي إستفاد منها في وقت لاحق المسئولين عن الإنقلاب ومنظمة الخاصة رافقها إستعادة الدرجات والأوسمة والرواتب التقاعدية. حسب **جيل منسرون** إن العفو في إيفيان كان لتسهيل النهاية والتغلب على الصراع. وهو جزء من التاريخ، لأن بها كل البيانات التي تحدد السلوكيات والأحداث خلال المرحلة التاريخية التي تلت ذلك. وعلاوة على ذلك، تم الموافقة عليها خلال الإستفتاء في أبريل 1962 بأكثر من 90 % من الأصوات. وافق مجلس الوزراء على التوقيع على إتفاقيات إيفيان في 21 فبراير عام 1962.[4]

---

[1] - Étienne Godinot, 50 ans après la fin de la guerre d'Algérie : La France saura-t-elle demander pardon ? 27.02.2012, www.irnc.org, p17.

[2] - تيبري ميسان، **المرجع السابق الذكر**.

[3] - Gilles Manceron, **op.cit**.

[4]- Gilles Manceron, **op.cit**.

طالب عمدة باريس **برتران ديلانوي** في 17 أكتوبر 2001، بالإضافة إلى جمعيات ونقابات بالإعتراف الرسمي بجريمة أكتوبر 1961. إن هذا العمل قد يمكن من حرية الوصول إلى الأرشيف حتى يتمكن المؤرخين من كتابة تاريخ هذه الحرب الإستعمارية وخاصة هذه الأحداث. وجعل مكان لذكرى هذه المجازر. وفي أوت 2001 قامت وزراة التربية الوطنية بهدف الوصول إلى الحقيقة التاريخية بتنظيم مؤتمر حول "كيفية تدريس تاريخ الحرب في الجزائر"، من قبل ثلاثمائة مدرس تاريخ في معهد العالم العربي في باريس.[1] وهكذا، فإن عنف الحرب وفظائعها، عباءة للإنتقام، حسب دعاة السلم والحوار والبحث عن الحقيقة، في دعم أغلبيتهم لطلب الإعتراف وإدانة التعذيب الفرنسي خلال الحرب الجزائر، بتأييد الرأي العام الفرنسي.[2]

وبالتالي يمكن القول أن قضية رفض الإعتراف بالأعمال الإجرامية التي قامت بها فرنسا، كانت على المستوى الرسمي؛ ففي 24 نوفمبر 2000 رفض الوزير الأول الموافقة على تشكيل لجنة تحقيق برلماني حول التعذيب والجرائم التي إرتكبت أثناء حرب الجزائر، كان النقاش على قدم وساق وقد شمل جميع الأحزاب السياسية، على حد سواء.[3]

أراد **جاك شيراك** أن يقدم الإعتذار بطريقة ترضي فرنسا، على شكل خطاب في اليوم الذي يتم فيه الإمضاء الرسمي على معاهدة الصداقة بسيدي فرج المكان الذي أنزلت فيه القوات الفرنسية عام 1830. إلا أن الجزائر رأت بأن هذا غير كافي كما قال السيد **عبد العزيز بلخادم**:" لابد أن يكون الإعتذار مكتوب بأسود على بياض ومدون داخل معاهدة الصداقة، لأن الأشياء المدونة تبقى، ولا تقبل أن يكون الإعتذار داخل وثيقة ثانوية".[4]

حرب الذاكرة ما زالت مستمرة، والتي أثرت بشكل مباشر على التعاون الثنائي بين البلدين، رغم أنه عام 2007 وصل إلى السلطة رئيس لم يشارك في حرب التحرير، لكنه رفض فكرة الإعتذار وركز على مشاريع التعاون وفضل المضي قدما من أجل تعزيز العلاقات الجزائرية الفرنسية، بدلا من تحمل إرث الماضي،[5] ففرنسا **ساركوزي** تفضل الأخذ بالواقعية السياسية، وكان إطلاق الإتحاد من أجل المتوسط عام 2008 بمثابة منبر لممارسة هذه السياسة الجديدة.

على الرغم من هذه الإنتقائية، فإن الموقف الفرنسي شهد بعض التطور المحتشم، من حيث الخطاب والرمزية. فالرئيس **نيكولا ساركوزي**، خلال زيارته للجزائر لما كان يشغل منصب وزيرا للداخلية في عهد **جاك شيراك** قال:"أنه لا

---

(1) - Benjamin Stora, Guerre d'Algérie : 1999-2003, les accélérations de la mémoire **op.cit**. P87

(2) - Étienne Godinot, **op.cit**, p16

(3) - Benjamin Stora, Guerre d'Algérie : 1999-2003, les accélérations de la mémoire **op.cit**, p.87

(4) -Jean-Pierre tuquoi, **op.cit**, p 64.

(5) - Aomar Baghzouz, La relation Algéro-française, exemple d'une détérioration du partenariat nord-sud en Méditerranée Rayonnement du CNRS, n° 55, décembre 2010.

يمكن للأبناء الإعتذار عما فعله الآباء"،[1] هذه العبارات كادت أن تقضي على كل أمل بشأن إحراز أي تقدم في مسألة الإعتذار أو التعويض، وإتضح جليا أنه ظل وفيا لمواقف قديمة ووفيا لحزب اليمين الذي يتزعمه. لكن سرعان ما إتجهت مواقف باريس بما في ذلك **ساركوزي** الرئيس نحو ليونة أكثر فرضتها على ما يبدو لعبة المصالح والمنافسة في شمال إفريقيا مع الأمريكيين والروس والصينيين، وفرضها أيضا مشروع الإتحاد من أجل المتوسط الذي تتزعمه فرنسا.[2]

وفي خطاب ألقاه الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي** بجامعة قسنطينة 2007، قال أن:"الكثير من الذين أتوا للإقامة في الجزائر كانت نواياهم حسنة، أتوا للعمل وللبناء من دون أن تكون لهم نية في تسخير أحد أو إستغلاله"،[3] لكن الوقائع التاريخية تثبت عكس كلامه، الأعمال الشنيعة التي قام بها الجيش الفرنسي تفوق الوصف. وأضاف "لكن النظام الإستعماري لم يكن عادلا في طبيعته ولا يمكن إعتباره إلا عملية تسخير وإستغلال"، إعتبر هذا الكلام خطوة نحو الإعتراف، إلا أن **ساركوزي** وضع الجيش الفرنسي في كفة واحدة مع الجزائريين العزل، مما يؤكد مرة أخرى أن فرنسا لا تزال بعيدة عن الإعتراف بجرائمها ناهيك عن الإعتذار أو التعويض. والظاهر أن المعركة من أجل إفتكاك إعتراف رسمي وإعتذار من فرنسا سوف تطول أكثر مما هو متوقع. وقال أيضا "أنه يكره التوبة، التي هي شكل أشكال من كراهية الذات، وأن فرنسا لا تخجل من تاريخها"،[4] وأصر على هذا في خطابه 17 أفريل في متز**Metz** .[5]

أبقي ساركوزي على موقفه من الإعتذار عندما قال:" لم آت إلى الجزائر من أجل الإعتذار، ولا من أجل أي أحد إن هذا الموضوع بات تاريخيا ولنترك ذلك للمؤرخين وننظر للمستقبل وما يهم هو إعطاء الشراكة الثنائية مضمون ملموس، يمكن إدراكه من الجزائريين والفرنسيين على حد سواء"؛ [6] بالنسبة **لساركوزي** الذي كان يرفض التوبة واصل تدعيم مطالب الحركى.

في هذا الخصوص ترى الباحثة **سيلفي تينفولث** أن تصريحات الرئيس الفرنسي، لا تحمل أي جديد في الموقف الفرنسي حول الإرث الإستعماري، وأنه لا توجد قطيعة مع الماضي الإستعماري لأن هناك خطابات سابقة تمت سياقها

---

[1] – Étienne Godinot, **op.cit** , p18.

[2]– فرنسا ترفض الاعتذار وتتمسك بمواقفها الاستعمارية، **المرجع السابق الذكر**.

[3]– **نفس المرجع**.

[4] – Étienne Godinot, **op.cit**, p.18.

[5] – Aomar Baghzouz, « Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation », **op.cit**.

[6] – Gilles Manceron, **op.cit**.

في إتجاه إدانة الإستعمار، وذكرت الكاتبة بإعتراف **ساركوزي** في جامعة فسنطينة. ثم أن الخطاب السياسي الفرنسي إستطاع توظيف مفاهيم ذات دلالات قوية بخصوص مسألة المشكل الإستعماري مثل الإدانة، الإعتراف، الحقيقة، المعناه، إلا أنه لم يتحرر من تلك العقدة الإستعمارية لدرجة ربطه معاناة المجتمع الجزائري مع الإستعمار الفرنسي بمعناه الحركي والأقدام السوداء وهي المقارنة التي تعتبرها الباحثة الفرنسية **سيلفي** بغير المنطقية والخالية من كل أسس المقارنة.[1]

كما إعتبر الباحث الجزائري والنائب السابق في مجلس الأمة **د/محمد قورصو** ما جاء في خطاب الرئيس **ساركوزي** مرواغة سياسية تؤكد الإصرار الفرنسي على عدم الإعتراف وعدم الإعتذار، لأن الإعتذار الحقيقي الذي تطالب به الجزائر، يعني المصالحة الفعلية وإعادة محاكمة الذاكرة الفرنسية وكشف حقيقة الممارسات الإستعمارية الفرنسية في الجزائر. والتي قال فيها **فرحات عباس:**" إنها لمعجزة أننا لم نلقى نفس مصير الهنود الحمر". متماديا طيلة حكمه في إتخاذ عدة خطوات تمجد وتفتخر بفعل الآباء مثل: قيام الحكومة الفرنسية في ديسمبر 2011 بإعادة الإعتبار **للجنرال بيجار** كبطل تاريخي في خطوة إستفزازية لذاكرة الجزائريين وإهانة لضحاياها تمثلت في تحويل بقايا رماده إلى دار المعطوبين. حيث وصف العديد من المؤرخين أمثال **محمد حربي** و**ريمون أوزاك**، والأمين العام للحزب الشيوعي الفرنسي هذه الخطوة بأنها:"غير مؤسسة تاريخيا وخطيرة سياسيا ومشينة إنسانيا رافضين ربط كلمة تاريخ بهذا الرجل".[2]

وقد وصل في عهد **ساركوزي** مستوى الإستهتار بالذاكرة والدوس على مشاعر الجزائريين أن قامت عائلة **ميسوني** في شهر مارس 2012 بمحاولة إقامة مزاد علني لبيع تركة الرعب وأدوات قتل الجزائريين وتعذيبهم خلال الثورة التحريرية عددها 350 أداة. وبالتالي بروز الوجه القبيح لليمين الفرنسي علنا بما يحمله من تحد لضحايا الذاكرة من الجزائريين والفرنسيين الأحرار، لاسيما بعد تكثيفه لعملية إعداد النصب التاريخية للأقدام السوداء، ولقادة المنظمة السرية من كبار مجرمي الحرب، الذين سفكوا دماء الأبرياء ودمروا ما إستطاعوا من التراث المادي والمعنوي للشعب الجزائري بالإضافة إلى تكريم الحركي والخونة وتجريم إهانتهم.

ذهب **ساركوزي** إلى أبعد الحدود عندما جعل العلاقة مع الجزائر الورقة الرابحة في حملته الإنتخابية حين قلل من شأن الثورة التحريرية وقال عنها:" أنها من صنع المخابرات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة"؛[3] لقد إستطاع الرئيس **ساركوزي** بكثير من البرغماتية، أن يتجاهل ملف حرب التحرير الشائك وأصر على رفض الإستجابة لمطلب الجزائريين والإعتذار عن الجرائم الإستعمارية، من أجل توقيع على معاهدة صداقة بين فرنسا والجزائر التي بقيت عالقة منذ زيارة

---

[1]- عبد المالك خطاب، **المرجع السابق الذكر**، ص353.

[2]- سلمان خ، **المرجع السابق الذكر**.

[3]- عز الدين قطوش، **المرجع السابق الذكر**، ص 249

شيراك العاصمة الجزائرية في مارس 2003 بسبب الخلاف على هذه النقطة. وفي تصريح له أثناء زيارته للجزائر في 2006:" بأن الصداقة ليست بحاجة للنقش على الرخام" والتي كان مقررا التوقيع عليها سنة 2005، لكن **ساركوزي** قرر طي الملف مادامت المعاهدة مرتبطة بإسم سلفه، وطرح في المقابل رؤية جديدة للعلاقات تقوم على الإنجازات العملية والمشاريع الملموسة، بدل النصوص والمعاهدات.

بهذا فالرئيس الفرنسي له نظرة خاصة لطابع العلاقات الثنائية التي يجب أن تكون عليها السياسة الفرنسية، وتجلى ذلك في كسره للتقليد الفرنسي للرؤساء السابقين عند وصوله إلى السلطة في 16 ماي 2007، وإدراكه للتغيرات الإستراتجية التي آلت إليها منطقة المتوسط، حيث إستهل أول خرجاته الرسمية خارج الإتحاد الأوروبي إلى الجزائر على خلاف من سبقه من الرؤساء الفرنسيين والذين عادة ما يبدؤون زياراتهم المغاربية من الرباط.

ولكن لماذا يرفض **ساركوزي** فكرة التوبة؟ في تصوره إن التحرك نحو التوبة ليس إهانة لفرنسا فقط، ولكن أيضا إهانة للعائدين، وقدامى المحاربين والمقاتلين الجزائريين.[1] كما أنه لا يريد أن يأخذ من فرنسا الماضي كله وتجسد هذا في قوله: "نحن لسنا مسئولين عن أخطاء أبائنا،" وقال ذلك مرارا وتكرارا قبل تسلمه السلطة. كما أن **ساركوزي** يريد تجنب الصراعات الداخلية، كما أن الإعتراف بمسؤولية أسلافه عن الجرائم الإستعمارية قد أثارت منظمات المجتمع المدني، فالرئيس الفرنسي هو من أولئك الذين يعتقدون أن فرنسا قد رسمت خطط العفو عن أحداث تتعلق بالحرب في الجزائر من خلال إتفاقية إيفيان.[2]

في سياق العلاقات الدولية؛ التوبة من جانب فرنسا من الصعب تخيلها أو تصورها، فمصطلح التوبة هو مصطلح ديني، في المقام الأول، غالبا ما يتم إستخدامه للإعتراف بأخطاء الماضي، رغم أن **فرانسوا هولاند** إستخدمه في خطاباته أثناء زيارته للجزائر، في ديسمبر 2012،[3] بالإضافة إلى ذلك، فإن الإعتراف سيفضح الحكومة الفرنسية بتهمة إرتكاب جرائم ضد الإنسانية وبالتالي ستعاقب دوليا، مع الإلتزام بالتعويضات، بالعودة إلى التاريخ نجد أن رؤساء فرنسا إعترفوا بالجرائم التي قامت بها حكوماتهم، فقد إعترف **جاك شيراك**، بمسؤولية بلاده في عام 1995 عن إضطهاد وترحيل الجالية اليهودية خلال الحرب العالمية الثانية. وفي 2005 إعتذر نيابة عن الحكومة الفرنسية بالقمع الرهيب في مدغشقر، وهذا

---

(1) - Aomar Baghzouz, « Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation », **op.cit**.

(2) -Ibid.

(3) -Laetitia Bucaille, France / Algérie: comment solder le passé ?
http://www.centredurkheim.fr/PagesCV/Bucaille.html
26 février 2013.

يبين أن الحالة الجزائرية ليست الأولى من نوعها، أو ليست حالة فريدة في العلاقات الدولية، كما وافقت ألمانيا على تقديم تعويضات لإسرائيل عن ضحايا المحرقة، وأقرت بمسؤوليتها كقوة إستعمارية في الإبادة الجماعية للناميبيا هيريرو الذين عارضوا الإستعمار الألماني لبلادهم بين 1884 و1915. واليابان التي أعرب رئيس وزرائها في عام 1998، عن الندم والإعتذار الصادق للهيمنة الإستعمارية لكوريا الجنوبية. ووقعت تركيا وأرمينيا الإتفاقات التاريخية 10 أكتوبر 2009 في زيوريخ، وتكريس طريق المصالحة بين البلدين بعد قرن من التوتر والعداء غذاها ذبح الآلاف من الأرمن داخل الإمبراطورية العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى.[1]

لكن المقارنة مع المثال الإيطالي–الليبي هي الأكثر أهمية لأنها تتعلق بدولة أوروبية ودولة من شمال أفريقيا. الشراكة المميزة بين روما وبنغازي، ولدت من إتفاق بين **سيلفيو برلسكوني ومعمر القذافي**، هو مثال يحتذى به للعديد من المستعمرات السابقة لمعاملة مماثلة. غير أن السلطات الفرنسية الحالية تستبعد تماما السيناريو الإيطالي الليبي.

فهذا الرفض للإعتذار وعدم القبول بمعاهدة الصداقة بمثابة إعلان حرب ضد الجزائر، لأنه يحمل دلالات قاطعة على أن الفكر الإستعماري لا يزال يسيطر على عقلية باريس السياسية، وما صدر عن الخارجية الفرنسية بخصوص الإتفاقية بين إيطاليا وليبيا يؤكد نية فرنسا في المضي قدما بالتعامل مع الجزائر كمحمية سواء اليسار منهم أو اليمين. ويبين عدم نية فرنسا في أن تحذو حذو إيطاليا في قراراها مكتفية بالقيام بخطوات صغيرة تجاه الجزائر دون الإعتراف أو الندم.

من ناحية أخرى تفضل السلطات الفرنسية النموذج الفرنسي الألماني الأكثر براغماتية في نظرهم؛ فهذا النموذج يساعد للتغلب على الإستياء والكراهية الموروثة من أحداث الماضي. وما يعزز الرفض الفرنسي للنموذج الإيطالي الليبي هو أن اتفاقيات إيفيان أخلت مسؤولية فرنسا عن أي إعتذار أو التعويض، [2] فرئيس الوزراء الفرنسي السابق **ليونيل جوسبان** يلخص منطقه موضحا أن هذا النوع من الذاكرة ليس "وسيلة للإحياء المشاكل السابقة، ولكن لا ننسى، أنها وسيلة لصنع السلام مع الماضي".[3]

---

[1] – Aomar Baghzouz, « Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation »**op**.**cit**.

[2] – Aomar Baghzouz « La relation algéro-française, exemple d'une détérioration du partenariat nord-sud en Méditerranée », **op**.**cit**.

[3] –Étienne Godinot, **op**.**cit** , p19.

عكست مرحلة **حكم ساركوزي** شخصية الرجل المعبرة عن تشدد ويمينية توحي بنزعة كولونيالية معجبة بالمسار التاريخي الإستعماري لفرنسا، حيث أصبح للتاريخ في عهده حضور قوي في علاقته مع الجزائر. فوزير خارجيته **بارنار كوشنير** قد كشف عن هذه العقدة النيوكولونيالية بوضوح حينما صرح لصحيفة فرنسية بأن" العلاقات الجزائرية الفرنسية لا يمكنها أن تتحسن إلا برحيل النخبة الجزائرية المرتبطة بالإستقلال والتي حاربت فرنسا بالجزائر(جيل الثورة) لأن التوتر بين باريس والجزائر سيبقى تحكمه العاطفة والعنف والإنفعالية وما يستحيل قيام معه علاقات طبيعية بين البلدين.[1]

La génération de l'indépendance algérienne est encore au pouvoir. Après elle, ce sera peut-être plus simple. »

إذن فالعلاقات بين الجزائر وفرنسا خلال فترة حكم **ساركوزي** عرفت برودة خاصة في بعض الملفات التي كانت دوما سبب التوتر من بينها الذاكرة التاريخية، معاهدة الصداقة، الهجرة، قضية الصحراء الغربية، حيث كان أغلب مواقفه توحي بذلك .[2]

كما أن التوتر السياسي الذي عرفته العلاقات الثنائية في عهد **شيراك** ظل في عهد **ساركوزي**، حيث تطفو على السطح في كل مرة ملفات الماضي؛ وظل الوضع معقدا نظرا للتعنت الذي أبداه من مبدأ الإعتذار، بالإضافة إلى الصيغة الرسمية التي طبعت هذا المطلب من 2005. فالأسلوب الجديد **لساركوزي** في سياسته إنما المراد منه قطع الصلة بالسياسة الديغولية، لإضافة طابعا خاص به ليدشن مرحلة يمكن تسميتها **"بالمرحلة الساركوزية"**، والهدف منها هو إحداث شراكة مع الجزائر وتعزيز العلاقات الثنائية مع كل الشركاء في الجنوب ووضعه خطة للإتحاد من أجل المتوسط.

يقول **ستورا** لماذا هذا الإهتمام المفاجئ بالذاكرة والتاريخ، ويؤكد أن لا علاقة لهذا بأي عمل صحفي وإنما جاء ليحقق رغبات مجموعة جديدة من حاملي الذاكرة لحرب الجزائر، والذي يشكلون مجموعة هائلة من مواطنين المجتمع الفرنسي، وليس لهم علاقة بالتاريخ الإستعماري، والمطالبة بحق البقاء أوفياء لأباءهم الذين حاربوا من أجل إستقلال الجزائر والذين راحوا ضحية في مظاهرات أكتوبر 1961.[3] إضافة إلى وجود عامل آخر للعودة الذاكرة، وهو" جيل الثورة" أو جنود الجزائريين السابقون الذين يمسكون بزمام السلطة.[4]

---

[1] -Farid Alilat, **op.cit**.

[2]- حورية ميسوم، العلاقات الجزائرية الفرنسية ربما أقل تعقيدا بعد رحيل جيل الاستقلال، **جريدة الأمة العربية** ، 20 فيفري 2010.

[3] - Benjamin Stora, Guerre d'Algérie : 1999-2003, les accélérations de la mémoire, **op.cit**. P87

[4]-ibid. P88

يشهد تاريخ العلاقات الدولية العديد من التجارب للمصالحة بين الدول؛ قد نظمت جمعية **"التفاهم"** برئاسة Laetitia bucaille موضوع حول العلاقات بين فرنسا والجزائر، وتم الإشارة إلى المصالحة بين البيض والسود في جنوب إفريقيا 1994، ومقارنتها مع تداعيات حرب الجزائر 1954، وأوضح المتدخليين طبيعة العلاقة بين البلديين والعوائق التي تجعل المصالحة صعبة.

نوهت **بوكاي** بتجربة جنوب إفريقيا، وإقترحت الأخذ بها في حالة الجزائر.[1] ففي جنوب إفريقيا، اللغة المستخدمة هي الإعتذار والمصالحة، وتم تشكيل لجنة لتقصي الحقائق، أين تمت المصالحة بين الجلاد والضحية، من أجل بناء الدولة، وأين لعب الدين دور مهم. وأشار المتدخلون أن العلاقات بين الفرنسيين والجزائريين أفضل بكثير من تلك التي بين البيض والسود في جنوب إفريقيا، ونوهوا إلى الدور الذي يمكن لهذه العلاقات أن تلعبه في تحقيق المصالحة بين البلدين.

أرجعت **بوكاي** صعوبة المصالحة بين الجزائر وفرنسا بعد 50 عاما، إلى عوامل داخلية خاصة بالجزائر، كحماية مبادئ الثورة، وتعزيز شرعيتها، وأشارت أيضا إلى ورثة جيش التحرير من أجل المحافظة على الشرعية الثورية، ولتفادي المعارضة التي ترى أن الثورة قد إغتصبت، أما في ما يخص الجانب الفرنسي، فالمثل العليا للجمهورية ومبادئ الثورة الفرنسية بالإضافة إلى لوبي الأقدام السوداء هي التي أعاقت أي خطوة نحو المصالحة. ولذلك لا يمكن للسلطات الفرنسية إتخاذ أي موقف واضح يؤدي إلى ردود فعل قوية من جميع الأطراف المعارضة. على نقيض جنوب أفريقيا، حيث إعترف الجلاد وكان جزء من عملية المصالحة،[2] وتمكن من الإندماج في المجتمع، بين فرنسا والجزائر مازال أمامها الكثير. أين يواصل الطرفان المعارضة، فمن جهة الدفاع عن الجيش" والعمل الإستعماري" والأقدام السوداء، ومن الجانب الأخر القومية الجزائرية، والدفاع عن الشرعية. كل ما سبق يشير إلى أن العقبات والتحديات التي تواجه المصالحة بين فرنسا والجزائر هي ذات الصلة أساسا بالمشاكل الداخلية في كل بلد.

(1)- Laetitia Bucaille, **op.cit**.

(2)-Ibid.

المبحث الثاني: المجال السياسي والأمني

المطلب الأول: التوترات السياسية

شهدت العلاقات الثنائية فترات عديدة من الإنسداد والتوتر أغلبها يعود إلى التاريخ الإستعماري، إذ إستمرت فرنسا في النظر إلى الجزائر على أنها لا زالت تحت وصايتها وذلك بالرغم من تلك المبادئ النظرية التي حكمت العلاقات الثنائية بعد الإستقلال وأهمها عدم التدخل في الشؤون الداخلية، ومبدأ تحقيق المصلحة المشتركة، وخلق قناة إتصال مباشر من أجل تقوية العلاقات وبعث الثقة بين البلدين.[1]

عند وصول **جاك شيراك** إلى السلطة وجد علاقة بلاده مع الجزائر في حالة غير طبيعية، خاصة بعد قرار وزير الخارجية الفرنسي بغلق قنصليتي وهران وقسنطينة وعنابة والمركز الثقافي الفرنسي ومغادرة بعثات فرنسية دبلوماسية وإقتصادية الجزائر. وكنتيجة لذلك وإيمانا منه بأن مصلحة بلاده تكمن في إبقاء على علاقات متميزة مع الجزائر، عمل **شيراك** منذ منتصف 1995 على إعادة تأهيل سياسة بلاده الخارجية تجاه الجزائر، وإقامة علاقات ثنائية تستند على أسس جديدة أهمها إحترام سيادة كل بلد.[2] وخير دليل على ذلك دعمه للنظام السياسي الجزائري أثناء الأزمة الأمنية من خلال المساعدات العسكرية التي قدمها للجزائر.[3]

جدول رقم (03): تسليم الأسلحة الفرنسية الأرقام معبر عنها بالمليون دولار(2002-2004)

	2002	2003	2004
الطلب	39.5	43.2	13.4
التسليم	5.1	11.6	12.4

موقع وزراة الدفاع الفرنسية،www.Defense, gouv.fr

كان **جاك شيراك** من خلال فلسفته الخاصة يطمح إلى الإقتراب أكثر من الجزائر من خلال دعم خيارات المجتمع الجزائري، وفي هذا الإتجاه قادت فرنسا الإتفاق الذي حصل بين الجزائر وصندوق النقد الدولي حول إعادة جدولة الديون الخارجية، وإشترطت تقديم مساعدة أكثر مقابل تقدم سياسي ديمقراطي في الجزائر.[4] وبناءا عليه فقد سمح هذا

---

(1) - Nicol Grimand, **La politique extérieure de l'Algérie** , pp 42,47.

(2)- عبد المالك خطاب،**المرجع السابق الذكر**، ص 246

(3)-Louis Martinez, **the Algerian civil war**: **1990-1992**, New York, university press, p277.

(4) - Rémy le veau, **l'Algérie dans la guerre**, Bruxelles: complex, 1995,p180.

التوجه لفرنسا أن تعيد تواجدها في الجزائر من خلال إقتراح أو تدعيم برامج إقتصادية أو سياسية بهدف التعاون أو الشراكة في مختلف المجالات.

لكن بعد إنتخاب **عبد العزيز بوتفليقة** رئيسا للدولة، في 15 أفريل 1999، عرفت العلاقات الثنائية توتر من جديد، والذي يمكن إدراكه بوضوح من موقف الرئيس **شيراك** من الإنتخابات، ففرنسا عن طريق ناطقها الرسمي للخارجية صرحت:"بأنها تابعت الحملة الإنتخابية والتي سمحت للمواطنين الجزائريين بمناقشة مستقبل البلاد وذلك بالإعتماد على التطور الديمقراطي الذي جاء به **اليامين زروال** في نوفمبر 1995 حيث قرر المترشحون الستة يوم 14 أفريل الإنسحاب(...)ونأمل في أن الطموح للديمقراطية سيترجم في إطار التعددية".[1]

كما جاء على لسان رئيس حكومته **ليونيل جوسبان** أن فرنسا قلقة من الظروف التي تمت فيها الإنتخابات، حيث عقبَ على إنسحاب المرشحين الستة تاركين المجال مفتوح أمام **بوتفليقة**، هذه التصريحات أزعجت الرئيس الجزائري الجديد، وقد إعتبر هذا بمثابة تدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، ويمكن وصفها بشكل من أشكال الحماية والوصاية، والتي تعتبر غير مقبولة بالنسبة له.[2]

أدت هذه التصريحات إلى حدوث أزمة دبلوماسية بين البلدين، وذلك عندما عبر الرئيس **بوتفليقة** عن عمق صدمته إزاء هذا الموقف، وأعلن أن بلاده لن تقبل أية وصايا أو تدخل وأن على فرنسا أن تهتم بشؤونها الداخلية، وما تقوم به هو تعبير عن نزعة إستعمارية جديدة.[3] هذا ما جعل المراقبين يتنبئون بنشوب حرب باردة بين البلدين، لكن في الواقع قد حدث العكس، بعد أشهر تم دعوة **بوتفليقة** لزيارة فرنسا من قبل **شيراك** في جويلية 2000، كانت خرجته الرسمية الأولى بإتجاه فرنسا، رغم أن التقليد هو أن يبدأ زيارته من تونس، حسب رأي الدبلوماسي **عبد العزيز رحباني**.[4]

إضافة إلى زيارة **جاك شيراك** للجزائر في مارس 2003، والتي كانت أول زيارة من نوعها لرئيس فرنسي منذ إستقلال الجزائر 1962، وفور وصوله وأمام أكثر من 500 نائب وعضو في المجلس الشعبي الوطني، وضع الرئيس **جاك**

---

(1) -louis Aggoun, jean baptiste rivoir, **France Algérie**, **crime et mensonges d'état**, **histoire secrète de la indépendance d'état la terrorisme guerre''** d'Alger compétition Facorpe, Lisieux, France :mars 2010, p65.

(2)-Farid Alilat, **op.cit**.

(3) -صالح سعود، **المرجع السابق الذكر**، ص، ص 149،150.

(4) -Farid Alilat, **op.cit**.

شيراك أسس لتحالف جديد بين فرنسا والجزائر، وقال في خطابه :"يجب على هذا التحالف أن يتغذى من ماضي مشترك دام 132، ومن المصالح الإقتصادية والسياسية للبلدين، وخاصة من الروابط الإنسانية بين جانبي المتوسط".[1]

"doit être nourrie par un passé commun de cent trente-deux ans, des intérêts économiques et politiques et surtout par des liens humains des deux côtés de la Méditerranée"

وأردف إن مصير الجزائر وفرنسا مشترك، وقد حان الوقت من أجل عقد تحالف جديد بين البلدين، فالمجال مفتوح أمامنا ويوفر لنا كل الإمتيازات، وقد ذُكر بالإعلان على معاهدة الصداقة التي تسعى الدولتان إلى توقيعها والتي جاءت على شاكلة المعاهدة الفرنسية الألمانية 1963. تحدث شيراك أيضا عن مأساة الحرب في الجزائر (1954-1962) والتي أسفرت عن مقتل مليون ونصف مليون شهيد حسب تقديرات مثيرة للجدل حسب رأيه ونزوح 500.000 من الأقدام السوداء، هذا الماضي المؤلم، لا يجب أن ينساه أو ننكر ذلك، ويجب على كل من فرنسا والجزائر إحترام جميع ضحايا الحرب.

ساهمت رحلة **شيراك** إلى الجزائر في 2003، في فهم سياق الدبلوماسية الفرنسية، ويظهر مدى الترابط بين السياسة الداخلية والخارجية الفرنسية. حيث تمثل الغرض الرسمي من أول زيارة لرئيس فرنسي إلى مستعمرة سابقة منذ إستقلالها في عام 1962، هو إعادة صياغة العلاقة مع الجزائر، في نفس الوقت كان الرئيس الفرنسي مهتما أكثر بكسب ود العرب والمسلمين على ضفتي المتوسط وأفريقيا الفرانكوفونية. فالجزائر بالنسبة له هي جوهرة الإمبراطورية الفرنسية.

حسب **شيراك** أن حرب (1954-1962)، أنهت مقولة الجزائر الفرنسية، وأثارت أزمة داخلية ذات أبعاد لا مثيل لها، إلا أن اليوم يعيش على التراب الفرنسي أكثر من 2.5 مليون مهاجر جزائري، ويضيف أن واحد من ستة فرنسيين على إتصال أو علاقة مع أسرة جزائرية. لهذا فو يطمح إلى إعادة العلاقة مع الجزائر، والتسويق لصورة التعددية الثقافية لإغواء الناخبين، ومحاولة لردع المشاعر السيئة التي خلفتها الحرب وصدمات إنهاء الإستعمار على الجانبين، في هذا الخصوص ذهب شيراك إلى مواجهة الماضي وتكريم ضحايا الطرفين.[2]

ففي اليوم الأول من زيارته، وضع إكليلا من الزهور على النصب التذكاري لشهداء الوطن، وسلم إلى الرئيس الجزائري ختم **الداي حسين**، التي كانت القوات الفرنسية قد إستولت عليه عام 1830، كما تحدث صراحة عن خدمته العسكرية في الجزائر أثناء الإستعمار، ورفض فكرة التدخل في شؤون الدول قائلا: "لا يمكن لأي بلد أن يتدخل،

---

[1]- Benjamin Stora, Guerre d'Algérie : 1999-2003, les accélérations de la mémoire, **op.cit**, P93.

[2] - Michael R. Shurkin, Chirac in Algeria, August 2003,www.brookings.ed

وأن أي تدخل لابد أن يكون تحت مسؤولية منظمة دولية أو إقليمية"، هذه الرسالة تخص التدخل الأمريكي في العراق والذي لقي ترحيب من طرف كل العرب.

ينطلق **جاك شيراك** من قاعدة ديغولية ومعروف أنه أحد أركان السياسة الديغولية والمتأثرين إلى أبعد الحدود **بالجنرال ديغول** الذي كان يعتبر فرنسا هي جسر التواصل بين العالم العربي والغربي، قد جلبت لها المعادلة العديد من الإمتيازات السياسية والإقتصادية، وأهلتها لتعلب دورا كبير على الساحة الدولية.[1]

حاول من خلال سياسته في الجزائر إثبات فكرة مفادها أنه يمكن إقامة علاقات طبيعية بين دولة مستعمرة وأخرى مستعمرة سابقا، وذلك من خلال رؤية جديدة تدعو إلى تجاوز خلافات الماضي وتأسيس علاقات جديدة في فترة ما بعد الإستعمار، مبنية على أسس واضحة بين دولتين مستقلتين تجمعها مصالح مشتركة، حيث إستعادت كل من الجزائر وفرنسا حوارهما السياسي في إطار العلاقات الثنائية منذ زيارة **جاك شيراك** إلى الجزائر.

وبإعتبار أن كل ما يقع في الجزائر يهم فرنسا، فقد أبدت حكومته دعمها لمشاريع الوئام المدني والمصالحة الوطنية لإعتبارات أمنية وإقتصادية بالدرجة الأولى، وهذا لأن الأمن والإستقرار السياسي يشكلا مدخلا رئيسيا للتنمية الإقتصادية ومن شأنه أن يخلق جو مناسب لفرنسا من أجل تحقيق أهدافها الإستراتجية. وقد لعبت الآليات الدبلوماسية، وطيلة الفترة 1995-2002 دورا أساسيا في تحقيق أهدافها في الجزائر. نتيجة لهذه الوضعية، حاول أن يغير فلسفته بلاده في هذا الإطار مباشرة بعد إعادة إنتخابه في ماي 2002، من خلال تكليفه لوزير الخارجية **"دومنيك دوفليان"** بمهمة إعادة تنظيم إطار التعاون الفرنسي- الإفريقي.

ما يلاحظ هو أنه رغم البداية السيئة بسبب ظروف إنتخاب الرئيس الجزائري، إستطاع **بوتقليقة وشيراك** تعزيز العلاقات بين البلدين، وإطلاق إتفاق مشترك لإعادة البناء والهيكلة الشاملة للعلاقات الثنائية القائمة على مبدأ التوازن والمنفعة المتبادلة.[2] ساعدهما في ذلك وجود صداقة قديمة وقوية على تبديد سوء الفهم. ومن خلال سياسة "كسر الطبوهات"عمل **بوتقليقة** على سياسة التطبيع مع القوة الإستعمارية السابقة، من جانبه كان **شيراك** مقتنعا بضرورة تعزيز التعاون بين البلدين، أراد رؤساء الدولتين إحياء التعاون، وكان إعادة الخطوط الفرنسية للعمل بعد إنقطاع منذ 1994،[3] بعدما فشل **شيراك** في هذه المهمة في إجتماع كان مبرمجا بينه وبين **اليامين زروال** على هامش إجتماع جمعية

---

[1]- يحي أبو زكريا، **المرجع السابق الذكر**، ص66 .

[2] - Coopération politique : « Relations Algéro- françaises» , http://www.amb-algerie.fr, consulté le : 20-11-2016 à 10 :02.

[3] - Farid Alilat, **op.cit**.

الأمم المتحدة.[1] بالنسبة لفرنسا جارتها الجنوبية لا تزال تمثل مركز العلاقات مع إفريقيا والمغرب العربي والعالم العربي، كما أن الجزائر غنية بالكربوهيدرات، ولا تزال فرنسا شريكا رئيسيا للجزائر لأسباب تاريخية وجغرافية وإقتصادية وسياسية إستراتجية.

لا أحد ينكر الدور الذي لعبه كل من الرئيس الفرنسي والجزائري في إعادة العلاقات إلى طبيعتها، فزيارة الرئيس الجزائري إلى فرنسا في 2000، ثم زيارة **شيراك** إلى الجزائر في مارس 2003، حملت الكثير من التوقعات لإعادة بعث التعاون بين البلدين، وشهد هذا العام الإمضاء على إعلان الجزائر، بالإضافة إلى سنة الجزائر في فرنسا.

فالنجاح الذي حققته هذه الأخيرة، أعطى الأمل لإمضاء معاهدة الصداقة بين البلدين، قائمة على علاقات إستراتجية وميثالية، لبناء مستقبل زاهر، خالية من تقلبات التاريخ ومتناسية ذكريات الماضي الإستعماري، وبدا أن فرنسا بدأت تعترف بما إقترفته أثناء إستعمارها للجزائر، بدليل مشروع القانون الذي إعتمدته الجمعية الوطنية والذي إعترفت فيه بـ" **حرب الجزائر**" بدل **"عمليات الشرطة في شمال إفريقيا"** في 10 جوان 1999،[2]

في الأخير يمكن تلخيص جهود **شيراك** لتجاوز عقدة الماضي الإستعماري في ما يسمى معاهدة الصداقة التي حاول من خلالها إلى إبرام شراكة طويلة المدى بين البلديين في مجال الإستثمار، الهجرة، التعليم. حيث تعهد الطرفان تطوير وتعزيز العلاقات بينهما على أساس الثقة الإحترام المتبادل، وقاما بالتوقيع على إعلان الجزائر الذي ركز على مبدأ الشراكة الإستثنائية التي تعتبر خارطة الطريق لإعادة بعث العلاقات الثنائية بين البلدين. حيث يغطي هذا نص أهمية سياسية كبيرة ورسم إستراتيجية للسماح للبناء شراكة إستثنائية بين البلدين جميع المجالات من تعميق الحوار السياسي، وتعزيز العلاقات الإقتصادية والثقافية، العلوم والتكنولوجيا وتدعيم البعد الإنساني الذي يعتبر بعدا هاما في العلاقات الثنائية.[3]

على عكس الرؤساء الفرنسيين الذين كانوا يستهلون جولاتهم المغاربية من الرباط تأكيدا للعلاقات الخاصة بين المغرب وفرنسا، إختار خليفة **جاك شيراك** الرئيس **نيكولا ساركوزي** (2007-2012) أن يبدأ جولته المغاربية من الجزائر رغم العلاقات المتوترة بين البلدين.[4] فالأمر لم يكن مجرد خيار بروتوكولي، وإنما كان يعكس تعديلا أساسيا في

---

[1] - Aomar Baghzouz, « Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation » , **op.cit**.

[2] - Guy Pervillé, « La guerre d'Algérie :histoire et mémoire»

[3] - Coopération politique, **op.cit**

[4]- عز الدين قطوش، **المرجع السابق الذكر**، ص 248 .

تحالفات فرنسا في المنطقة، مثلما أكدت نتائج المحادثات بينه وبين نظيره الرئيس الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** والتي تركزت على ملف الغاز تمهيدا لصفقة إستراتجية بين البلدين.

زيارة رئيس الدولة للجزائر في 3 ديسمبر عام 2007 من قبل الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي** جاءت لإعادة إطلاق العلاقات الثنائية في جميع المجالات. وبهذه المناسبة تم توقيع العديد من الإتفاقيات، بما في ذلك إتفاق الشراكة الجزائري–الفرنسي الذي وقع في 4 ديسمبر 2007، والتي تعتبر الوثيقة الأساسية لإصلاح العلاقات الثنائية. أعقبتها زيارة الوزير الأول **فرانسوا فيون**، في يوم 21 جويلية 2008، والتي توجت بتوقيع العديد من إتفاقيات التعاون. قدم الرئيس الجزائري وسام شرف **لساركوزي**، وقال **بوتفليقة** لمضيفه "بين الجزائر وفرنسا، علاقات محكوم عليها أن يكون لها مستقبل مشترك".[1] في إعتقاده أن هناك إمكانية لإعادة بناء العلاقات، كما كان الحال مع **شيراك**.

عرفت العلاقات بين البلدين بعد وصول **ساركوزي** إلى السلطة توتر شديد، بسبب رفضه لفكرة التوبة ما يدل على القطيعة في سياسة **ساركوزي** مع سلفه، الذي كان ينوي تصحيح أخطاء الماضي؛ قال **ساركوزي** في خطابه أنه جاء إلى الجزائر من أجل بناء شراكة خاصة بين الشعبين، وأن العديد من الرجال والنساء الذين يحبون الجزائر غادروا مضطرين، وأضاف نعم إرتكبت جرائم طوال حرب الإستقلال والتي خلفت ضحايا من الجانبين، إن بين البلدين تاريخ من الظلم والدم، وأنه حان الوقت أن يعهد لمجموعة من المؤرخين من الجانبين لكتابة تاريخ الحرب، حتى تكون هناك نظرة موحدة من الجانبين، كما أكد على بناء مستقبل مشترك مبني على التعاون والتفاهم.[2] في معرض حديثه عن المستقبل، قال أنه لا يتجاهل الماضي، وأنه من أجل بناء مستقبل أفضل لابد من النظر إلى الماضي، وهذا ما قمنا به في أوروبا، وهذا ما يسميه عمل الذاكرة.

تكمن الخلافات بين البلدين أيضا حول ملف حقوق الإنسان، ففرنسا تتهم الجزائر، وتضع على الواجهة دائما ملف المفقودين أثناء حربها ضد الإرهاب في تسعينات القرن الماضي. فقد إنتقد الرئيس الفرنسي خلال زيارته في 2007 الحكومة الجزائرية، فقال المطلوب هو معرفة مصير الآلاف من الناس خلال الأزمة الأمنية في تسعينيات القرن الماضي، خاصة وأن الجزائر وقعت على الإتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الإختفاء القصري في باريس 6 فيفري 2007.[3]

---

(1) – Farid Alilat, **op.cit**.

(2) – Le discours de Nicolas Sarkozy, 04.12.2007, http://www.algeria-watch.org/francais.htm,cosulté le : 29-10-2014 à 12 :44.

(3) -Bertrand Badie et Jean Marie Fardeau, La diplomatie des droits de l'homme ", *La revue* internationale et stratégique, Dalloz, Paris, numéro 50, été 2003, p 13.

الأمر يتعلق بإختفاء أكثر من 7000 شخص في عام 1990، وبعض المصادر تتحدث عن 20.000، وقد وصفت ممارسة الإختفاء القصري بأنها جريمة ضد الإنسانية.[1] بأي حق تريد فرنسا محاكمة الجزائر، وهي الدولة التي مارست أبشع الجرائم على شعب أعزل طيلة قرن ونصف من الزمن.

يقول **ساركوزي** علاقتنا لا يوجد ما يعادلها، هذه ليست مسألة التاريخ فقط، إنها مسألة جغرافيا أيضا، فنحن جيران على جانبين المتوسط الذي كان دائما صلة وصل، إضافة إلى العلاقة الفريدة بين شعبينا، فالجالية الجزائرية هي أكبر جالية في فرنسا، والأهم من ذلك، هو أن الفرنسيين والجزائريين تربطهم علاقات قوية فقد حارب أجدادهم في نفس الجبهة للحصول على الحرية.[2] إن مشاركة الجزائريين الفرنسيين حربهم ضد ألمانيا؛ لأن فرنسا وعدتهم بالحرية ومنحهم الإستقلال، كما أن معظمهم أجبروا على المشاركة في هذه الحرب، فقد تم تجنيدهم إجباريا. أما في ما يخص مسألة الديمقراطية فيرى أن تحقيق الجزائر لمستقبل أفضل هو من مصلحة فرنسا، وأن أي فشل للجزائر في تحقيق الديمقراطية هو فشل لفرنسا، وسيكون فشل لجميع أوروبا، ما يهمه هو تحقيق الإستقرار السياسي في الجزائر، لأن العلاقة متلازمة بين الإستثمار والإستقرار السياسي والأمني.

شهدت سنة 2008 أزمة حادة بين البلدين، وهذا بعد ما تم إلقاء القبض على **محمد زيان حساني** بتهمة الإشتباه في جريمة قتل1987،[3] وهذا يتنافى مع الأعراف الدبلوماسية. وفي بداية سنة 2010 عاد الحديث عن تدهور العلاقات بين بالعاصمة الجزائرية وباريس؛ وذلك إثر عزم البرلمان الجزائري على إصدار قانون يجرم الإستعمار.[4] فظهرت إلى الأفق العديد من التقارير الإستثنائية التي تساعد على فهم التوتر والتأرجح في هذه العلاقات منذ الإستقلال، فقد تم إعادة فتح قضية إغتيال الرهبان في تبحرين، وإتهم الجيش الجزائري أمام محكمة فرنسية يوم 25 جويلية 2009 بأنه إرتكب خطأ بقتل الرهبان السبعة، وبذلك تم تبرئة الجماعة الإسلامية المسلحة التي إدعت الخطف والإغتيال، فقد تكرر الإتهام من قبل الرئيس **ساركوزي** عندما قال أن"هناك علاقات بين الدول الكبرى تبنى على الحقيقة وليس على الأكاذيب"، وأعلن أنه سيتم تسليط الضوء على هذه المجزرة، ورفع سر من أسرار وزارة الدفاع، وتقديم وثائق

(1) -Bertrand Badie et Jean Marie Fardeau, **op.cit**, p 23.

(2) - Le discours de Nicolas Sarkozy, **op.cit**

(3)- Farid Alilat, **op.cit**.

(4) - Aomar Baghzouz, « Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation », **op.cit**.

للمحكمة.[1] لكنه سرعان ما تراجع في تصريحاته بشأن هذه المسألة بعد إجتماعه مع رئيس الوزراء الجزائري **أحمد أويحيى** على هامش أعمال G8 في إيطاليا في 10 جويلية 2009.

ومن جهة أخرى أبدى برلمانيون فرنسيون حساسية كبيرة إزاء مقترح القانون الذي يهدف إلى تجريم الإستعمار الفرنسي للجزائر، وظهرت مؤشرات قوية على أن العلاقات الثنائية تمر بأسوأ فتراتها، والدليل على ذلك رفض الجزائر زيارة ثلاثة وزراء فرنسيين هم وزير الداخلية **بريس هورتفو** ووزير الهجرة **إيريك بيسون** ووزير الخارجية **برنار كوشنير** لمرتين على الأقل في شهر جانفي2010. وكتبت جريدة لاكروا، بأن العلاقات الجزائرية تعيش أزمة حادة تبرز تجلياتها في تأجيل زيارة الرئيس **عبد العزيز بوتفليقة** التي كانت منتظرة إلى باريس إلى تاريخ غير معلوم. وترجح مصادر جزائرية إلغاءها تماما بعد الموقف غير الودي الذي بدر من الفرنسيين، عندما أدرجوا الجزائريين في قائمة الرعايا الذين يخضعون لإجراءات مراقبة خاصة بالمطارات الفرنسية.

إن إدراج الجزائر في القائمة السوداء وهي قائمة الدول التي يعتبر مواطنوها مصدر تهديد للأمن الفرنسي، فقد إعتبرت السلطات الجزائرية هذا التصرف بأنه جريمة. "كيف يمكن أن تكون الجزائر التي هي من بين الدول المحاربة لظاهرة الإرهاب على قائمة البلدان التي يخضع مواطنيها لتدابير الرقابة المحددة ؟.[2] هذا القرار تسبب في توتر الأوضاع بين الجزائر وفرنسا، ولم تهدأ الأوضاع إلا بعد إرسال فرنسا السكرتير العام للرئاسة **"كلود جيان"** للجزائر للقاء الرئيس **بوتفليقة**.[3] وما يثير الدهشة هو أن البلدين يدخلا في سياق تكثيف التعاون الثنائي في مجال مكافحة الإرهاب، وقد هددت الجزائر إلى تطبيق مبدأ المعاملة بالمثل، لكن تصريحات الدبلوماسيين الفرنسيين خفف نوعا ما من التوتر بين البلدين فقد صرح الناطق بلسان وزارة الخارجية الفرنسية:" أن بلاده لم تنسى الصراع المؤلم الذي قادته الجزائر ضد الإرهاب"، مؤكدا في الوقت نفسه أن هذه "المعركة لم تنته بعد لأن التهديد باقي".[4] ولابد النظر إلى الجزائر على أنها شريك في التهديد.

---

[1] – Aomar Baghzouz, « Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation », **op.cit**.

[2] – Aomar Baghzouz, « La relation algéro-française, exemple d'une détérioration du partenariat nord-sud en Méditerranée » **op.cit**.

[3] –yahia.h. zoubir, America policy in the Maghreb: the conquest of new region? working paper, real institution eclano 13/24,2006,p15.

[4] – Aomar Baghzouz, » La relation algéro-française, exemple d'une détérioration du partenariat nord-sud en Méditerranée», **op.cit**

بعد موجة الخلافات التي شهدتها سنة 2010، قام الرئيس الفرنسي **نيكولا ساركوزي**، بدعوة رئيس الجمهورية **عبد العزيز بوتفليقة**، للمشاركة في القمة الأفريقية التي عقدت في دوفيل 27 ماي 2011، وقد ساهم هذا في تهدئة الأوضاع، وزيادة تكثيف النشاط في المجالات السياسية والإقتصادية والثقافية. وبالمقابل تم دعوة الوزير الفرنسي للشؤون الخارجية والأوروبية **ألان جوبيه**، إلى الجزائر في زيارة رسمية من 15-16 جويلية من قبل نظيره الجزائري **مراد مدلسي**. وجرى تبادل مثمر بمناسبة التعاون حول قضايا الإقليمية والدولية. وزيرا الخارجية إلتقيا أيضا في نيويورك على هامش الدورة 66 الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر من العام نفسه.[1]

إستغلت وسائل الإعلام أدنى خلاف بين الجزائر وفرنسا للحديث عن أزمة القطيعة والإستمرار في العلاقات بين البلدين، بالتأكيد لا تزال ذكريات الماضي قابعة في ذاكرة البلدين لا يمكن إنكار الخلافات، بالإضافة إلى لوبيات المصلحة في كلا البلدين، والسبب يعود إلى فترة الإستعمار التي تمنعهم من إقامة علاقات تقوم على الثقة المتبادلة.[2]

إن من يقف حجرة عثرة في إعادة تأسيس العلاقات الجزائرية الفرنسية، هي الجمعيات السياسية والمدنية في كلا البلدين، ففرنسا حيث تسمح لهم الديمقراطية بممارسة الضغط على السياسيين، نجد جمعيات الحنين إلى الماضي، وأصحاب الجزائر فرنسية، وفي الجزائر العائلات الثورية حراس العقيدة القومية الموروثة من حرب الإستقلال وأنصار نظام سياسي في بحث دائم عن الشرعية. تحولت في كلا الجانبين إلى جماعات ضغط تعارض أي تطبيع وتعيق أي مصالحة بين الطرفين.

ومع ذلك، لا تزال هذه الإتجاهات تبحث في التأثير السلبي على مصير العلاقات، لكن النسيج الإنساني المشترك سيقاوم كل الإضطرابات التي ستعرقل أي تقارب للتعاون الثنائي، فهذا **جان روبرت هنري**، يكتب:"إن النسيج الإنساني في العلاقات الفرنسية الجزائرية لا يزال كثيف وغني بشكل إستثنائي وهذه مجموعة من العلاقات الشخصية تؤمن بإحكام الشراكة". والتي تتألف من مجموعة واسعة من المهاجرين الذين يشكلون همزة الوصل الرئيسية في العلاقة بين الجزائر وفرنسا.[3]

الإستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية جدلية تعود للواجهة بمناسبة كل تناوب على السلطة في الدول الديمقراطية، وهي مطروحة بقوة في فرنسا، وتحليلا لبعض المعطيات والتوجهات البنوية في السياسة الخارجية الفرنسية تجعلنا

---

(1) - Coopération politique, **op**.**cit**.

(2) - Aomar Baghzouz, « Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation », **op**.**cit**.

(3) - Aomar Baghzouz « La relation algéro-française, exemple d'une détérioration du partenariat nord-sud en Méditerranée », **op**.**cit**.

نرجح الإستمرارية على التغيير. ويمكن إعتبار التعديل الذي أدخله **ساركوزي** على سياسة فرنسا المغاربية، إنعكاسا لتقويم شامل للمرحلة السابقة، أين أظهر تراجع النفوذ الفرنسي في مقابل تنامي المد الأمريكي والأسيوي في المنطقة خاصة في الجزائر أهم قوة إقتصادية في شمال إفريقيا.

كان يمكن للعلاقات الثنائية أن تخرج من حالة الإنسداد والتوتر التي تميزت به أكثر من نصف قرن غير أن الطرف الفرنسي لم يتخلى عن منطق الأبوة الإستعمارية. القطيعة التي أرادها **ساركوزي** مع الماضي لم تكن كاملة وتجلى ذلك في محاولة تدخل فرنسا في السياسة الداخلية للجزائر عن طريق ملفات لا تعنيها لا من قريب ولا من بعيد، كملف الجيش، ملف حقوق الإنسان، ملف المفقودين...الخ. وبالتالي وحتى وإن كانت زيارة **ساركوزي** للجزائر قد وصفت بالتاريخية إلا أنها تعثرت ولم تتحقق أهدافها المنتظرة لأنها لم تكن بداية حقيقة. وخطوة صادقة لإزالة العقد التاريخية وإظهار الرغبة في بناء علاقات إستراتيجية ودائمة بين البلدين. وإذا كانت زيارة الرئيس **ساركوزي** في الإطار نفسه لزيارة **شيراك** يتضمن إبداء نية الطرف الفرنسي للتعامل الإيجابي مع الإشارات المطمئنة التي أرسلها الرئيس الجزائري، من خلال إعادة الإعتبار للثقافة الفرنسية وبعض الهيئات الثقافية والإقتصادية، فإنها لم تخلو من الوفاء للماضي والتاريخ الإستعماري.

فمازالت هناك أشواط قد تطول لتحقيق ما يسمى بالمصالحة التاريخية والتطلع إلى حل سياسي خالي من التوترات التي تطفو على السطح لتعيق التقدم المطلوب والرقي بين البلدين إلى الطموحات وفي ظل إحترام متبادل لخصوصيات كل بلد. فصفحة الماضي لا يمكن لأي سياسة سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أن تمحيها من الذاكرة الجماعية، خاصة مع تعنت الطرف الفرنسي وبقاءه وفيا لماضيه الإستعماري وعدم إمتثاله للقوانين والأعراف الدولية.

قدم **ساركوزي** نفسه على أنه رئيس خبر دروب السياسة، وتعلم أصول الرئاسة على مدى أعوام خلت، فإعتبر تجربته الركن الأهم في ترجيح أولوية ليتولى شؤون البلد، لأنه علم بكل القضايا المحلية والظروف الإقليمية والدولية الحافلة بالإجماع الفرنسي، عارف بالتحديات والأزمات التي يواجهها البلد في الراهن وفي المستقبل.[1] باريس **ساركوزي** ليست هي فرنسا الديغولية، التي إنتهجت سياسة "فضفاضة" و"عائمة" تجاه الجزائر، ففرنسا الجديدة، حسب الرؤية الساركوزية، أكثر حدة في التعاطي السياسي مع مستعمرتها القديمة، والجزائر أكثر حرصا على تصحيح المفاهيم السياسية الفرنسية تجاهها، وتعمل على إسترداد ما تراه حقها التاريخي جراء استعمار أراضيها لقرن ونصف.[2]

---

[1]- المناظرة السياسية بين هولاند وساركوزي، **مركز الجزيرة**، ص19.

[2]- جريدة العصرhttp://alasr.me

وقد أجريت تغييرات حقيقية في السياسة الخارجية تحت قيادته.[1] فالساركوزية **Sarkozysme** هي أسلوب رئاسي جديد، أعلن عنه خلال حملته الإنتخابية، حيث قال أنها حدثت فعلا، ومقبولة عموما من قبل رأي أصحاب المصلحة. وفقا لصحفي **البرتو توسكانو**:"أن ساركوزي قاد سياسة براغماتية، من خلال خلق قوة سياسية حقيقية". [2]

المطلب الثاني: التعاون العسكري

بعد إنقطاع دام لسنوات، دخلت العلاقات العسكرية بين الجزائر وفرنسا في ديناميكية جديدة منذ 2003، أين تبادل كل من الرئيس الفرنسي الزيارة مع نظيره الجزائري، وتظهر الإرادة المشتركة لتعزيز التعاون في مجال التعاون العسكري والدفاع، وقد تجسد ذلك عن طريق إجراء مشاورات رفيعة المستوى، التدريب، وتمارين عسكرية بالإضافة إلى تبادل المعلومات، إتفاقية التعاون الفني في 6 ديسمبر 1967.

بعد مفاوضات بدأت عام 2003، وقعت فرنسا والجزائر على إتفاق للتعاون في مجال الدفاع في 21 جوان 2008، ينص الإتفاق في بابه الأول، المادة (02) على أوجه وأشكال التعاون، وتحدد في المادتين (03)و(04) على تعيين لجنة مشتركة تعنى بهياكل الأنشطة المشتركة. وقد جاء ذلك الإتفاق نظرا لعلاقات الصداقة بين البلدين، وإلتزامهما بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة، وإحترامهما لإستقلال وسيادة الدول، تطمح الدولتين لإقامة تعاون دائم قائم على أساس الإحترام المتبادل والثقة ومصالح الطرفين والمساهمة في صون الأمن الإقليمي والتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، وتعزيز الحوار بين ضفتي المتوسط. وقد إتفقت على مجموعة من التدابير.[3] وتبادل وجهات النظر في مجال الدفاع وعقيدة إستخدام القوات العسكرية، بما في ذلك تبادل معلومات ذات طبيعة عسكرية في مجالات محددة بالإتفاق المتبادل. إقتناء منظومات الأسلحة والمعدات والمواد الدفاعية والخدمات ذات الصلة والتحديث وتبادل الخبرات في هذا المجال.

وفي 29 جويلية 2001 تم تعديل إتفاق التعاون العسكري التقني، حيث نص على التعاون العسكري الفرنسي، ووضع شروط تدريب الجنود الجزائريين في فرنسا، في هذا السياق، إن إتفاق التعاون في مجال الدفاع، الموقع عليه في الجزائر 21 جوان 2008 يوفر إطارا قانونيا جديدا أكثر ملائمة لتطوير علاقاتنا الدفاعية الثنائية مع الجزائر. هذا الإتفاق لا ينص على بند المساعدة في حالة التهديد أو أي عدوان خارجي أو أزمة داخلية. أشكال التعاون، المنصوص عليها في

---

(1) - Corinne Astarita,Thomas Liverani, La politique étrangère de Nicolas Sarkozy. Rupture ou continuité ?, Institut de relations internationales et stratégiques (IRIS) ,13 avril 2010, p p 1, 2.

(2) -Ibid, p 5

(3) - Accord de coopération, dans le domaine de la défense entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire, signé à Alger, le 21 juin 2008, Projet de loi, assemblée nationale, N° 73, le 4 juillet 2012.

المادة (2)، متنوعة، ولا سيما تنمية المبادلات الإستراتيجية للتعامل مع الأزمات والعوامل المزعزعة للإستقرار التي يمكن أن تؤثر على الأطراف والتعاون في مكافحة الإرهاب والتدريب والتمارين المشتركة وإقتناء أو تحديث منظومات الأسلحة والمعدات والمواد الدفاعية أو تبادل المعلومات ذات الطابع العسكري.[1] كما أن أحكام هذه الإتفاقية متوافقة تماما مع إلتزامات فرنسا تحت رعاية الأمم المتحدة المادتان (2) و(51) من ميثاق الأمم المتحدة، وكذا إلتزاماتها في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي والإتحاد الأوروبي.

ما يؤكد على الإستمرارية في العلاقات الفرنسية الجزائرية نجد في مجال التعاون الدفاعي بعض الإتفاقيات كان التفاوض عليها في عهد **شيراك** لكن المصادقة عليها تمت في عهد **ساركوزي** هذا ما يوضح أن لعبة المصالح فوق كل شيء، فتلك الخلافات ليست سوى أوراق ضغط أو أوراق إنتخابية يتم إستخدامها لكسب أصوات الناخبين. لكن التساؤل المطروح لماذا لا نلمس هذا في المواعيد الإنتخابية الجزائرية لماذا لا تتجرأ الأحزاب السياسية الجزائرية على طرح مواضيع عن الجرائم الفرنسية أو حتى عن المبادلات التجارية غير العادلة بين البلدين، لماذا لا نجد مواضيع عن السياسة الخارجية في برنامج الأحزاب السياسية الجزائرية، لماذا لا يطرح مرشحي الإنتخابات الرئاسية مواضيع لها صلة بالسياسة الخارجية للدولة الجزائرية، كأوضاع المهاجرين في فرنسا أو حتى في أوروبا، أو حتى مواضيع تتعلق بالطاقة أو الإستثمار... الخ. أيعزى هذا إلى إنعدام النضج السياسي لهذه الأحزاب.

1- التهديدات اللاتماثلية في الساحل الإفريقي

عملت فرنسا على عقد إتفاقيات ثنائية مع الجزائر للعمل المشترك والمتبادل لمواجهة هذه الظاهرة ومن بين أهم الإتفاقيات المبرمة في السنوات القليلة الماضية، إتفاقية تعاون في مجال الأمن في باريس في 30 ماي 2000 ، وتركز هاته الإتفاقية على التعاون في مجال مكافحة الإرهاب والإتجار غير المشروع في المخدرات والهجرة غير القانونية وغيرها من الأشكال الخطيرة للجريمة المنظمة.[2] لتبادل المعلومات عن الأشخاص الضالعين في الإتجار غير المشروع في المخدرات وعن أساليبهم، ومخابئهم وعن مصادرهم ومعابرهم ومواقع تزويدهم بالمخدرات، بالإضافة إلى التعاون في المجال الجمركي وشرطة الحدود.[3]

---

(1)- Accord de coopération, **op.cit**.

(2) - Accord relatif à la coopération en matière de sécurité et de lutte contre la criminalité organisée entre l'Algérie et la France ,04/05/2014 dans : http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=1997.

(3) - la lutte contre le terrorisme au livre blanc, dans : http://www.defense.gouv.fr/livre_blanc/les_reperes/le_nouvel_environnement_geostrategique/lutter contre le terrorisme1/lutter contre le terrorisme.

أما في الساحل الأفريقي ففرنسا تمارس سياسة مناقضة للسياسة الأمنية الجزائرية، سعيا منها نحو حماية موارد اليورانيوم، وهي تضغط لإفشال كافة الأدوار الجزائرية الساعية لمكافحة ظاهرة الإرهاب في المنطقة من خلال الجهود الذاتية لجيوش دول المنطقة، وعدم السماح لقوات الأمريكية أفريكوم، أو القوات الفرنسية بالتحكم والسيطرة على الخطة الأمنية لدول الساحل. وهو ما يؤكّد أنّ فرنسا ترفض التنسيق مع الدول المغاربية ودول الساحل الإفريقي بإعتبارها مجموعات إقليمية، وتسعى للتفريق بينها لتحقيق مصلحتها المنفردة.

وقد رفضت الجزائر قيام الحكومة الفرنسية بدفع فدية لتنظيم القاعدة في منطقة الساحل بوساطة الحكومة المالية، لتحرير رهينة فرسي لدى التنظيم، وبذلت الجزائر جهودا دولية لتجريم دفع الفدية للجماعات الإرهابية، وأبدت إمتعاضها من السلوكيات الفرنسية المنافية للقانون الدولي، بحجة الدواعي الإنسانية.[1]

كشفت ملابسات الإفراج عن الرهينة الفرنسي" **بيار كامات**"، بتقديم الفدية للمختطفين عن إزدواجية السياسة الفرنسية إزاء محاربة الإرهاب، خاصة عندما يتعلق الأمر بأحد مواطنيها، في حين أن الجزائر تدعو إلى قطع التمويل عن الجماعات الإرهابية، حيث عملت في إطار الأمم المتحدة على إستصدار لائحة تقضي بتجريم الفدية. وقد بدا الإنزعاج واضحا من طرف الجزائر على السلوك الفرنسي، خاصة بعد عودة الإرهابيين المفرج عنهم إلى النشاط والعمل المسلح في جنوب الجزائر.

غداة وصوله إلى السلطة، حاول **نيكولا ساركوزي** أن يعطي دفعة جديدة للسياسة الخارجية الفرنسية، من خلال إستغلال الحضور الدبلوماسي المكثف في الخارج، وترجمته إلى نفوذ سياسي وإقتصادي، وإحداث قطيعة مع السياسة الخارجية لسلفه" **جاك شيراك** من خلال عصرنة الأدوات الدبلوماسية، وإعادة توجيه سياسة الدفاع والأمن الوطني، لكي تتماشى مع التغيرات العالمية.[2]

لقد جاءت الأزمة الليبية بمثابة الفرصة واللحظة الحاسمة لفرنسا، لتنفيذ إستراتيجيتها الأمنية الجديدة في شمال إفريقيا، ولإختبار قدراتها الدفاعية من جهة، وتنشيط الصناعات العسكرية وتطويرها، ومن ثم تصديرها للأسواق الدولية،[3] لا سيما في المناطق ذات النزاعات والحروب في محاولة لتجاوز آثار الأزمة الإقتصادية والمالية العالمية. في هذا

---

[1] - محمد كمال بارة، **دفع الفدية من وسائل تمويل الإرهاب**، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، عدد15072 ، الجزائر، 29 ديسمبر 2009.

[2] - Jean claude Mallet, « Introduction », conférence présenté au actes de la journée D'études sur : Le livre blanc sur la défense et la sécurité nationale : et après ? Organisé par la fondation pour la recherche stratégique, du 17 septembre 2008, p 9.

[3] - Jean claude Mallet, **op.cit** p 13.

الإتجاه تقع الجزائر ومنطقة الساحل الأفريقي في صلب الإستراتيجية الفرنسية الجديدة، والقاضية بإعادة تنظيم الوجود العسكري في المنطقة، والإنتقال من منطق المساعدة العسكرية الثنائية، إلى مبادرة الشراكة في الأمن الإقليمي.[1] ومن هنا تأتي المناورات والضغوط الفرنسية على الجزائر من أجل القبول بهذه الشراكة والتي تعني في المنظور الأمني الجزائري تدخلا في الشؤون الداخلية، وتشويشا على مصالح الجزائر في المنطقة. فقد لعبت فرنسا دورا كبيرا في تسميم العلاقات الجزائرية مع دول الجوار،[2] قصد إيجاد موطأ قدم لها في منطقة الساحل والصحراء. لكن إصرار الجزائر على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المعنية وضرورة تكفلها بمحاربة الجماعات المسلحة في المنطقة، يسري عكس الأهداف الفرنسية.

فيما يتعلق بأزمة مالي؛ دعا الخبير الفرنسي في مكافحة الإرهاب **ريشار لابيفيير** إلى تفادي" أفغنة "الأزمة، وطالب كافة دول منطقة الساحل والقوى المؤثرة في المنطقة إلى تبادل المعلومات حول الجماعات الإرهابية من أجل إيجاد حلول ملائمة لظاهرة الإرهاب في المنطقة. وقال ذات الخبير في لقاء جمع خبراء مكافحة الإرهاب بالجزائر يوم 15 أفريل 2012 أن فرنسا تقاسم الجزائر التهديد الإرهابي كما يجدر بها أن تقاسمها وسائل التصدي له.[3] بينما أعلن خبراء في قضايا الأمن بإفريقيا أن مكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الصحراوي لا يمكن أن تتحقق فقط من خلال الجهود الوطنية مؤكدين على أن تعاونا بين الجزائر وفرنسا يمكن أن يكون ردا على الأزمة السائدة في شمال مالي.

إن العلاقات الأمنية بين الجزائر وفرنسا، تميزت بمرحلتين مختلفتين وتوجهين متعارضين؛ المرحلة الأولى بدأت منذ إندلا ع الأزمة السياسية والأمنية في الجزائر مع بداية التسعينيات، والثانية بدأت مع أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001حيث إنحصر العنف والإرهاب في الفترة الأولى في مجمله في أطره الوطنية والمحلية، وحظيت السياسات الأمنية للسلطة الجزائرية في المرحلة الأولى، بالدعم والتنسيق الإستخباراتي في إطاره الثنائي، أو عبر أطر إقليمية وجهوية .أما الفترة الثانية، فقد شهدت تحولا إستراتيجيا في مفهوم الإرهاب، وفي طرق مكافحته ومعالجة مسبباته، أين تأثرت هذه الإستراتيجية بسياسات اليمين المتطرف المعادية للإسلام، والمهاجرين الجزائريين فإصطدمت الإستراتيجية الفرنسية الجديدة المبنية على التدخل المباشر في منطقة الساحل الصحراوي، بالمواقف الجزائرية المعارضة.

---

[1] Jean claude Mallet, **op.cit**, **p 9**.

[2]– ياسين، علالي،" الجزائر تعيش أزمة علاقات مع الجوار...وفرنسا"، **جريدة الأخبار** . بتاريخ 10 مارس 2010

[3] - ليلى ع، خبراء فرسيون يرهنون مكافحة الإرهاب بالتعاون مع الجزائر، **جريدة أخر ساعة**، العدد16 ، 18 مارس 2012 ، ص03

المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية

المطلب الأول: معاهدة الصداقة الفرنسية الجزائرية

حاول **شيراك** من خلال سياسته الإقتصادية في الجزائر تفادي كل أساليب الضغط الإقتصادي والمعونة المشروطة، والمقاطعة الإقتصادية كالتي إنتهجها **ديغول** سابقا من أجل إفشال التجربة الإقتصادية الجزائرية وإبقاءها بحاجة إلى فرنسا. وبذلك عمل **شيراك** على لعب دور الوسيط في إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية والتي تستند على التوفيق بين الإعتراف بوجود حضارات وتقاليد ثقافية مختلفة على ضفتي المتوسط وعلى تعزيز إدارك الجذور المشتركة من ناحية أخرى.

عمل أيضا **جاك شيراك** على إقامة علاقات طبيعية، وطرح رؤية جديدة تدعو إلى تجاوز خلافات الماضي وتأسيس علاقات جديدة في فترة ما بعد الإستعمار مبنية على أسس واضحة بين دولتين تجمعهما مصالح مشتركة.[1] غير أن المتمعن لهذه السياسة يرى بأنها تهدف في الواقع إلى التوظيف المستمر للمتغيرات الجديدة، وإستعمالها كوسائل لتحقيق إستراتجية ترمي للحفاظ على الجزائر كمنطقة نفوذ تقليدية، والمصالح المتجددة في المنطقة.

ولتحقيق الأهداف المنشودة إقترح ما سمي **بمعاهدة الصداقة**، التي سعى من خلالها إلى إنشاء محور فرنسي– جزائري يرمي إلى إبرام صفقة شراكة بعيدة المدى في مجالات مختلفة، وقد ساهم التقارب الجزائري الأمريكي في تنويع وتيرة التوقيع على هذه الشراكة الجديدة التي تعطلت بسبب خلافات ومشاكل عديدة تصب أغلبها في المشكل الإستعماري وطلب الإعتراف بالجرائم والمجازر التي إرتكبت أيام الإحتلال وكذا الإعتذار. وهذا على غرار معاهدة الصداقة الألمانية الفرنسية الموقعة عام 1963، ففرنسا التي إحتلتها ألمانيا لمدة 5 سنوات إحتاجت إلى 50 عاما كي تنتقل إلى الحديث عن الصداقة مع برلين، فكيف سيكون الحال مع الجزائر التي إحتلتها فرنسا 132 عام.

تم الإعلان عن هذه المعاهدة خلال زيارة **شيراك** إلى الجزائر من الفاتح إلى الثالث مارس من سنة 2003، والتي أكد عليها مرة أخرى عندما تم إعادة إنتخاب **عبد العزيز بوتفليقة** على رأس السلطة سنة 2004 لتهنئته بهذا الفوز. وإغتنم الفرصة لإعادة طرح المعاهدة والمعبرة عن أهداف فرنسا السياسية والإقتصادية في الجزائر وعلى رأسها إعادة التقارب بين البلدين.

إن ما حال دون وصول الطرفين إلى الإمضاء على المعاهدة هو أن الطرف الجزائري كان يصر أن تعترف فرنسا في نص المعاهدة بأن الإستعمار خطأ، لكن الفرنسيين رفضوا أن يكون هذا في نص المعاهدة بل يكون في نص خطاب

[1]– عبد المالك خطاب، **المرجع السابق الذكر**، ص، ص ،215 ، 259، 279.

الرئيس الفرنسي **جاك شيراك** يوم الإمضاء على المعاهدة والتي كانت مقررة في سيدي فرج أين تم إنزال القوات الفرنسية 1830.[1] بالإضافة إلى قانون تمجيد الإستعمار الصادر في2005 الذي شكل الضربة القاضية لمعاهدة الصداقة.[2]

رغم هذه المعاهدة لم يكتب لها النجاح، وما يأخذ على العلاقات الفرنسية-الجزائرية أنها غير طبيعية، والخلافات دائما موجودة، والذكريات مازالت حية، إضافة ملفات الإعتذار مفتوحة، مع ذلك يجب عليها دائما العودة إلى المسار الصحيح. ما يبرهن على ذلك هو تزايد إتفاقات التعاون، فقد شهد العهدة الثانية من حكم شيراك توقيع سبعة عشر إتفاق دبلوماسي، بما في ذلك تسعة تم توقيعها في السنة الأخيرة.[3]

سعت الدولتان إلى إحداث تأثير حاسم وتكريس العمل من أجل إعادة بناء وهيكلة العلاقات الثنائية، التي بدأت على أعلى المستويات منذ زيارة دولة إلى فرنسا من قبل رئيس الجمهورية الديمقراطية الشعبية الجزائرية، وذلك حرصا على تطوير العلاقات بناءا على رؤية جديدة نحو مستقبل أفضل، ومدعومة بقيم الصداقة والتضامن والتعاون بينهما.[4] حيث صرح **جاك شيراك** بأن زيارته الرسمية دليل على إلتزام فرنسا ببناء علاقة قوية وصادقة على أساس الثقة المتبادلة مع الطرف الجزائري. هذه الزيارة سمحت بالتوقيع على الإعلان المشترك أطلق عليه" **إعلان الجزائر**" الذي عمل على إعادة صياغة العلاقة بين البلدين، والتي كان يأمل أن تكون شراكة إستثنائية، ونموذج للتعاون في المنطقة.[5] فالشراكة" تعني المساواة الحقيقية، إثراء متبادل، والمسؤولية المشتركة، وقد إتفقا الرئيسان على وضع الأسس لعلاقة شاملة وقوية، دون نسيان الماضي، كما دعوا إلى الثقة والتطلع إلى المستقبل، تحاول فرنسا جاهدة من خلال الإعلان عن إمكانية إقامة تعاون نموذجي يقوم على المصالح المشتركة بينهما. الإعلان المشترك الذي تم التوقيع عليه من طرف رؤساء الدولتين في 2 مارس 2003، وضع أهداف وحدد ملامح العصر الجديد للعلاقات الجزائرية الفرنسية، إن هذا الإتفاق يطمح لإقامة علاقة وشراكة خاصة تمثل أو تشكل نموذج للتعاون في المنطقة وفي العلاقات الدولية ككل. ولإعطاء الإتساق الكامل لهذه الشراكة وضمان إستدامتها لابد من وجود إرادة سياسية للطرفين.[6]

---

(1) - Jean-Pierre tuquoi, **op.cit**, p64.

(2) -Laetitia Bucaille, **op.cit**.

(3) Bernard derosier , **op.cit** , p 03.

(4) -déclaration d'Alger, **op.cit**.

(5) - Michael R. Shurkin, op.cit.

(6) - Bernard Stasi, Président de l'Association France-Algérie, conférence présenté au colloque sur le thème , « L'Algérie, le champ des coopérations », 9 octobre 2003, P19.

في هذا السياق، يجب تسليط الضوء على بعض المعايير في مجالات التعاون، والتي تمثل أصول إحياء التعاون الفرنسي- الجزائري. [1] يشجع **"إعلان الجزائر"** حرية الحركة للرعايا الجزائريين في فرنسا والعكس، **جاك شيراك** على قناعة تامة من أن السلطات الفرنسية على إستعداد لتحسين شروط الحصول على تأشيرات الدخول للمواطنين الجزائريين، بالمقابل ستسمح الجزائر للحركى بالرجوع إلى بلدهم، وأنها سوف تغفر لهم، وإتفقت الدولتان على تشكيل فريق عمل فرنسي جزائري رفيع المستوى والذي سيجتمع على الأقل مرة في السنة لمناقشة تنفيذ هذا البند.[2] سعت الدولتين لإجراء مصالحة تاريخية، كما قررا تكثيف علاقتهما الإقتصادية والثقافية.[3] كما أشار النص إلى إنشاء "المجلس الفرنسي الجزائري" للتعاون الأكاديمي والبحثي.

شدد الإعلان على أن تساهم التبادلات الإقتصادية في إزدهار وتطوير شراكة إقتصادية خاصة ومثمرة ومفيدة للطرفين؛ حيث تقوم على أساس الدعم الفرنسي للإستثمار المباشر في الجزائر، ودعم الإصلاحات الإقتصادية في هذا البلد، وهذا لتعزيز التبادلات التجارية بين البلدين، حيث شكلت التجارة الخارجية في النصف الثاني من عام 2003 ما قيمته 3 ملايير و286 مليون يورو. وعرفت زيادة مقارنة بالنصف الأول من عام 2002 وعززت فرنسا مكانتها بإعتبارها المورد الرئيسي للجزائر.[4] وهذا يعود إلى تحسن العلاقات منذ زيارة **شيراك** للجزائر، كما تم الإمضاء على ثلاث ثلاث إتفاقيات للوكالة التنمية الفرنسية بملغ يقدر بـ 90 مليون يورو، وتحديث المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.[5]

أكد المتدخلون خلال الندوة التي تم تنظيمها في فرنسا سنة 2003، والتي تناولت" **إعلان الجزائر"** بأنه يجسد التعاون الثنائي بين البلدين في جميع المجالات، ويحقق شراكة إقتصادية متميزة، ويوفر هذا الإعلان حوافز للإستثمار الفرنسي في الجزائر، وحشد أدوات التمويل ومشاريع البنية التحتية، وأهمية الدعم المالي الفرنسي، وهذا ما أوضحه **Nicolas Forissier** في مداخلته،[6] مستندا إلى تصريحات رئيس الجمهورية أمام البرلمان الجزائري بقوله:" أن بلده ستبقى من أشد المدافعين على الجزائر داخل المؤسسات المالية الدولية وأمام الإتحاد الأوروبي، والمرافقة لكل

---

(1)- Christian Poncelet, Président du Sénat, conférence présenté au colloque sur le thème , « L'Algérie, le champ des coopérations », 9 octobre 2003, P 2.

(2) - Abdallah Ben Ali, Visite d'Etat du président Chirac en Algérie Maroc Hebdo International - N° 548 - Du 7 au 13 mars 2003, p 16

(3) - déclaration d'Alger, **op.cit**.

(4)- Nicolas Forissier, Président du Centre français du commerce extérieur, conférence présenté au colloque sur le thème , « L'Algérie, le champ des coopérations », 9 octobre 2003,P3.

(5) - Abdallah Ben Ali, **op.cit** , p 16

(6)- Nicolas Forissier, **op.cit**, p 3.

مشاريعكم".[1] لا سيما في إطار برامج التعاون. ونقل التكنولوجيا والمعرفة من الشركات الفرنسية لا سيما في مجالات الطاقة والمياه والنقل والإسكان والتخطيط الحضري والمعلومات الجديدة وتكنولوجيا الإتصالات في إطار تعزيز العلاقات الإقتصادية والتجارية.

إن التعاون بين فرنسا والجزائر نقطة رئيسية لدعم التغيير الكامل في مجمل العلاقات بين البلدين وتحقيقا لهذه الغاية، ومن أجل تنفيذ هذا الهدف المشترك، إتفقت فرنسا والجزائر على المبادئ التوجيهية الأساسية التالية؛ حوار سياسي معزز في خدمة رؤية مبتكرة وطموحة للعلاقات الدولية في عالم يزداد تعقيدا حيث يعد الحوار ضروريا أكثر من أي وقت مضى، لابد من إستبدال المواجهة والعداء بين فرنسا والجزائر وتأكيد رغبتهما من خلال تعزيز الحوار السياسي من أجل السلام والتعاون والتنمية، وحل النزاعات، وإحترام القانون الدولي، ومكافحة الإرهاب الدولي.

أكد كل المهتمين بتطور العلاقات الجزائرية الفرنسية أن طبيعة العلاقة أو نوعية العلاقة مع فرنسا تقاس بوضعية الإقتصاد، لذلك يجب الإهتمام بمحتوى التبادلات بين البلدين، قد سجلت في سنة 2001، 6 مليار يورو، وما يقرب 7 مليار يورو في 2003، مع مستوى صرف تراكمي 6.5 مليار يورو، وشهدت التبادلات مستوى عالي، خاصة في مجال تجارة السيارات، مما يجعلنا نسجل عودة الإستثمارات الفرنسية في الجزائر بشكل إيجابي.[2] هذا في ظل وجود الإستقرار السياسي في الجزائر، لكن لابد التأكيد على الإستقرار القانوني الذي يساعد بطبيعة الحال على جلب المزيد من المستثمرين الدوليين.[3]

وبالتالي يمكن القول أن العلاقات الجزائرية الفرنسية عرفت مزيد من الإنتعاش ونمو، منذ تولي جاك شيراك زمام السلطة، كما تم في عهدته تحويل الديون الجزائرية إلى إستثمارات والتي ساهمت في تنشيط التعاملات.[4] وقد جاء هذا بناءا على توصيات صندوق النقد الدولي بوساطة فرنسية، حيث إتبعت أسلوبا وسياسة إقتصادية جديدة توجت بإبرام إتفاقات عام 2002، مكنت فرنسا من تحويل ما يقارب 200 مليون يورو إلى إستثمارات مشتركة،[5] يقف وراء مسعى

---

[1]- Christian Poncelet, **op.cit**, p 2.

[2] - Mohamed Ghoualmi , « Les relations franco-algériennes au lendemain de la visite d'Etat du Président de la République française», conférence présenté au colloque sur le thème, « L'Algérie, le champ des coopérations», 9 octobre 2003,P4.

[3]- Nicolas Forissier, **op.cit**, P3.

[4] - Karim Djoudi, « La situation économique et financière de l'Algérie », conférence présenté au colloque sur le thème, «L'Algérie, le champ des coopérations, 9 octobre 2003, P5

[5] -évolutions de la dette extérieure de l'Algérie 1990-1999, la banque d'Algérie, 2000.

مسعى فرنسا من مساعدتها للجزائر، الحصول على إمتيازات في القطاعات التي فتحتها أمام الإستثمار الأجنبي وأهمها الغاز الذي شكل رغبة حقيقية لصناع القرار في باريس لخلق شراكة بين شركتين غاز فرانس وسونطراك.

في17 ديسمبر2002 تم التوقيع على إتفاق جزائري- فرنسي في العاصمة الجزائرية، تم بموجبه تحويل مبلغ 61 مليون أورو من الديون الجزائرية تجاه فرنسا، وبتخفيض قدره 44 بالمائة وبالعملة الوطنية، إلى إستثمارات فرنسية مباشرة في الجزائر.[1] ساعدها في ذلك خصوصية العلاقات الإنسانية والثقافية بين البلدين، التي شكلها تاريخ مشترك وطويل والقرب الجغرافي. كما كان للفعاليات التي نظمت في إطار "سنة الجزائر في فرنسا' دور في تقريب وجهات النظر بين الدولتين.[2]

وفي ذات الإطار فقد وقع الطرفان مذكرة تفاهم في 2005، لتطوير الشراكة ودعم النمو، قدر غلافه المالي بـ 2 مليار أورو. وتضمن العديد من إجراءات الدعم والمساعدة لتشجيع المؤسسات الفرنسية على الإستثمار في الجزائر. ووضعت فرنسا ما مجموعه 287.8 مليون أورو تحت تصرف الحكومة الجزائرية في إطار القروض التي يمنحها نادي باريس. كما أقرضت الوكالة الفرنسية للتنمية 55 مليون أورو لمساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، وفتح غلاف مالي إضافي مقداره مليار أورو لضمان وتأمين القروض الجزائرية،[3] مخصصة لتمويل العقود الخاصة بقطاعات النقل والإتصال، الطاقة والكهرباء، التجهيز الصناعي وخدمات السكن والعمران.

ومن ثمة فإن الرئيس **شيراك** دشن لعهد جديد لبعث تعاون مشترك وإقامة شراكة إنسانية بين البلدين، غير أن التطور الذي شهدته المجالات الإقتصادية منذ سنة 2000، لم يلق بضلاله على الجانب السياسي حيث نجد علامات التوتر واضحة وخاصة في مسائل الذاكرة والجوانب الخاصة بفترات الإستعمار والتي كانت سببا مباشرا في خلق أزمة سياسية. بالمقابل كانت الجزائر تأمل أن تتخلص فرنسا من كبريائها لصالح العلاقات الثنائية، والمبادرة بإشارة قوية في هذا الإطار كما فعل ميتران مع هيلموت كول الألماني سنة 1984. [4]

ففي 14 أكتوبر 2006 تلقى رئيس الجمهورية **عبد العزيز بوتفليقة** رسالة من **جاك شيراك** جاء فيها:" الروابط التي توجد بين شعبنا هي علامات إنسانية، لهذا فإنني أتقاسم هذا الإلتزام معكم للأخذ بالتقارب التاريخي بين

---

(1) - Jacques, Dumasy, « Les relations commerciales Franco-Algériennes et les outils de la coopération » conférence présenté au colloque sur le thème:« L'Algérie sur le chemin des réformes ». Centre Français du Commerce Extérieur, le 18 octobre 2001

(2) - Bernard Stasi, **op.cit**, P19

(3) - Bochra, Settouti, Op.cit. p 199

(4) - jean-pierre tuquoi, **op.cit**, p64.

البلدين، من خلال بناء شراكة إنسانية بروح التشاور والتعاون والتي هي من صميم إعلاننا المشترك الموقع في الجزائر في مارس 2003". [1] بعد ذلك تم إهمال الملف ولم يعد هناك أي إتصال بين الرئيسين إلى غاية 15-16 فيفري 2007، في القمة 24 لإفريقيا حين تم طي صفحة شيراك مع إنتخاب ساركوزي.

المطلب الثاني: الإتحاد من أجل المتوسط

مشاريع **ساركوزي** الإستراتجية التي قدم بها للرئاسة الفرنسية، كان أولها مشروع الإتحاد من أجل المتوسط الذي حاول أن يجر الجزائر إليه بعد أن قطعت هذه الأخيرة أشواطا كبيرة في تعاملها مع الحلف الأطلسي، ففرنسا لم تلعب أي دور بين الحلف الأطلسي والجزائر، ولا في مبادرة الشراكة الأوروبية بل كان كل سعيها إلى جر الجزائر إلى الفضاء الفرانكفوني وإلى مبادرة **ساكوزي" الإتحاد من أجل المتوسط".** [2] بعد أن همشت تماما في مشروع برشلونة ويريد **ساركوزي** للجزائر أن تكون الدولة التابعة لمشروع إستراتيجي فرنسي يجرها للتطبيع الإقتصادي مع إسرائيل.

إن أبرز معالم المشروع بدأت مبكرا مع خطاب **ساركوزي** في مدينة تولون إبان الحملة الإنتخابية الرئاسية في 7 فيفري2007 ثم أعاد الكرة أثناء زيارته إلى بلدان المغرب العربي في جويلية 2007،[3] حيث أثار هذا الموضوع في حواراته مع العديد من الصحف المغاربية" الصباح" المغربية والتونسية،" الخبر "و"الوطن "الجزائريتين"، و"الأهرام "المصرية "وتم نشرها جميعا في موقع الرئاسة الإلكتروني www.elyse.fr[4]

وخلال زيارته الرسمية في ديسمبر عام 2007 إلى الجزائر العاصمة، دعا رئيس الدولة الفرنسية نظيره الجزائري **عبد العزيز بوتفليقة** "لبناء الإتحاد من أجل المتوسط على الصداقة الفرنسية الجزائرية. كما عرضت فرنسا على ألمانيا بناء إتحاد أوروبا على الصداقة الفرنسية الألمانية،[5] وقال أيضا أن **"فرنسا** على إستعداد لجعل الجزائر شريكا رئيسيا، بإعتبارها بوابة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا**"**. ويؤكد هذا ما قاله السفير الفرنسي السابق في الجزائر، **برنار باجولي،** أن المشروع المتوسطي الجديد يستند على محور باريس-جزائر؛ كما كانت باريس- بون.[6]

---

[1] - jean-pierre tuquoi, **op**.**cit** , p64.

[2]- عز الدين قطوش، **المرجع السابق الذكر**، ص، ص 249،253.

[3]-جعفر عدالة، **"**تطور سياسات الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي**"**، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد1، سبتمبر، 2014، ص8.

[4]-حسن مصدق، **"**مشروع الاتحاد المتوسطي : لغز فرنسي**"** ، **العرب الأسبوعي**، 12-04-2008 ، الملف 15

[5] -Aomar Baghzouz, « Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation », **op**.**cit**.

[6] - Aomar Baghzouz,« La relation algéro-française, exemple d'une détérioration du partenariat nord-sud en Méditerranée », **op**.**cit**.

هذه الرسالة تعني أن فرنسا والجزائر هما المحرك الرئيسي لهذا الإتحاد. وأن فرنسا لا تنفصل عن الجزائر. ولكن هذا المنظور ظل غامضا من الجانب الفرنسي، خصوصا أن الجزائر لا تزال تتشبث بمتطلبات التوبة كشرط مسبق لأي علاقات ثنائية، على أي حال يمكن للجزائر وفرنسا بناء مستقبل مشترك في حال وجود إرادة مشتركة بين ضفتي المتوسط، فحسب **ساركوزي** الصداقة بين الشعوب لا تحتاج إلى نقش على الرخام،[1] أما من وجهة نظر الجزائر فالإعتذار الفرنسي سيكون خطوة ملموسة في طريق المصالحة الفرنسية الجزائرية. لابد أن تكون إرادة قوية على جانبين المتوسط من أجل جعل هذا التعاون أكثر جدية ومثالا لأي تعاون. وما يؤكد الإهتمام الفرنسي بالجزائر الزيارات التي قام بها دبلوماسيون فرنسيون للجزائر عام 2007، هذا النشاط الدبلوماسي أظهر بوضوح أن الجزائر تلعب دورا هاما في تعزيز النفوذ الفرنسي في البحر الأبيض المتوسط. [2]

يرى **ساركوزي** في مشروعه إنجازا مهما يكون جامعا لكل الدول الراغبة في الإنضمام إلى فضاء تعمه الرفاهية والسلم،[3] بالإضافة أن المحاور التي تم التركيز عليها تتوجه نحو رسم سياسة مشتركة في مجال الهجرة، التنمية المشتركة، إنشاء فضاء قانوني مشترك من أجل محاربة الرشوة والجريمة المنظمة والإرهاب ونهج سياسة بيئية إقليمية. كما أن مرشح الرئاسة الفرنسية أثار أيضا مسألة حساسة تهم آليات الأمن المشترك وفض النزاعات تضطلع بها مؤسسات لم يكشف عن تفاصيلها بعد.[4] مما يعني أن أجندة المشروع غير نهائية ومرشحة بأن تستوعب العديد من الملفات العالقة... أخ.

إختياره للجزائر، ينبع من إدراكه بأنها القوة المركزية لهذا المشروع. من ناحية أخرى ترى الجزائر في هذا المشروع فرصة للعودة إلى لعب أدوار رئيسة ومحورية في المنطقة وإستعادة مكانتها الدولية بعد ما فقدتها خلال الأزمة الأمنية.[5]

كانت الجزائر مهتمة جدا بالمشروع الفرنسي الذي توافق مع رغبتها في إعادة بناء الفضاء للحوار المتوسطي حول "5 + 5" بين دول غرب البحر الأبيض المتوسط، ولكن منذ أواخر عام 2007، تغير الوضع، فالرئيس الفرنسي لا يمكنه أن يتخذ وحده قرارا بشأن الهيكل المؤسسي للإتحاد وتوزيع المسؤوليات بعيدا عن الدول الأوروبية وبالأخص ألمانيا.

---

(1) - Aomar Baghzouz, « Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation », **op.cit**.

(2) - Aomar Baghzouz, La relation algéro-française, exemple d'une détérioration du partenariat nord-sud en Méditerranée», **op.cit**.

(3) - Corinne Astarita, **op.cit** , p 5

(4) -حسن مصدق، **المرجع السابق الذكر**.

(5)- عبد المالك خطاب، **المرجع السابق الذكر**، ص 295.

ومن ناحية أخرى، لم تكن الجزائر سريعة بما يكفي لإغتنام العرض الفرنسي، كما أنها فضلت التمسك بمطالب التوبة والإعتذار وتجاهلت الريادة الإقليمية.[1]

هذا ما أدى إلى تطورات جديدة تمثلت في ذهاب الرئاسة المشتركة للإتحاد من أجل المتوسط إلى مصر وإتخاذ من إسبانيا مقر له. وإكتفت الجزائر بدولة عضو. وبهذا لم تسنح الفرصة لفرنسا والجزائر لتكونا محرك إعادة بناء منطقة البحر الأبيض المتوسط. على شاكلة النموذج الفرنسي الألماني في أوروبا. من هذا المنطلق نستطيع أن القول إن غياب الثقة بين البلدين كان له آثار سلبية على العلاقات الأورو متوسطية.

أثار إقتراح مشروع الإتحاد المتوسطي الكثير من ردود الأفعال بين مرحب ومشكك ومنتقد، غير أنه من اللافت للنظر أن دعوة **نيكولا ساركوزي** شعوب وبلدان المتوسط عشية إنتخابه رئيسا" تأسيس إتحاد متوسطي يكون همزة وصل بين(أوروبا وإفريقيا). هذا إذا لم تكن الدعوة تعني في الغالب عودة فرنسا من جديد إلى التركيز على حوض البحر الأبيض المتوسط كرهان حيوي في سياستها الخارجية، بعدما كانت تجعل من محور برلين- باريس عصب سياستها في أوروبا وسلاحها الضارب في الدبلوماسية الدولية.

إن فرنسا تريد تحقيق هدفين مزدوجتين، الأول: فرنسي محض يتعلق أو يهدف إلى دعم مركزها الأوروبي داخل الإتحاد من جهة، ومركزها الإقليمي الجهوي (شرق أوروبا+المتوسط+ إفريقيا)، ومن جهة ثانية، وعلى النحو الذي يؤكده نص الرئيس **ساركوزي** صاحب المبادرة بخصوص هذه الأخيرة، في 28 فيفري2007 أثناء حملته الإنتخابية بقوله[2]:" أنه في خضم تطلعات الإتحاد المتوسطي هذا، يتوجب علينا إعادة التفكير فيما كنا نسميه سابقا بالسياسة العربية لفرنسا(...) إن فرنسا ترى نفسها مجددا كقوة متوسطية عظيمة".[3] يقول **ساركوزي** في المناسبة نفسها أن هدفه من المشروع:" أن يصبح المتوسط محور تحالف كبير بين أوروبا وإفريقيا الذي بإستطاعته في عصر العولمة أن يصبح هو الآخر قوة متوازية لأمريكا وأسيا"؛ ويضيف مبررا دعوته غير المباشرة إستعادة أوروبا لمجدها الإستعماري في منطقة نفوذها بقوله: "إن العلم الأوروبي بحاجة إلى الحلم المتوسطي(...) الحلم الذي جذب عددا من أباطرة الإمبراطورية المقدسة بإتجاه الجنوب، وعددا من ملوك فرنسا، الحلم الذي كان حلم بونابرت بمصر، ونابليون الثالث بالجزائر وليتي بالمغرب".[4]

---

[1] - Aomar Baghzouz, « La relation algéro-française, exemple d'une détérioration du partenariat nord-sud en Méditerranée », **op.cit**.

[2] - Ibid.

[3] - جعفر عدالة، **المرجع السابق الذكر**،ص، ص42، 44.

[4] - **نفس المرجع** ،ص 45.

في الواقع إن مشروع الإتحاد المتوسطي ليس الأول من نوعه، علاوة على مبادرة **شيراك** لإقامة شراكة جديدة مع دول المغرب العربي والتي طرحها رئيس الوزراء السابق **دوفيلبان** أمام معهد العالم العربي بباريس في مارس 2005، وفي تصريح لفليكيس غايار 1958، أمام المجلس الوطني طرح فكرة إنشاء حلف متوسطي لخنق الثورة الجزائرية:" إن الحل الوحيد للمشكل الجزائري الذي يواجهنا هو تحقيق مجموعة فرنسا المغرب لقد آن الأوان لأن ننظم مع بلدان المتوسط محورا للدفاع المشترك يمتد من الشمال إلى الجنوب وهذا المحور يعد تتمة للحلف الأطلسي، في هذه المجموعة تستعيد الجزائر فرنسية مكانتها بعد أن تكون قد تمتعت بحريتها الإدارية" الحرية الإدارية تعني مفهوما شبيها بمفهوم الحكم المحلي.[1] ميزة هذا الحلف في نظر الداعيين له من الفرنسيين أنه يعطي فرنسا مكانة إمتيازيه تتماشى مع فكرة " المتوسط بحيرة فرنسية" إذ يضمن وجودها على الضفتين، فرنسا الأوروبية على الضفة الشمالية، وفرنسا الجزائرية على الضفة الجنوبية. وكلها جزء من مشروعات لم تر النور ولم يكن لها أية نتائج على أرض الواقع.

المطلب الثالث: المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا

بين الجزائر وفرنسا علاقة قوية أكثر من أي مستعمرة فرنسية، تعكس هذه العلاقة قوة الإقتصاد، فالعديد من الشركات الفرنسية تستثمر في الجزائر، كما أن هاتين الدولتين يربطهما تاريخ مشترك، علاوة على ذلك فالجزائر وفرنسا هما جزء من عملية برشلونة والإتحاد من أجل المتوسط والتي تعتبر منظمة دولية لتعزيز التبادلات بين ضفتي المتوسط.[2]

فالشراكة الإقتصادية بين الجزائر وفرنسا شراكة قديمة وقوية، والأرقام وحدها لا تكفي لتلخيص هذه العلاقة، كما أن الصادرات الفرنسية تشكل حصة الأسد في السوق الجزائرية، وتشمل هذه العلاقة أيضا الإستثمارات الفرنسية، حيث شهدت نموا قويا ومطردا منذ عام 2003، ووصلت في عام 2006-295.51 مليون دولار.[3] بإستثناء المواد

[1]-محمد الميلي، **المرجع السابق الذكر**، ص 27.

[2] - Sophie Cazaillet, Convention fiscale France — Algérie : de l'étroitesse des Liens, Lexbase Hebdo, édition fiscale, n'530, du 6 juin 2013,p 01

[3] - Emmanuelle Santelli, « Annexe 1. Les échanges franco-algériens, la nouvelle donne », N°3, vol. 1 | 2010, 10 septembre 2010, dans : http://sociologie.revues.org/466, consulté le : 05-03-2015 ,à 12 :06.

الهيدروكربونية.[1] ذلك أن الجزائر تعتبر واحدة من البلدان ذات الأهمية في مجال الإستثمار؛ لتعزيز الإقتصاد الفرنسي وتأمين فرص عمل جديدة، سعت فرنسا ولسنوات عديدة، للحفاظ على مركزها كأول مورد تجاري للجزائر.

فالجزائر تعد أكثر من سوق قريب لفرنسا وشريكاتها، وهي أيضا أكثر من شريك، لذلك فقد إجتمع كل من **بوتفليقة** و**شيراك** لإحياء العلاقات الإقتصادية وفتح صفحة جديدة للشراكة الإستثنائية، وبعد ذلك بعام، تم الإلتزام بما جاء في إعلان الجزائر، وإنشاء حوار على المستوى الإقتصادي، وكان الإجتماع الأول في 28 نوفمبر 2004 بباريس.[2] كما بادر الرئيس الفرنسي **ساركوزي** بما أسماه الشراكة الإستثنائية بين البلدين وتجميد كل الخلافات والرواسب التاريخية، وذلك بعد فشل التوقيع على معاهدة الصداقة التي كانت تمثل أهم مشروع خلال فترة حكم **شيراك**، **فساركوزي** يرى أنه يمكن صنع الصداقة دون معاهدة الصداقة.

وتعتبر الزيارة التي قام بها **ساركوزي** إلى الجزائر خلال شهر جوان 2007 من أجل الإتفاق حول:" أهداف وطرق تحقيق شراكة إستثنائية" دليل على ذلك؛ بالنظر إلى التوقيت الذي جاءت فيه هذه الزيارة، والمتمثل في بداية العهدة الرئاسية، إذ تعتبر أول زيارة له خارج الإتحاد الأوروبي تعكس إهتمامه بعلاقة بلاده مع الجزائر، وقد طرح الرئيس الفرنسي خلال وجوده بالجزائر المضمون الحقيقي لهذه الشراكة، والمتمثل في وضع المشاكل والخلافات التاريخية جانبا والعمل على توثيق العلاقات وتطويرها في المجال السياسي والأمني.[3] دلالة على وجود الرغبة والإرادة لإقامة شراكة على جميع المستويات (التجارية، الصناعية والتعاون اللامركزي، والسياحية، الثقافية والأكاديمية،...) وكذلك تقاسم للتاريخ واللغة.[4]

خلال هذه الزيارة أعلن عن نية حكومتة في إستثمار 5 مليار أورو في الجزائر،[5] وإرتبطت رغبته ببناء علاقة قوية على أساس إقتصادي بحت تتجاوز فيها خلافات الماضي التاريخية، إلا أن رد الرئيس الجزائري كان بأن بلاده تريد مستقبلا على قاعدة الماضي.[6] حيث قال: "أن الإستعمار الفرنسي أباد هويتنا ولغتنا وتاريخنا"،[1]ورغم إعتراف الرئيس

---

[1] Discours de M. Ayrault - Clôture de la Rencontre économique franco-algérienne, dans : http://www.ambafrance-dz.org/-Ambassade-de-France-en-Algerie-16/12/2014, consulté le : 05-03-2015 ,à 12 :00.

[2] - Emmanuelle Santelli, **op.cit**.

[3]- عبد المالك خطاب، **المرجع السابق الذكر**، ص 290.

[4] -Bernard derosier , **op.cit**. , p 04.

[5] -Le discours de Nicolas Sarkozy, **op.cit**.

[6] -Farid Alilat, **op.cit**.

الفرنسي بفظاعة جرائم الإستعمار قائلا:" إننا مستعدون للنظر في وجه هذه الفترة من تاريخنا"، إلا أنه أعطى أولوية في تطوير العلاقات الثنائية في الجانب الإقتصادي وذلك بالنظر إلى المستقبل، لاسيما بعد التصديق على وثيقة إطار الشراكة والإمضاء على إتفاق ديسمبر 2007، والذي عوض الإتفاقية التي تربط بين البلدين منذ 1968.

إن العرض المقدم من طرف **ساركوزي** لعقد شراكة إستراتجية طاقوية مع الجزائر يدخل ضمن ثنائية من الرغبة والتخوف. فالجزائر بفضل دبلوماسيتها الهجومية والرهان الإستراتيجي إستطاعت أن تخلق هذا النوع من التنافس والذي بموجبه وجدت فرنسا نفسها أمام خيار واحد وهو محاولة إعادة بعث العلاقات الثنائية وخلق أفاق جديدة. في هذا الصدد أكد وزير الطاقة والمناجم **شكيب خليل** بأنه يوجد أفاق تعاون أوسع بين الجزائر وفرنسا خلال محادثات ثنائية مع وزيرة الإقتصاد والمالية الفرنسية **كريست لاغارد**، والوزير الفرنسي للبيئة والتنمية والتهيئة المستدامة في زيارة قادته إلى فرنسا في أكتوبر 2007 حيث قال:"هدف فرنسا تمكين رعايا هذه الدول من العيش اللائق في بلدانهم في إطار شراكة تسيير حقيقية معها". وترى فرنسا أن هذه السياسة تحقق تناسق على ثلاثة أوجه، فهي حتمية ناجحة ومتوازنة في نفس الوقت.

إن محاولة فرنسا إعادة ترتيب تطلعاتها وتدارك ما فاتها من فرص الإستثمار في الجزائر، تمثلت في إنتقال ما يقارب 150 رجل أعمال مع الرئيس **ساركوزي** قصد الترويج لمشروع الإتحاد من أجل المتوسط، ولتدارك النقص المسجل بسبب التنافس التي أصبحت تمثله الولايات المتحدة الأمريكية، لقد بات الأمريكيون يحتلون المرتبة الأولى بين المستثمرين الأجانب ولاسيما في قطاع الطاقة على الرغم أن فرنسا لا زالت محافظة على مركز الشريك التجاري الأول. ويخشى خبراء أن تخسر فرنسا الجزائر لصالح القوى العظمى كالصين أو الولايات المتحدة.

إن هذا التراجع لموقع فرنسا في الإقتصاد الجزائري يعود إلى سنوات التسعينيات، فخلال الأزمة الأمنية حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إيجاد موقع لها في الجزائر مستغلة في ذلك التردد الفرنسي في إتخاذ موقف صارم تجاه ما كان يحدث آنذاك، خاصة بعد محاولة التفاوض مع الإسلامين، وكذلك الزيارات التي قام بها مسئولين أمريكيين إلى الجزائر من بينهم نائب وزير الدولة للشؤون الخارجية **ستيوارت آيزنستات** وطرحه للمشروع شراكة مع دول المغرب العربي حمل إسمه 1998، وكذلك **مادلين أولبرايت ورونالد نيومان**، فالأميركيين أنفسهم لديهم رغبة في مشاركة فرنسا في شمال أفريقيا، وخاصة الجزائر.[2]

---

(1) - Ema Woodward, Relations de la France avec Ses Anciennes Colonies Africaines Après leur Indépendance, dans : http//:www.cmu.ed, consulté le :19-05-2015 à 09 :15 .

(2) - Jean-François, **op.cit**.

ومع ذلك، فالرئيس **ساركوزي** متفائل فحسب رأيه "المنافسة أمر جيد، فهي تجبر مؤسساتنا على أن تكون أكثر قدرة على المنافسة".[1] صحيح أن الجزائر وفرنسا شركاء إستراتيجيين منذ فترة طويلة، وفرنسا هي أول عميل للجزائر، وتأتي في المرتبة الثانية بعد الصين خارج منظمة التعاون والتنمية. كما تستحوذ فرنسا على ما يقرب من 20 % من السوق في مجال الطاقة، والجزائر هي ثالث مورد لها للغاز، بإمدادات قيمتها 16 %.[2] رغم هذه العلاقة الإستثنائية، إلا أنه يريد أن تكون لبلاده شراكة إستثنائية بإعتبار أن لهما تاريخ مشترك، وأردف قائلا أن الجزائر بلد مستقل، وهو حر في إتخاذ القرارات ونحن نحترم الخيارات والقرارات الخاصة بهم. لكنه يريد للشركات الفرنسية الفوز بأكبر حصة، لأنهم الأفضل في نظره. نحن لسنا خائفين من المنافسة. الجدير بالذكر هو أنه على ثقة تامة بأن المستهلك الجزائري يفضل المنتجات الفرنسية، إضافة لإستمرار حاجة الجزائر إلى التكنولوجيا الفرنسية، وحاجة فرنسا أيضا لتسويق منتجاتها بالجزائر، كما أن لوبيات المصلحة تفضل التعامل مع فرنسا.

بيدا أن الجزائر ترى أن التعاون الإقتصادي بين البلدين ليس على المستوى المطلوب، وترجع ذلك إلى عزوف المستثمرين الفرنسيين على الإستثمار في الجزائر متحججين بوجود جاذبية منخفضة في السوق الجزائرية. حيث ترتبط الحواجز أمام الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) بالعوائق القانونية والإدارية والمالية والتي تفاقمت من جراء الوضع الأمني الذي لا يزال يقلق رجال الأعمال الأجانب على الرغم من التحسن الملحوظ في السنوات الأخيرة. فمن جهة؛ مناخ الأعمال لم يكن مشجعا للغاية ويمنع المستثمرين الفرنسيين للمراهنة على السوق الجزائرية ومن جهة أخرى تتهم الجزائر فرنسا بعدم وجود مبدأ واضح للإستثمار المباشر فيها.

قامت الحكومة الجزائرية بوضع إجراءات جديدة في قانون المالية التكميلي (LFC) عام 2009، بما في ذلك تحديد رأس المال بين المواطن والأجانب 51% -49 % وحتى 60%-40%. وقد أقلق هذا النظام الجديد الشركات الفرنسية، مما دفع ممثلي ميديف (حركة رجال الأعمال الفرنسيين) للسفر إلى الجزائر للحضور منتدى في نوفمبر 2009 والإستفسار عن الوضع مع نظرائهم الجزائريين (CFE).[3] كما تشتكي الشركات الفرنسية من إستبعادهم من العقود العامة في الجزائر لصالح الشركات الصينية، يمكن تبرير هذا الإجراء بدفاع الجزائر عن مصالحها وإختيارها للشركاء الأفضل.

---

(1) - Ema Woodward, **op.cit**.

(2) -Le discours de Nicolas Sarkozy, **op.cit**.

(3) - Aomar Baghzouz, « Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation »**op.cit**.

بالمقابل سعت الجزائر إلى تنويع شراكاتها مع الصين والولايات المتحدة وأفريقيا على وجه الخصوص. فلدى الجزائر العديد من المميزات تجعلها محل تنافس بين الدول، كتمتعها بوضع جيوسياسي محوري في شمال أفريقيا، وإمتلاكها لموارد الطاقة التي تجعل منها المورد الرئيسي لأوروبا، ولها خبرة في مجال مكافحة الإرهاب. فبهذه المكانة يمكنها المطالبة بوضع" شريك أساسي" في أجهزة الأمن والتعاون التي تتكاثر في البحر الأبيض المتوسط. [1]

وعلى الرغم من هذه الصعوبات، فإن الوجود الفرنسي في الجزائر من حيث الإستثمار مهم؛ كانت فرنسا في عام 2009 المستثمر الأول بإستثناء المحروقات في الجزائر خلال العقد الماضي بـ 1،570 مليار دولار، تليها إسبانيا بـ 1،253 مليار دولار، ثم مصر بـ 1،116 مليار دولار. ولا تزال فرنسا المورد الأول للجزائر، تليها الصين. كما سعت فرنسا لإسترجاع مكانتها لدى الجزائر فإحتلت سنة 2004 المرتبة الثالثة، ووصلت سنة 2007 إلى المرتبة السادسة لتعود سنة 2011 إلى المرتبة الثانية.[2] فالجزائر أكبر شريك تجاري لفرنسا في أفريقيا. ولكن التجارة الخارجية الجزائرية لفرنسا لا تشكل سوى 1 % بإستثناء النفط والغاز.[3] ورغم رغبة الجزائر في أن تكون شريكا كاملا لفرنسا وبناء تعاون متوازن ومثالي؛ إضافة إلى تنويع شركائها، لا تزال العلاقات الإقتصادية الجزائرية–الفرنسية ركنا هاما في التعاون الثنائي بين البلدين.

على ضوء ما سبق يمكننا القول أن العلاقات الفرنسية الجزائرية خلال حكم الرئيس **ساركوزي** عرفت تذبب خاصة في المجال الإقتصادي، فقد تراجعت مكانتها إلى المرتبة السادسة سنة إعتلائه الحكم، وإنتظرت العلاقات الإقتصادية والسياسية شهر أكتوبر من سنة2010 ، لتنتعش بعدما عرفت فترة من الجمود، فتوالت الزيارات الرسمية للمسئولين الفرنسيين إلى الجزائر العاصمة. وبهدف إعادة الدفء لهذه العلاقات كلف الرئيس الفرنسي" **نيكولا ساركوزي**"، **جان بيار رافاران** بحل الملفات الإقتصادية العالقة مع الجزائر،[4] وفي هذا الصدد صرح السفير الفرنسي بالجزائر في مقابلة مع جريدة الوطن، أنه تم حل 10 ملفات إقتصادية بصفة نهائية من بين 12 ملفا كان عالقا بين البلدين حيث تكللت هذه الزيارة بحل أغلبية الملفات الإقتصادية، وتوقيع العديد من الإتفاقيات والبرامج.

---

[1] - Aomar Baghzouz, « La relation algéro-française, exemple d'une détérioration du partenariat nord-sud en Méditerranée », **op.cit**.

[2] -www.ons.dz

[3] - Aomar Baghzouz, « Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation », **op.cit**.

[4] -Ali Benyahia ,Fayçal Metaoui, « Xavier Driencourt : le printemps arabe est une fausse bonne idée », El-Watan. n° 6339, du 25/08/2011, p p 4,5.

ليبقى ملف مصنع السيارات **رونو (Renault)** الأكثر أهمية بالنسبة إلى الجزائر، حيث يعتبر من المشاريع الإستراتيجية التي لا طالما سعت الجزائر إلى تجسيده منذ بداية الثمانينات، والذي من شأنه إشراك العديد من القطاعات الإقتصادية والتجارية في إنجازه، بالإضافة إلى الحد من إستيراد السيارات من الخارج. أما بالنسبة **لتوتال** فيتعلق الأمر بإستثمار ما قيمته 4.5 مليار أورو للشركة في مجال صناعة الغاز، كما هو مهم بالنسبة للجزائر التي تسعى إلى تعزيز صناعتها البتروكيماوية وتطويرها.

إضافة إلى الزيارات الرسمية للمسئولين الفرنسيين إلى الجزائر العاصمة سنة 2010، والتي ساهمت في إنعاش العلاقات بين البلدين، كما شهد عام 2011 حدثا إقتصاديا عزز من هذه العلاقات، تمثل في أول منتدى للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الجزائري الفرنسي، الذي أقيم في الجزائر في 30 و31 ماي، والذي حضرته أكثر من 500 شركة من كلا البلدين. وقد سمحت هذه التظاهرة بالإتصال بين رجال الأعمال للإستفادة من الفعاليات الإقتصادية الجزائرية والفرنسية، وكانت النتائج ناجحة جدا في معدلات التبادل التجاري، حيث حققت الدولتان ما يقرب من 10 مليار يورو. وبذلك لا تزال فرنسا الممول الأول الجزائر والزبون الرابع.

وبهذا يمكن القول أن العلاقات الإقتصادية عرفت تعزيزا أكبر خاصة بعد الزيارة التي قام بها **"جان بيير رافاران"**، فقد تم إحياء عدة مشاريع شراكة في مجال التأمين، الصناعات الغذائية، صناعة الأسمنت والنقل، إفتتاح مترو الجزائر في 1 نوفمبر 2011.[1] ففرنسا هي المقاول الرئيسي للطريق السريع والسكك الحديدية ومصنع البتروكيماويات والسدود ومحطات الطاقة الحرارية والنووية.[2]

كما سجل وزير التجارة **مصطفي بن بادة** التطور الملموس في التبادلات التجارية الثنائية التي تضاعفت في غضون عشر سنوات حيث كانت سنة 2003 حوالي 6 مليار دولار، وبلغت 12.6 مليار دولار خلال سنة 2012، بإرتفاع صافي للواردات الجزائرية موازاة مع ركود صادراتها التي تهيمن عليها المحروقات. رغم هذا إعتبر وزير التجارة الجزائري أن حجم المبادلات التجارية بين البلدين تبقى دون التطلعات ولا يرقى إلى مستوى المطلوب ودعى الوزير الفرنسي إلى ضرورة دفع زيادة المبادلات التجارية مؤكدا أن الجزائر بحاجة إلى شراكة مستديمة وشريك دائم.[3] فضلا عن إعتبار فرنسا من بين الدول الخمس الأولى في هذا المجال.[4]

---

(1) - coopération politique, **op.cit**.

(2) - Le discours de Nicolas Sarkozy, **op.cit**.

(3) -http://www.echouroukonline.com/are/news=76318.

(4) -http ://www.esslamonline.com/are/permalik045.html.

إن طبيعة المبادلات التجارية بين البلدين والتي تمثل فيها المحروقات مكونا أساسيا، جعل كل منهما يدرك أهمية إستمرار هذه العلاقة. كما أن تغير الإستراتيجية الجزائرية نحو تنويع شركائها التجاريين، والتحولات والأزمات العالمية في مجال الطاقة، جعل فرنسا تدرك خطورة هذا التحول، مما دفعها إلى تغيير إستراتيجيتها للطاقة بصفة عامة، وسياستها تجاه الجزائر حفاظا على مصالحها التقليدية، في ظل الطلب العالمي المتزايد على المحروقات، وفي ظل المنافسة الدولية الكبيرة خاصة من الدول الأوروبية والأمريكية. وتتمثل هذه السياسة في ربط الإستراتيجية الفرنسية للطاقة بنظيرتها الجزائرية، من أجل ضمان التموين المستمر من الغاز والبترول الجزائري.

الجدول رقم(04):نسب الواردات الجزائرية من فرنسا من مجموع وارداتها في فترة ما بين (1999-2009)

السنوات	1999	2003	2007	2009
نسب فرنسا %	22.8	23.9	16.7	15.7

المصدر:www.ons.dz

يبين الجدول تراجع نسب الواردات الجزائرية من فرنسا؛ فبينما كانت في عام 2003 نسبتها 23.9 % إنخفضت إلى 15.7 % سنة 2009، يمكن القول أن حصة فرنسا في السوق الجزائرية تتراوح بين الإرتفاع والنقصان تبعا للظروف الإقتصادية والسياسية في البلدين، لكنها تعرضت لتراجع محسوس إبتداء من سنة2007، تاريخ تسلم **نيكولا ساركوزي** السلطة، في الأغلب أن الخلافات التاريخية والتوترات السياسة التي كانت بين البلدين كانت المتغير الأكثر تأثيرا على تراجع المبادلات التجارية بين البلدين، وكان ذلك نتيجة رفض ساركوزي الإعتراف بالجرائم التي إرتكبتها فرنسا إبان إستعمارها للجزائر، ضف إلى ذلك إدراج الجزائر في قائمة الدول ذات الخطر في مجال الطيران المدني. فقد صرح السفير الفرنسي في الجزائر، أن حصة فرنسا من السوق الجزائرية قد تراجعت إلى 15.1 بالمائة سنة2010 ، في حين كانت 16.8 بالمائة سنة2007،[1]وكانت 25.8 % في سنة 1999 .

فيما يرجع البعض هذا إلى سعى الجزائر إلى تنويع شركائها، والبحث عن متعاملين جدد مثل الصين ودول الخليج بالإضافة إلى دول الجنوب خاصة بعد توقيع الشراكة الاورومتوسطية. أما **كاميل ساري** الخبير الإقتصادي، يفسر ذلك بتراجع الإقتصاد الفرنسي عموما والصناعة الفرنسية على وجه الخصوص بسبب الأزمة المالية العالمية.[2] وهكذا بعد

(1) - Ali Benyahia, Fayçal Metaoui, **op**.**cit**. p 5.

(2)- el watan,17 décember 2012.

ما كانت باريس تحتكر السوق الجزائرية، بدأت الفكرة لميزة الشراكة الإقتصادية بين الدولتين تتراجع.[1] قد أظهرت دراسة عملية للمبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا منذ الإستقلال أن فرنسا كانت المسيرة لعجلة هذه المبادلات لعدة عقود من الزمن.

جدول رقم(05): الواردات الفرنسية من الجزائر (2003-2013)

النسبة بالمائة

السنوات	2003	2005	2008	2011	2013
المحروقات	%95.84	%89.62	%93.17	%96.76	%97.17
الامونياك	%0.89	0.68	1.70	1.59	1.40
الهلينيوم	0.83	0.74	0.69	0.58	0.57
التمر	0.37	0.32	0.69	0.58	0.57
السلع الأخرى	2.43	8.64	4.08	0.87	0.54

المصدر: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية، مارس 2014

إن النسب المسجلة في الجدول تبين بوضوح عدم إستقرار حصة فرنسا في المبادلات التجارية مع الجزائر. ما عدى المحروقات ويعزى ذلك إلى أن قيمة الصادرات الجزائرية نحو فرنسا تتكون % 98 من المحروقات أما تراجع حصة فرنسا من السوق الجزائري فيعزى إلى عزوف المؤسسات الإقتصادية الفرنسية عن الإستثمار في الجزائر، وتذرع السلطات الفرنسية ذلك إلى غياب الأمن والإستقرار في الجزائر، والإستقرار القانوني.

مع ذلك يمكن القول أن حجم الصادرات والواردات الجزائرية من فرنسا عرفت تطور محسوس خلال عهدة **شيراك**، خاصة في الفترة الممتدة بين 2002 و2004 حيث بلغ إجمالي المبادلات التجارية للجزائر مع فرنسا6.7 مليار أورو في سنة2002 وإرتفعت قيمة الصادرات الفرنسية إلى الجزائر بمقدار 50بالمائة في سنة 2003.[2] وحققت فائضا تجاريا قدره واحد مليار أورو في سنة 2000إرتفاع القيمة المالية للصادرات والواردات الجزائرية من وإلى فرنسا، يعود هذا التحسن والإرتفاع في قيمة التبادل التجاري بين البلدين إلى الزيارات الرسمية التي قاما بها رؤساء الدولتين سنة 2003 و2000، ويمكن القول أن إرتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، وإستغلال المؤسسات الفرنسية لتحسن المؤشرات الإقتصادية والمالية للإقتصاد الجزائري في هذه الفترة، وعودة الإستقرار والأمن إلى ربوع الجزائر.

(1) -http ://sociologie. revus.3arg/446

(2) -Bochra Settouti, **op.cit**, p 199

غير أن التوتر في العلاقات عاد بعد إعتلاء ساركوزي لمقاليد السلطة، وشهدت هذه الفترة إنخفاظا في حجم المبادلات التجارية بين سنتي 2008 و2009 ، حيث إنخفضت قيمة الصادرات الجزائرية إلى فرنسا بنسبة40.8 %، وإنخفضت نسبة الواردات الجزائر من فرنسا من 24 % سنة 1992 إلى 16% سنة 2009 ، كما إنخفضت الصادرات الجزائرية من % 15 سنة 2000 إلى % 11 سنة 2009، فخسرت بذلك فرنسا مكانتها كأول زبون، لفائدة إيطاليا، وتخشى أن تخسر مكانتها كأول ممون لصالح الصين .هذه الأخيرة التي إحتلت بداية من سنة 2009 المرتبة الثانية بـ 12 % مقابل 2 % سنة 1992 .

يمكن القول أن العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الجزائر وفرنسا، تتأثر هي الأخرى بالظروف والمتغيرات السياسية في البلدين، وإن كان هذا التأثير غير ثابت إن صح القول، حيث عرفت الفترة الممتدة من 2000 إلى 2006 وهي فترة حكم جاك **شيراك** إنتعاشا في المبادلات التجارية والإقصادية، وعودة الشركات الفرنسية إلى الجزائر بالتدريج، وبالمقابل شهدت هذه الفترة إصدار العديد من القوانين المتعلقة بالذاكرة التاريخية، الرموز الدينية، وقوانين الهجرة والتي تمس الجالية الجزائرية في فرنسا.

بالمقابل شهدت الفترة من 2006 إلى2010 العديد من القرارات الجزائرية التي مست إمتيازات الشركات الأجنبية والفرنسية العاملة بالجزائر، والتي أدت إلى تجميد الإستثمار الفرنسي في الجزائر، حيث جاءت القرارات الجزائرية كرد فعل على السياسات الفرنسية التي تستهدف الذاكرة التاريخية للشعب الجزائري.

لكن بعد سنة 2010 عاد الإنتعاش في العلاقات الجزائرية الفرنسية، وحل معظم الملفات الإقتصادية العالقة بين الطرفين. كما شهدت فصلا بين العلاقات الإقتصادية والخلافات التاريخية والسياسية . وشهدت سنة 2010 إصدار الحكومة الفرنسية لقانون تعويض ضحايا التجارب النووية في الجزائر، رغم ما يعتريه من نقائص، كمبادرة للتخفيف من الإحتقان في العلاقات الثنائية.

ورغم التوترات السياسية والتاريخية، إلا أن العلاقات الإقتصادية والتجارية مرشحة للإستمرار والتطور، بحكم علاقات الجوار الجغرافي والإعتماد المتبادل، وبحكم العلاقات التاريخية والثقافية التي تجمع البلدين، أين تظل الجزائر في حاجة إلى المعرفة الصناعية والتكنولوجية الفرنسية، وتظل فرنسا في حاجة إلى مصادر الطاقة الجزائرية، واليد العاملة الجزائرية المؤهلة.

المبحث الرابع: المجال الإجتماعي

المطلب الأول: الهجرة

خلال فترة حكم **جاك شيراك** شغل منصب وزير الداخلية، **نيكولا ساركوزي**، لفترتين متتاليتين من ماي 2002 إلى مارس 2004 ثم من جويلية 2005 إلى مارس 2007، وقد قررا إجراء مراجعة جذرية للقانون المعمول به قبل سنوات التسعينيات من القرن العشرين. وتبنى سياسات متشددة تجاه قضايا الأمن والهجرة.[1]حيث عمل على إصدار ما لا يقل عن خمس قوانين تتعلق بقضايا الهجرة والإندماج والجنسية. والتي جاءت في مناخ سياسي طبع بخطاب معادي للمهاجرين، وبموجب هذه القوانين تقلصت حقوق المهاجرين الجزائريين في فرنسا بصفة معتبرة. وقد تعرضت هذه القوانين للإنتقاد من طرف الكثير من المنظمات الحقوقية العاملة.

كان من بين أولى القوانين لهذه الحقبة قانون 11-19 الصادر بتاريخ 26 نوفمبر2003؛[2] يهدف هذا القانون إلى وضع حد للهجرة غير الشرعية وطالبي اللجوء السياسي، وجاء لممارسة رقابة صارمة على شهادات الإستقبال، وإنشاء ملفات البصمات الإكترونية لطالبي التأشيرات، ومراقبة شديدة للزيجات المختلطة، كما أن الحصول على بطاقة الإقامة يخضع لمعايير الإدماج، ومن خلاله يمكن سحب رخصة الإقامة للأجنبي الذي جلب عائلته من أجل لم الشمل.[3] كما تمحورت هذه السياسة أيضا حول دعم مشاركة المهاجرين في الإنتخابات المحلية من خلال إقتراح ممثلين عنهم، ودعم تمويل المساجد وإنشاء المجلس الإسلامي الفرنسي، كما يوفر القانون حماية خاصة ضد الطرد أو إستبعاد بعض الفئات خاصة الذين جاءوا إلى فرنسا قبل سن الثالثة عشر.

كما كان لقانون ساركوزي الثاني الذي صدر في جويلية 2006،[4] والذي شجع هجرة الكفاءات، والطلبة الجامعيين وأصحاب الشهادات العليا في الميادين العلمية والتقنية. حيث أثر على تراجع عدد المهاجرين الجزائريين بتشديد

---

(1) - http://www.discours.vie-publique.fr/notices/033001361.html

(2) - République Française, Journal officiel n° 274 du 27 novembre 2003. loi n° 2003-1119 du 26 novembre 2003 , relative à la maitrise de l'immigration ,au séjour des étrangers en France et la nationalité.

(3) - Nicoleta Atanasiu, La politique sarkozienne d'immigration : harmonie ou contradiction avec la politique européenne, thèse de doctorat, Universitetet i Oslo, 2010, p18.

(4) - République Française, Journal officiel n° 170 du 25 juillet 2006 , LOI n° 2006-911 du24 juillet 2006 relative à l'immigration et à l'intégration .

الإجراءات الخاصة بتكوين وتأسيس العائلات في فرنسا. وترحيل المهاجرين المقيمين بطرق غير قانونية وتشديد الحراسة على الحدود. ولم يعد بإمكان أي مهاجر أجنبي قادم من الجزائر، أن يمكث طويلا في فرنسا.

فقد شرعت السلطات الفرنسية منذ صدور قانون 2006،[1] في طرد العائلات والأطفال التي لم تتمكن من تسوية وضعيتها القانونية في فرنسا. وفي هذا السياق ترى المنظمات الحقوقية العاملة في مجال الهجرة واللجوء، إن المهاجرين الجزائريين هم الأكثر تعرضا للطرد من فرنسا، وأن العدد الأكبر من التأشيرات المرفوضة تقع في القنصليات الفرنسية بالجزائر.[2] فمبدأ المساواة وحرية تنقل الأشخاص التي أسست لعلاقات التعاون الفرنسي الجزائري بعد الإستقلال لم يعد واقعا. وقد أشار**" كلود غيون"** وزير الداخلية الفرنسي إلى أن هذه الإجراءات تعكس نظرة سياسية لما يجب أن تكون عليه فرنسا في مجال الهجرة وليس مجرد أرقام.

حسب **باتريك ويل** خبير ومختص في سياسة الهجرة، إن هذه السياسة تهدف إلى جذب الناخبين في فترة الإنتخابات، لذا تعتبر سياسة **ساركوزي** للهجرة وسيلة لإغراء اليمين المتطرف، وما يميزها أيضا هو الرغبة في خلق حصص للحد من لم الشمل، وإختيار المهاجرين حسب العرق والمنطقة الجغرافية.

كلا القانونين على خلاف مع ديباجة الدستور الفرنسي والإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان؛ طمح **ساركوزي** إلى تحقيق الهجرة الإقتصادية بحوالي 50%. وهي النسبة التي لم يستطع أي بلد تحقيقها، وصرح أن هذا النظام الجديد لتنظيم تدفقات الهجرة، والتي يطلق عليها وصف **"غير منتجة"**، لابد من حظر تام لتدفقات الهجرة الإقتصادية حتى لا تتفاقم البطالة، والحد من تدفق اللاجئين ولم الشمل.[3]

وقد تضاعفت الهجرة غير الشرعية بين عامي 1997-2002، وقد ساعدتها في ذلك أو غذتها طلبات اللجوء، كما أن هجرة العمالة لا تمثل سوى 5 % أما هجرة اللجوء ولم الشمل (التي يطلق عليها حق الهجرة) فقد وصلت إلى 95 %، إن هذه الهجرة التي يطلق عليها حق الهجرة تضغط على سوق العمل.

لذا يجب على البرلمان والحكومة الفرنسية تثبيت الحد الأقصى لعدد الأشخاص الذين يسمح لهم بدخول التراب الفرنسي، بمعنى يجب إعطاء النسبة المطلوبة من الهجرة الإقتصادية بمقارنة مع الهجرة العائلية. هذا لا يعني منع لم الشمل وإنما تنظيمه حتى يتناسب مع قدرة فرنسا، ويبرر سياسته هذه بأنه لا يوجد في الدستور أي نقطة تأكد على أنه يجب

---

(1) - Chems eddine, Chitour, De la traite au traité : histoire d'une utopie. Alger : Editions Casba, 2006, p.164.

(2) - La Cimade, « La France et l'Algérie, le poids de l'histoire pour comprendre le présent »,Dossier de presse, le 21/04/2010, p.3.

(3)- Nicoleta Atanasiu , **op.cit** , p p, 19 , 20

على فرنسا تحت أي ظرف من الظروف إستقبال مهاجرين يرغبون في الإستقرار فيها. حتى يكون هناك إمكانية لإدماجهم.

لكن بعد أحداث باريس 2005 ونتيجة الإحباط العام الذي خلفته الأحداث، عملت الحكومة الفرنسية على إعادة النظر في سياسة الهجرة وذلك من خلال تبني مبادرة جديدة عرفت بقانون 911 لـ 24 جويلية 2006 المتعلق بالهجرة والإندماج .فإذا كان قانون 2003 في المقام الأول للحد من الهجرة غير الشرعية، فقانون عام 2006 يهدف إلى السيطرة على الهجرة الكمية والنوعية. حيث أعلن **نيكولا ساركوزي** عام 2006 إستعداده للحد من ما يسميه بالفعل الهجرة "القسرية" بفرض شروط تقييدية لممارسة الحق في الحياة الأسرية.

إدراكا منها لأهمية الهجرة في رفاهها الإقتصادي ولسد الفجوة الديمغرافية في المستقبل.[1]عملت على إستحداث قوانين وترتيبات ولجذب المستثمرين، وأصحاب المشروعات، وعمال في بعض المجالات المعينة، ويعبر عن هذا التوجه الجديد شعار الهجرة المنتقاة l'émigration choisie. أي السماح بمجيء المهاجرين ذوي الكفاءات والخبرات بما يخدم فرنسا ورفض الباقين، وكأنه إعادة إستغلال ثروات الدول الفقيرة من جديد. وإعتماد سياسة هجرة إنتقائية صارمة تلبي الحاجة المحددة للإقتصاد الفرنسي مع ما يستلزم لعمليات الترحيل من أجل التقليل نوعا ما من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.[2] مثل هذا النوع من الهجرة لا يترك لعوامل الجذب والطرد لتفاعلاتها التلقائية والطبيعية، لتحدد محصلتها مدى التدفقات الهجرية من الجنوب إلى الشمال، بل تتدخل عوامل إنتقائية وتمييزية نتيجة التسييس الزائد لموضوع الهجرة.

الطابع النوعي للقانون الثاني يكشف عن رغبة وزير الداخلية لتشجيع الهجرة المنتجة إلى فرنسا وللمهاجرين ذوي"درجة عالية من الكفاءة" المتخصصين في الكمبيوتر والعلماء والفنانين، ويمكنهم الحصول على تصريح إقامة لمدة ثلاث سنوات. مع تصريح إقامة خاص، كما يريد جذب أفضل الطلاب الأجانب. في نظره لا يمكن وصف هذه السياسة بـ "**سياسة سرقة العقول**"، لأن هؤلاء الطلاب سيعودون إلى ديارهم لإقتسام جزء من الأرباح المكتسبة مع بلدانهم. لكنها في حقيقتها عبارة عن إستنزاف للأدمغة الجزائرية بطريقة منظمة، حيث قال في هذا الصدد:" أن الهجرة الإنتقائية هي التي تتماشى وإحتياجات المجتمع والإقتصاد الفرنسي، والجزائر نفسها بدأت تواجه هذه الإشكالية، كما أنها لا تعني هروب الأدمغة، لأن الهجرة الإنتقائية يمكن أن تكون هجرة توافقية والتي تلبي حاجيات الدول الأصلية لهؤلاء،

---

[1]- مصطفى عبد العزيز مرسي، "تأثير الهجرة غير الشرعية في أوروبا على صورة المغترب العربي"، **ورقة مقدمة لندوة" المغتربون العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوروبي"**جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007. ص09

[2]- هاني الشميطل، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، عدد19، صيف2008، ص152

ولهذا السبب أنشأت بطاقة الكفاءات والمواهب، والتي تقدر مسبقا رجوع المستفيدين خلال ثلاث سنوات إلى دولهم(...) وبالتالي يضعون الخبرات المكتسبة في بلده الأصلي".[1]

وبهذا يمكننا القول أنه قد إرتبط سن أسوأ قانون للهجرة في تاريخها بتولي **نيكولا ساركوزي** منصب وزير الداخلية والذي توصل إلى قناعة مفادها أن الهجرة بوضعها السابق تمثل عبئا إقتصاديا وإجتماعيا وأمنيا على فرنسا، وتشكل مصدر توتر وتهديد كونها لا تؤدي إلى أكثر من ضم بائسين جدد إلى المهاجرين الموجودين في البلد يعانون من أوضاع بائسة في الأساس. مما أدى إلى وضع تشريع يهدف إلى وضع حد للهجرة غير الشرعية، في الوقت نفسه شجع الهجرة الشرعية، ودعم سياسات الإدماج داخل المجتمع الفرنسي.[2]

إن قانون **ساركوزي** للهجرة ألغى حقوق المهاجرين غير الشرعيين المتواجدين على الأراضي الفرنسية منذ أكثر من 10 سنوات وعقد إجراءات لم الشمل العائلي الذي دعمته القوانين السابقة، والذي أصبح مرتبطا بالمصادر المالية والسكن وبغرض أن يكون داخل المهجر.[3] ركز على الأسباب والعوامل التي أدت إلى أحداث 2005 من خلال إعتبار أن عدم إندماج المهاجرين في الإقتصاد يؤدي إلى فشل سياسيات الإندماج برمتها، وهذه السياسة الجديدة التي أقرها **نيكولا ساركوزي** ركزت على مفهوم جديد في سياسة إدارة الهجرة.

بنى ساركوزي سياسته الداعية إلى الهجرة الإنتقائية غير مبالي بالجانب التاريخي والإنساني وما نتج عن هذه الهجرة إجتماعيا وسياسيا وإقتصاديا، بالرغم من أن **شارل ديغول** يؤكد على وجود علاقة خاصة بين الجزائر وفرنسا؛ حيث قال[4]:"يوجد إنجذاب بين فرنسا والجزائر والذي كان دوما سببا في توحيد الشعبين وأكد على أنه توجد بينهما، ليست فقط علاقات متنوعة نشأت عن التعايش الذي دام 132 سنة، ليس فقط ذكريات الحروب أين كان أبناء البلدين جنبا إلى جنب في الصفوف لتحقيق الحرية، لكن كذلك نوع من الإنجذاب الخاص إيجابي كان أو سلبي".[5] بالإضافة إلى **شيراك** الذي دعا إلى تفضيل ما يمكن من إتحاد الدولتين بإعتبارهما تخضعان إلى ضرورة طبيعية.[6] إن واقع

---

(1) -Nicoleta Atanasiu, **op.cit,p** p ,18 ,22.

(2) - guemache lounis, « France : adoption du projet de loi sur l'immigration » liberté, 30-10-2003.p 02.

(3)- محمد رضا التميمي، **المرجع السابق الذكر**، ص 07.

(4) -Alfred grosser, **affaires extérieures la politique de la France 1944-1984**,paris – Flammarion,1984,p 172.

(5) - Charles de gaulle, **discourt et messages**, 1958-1962,paris : plan,1972,p392.

(6) -la politique étrangère de la France , 14 juin 2000,;http//www.France. développement

العلاقات على المستوى الإجتماعي والثقافي، يدخل ضمن الأسس الرئيسية والهامة في إطار إقامة إتفاقية الشراكة الموقعة في 4 ديسمبر2007، هذه الشراكة التي قال عنها **ساركوزي** بأنها:"البعد الثقافي والإنساني فيها يمثل مستقبل البلدين وخاصة الأجيال الصاعدة".[1]

ترجع سياسة **ساركوزي** إلى الفهم الفرنسي المشوه الذي يخلق العنصرية والصراعات السياسية، وتراجع الأوضاع الإقتصادية. هذه السياسة الساركوزية تتناقض مع ما جاء في وثيقة إطار الشراكة الفرنسية-الجزائرية حيث تؤكد على أن الجزائر هي ثاني دولة فرانكوفونية من حيث تكلم اللغة الفرنسية، بدون أن تكون عضوة في الهيئة الدولية للفرانكوفونية، بالإضافة إلى كون الجالية الجزائرية الأولى على مستوى التواجد الأجنبي في فرنسا.

تعد الهجرة من أبرز القضايا الخلافية بين **شيراك** و**ساركوزي** بضرورة تخفيف عدد الوافدين إلى فرنسا إلى النصف(200 ألف إلى 100 ألف سنويا) بسبب عطل نظام الإدماج الجمهوري وقلة الإمكانيات مما يحول دون إستقبال فرنسا لهم كما إعتبرَ عدد المهاجرين في فرنسا زائدا عن اللزوم أنه يجب حرمان الأجانب المقيمين فيها منذ أقل من 10 سنوات من بعض برامج الرعاية والدعم الإجتماعيين مثل المنحة المخصصة لعديمي الدخل.[2]

ذلك المشهد الذي سيكون للرئيس الفرنسي دورا في صياغته، إرتباطا لموقعه الإيديولوجي، الذي يقف على تخوم الحد الفاصل بين اليمين واليمين المتطرف حتى أن التخوم التي يقف عندها الرئيس **ساركوزي** قد يطالها الإلتباس أحيانا، ذلك أن مواقفه التي عبر عنها أثناء حملته الإنتخابية وبعد إعلان فوزه أشارت بوضوح إلى طبيعة الدور السياسي الفرنسي لمرحلة ما بعد **شيراك**.[3] لا يمكن القول أنه من بعد تعينه لوزيرة من أصل عربي لحقيبة العدل يمثل إعترافا بحقوق المهاجرين، على قاعدة التساوي في المواطنة أو حتى تهدئة الخواطر. وهو الذي ما فتئ يجاهر بأنه من أنصار التمييز الإيجابي الذي يفرق بين السكان مما يعدم المساواة إرتباطا بالعرف.

يختلف معه **جاك شيراك** في هذه النقطة الرئيس، حيث طالب في خطابه بتاريخ 15 نوفمبر2005 بضرورة تغيير العقلية السائدة في المجتمع الفرنسي، وحث الشركات والمنظمات النقابية على التعبئة لمكافحة التمييز في سوق العمل، وأعلن عن تأسيس ما سماه الخدمة المدنية الطوعية . لتدريب 50 ألف شاب لتجنيبهم البطالة، معربا عن رفضه لمفهوم التمييز الإيجابي الذي إقترحه وزير الداخلية السيد **نيكولا ساركوزى**،[4] والذي يقضى بفرض حصة على الشركات

---

[1]- ناصر حامد، **المرجع السابق الذكر**.

[2]- عبد النور عنتر ، سياسة فرنسا في عهد هولاند بين الاستمرارية التغيير، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2001، ص7.

[3]- سليم الزريعي، فرنسا ما بعد شيراك إلى أين، **مجلة كنعان**، السنة 7، العدد 1162، ماي 2007.

[4]- ناصر حامد، **المرجع السابق الذكر**.

الشركات والإدارات لتوظيف الشباب من أصول مهاجرة،[1] ومما لا شك فيه أن الحكومات الفرنسية المتعاقبة تتحمل. بشكل مباشر أو غير مباشر. جزءا من المسئولية حول أحداث العنف في فرنسا بسبب ما آل إليه حال المهاجرين من تهميش وتمييز ومشكلات إقتصادية وإجتماعية، حيث تم إلغاء المنح الدراسية وإعانات السكن التي كانت تمنح للمهاجرين.

كانت الضواحي خلال فترة **حكم شيراك** أولى ضحايا التخفيضات في الموازنة التي إعتمدت تطبيقا لتوجيهات اللجنة الأوروبية فقد خفضت الحكومة الفرنسية القروض المخصصة لإعادة إعمار وتجديد المساكن، وألغت مئات الآلاف من الوظائف المخصصة للشباب التي كانت تدعمها الحكومة،[2] وخفضت المساعدات للجمعيات الناشطة في الأحياء الفقيرة، كما ألغت شرطة الأحياء والضواحي وعوضتها بقوى التدخل التي تنتشر على الأطراف.

وفور تسلمه لمهامه الرئاسية في 2007، إستحدث وزارة جديدة لم تعهدها فرنسا من قبل أطلق عليها إسم **"وزارة الهجرة والإدماج والهوية الوطنية والتنمية الصناعية"**وتولى هذه الوزارة **"بريس هروتقو"** صديق **ساركوزي** القديم الذي تربطه به علاقة تكاد تكون أخوية. في جو كبير من الإستياء والمعارضة من أوساط سياسية وإعلامية على رأسها المنظمات المعنية بالهجرة. والتي ذهب بعضها إلى إتهام الوزير بأنه وزير**" التطهير العرقي"**.[3]

في الأخير يمكن القول أن سياسة الرئيس **ساركوزي** للهجرة إتركزت على ثلاثة محاور:[4]

أ- لفرنسا حق إختيار من تريد ومن تستطيع إستقباله من المهاجرين من منطلق سيادة الدول تحت مسمى الهجرة الإنتقائية (L'immigration choisie)، وإستقلالها السياسي في إتخاذ أي قرار تراه مناسبا لمصالحها. ويكون للأجانب الذين يتم قبولهم نفس الحقوق والواجبات التي يتمتع بها المواطنون الفرنسيون. أما الأجانب الذين هم في وضعية غير قانونية، فيتم طردهم من فرنسا نحو بلدانهم الأصلية.

ب- لكل مهاجر في وضعية قانونية الحق في تحسين مساره الإندماجي في المجتمع الفرنسي، على شرط إحترام القوانين ومبادئ الجمهورية، بالإضافة إلى إتقان اللغة الفرنسية. ويحق لهم بعد ذلك الحصول على السكن، التعليم والإدماج المهني.

---

(1) -Nicoleta Atanasiu, **op.cit**, p18

(2)- ناصر حامد، **المرجع السابق الذكر**.

(3) - محمد رضا التميمي، **المرجع السابق الذكر**، ص 08.

(4) -Danièle, Lochak, « Immigration subie, immigration choisie : vers de nouvelles hiérarchies », Conférence présenté au séminaire sur les politiques antidiscriminatoires. Centre de Recherche et d'Etude sur les Droits Fondamentaux(CREDOF), Université de Paris 10, le 14 mars 2006

ج- لكل مهاجر الحق في العودة إلى بلده الأصلي إذا أراد ذلك، ويتحقق ذلك بإرجاع الثقة إلى الشباب المهاجر، بوجود مستقبل خارج منطق الهجرة، من خلال تمكين هؤلاء المهاجرين من العيش اللائق في بلدانهم الأصلية، في إطار الشراكة والتضامن مع الدول المصدرة للهجرة.

من الواضح أن الأزمة الإقتصادية كانت العامل الحاسم لأن الناخب الفرنسي عبر عن إستيائه وسخطه على الأداء الإقتصادي لرئاسة **ساركوزي**، والمثير للإنتباه في هذه الطبعة من الرئاسيات الفرنسية تعتبر العلاقة السببية بين الأزمة الإقتصادية والهجرة، فعادة يقود إستفحال الأولى إلى تشدد الخطاب حيال الهجرة، وبالتالي يجمع من يوظف الأزمة والهجرة.[1] بين حجتين تعبويتين لا نظير لهما من حيث قدرة التأثير على الرأي العام، بيد أن العلاقة هذه لم تأتي أكلها هذه المرة لأن من وظفها في الآن نفسه هو **ساركوزي** الذي يعتبره السواد الأعظم من الفرنسيين مسئولا عن وضعهم الاقتصادي المتردي، ولم يبق له إلا الهجرة ليحاول تسويق الخوف من الأخر الأجنبي وتحديدا العربي الإسلامي، بعد أن فشل في تسويق الخوف من الأزمة الاقتصادية.

بيد أن اللعب على الخوف وعنف الخطاب خلق خوفا مضادا كان مصدر حشد مناوئ لمن يقول بأنه إذ أن بلوغ عملية تسويق الخوف، من خلال الهجرة مستويات عنيفة لم يشهد خطاب اليمين الجمهوري مثيلا لها من قبل، خلق تخوفا من هذا التوجه حفاظا على قيم الجمهورية، وبالتالي فعنف خطاب **ساركوزي** وتودده لليمين حشد تيارات وأوساط جزء منها منحدر من أصول أجنبية.

إن خيار الإندماج في الجمهورية الفرنسية لا يعني التخلي عن جذوره، على العكس، من ذلك، يجب على الإثنين أن يسيرا مع بعضهما البعض جنبا إلى جنب، وهذه هي الطريقة التي يمكن أن نبني بها التسامح والإنفتاح وإحترام الآخرين، وبناء مستقبل مشترك، في فرنسا والجزائر، يجب أن نحارب معا كل معالم العنصرية، وكل أشكال العنف، وجميع أشكال كراهية الإسلام ومعاداة السامية.[2]

ورغم ما جاء في تصريحاته على تسهيل حرية التنقل لكن الواقع يثبت عكس ذلك فالقوانين التي أصدرها ساركوزي لما كان يشغل منصب وزير الداخلية تثبت أنه من أشد العنصريين وقال أن الإسلام هو الدين الثاني في فرنسا بعد المسيحية، لكن حكومته لم تحدد أي سياسة إزاء الإسلام كما حددتها الكنيسة الكاثوليكية أو اليهودية، فقد أحصى

---

[1]- عبد النور عنتير ، سياسة فرنسا في عهد هولاند بين الاستمرارية التغيير، **المرجع السابق الذكر**، ص، ص2، 6.

[2] - Le discours de Nicolas Sarkozy, **op**.**cit**.

الباحث الفرنسي" **برونو ايثيان**" في كتابه "**الإسلام وفرنسا**" مئات من أماكن العبادة غير القانونية، وهو يتأسف لعدم وجود هيئة تهتم بتنظيم شؤون المسلمين.[1]

في فرنسا حيث تتعرض مطالب المسلمين الجزائريين الخاصة ببناء المساجد في أحياءهم إلى الكثير من العراقيل والتهميش من طرف السلطات العمومية الفرنسية، من خلال تأسيس الجمعيات الدينية التي تقابل طلباتها بإنشاء المساجد بالمماطلة والمعارضة، ذلك نتيجة الخوف من إدماج الإسلام في الحياة العامة للفرنسيين، رغم القدر البسيط الذي يتمتع يه المسلمين في حرية ممارسة شعائرهم الدينية في فرنسا.[2] ونتيجة لهذه المخاوف في ظل الظروف الأمنية في أعقاب أحداث 2001 أعلن وزير الداخلية **ساركوزي** في أكتوبر 2002، من مسجد باريس رغبته في رؤية إسلام فرنسي معاصر مؤكدا على أن الأصولية تؤدي إلى الإرهاب ويجب محاربتها.[3]

وللإشارة فإن الإستشارات المتعلقة بتنظيم شؤون المسلمين ومراقبة الدين الإسلامي في فرنسا بدأت مع الرئيس السابق **جاك شيراك** في نوفمبر 1999 مع سبعة فيدراليات للجمعيات الإسلامية، ومع المساجد السبع الكبيرة في فرنسا، ومن بينها المسجد الكبير بباريس، والذي تديره وتمول نشاطاته الحكومة الجزائرية، وقد إنتهت هذه الإستشارات بالتوقيع على بروتوكول بين هذه المنظمات والهيئات الإسلامية قبل عام 2002، يقضي بتأسيس المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية. وفي هذا السياق، صرح" **جاك شيراك**:" أن اليمين المتطرف يستغل معاناة المجتمع الفرنسي لإذكاء مشاعر التعصب، وتحقيق غايات سياسية بحتة"، ويدعو **جاك شيراك** الفرنسيين إلى عدم المغالاة في الخوف من الأصولية الإسلامية التي يروج لها اليمين المتطرف. هناك ازدواجية في الخطاب.

الإدماج، والذي يعني الإلحاق والتخلي عن الخصوصيات الثقافية، اللغوية والدينية للمهاجرين الجزائريين. هذه الامتيازات جعلت الطرف الجزائري يتمسك بها، ويرفض القبول بتعديلها في إطار القوانين الفرنسية المتشددة إزاء المهاجرين. وأصبح ملف الهجرة ذو وزن كبير في العلاقات الجزائرية الفرنسية، حيث وجدت الحكومة الفرنسية نفسها أمام عدد هائل من المهاجرين الجزائريين فوق التراب الفرنسي، حيث وصلت الجالية الجزائرية إلى ما يقارب4 ملايين نسمة. وسعت منذ سنة 2001 إلى تعديل هذه الاتفاقية، ويجري تبرير ذلك بدواعي حماية الأمن القومي الفرنسي .وأصبح موضوع الهجرة منذ ذلك الحين مادة إعلامية، وملفا يخضع للمساومات السياسية.

---

(1) – Bouchera Settouti, **op**.**cit**, p96.

(2)– الجيلالي بوشلاغم، **المرجع السابق الذكر**، ص 209.

(3) –Bouchra Settouti, **op**.**cit** , p97.

الجزائر هي ثاني أكبر دولة ناطقة بالفرنسية في العالم، دون أن تكون عضوا في الفرانكوفونية والجزائريين يشكلون النسبة الأكبر في فرنسا.[1] بعض المعطيات والأرقام التي لا يمكن أن تبين مدى التداخل والتكامل بين البلدين أو حتى الشعبين، فمن المدن والأسر والذكريات الشخصية التي من خلالها يمكن أن نبحث في العلاقة المعقدة بين البلدين والتي توصف بأنها خاصة واستثنائية.[2] في نفس الوقت نجد المعارضون لهذه العلاقة على جانبي المتوسط، أنصار الجزائر فرنسية والإمبراطورية الإستعمارية، لكنهم بعيدون عن تمثيل الأغلبية.

المطلب الثاني: سياسة جاك شيراك و نيكولاساركوزي تجاه الجزائر: تحليل مقارن

من خلال ما سبق يمكننا إستخراج أهم نقاط التشابه والإختلاف بين سياسة الرئيس شيراك والرئيس ساكوزي في مختلف القضايا التي تخص الجزائر، ففي الثالث والعشرون فيفري من عام 2005، تم المصادقة على قانون يمجد أفعال الاستعمار، حيث جاء موقف شيراك إيجابيا تجاه هذا القانون فقام بإلغاء المادة الرابعة منه، وصرح بأن الأمر لا يتعلق بتمجيد الإستعمار، وأن الجانب الأكبر من القانون كان تكريما صريحا للقدامى المحاربين العائدين إلى فرنسا في نهاية الفترة الإستعمارية. فيما لعب ساركوزي دورا بارزا في تمريره في البرلمان الفرنسي، بتصعيد معارضته لمعاهدة الصداقة الفرنسية الجزائرية، وخلال ترأسه لحزب إتحاد الأغلبية الرئاسية، رفضت أغلبيته البرلمانية يوم 29 نوفمبر 2006 إلغاء البند الرابع من القانون.

تميز حكم **جاك شيراك** بالكثير من الأحداث المتعلقة بمسألة الذاكرة، والماضي الإستعماري مع الجزائر، تمثلت بتحديد أيام للذاكرة والذكرى، وتأسيس جمعيات ومتاحف لحرب الجزائر في جانبها الإجتماعي والتاريخي، كما أعلن عن رغبته في جعل السياسة في خدمة الأقدام السوداء كواحدة من الأولويات، حيث أنشأ يوم خاص للحركى أو المقاتلين الجزائريين وذلك في 25 سبتمبر 2001، وفي مرسوم 31 مارس 2003 خلد هذا النصر. وبتاريخ 5 ديسمبر2002، وضع نصب تذكاري للمقاتلين الفرنسيين الذين ماتوا في الجزائر، إضافة إلى ذلك أقام متحف لتمجيد الإستعمار وبناء جدار يخلد مفقودي الحرب بين (1954-1962)، وإعتبر الحركى مواطنين فرنسيين وجزءا لا يتجزأ من المجتمع الفرنسي ومن المقاتلين القدامى حسب تصريحاته.

أما ساركوزي خلال الإنتخابات الرئاسية في 31 مارس 2007، صرح بأنه في حال فاز بالإنتخابات سيعترف بمسؤولية الدولة بتخليها عن الحركى والمعاناة التي عانوها في الجزائر 1962. وقطع على نفسه وعودا كتابية لممثلي الأقدام

---

(1) - Bernard derosier , Les partenaires de la France : France-algérien un partenariat réaffirmé, Document cadre de Partenariat France-Algérie, (2007-2012), p 01.

(2) -Ibid, p p, 03,04.

السوداء والمتطرفين. تقضي برد الإعتبار لكل الفرنسيين العائدين إلى فرنسا بعد إنتهاء الحرب، هذا ما حفز حوالي 200 شخص من الأقدام السوداء والحركى لإطلاق حملة إعلامية ضخمة قي فرنسا أواخر سنة 2011 للضغط على **ساركوزي** للوفاء بالإلتزامات التي أعلنها خلال ترشحه للإنتخابات الرئاسية سنة 2007. وهو ما تم فعلا بتاريخ 20 جانفي 2012 لما تبني مجلس الشيوخ الفرنسي بالإجماع قانون تجريم إهانة الحركى الذي إقترحه حزبه الإتحاد من أجل الحركة الشعبية.

أبقي ساركوزي على موقفه من الإعتذار عندما قال لم آت إلى الجزائر من أجل الإعتذار، ولا من أجل أي أحد إن هذا الموضوع بات تاريخيا ولنترك ذلك للمؤرخين وننظر للمستقبل وما يهم هو إعطاء الشراكة الثنائية مضمون ملموس، بينما نجد جاك شيراك كانت له النية لتصحيح أخطاء الماضي، من خلال الإمضاء على معاهدة الصداقة، فقد إعترف بهمجية مجازر 8 ماي 1945 ووصفها بـ مأساة لا تغتفر ، وخلال عهدته الأولى إعتراف بجرب الجزائر بدل عمليا الشرطة في شمال افريقيا، لكن الحقيقة التي لابد الإشارة إليها هي أنه الرغبة في الحفاظ على مصالح بلاده هي التي دفعته إلى ذلك، ففي سنة 2000، خلال اعتراف أوساريس بما قام به من جرائم أثناء حرب الجزائر، إكتفى بتأسفه على ما ورد في تصريحات اوساريس وطالب وزير الدفاع تجريده من وسام الشرف ولا شيء غير ذلك، كما رفض أيضا تشكيل لجنة برلمانية للتحقيق في الجرائم التي ارتكبتها فرنسا، فشيراك كان أحد الجنود الذين أدوا الخدمة العسكرية في الجزائر، عكس شيراك موقف الديغوليين وعبر عنه بقوله: " إن فرنسا في الجزائر لم تفعل خلال وجوها في هذا البلد إلا الشيء الجيد، إن الجيش الفرنسي قام بدوره في الجزائر الذي يشكر عليه ويرفض الاعتراف بما جرى من جرائم ضد الشعب الجزائري".

إستطاع الخطاب السياسي الفرنسي توظيف مفاهيم ذات دلالات قوية بخصوص مسألة المشكل الإستعماري مثل الإدانة، الإعتراف، الحقيقة، المعناه، إلا أنه لم يتحرر من تلك العقدة الإستعمارية لدرجة ربطه معاناة المجتمع الجزائري مع الإستعمار الفرنسي بمعناه الحركي والأقدام السوداء، ورغم التصريحات التي أدلى بها ساركوزي ووصفه للنظام الإستعماري لم يكن عادلا في طبيعته ولا يمكن إعتباره إلا عملية تسخير وإستغلال، إلا أنه صرح في مناسبة أخرى أنه لا يمكن للأبناء الإعتذار عما فعله الآباء. وبهدا يكون قد قضى على أي أمل للاعتذار والمصالحة. ذهب **ساركوزي** إلى أبعد الحدود عندما جعل العلاقة مع الجزائر الورقة الرابحة في حملته الإنتخابية وحين قلل من شأن الثورة التحريرية وقال عنها أنها من صنع المخابرات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة، وبالتالي فالعلاقات بين البلدين عرفت توتر شديد بعد وصوله إلى السلطة، بسبب رفضه لفكرة التوبة ما يدل على القطيعة في سياسة **ساركوزي** مع سلفه، غير أن هذه القطيعة لم تكن كاملة فقد تم إعادة فتح قضية إغتيال الرهبان في تبحرين، وإتهم الجيش الجزائري أمام محكمة فرنسية يوم 25 جويلية 2009 بأنه إرتكب خطأ بقتل الرهبان السبعة، والتهديد بملف حقوق الإنسان إبان فترة التسعينيات.

ينطلق جاك شيراك من قاعدة ديغولية ومعروف أنه أحد أركان السياسة الديغولية والمتأثرين إلى أبعد الحدود بالجنرال ديغول الذي كان يعتبر فرنسا هي جسر التواصل بين العالم العربي والغربي، قد جلبت لها المعادلة العديد من الإمتيازات السياسية والإقتصادية، وأهلتها لتعلب دورا كبير على الساحة الدولية. غير أن باريس **ساركوزي** ليست هي فرنسا الديغولية، ففرنسا الجديدة، حسب الرؤية الساركوزية، أكثر حدة في التعاطي السياسي مع مستعمرتها القديمة، وقد أجريت تغييرات حقيقية في السياسة الخارجية تحت قيادته. فالساركوزية **Sarkozysme** هي أسلوب رئاسي جديد، أعلن عنه خلال حملته الإنتخابية، حيث قال أنها حدثت فعلا، ومقبولة عموما من قبل رأي أصحاب المصلحة.

ولتعزيز العلاقات طرح جاك شيراك رؤية جديدة تدعو إلى تجاوز خلافات الماضي وتأسيس علاقات جديدة في فترة ما بعد الإستعمار مبنية على أسس واضحة بين دولتين تجمعهما مصالح مشتركة. ولتحقيق الأهداف المنشودة إقترح ما سمي بمعاهدة الصداقة، التي سعى من خلالها إلى إنشاء محور فرنسي– جزائري يرمي إلى إبرام صفقة شراكة بعيدة المدى في مجالات مختلفة على غرار معاهدة الصداقة الألمانية الفرنسية الموقعة عام 1963. بالمقابل دعا نيكولا ساركوزي نظيره الجزائري عبد العزيز بوتفليقة خلال زيارته الرسمية في ديسمبر عام 2007 إلى الجزائر العاصمة، بناء الإتحاد من أجل المتوسط على الصداقة الفرنسية الجزائرية. كما عرضت فرنسا على ألمانيا بناء إتحاد أوروبا على الصداقة الفرنسية الألمانية. إذ أن هذا المشروع يطمح لإقامة علاقة وشراكة خاصة تمثل أو تشكل نموذج للتعاون في المنطقة وفي العلاقات الدولية ككل. أراد كل من جاك شيراك ونيكولا ساركوزي إنشاء محور فرنسي- جزائري على شاكلة المحور الألماني- الفرنسي، ومنه تحقيق المصالحة التاريخية على شاكلة المصالحة الفرنسية الألمانية.

خلال زيارة شيراك إلى الجزائر من الفاتح إلى الثالث مارس من سنة 2003، تم الإعلان عن هذه المعاهدة، والتي أكد عليها مرة أخرى عندما تم إعادة إنتخاب عبد العزيز بوتفليقة على رأس السلطة سنة 2004 لتهنئته بهذا الفوز. وإغتنم الفرصة لإعادة طرح المعاهدة والمعبرة عن أهداف فرنسا السياسية والإقتصادية في الجزائر وعلى رأسها إعادة التقارب بين البلدين. هذه الزيارة سمحت بالتوقيع على الإعلان المشترك أطلق عليه إعلان الجزائر الذي عمل على إعادة صياغة العلاقة بين البلديين، والتي كان يأمل أن تكون شراكة إستثنائية، ونموذج للتعاون في المنطقة. ومن ثمة فإن الرئيس **شيراك** دشن لعهد جديد لبعث تعاون مشترك وإقامة شراكة إنسانية بين البلدين، غير أن التطور الذي شهدته المجالات الإقتصادية منذ سنة 2000، لم يلق بضلاله على الجانب السياسي حيث نجد علامات التوتر واضحة وخاصة في مسائل الذاكرة والجوانب الخاصة بفترات الإستعمار والتي كانت سببا مباشرا في خلق أزمة سياسية. بالمقابل كانت الجزائر تأمل أن تتخلص فرنسا من كبريائها لصالح العلاقات الثنائية، والمبادرة بإشارة قوية في هذا الإطار كما فعل ميتران مع هيلموت كول الألماني سنة 1984.

فيما شهدت العلاقات الإقتصادية بين البلدين خلال حكم الرئيس **ساركوزي** تذبذبا، فقد تراجعت مكانتها إلى المرتبة السادسة سنة إعتلائه الحكم، وإنتظرت العلاقات الإقتصادية والسياسية شهر أكتوبر من سنة2010 ، لتنتعش بعدما عرفت فترة من الجمود، فتوالت الزيارات الرسمية للمسئولين الفرنسيين إلى الجزائر العاصمة. أما خلال عهدة **شيراك** عرفت حجم الصادرات والواردات الجزائرية من فرنسا تطور محسوس، خاصة في الفترة الممتدة بين 2002 و2004 حيث بلغ إجمالي المبادلات التجارية للجزائر مع فرنسا6.7 مليار أورو في سنة 2002 وإرتفعت قيمة الصادرات الفرنسية إلى الجزائر بمقدار 50 بالمائة في سنة 2003. وحققت فائضا تجاريا قدره واحد مليار أورو في سنة 2000 إرتفاع القيمة المالية للصادرات والواردات الجزائرية من وإلى فرنسا، يعود هذا التحسن والإرتفاع في قيمة التبادل التجاري بين البلدين إلى الزيارات الرسمية التي قاما بها رؤساء الدولتين سنة 2003 و2000، ويمكن القول أن إرتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، وإستغلال المؤسسات الفرنسية لتحسن المؤشرات الإقتصادية والمالية للإقتصاد الجزائري في هذه الفترة، وعودة الإستقرار والأمن إلى ربوع الجزائر قد ساعد على ذلك.

غير أن التوتر في العلاقات عاد بعد إعتلاء ساركوزي لمقاليد السلطة، وشهدت هذه الفترة إنخفاظا في حجم المبادلات التجارية بين سنتي 2008 و2009 ، حيث إنخفضت قيمة الصادرات الجزائرية إلى فرنسا بنسبة40.8 %، وإنخفضت نسبة الواردات الجزائر من فرنسا من 24 % سنة 1992 إلى 16% سنة 2009 ، كما إنخفضت الصادرات الجزائرية من 15 % سنة 2000 إلى 11 % سنة 2009، فخسرت بذلك فرنسا مكانتها كأول زبون، لفائدة إيطاليا، وتخشى أن تخسر مكانتها كأول ممون لصالح الصين.

على ضوء ما سبق يمكننا القول أن العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الجزائر وفرنسا، تتأثر هي الأخرى بالظروف والمتغيرات السياسية في البلدين، وإن كان هذا التأثير غير ثابت إن صح القول، حيث عرفت الفترة الممتدة من 2000إلى 2006 وهي فترة حكم جاك **شيراك** إنتعاشا في المبادلات التجارية والإقصادية، وعودة الشركات الفرنسية إلى الجزائر بالتدريج، وبالمقابل شهدت هذه الفترة إصدار العديد من القوانين المتعلقة بالذاكرة التاريخية، الرموز الدينية، وقوانين الهجرة والتي تمس الجالية الجزائرية في فرنسا.

بالمقابل شهدت الفترة من 2006 إلى2010 العديد من القرارات الجزائرية التي مست إمتيازات الشركات الأجنبية والفرنسية العاملة بالجزائر، والتي أدت إلى تجميد الإستثمار الفرنسي في الجزائر، حيث جاءت القرارات الجزائرية كرد فعل على السياسات الفرنسية التي تستهدف الذاكرة التاريخية للشعب الجزائري.

لكن بعد سنة 2010 عاد الإنتعاش في العلاقات الجزائرية الفرنسية، وحل معظم الملفات الإقتصادية العالقة بين الطرفين. كما شهدت فصلا بين العلاقات الإقتصادية والخلافات التاريخية والسياسية . وشهدت سنة 2010 إصدار

الحكومة الفرنسية لقانون تعويض ضحايا التجارب النووية في الجزائر، رغم ما يعتريه من نقائص، كمبادرة للتخفيف من الإحتقان في العلاقات الثنائية.

ورغم التوترات السياسية والتاريخية، إلا أن العلاقات الإقتصادية والتجارية مرشحة للإستمرار والتطور، بحكم علاقات الجوار الجغرافي والإعتماد المتبادل، وبحكم العلاقات التاريخية والثقافية التي تجمع البلدين، أين تظل الجزائر في حاجة إلى المعرفة الصناعية والتكنولوجية الفرنسية، وتظل فرنسا في حاجة إلى مصادر الطاقة الجزائرية، واليد العاملة الجزائرية المؤهلة.

عرفت العلاقات الإجتماعية بين البلدين أسوأ فتراتها سواء لما كان ساركوزي وزيرا للداخلية أو بعد وصوله للسلطة، حيث إرتبط سن أسوأ قانون للهجرة بتوليه منصب وزير الداخلية في عهد شيراك، وشجع الهجرة الإنتقائية غير مبالي بالجانب التاريخي والإنساني وما قد ينتج عن هذه الهجرة إجتماعيا وسياسيا وإقتصاديا. وفور تسلمه لمهامه الرئاسية في 2007، إستحدث وزارة جديدة لم تعهدها فرنسا من قبل أطلق عليها إسم "وزارة الهجرة والإدماج والهوية الوطنية والتنمية الصناعية". رغم أن شيراك دعا إلى تفضيل ما يمكن من إتحاد الدولتين بإعتبارهما تخضعان إلى ضرورة طبيعية. كما أن واقع العلاقات على المستوى الإجتماعي والثقافي، يدخل ضمن الأسس الرئيسية والهامة في إطار إقامة إتفاقية الشراكة الموقعة في 4 ديسمبر2007، هذه الشراكة التي قال عنها **ساركوزي** بأنها البعد الثقافي والإنساني فيها يمثل مستقبل البلدين وخاصة الأجيال الصاعدة.

وبتاريخ 15 نوفمبر2005 طالب جاك شيراك في خطاب له بضرورة تغيير العقلية السائدة في المجتمع الفرنسي، وحث الشركات والمنظمات النقابية على التعبئة لمكافحة التمييز في سوق العمل، وأعلن عن تأسيس ما سماه الخدمة المدنية الطوعية، معربا عن رفضه لمفهوم التمييز الإيجابي الذي إقترحه وزير الداخلية السيد نيكولا ساركوزى.

وللإشارة فإن الإستشارات المتعلقة بتنظيم شؤون المسلمين ومراقبة الدين الإسلامي في فرنسا بدأت مع الرئيس جاك شيراك في نوفمبر 1999 مع سبعة فيدراليات للجمعيات الإسلامية، ومع المساجد السبع الكبيرة في فرنسا، ومن بينها المسجد الكبير بباريس، وقد إنتهت هذه الإستشارات بالتوقيع على بروتوكول بين هذه المنظمات والهيئات الإسلامية قبل عام 2002، يقضي بتأسيس المجلس الفرنسي للديانة الإسلامية. وفي هذا السياق، صرح جاك شيراك:"أن اليمين المتطرف يستغل معاناة المجتمع الفرنسي لإذكاء مشاعر التعصب، وتحقيق غايات سياسية بحتة"، ويدعو جاك شيراك الفرنسيين إلى عدم المغالاة في الخوف من الأصولية الإسلامية التي يروج لها اليمين المتطرف. وهذا دليل على إزدواجية الخطاب. وفي أكتوبر 2002أعلن وزير الداخلية **ساركوزي**، من مسجد باريس رغبته في رؤية إسلام فرنسي معاصر مؤكدا على أن الأصولية تؤدي إلى الإرهاب ويجب محاربتها.

خلاصة واستنتاجات:

الإستمرارية والتغيير في السياسة الخارجية جدلية تعود للواجهة بمناسبة كل تناوب على السلطة في الدول الديمقراطية، وهي مطروحة بقوة في فرنسا، وتحليلا لبعض المعطيات والتوجهات البنوية في السياسة الخارجية الفرنسية تجاه الجزائر تجعلنا نرجح الإستمرارية على التغيير. رغم الخلاقات التي تظهر كل مرة؛ فقد حاول جاك شيراك إقامة علاقات متوازنة مع الجزائر، وقد ساعده في ذلك عدة عوامل والتي قربت بين وجهات النظر المختلفة بين البلدين، كوصول عبد العزيز بوتفليقة إلى الحكم، إلا أن ذلك لم يكن من السهل مع وجود مجموعة من التحديات أثرت على فاعلية سياسة شيراك في الجزائر وقدرتها وتطبيق إستراتجيتها. فقد تميز حكمه بالكثير من الأحداث المتعلقة بمسألة الذاكرة، والماضي الإستعماري مع الجزائر، رغم أنه أعلن عن نيته في تصحيح أخطاء الماضي من خلال المصادقة على معاهدة الصداقة مع الجزائر.

إن التوتر السياسي الذي عرفته العلاقات الثنائية في عهد **شيراك** ظل في عهد **ساركوزي**، حيث تطفو على السطح في كل مرة ملفات الماضي التي زادت على الوضع تعقيدا نظرا للتعنت الذي أبداه من مبدأ الاعتذار، بالإضافة إلى الصيغة الرسمية التي طبعت هذا المطلب من 2005. فقد عكست مرحلة **حكم ساركوزي** شخصية الرجل المعبرة عن تشدد ويمينية توحي بنزعة كولونيالية معجبة بالمسار التاريخي الإستعماري لفرنسا، حيث أصبح للتاريخ أيضا في عهده حضور قوي في علاقته مع الجزائر. أراد كل من جاك شيراك ونيكولا ساركوزي إنشاء محور فرنسي جزائري على شاكلة المحور الألماني الفرنسي، ومنه تحقيق المصالحة التاريخية، وجعله مثال للتعاون بين الشمال والجنوب.

الخاتمة:

نخلص للقول أن الإحتلال الفرنسي للجزائر جاء إنعكاسا لتوسع الحركة الإستعمارية في القرن التاسع عشر، حيث إستعمرت إستعمارا إستيطانيا، عمر ما يزيد عن قرن وربع، وقد مارس المستعمر الفرنسي منذ عام 1830 حتى 1962 شتى أنواع القمع والإضطهاد في الجزائر من خلال سياسة إستعمارية شملت مختلف المجالات، حيث قامت على أربعة أسس هي: التفقير، التجهيل، التنصير، الفرنسة، مع إنكارهم لأبسط الحقوق للشعب الجزائري.

كما أن هذا الإحتلال لم يكن إحتلالا عاديا، إذ عملت فرنسا منذ أن وطأت أقدامها أرض الجزائر، على تحطيم البنية التحتية للمؤسسات الجزائرية وطمس الهوية العربية الإسلامية إضافة إلى مصادرة الأراضي وسياسة الإبادة الجماعية. لم تكتفي فرنسا بذلك، إذ مارست سياسة الإستيطان في الجزائر والي مكنت من خلالها الأوروبيين من الهجرة إليها. وما إنجر عن هذا الإستعمار من مقاومات شعبية وحروب وجرائم ضد الإنسانية، وما أفرزه من إنعكاسات وتركات بعد الإستقلال، جعلت من العامل التاريخي عنصرا أساسيا في صنع خارطة العلاقات الجزائرية الفرنسية.

إن صمود الشعب الجزائري أمام تلك المخططات وكفاحه المستمر من البداية عبر المقاومة المسلحة والإنتفاضات الشعبية في مختلف ربوع الوطن منعها من تحقيق أهدافها حتى وإن فشل في تحرير البلاد بقوة السلاح ما جعله ينتقل بدوره إلى النضال السياسي والمقاومة السلمية التي فشلت أيضا في تحقيق الإستقلال، لينتهي هذا الكفاح بمجيء اليوم الخالد في تاريخ الجزائر المعاصرة. فكان أول نوفمبر ولادة لأكبر مشروع وطني متكامل في الفكر والإستراتجية والتنظيم. تكلل في النهاية بإستقلال الجزائر وإسترجاعها لسيادتها، فأصبحت بذلك عضو في مختلف المنظمات الدولية والإقليمية، مما مكنها من إقامة علاقات متعددة مع مختلف الدول بما في ذلك فرنسا على أساس الندية والعمل على تحقيق مصالح مشتركة.

وقعت الجزائر اتفاقيات ايفيان مع الدولة المستعمرة التي كرست أشكالا جديدة من التبعية التي لم تقتصر على مجال الإنتاج والابداع ولكنها أثرت بالأساس على الإستهلاك ونمط الحياة، ومنحت بذلك فرنسا وضعا يمكنها الهيمنة على الجزائر. كما تميزت علاقات التعاون بعد الإستقلال بالتغير والإستمرارية فرغم التوترات والأزمات السياسية إلا أنها تستمر دائما دون قطيعة، وذلك نابع من إدراك الطرفين لأهمية العلاقات.

لقد كان لميراث الإستعمار الفرنسي في الجزائر أثرا كبيرا على علاقات التعاون بعد الإستقلال، فقد أوجدت السياسة الإقتصادية والسياسية للجزائر المستقلة تعارضا مع أهداف السياسة الخارجية لفرنسا إزاءها كما تصادمت سياسة الإستقلال الوطني مع المصالح والإمتيازات الفرنسية الموروثة عن فترة الإستعمار والتي ضمنتها إتفاقية ايقيان. وتأثرت الإتفاقيات الفرنسية الجزائرية بعد الإستقلال برواسب الإستعمار الفرنسي، والذي نسج روابط الهيمنة والتبعية بين ضفتي المتوسط، حيث كان الإقتصاد والتجارة في فترة الإحتلال مربوطا وموجها لخدمة الإقتصاد الفرنسي تحت هيمنة

السلطة الإستعمارية وقد تطلب الإنتقال من علاقات الهيمنة إلى علاقات تعاون تغيرات عميقة وطويلة في التوجهات السياسية والإقتصادية بين البلدين.

تتم عملية صنع القرار الخارجي، ضمن مؤسسات وهياكل مختصة وعن طريق قوى معينة، تشكل في مجملها بنية أساسية لإدارتها. فقد تميز النظام الفرنسي بالمركزية الشديدة والدور المحوري لرئيس الجمهورية، كما يتمتع بصلاحيات واسعة مقابل صلاحيات ضعيفة للوزير الأول، والسلطة الرقابية للبرلمان، وهي صلاحيات قوية نظرا لقدرة الرئيس في التأثير على الرأي العام وإمتلاكه حق اللجوء إلى الاستفتاء الشعبي الذي يجنبه البحث عن الأغلبية البرلمانية. ولا تقتصر مؤسسات صنع السياسة الخارجية على المؤسسات الرسمية فحسب، حيث تمتد عناصر العملية إلى الأحزاب السياسية والرأي العام، وهي أجهزة وإن إختلفت في درجة التأثير، إلا أنها تساهم في تحديد ودعم توجهات صناع القرار ولاسيما في ما يتعلق بالمسائل التي تمس الجزائر.

إرتكزت السياسة الفرنسية تجاه الجزائر في فترة التسعينيات من القرن الماضي، على النظرة الواقعية لدعم الحكومة الجزائرية بحكم تعدد الروابط، التي تجعل من هذه العلاقة إجبارية للتعايش في إطار تكاملي وبالتالي لابد من تنظيم ما لا يمكن جعله عاديا بنظرة واقعية، بالإضافة إلى تقاطع المصالح السياسية والإعتبارات الإقتصادية والأمنية ذلك لبروز معطيات جيوسياسية وإستراتجية جديدة دفعت فرنسا بالإبقاء على الوصال مع الجزائر للحفاظ على مصالحها وخاصة في المجالات الحيوية التي أصبحت مهددة أكثر منذ أي وقت مضى، من طرف فاعلين دوليين كالولايات المتحدة الأمريكية، الصين، روسيا، ايطاليا.

ردت السلطات الجزائرية على سياسة تمجيد الاستعمار بقرارات إقتصادية مست المصالح الفرنسية. فخسرت فرنسا بذلك مكانتها كأول زبون لفائدة إيطاليا، وإحتمال أن تفقد مكانتها كأول ممون لصالح الصين .غير أن هذا التراجع لا يمكن تفسيره فقط بالعوامل المذكورة آنفا، وإنما يعد بدرجة كبيرة إلى المنافسة الدولية الشديدة من طرف القوى الصاعدة مثل الصين، وإلى تداعيات الأزمة المالية العالمية في2008، وأزمة الديون الأوروبية.

إن حركية العلاقات الإقتصادية والتجارية بين الجزائر وفرنسا، تتأثر هي الأخرى بالظروف والمتغيرات السياسية في البلدين، كما تتأثر بالمتغيرات الإقتصادية الدولية. غير أن هذا التأثير غالبا ما يكون محدودا ومؤقتا، وسرعان ما يجد سبيلا للحل. فقد شهدت الفترة التي تلت إصدار قانون 23 فيفري تراجعا كبيرا في حجم المبادلات الإقتصادية والتجارية بين الجزائر وفرنسا، والذي كان من بين أسبابه، التوترات السياسية حول ملفات الماضي الإستعماري.

رغم أن جاك شيراك حاول من خلال سياسته في الجزائر إثبات فكرة مفادها أنه يمكن إقامة علاقات طبيعية بين دولة مستعمرة وأخرى مستعمرة سابقا، وذلك من خلال رؤية جديدة تدعو إلى تجاوز خلافات الماضي وتأسيس

الخاتمة:

علاقات جديدة في فترة ما بعد الإستعمار، مبنية على أسس واضحة بين دولتين مستقلتين تجمعها مصالح مشتركة، إلا أن فترة حكمه تميزت بالكثير من الأحداث المتعلقة بمسألة الذاكرة، والماضي الإستعماري مع الجزائر، إذ اتخذ عدة إجراءات بهذا الخصوص، تعلقت بتحديد أيام للذاكرة والذكرى، وتأسست جمعيات ومتاحف لحرب الجزائر في جانبها الإجتماعي والتاريخي. فيما عرفت العلاقات بين البلدين عدة تطورات خلال فترة حكمه، عمل من خلالها على المحافظة على مستعمرة بلاده السابقة، مع وجود عدة عوامل مشجعة والتي قربت بين وجهات النظر المختلفة بين البلدين إلا أن ذلك لم يكن من السهل مع وجود مجموعة من التحديات أثرت على فاعلية سياسة بلاده في الجزائر وتحقيق إستراتجيتها.

خلال فترة حكمه تم إصدار قانون 23 فيفري 2005 الممجد للإستعمار فقد كان هذا الأخير بمثابة سياسة عدائية للجزائر ومغالطة لحقائق التاريخ، وإستجابة للمطالب التذكارية المتعلقة بالماضي الإستعماري لفرنسا. وقد جاء هذا القانون نتيجة نشاط منظم للوبي المعادي للجزائر والمكون أساسا من جمعيات الأقدام السوداء، وقدماء المحاربين والحركى، النافذ في دواليب الحكم والقريب من أحزاب اليمين والمتعاطف مع أطروحات الجبهة الوطنية الفرنسية.

كما يعتبر قانون 23 فيفري، تأكيدا لرفض الإعتراف بجرائم الإستعمار الفرنسي في الجزائر وشمال أفريقيا، وقطع الطريق أمام المتابعات القضائية للمتورطين في أعمال التعذيب والقتل والإبادة. كما يعد وغيره من السياسات، محاولة فرنسية للتغطية عن جرائم رغم كثافة النقاش الدائر حول الذاكرة، وجرائم الإستعمار الفرنسي في الجزائر، ورغم توتر العلاقات الجزائرية الفرنسية لأجل ذلك، في المقابل لم تستطع السلطات الجزائرية حتى الآن بلورة سياسة محددة، أو قانون مماثل يجرم أعمال الإستعمار، ولم تستطيع الحكومة الجزائرية حمل السلطات الفرنسية على الإعتراف أو الإعتذار الرسمي للشعب الجزائري. حيث ترك الأمر لبعض الجمعيات والأفراد الذين لا قوة لهم أمام قوة لوبي الأقدام السوداء واليمين المتطرف، وجمعيات الحركى، ونفوذه السياسي والإعلامي الكبير في الحياة السياسية والثقافية الفرنسية.

حمل القانون في ثناياه مادة تعتبر من أخطر المواد لأنها تشيد بالدور الإيجابي الذي يجب أن يلقن في المدارس، وهو ما من شأنه أن يغرس في الطفل الفرنسي النزعة الإستعمارية وإيديولوجية البعض من لوبيات ومنظمات الأقدام السوداء التي لا زالت تعتبر الجزائر فرنسية وترفض إستقلالها. إن التأكيد على الفعل الإيجابي للإستعمار وإدعاءه بنشر الحضارة والتمدن في الشمال الإفريقي الغاية منه منع الحديث عن جرائم الإستعمار، وحرب الإبادة التي خاضتها فرنسا منذ القرن التاسع عشر بداية من كلوزيل وبوجو ونهاية بديغول الذي دمر القرى والمداشر، وأن لا نتحدث عن مجازر 8 ماي ولا أحداث 17 أكتوبر 1961، ولا مذبحة العوفية وأولاد الرياح التي يفتخر بها صانعوها ولا نتحدث عن المعتقلات ولا عن قانون الأهالي 1881، ولا عن الإستيطان والتهجير ولا مصادرة الأراضي وغيرها من الجرائم ضد الإنسانية.

الخاتمة:

إن التوتر السياسي الذي عرفته العلاقات الثنائية في عهد **شيراك** ظل في عهد **ساركوزي**، حيث تطفو على السطح في كل مرة ملفات الماضي تزيد على الوضع تعقيدا نظرا للتعنت الذي أبداه من مبدأ الإعتذار. بعد توليه السلطة عرفت العلاقات بين البلدين توترا، بسبب رفضه لفكرة التوبة ما يدل على قطيعة في سياسة ساركوزي مع سلفه، الذي كان ينوي تصحيح أخطاء الماضي. لكن هذه القطيعة لم تكن كاملة وتجلى ذلك في محاولة تدخله في السياسة الداخلية للجزائر عن طريق ملفات لا تعنيه، كملف الجيش، ملف حقوق الإنسان، وملف المفقودين...الخ. وبالتالي وحتى وإن كانت زيارة ساركوزي للجزائر قد وصفت بالتاريخية إلا أنها تعثرت ولم تحقق أهدافها المنتظرة لأنها لم تكن بداية حقيقية وخطوة صادقة لإزالة العقد التاريخية وإظهار الرغبة في بناء علاقات إستراتيجية ودائمة بين البلدين.

من جهة أخرى إستطاع الرئيس ساركوزي بكثير من البرغماتية، أن يتجاهل ملف حرب التحرير الشائك وأصر على عدم الإستجابة لمطلب الجزائريين والإعتذار عن الجرائم الإستعمارية، وقرر ساركوزي طي ملف معاهدة الصداقة المرتبطة بإسم سلفه، وطرح في المقابل رؤية جديدة للعلاقات تقوم على الإنجازات العملية والمشاريع الملموسة. فقد عكست مرحلة حكم ساركوزي شخصية الرجل المعبرة عن تشدد ويمينية توحي بنزعة كولونيالية معجبة بالمسار التاريخي الإستعماري لفرنسا، حيث أصبح للتاريخ في عهده حضور قوي في علاقته مع الجزائر.

قدم كل من جاك شيراك ونيكولا ساركوزي مشاريع لإقامة شراكة إستراتجية مع الجزائر، كان الهدف المشترك هو جعل الجزائر الركيزة الأساسية في مشاريع الشراكة هذه، فشيراك من خلال "إعلان الجزائر"، ومشروع ساركوزي " الإتحاد من أجل المتوسط". وإذا قمنا بقراءة للمسودة الإعلان ومسودة المشروع نجد أنهما يشتركان في نقاط كثيرة، فكلاهما يركزان على الجانب السياسي والإقتصادي والإجتماعي. إلا أن مشروع ساركوزي أوسع من مشروع شيراك، فالإتحاد من أجل المتوسط يفتح الباب للدول المتوسط للإنضمام إليه، عكس إعلان الجزائر، كما يشجع مشروع ساركوزي الجزائر للتطبيع مع إسرائيل.

شارك **جاك شيراك** في حرب الجزائر، رغم ذلك تعامل مع ملف حرب التحرير بإيجابية وقدم العديد من المؤشرات التي تبرهن على الندم والإعتراف بجرائم فرنسا أثناء إحتلالها الجزائر، وأراد تقديم إعتذار، وذلك على شكل خطاب في اليوم الذي يتم فيه الإمضاء الرسمي على معاهدة الصداقة بسيدي فرج المكان الذي أنزلت فيه القوات الفرنسية عام 1830. إلا أن الجزائر رأت بأن هذا غير كافي ورأت أن الإعتذار لابد أن يكون مكتوب بأسود على بياض ومدون داخل معاهدة الصداقة.

في حين نجد ساركوزي الذي لم يشارك في حرب الجزائر، لكنه تعامل بسلبية مع هذا الملف، وقال عنها أنها من صنع المخابرات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة ورفض أي خطوة للندم أو الإعتراف، بدليل تصريحاته. وقرر تطبيع

الخاتمة:

العلاقات مع الجزائر على طريقته، ففرنسا ساركوزي تفضل الأخذ بالواقعية السياسية، فهذا الرفض للإعتذار وعدم القبول بمعاهدة الصداقة هو بمثابة إعلان حرب ضد الجزائر، لأنه يحمل دلالات قاطعة على أن الفكر الإستعماري لا يزال يسيطر على عقلية سياسية لباريس. ساركوزي سوى بين الضحية والجلاد، وركز على الأبعاد الإنسانية لمأساة الإستعمار، دون الذهاب إلى الأسباب الحقيقية لكل تلك المآسي والتي كانت تحمل عنوانا واحدا وهو الإستعمار.

وبالتالي يمكن القول أن جاك شيراك حاول إيجاد علاقة متوازنة مع الجزائر، من خلال تصحيح أخطاء الماضي، وذلك بالإعتراف بجرب الجزائر سنة 1999، ووصف أحداث 8 ماي على أنها مأساة لا تغتفر، بالمقابل نجده لبى جل طلبات لوبي الأقدام السوداء، فخلال فترة حكمه تم تكريم العديد منهم كذلك وضع عدة نصب تذكارية لضحايا الحرب في الجزائر، وهو نفس ما قام به ساركوزي.

أراد كل من جاك شيراك ونيكولا ساركوزي إنشاء محور فرنسي- جزائري على شاكلة المحور الألماني- الفرنسي، ومنه تحقيق المصالحة التاريخية على شاكلة المصالحة الفرنسية الألمانية، لكن هل يمكن أن تنجح هذه المبادرة إذا أخذنا بعين الإعتبار العوامل والمتغيرات في كلتا الجانبين. فألمانيا إستعمرت فرنسا 5 سنوات أما فرنسا إستعمرت الجزائر 130 سنة، والجرائم التي إرتكبتها ألمانيا في فرنسا مهما كانت بشاعتها لن ترقي إلى جرائم فرنسا في الجزائر، فجرائم فرنسا هي جرائم إبادة للجنس البشري، وطمس للهوية واللغة، إضافة إلى أن دوافع الإحتلال مختلفة في كلتا الحالتين، رغم أهمية البعد الإقتصادي، وكان العامل الديني الأهم في الإحتلال الفرنسي للجزائر وما يبرر هذا؛ التصريحات التي أدلي بها رواد الحملة الفرنسية. إضافة الأهداف التوسعية الإستعمارية.

بالنسبة لمشروع الإتحاد من أجل المتوسط الذي أراد ساركوزي أن تكون الجزائر وفرنسا قاطرتاه؛ كما كانت ألمانيا وفرنسا في تجربة الإتحاد الأوروبي. فلا مجال للمقارنة؛ لأن مقومات البلدين أو المنطقتين تختلف، فلا اللغة ولا الدين ولا حتى التاريخ، فمعظم دول المنطقة كانت مستعمرات للدول الأوروبية ومازلت تنظر إليها بنظرة إستعلائية، وتصر على دور الرجل الأبيض في نشر الحضارة. لذلك يمكن القول أنه لا يمكن بناء شراكة إستراتجية بين البلدين لأن المقدمات تختلف وبالتالي النتائج تختلف، لذا على البلدين التركيز على بناء تعاون يقوم على الإحترام المتبادل.

إن من يقف حجرة عثرة في إعادة تأسيس العلاقات الفرنسية الجزائرية، هي الجمعيات السياسية والمدنية في كلا البلدين، ففرنسا حيث تسمح لهم الديمقراطية بممارسة الضغط على السياسيين، نجد جمعيات الحنين إلى الماضي، وأصحاب الجزائر فرنسية، وفي الجزائر العائلات الثورية حراس العقيدة القومية الموروثة من حرب الإستقلال وأنصار نظام سياسي في بحث دائم عن الشرعية. تحولت في كلا الجانبين إلى جماعات ضغط تعارض أي تطبيع وتعيق أي مصالحة بين الطرفين. ما زالت هناك أشواط قد تطول لتحقيق ما يسمى بالمصالحة التاريخية والتطلع إلى حل سياسي خالي من

الخاتمة:

التوترات التي تطفو على السطح لتعيق التقدم المطلوب والرقي بين البلدين إلى الطموحات وفي ظل إحترام متبادل لخصوصيات كل بلد. فصفحة الماضي لا يمكن لأي سياسة سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أن تمحيها من الذاكرة الجماعية، خاصة مع تعنت الطرف الفرنسي وبقاءه وفيا لماضيه الإستعماري وعدم إمتثاله للقوانين والأعراف الدولية.

لو حاولنا قراءة مستقبل العلاقات الفرنسية-الجزائرية لوجدنا أنه من الصعب الحديث عن تطبيع حقيقي لها في ظل تنامي الفكر الإستعماري والعنصري في فرنسا، كما أن قيام فرنسا بتقنين جريمة الإستعمار والإشادة برموزه في الجزائر يعبر عن وجود عقول إستعمارية، ووجود قيادات سياسية وتنفيذية وتشريعية في فرنسا لا تزال حاقدة على الجزائر وحاملة للفكر الإستعماري، فالساسة المتحكمون في اللعبة السياسية الفرنسية، لا يريدون التخلص من ذهنيات الفكر الاستعماري، فمعظم الأنظمة الإستعمارية عبر العالم تغيّرت وتبنّت أفكار حديثة مسايرة للقانون الدولي، أما باريس لا زالت تحن للتصرفات الوضيعة التي تدوس على حقوق الإنسان. مسألة تسوية الذاكرة بين البلدين بات حجرة عثرة في تطور العلاقات، بالمقابل فإن قضية تسوية الذاكرة بين الجزائر وفرنسا لا بد منها، فلا تعاون حقيقي بين البلدين دون تصفية أحقاد وآلام الماضي.

العلاقات الفرنسية الجزائرية هي علاقات معقدة تتطلب نظرة معمقة جدا لفك خيوطها التي ظلت مرتبطة بترسبات الماضي والذي لابد من أخذه في عين الإعتبار عند دراسة العلاقات الفرنسية الجزائرية. فالماضي الإستعماري حقيقة لا تنكر قد فرضت نفسها بقوة على العلاقات الثنائية بين البلديين بالرغم من تناقض رؤى كليهما وإختلاف مواقفهما حتى أصبحت رقما صعبا لا يمكن أن يتجاوزه في أي محاولة لتطبيع العلاقات بينهما مستقبلا على المدين المتوسط والبعيد.

تستمر النظرة الإستعلائية المتنكرة لحقيقة الماضي الإستعماري الفرنسي كموقف ثابت لكل الرؤساء الذين تداولوا على سدة الحكم في الجمهورية الخامسة من الجنرال ديغول إلى غاية اليوم، رغم أن الشيء الثابت في السياسة الفرنسية هو أن الرؤساء المتعاقبون على حكم الدولة الفرنسية يتمسكون بالإنفراد الشخصي في إدارة ملف الجزائر، الإستعمار والذاكرة المشتركة في علاقاتهم بالجزائر مع التمسك بعدم الإعتراف ورفض الإعتذار عن الدور السلبي للإستعمار الفرنسي في الجزائر والجرائم المرتكبة خلال الفترة 1830-1962.

توصلت هذه الدراسة إلى الاستنتاجات التالية:

- بقى عقدة التاريخ تشكل أهم وأول عقبة لأية فرصة للتعاون الإستراتجي، كما أن هذه العقدة أفشلت كل المحاولات لإنشاء محور جزائري فرنسي يكون نموذج للتعاون بين الشمال والجنوب.

الخاتمة:

- ❖ تعود صعوبة المصالحة بين فرنسا والجزائر إلى الإختلاف الديني والثقافي، ففي تاريخ العلاقات الدولية العديد من الأمثلة، أين لعب الدين دور مهم في عملية المصالحة كجنوب إفريقيا مثلا، والمصالحة بين ألمانيا وفرنسا.
- ❖ إن إفتكاك الإعتذار من فرنسا مستحيل لأنها تعتبر نفسها مصدر حقوق الإنسان، وإصدار ميثاق الحريات، لذا لابد أن تتضافر الدول المستعمرة وتطالب فرنسا بالإعتراف عن جرائمها، كالفيتنام، ودول المغرب الغربي.
- ❖ تعتبر العلاقات الاقتصادية المتغير الثابت الوحيد في العلاقات الفرنسية الجزائرية.

التوصيات:

- ❖ لعب النسيج الاجتماعي دور مهم في إستمرار العلاقات بين البلدين، إذ أن الجالية الجزائرية بفرنسا برهنت أثناء الإحتلال الفرنسي للجزائر بتقديم تضحيات لا يمكن حصرها، ولا زالت تبرهن على وطنيتها وإرادتها من خلال تماسكها بعد الإستقلال، خاصة أنها تضم اليوم أفراد ذو مستوى علمي، وتتبوأ مناصب هامة قادرة على قلب الأوضاع هناك، لذا لابد من تدعيمها لتلعب دورها في الأراضي الفرنسية بما يخدم مصالح الجزائر، وتنظيمها حتى تكون أكثر قوة ومصداقية، تضاهي قوة لوبي الأقدام السوداء.
- ❖ كما أنه يتوجب على الدولة الجزائر غرس الفكر الثوري في العقل الجمعي للأجيال من خلال تكثيف تدريس ذلك في جميع المستويات التعليمية، فهناك ترابط بين تدريس التاريخ وزرع الفكر الوطني، مما يساعد تربية جيل متشبع بالقيم الدينية والوطنية يستميت ويضحي من أجل خدمة بلده مهما كانت الظروف.
- ❖ تبقى المهمة ملقاة على عاتق الجزائرين سواء كان دلك على المستوى الرسمي أو الاكاديمي أو على مستوى المجتمع المدني الطي يتوجب عليه لعب جزر بفضح ممارسات الاستعمار وجرائمه وتعرية ما تسميه باريس انجاز حضاري.
- ❖ لابد من وضع ملف المطالبة بتجريم الاستعمار في إطار هدف استراتجي امني.
- ❖ يجب التنسيق مع البلدان التي تعرضت للاستعمار لاستصدار مبدأ دولي وإدخاله في ميثاق هيئة الأمم المتحدة يعتبر كل الاستعمارات مهما كان شكلها جريمة لذاتها ويحرم أي تمجيد لها.

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نتائج الاستيطان الرسمي من (1830–1929)	48
02	عدد المهاجرين الجزائريين في فرنسا(1957–1990)	193
03	تسليم الأسلحة الفرنسية الأرقام معبر عنها بالمليون دولار(2003–2004)	228
04	نسب الواردات الجزائرية من فرنسا من مجموع وارداتها في فترة ما بين (1999–2009)	256
05	الواردات الفرنسية من الجزائر (2003–2013)	257

الملحق رقم (01): إعلان الجزائر

Conscientes de l'extrême densité et de la richesse exceptionnelle des liens multiformes qui les unissent tout en assumant pleinement le legs du passé et soucieuses d'inscrire leurs relations dans une vision novatrice résolument tournée vers le progrès et l'avenir, adossée aux valeurs d'amitié, de solidarité et de coopération, la France et l'Algérie veulent s'engager dans la construction d'un avenir partagé.

Les deux pays ont décidé, à l'occasion de la visite d'État du Président de la République française, de donner un élan décisif et de consacrer l'oeuvre de refondation et de restructuration des relations bilatérales initiée au plus haut niveau des deux pays depuis la visite d'État en France du Président de la République Algérienne Démocratique et Populaire. Elles sont convenues en ce sens, sans oublier le passé, de jeter les bases d'une relation globale forte, confiante et résolument tournée vers l'avenir.

Le processus de refondation de la relation d'ensemble entre la France et l'Algérie se pose, dans ce contexte, comme objectif et finalité l'instauration de rapports privilégiés et d'un partenariat d'exception ayant vocation à se poser comme modèle de coopération dans la région et dans les relations internationales.

Ce partenariat d'exception relève fondamentalement de l'action des deux gouvernements qui en fixent les contours et le contenu. Il s'enrichit également de l'apport essentiel des sociétés civiles française et algérienne dont la contribution et le dynamisme constituent un atout précieux dans les liens sans équivalent établis entres les deux peuples.

A cet effet, et en vue de mettre en oeuvre ce dessein commun, la France et l'Algérie sont convenues des orientations fondamentales ci-après: :

1 – Un dialogue politique renforcé au service d'une vision novatrice et ambitieuse des relations internationales :

Dans un monde de plus en plus complexe où le dialogue, plus que jamais nécessaire, doit impérativement se substituer à la confrontation et aux antagonismes, la France et l'Algérie affirment leur volonté de renforcer à travers la promotion de leur dialogue politique, leurs actions communes au service de la paix, de la coopération et du développement.

A cet effet, les deux pays envisageront de concert les actions à mener, tant sur un plan bilatéral que multilatéral, pour assurer la prévention et le règlement des conflits, faire prévaloir le droit international, lutter contre le terrorisme international, relever les défis du développement et faire face aux enjeux liés à la mondialisation.

Ils coordonneront chaque fois que nécessaire, leurs positions et leurs initiatives dans ces domaines.

A cet égard, la France et l'Algérie entendent :

– Favoriser ensemble, et si besoin est en concertation avec les autres pays de la région, la construction de l'Union du Maghreb Arabe, soutenir à cet effet les efforts d'intégration dans les pays du Maghreb, tout en encourageant un plus grand rapprochement et une coopération renforcée entre l'Union du Maghreb Arabe et l'Union Européenne.

– Mettre en valeur la solidarité entre les deux rives de la Méditerranée à travers les enceintes de coopération régionale appropriées, en particulier le processus de Barcelone, le Forum Méditerranéen et le cadre de dialogue et de concertation 5+5.

– Œuvrer de concert en faveur de la préservation de la stabilité, de la paix et du développement en Afrique, notamment à travers une implication active des deux pays dans l'appui à la mise en œuvre du Nouveau Partenariat pour le Développement de l'Afrique (NEPAD). Dans ce contexte, la coopération entre la France et l'Algérie constituera un point d'appui essentiel à l'expression pleine et entière des relations d'ensemble entre les deux pays.

– Renforcer à travers leur coopération, les valeurs essentielles de démocratie et de respect des droits de l'homme.

A l'effet de conduire ce dialogue renforcé au plus haut niveau et de l'institutionnaliser, les deux pays décident d'une rencontre annuelle entre les Chefs d'État et de consultations, deux fois par an, entre les Ministres des Affaires Étrangères.

2 – Partenariat économique :

La France et l'Algérie, conscientes que les échanges économiques doivent concourir à la prospérité commune et au développement, décident d'établir un partenariat économique privilégié, fécond et mutuellement avantageux, fondé sur:

– L'encouragement des investissements directs français en Algérie.

– L'appui institutionnel aux réformes économiques entreprises, par l'Algérie

– La mobilisation des instruments de financement adaptés pour les grands projets d'infrastructures programmés en Algérie et l'appui français pour la mobilisation d'autres financements concessionnels auprès des institutions financières internationales et leur mise en synergie.

- Le transfert de technologies et de savoir faire des entreprises françaises notamment dans les secteurs de l'énergie, de l'eau, des transports, de l'habitat et de l'urbanisme et les nouvelles

technologies de l'information et de la communication, dans le cadre de la promotion de relations économiques et commerciales exemplaires.

3 – Une coopération culturelle, technique et scientifique rénovée :

La France et l'Algérie entendent :

-Renforcer leur coopération culturelle, technique et scientifique, dans le cadre du comité mixte des projets et des financements du Fonds de Solidarité Prioritaire. Cette coopération qui doit s'inscrire dans le cadre de l'appui aux réformes décidées et engagées en Algérie contribuera à la modernisation et la mise à niveau du cadre institutionnel et répondre aux besoins de formation et de perfectionnement.

– Envisager la conclusion d'une nouvelle Convention-cadre de coopération culturelle, technique et scientifique.

– Encourager et promouvoir la coopération décentralisée.

– Favoriser la coopération inter-universitaire, la formation supérieure et la recherche scientifique.

– Tirer profit du déroulement de l'année de l'Algérie en France, événement historique facteur de rapprochement et de promotion de la compréhension entre les deux peuples, par une coopération approfondie dans les domaines de la production culturelle et artistique et de l'audio-visuel.

Dans ce cadre, les deux pays se félicitent des projets de mise en place :

– Du « Haut conseil franco-algérien de coopération universitaire et de recherche ».

– D'une « École Supérieure Algérienne des Affaires » destinée à former les cadres et dirigeants d'entreprise.

4 – La coopération humaine et de la circulation des personnes :

La France et l'Algérie

– Se félicitent du climat de bonne coopération qui prévaut entre les deux pays, et de ce que le dialogue entretenu au plus haut niveau ait facilité les contacts et la concertation dans ce domaine si sensible.

L'ensemble des questions relevant de ce volet des relations bilatérales sont examinées au niveau des groupes mixtes d'experts. Un groupe de travail franco-algérien de haut niveau chargé des questions consulaires, des relations et des échanges humains se réunira au moins une fois par an.

– S'engagent à favoriser la circulation des ressortissants algériens en France et des ressortissants français en Algérie.

– Rappellent toute l'importance qu'elles accordent à la communauté algérienne établie en France qui a toute sa place dans la société française, à la prospérité de laquelle elle contribue activement.

Le travail de mémoire que la France et l'Algérie ont engagé sera poursuivi dans un esprit de respect mutuel. A cet égard, une attention particulière sera accordée par les deux pays à la

sauvegarde de l'héritage du passé. Dans cet esprit, elles dégageront ensemble des solutions positives susceptibles de conforter le nouvel élan que connaissent les relations entre les deux pays.

La relation d'amitié et de confiance que la France et l'Algérie entendent établir entre elles se doit d'être à tous égards exceptionnelle et exemplaire. Dans cette perspective, elles conviennent de l'élaboration et de la finalisation d'un Traité qui consacrera leur volonté de mettre en place un partenariat d'exception dans le respect de leur histoire et de leur identité.

Fait à Alger, le 2 Mars 2003

Pour la partie française ***M. Jacques Chirac***

Président de la République

Pour la partie algérienne ***M. Abdelaziz Bouteflika***

Président de la République

الملحق رقم(02): خطاب الرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي

04.12.2007

Voici le discours du président Nicolas Sarkozy, prononcé lundi 3 décembre à Alger devant les chefs d'entreprises français et algériens.

Mesdames et Messieurs les Ministres,
Madame la Présidente du MEDEF,
Monsieur le Président du Forum des Chefs d'Entreprises,
Mesdames et Messieurs,

C'est en m'exprimant devant vous que j'ai souhaité commencer cette visite d'Etat. Parce que je suis venu en Algérie pour parler d'avenir. Parce que je suis venu pour bâtir. Bâtir entre nos deux peuples un partenariat d'exception. Parce que j'attends de vous que vous soyez des acteurs essentiels de cette grande ambition en multipliant entre nos deux pays les projets, les emplois, les solidarités concrètes.

Je suis venu en Algérie pour bâtir entre nos deux peuples un avenir de solidarité partagée. Parler d'avenir, ce n'est pas ignorer le passé. Je suis convaincu depuis toujours que pour bâtir un avenir meilleur on doit au contraire regarder le passé en face. C'est d'ailleurs ce que nous avons fait en Europe. C'est le travail de mémoire que je suis venu proposer au peuple algérien. Oui, le système colonial a été profondément injuste, contraire aux trois mots fondateurs de notre République : liberté, égalité, fraternité.

Mais il est aussi juste de dire qu'à l'intérieur de ce système profondément injuste, il y avait beaucoup d'hommes et de femmes qui ont aimé l'Algérie, avant de devoir la quitter. Oui, des crimes terribles ont été commis tout au long d'une guerre d'indépendance qui a fait d'innombrables victimes des deux côtés. Et aujourd'hui, moi qui avais sept ans en 1962, c'est toutes les victimes que je veux honorer.

Notre histoire est faite d'ombre et de lumière, de sang et de passion. Le moment est venu de confier à des historiens algériens et français la tâche d'écrire ensemble cette page d'histoire tourmentée pour que les générations à venir puissent, de chaque côté de la Méditerranée, jeter le même regard sur notre passé, et bâtir sur cette base un avenir d'entente et de coopération.

Notre relation n'a pas d'équivalent. Ce n'est pas qu'une question d'histoire. C'est d'abord une affaire de géographie : nous sommes voisins de part et d'autre d'une mer qui a toujours été un trait d'union et non une barrière. C'est enfin et surtout l'intensité unique de la relation entre nos deux peuples. La communauté algérienne est la première communauté étrangère en France. Mais plus important encore, c'est aujourd'hui un français sur dix qui éprouve pour l'Algérie des sentiments très forts parce qu'il y est né, parce qu'il y a vécu, parce que ses parents ou ses grands-parents en sont venus et ont fait le choix de s'établir en France.

Faire le choix d‘une pleine intégration dans notre République ne signifie pas renoncer à ses racines. Au contraire : les deux doivent aller ensemble, et c‘est ainsi que nous pourrons bâtir dans l‘ouverture, la tolérance, le respect de l‘autre, un avenir partagé. En France comme en Algérie, nous devons combattre avec une détermination sans faille toute expression de racisme, toute forme d‘islamophobie, toute forme d‘antisémitisme. Quand on menace un Arabe, un Musulman ou un Juif en France, on menace la République. Le racisme, l‘islamophobie, l‘antisémitisme ne s‘expliquent pas, ils se combattent. Ce qui vaut pour la France vaut partout ailleurs dans le monde. Il n‘y a rien de plus semblable à un antisémite qu‘un islamophobe. Tous deux ont le même visage, celui de la bêtise et celui de la haine.

Le peuple algérien, au cours des années 90, a eu à livrer un terrible combat contre la barbarie terroriste. Les terroristes sont des barbares. Le peuple algérien a combattu, seul, au nom de valeurs qui nous sont communes : la tolérance, la liberté, le refus de la violence. Sa victoire sur le terrorisme est un succès majeur qui nous concerne tous, car l‘installation à Alger d‘un régime de type taliban n‘aurait pas été seulement une tragédie pour l‘Algérie : elle aurait été une catastrophe pour tous les pays riverains de la Méditerranée. Je n‘ai jamais été de ceux qui ont donné des leçons aux Algériens pendant ces années sombres. D‘abord parce que l‘Algérie n‘a pas de leçons à recevoir. Et ensuite parce que ceux qui lui faisaient la leçon se plaçaient de facto du côté des ennemis de la démocratie. Je dirai demain au Président Bouteflika mon respect pour le courage et la détermination du peuple algérien tout au long de cette épreuve. Je lui dirai aussi la confiance de la France dans l‘avenir de l‘Algérie.

Oui, j‘ai confiance. Oui, je crois en l‘avenir de l‘Algérie. Une Algérie stable et pluraliste, prospère et dynamique, capable de transformer sa richesse d‘aujourd‘hui en investissements pour demain. Une Algérie où tous les Algériens doivent pouvoir espérer un avenir meilleur. Participer à cette grande ambition est dans notre intérêt. Parce qu‘un échec de l‘Algérie serait aussi un échec pour la France et serait un échec pour toute l‘Europe. Nous devons tous contribuer à l‘avenir de l‘Algérie, dans le respect de ses choix et de ses souhaits, avec amitié. Mieux : dans un esprit de fraternité. C‘est pourquoi nous devrons aussi aller plus loin pour faciliter la circulation des personnes entre les deux rives de la Méditerranée.

Mesdames et Messieurs,

Je suis heureux de constater que je ne suis pas le seul à avoir confiance en l‘Algérie et à faire le pari de l‘avenir. Cent cinquante entreprises françaises ont voulu faire le voyage avec moi pour participer à cet événement organisé par le M EDEF et le Forum des chefs d‘entreprises. J‘y vois la preuve qu‘au delà des relations d‘État à État, il existe une véritable communauté d‘intérêts pour les entrepreneurs de nos deux pays, et une capacité à nouer des liens directs, basés sur la même intelligence des opportunités à venir. Ce sont ces relations directes et de confiance que je souhaite encourager aujourd‘hui.

Il est vrai que l'Algérie et la France sont depuis longtemps deux partenaires stratégiques dans le domaine économique. Sur le continent africain, l'Algérie est le premier client de la France. Le deuxième après la Chine pour les pays hors OCDE. La France est le premier fournisseur de l'Algérie, avec près de 20% de parts de marché. En matière énergétique, l'Algérie est notre troisième fournisseur de gaz, avec 16% de nos approvisionnements. Cette relation économique est exceptionnelle mais, je vous le dis avec franchise, notre position n'est pas un droit acquis. Nous n'avons pas ici de parts de marché qui devraient nous être réservées au prétexte que nous avons une histoire commune. L'Algérie est un pays libre, l'Algérie est un pays indépendant, qui décide librement et nous respectons ses choix et ses décisions. Les entreprises françaises partent à égalité avec les autres et elles gagneront parce qu'elles sont les meilleures et qu'elles veulent être les meilleures. Nous n'avons pas à avoir peur de la concurrence, asiatique ou autre. C'est le rapport qualité/prix qui prime, et nos entreprises savent ce qu'est la qualité des produits et des hommes. Nos entreprises connaissent également l'importance de la formation technique, qu'elles doivent désormais intégrer systématiquement dans leurs offres, en allant jusqu'à de véritables transferts de technologie.

Cet effort de formation, nous le ferons !

En juillet dernier, j'avais demandé au Président Bouteflika ce qu'il attendait de la France. Il m'avait répondu : « aidez-nous à entrer dans le club des pays émergents ». Je n'ai pas oublié ce message. La première façon pour nous de le faire, c'est d'abord d'encourager nos entreprises à participer à l'effort de modernisation de l'Algérie et à y investir.

Les contrats que nous allons signer demain s'élèvent à plus de 5 milliards d'euros ! Il s'agit pour l'essentiel d'équipements structurants pour la modernisation de l'Algérie : tramways d'Oran et celui de Constantine, gestion du métro d'Alger, maîtrise d'Œuvre d'une autoroute, ligne ferroviaire, usine pétrochimique, barrages, centrale thermique. Demain, je l'espère : des TGV, des Airbus, des centrales nucléaires. Les entreprises françaises savent faire et répondront toujours « présent » quand on aura besoin d'elles.

Ces grands contrats concrétisent le « partenariat d'exception » que j'ai voulu avec le Président Bouteflika. Ce partenariat est centré sur des projets stratégiques pour l'avenir de nos deux pays. Ce partenariat concret et opérationnel pour nos citoyens. Pour moi, l'amitié ne se traduit pas par des mots, par des traités ou par des discours mais par des projets, par des actes, par des décisions.

Une Algérie qui souhaite rentrer dans le club des pays émergents, c'est aussi une Algérie qui dès aujourd'hui construit une stratégie de développement à long terme, qui dès aujourd'hui pense à l'après-pétrole. Et là encore, la France veut répondre présent. Nous avons décidé, avec le Président Bouteflika, de nous engager ensemble dans un autre grand chantier, un autre grand partenariat, celui de l'énergie nucléaire civile. Un accord sera paraphé devant nous pour concrétiser cette volonté.

Dans le message du Président Bouteflika, j‘ai également entendu l‘invitation faite aux entreprises françaises à investir davantage en Algérie, à l‘aider à diversifier son économie, à l‘aider à conforter par le résultat le bien fondé des réformes économiques jusqu‘ici entreprises. Nous ne partons pas de rien : sur les trois dernières années, les investissements français en Algérie ont triplé, 300 millions d‘euros en 2006. Nous sommes le premier investisseur hors hydrocarbures. Cela, nous le devons aux efforts et à la détermination de celles de nos entreprises qui ont fait le choix de s‘implanter en Algérie, dans des conditions qui sont parfois difficiles.

Mais il faut maintenant passer à la vitesse supérieure ! Au regard du potentiel offert par l‘Algérie et de l‘importance de nos relations, nous pouvons, nous devons faire beaucoup mieux ! J‘appelle nos chefs d‘entreprise à s‘engager plus encore. Le marché algérien est riche de promesses. L‘Algérie a aujourd‘hui des finances parmi les plus saines du monde et un exceptionnel programme d‘investissements : 180 milliards de dollars sur 5 ans ! Des réformes ont été engagées pour moderniser l‘économie. Je salue les efforts d‘ouverture accomplis depuis l‘an 2000, avec la mise en oeuvre de l‘accord d‘association avec l‘Union Européenne et les négociations en vue d‘une accession à l‘OMC. La France soutient ces réformes, la France aidera l'Algérie, dans le respect des compétences de l'Union européenne, en vue de son entrée à l'OMC.

J‘aurai aussi l‘occasion de rappeler au Président Bouteflika que les entreprises françaises sont prêtes, depuis longtemps, à investir dans le cadre du programme de privatisation du gouvernement algérien, dans le secteur industriel, dans le secteur bancaire. Concrétiser ce type d‘investissement, ce serait donner un signal formidable de notre volonté de travailler ensemble. La France veut travailler avec l‘Algérie.

Certes, on me dit que les réformes prennent du temps et que des obstacles divers subsistent pour les investisseurs. Mais nous ne sommes pas là pour nous cacher derrière les problèmes. Nous sommes là pour en parler, pour avoir des échanges francs et constructifs avec les autorités algériennes. C‘est le sens du « livre blanc » qui a été rédigé. Je félicite les entreprises françaises présentes sur le terrain qui en sont à l‘origine, car elles ne se sont pas contentées de faire la liste des difficultés, elles ont, à chaque fois, en liaison avec leurs homologues algériennes qui rencontrent les mêmes problèmes, suggéré les solutions possibles.

Investir en Algérie, c‘est d‘abord faire confiance à l‘Algérie pour se développer, et pour se réformer. Nous avons confiance et c‘est cela la première signification de ma visite. Vous n‘avez pas besoin d‘amis pour les bons jours, qui vous laisseront tomber les mauvais jours. Dans la politique, on est spécialiste de ce genre d‘amis. Ce n‘est pas cela que je suis venu proposer à l‘Algérie. Je suis venu proposer qu‘avec nos entreprises, on crée des emplois en Algérie, on investisse en Algérie, parce qu‘investir en Algérie, c‘est investir pour la stabilité de l‘Europe et de la France, pas simplement pour la stabilité de l‘Algérie.

Je veux que la France redevienne le premier investisseur étranger en Algérie. Nous en prenons le chemin, avec les investissements envisagés par TOTAL à Arzew et par GDF sur le

gisement de TOUAT, qui représentent environ 2 milliards d'euros. Je me réjouis également du projet d'ALSTOM de construction d'une usine de montage de tramways ici, en Algérie. Il faut tirer le meilleur parti des liens humains exceptionnels entre nos deux pays. Je l'ai dit, un Français sur dix a un lien personnel avec l'Algérie. Plus d'un million d'Algériens vivent en France. Ils y forment une communauté très active. Avec 250 filiales en Algérie, les sociétés françaises emploient quant à elles directement 22.000 personnes. Autre preuve de cette étroite imbrication de nos deux sociétés : nous mettons souvent en avant les grands contrats, mais ce sont des PE, situées aux quatre coins de la France, qui réalisent la moitié de nos exportations avec l'Algérie.

C'est pour renforcer l'implication de ces PME qu'un programme de « compagnonnage » a été lancé. Il doit inciter les PME françaises et algériennes à travailler ensemble. J'encourage les régions françaises à participer à cet effort. Je me réjouis en particulier des efforts de la ville de Marseille, Monsieur le Maire, de la région PACA, Monsieur le Président, pour nouer des partenariats durables et structurants avec des PME algériennes. Le souhait de la Chambre de Commerce et d'Industrie de Marseille-Provence d'ouvrir à Alger une "Maison de Marseille-Provence", sera aussi un signe important pour les PME du sud de la France. Je vous encourage à faire aboutir ce projet. Je veux rendre également hommage au MEDEF et à la Chambre Française de Commerce et d'Industrie d'Algérie, qui sont un soutien très précieux pour nos PME.

Une autre façon d'aider l'Algérie à entrer dans le club des pays émergents, c'est de la soutenir dans sa politique d'amélioration de la formation. C'est l'un des axes forts de ma visite et je veux en faire la priorité de notre coopération au cours des prochaines années. C'est le sens de la « Convention de Partenariat » qui sera signée demain. La France a déjà participé à la création de l'Ecole Supérieure des Affaires, qui vient d'être classée meilleure école de management du continent africain. Nous aidons également à la création du futur « Institut supérieur de Technologies », à la réforme des grandes écoles, sans parler des bourses que nous accordons à des étudiants algériens. Je soutiens l'ambitieux projet d'Université algéro-française qu'il faudra bien réaliser un jour, et arrêter d'en parler. En tout cas, la France est prête pour ce projet.

Enfin, les entreprises françaises et algériennes ont un rôle essentiel à jouer dans la création de cette Union Méditerranéenne qui me tient à cŒur. Le précédent de la CECA en Europe a montré l'importance des entreprises dans l'intégration européenne. Votre forum est le fruit d'une relation de confiance entre organisations professionnelles françaises et algériennes, qui est appelée à occuper une place centrale dans la communauté d'affaires méditerranéenne.

L'Algérie a tous les atouts pour réussir : elle a les ressources, mais surtout, l'Algérie a la jeunesse, la jeunesse est un défi, mais elle est une richesse. J'en parlerai à Constantine, devant les étudiants.

Partout, de jeunes entrepreneurs courageux et imaginatifs, en dépit des difficultés qui subsistent, créent des entreprises : à Constantine, dans la pharmacie ; à Bordj Bou Arreridj, dans l'électronique ; à Annaba, dans l'agro-alimentaire ; à Alger dans les services ; à Oran dans l'environnement. Oui, je crois à l'avenir de l'Algérie et je sais que vous y croyez vous aussi, les

entrepreneurs d‘Algérie et de France, qui êtes là si nombreux. Je crois que nos pays ont beaucoup à faire ensemble et ce qu‘ils ont à faire est beaucoup plus important que ce qu‘ils ont déjà fait. Le passé, il existe, l‘avenir il est à construire. Moi, je suis venu pour construire. Je ne suis pas venu pour la nostalgie. Je suis venu pour l‘avenir, pour l‘amitié et pour la confiance entre l‘Algérie et la France.

Je vous remercie.

أولا: باللغة العربية

أ – القواميس

1. الكيالي عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، ج2، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1995.
2. مارتن غريفيتش، وتيري أوكالاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، مركز الخليج للأبحاث، 2008.
3. عبد الفتاح إسماعيل، **الموسوعة الميسرة للمصطلحات السياسية**، مركز الخليج للأبحاث، 2008.

ب – الكتب

4. إبراهيم عبد السلام، **الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا**،ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.
5. أبو خزام إبراهيم، **الحروب وتوازن القوى**، بيروت: دار الكتاب الجديد، 2009.
6. إحدادن زهير، **المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية(1954–1962)**، الجزائر: منشورات حلب، 2012
7. الأزرق مغنية، **نشوء الطبقات في الجزائر**، (ترجمة سمير كرم)، بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1980 .
8. أسعد عطا الله مرفت، **التنافس البحري العسكري بين بريطانيا وفرنسا على البحر الأبيض المتوسط بعد فتح قناة السويس(1869–1904)**، الإسكندرية: مركز الإسكندرية للكتاب، 2005.
9. الأشرف مصطفى، **الجزائر الأمة والمجتمع**،(ترجمة:حنفي بن عيسى)، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1983.
10. الأشقر جلبير، **الشرق الملتهب: الشرق الأوسط في المنظور الماركسي**، بيروت: دار الساقي، 2004.
11. ألموند جابرييل، بنجهام باول جي، **السياسة المقارنة في وقتنا الحاضر: نظرة عالمية**، (ترجمة: هشام عبد الله)، الأردن: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 1997.
12. أمين جلال، **العولمة والدولة في العرب والعولمة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.
13. البار أمين، بسكري منير، **مكانة المغرب العربي في السياسة الأمريكية**، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.
14. (ـــــــ،ـــــــ)، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية**، الإسكندرية: دار الوفاء القانونية، 2010.
15. بحوش عمار، **التاريخ السياسي للجزائر من بداية الاحتلال لغاية 1962**، الجزائر:دار البصائر،1997.
16. (ـــــــ،ـــــــ)، **العمال الجزائريون في فرنسا**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.

17. بدون مؤلف، **الاقتصاد الرأسمالي للرأسمالية**، (ترجمة: ماهر عسل)، الاتحاد السوفيتي: دار التقدم ، 1976.

18. براهيمي عبد الحميد، **المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

19. البطريق عبد الحميد، **التيارات السياسية المعاصرة(1815–1960)**، بيروت: دار النهضة العربية، 1974.

20. بقطاش خديجة، **الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر (1830–1870)**، الجزائر: دار حلب، 1992.

21. بلاح بشير، **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1989**، الجزائر: دار المعرفة، 2006.

22. بلحبيب عبد الله، **السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة(1992–1997)**، الأردن: دار الراية للنشر والتوزيع، 2012.

23. بلعباس محمد، **الوجيز في تاريخ الجزائر**، الجزائر: دار المعاصر للنشر والتوزيع، ب ت ن.

24. بن خليف عبد الوهاب، **الوجيز في تاريخ الجزائر من بداية الاحتلال إلى مجازر 8ماي 1945**، الجزائر: دار مزغنة، 2005.

25. بن عبد القادر محمد، **تحفة الزائر في مآثر الأمير عبد القادر أخبار الجزائر**، الإسكندرية: المطابع التجارية بن بوعرزوزي وجاويس، 1903.

26. عثمان خوجة حمدان، **المرآة**، (ترجمة: محمد العربي الزبيري)، الجزائر: منشورات ENEP.

27. بن عنتر عبد النور وآخرون، **حلف شمال الأطلسي في عامه الستين**، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 2009.

28. بن قرعة خليفة، **الجزائر والصديق اللدود: أراء في العلاقات الجزائرية الفرنسية**، الجزائر: ب د ن، 2007.

29. بهلول نسيم وآخرون، **حوارات الإقليمية والعالمية في منطقة الساحل**، القاهرة: دار الحامد، 2016.

30. بوخاوش سعيد، **الإستعمار الفرنسي وسياسة الفرنسة في الجزائر**، الجزائر: دار تالة للنشر، 2013.

31. قنطار حسان، **السياسة الخارجية الفرنسية إزاء الوطن العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

32. بوسلطان محمد، بكاي محمد، **القانون الدولي العام وحرب التحرير الجزائرية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

33. بوشعير سعيد، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، ج2، ط5، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.

34. بوشنافة شمسة، **دور فرنسا في ظل النظام الدولي الجديد**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2013.

35. بوعزيز يحي، **علاقات الجزائر الخارجية مع دول ومماليك أوروبا (1500–1830)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1980.

36. (ـــــــ،ـــــــ)، **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج1، الجزائر: دار الهدى، 2013.

37. بيرو جيل وأخرون، **الكتاب الأسود للرأسمالية**،(ترجمة: أنطوان حمصي)، دمشق: دار الطليعة الجديدة، 2006.

38. بيندرا جون، اشورد سايمون، **الاتحاد الأوروبي مقدمة قصيرة جدا**،(ترجمة: خالد غريب علي)، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2015.

39. توفيق سعد حقي، **علاقات العرب الدولية في القرن 21**، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003.

40. تيران إيفون، **المواجهات الثقافية في الجزائر المستعمرة 1830–1833**، (ترجمة: عبد الكريم بورغلة)، الجزائر: دار القصبة للنشر ،2007.

41. ثابت عادل، **النظم السياسية**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة، 2007.

42. الجاسور عبد الناظم، **الجزائر محنة الدولة ومحنة الإسلام السياسي**، الأردن: دار المسيرة، 2001.

43. جفال عمار وآخرون، **إستعمال الأسلحة المحرمة دوليا طيلة الاستعمار الفرنسي في الجزائر: الأسلحة النووية نموذجا**، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الجريمة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007.

44. جليسبي جوان، **ثورة الجزائر**،(ترجمة : عبد الرحمان صدقي أبو طالب)، القاهرة: الدار المصرية للتأليف والترجمة، 1966 .

45. جندلي عبدالناصر، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية**، الجزائر: دار الخلدونية، 2007 .

46. الجيلالي بشلاغم، **العلاقات الجزائرية الفرنسية في ظل سياسات اليمين المتطرف:2002–2010**، القاهرة: دار الوفاء القانونية، 2015.

47. الحاج علي، **سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.

48. حجيج أمال وآخرون، **المغرب العربي ثقل مواريث ونداء المستقبل**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013 .

49. حربي محمد، "**الجزائر 1954–1962 جبهة التحرير الوطني: الأسطورة والواقع**"، لبنان: دار الكلمة، ب ت،ن.

50. حسن الجوجو عبد الله، **الأنظمة السياسية المعاصرة دراسة مقارنة، الدانمارك**: الجامعة المفتوحة، 1996.

51. حسين الطعان عبد الرضى، **تركز السلطة لصالح الهيئة التنفيذية في المجتمعات المتقدمة: نموذج فرنسا**، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2001.

52. حطاب محمد نسيب، **المغرب العربي**، بيروت: دار الفكر، 1984.

53. حلاق حسان، **مناهج الفكر والبحث التاريخي والعلوم المساعدة وتحقيق المخطوطات، مع دراسة الأرشيف العثماني واللبناني والعربي والدولي**، بيروت: دار النهضة العربية، 1980.

54. خرشي جمال، **الإستعمار وسياسة الإستيعاب في الجزائر (1830–1962)**، الجزائر: دار القصبة، 2009.

55. الخزندار سامي، **المسلمون والأوروبيون نحو أسلوب أفضل للتعايش**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،1997.

56. الخطيب أحمد، **الثورة الجزائرية**، بيروت: ب،د،ن، 1958.

57. خلف عبد المالك، **الإستيطان الأجنبي في المغرب العربي**، الكويت: عالم المعرفة، 1999.

58. خليل حسين، **قضايا دولية معاصرة دراسة موضوعات في النظام العالمي الجديد**، ط1، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2006.

59. الخولي أسامة وأخرون، **العرب إلى أين**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

60. دبش إسماعيل، **السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية(1954–1962)**: دار هومة، 2003 .

61. دحام كردي محمد، **مستقبل الاتحاد الأوروبي: دراسة في التأثير السياسي الدولي**، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2013.

62. دللو لويس، **فرنسا ومكانتها في عالم اليوم**، (ترجمة: مارون خوري، وبهيج سفيان)، لبنان: منشورات عويدات.

63. ديفرجيه موريس، **المؤسسات الدستورية والقانون الدستوري: الأنظمة السياسية الكبرى**، (ترجمة: جورج سعد)، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992.

64. ديهكال الطيب، **واقع التجارب النووية الفرنسية وخلفياتها في منطقة عين أبكر**، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2004.

65. رابح لونيسي، **تاريخ لجزائر المعاصر،1830–1989**، الجزائر: دار المعرفة ،2010.

66. راشد أحمد إسماعيل، **تاريخ أقطار المغرب العربي السياسي الحديث والمعاصر**، بيروت: دار النهضة العربية، 2004.

67. ربيع حامد، **نظرية القيم السياسية**، القاهرة: مكتبة النهضة مصر، 1974.

68. رقايقية فاطمة الزهراء، **الشراكة الأورومتوسطية، رهانات، حصيلة وآفاق: التجربة الجزائرية والعقبات المحيطة**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2014.

69. رمضان عبد العظيم، **تاريخ أوروبا والعالم في العصر الحديث**، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1997

70. روبير أجرون شارل، **تاريخ الجزائر المعاصرة من انتفاضة 1871الى اندلاع حرب التحرير1954**،(ترجمة المعهد العربي العالي) المجلد 2، الجزائر: دار الأمة، 2008.

71. زراقي عبد العالي، **ضباط فرنسا في المغرب العربي**، الجزائر: دار الأمة، 2013.

72. زوزو عبد الحميد، **نصوص ووثائق من تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1900**، الجزائر: دار موفم للنشر ،2010.

73. سبنسر وليم، **الجزائر في عهد رياس البحر**، (ترجمة: عبد القادر زبايدية)، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007.

74. ستورا بن جامين، **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال**، (ترجمة: صباح ممدوح كعدان)، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012.

75. سعد الدين إبراهيم وآخرون، **العلاقات العربية الفرنسية بين الحاضر والمستقبل**، عمان: منتدى الفكر العربي: 1990.

76. سعد الله أبو قاسم، **أراء في تاريخ الجزائر**، ج2، الجزائر: دار البصائر، 2007.

77. (ـــــ،ـــــ) **الحركة الوطنية الجزائرية (1930–1954)**،ج3، ط4، بيروت، دار العرب الإسلامي، 1992.

78. (ـــــ،ـــــ)، **الحركة الوطنية الجزائرية، 1900–1930**، ج2 ، القاهرة: دار المغرب الإسلامي، 1992.

79. (ـــــ،ـــــ)، **تاريخ الجزائر الثقافي**، ط2، بيروت: دار المغرب الإسلامي، 2005.

80. سعد الله عمر، **القانون الدولي الإنساني والاحتلال الفرنسي للجزائر**، الجزائر: دار هومة، 2007.

81. سعدي بوزيان، **الصراع حول قيادة الإسلام في فرنسا في ظل التطورات الجديدة**، الجزائر: دار هومة، 2005.

82. (ـــــ،ـــــ)، **جرائم فرنسا في الجزائر**، الجزائر: دار هومة، للطباعة والنشر، 2002.

83. سعود صالح، **الإستراتجية الفرنسية حيال الجزائر منذ 1981 إلى الآن: دراسة مستقبلية**، الجزائر:طاكسيج كوم، 2009.

84. السلمي منصف، **القرار السياسي الأمريكي**، باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، 1997.

85. السيد سليم محمد، **تحليل السياسة الخارجية**، بيروت: دار الجيل، 2001.

86. الشرقاوي باكينام، **الهوية الإسلامية في أوروبا، إشكاليات الاندماج: قراءة في المشهد الفرنسي**، القاهرة: برنامج حوار الحضارات،2005.

87. شلبي السيد أمين، **أمريكا والعالم متابعات في السياسة الخارجية الأمريكية**، 2000-2005، القاهرة: دار العلا للكتب، 2005.

88. شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي**، الجزائر: مكتبة نوميديا للثقافة والعلوم، 1997.

89. الشيخ ممدوح، **ما وراء الحجاب والنقاب في مرمى نيران العلمانية الفرنسية**، بيروت: مكتبة بيروت، 2011.

90. صاغور هشام، **السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي تجاه دول المتوسط**، القاهرة: مكتبة الوفاء القانونية، 2010 .

91. صبري مقلد إسماعيل، **الإستراتجية والسياسة الدولية: المفاهيم والحقائق السياسية**. الكويت، منشورات جامعة الكويت، 1987.

92. الصمد رياض، **العلاقات الدولية في القرن العشرين لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية**، لبنان: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 1983.

93. طاس إبراهيم، **السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة (1956–** 1958)، الجزائر: دار الهدى، 2012.

94. طه بدوي عدنان، **العلاقات السياسية الدولية**، ط4، تونس: جامعة عبد العزيز المفتوحة، 1998.

95. محمد عارف نصر، **إبستيمولوجيا السياسة المقارنة: النموذج المعرفي، النظرية، المنهج**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

96. الطيب العلوي محمد، **مظاهر المقاومة الجزائرية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار، د.ت.ن.

97. عباس حسن عبد الرزاق، **الجغرافية السياسية مع التركيز على المفاهيم الجيوبوليتكية**، بغداد: مطبعة أسعد، 1976.

98. عباس محمد، **نصر بلا ثمن الثورة الجزائرية(1954–1962)**، الجزائر: دار القصبة للنشر ،2007.

99. عبد الحي وليد وآخرون، **أفاق التحولات الدولية المعاصرة**، الأردن: دار الشروق، 2002.

100. عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، **تاريخ الجزائر العام**،ج3، بيروت: دار الثقافة، 1983.

101. عبد السلام بلعيد، **الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال**، (ترجمة: محمد هناد، مصطفى ماضي)، الجزائري: دار النشر بوشان، 1999.

102. عبد الفتاح فكري، **سياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية 1953–1958**، العراق: دار الرشيد للنشر، 1998.

103. عبد القادر جغلول، **تاريخ الجزائر دراسة سوسيولوجية**، (ترجمة فيصل عباس)، ط3، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ،1983.

104. عبد المجيد عامر محمد، **أسس الجغرافيا السياسية والأوضاع العالمية الجديدة**، الإسكندرية: دار الدعوة للطبع والنشر، 1994.

105. عبد المطلب الخشن محمد، **الوضع القانوني لرئيس الدولة في القانون الدولي العام**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005.

106. عتريس طلال، **دولة بلا رجال: جدل الإصلاح والسيادة في الشرق الأوسط**، بيروت: دار الهادي، 2005

107. العربي إسماعيل، **فصول في العلاقات الدولية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1990.

108. (ـــــ،ـــــ)، **وليام شارل قنصل أمريكا في الجزائر**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب،1966.

109. العربي الزبيري محمد، **الاستيطاني للجزائر مقاربة للتاريخ الإجتماعي والثقافي**،الجزائر: دار تالة، 2005.

110. (ـــــ،ـــــ)، **الثورة الجزائرية في عامها الأول**، الجزائر: دار تالة ، 1984.

111. (ـــــ،ـــــ)، **تاريخ الجزائر المعاصر (1954–1962)**، ج2، منشورات إتحاد الكتاب العرب،1999.

112. (ـــــ،ـــــ)، **تاريخ الجزائر المعاصر**، ج1، منشورات اتحاد كتاب العرب، 1999 .

113. عزيز شكري محمد، **الأحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، الكويت: عالم المعرفة، 1978.

114. العسيلي بسام، **الصراع السياسي على نهج الثورة الجزائرية**، بيروت: دار النفائس، 1982.

115. عصام سليمان، **الديمقراطية**، طرابلس: المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ب،ت،ن.

116. عطية مصطفى عامر محمد، **الأحزاب السياسية في النظام السياسي والقانون الوضعي والإسلامي: دراسة مقارنة**، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2014.

117. العقاد صلاح، **المغرب العربي الكبير**، ط3، القاهرة: مكتبة الانجلو مصرية، 1963.

118. علي تيس فرغلي، **تاريخ أوربا الحديث والمعاصر**، القاهرة: دار الوفاء للطباعة والنشر، 1989

119. علي دبوز محمد، **تاريخ المغرب الكبير**، ليبيا: مؤسسة تاواليت الثقافية، 2010.

120. عودة العقابي علي، **العلاقات السياسية الدولية:دراسة في أصول التاريخ والنظريات**، بن غازي: الجماهيرية اللبيبة.

121. غالي غربي، **فرنسا والثورة الجزائرية1954–1958**، الجزائر: غرناطة للنشر والتوزيع ،2009.

122. فركوس صالح، **تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال**، عنابة: دار العلوم وللنشر والتوزيع، 2005.

123. قاسم نايت قاسم مولود، **شخصية الجزائر وهيبتها العالمية قبل سنة 1830**، ج1، ط2، الجزائر: دار الأمة، 2007.

124. قاسيمي أمال وآخرون، **الجزائر: إشكالات وواقع ورؤى المستقبل**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

125. قندل جمال، **إستراتجية الاستعمار الفرنسي في تطويق الثورة الجزائرية من خلال خطي شال وموريس (1957–1962)**، الجزائر: دار الكوثر للنشر والتوزيع، 2013.

126. كاظم المشهداني محمد، **النظم السياسية**، بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر، 2007.

127. الكتابي علي بن منصر، **المسلمون في أوروبا**، بيروت: دار الكتب العلمية ، 2005.

128. كوران أرجمنت، **السياسة العثمانية تجاه الاحتلال الفرنسي للجزائر**، (ترجمة: عبد الجليل التميمي)، تونس: مطبوعات الجامعة التونسية، 1970.

129. اللاوندي سعيد، **الشرق الأوسط الكبير مؤامرة أمريكية ضد العرب**، القاهرة: نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، 2005.

130. (ـــــ،ـــــ)، **أمريكا سايس بيكو جديد في الشرق الأوسط، ملامح أولية لوفاق دولي جديد**، القاهرة: شركة نهضة للطباعة والنشر، 2006.

131. (ـــــ،ـــــ)، **أمريكا في مواجهة العالم حرب باردة جديدة، المرجع السابق الذكر**، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، 2003.

132. لعويسات جمال الدين، **التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب(1968-1978)**،(ترجمة: الصديق سعدي)، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية، 1986.

133. لوفايفر مكسيم، **السياسة الخارجية الأمريكية**، (ترجمة: حسين حيدر)، بيروت: عويدات للنشر والطباعة، 2006.

134. ليزو كلود، منصورون جيل، **الإستعمار والقانون والتاريخ: مناهضة قانون 23 فيفري 2005 الممجد للاستعمار**، (ترجمة: بشير بولفراق)، الجزائر: دار القصبة للنشر، 2007.

135. مالكي أحمد، **الحركات الوطنية والإستعمار في المغرب العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.

136. محافظة علي، **فرنسا والوحدة العربية(1945-2000)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

137. محساس أحمد، **الحركة الوطنية الثورية في الجزائر**، (ترجمة: الحاج مسعود، محمد عباس)، منشورات الذكرى الأربعين للاستقلال، د.ت.ن.

138. محمد دهام العزاوي دهام، **الأقليات والأمن القومي العربي: دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي**، الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، 2003.

139. محمد لحسن أرغيدي، **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956–1962**، الجزائر: دار هومة، 2009.

140. محمد مجذوب، **القانون الدستوري والنظام السياسي في لبنان**، ط4، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، 2002.

141. محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، **صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية العربية**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2000.

142. المدني أحمد توفيق، "**حياة كفاح**"، ج3، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1984،

143. (ـــــ،ـــــ)،**حرب الثلاثمائة بين الجزائر واسبانيا (1492–1792)**، الجزائر: الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، ب.ت.ن.

144. (ـــــ،ـــــ)، **كتاب الجزائر**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

145. مراد محمد، **أوروبا من الثورة الفرنسية إلى العولمة: الاقتصاد، الايدولوجيا، الأزمات**، بيروت: دار المنهل اللبناني، 2010.

146. مرسي ليلى ووهبان أحمد، **حلف شمال الأطلسي: العلاقات الأمريكية– الأوروبية بين التحالف والمصلحة.**

147. مصدق حسن، **وثائق ويكيليكس وأسرار ربيع الثورات العربية**، المغرب: المركز الثقافي العربي، 2012.

148. مصعب جميل، **تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا**، عمان: دار مجدلاوي، 2005.

149. معراف إسماعيل، **الوضع الإقليمي العربي في ظل المتغيرات الدولية**، الجزائر: منشوارت ENEP ،2009.

150. المقداد محمد، **تاريخ الدراسات العربية في فرنسا**، الكويت: عالم المعرفة، 1992.

151. ملاح عمار، **المرحلة الإنتقالية للثورة الجزائرية من 19 مارس إلى سبتمبر1962**، الجزائر: دار الهدى للطباعة والنشر، 2005.

152. منذر محمد، **مبادئ في العلاقات الدولية من النظريات إلى العولمة**، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2002.

153. ميلاد مفتاح الحراثي، **تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط**، العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتجية، 2013.

154. ميلادي سلوى، **الأرشيف وإدارته**، القاهرة: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1986.

155. الميلي مبارك، **تاريخ الجزائر في القديم والحديث**،ج3، الجزائر: مكتبة النهضة الجزائرية، 1964.

156. (ـــــ،ـــــ)، **مواقف جزائرية**، الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1984.

157. ناصر دادي عدون، **اقتصاد المؤسسة** ، ط2 ، الجزائر: دار المحمدية العامة، 1998.

158. نصر مهنا محمد، **العلاقات الدولية بين العولمة والأمركة**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2006.

159. نوار عبد العزيز، محمد جمال الدين محمود، **التاريخ الأوروبي الحديث من عصر النهضة إلى الحرب العالمية الأولى**، القاهرة: دار الفكر العربي، 1999.

160. نيلسن يورغن، **المسلمون في أوروبا**، (ترجمة: وليط شميط)، بيروت: دار الساقي، 2005.

161. الورتلاني فوضيل، **الجزائر الثائرة**، الجزائر: دار الهدى، 2007.

162. ولد الخليفة محمد العربي، **الإحتلال الاستيطاني للجزائر مقاربة للتاريخ الاقتصادي والاجتماعي والثقافي**، الجزائر: دار تالة للنشر والتوزيع، 2005.

163. هاني الياس، الحديثي خضر، **عملية صنع القرار الخارجي**، ط2، بغداد: دار الرشيد، 2001.

164. يعقوب عبد الرحمن محمد، **التدخل الإنساني في العلاقات الدولية**، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث،2008.

165. وزراة المجاهدين، **الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن التاسع عشر**، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والأبحاث في الجريمة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007.

166. (ـــــ،ـــــ)، **أثار السياسة والاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830-1954)**،الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث عل الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، 2007.

167. (ـــــ،ـــــ)، **"العدوان الفرنسي على الجزائر الخلفيات والأبعاد"**، الجزائر: منشورات المركز الوطني للدراسات والبحوث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر1954 ،2007 .

168. أبو العينين محمد، التقرير الإستراتيجي 2007-2008، الإصدار 05، القاهرة: **مركز البحوث الأفريقية**،2008 .

ج -الرسائل الجامعية

169. بن فليس أحمد، "الثابت والمتغير في السياسة الخارجية الجزائرية"، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر.

170. جربي فريدة،"سيناريوهات حل قضية الصحراء الغربية في ظل التطورات الدولية الراهنة"، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2005

171. شرقي جوهرة، **بناء نموذج تنبئي للجباية البترولية، رسالة ماجستير**، كية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.

172. عبد المالك حطاب، "المشكل الإستعماري في العلاقات الجزائرية الفرنسية (1995-2005)، **أطروحة دكتوراه**، 2013، الجزائر.

173. محمد رزيق، "الإستعمار الفرنسي الحديث: دراسة لمضمون قانون تمجيد الإستعمار الفرنسي في الجزائر رقم 2005/150"، **أطروحة دكتوراه**، جامعة الجزائر ، 2011 .

174. مناد زهور،"مسالة الهجرة في العلاقات المغاربية: رهانات وأفاق"، **رسالة ماجستير**، جامعة بسكرة،2004.

د- الندوات والملتقيات

175. طوالبية محمد، "الإعلام والهجرة غير الشرعية في الجزائر"، **ملتقى حول:" الهجرة غير الشرعية: حالة الجزائر"**، جامعة الشلف، 2008.

176. عيساوة أمينة، سيباني إيناس،"انعكاسات التدخل الفرنسي في مالي على الدور الإقليمي للجزائر"، ملتقى حول: **"المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل"**، جامعة قالمة. نوفمبر 2013.

177. كاتب أحمد، "الإستراتيجيات الأوروبية لمواجهة ظاهرة الهجرة وانعكاساتها على الدول المغاربية : دراسة في سياسة الجوار الأوروبي"، **ملتقى حول:" الهجرة غير الشرعية: حالة الجزائر"**، جامعة الشلف، 2008.

178. مصطفى عبد العزيز مرسي، "تأثير الهجرة غير الشرعية في أوروبا على صورة المغترب العربي"، **ورقة مقدمة لندوة" المغتربون العرب من شمال أفريقيا في المهجر الأوروبي"**جامعة الدول العربية، القاهرة، 2007.

هـ-المقالات

179. أبو بكر حفظ الله،"هيكلة جيش التحرير في الداخل بعد انعقاد مؤتمر الصومام 20 أوت "1956، **مجلة البحوث والدراسات** ، عدد6، جامعة الجلفة، جوان 2006.

180. الأفندي نزيرة،" شيراك رجل التوازنات الفرنسية، السياسة الدولية"، **مركز الأهرام الاستراتيجي**، العدد 124، 1996.

181. أمال، "قائد القوات الأمريكية بأوروبا"، **مجلة الجيش**، الجزائر، العدد 504، 2005.

182. بارة محمد كمال،" دفع الفدية من وسائل تمويل الإرهاب"، **مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية**، العدد 15072، الجزائر، 2009.

183. البراز توفيق سعد، "العلاقات الجزائرية الأمريكية (1962-1965)"، **مركز الدراسات الإقليمية**، 26/8.

184. بلقزيز عبد الإله، "الولايات المتحدة الأمريكية من الاهتمام الاستراتيجي إلى الاختراق التكتيكي"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 259، سنة 23، 2000.

185. بن شيخ عصام ، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفيري 1971، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 6، جامعة ورقلة، جانفي 2012.

186. بن عنتر عبد النور، "سياسة فرنسا في عهد هولاند بين الاستمرارية التغيير"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 2001

187. التميمي محمد رضا،"الهجرة غير القانونية من خلال التشريعات الوطنية والمواثيق الدولية"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 4، ورقلة، جانفي 2011.

188. جعفر عدالة، "تطور سياسات الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة في منطقة المغرب العربي"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد1، سبتمبر 2014.

189. جمال عبد الناصر هدى، "صعود اليمين المتطرف في فرنسا في الثمانينات" **السياسة الدولية**، مركز الأهرام للدراسات الإستراتجية، العدد 148، 1988.

190. حنفي علي خالد، "موقع إفريقيا في إستراتجية أمريكا الجديدة"، **مجلة السياسة الدولية**، عدد 154، المجلد38 2003، .

191. خالد شبلي،"حظر التجارب النووية ما بين الصكوك الدولية والترسانات النووية: الجرائم النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية كدراسة حالة"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**.

192. رابح زغوني، "الاسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا : مقاربة سوسيو ثقافية" **مجلة المستقبل العربي**، العدد 421، مارس 2014.

193. رابح صادق،"الإسلام في فرنسا: من الغياب إلى الظهور الهوياتي"، **المستقبل العربي**، السنة 21، العدد 233، 1998.

194. رشيد زوبير، "موقف أحزاب اليسار الفرنسية من القضية الجزائرية"، **الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، العدد 9، 2013.

195. الزريعي سليم،"فرنسا ما بعد شيراك إلى أين"، **مجلة كنعان**، السنة 7، العدد 1162، ماي 2007.

196. الشميطل هاني، "أوروبا والمتوسط: تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، عدد19، صيف2008

197. عبد الرحمن خير الدين،" مسار الافتراق الأوروبي عن الولايات المتحدة"، **المستقبل العربي**، العدد 16، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.

198. الجمل أحمد،" فرنسا تهدد بعرقلة إنضمام دول أوروبا الشرقية في الاتحاد الأوروبي"، **مركز الجزيرة**، 2003/02/20.

199. غضبان مبروك، التدخل العسكري في مالي ومدى شرعيته ، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد11، باتنة، جوان 2014.

200. غليون برهان، "مستقبل الجالية الأوروبية"، **المستقبل العربي**، العدد 210، السنة 19، 1990.

201. كيالي ماجد، "مشروع الشرق الأوسط الكبير دلالاته وإشكالاته"، **مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتجية**، العدد 122، 2007.

202. لقرع حسين، **جريدة البصائر**،الجزائر: الوكالة الوطنية للنشر والإشهار، العدد 63 ، جانفي 2013.

203. محمد فرح أنور ،" السياسة الخارجية المشتركة تجاه الشرق الأوسط : إعلان برشلونة نموذجا"، **دراسات دولية**، العدد 39.

204. مصدق حسن،" مشروع الاتحاد المتوسطي: لغز فرنسي"، **العرب الأسبوعي**، 12 الملف 15، مارس 2008

205. مهدي بكراوي محمد، إنصاف بن عمران، "البعد القانوني للآثار الصحية والبيئية والتجارب النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية من منظور القانون الدولي الإنساني"، **دفاتر السياسة والقانون**، العدد 08، جامعة ورقلة، جانفي 2013.

206. الهوسي سعيد، "مكانة المغرب العربي الأمنية في الإستراتجية الأمريكية"، **المجلة العربية للعلوم السياسية**،

207. يحيا أبو زكريا، "شيراك في الجزائر : هل نسي الجزائريّون"، **مجلة بحوث ودراسات**، الشبكة العالمية للمعلومات. www.bhothdirasat.net

ز-المواقع الالكترونية

208. أوروبا 50 عاما من الاتحاد، **جريدة الأخبار**، العدد 187،2007، http://www.al-akhbar.com.

209. برجي عدنان،" مستقبل المسلمون في أوروبا "، **مجلة النبأ** ، العدد 70، جانفي2004. متاح على الموقع: http://www.annabaa.org

210. بلقايم عبد اللطيف، "زياري يوقع شهادة وفاة قانون تجريم فرنسا الاستعمارية"، 25 سبتمبر 2010، متاح على الموقع:-http://www.djazairnews.info/national/42-2009-03-26-18-31-37/19880-2010-09-25-20-29-57.html

211. **بن عائشة محمد الأمين،**" العلاقات الجزائرية- الفرنسية: حرب الذاكرة و نهاية التاريخ":**المركز الديمقراطي العربي**، متاح على الموقع: http://democraticac.de

212. بن عنتر عبد النور، "فرنسا والجزائر.. والذاكرة"، 20 جويلية 2015 ، **التجديد العربي**، متاح على الموقع: http://www.alaraby.co.uk

213. بوحنية قوي، إستراتجية الجزائر اتجاه التطورات الأمنية في الساحل الإفريقي: http//studies,aljazeera.net/report/2012/06.29/06/3/201

214. بوشويشي خولة،"الذاكرة والسيادة تصف مشاركة الجزائر إحتفال فرنسا بـ العار"،08جويلية 2014، متاح على الموقع: http://elraaed.com/ara

215. بوفلجة غيات،"أضواء على العلاقات الجزائرية الفرنسية"، **المركز الشرق العربي للدراسات الحضرية والإستراتجية**، لندن، 14 سبتمبر2009. على الموقع: http://www.asharqalarabi.org.uk/indexh.htm

216. بوكروح عبد الوهاب، "فولسفاغن يلتحق برونو وتقرر إقامة مصنعها بالمغرب بدل الجزائر"، **جريدة الشروق**، 12جويلية 2012.

217. بوهند خالد، "الذاكرة وجدلية التاريخ الاستعماري في الجزائر"، **مجلة الوعي العربي**، متاح على الموقع: http://elw3yalarabi.org/index.php

218. التدخل الفرنسي في مالي: الأسباب والمآلات، **مركز الجزيرة للدراسات**، 17 جانفي 2013، متاح على الموقع: http://studies.aljazeera.net

219. جمال، ف، مجلس الشيوخ يصادق على قانون يدين شتم الحركى، **جريدة الخبر**، 29 فيفري 2012،

220. حقائق مرعبة عن جرائم الاستعمار الفرنسي، متاح على الموقع: https://liby10.wordpress.com

221. خاطر حاتم ، "ثلاث سيناريواهات تحدد التدخل العسكري في مالي"، متاح على الموقع : -http://www.moheet.com

222. خلاف محمد، بن يمين ستورا: "إنكار فرنسا لماضيها الاستعماري أمر مأساوي،" **الشروق اليومي**، 02 ديسمبر 2006 ، متاح على الموقع: http://www.djazairess.com/echorouk

223. ديلمي مسعود، الذاكرة والتاريخ بين فرنسا والجزائر، **منتدى الجيش العربي**،4 مارس 2008، متاح على الموقع:http://www.arabic-military.com

224. سلكوح علي، التنافس الأوروبي – الأمريكي في منطقة المغرب العربي : متاح على الموقع: http//drisshagrini.maktoobblog.com/cotegory

225. شريف عبد الرحمان، المبادلات التجارية الأمريكية-الجزائرية(1990-2000): متاح على الموقع:http//www.census.gov/foreign trade/statistics press-release

226. صونيا الياس، مشروع قانون تجريم الاستعمار، متاح على الموقع: http://www.tsa-algerie.com/ar/politics/article_2806.html

227. طواهر عزيز ، "50 سنة بعد الاستقلال...يجب تحرير كتابة التاريخ وتجريم الاستعمار رهين إرادة

228. عزمي بشارة، أزمة مالي والتدخل الخارجي، متاح على الموقع: http://www.azwad.com/ar

229. علالي ياسين ،" الجزائر تعيش أزمة علاقات مع الجوار...وفرنسا"، **جريدة الأخبار** . بتاريخ 10 مارس 2010

230. عيش علجية، "الأسرة الثورية تطالب الحكومة بتطبيق المادتين 15 و 26 من القانون قراءة في

231. الغنوشي راشد، "مسلمو أوروبا وقضية الاندماج و التأقلم"، **الأهرام**، 05 أكتوبر2008، متاح على الموقع : http.//www.ahrama-mos

232. فرنسا ترفض الإعتذار وتتمسك بمواقفها الإستعمارية، **جريدة صوت الأحرار**، متاح على الموقع: http://www.djazairess.com/alahrar

233. فهمي حنان ، "مستنقع مالي بين المصالح الاستعمارية وأطماع التنظيمات الدينية"، متاح على الموقع http:// www.alwafd.org

234. قانون تجريم الاستعمار الفرنسي في الجزائر"، متاح على الموقع:
http://www.bilahoudoud.net/index.php

235. قدادرة عاطف، "زياري يتحدى نوابه ويعلن طي ملف قانون تجريم الاستعمار"، 26 سبتمبر 2010 متاح على الموقع:http://www.elkhabar.com/ar/index.php?news=230276

236. لحياني عثمان، 200 جمعية فرنسية تطالب بالخامس جويلية يوما للحركى، **جريدة الخبر**، 7 ديسمبر 2011.

237. ليلى ع، خبراء فرسيون يرهنون مكافحة الإرهاب بالتعاون مع الجزائر، **جريدة أخر ساعة**، العدد63818 ، 16 مارس 2012.

238. المناظرة السياسية بين هولاند وساركوزي، **مركز الجزيرة** .

239. ميسان تيبري ،" **فرنسا لم تتعافى من ماضيها الجزائري"**،(ترجمة سعيد هلال الشريفي)، جويلية 2005، متاح على الموقع: http://www.voltairenet.org/ar

240. ميسوم حورية، العلاقات الجزائرية الفرنسية ربما أقل تعقيدا بعد رحيل جيل الاستقلال، **جريدة الأمة العربية**، 20 فيفري 2010.

241. ناصر حامد، "المهاجرون في أوروبا بين مكافحة الإرهاب ومشكلات الاندماج"، **الأهرام** 2010، متاح على الموقع: http://ahramonline.org.eg/makalat.aspx?eid=5050

242. هدنة مسعود، "أحزاب سياسية توقع على لائحة تطالبه بالاعتذار عن جرائم الاستعمار"، 18 ديسمبر 2012، متاح على الموقع: http://www.alarabiya.net

243. http://www.almanar.com.lb

244. http://www.azzaman.com/index.asp?fname=2010\09\09-26\996.htm&storytitle

245. http://www.elkhabar.com/ar/index.php?news=230641

http://www.elbiladonline.net/modules.php?name=News&file=article&sid=23312331

246. http://www.echouroukonline.com/are/news=76318.

247. -http ://www.esslamonline.com/are/permalik045.html.

248. -http://www.elhouria.com/index 3 php /watani/item/19090-html.

ثانيا: باللغة الفرنسية

a–dictionnaires

249. oxford English dictionary,2nd edition xl.oxford united, clarendon press,1989.

250. rober Paul - Rey Alain, le grand robert de la langue françaises, définition 3de pied noir, ed 1990,tome vii.

251. le petit robert, dictionnaire de culture generala2, paris, éditions le dictioneries le robert, 1993.

252. Salwa Ali Milad, dictionary of documental archival et information terminology , al.dar-al masriah lubnaniah, Cairo, 2007.

253. Rioux jean pirre, dictionaries de la France colonial, Flammarion, Paris, 2007.

b–Livres

254. aggoun louis, baptiste rivoir jean, **France Algérie**, **crime et mensonges d'état**, **histoire secrète de la indépendance d'état la terrorisme guerre''** d'Alger compétition facorpe, Lisieux, France, mars 2010.

255. Algérie-ètas unis : les hydrocarbures : porte d études de l Amérique , in les êtas unis et la méditerrané, ouvrage collectif.11-12 .

256. Chitour Chems Eddine, **De la traite au traité** : **histoire d'une utopie**. Alger : Editions Casba, 2006.

257. Camille rister, **la politique culturelle de la France en Algérie les objectifs et les limites** (**1983–1962**), l'harmatton, 2004.

258. de gaulle Charles, **discourt et messages**, 1958-1962, paris : plan,1972.

259. Françoise Laborde et Stéphane buglat, **Lhomme du 18 juin 2002** ,paris, Ramsay, 2002.

260. grosser Alfred, **affaires extérieures la politique de la France 1944-1984**, paris –Flammarion,1984.

261. Guyomar Mattias, « **La politique d'immigration française depuis 1945** », in : Philippe Dewitte, Immigration et intégration. Paris XIII, Editions la découverte, 1999.

262. henni Ahmed , **Economie de l Algérie Indépendance**, ENGA ,Algérie, 1991.

263. le veau Rémy, **l'Algérie dans la guerre**, Bruxelles: complex, 1995.

264. Nouski André, **la France et le monde de puis 1998**, mythes et réalités d'une ambition.

265. Raphaëlle branche, **la torture et l'armée pendant la guerre d'Algérie(1954-1962)**,éditions Gallimard, paris 2001 .

266. Salah, Mouhoubi, **La politique de coopération Algéro-Française (Bilan et perspectives)**. Alger: O.P.U, 1986

267. stora benjamin, **la Guerre Des mémoire :la France face a son passe coloniale**, éditions de l'Aube, 2007.

268. (____،____),**histoire de l'Algérie de puis l'indépendance 1962-1988**, paris, la Découverte , 4 édition, 2004.

269. (____،____) ,**Le transfert d'une mémoire : de « Algérie française au racisme anti arabe »** éditions la découverte, paris,1990.

270. Turquoi jean pierre, **paris- Algérie ? Couple infernal**, édition sedia, 2008.

271. Xavier Thierry, **''recent immigration trends in French and element for a comparison with united kingdom**'' population (English edition) vol5, 2004.

272. Olivier le cour Grandmaison, **coloniser exterminer sur la guerre et l'état colonial**, fayard, paris, 2008.

c– thèses

273. Atanasiu Nicoleta, La politique sarkozienne d'immigration : harmonie ou contradiction avec la politique européenne, thèse de doctorat, Université i Oslo, 2010.

274. Settouti Bochra , « La diplomatie française et les intérêts méditerranéens maghrébins », Doctorat en science politique, présenté à l'Université Nancy(2), 2008.

275. ou fkir Rachid, ''redéploiement militaire American, l affriquée, du nord âpres le 11/09/2001,mémoire de master 2, institut européennes,2006.

4–Conférences

276. Djoudi Karim, «La situation économique et financière de l'Algérie», conférence présenté au séminaire sur le thème, «L'Algérie, le champ des coopérations», a Alger, 9 octobre 2003.

277. Dumasy Jacques, « Les relations commerciales Franco-Algériennes et les outils de la coopération », conférence présenté au séminaire sur le thème:« L'Algérie sur le chemin des réformes », Centre Français du Commerce Extérieur, le 18 octobre 2001.

278. Forissier Nicolas , Président du Centre français du commerce extérieur, conférence présenté au séminaire sur le thème , » L'Algérie, le champ des coopérations», a Alger, 9 octobre 2003.

279. Ghoualmi Mohamed, «Les relations franco-algériennes au lendemain de la visite d'Etat du Président de la République française», conférence présenté au séminaire sur le thème:« L'Algérie, le champ des coopérations»,a Alger, 9 octobre 2003.

280. Lochak Danièle, « Immigration subie, immigration choisie : vers de nouvelles hiérarchies », Conférence présenté au séminaire sur les politiques antidiscriminatoires. Centre de Recherche et d'Etude sur les Droits Fondamentaux(CREDOF), Université de Paris 10, le 14 mars 2006.

281. Mallet Jean claude, « Introduction », conférence présenté au actes de la journée D'études sur : Le livre blanc sur la défense et la sécurité nationale : et après ? Organisé par la fondation pour la recherche stratégique, du 17 septembre 2008.

282. Poncelet Christian, Président du Sénat, conférence présenté au séminaire sur le thème, «L'Algérie, le champ des coopérations», a Alger ,9 octobre 2003.

283. Stasi Bernard, Président de l'Association France-Algérie, conférence présenté au séminaire sur le thème, «L'Algérie, le champ des coopérations», a Alger ,9 octobre 2003.

d-articles

284. abedenour benantar, ''Nato Maghreb and Europe'' Medeteranienne politics Routledge, usa, news york,vol.11july2006.

285. André julien Charles; histoire de l Algérie contemporaine (1827-1887) ; presses universitaire de France ; paris.

286. chiles Francis, ''le gaz algérien : une ressource stratégique, l Europe et l Afrique, le maillon manquant, politique Afrique, paris 1993

287. la lutte contre le terrorisme au livre blanc, dans » : http://www.defense.gouv.fr/livre_blanc/les_reperes/le_nouvel_environnement_geostrategique/lutter contre le terrorisme1/lutter contre le terrorisme.

288. 2003 : Année de l'Algérie, n°46 Avril 2001, Le Cahier.

289. Alilat Farid, Algérie : « Bouteflika et la France » , http://www.jeuneafrique.com/mag/252791/politique/algerie-bouteflika-et-la-france/#,04 août 2015.

290. Astarita Corinne,Thomas Liverani, « La politique étrangère de Nicolas Sarkozy. Rupture ou continuité ? » , Institut de relations internationales et stratégiques (IRIS) ,13 avril 2010.

291. Baghzouz Aomar, « La relation Algéro-française, exemple d'une détérioration du partenariat nord-sud en Méditerranée » Rayonnement du CNRS, n° 55, décembre 2010.

292. (——،——), « Les relations algéro-françaises depuis 2000 ou la quête d'une improbable refondation » *L'Année du Maghreb* ,VI | 2010, le 10 juillet 2010, http://anneemaghreb.revues.org/956 ; DOI : 10.4000/année Maghreb.956.

293. Ben Ali Abdallah, « Visite d'Etat du président Chirac en Algérie » Maroc Hebdo International - N° 548 - Du 7 au 13 mars 2003.

294. Bertrand Badie, Marie Fardeau Jean, « La diplomatie des droits de l'homme ", La revue internationale et stratégique », Dalloz, Paris, numéro 50, été 2003.

295. Bucaille Laetitia, » France - Algérie: comment solder le passé ? » http://www.centredurkheim.fr/PagesCV/Bucaille.html

296. Chirac jack, discours tenu lors de la1 conférence des ambassadeurs, paris de l'Elysée,29 iut 2003.

297. Coopération politique : « Relations Algéro- françaises » , http://www.amb-algerie.fr

298. Darwich Mahmoud, « Pour une lecture juridique des quatre lois mémorielles» dans la revue Esprit, février 2006.

299. Didier Claude, « Les harkis pendant la Guerre d'Algérie », fr.wikipedia.org

300. kessler Marie Christine , la politique étranger de la France ,acteur et processus, paris : presse de la fondation nationale des sciences politique, 1999.

301. Reguieg Mokhtar , ''géostratégie et géo politiques dans la région mideteranienne'', revue algérienne dans les relations international, n 05,1987.

302. roche Jean jacques, la France et l'universel, paris, annuaire françaises de relations internationales .afri vol.11.2000.

303. Godinot Étienne, « 50 ans après la fin de la guerre d'Algérie : La France saura-t-elle demander pardon ? » 27.02.2012, www.irnc.org.

304. guemache lounis, « France : adoption du projet de loi sur l'immigration » liberté, 30-10-2003.

305. Guy Pervillé, « La guerre d'Algérie :histoire et mémoire »

306. kenzs Yacine, « les mécanismes de plus en plus sont mis en place l'Europe se ferme aux immigres », le matin ,22-10-2003.

307. Krullik, « J, l'immigration et identité de la France » .in pouvoir 1988,n° 47.

308. La Cimade, « La France et l'Algérie, le poids de l'histoire pour comprendre le présent »,Dossier de presse, le 21/04/2010.

309. les partis politiques en France, la France a la loupe info synthèse, paris ; ministère des affaires étrangères, 2007, www.diplomatie.gou.fr.

310. Manceron Gilles, « Mémoire et guerre d'Algérie », La Revue des droits de l'homme, 2|2012, le 11/ 12/2013 : http://revdh.revues.org/252 ; DOI :10.4000/revdh.252

311. revues sociales africains 04, paris l'harmattan, décembre, 1996.

312. Santelli Emmanuelle, « Annexe 1. Les échanges franco-algériens, la nouvelle donne », N°3, vol. 1 | 2010, 10 septembre 2010, http://sociologie.revues.org/466.

313. stora Ben jamin, « conflits et champs politique en Algérie », politique étrangère, 41/1995.

e– rapports

314. Accord de coopération, dans le domaine de la défense entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire, signé à Alger, le 21 juin 2008, Projet de loi, assemblée nationale, N° 73, le 4 juillet 2012

315. Accord relatif à la coopération en matière de sécurité et de lutte contre la criminalité organisée entre l'Algérie et la France ,04/05/2014 dans : http://www.ambafrance-dz.org/article.php3?id_article=1997.

316. Cazaillet Sophie, Convention fiscale France — Algérie : de l'étroitesse des Liens, Lexbase Hebdo, édition fiscale, n'530, du 6 juin 2013.

317. derosier Bernard, Les partenaires de la France : France-algérien un partenariat réaffirmé, Document cadre de Partenariat France-Algérie, (2007-2012).

318. évolutions de la dette extérieure de l'Algérie 1990-1999, la banque d'Algérie, 2000.

319. République Française, Journal officiel n° 170 du 25 juillet 2006 , LOI n° 2006-911 du24 juillet 2006 relative à l'immigration et à l'intégration .

320. République Française, Journal officiel n° 274 du 27 novembre 2003. loin° 2003-1119 du 26 novembre 2003.

F- Cites électroniques

321. la France: http//fr .wikipidia.org/wiki/ France.

322. population de la France .http// fr.p//ined .fr/fr/pop-chiffres/France.

323. la rousse en ligue sur le site www.la rousse.fr.

324. Discours de M. Ayrault - Clôture de la Rencontre économique franco-algérienne http://www.ambafrance-dz.org/-Ambassade-de-France-en-Algerie-16/12/2014.

325. discours de Nicolas Sarkozy, 04.12.2007, http://www.algeria-watch.org/francais.htm..

326. http ://sociologie. revus.3arg/446

327. http://www.discours.vie-publique.fr/notices/033001361.html

328. la politique étrangère de la France , 14 juin 2000, ;http//www.France. développement

329. tout savoir sur l'ump notre histoire, l histoire de l'ump.www.v-m.p.org.

330. Stefanie Schüler,L'intervention militaire au Mali: les mauvais souvenirs des Américains, http://www.rfi.fr/afrique/20130115-intervention-militaire-mali-mauvais-souvenirs-americains.consulter

ثالثا: باللغة الانجليزية

331. Shurkin R. «Michael, Chirac in Algeria», August 2003,www.brookings.ed

332. Martinez Louis, «the Algerian civil war: 1990-1992», New York, university press.1993.

الفهرس

مقدمة.....أ–ض

الفصل الأول: الخلفيات التاريخية للعلاقات الفرنسية الجزائرية.....17

تمهيد.....17

المبحث الأول: العلاقات الفرنسية–الجزائرية خلال القرن التاسع عشر.....17

المطلب الأول: تبلور الظاهرة الإستعمارية.....17

المطلب الثاني: المكانة الإستراتجية للجزائر.....21

المطلب الثالث: العلاقات السياسية الدولية للجزائر.....22

المبحث الثاني: الإحتلال الفرنسي في الجزائر: دوافعه، تداعياته،إنعكساته.....26

المطلب الأول: دوافع الإحتلال الفرنسي للجزائر.....26

المطلب الثاني: إنعكاسات الإحتلال الفرنسي على الدولة الجزائرية.....39

المطلب الثالث: تداعيات الإحتلال الفرنسي على الجزائر.....52

المبحث الثالث: ثورة الفاتح نوفمبر 55

المطلب الأول: المرجعيات الأساسية للثورة.....58

المطلب الثاني:الإستراتجية الفرنسية لمواجهة الثورة.....60

المطلب الثالث: نتائج الثورة الفاتح من نوفمبر.....67

المبحث الرابع: العلاقات الفرنسية–الجزائرية بعد الإستقلال.....71

المطلب الأول: وضعية الإقتصاد الجزائري عشية الإستقلال..... 71

المطلب الثاني: التعاون الفرنسي– الجزائري بعد الإستقلال..... 77

خلاصة واستنتاجات:.....82

الفصل الثاني: محددات صنع القرار الفرنسي تجاه الجزائر.....85

تمهيد:.....85

المبحث الأول: المحددات الداخلية.....86

المطلب الأول: التشكيل التاريخي للمنظومة السياسية الفرنسية.....82

المطلب الثاني: المؤسسات غير الحكومية.....94

المطلب الثالث: المحددات البنيوية الداخلية.....107

المبحث الثاني: المحددات الإقليمية.....116

المطلب الأول: الطموح الفرنسي لقيادة أوروبا.....116

المطلب الثاني: الدور الفرنسي في بناء الوحدة الأوروبية.....117
المطلب الثالث: الرفض الفرنسي– الألماني للهيمنة الأمريكية.....123
المبحث الثالث: الجزائر بين الإرث الفرنسي والتنافس الأمريكي.....126
المطلب الأول: العلاقات الاقتصادية بين الجزائر وأمريكا..... 126
المطلب الثاني: التعاون الأمريكي الجزائري في مكافحة الإرهاب.....130
المطلب الثالث: مظاهر التنافس الأمريكي الفرنسي في الجزائر..... 134
خلاصة وإستنتاجات.....142
الفصل الثالث: المتغيرات المتحكمة في العلاقات الفرنسية الجزائرية..... 145
تمهيد.....145
المبحث الأول: الخلافات التاريخية.....146
المطلب الأول: ملف الإعتذار.....146
المطلب الثاني: مسألة الأرشيف.....151
المطلب الثالث: جرائم الجيش الفرنسي.....154
المبحث الثاني: الخلافات القانونية.....166
المطلب الأول: لوبي الأقدام السوداء.....166
المطلب الثاني: القوانين المؤيدة لمطالب الأقدام السوداء.....168
المطلب الثالث: مشروع قانون تجريم الإستعمار..... 173
المبحث الثالث: الخلافات السياسية والأمنية.....178
المطلب الأول: الملفات السياسية.....178
المطلب الثاني:الملفات الأمنية.....181
المبحث الرابع: الخلافات الاقتصادية.....186
المطلب الأول: الخلاف النفطي الغازي.....186
المطلب الثاني: واقع الإستثمارات الفرنسية في الجزائر.....187
المبحث الخامس: الخلافات الاجتماعية..... 192
المطلب الأول: قضية الهجرة..... 192
المطلب الثاني: المهاجرون الجزائريون في فرنسا ومشكلات الإندماج.....197
المطلب الثالث: قضية الحجاب.....202

المطلب الرابع: الإسلاموفوبيا...وأسلمة فرنسا.....206
خلاصة وإستنتاجات.....209
الفصل الرابع: دراسة مقارنة بين فترة حكم جاك شيراك ونيكولا ساركوزي.....212
تمهيد.....212
المبحث الأول: المجال التاريخي.....212
المطلب الأول: موقف جاك شيراك وساركوزي من قانون تمجيد الإستعمار.....209
المطلب الثاني: ملف الحركى.....216
المطلب الثالث: أسباب رفض الإعتذار.....219
المبحث الثاني: المجال السياسي والأمني.....228
المطلب الأول: التوترات السياسية.....228
المطلب الثاني: التعاون العسكري.....238
المبحث الثالث: العلاقات الاقتصادية.....242
المطلب الأول: معاهدة الصداقة الفرنسية الجزائرية.....242
المطلب الثاني: الإتحاد من أجل المتوسط.....247
المطلب الثالث: المبادلات التجارية بين الجزائر وفرنسا.....250
المبحث الرابع: المجال الإجتماعي.....259
المطلب الأول: الهجرة.....259
المطلب الثاني سياسة جاك شيراك و نيكولاساركوزي تجاه الجزائر: تحليل مقارن.....267
خلاصة وإستنتاجات.....272
الخاتمة.....274
قائمة الجداول.....282
الملاحق.....284
المراجع.....295
الفهرس.....322
الملخص.....326